

مختصر المعاني

للفاضل اللبيب مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله

٧٢٢ - ٧٩٢ هـ

مع الحاشية

لشيخ الهند محمود حسن رحمه الله

١٢٦٨ - ١٣٣٩ هـ

المجلد الثاني

علم البديع

طبعة مبدية صمى ملونة

مكتبة البشير

كراتشي - باكستان

مختصر المعاني

للفاضل اللبيب مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله

٧٢٢ - ٧٩٢ هـ

مع الحاشية

لشيخ الهند محمود حسن رحمه الله

١٢٦٨ - ١٣٣٩ هـ

المجلد الثاني

طبعة مديرة صحمة مارونة



اسم الكتاب : **مختصر المعاني** (المجلد الثاني)

عدد الصفحات : **352**

السعر : **150/- روبية**

الطبعة الأولى : **۱۴۳۱ھ - ۲۰۱۰ء**

اسم الناشر : **بنكولوز جلیستان**

جمعية شোধري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوز جلیستان جوهر، كراتشي، باكستان.

الهاتف : **+92-21-7740738**

الفاكس : **+92-21-4023113**

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

الموقع على الإنترنت : **www.ibnabbasaisha.edu.pk**

يطلب من : **مكتبة البشرية، كراچی۔ +92-321-2196170**

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313

المصباح، ۱۶ اردو بازار لاہور۔ 042-7124656- 7223210

بك ليند، شی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی۔ 051-5773341-5557926

دار الإخلاص، نزد قصبہ خوانی بازار پشاور۔ 091-2567539

مكتبة رشيدية، سرکی روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484

وایضاً یوجد عند جميع المكتبات المشهورة

الفن الثاني علم البيان

[تعريفه]

قدّمه على البديع للاحتياج إليه في نفس البلاغة، وتعلق البديع بالتوابع، وهو علم أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية أو أصول وقواعد معلومة يعرف به إيراد المعنى ^{كيفية راسخة في النفس} ^{عطف على ملكة} الواحد أي المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق وتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه أي على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه، وبعضها أوضح، والواضح خفي بالنسبة إلى الأوضح، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء.

الفن الثاني: الفن عبارة عن ألفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب: "ورتبته على مقدمة إلخ". فإن جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتيج إلى تقدير مضاف، أي مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال علم البيان، وإن جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الإدراك احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق. [الدسوقي: ٢٥٦/٣] **قدّمه على البديع:** أي أتى به مقدما عليه؛ لأنه كان مؤخرا عنه ثم قدمه. (الدسوقي)

نفس البلاغة: لأن البيان يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي، وهو شرط في الفصاحة، وهي شرط في البلاغة. [التحريد: ٢٩٦] **أو أصول إلخ:** عطف على ملكة، إشارة إلى أن المراد بالعلم ههنا: إما الملكة أو الأصول، بمعنى القواعد المعلومة؛ لأن بها يعرف إيراد المعاني بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء، وإنما قيد القواعد بالمعلومة؛ لأنه لا يطلق عليها علم بدون كونها معلومة من الدلائل، وإنما كان المراد بالعلم ههنا أحد الأمرين المذكورين؛ لأن العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين، فيحوز إرادة كل منهما. [الدسوقي: ٢٥٧/٣]

إيراد المعنى الواحد إلخ: [اللام فيه للاستغراق العرفي، أي إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم، وإرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة من بعض. (المطول)] تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء. [التحريد: ٢٩٧] **أي المدلول عليه إلخ:** فيه إشارة إلى أن اعتبار البيان بعد اعتبار المعاني، وأن هذا من ذلك بمنزلة المركب من المفرد. (التحريد)

بطرق إلخ: سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية أو المجاز أو التشبيه. (الدسوقي) **وضوح الدلالة:** أي الدلالة العقلية؛ لأنها المختلفة في ذلك. (التحريد) **فلا حاجة إلخ:** وذلك لأن الاختلاف في الوضوح تقتضي أن بعضها أوضح من بعض مع وجود الوضوح في كل، ومن المعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي، فالاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء. (الدسوقي)

وتقييد الاختلاف بالوضوح؛ **ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ** ^{مبتدأ} ^{خبر} ^{عن حد البيان} ^{عن حد البيان} والعبارة، واللام في "المعنى الواحد" للاستغراق العرفي، أي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف واحد إيراد معنى قولنا: "زيد جواد" بطرق مختلفة، ^{ممن ليس له تلك الملكة} ^{في الوضوح} لم يكن بمجرد ذلك عالماً بالبيان، ثم لما لم يكن كل دلالة قابلاً للوضوح والخفاء، أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود ههنا.

في هذا الفن

[الدلالة]

[تعريفه وتقسيمه]

فقال: **ودلالة اللفظ** يعني دلالة الوضعية،

ليخرج معرفة إلخ: أي ليخرجها عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءاً من مسماه، وإلا فالمعرفة بالنسبة إلى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال أصلاً؛ لأن المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والإرادة. [الدسوقي: ٢٦٠/٣] **إيراد المعنى إلخ:** حاصله أن تقييد المصنف الاختلاف بوضوح الدلالة مخرج لمعرفة إيراد المعنى الواحد بتركيب مختلفة في اللفظ متماثلة في الوضوح، وذلك بأن يكون اختلافها بألفاظ مترادفة كالتعبير عن كرم زيد بقولنا: "زيد كريم" و"زيد جواد"، وكالتعبير عن الحيوان المفترس بالأسد والغضنفر، فمعرفة إيراد المعنى الواحد بألفاظ مترادفة ليست من البيان في شيء. (الدسوقي)

اللفظ: مع كونها متماثلة في الوضوح. **للاستغراق العرفي:** لا الحقيقي؛ لأن قوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني. (الدسوقي) **أي كل معنى:** فإن لكل معنى لوازم، بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة، فيمكن إيراده بعبارات مختلفة في الوضوح. (عبد الحكيم) **المتكلم:** تفريع على كون اللام للاستغراق.

فلو عرف واحد: بل لو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعربي المتكلم بالسليقة لم يكن عالماً بعلم البيان. (التجريد) **بمجرد ذلك:** أي بل لا بد من معرفة إيراد كل معنى دخل تحت قصده بعد حصول الملكة المذكورة. [الدسوقي: ٢٦١/٣] **قابلاً:** بل منها ما لا يكون إلا واضحاً كالوضعية، ومنها ما لا يكون قابلاً للوضوح أو الخفاء وهو العقلية. (الدسوقي) **ودلالة اللفظ إلخ:** احتراز بإضافة الدلالة إلى اللفظ عن الدلالة الغير اللفظية، عقلية كانت أو وضعية أو طبيعية، وبقيد الوضعية في الشرح خرج دلالة اللفظية العقلية واللفظية الطبيعية؛ لأنه لا ينقسم شيء منها سوى الدلالة اللفظية الوضعية إلى الأقسام الآتية. (الدسوقي)

وذلك لأن الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول: ^{بيان ذلك} ^{بحالة والباء للملاسة} ^{الشيء الأول}

هو الدال، والثاني: المدلول، ثم الدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية

كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات، ثم الدلالة اللفظية إما أن يكون للوضع ^{أمثلة للدلالة الوضعية الغير اللفظية} ^{العلامة المنصوبة على الشيء}

مدخل فيها أو لا، فالأولى هي المقصودة بالنظر ههنا، وهي كون اللفظ بحيث يفهم ^{الدلالة اللفظية الوضعية}

منه المعنى عند الإطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه، وهذه الدلالة **إما على تمام ما وضع** ^{إطلاق اللفظ عن القرائن}

اللفظ **له** كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق **أو على جزئه** كدلالة الإنسان على ^{الأول: والناطق}

الحيوان أو الناطق **أو على خارج عنه** كدلالة الإنسان على الضاحك، وتسمى الأولى ^{فقط} ^{فقط} ^{عن تمام ما وضع له}

أي الدلالة على تمام ما وضع له **وضعية**؛ لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى، ^{لا لجزئه ولا للآمره}

وتسمى **كل من الأخيرتين** أي الدلالة على الجزء والخارج **عقلية**؛ لأن دلالة اللفظ على

الجزء والخارج.....

من العلم به: المراد بالعلم مطلق الإدراك، تصوريا كان الإدراك أو تصديقا، يقينا كان أو غير يقيني، وليس المراد باللزوم اللزوم بالمعنى الأخص بل اللزوم في الجملة؛ لأن العلم هنا أعم من البديهي والنظري، جليا كان النظري أو خفيا كما أنه أعم من التصوري والتصديقي فتأمل. (ملخصا) **لفظية**: وهي عقلية وطבעية ووضعية.

فغير لفظية: وهي أيضا عقلية وطבעية ووضعية. **للوضع مدخل فيها**: [وهي لفظية الوضعية] بأن كان سببا تاما فيها، كما في المطابقة أو جزء سبب كما في التضمنية والالتزامية. [الدسوقي: ٢٦٣/٣] **أو لا**: بأن كانت باقتضاء العقل، وهي اللفظية العقلية أو باقتضاء الطبع، وهي اللفظية الطבעية كدلالة اللفظ على وجود لافظه، ودلالة "أح" على الوجع. (الدسوقي) **المقصودة بالنظر**: أي من حيث تقسيمها إلى مطابقة وتضمنية والتزامية كما يأتي، وهذا لا ينافي أن المقصود بالذات في هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوضعية؛ لأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأتى بالوضعية كما يأتي في قول المصنف. (الدسوقي)

كون اللفظ: جنس في التعريف، خرج عنه الدلالة الغير اللفظية بأقسامها الثلاثة. **العالم بوضعه**: خرج بهذا القيد الدلالة اللفظية العقلية، وكذا اللفظية الطבעية، فإنهما يحصلان للعالم بالوضع ولغيره؛ لعدم توقفهما على العلم بوضعه. (الدسوقي) **هذه الدلالة**: اللفظية التي للوضع مدخل فيها. **على تمام إلخ**: أي على مجموع ما وضع له، والمراد بالمجموع ما قابل الجزء، فدخل في ذلك المعنى البسيط والمركب. (الدسوقي)

إنما هي من جهة حكم العقل بأن حصول الكل والملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللزوم، والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما تقابل ^{أكثرهم} الوضعية والطبعية كدلالة الدخان على النار، **وتقيد الأولى** من ^{لفظة كانت أو غير لفظية} الدلالات الثلاث **بالمطابقة** لتطابق اللفظ والمعنى ^{مثال للعقلية} **والثانية بالتضمن؛** لكون الجزء في ^{توافقهما} ضمن المعنى الموضوع له، **والثالثة بالالتزام؛** لكون الخارج لازما للموضوع له، ^{فيغهم عند فهمه}

إنما هي: هذا الحصر يقتضي أن الوضع لا مدخل له فيهما، وليس كذلك؛ إذ هو جزء سبب؛ لأن كلا من التضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين: إحداهما وضعية، والأخرى عقلية، وهما كلما فهم اللفظ فهم معناه، وكلما فهم معناه فهم جزؤه أو لازمه، ينتج أنه كلما فهم اللفظ فهم جزء معناه أو لازمه، والمقدمة الأولى متوقفة على الوضع؛ لأن فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع، والمقدمة الثانية متوقفة على العقل؛ لأن فهم الجزء أو اللزوم متوقف على انتقال العقل من الكل إلى الجزء ومن الملزوم إلى اللزوم، فمن نظر إلى المقدمة الأولى سمى التضمنية والالتزامية وضعيتين كالمناطق، ومن نظر للثانية سماهما عقليتين كالبائنين، وأجيب: بأن هذا حصر إضافي، أي إنما هي من جهة حكم العقل لا من جهة الوضع وحده للجزء أو اللزوم، فلا ينافي أنه من جهة العقل والوضع معا. [الدسوقي: ٢٦٥/٣]

أن للوضع إلخ: أي سواء كان دخوله قريبا كما في المطابقة؛ لأنه سبب تام فيها، أو كان بعيدا كما في الأخيرتين؛ لأنه جزء سبب فيها؛ لأن كل واحدة منهما متوقفة على أمرين، فالتضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل، وعلى انتقال العقل من الكل للجزء، والالتزامية متوقفة على وضع اللفظ للملزوم، وعلى انتقال العقل من الملزوم إلى اللزوم، فقد اعتبروا في تسميتهما وضعيتين السبب البعيد، وهو مدخلة الوضع.

الوضعية والطبعية: سواء كانتا لفظيتين أو لا. **الأولى من الدلالات إلخ:** المراد من الدلالة الدلالة المقصودة المستعملة، فإن كان اللفظ مستعملا في المدلول المطابقي فالدلالة مطابقة، وإن استعمل في المدلول التضمني كانت تضمنية، وإن استعمل في الخارج اللزوم فالتزامية، هذا عند علماء البيان، وأما أهل الميزان فإن عندهم كل لفظ أريد به معناه الحقيقي أو المجازي، فدلالته عليه مطابقي، والتضمني والالتزامي تبع للمطابقي ومفهومان في فهمه. (ملخصا) **بالمطابقة:** فيقال: دلالة مطابقة بالإضافة.

لكون الجزء إلخ: اعلم أنهم اختلفوا هل في التضمن والالتزام فهم الجزء واللزوم مطلقا - أي سواء كان في ضمن الكل أو الملزوم، أو استقلالا بأن أطلق اسم الكل والملزوم على الجزء واللزوم - أو لا مطلقا، بل بشرط كونه في ضمن الكل أو الملزوم، والمشهور هو الثاني، وعليه فهم الجزء واللزوم من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة وإن كان مجازا؛ لأنه دلالة اللفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعي؛ إذ الوضع في المطابقة أعم من الشخصي والنوعي. (الدسوقي)

فإن قيل: إذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه **كلفظ الشمس المشترك** مثلا بين الجرم ^{القرص} والشعاع ^{الضوء} ومجموعهما، فإذا أطلق على المجموع مطابقة، واعتبر دلالة على الجرم تضمنا، ^{باعتبار الوضع للمجموع} **والشعاع التزاما**، فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له، وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له، ^{نظرا لوضع الشمس للمجموع} أو لازمه، ^{نظرا لوضعه للجرم} وحيثئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالأخرين، والجواب أن قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الأمور التي ^{تختلف} **تختلف** باعتبار الإضافات، ^{بالدالتين الآخرين} حتى أن المطابقة: هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له، والتضمن: الدلالة على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له، والالتزام: الدلالة على لازمه من حيث إنه لازم ما وضع له، وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن إليه **وشرطه**

فإن قيل إ: الغرض من هذا الاعتراض إفساد تعاريف الثلاثة المذكورة بأنها غير مانعة لدخول فرد من أفراد كل منها في الآخر. [الدسوقي: ٢٦٧/٣] **كلفظ الشمس**: فيه أنه لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه؛ إذ الكل هو المجموع والشعاع غير لازم له، بل للجرم، وأجيب: بأنه إذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعاً، ومبنى هذا الإشكال على رجوع ضمير لازمه إلى المجموع، وهو غير متعين؛ إذ يصح رجوعه إلى الجزء وعليه فلا إشكال. (الدسوقي) **المشترك مثلا:** أي إن فرض أن لفظ "شمس" موضوع للمجموع القرص والشعاع بوضع، وللقرص الذي هو أحد الجزئين بوضع، وللشعاع الذي هو أحد الجزئين ولازم للقرص بوضع. **والشعاع التزاما:** أي لا باعتبار هذا الوضع أعني الوضع للمجموع؛ إذ هو باعتباره جزء لا لازم، بل باعتبار وضع آخر، وهو وضع الشمس للجرم فقط. (الدسوقي) **الموضوع له:** فيكون تعريف المطابقة غير مانع. **صدق عليها:** أي على دلالة الشمس على الجرم مطابقة أو على الشعاع مطابقة. (الدسوقي) **أو لازمه:** أي فيكون تعريفاً للتضمن والالتزام غير مانعين. **الأمور التي تختلف:** وذلك كالدلالات الثلاث؛ فلها تختلف بالنسبة والإضافة لكل أو الجزء أو اللازم، فدلالة الشمس على الشعاع يقال: مطابقة، وتضمنية، والتزامية باعتبار إضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ أو لجزء له أو لازمه. [الدسوقي: ٢٦٨] **حتى أن إ:** حتى تفرعية، أي وحيث كان قيد الحيثية معتبرا في تعريف الأمور المتباينة بالإضافة كالدلالات، فتعرف المطابقة بالدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له، أي لا من حيث إنه جزء الموضوع له أو لازمه، فلا تدخل التضمنية والالتزامية فيها، وقس على ذلك تعريف التضمنية والالتزامية. (الدسوقي)

أي الالتزام **اللزوم الذهني** أي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المعنى ^{الخارج عن معنى اللفظ} الموضوع له في الذهن حصوله فيه إما على الفور أو بعد التأمل في القرائن والأمارات، ^{الوسائل} وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى في الذهن ^{عند البيانين} أصلاً، أعني اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين، وإلا خرج كثير من معاني المجازات ^{الأعصر أو الأعم في الالتزام} والكنائيات عن أن تكون مدلولات التزامية، ولما تأتى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام أيضاً، وتقييد اللزوم بالذهن إشارة إلى أنه لا يشترط.....

أي الالتزام: أشار بذلك إلى أن تذكير الضمير في "شرطه" لتذكير لفظ الالتزام وإن كان معناه مؤنثاً، أي الدلالة. [الدسوقي: ٢٧٠/٣] **اللزوم الذهني:** اعلم أن اللزوم إما ذهني وخارجي كلزوم الزوجية للأربعة أو ذهني فقط كلزوم البصر للعمى أو خارجي فقط، والمعتبر في دلالة الالتزام باتفاق البيانين والمناطق اللزوم الذهني، صاحبه لزوم خارجي أو لا، ولذا قال المصنف: وشرطه اللزوم الذهني، والمراد باللزوم الذهني عند البيانين ما يشمل اللزوم غير البين، وهو ما لا يكفي في جزم العقل به تصور اللازم والمزوم، بل يتوقف على وسائط كلزوم كثرة الرماد للكرم، وما يشمل اللزوم البين بقسميه، أعني البين بالمعنى الأخص والبين بالمعنى الأعم خلافاً للمناطق. (الدسوقي)

بحيث يلزم إلخ: مثل لزوم الضحك للإنسان؛ فإنه يلزم من حصول معنى الإنسان الموضوع له للحيوان الناطق في الذهن حصول الضحك فيه. (الدسوقي) **يلزم من حصول المعنى:** فإنه لولا اللزوم لكانت نسبة الخارج إلى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات إليه، فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحاً بلا مرجح. (المطول)

على الفور: وذلك في اللزوم البين بقسميه. (الدسوقي) **بعد التأمل:** وذلك في اللزوم الغير البين.

وإلا لخرج: مع أن القوم أدخلوها في مدلولات التزامية. **كثير من معاني إلخ:** قيل: إن كلام الشارح يقتضي أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالالتزام، وهو مخالف لما صرح به الشارح في "شرح الشمسية" من أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة، وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من الشخصي والنوعي حتى يدخل المجاز والمركبات، وقد يجاب بأن المراد بقوله: عن أن تكون مدلولات التزامية أي بحسب الوضع الأصلي، فلا ينافي أنها بحسب الوضع الأصلي، فلا ينافي أنها بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقة. [الدسوقي: ٢٧١/٣]

ولما تأتى الاختلاف إلخ: وذلك لأنه إذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك، فكل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن المزوم، فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساوياً للآخر في الوضوح والخفاء؛ لأن كل واحد من اللوازم لا ينفك عن المزوم بهذا المعنى. [التحريد: ٣٠٠] **الالتزام أيضاً:** أي كما لم يأت الاختلاف في الدلالة المطابقة. (الدسوقي)

لا يشترط: أي في دلالة الالتزام لا استقلالاً ولا تضمناً للذهني. (الدسوقي)

اللزوم الخارجي كالعَمَى؛ فإنه يدل على البصر التزاماً؛ لأنه **عدم البصر** عما من شأنه أن يكون بصيراً مع **التنافي بينهما** في الخارج، ومن نازع في اشتراط اللزوم الذهني فكأنه أراد باللزوم اللزوم البين، بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى، والمصنف أشار إلى أن ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين ^{نقط} **المعتبر** عند المنطقيين بقوله: **ولو لاعتقاد المخاطب بعرف** أي ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام؛ إذ هو المفهوم من إطلاق العرف **أو غيره** يعني لعرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك.

عطف على الشرع

لأنه عدم البصر: يعني فهو عدم مقيد بالإضافة للبصر؛ لأن البصر جزء من مفهومه حتى تكون دلالة على البصر تضمنية. [الدسوقي: ٢٧٢/٣] **مع التنافي بينهما إلخ:** يعني فلو قلنا باشتراط اللزوم الخارجي لخرج هذا عن كونه مدلولاً التزامياً مع أن القصد دخوله. (الدسوقي) **فكأنه أراد:** حاصله: أن مراد ابن الحاجب باللزوم الذهني المنفي اشتراطه في دلالة الالتزام خصوص الذهني البين بالمعنى الأخص، وهذا لا ينافي اشتراط اللزوم الذهني مطلقاً، فاللزوم الذهني لا بد منه في الالتزامية بلا نزاع. (الدسوقي)

باللزوم: المنفي اشتراطه في دلالة الالتزام **اللزوم البين:** أي فقط بل المراد به ما يشمل البين وغير البين. (الدسوقي) **بعرف:** أي بأمر معروف فيما بين الجمهور كما بين الأسد والجراءة. [التحريد: ٣٠٠] **عرف عام:** هو ما لم يتعين واضعه والخاص ما يتعين واضعه كأهل الشرع والنحاة.

إذ هو المفهوم إلخ: تعليل لحمل العرف في كلام المصنف على العرف العام، وهو ما لم يتعين فيه الناقل، فليس الباعث للشارح على الحمل المذكور أنه لولا هذا الحمل لم يكن لقوله: "أو غيره" فائدة؛ لدخول العام والخاص في قوله: "بعرف" حتى يعترض بأنه لو عمم في العرف لكان قوله: "أو غيره" إشارة إلى دلالة المقام والتأمل في القرينة. (التحريد)

أو غيره إلخ: ومنه ما قد سبق في بحث الفصل والوصل من الجامع العقلي والوهمي والخيالي؛ فإنها من أسباب الجمع في الفهم، فعند فهم أحدهم يفهم الآخر ولو بعد التأمل، فيكون دلالة أحدها على الآخر من اللزوم الذهني بالمعنى الذي ذكر، فتأمل. (ملخصاً) **يعني لعرف الخاص:** مثل اللزوم الذي بين التسلسل والبطلان؛ فإن هذا اللزوم يعرفه أهل الكلام؛ فإنهم يقولون: إن التسلسل يستلزم البطلان، فإذا قلت لإنسان: يلزم على كلامك الدور أو التسلسل، وكان ذلك المخاطب من أهل الكلام فهم منه أنه باطل، وكلزوم الرفع للفاعل فإنه خاص بالنحاة. [الدسوقي: ٢٧٣/٣] **وغير ذلك:** عطف على العرف الخاص، وذلك كدلالة المقام والتأمل في القرينة. (الدسوقي)

وإيراد المذكور أي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضع لا تنأى ^{بالوضع الشخصي} بالوضعية، أي بالدلالة المطابقة؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ ^{بوضع كل واحد منها} لذلك المعنى ^{الواحد} لم يكن يعصها أوضح دلالة عليه من بعض ^{بوضع جميعها} وإلا أي وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ ^{بوضع جميعها} لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه؛ لتوقف الفهم ^{فهم المعنى} على العلم بالوضع، مثلاً إذا قلنا: خذه يشبه الورد، فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح أو أخفى؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه، فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم، وإلا لم يتحقق الفهم، وإنما قال: لم يكن كل واحد دالاً؛ لأن قولنا: "هو عالم بوضع الألفاظ" معناه أنه عالم بوضع كل لفظ،
فيكون بخلاف كذا

المطابقة: ما كان بطريق الحقيقة فقط. [الدسوقي: ٢٧٤/٣] لأن السامع إن كان هذا الدليل إنما يعيد عدم تأتبه بين الدلالات المطابقة لا بينها وبين غيرها، وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطبقاً. أوضح أي بل هي مستوية في الدلالة عليه ضرورة تساويها في العلم بالوضع مقتضى لفهم المعاني عند سماع الموضوع، وإذا تساوت فلا تنأى الاختلاف في دلالتها وضوحاً وخفاءً. (الدسوقي) دالاً عليه وإذا انتفت الدلالة فلا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها. لتوقف الفهم أورد أنه يلزم الدور؛ لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى؛ لأن الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى، والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المعنيين، وأجاب عنه الشيخ في "الشفاء": بأن فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقاً. [التحريد: ٣٠١] بوضع المفردات. بأن علم أن الحد موضوع لوجنة والورد موضوع للنبت المعلوم وأن يشبه معناه بمائل. والهيئة إلخ. مفادها ثبوت الشبه بين الحد والورد. أوضح أو أخفى صفة للدلالة أي أوضح من قوله: "خذه يشبه الورد" أو أخفى منه، فقد حذف المفضل عليه. [الدسوقي: ٢٧٥/٣] ما يرادفه كأقوال: وجنة تمائل الورد. فلا تفاوت في الفهم بل يكون فهمه من الكلام الثاني كفهمة من الكلام الأول، والمراد بالفهم الدلالة. (الدسوقي) وإلا لم يتحقق إلخ. أي وإن لم يعلم أن هذه الألفاظ الجديدة المرادفة للألفاظ الأولى موضوعة لذلك المعنى لم يفهم شيئاً أصلاً، فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت في الدلالة وضوحاً وخفاءً. (الدسوقي) لم يكن إلخ يعني مما يدل على السلب الجزئي دون أن يقول: لم يكن واحد منهما مما يدل على السلب الكلي. (الدسوقي)

فنقيضه المشار إليه بقوله: وإلا يكون سلباً جزئياً، أي إن لم يكن عالماً بوضع كل لفظ ^{متداً} فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ، ويحتمل أن يكون البعض منها دالاً؛ لاحتمال أن يكون عالماً بوضع البعض، ولقائل أن يقول: لا نسلم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع، بل يجوز أن يحضر في العقل معاني بعض الألفاظ المخزونة في الخيال بأدنى التفاوت؛ لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها، بخلاف البعض؛ فإنه ^{بالألفاظ} يحتاج إلى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الألفاظ مترادفة والسامع عالماً بالوضع، وهذا مما نجد من أنفسنا. والجواب: أن التفاوت إنما هو من جهة عدم تذكر الوضع،

فقيضه: مبتدأ، وقوله: 'يكون' أي ذلك النقيض، وقوله: "سلباً جزئياً" خبر 'يكون'، وجملة "يكون" خبر المبتدأ. [الدسوقي: ٢٧٦/٣] **سلباً جزئياً:** إنما كان نقيضه سلباً جزئياً؛ لما تقرر في المنطق من أن الإيجاب الكلي إنما يناقضه السلب الجزئي لا الكلي، ولذا لم يقل: لم يكن أحد منها دالاً على السلب الكلي، ثم من المعلوم: أن السلب الجزئي أعم من السلب الكلي؛ لصدقه معه ومع الإيجاب الكلي. (الدسوقي وغيره)

فيكون اللازم: أي إن لم يكن السامع عالماً بوضع كل لفظ، فاللازم عدم دلالة كل لفظ عليه، وهذا اللازم - أعني عدم دلالة كل لفظ عليه - صادق بأن لا يكون للفظ منها دلالة أصلاً، وصادق بأن يكون بعض منها دلالة. (الدسوقي) هذا على مذهب من يقول: إن المسند إليه المسور بـ "كل" إذا أخر من أداة النفي يفيد سلب العموم، وأما على مذهب الشيخ عبد القاهر من أنه إذا أخر عن أداة النفي وما في معناه يفيد النفي عن الكل مع بقاء أصل الفعل، فلا يصح جعله أعم من السلب الكلي، بل يتباينان. (عبد الحكيم)

يحتمل: ويحتمل أن لا يكون للفظ منها دلالة. **لانسلم إلخ:** هذا وارد على قول المصنف؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض. (الدسوقي) **لكثرة الممارسة:** ففهم المعنى من أسد وسيع أقرب من فهمه من ليث وغضنفر مع العلم بوضع هذه الألفاظ الأربعة، وذلك لكثرة استعمال هذين اللفظين في المعنى الموضوع له دون الآخرين. (الدسوقي)

فإنه يحتاج إلخ: يعني فحينئذ قد وجد الوضوح والخفاء في دلالة المطابقة مع العلم بالوضع، فقول المصنف: "لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض" لا يسلم. (الدسوقي)

والجواب إلخ: حاصله: أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر إلى نفس الدلالة، ودلالة الالتزام كذلك؛ لأنها من حيث إنها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة، وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة، بخلاف المطابقة؛ فإن فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع، والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه إنما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه. [التحريد: ٣٠١]

وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري، ويتأتى الإيراد المذكور ^{تحقق حضور الوصف} ^{فلا تفاوت فيه} بالعقلية من الدلالات؛ **لخوار أن تحتف مراتب اللزوم في الوصوح**، أي مراتب لزوم الشمس والنسب ^{لشمس والنسب} الأجزاء لكل في التضمن، و**مراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام**، وهذا في الالتزام ظاهر؛ فإنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة، بعضها أقرب إليه من بعض ^{المزوم} ^{إلى الشيء} وأسرع انتقالا منه إليه؛ **لقلة الوسائط**، فيمكن تأدية الملزوم بالألفاظ الموضوعية لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء، وكذا يجوز أن يكون **للزوم ملزومات**، ^{المراد بالقلة ما يشمل العدم} ^{من ذلك الشيء} كالحرارة

وبعد تحقق العلم **إلخ** قيل فيه: إن العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة، فالأولى أن يقال: المراد: الاختلاف في الوصوح بالطر إلى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الوسائط، والبعض الآخر بالعكس. [التحريد: ٣٠١] **بالعقلية إلخ** المراد بها ما تقدم، وهي دلالة التضمن والالتزام، فاللام عهدية [الدسوقي: ٢٧٧/٣] **مراتب اللزوم** أراد باللزوم ما يشمل لزوم آخره لكل في التضمن، ولزوم اللزوم لمزومه في الالتزام، وهذا لم يقل: مراتب اللزوم؛ مثلا يكون قاصرا على دلالة الالتزام. (الدسوقي)

مراتب لزوم إلخ: كاختيوان والحسم والجواهر، فكيفها أجزاء للإسكان، لكن بعضها بواسطة وبعضها بلا واسطة، فاحتلفت في الوصوح وخفاء. (الدسوقي) **ومراتب لزوم اللوازم** أي التي هي المدلول الالتزامي مثلا: الوصف بالكرم له لوازم كالوصف بكثرة الأضياف وبكثرة الرماد ونجس الكلب وهزال الفصيل، وبعض هذه اللوازم واضح وبعضها خفي. [الدسوقي: ٢٧٩/٣] **وهذا** اختلاف مراتب اللزوم في الوصوح. (الدسوقي)

لقلة الوسائط إلخ كالكرم؛ فإن له لوازم ككثرة الرماد وهزال الفصيل وجن الكلب، فيمكن تأدية الكرم بالألفاظ الموضوعية هذه اللوازم بأن يقال: "زيد كثير الرماد" أو "هزيل الفصيل" أو "جبان الكلب"، ولا شك أن هذه اللوازم محتلفة في الدلالة على الكرم وضوحا وخفاء؛ فإن الانتقال من كثرة الرماد إلى الكرم أسرع لكثرة الاستعمال ولو كثرت وسائطه؛ فإن لكثرة الاستعمال وظهور القرينة مدحلا عظيما في سرعة الانتقال منه إلى المراد، فالمراد بقوله: "لقلة الوسائط" قلتها مع كثرة الاستعمال وظهور القرينة. (الدسوقي)

فيمكن تأدية الملزوم أي معنى المزوم كالكرم بالألفاظ الموضوعية للمزوم المختلفة الدلالة بأن يقال: زيد 'كثير الضيفان' أو 'كثير إحراق الحطب' أو 'كثير الرماد'، ولا شك أن انتقال الدهن من كثرة الضيفان إلى الكرم أسرع من انتقاله من كثرة إحراق الحطب إلى الكرم؛ لعدم الوسائط في الأول، وانتقاله من كثرة إحراق الحطب إلى الكرم أسرع من انتقاله من كثرة الرماد إلى الكرم؛ لأن بين الكرم وكثرة الإحراق واسطة، وبين كثرة الرماد واسطتان.

للزوم ملزومات [كالشمس والبار والحركة] هذا إذا استعمل لفظ الملزوم ليشتمل منه إلى اللزوم كما في الجار وكما في الكناية على منهج المصنف. [الدسوقي: ٢٨٠/٣]

لزومه لبعضها أوضح منه للبعض الآخر، فيمكن تأدية اللازم بالألفاظ الموضوعية
 للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء، وأما في التضمن فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءا من
 شيء وجزء الجزء من شيء آخر، فدلالة الشيء الذي يكون ذلك المعنى جزءا منه على
 ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه، مثلا: دلالة الحيوان
 على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، ودلالة الجدار على التراب أوضح من
 دلالة البيت عليه، فإن قلت: بل الأمر بالعكس؛ فإن فهم الجزء سابق على فهم الكل،
 قلت: نعم، ولكن المراد ههنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل، وكثيرا ما
 بالتضمن

لزومه لبعضها إلخ: فإنه يعلم ظاهرا أن لزوم الحرارة للنار أوضح من لزومها للشمس والحركة. [الدسوقي: ٢٨٠/٣]
 فيمكن تأدية إلخ: أي بأن يقال: زيد حرقته النار أو الشمس أو في جسمه نار أو شمس أو حركة شديدة. (الدسوقي)
 وأما في التضمن: [معادل نقوله: "وهذا في الالتزام ظاهر"] أي أما اختلاف مراتب اللزوم وضوحا في التضمن،
 وجواب "أما" محذوف أي فغير ظاهر ومحتاج إلى البيان فنقول له إلخ. (الدسوقي)

ودلالة الجدار: وذلك لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت، فتكون دلالة الجدار على التراب أوضح من
 دلالة البيت عليه؛ لأن الأول بلا واسطة والثاني بواسطة. (الدسوقي) فإن فهم الجزء إلخ: فالمفهوم من الإنسان أولا
 هو الجسم، ثم الحيوان، ثم الإنسان، وحاصل السؤال اعتبار حال التركيب، والجواب اعتبار حال التحليل؛ فإنه عند
 التركيب يفهم جزء الجزء، ثم الجزء، ثم الكل، وعند التحليل على العكس. [التحريد: ٣٠٢]

نعم ولكن المراد إلخ: [فهم الجزء سابق على فهم الكل] أي نعم، الأمر بالعكس من أن دلالة الشيء على جزء
 جزء واضح من دلالة على جزء له كما ذكرتم؛ لأن الجزء سابق على الكل في الوجود دالا بطبء الجزئية، لكن
 الذي حملنا على ما قلناه سابقا ما صرح به القوم من أن التضمن تابع للمطابقة في الوجود، فيكون المقصود في دلالة
 التضمن انتقال الذهن إلى الجزء، وملاحظته على حدة بعد فهم الكل.

فالإنسان إذا سمع لفظا وكان عارفا بوضعه، وفاهما بجميع أجزء الموضوع له أول ما يفهم منه المعنى الموضوع له اللفظ
 إجمالا، ثم ينتقل الفهم إلى جزء ذلك المعنى على حدة إن كان له جزء، ثم إن كان لذلك الجزء جزء، ينتقل إليه على حدة،
 وهلم جرا، فصح ما ذكرنا من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالة على جزء الجزء؛ لتأخره عن فهم الجزء.
 [الدسوقي: ٢٨٢/٣] وكثيرا ما إلخ: حاصله أنا لانسلم أن فهم الجزء لازم أن يكون سابقا على فهم الكل؛ إذ قد يحظر
 الكل بالكل، ولا يحظر جزؤه فيه أصلا، وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل، فتم ما ذكره. (الدسوقي)

يفهم الكل من غير التفات إلى الأجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في "الشفاء": أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال، ولا يلتفت الدهن إلى الجنس.
إجمالا الذي هو جزء من النوع

[تعريف المجاز والكناية]

ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له سواء كان اللازم داخلا كما في التضمن أو خارجا كما في الالتزام، إن قامت قرينة على عدم إرادته أي إرادة ما وضع له **فمجاز وإلا فكناية**، فعند المصنف الانتقال في المجاز والكناية كليهما من الملزوم إلى اللازم؛ إذ لا دلالة لللازم من حيث إنه لازم على الملزوم إلا أن إرادة الموضوع له جائزة في جواز كونه أعم من الملزوم الكناية دون المجاز، **وقدم** المجاز عليها أي على الكناية؛ **لأن معناه المجاز كجزء معناه** أي الكناية؛ لأن معنى المجاز هو اللازم فقط، ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا، وللقصود الأصلي هو اللازم

ثم أشار بكلمة "ثم" إلى الانتقال من بحث إلى آخر، فإنه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف إلى تعيين ما يبحث عنه في الفن. [التحريد: ٣٠٣] **المراد به لازم**: أي إرادة جارية على قانون النعة، وإلا فما كل لازم يراد باللفظ؛ إذ لا يصح إطلاق لفظ الأب على الابن والعكس. [الدسوقي: ٢٨٣/٣]

وإلا: أي وإن لم تقع قرينة على عدم إرادة ما وضع له مع إرادة اللازم، وذلك بأن وجدت القرينة الدالة على إرادة اللازم إلا أنها لم تمنع من إرادة الملزوم، وهو المعنى الموضوع له، وليس المراد عدم وجود القرينة أصلا، وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك؛ لأن الكناية لا بد فيها من قرينة. [الدسوقي: ٢٨٦/٣]

فكناية: مأخوذ من كنى عنه بكذا إذا لم يصرح باسمه؛ لأنه لم يصرح باسم اللازم مع إرادته كقولك: "ريد طويل السجاد" مريدا به طول القامة؛ فإنه كناية؛ إذ لا قرينة تمنع من إرادة طول السجاد مع طول القامة. (الدسوقي)

فعند المصنف. وعند السكاكي: الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم. (التحريد)

من الملزوم إلى اللازم: والفرق بينهما عنده وجود القرينة الصارفة عن إرادة الملزوم في المجاز وعدم وجودها في الكناية. (الدسوقي) **إذ لا دلالة لللازم**: [رد على السكاكي] علة لمخاوف أي لا من اللازم إلى الملزوم كما يقول السكاكي؛ فإن اللازم قد يكون أعم وإشعار له بأخص معين، فكيف ينتقل منه إليه؟ وقد تقدم ما يعيد الجواب عن السكاكي، وهو أن المراد باللازم التابع ومن الملزوم المتبوع، وأن الانتقال منه إلى المتبوع؛ لأنه ملزوم في المعنى. [الدسوقي: ٢٨٧/٣]

والجزء مقدم على الكل طبعاً، فيقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعاً، وإنما قال: "كجزء معناها"؛ لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة؛ فإن معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم، بل هو اللازم مع جواز إرادة الملزوم. ثم منه أي من المجاز ما يتني على التشبيه: وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبيه، فتعين التعرض له أي للتشبيه أيضاً قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه، ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة، بل جعل مقصداً برأسه فاحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة: التشبيه والمجاز والكناية.

طبعاً أي يحتاج إليه الكل في الوجود مع أنه ليس بعلة تامة للكل. [التحريد: ٣٠٣] فيقدم أي فالمناسب أن يقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعاً؛ لأجل محاكاة وموافقة الوضع للطبع. [الدسوقي: ٢٨٨/٣] كجزء معناها أي ولم يقل: لأن معناه جزء معناها جزء ما. (الدسوقي) بل هو اللازم إلخ: أي فانهزوم به فيها إما هو إرادة اللام، وأما الملزوم فيحوز أن يراد وأن لا يراد قطعاً. (الدسوقي) جوار إلخ: فنزل الجواز بمنزلة الوقوع، فصار كالجزم، على التشبيه. ومنه ما لا يتني وهو المجاز المرسل. (الدسوقي) التي كان أصلها فذكر المشبه به وأريد به المشبه، فصار استعارة. (التحريد) للتشبيه: أي مثل التعرض للمجاز والكناية. قبل التعرض للمجاز إلخ. يعني أن تقدم التشبيه على جميع أقسام المجاز لتوقف بعضها على التشبيه، ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذي هو المجاز المرسل؛ لأن اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما باباً واحداً، ووجه تقدم التشبيه على الكناية: أن المجاز مقدم عليها. [التحريد: ٣٠٤]

ولما كان إلخ: هذا جواب عما يقال: إن قضية كون التشبيه يبنى عليه أحد أقسام المجاز أن لا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله، فكيف عدّ باباً من الفن ولم يجعل مقدمة للمجاز. [الدسوقي: ٢٩٠/٣] لم يجعل مقدمة إلخ. يعني فجعله باباً تشبيهاً له بالقصد من حيث كثرة الأبحاث، وإن كان هو مقدمة في المعنى، ويمكن أن يقال: إنه باب مستقل لداته؛ لأن الاختلاف في وضوح الدلالة وخفائها موجود فيه كما تقدم، فهو من هذا الفن قصداً، وإن توقف عليه بعض أبوابه؛ لأن توقف بعض الأبواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدمة للفن. (الدسوقي) في الثلاثة: أورد على الحصر فيها الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف؛ فإنها لا تدخل في المراد بالتشبيه هنا وليست مجازاً ولا كناية. (الدسوقي)

[التشبيه]

[تعريف التشبيه]

أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة **التشبيه** أي مطلق التشبيه.....
 ملام في التشبيه للمعهد وهو التشبيه النعوي

التشبيه إلخ: والتفصيل أن اللفظ إما أن يكون مستعملاً في معناه الموضوع له أم لا، فإن كان مستعملاً فهو حقيقة، وإن لم يكن مستعملاً فيه، بل كان مستعملاً في المعنى العبر الموضوع له، فلا يحلو: إما أن تكون القرينة قائمة في الكلام على عدم إرادة ما وضع له فمحاز، ولا بد فيه من علاقة ومناسبة بين المعنى الحقيقي والمجازي كالتشبيه وغيره نحو رأيت يتكلم، فـ"يتكلم" قرينة على عدم إرادة المعنى الموضوع له للأسد، وهو الحيوان المفترس، أو لا تكون فكناية كطويل النجاد، فإنه يجوز منه إرادة المعنى الموضوع له كإلزامه، أعني "طويل القامة".

ثم المجاز قد يقسم بأن العلاقة المصححة إن كانت غير التشبيه كالتسوية والحالية وغيرها من العلاقات فمحاز مرس، وإلا فاستعارة، وقد يقسم الاستعارة باعتبار أركانها (التشبيه) والخواص والملائمات إلى أقسام: منها استعارة مصرحة، ويسمى استعارة حقيقية أيضاً، وهي تشبه شيء بشيء في النفس بحيث لم يذكر من الأركان التشبيهية إلا المشبه به نحو: رأيت أسداً يرمي أو يتكلم، فإنه شبه الرجل الشجاع بالأسد في النفس، ولم يذكر في الكلام إلا الأسد الذي هو المشبه به، ومنها استعارة بالكناية ويسمى استعارة مكنا عنها أيضاً، وهي تشبه شيء بشيء في النفس، ولم يذكر من أركان التشبيه إلا المشبه كما في قول الهذلي:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل غميمة لا تنفع

فإنه شبه المنية بالسبع ولم يذكر إلا المشبه أعني "المنية" في الكلام، ومنها استعارة تحيية، وهي إثبات ما هو مختص بالمشبه به للمشبه كما في قول الهذلي المذكور، فإنه أثبت الأظفار التي هي مختصة بالسبع للمنية، ومنها استعارة ترشيحية، وهي ذكر ملائم المشبه به في الكلام كما في المثال المذكور من قول الهذلي، فإنه ذكر الإشباب الذي من ملائمت السبع الذي هو المشبه به.

فإن قيل: كما أن الأظفار من مختصات المشبه به فكذلك الإشباب، فما وجه جعل إثبات الأول تحيية وإثبات الثاني ترشيحاً؟ يقال: إذا اجتمع في الكلام مختصان للمشبه به، فأيهما أقوى اختصاصاً وتعلّقاً به فإثباته تحييل وأيهما دونه فإثباته ترشيح، ولا شك أن الأظفار أقوى اختصاصاً وتعلّقاً به بالنسبة إلى الإشباب، فيكون إثباته تحييل وإثبات الإشباب ترشيحاً. [عين القضاة على المبيدي: ٤]

أي هذا: فالتشبيه خير متداً محذوف مع حذف مضاف. **أي مطلق التشبيه:** إنما تعرض المصنف لتعريف مطلق التشبيه الذي هو التشبيه اللغوي مع أن الذي من مقاصد علم البيان إنما هو الاصطلاحي لينجر الكلام منه إلى تحقيق تشبيه المصطلح عليه، فتم الفائدة بالعلم بالمنقول عنه والمناسبة بينهما. [الدسوقي: ٢٩١/٣]

أعم من أن يكون على وجه الاستعارة، أو على وجه يبتني عليه الاستعارة أو غير ذلك، فلم يأت بالضمير؛ لثلا يعود إلى التشبيه المذكور الذي هو أخص، وما يقال: إن المعرفة إذا أعيدت كانت عين الأولى فليس على إطلاقه، يعني أن معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك: دلت فلانا على كذا، إذا هديته له على مشاركة أمر لأمر آخر في معنى. وهذا شامل لمثل: "قاتل زيد عمرا" أو "جاءني زيد وعمرو"، والمراد بالتشبيه المصطلح عليه ههنا أي في علم البيان ما لم تكن أي الدلالة على مشاركة أمر لأمر آخر في معنى بحيث لا تكون الدلالة على وجه الاستعارة التحقيقية.

على وجه الاستعارة أي بالفعل بأن حدثت منه الأداة والمشبّه كما في قولك: رأيت أسدا في الحمام أو رأيت أسدا يرمي. [الدسوقي: ٢٩١/٣] أو على وجه إلح. أي بالقوة، وهو التشبيه المذكور فيه الطرفان والأداة نحو: زيد كالأسد، وهذا هو المقصود، ووجه بائها عليه أنه إذا حذف المشبه وأداة التشبيه وأقيمت قرية عنى المراد صار استعارة بالفعل. (الدسوقي) أو غير ذلك: بأن كان التشبيه صميا كما في التجريد مثل: لقيت من زيد أسدا. (الدسوقي)

لثلا يعود إلح أي كما هو الظاهر المتبادر، وعوده إلى المطلق الذي في صم المقيد خلاف الظاهر، والحمل على الاستخدام أيضا خلاف الظاهر. [التجريد: ٣٠٤] الذي هو أخص: فعلم أن اللام في التشبيه الأول المذكور في الترجمة للعهد، وفي الثاني للجنس. (التجريد) وما يقال إلح. جواب عما يقال: إن الظاهر كالضمير في العود إلى المذكور؛ لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى، فلا يتم التوجيه السابق، فأجاب بأن هذا أكثرى لا كلي. [الدسوقي: ٢٩٢/٣]

وهذا شامل أي تعريف التشبيه اللغوي المذكور شامل لمثل "قاتل زيد عمرا"؛ فإنه يدل على مشاركة زيد وعمرو في المقاتلة، و"جاءني زيد وعمرو"، فإنه يدل على مشاركتهما في المجيء، ومثلها 'زيد أفضل من عمرو'، فإنه يدل على اشتراكهما في الفضل، أي مع أن هذا كله ليس تشبيهاً لغوياً، فكان الواجب أن يريد بالكاف ونحوها لفظاً أو تقديرًا لإخراج مثل هذا، وإدخال 'زيد أسد' ونحوه، فقد اتضح لك أن مقصود الشارح الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي، كما هو مفاد كلام العلامة السيد خلافا لما قاله بعضهم من أن مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف، وقد يجاب بأن ما عرف به المصنف من باب التعريف بالأعم، وهو شائع عند أهل اللغة، أو يقال: مراد المصنف الدلالة الصريحة، فخرج ما ذكر من الأمثلة؛ فإن الدلالة فيها على المشاركة غير صريحة. [الدسوقي: ٢٩٣/٣]

وجه الاستعارة: فإن كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بأن طوي ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به مع قرية دلت على إرادة المشبه، فذلك اللفظ لم يكن تشبيها في الاصطلاح. (الدسوقي)

نحو: رأيت أسداً في الحمام، ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو: أنشبت المنية أظفارها، ولا على وجه التجريد الذي يذكر في العلم البديع من نحو: لقيتُ بزيد أسداً ولقيني منه أسداً، فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى مع أن شيئاً لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً، وإنما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية؛ لأن الاستعارة التخيلية ^{بمعنى هو تشبيه معوي} كإثبات الأظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه شيء من الدلالة على مشاركة أمر لأمر على رأي المصنف؛ إذ المراد بالأظفار معناه الحقيقي على ما سيجيء.

ولا على وجه التجريد: كان المناسب للمصنف أن يقول بعد ذلك بالكاف ونحوها ليخرج نحو: قاتل ريد عمراً، وجاءني ريد وعمرو، إلا أن يقال: أراد بالدلالة الواقعة في التعريف الدلالة الصريحة المقصودة، فخرج ما ذكر من المثالين؛ لأن الدلالة على المشاركة فيهما ليست صريحة. [الدسوقي: ٢٩٤/٣]

الذي يذكر الخ والتجريد المذكور في البديع ما كان مجرد غير مجرد منه كما مثل الشارح، وأما ما كان مجرد هو نفس مجرد منه فليس داحلاً في الدلالة حتى يخرج، وتوضح ذلك أن التجريد قسمان: الأول: أن ينتزع من الشيء شيء آخر مساو له في صفاته للمباغة في ذلك الشيء، حتى صار بحيث ينتزع منه شيء آخر مساو له في صفاته كقوله تعالى: **لَا تَجِدُ فِيهَا دَارًا تُخْدَلُ** [فصلت: ٢٨]، فإنه لا تراعى دار الخلد من جهنم، وهي غير دار الخلد لا تشبهها بها، وهذا ليس فيه مشاركة أمر لأمر آخر حتى يحتاج لإخراجه.

والثاني: أن ينتزع المشبه به من المشبه لمباغة في التشبيه، حتى صارت المشبه بحيث يكون أصلاً ينتزع منه المشبه به، نحو: لقيت بريد أسداً، فإنه لتجريد أسد من زيد، وأسد مشبه به بريد لا عيه، ففيه تشبيه مضمحل في النفس، فهذا الذي لإخراجه قيد الشارح التجريد بقوله: 'الذي يذكر في العلم البديع'، وإخراج التجريد المذكور مني على أنه لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً، وهو الأقرب. (الدسوقي)

لا يسمى: خلافاً لصاحب المفتاح في التجريد. (المطوّل) وإنما قيد الخ. حاصله أنه إنما قيد الاستعارة بالتحقيقية والمكني عنها، واكتفى بذكرهما ولم يخرج التحقيقية؛ لأنها حقيقية عند المصنف، فقط الأظفار مثلاً عند المصنف مستعمل في معناه الحقيقي، وليس مجازاً أصلاً، وإنما التجرد في إثباتها للمنية على ما يأتي، فلا دلالة فيها على مشاركة أمر لآخر، فلا حاجة لإخراجها؛ لأنها لم تدخل في الجنس الذي هو الدلالة المذكورة.

من الدلالة: فلا حاجة إلى إخراجها؛ لأنها غير داحلة. إذ المراد: أي عند المصنف، وحينئذٍ فالتجريد إنما هو في الإسناد، فالتحقيقية على رأيه محار عقلي، ولذا لم يخرجها، أما عند السكاكي: فالتجريد في نفس الأظفار فهي داحلة في الجنس وهو الدلالة المذكورة، فيحتاج إلى إخراجها. [الدسوقي: ٢٩٥/٣] سيجيء: من الخلاف بين السكاكي وغيره.

فالتشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد، **فدخل** فيه نحو قولنا: **ريد أسد** بحذف أداة التشبيه ونحو قوله تعالى: ﴿صُمُّكُمْ عُمِّي﴾ (البقرة: ١٨) بحذف الأداة والمشبه جميعا أي هم كصم؛ فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة؛ لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكناية، ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا؛ لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه، لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام.

المشبه المشبه به القرينة الحالية القرينة المقالية

أركان التشبيه

والنظر ههنا في أركانه

فالتشبيه الاصطلاحي إلخ. أعاده لأجل إيضاح ربط قوله: "فدخل إلخ" بما قبله، وكان يكفيه أن يقول: فالتشبيه الاصطلاحي ما مر فدخل إلخ. **والتجريد**: وينبغي أن يراد فيه قولنا: "بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا" ليخرج عنه نحو: قاتل زيد عمرا، وجاعني زيد وعمرو. (المطول)

فدخل فيه: أي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف، وهو ما ذكر فيه أداة التشبيه نحو: زيد كالأسد أو كالأسد بحذف زيد لقيام قرينة، وما يسمى تشبيها على القول المختار، وهو ما حذف فيه أداة التشبيه، وجعل المشبه به خيرا عن المشبه أو في حكم الخير، سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه، فالأول نحو قولنا: زيد أسد، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿صُمُّكُمْ عُمِّي﴾ [البقرة: ١٨] بحذف المبتدأ، أي هم صم، فإن المحققين على أنه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة. [الدسوقي: ٢٩٦/٣] **فإن المحققين** علة لدحوّل المثاليين في التشبيه.

بليغ: وخالفهم غيرهم فجعلوه استعارة. **المستعار له**: هو المشبه، وهذا في الاستعارة التصريحية؛ إذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه، بخلاف المكنية كما يأتي، فإنه لا يطوى فيها إلا ذكر المشبه به، وأما المشبه فيذكر فيها، وإنما اقتصر ههنا على ذلك؛ لأن ما في الآية بتقدير كونه استعارة إنما يكون استعارة تصريحية لا مكنية.

خلوا عنه: عن ذكر المستعار له، أي والمشبه يعني المستعار له في المثال الأول مذكور وفي الآية مقدر؛ لأنه خير لا بد له من مبتدأ، والمقدر بمنزلة الملفوظ، فلم يطر ذكره بالكناية فيهما. **دلالة الحال**: وهي القرينة الحالية، فإذا قلت: "رأيت أسدا الآن" في موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقي كان هذا الكلام لولا القرينة الحالية صالحا لأن يراد بالأسد

فيه المعنى الحقيقي، وهو الحيوان المقترس المشبه به وأن يراد به المشبه وهو الرجل الشجاع. [الدسوقي: ٢٩٨/٣] **فحوى الكلام**: المراد به القرينة المقالية، فإذا قلت: "رأيت أسدا في يده سيف" كان هذا الكلام لولا في يده سيف صالحا لأن يراد بالأسد فيه الحيوان المقترس أو الرجل الشجاع. **والنظر ههنا**: هو توجيه العقل إلى أحوال المنظور فيه.

أي البحث في هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح، وهي أربعة: **طرفاه** المشبه به والمشبّه ^{باب تشبيه} ووجهه وأداته، وفي العرض ^{عطف على قوله: هي أركانه} وفي أقسامه، وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة ^{هي الطرفان ووجهه وأداته} إمّا باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه، أعني الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بالكاف ونحوه، وإما باعتبار أن التشبيه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على وهو جهة التشبيه وهو أداته كمثل وكان لفظ التشبيه محاربا المشاركة المذكورة كقولنا: زيد كالأسد في الشجاعة، ولما كان الطرفان هما الأصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما، والأداة آلة في ذلك قدّم بحثهما.

[تقسيم التشبيه]

فقال: **طرفاه** أي المشبه والمشبّه به إما **حسيان** كالخد والورد في المبصرات، ^{حيث يشبه الأول بالثاني} وأصوات ^{حيث يشبه الأول بالثاني} الضعيف والهمس أي الصوت الذي هو أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم في المسموعات، ^{وسطهم}

أي البحث [هو إثبات المحمولات لموضوعات] أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالنظر البحث على سبيل المحار المرسل من إطلاق اسم اللارم وإرادة المألوم. [الدسوقي: ٣/٣٠٤] وفي أقسامه أي أقسام التشبيه الحاصلة باعتبار الطرفين، وباعتبار العرض، وباعتبار الأداة. (الدسوقي) وإطلاق إلخ جواب عما يقال: إن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى فهو فعل الفاعل، وكل واحد من هذه الأربعة ليس جرحا له، وحينئذ فلا وجه لجعلها أركانا له؛ لأن ركن الشيء ما كان جرحاً لحقيقته، وحاصل هذا الجواب: أن المراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء وإن لم يكن داحلا في حقيقته، وهذه الأربعة لما أحدثت في تعريفه على أنها قيود صار متوقفا عليها. (الدسوقي)

وإما باعتبار إلخ. حاصله أن الأمور الأربعة أركان لتشبيه بمعنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة، ولفظ التشبيه كما يطلق على المعنى الثاني يطبق اصطلاحاً على الأول بكثرة، ولا شك أن الأمور الأربعة أجراء للكلام. [الدسوقي: ٣/٣٠٥] مشاركة هذان الأمران هما الطرفان. كقولنا فالأمور الأربعة مذكورة فيه. لكون الوجه [علة لأصالتها بالنظر للوجه] يعني فيكون الوجه عارضا للطرفين، والمعروض أقوى وأصل بالنسبة لعارض؛ لأنه موصوف والموصوف تابع له. الأداة آلة: علة لأصالة الطرفين بالنظر إلى الأداة.

طرفاه: وأما نفس التشبيه فلا يمكن كونه حسياً؛ لأنه تصديق. (الدسوقي) إما حسيان: أي مدركان بإحدى

أحواس الخمس الطاهرة، وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس. كالخد والورد: أي الجزئين؛ إذ الكليان غير حسيين، فإذا جعل التشبيه من تشبيه الكلي بالكلي كان في جميع ما ذكر تسامح. [التحريد: ٣٠٦]

والنكهة وهي ريح الفم، **والعنبر** في المشمومات، **والريق والخمر** في المذوقات، **والجلد الناعم** والجامع بينهما الإسكار واللذة والجامع النعومة **والحرير** في الملبوسات، **وفي أكثر ذلك تسامح؛ لأن المدرك بالبصر مثلاً إنما هو لون الخد** **والورد**، وبالشّم رائحة العنبر، وبالذوق طعم الريق والخمر، وباللمس ملامسة الجلد الناعم **والحرير** ولينهما لا نفس هذه الأجسام، **لكن اشتهر في العرف أن يقال: أبصرت الورد،** **وشممت العنبر، وذقت الخمر، ولمست الحرير، أو عقليان كالعلم والحياة،** مقابل لقوله: إما حسيان بأن يقال: العلم كالحياة **ووجه الشبه** بينهما كونهما **جهتي إدراك**، كذا في "المفتاح" و"الإيضاح"، فالمراد ههنا بالعلم الملكة التي تقتدر بها على الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك، ولا يخفى أنها جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة، وقيل: وجه الشبه بينهما الإدراك؛ إذ العلم نوع من الإدراك، بين العلم والحياة لا كونها جهتي إدراك

والنكهة إلخ أي حيث يشبه الأول بالثاني بأن يقول: نكهة ريد كالعبر في ميل النفس. [الدسوقي: ٣٠٧/٣] **وفي أكثر ذلك إلخ** [في التمثيل للمحسوسات بأكثر دنك] إشارة إلى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والشمس فإنهما مسموعان حقيقة، وكذلك النكهة فإنها مشموم حقيقة. [التجريد: ٣٠٧] **لأن المدرك إلخ**: علة لثبوت التسامح، ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف، أي لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق ولامسة الجلد، وقس. **لكن اشتهر** أي فكلام المصنف مبني على العرف فلا تسامح، ولقائل أن يقول: ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف، بل الاعتدال عن ارتكاب هذا التسامح بأن العرف جرى به. (الدسوقي والتجريد) **وشممت** بالكسر ومضارعه بالفتح، ويقال: شممت بالفتح والمصارع بالضم، والأول أفصح. (كذا في الدسوقي والتجريد) **أو عقليان**: أي إن الطرفين إما حسيان كما تقدم، وإما عقليان بأن لا يدرك واحد منهما بالحس بل بالعقل. [الدسوقي: ٣٠٩] **جهتي إدراك** أي طريقي إدراك، وإن كان العلم بمعنى الملكة سبباً والحياة شرطاً له كما في المطول. (التجريد) **المراد** تفريع على ما ذكر من وجه الشبه. **الملكة**. هي حالة بسيطة تحصل من ممارسته فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه إدراك أحكام جزئيات ذلك الفن وحضار أحكامها عند ورودها.

لا نفس الإدراك. عطف على الملكة، وإنما لم يكن المراد بالعلم في قولنا: "العلم كالحياة" الإدراك الذي هو الصورة الحاصلة؛ لأنه لا يصح أن يقال فيه: إنه جهة إدراك أي طريق له؛ فلا يلزم أن يكون الشيء طريقاً إلى نفسه؛ لأن المراد به مطلق الإدراك لا الإدراك الذي هو العلوم المحصورة، فكل إدراك مندرج تحته حتى يكون سبباً له. **نوع من الإدراك**: لأن الإدراك يشمل الظن والاعتقاد والوهم واليقين، وعلى هذا فالمراد بالعلم الإدراك لا الملكة. [الدسوقي: ٣٠٩]

والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الإدراك، وفساده **ظاهر**؛ لأن كون الحياة مقتضية للحس لا **يوجب** اشتراكهما في الإدراك على ما هو شرط في وجه الشبه، وأيضا لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا: "العلم كالحياة والجهل كالموت" أن العلم إدراك كما أن الحياة معها إدراك، بل ليس في ذلك كثير فائدة كما في قولنا: العلم كالحس في كونهما إدراكا أو **محسوسا** بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا **كالمنية والسبع** فإن المنية أعني الموت عقلي؛ لأنه عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا والسبع حسيا أو بالعكس، وذلك مثل **العصر** الذي هو محسوس ومشموم و**خلق كرم** وهو عقلي؛ لأنه كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة، والوجه في تشبيهه
واسعة في النفس سبب برق الطريق

ظاهر أي الأمرين بينهما الشارح بقوله: 'لأن إخ'، وأيضا 'لا يخفى إلخ'. [الدسوقي: ٣٠٩/٣] لا **يوجب** أي اشتراك العلم والحياة في الإدراك؛ لأن الحال قائم بالعلم، وهو كونه إدراكا م يقيم بالحياة وإنما وجد معها، فما كان يجب اشتراكها في الإدراك، إلا لو كانت الحياة نفسها نوعا من الإدراك كالعلم. **شرط** فإن شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين. ليس المقصود **إلخ** أي إن كون العلم إدراكا كما أن الحياة معها إدراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا: العلم كالحياة، بل المقصود من ذلك القول: أن العلم كالحياة من حيث أن كلا سب في الإدراك؛ لأن العرص من هذا التشبيه إظهار شرف العلم، وهو حاصل على هذا الوجه دون الأول. [الدسوقي: ٣١٠/٣] بل ليس **إلخ** وذلك لأنه يقتضي أن وجه الشبه بين العلم والحياة الملازمة لمطلق الإدراك لا شرف فيه؛ بوجوده في الهائم، فلا يثبت شرف العلم مع كونه مقصودا من التشبيه. (الدسوقي) **كالمنية** بأن يقال: المنية كسبع في اغتيال العوس. **السبع** بفتح الباء وضمها وسكوها. **عدم الحياة**: والعدم أمر عقلي ليس بمحسوس.

أن **يكون** وقيل: عدم الحياة عمن اتصف بها، وهو الأظهر. **بالعكس** بأن يكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا. و**خلق كرم** أي خلق رجل كرم، وهو مركب إضافي، فيشبه الأول بالثاني، ويقال: "العطر كخلق شخص كرم" بجمع أن كلا مشأ لشيء حس أو استطابة النفس بكل، ثم إن يشبه إن كان ذات العطر كان محسوسا بحاسة البصر، وإن كان رائحة كان محسوسا بالشم، وهذا مراد الشارح بقوله: "مشموم"، فهو يشير إلى أن المشبه رائحة العطر لا ذاته. [الدسوقي: ٣١١/٣] **سهولة** والحاصل أن الصفة النفسية لا تسمى حقا إلا إذا كانت راسخة، وكان يشأ لنسبها الأفعال المدوحة وكان صدورها سهولة من غير تكلف. (الدسوقي) **والوجه** جواب عن السؤال الذي أشار إليه بقوله الآتي: 'ولا فاحسوس أصل للمعقول' وحاصله: أن ما يقتضيه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول موع؛ لأن المحسوس أقوى من المعقول، وتشبيه الأقوى بالأضعف لا يجوز. [التحريد: ٣٠٨] (الدسوقي)

المحسوس بالمعقول أن يقدّر المعقول محسوسا، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة، وإلا فالمحسوس أصل للمعقول؛ لأن العلوم العقلية مستفادة من الخواس منتبهة إليها، فتشبيهه بالمعقول يكون جعلاً للفرع أصلاً والأصل فرعاً، وذلك لا يجوز. ولما كان من المشبه والمشبّه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس، أعني الحس الظاهر مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات، أراد أن يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملانها؛ تسهيلاً للضبط بتقليل الأقسام، فقال: والمراد — 'حسي' إدراك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس ^{بالحواس الباهرة} ^{متعلق بـ "إدراك"} ^{كعقل كرم} ^{المعقول} ^{محسوس} ^{كذا في أكثر النسخ للشرح} ^{الألم} ^{بالباب التشبيه} ^{في قوله} ^{كالمشبه به في قوله} ^{الصوري الشاعر} ^{موجودة في الخارج} ^{هو من باب جرد قطيفة، والشقيق ورد أحمر، في وسطه سواد، تنبت في الجبال،}

محسوسا فيكون التشبيه بين المحسوسين تقديراً. وإلا **إلخ**: أي وإلا يكرس الطريق ما ذكر، فلا يصح التشبيه؛ لأن المحسوس أصل والمعقول فرع. ما لا يدرك **إلخ**: فيه ميل لمذهب الحكماء، وإلا فلا يدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة، وليست الحواس الباطنة بمشتة عند المتكلمين. **الخياليات**: يجيء تفسير الخيالي والوهمي في الشرح قريباً. **الوجدانيات**: جمع وجداني، وهو الأمر الذي يدرك بالوجدان أي القوى الباطنية، كالشع والحواس واللذة والألم. **بتقليل**: بسبب تقليل أقسام طرق التشبيه. **أو مادته**: أي أو لم يدرك هو بنفسه، ولكن أدركت مادته أي جميع أجزائه التي تركب منها وتحقق بها حقيقة التركيبية، فإن كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهمياً. [الدسوقي: ٣١٤/٣] **وهو** أي في هذا المقام خلاف الخيالي المتقدم في الجامع الخيالي؛ فإن المراد به الصورة المطبوعة في الخيال بعد انطباعها في الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهري. (الدسوقي) **فرص إلخ**: حاصله أن المراد بالخيالي المركب المعلوم الذي أجزأه موجودة في الخارج، وإنما سمي ذلك المركب خيالياً؛ لكون صور أجزائه مرتسمة في الخيال، أو لكون المركب له القوة المحيلة المفكرة. **من باب**: أي من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي من إضافة الأعم إلى الأخص؛ لأن محمراً أعم من الشقيق كما أن الجرد أعم من القطيفة. [التحريد: ٣٠٩] **ورد أحمر**: ويقال له: شقائق النعمان، واحده وجمعه سواء، فردّه إلى المفرد في البيت لصورة الشعر وإضافته إلى النعمان؛ لأنه كثيراً ما يبت في الأرض التي يحيطها النعمان. (الدسوقي)

لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر، ^{ووجدت} ^{وجردها في الخارج} ^{لا بالعقل} ومما يجب أن يعلم في هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى ^{قوة تسمى} متخيلة ومفكرة، ومن شأنها تركيب الصور ^{الخيالي والوهمي} والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها، فالمراد بـ "الخيالي" المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة، وبـ "الوهمي" ^{بواسطة الوهم} ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها، كما إذا سمع أن الغول شيء يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع، ^{عطف لازم على ما روم} ^{عطف على الوهمي} وما يدرك بالوجدان أي دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة،

ومما يجب إلح هذا توطئة لقوله: "والمراد بالخيالي إلح"، وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لما فيه من زيادة تحقيق. [الدسوقي: ٣/٣١٧] من قوى الإدراك: أي القوى التي يتم بها أمر الإدراك، فلا يقال: هذا يقتضي أن المفكرة مدركة، والمقرر خلافه. [التحريد: ٣٠٩] متخيلة ومفكرة. أي قوة واحدة تسمى "متخيلة" إذا استعملتها النفس معونة الوهم، و"مفكرة" إذا استعملتها معونة العقل، ولو مع الوهم. [التحريد: ٣١٠]

تركيب الصور. أي التي في الخيال، أي تركيب بعضها مع بعض، مثل تركيب إسان له جناحان أو رأسان. [الدسوقي] والمعاني أي المرتسمة في الحافظة أي تركيب بعضها مع بعض بأن تتركب عداوة مع محبة أو حلاوة مع مرارة، أو تتركب بعض الصور مع بعض المعاني بأن تتصور أن هذا الحجر يجب أو يغض فلانا. (الدسوقي)

وتفصيلها. أي تحليلها كتصور الإنسان بلا رأس. [الدسوقي: ٣/٣١٨] **واختراع إلح:** كالإنسان له جناحان، أو رأسان، أو لا رأس له. (التحريد) **ما اخترعته:** بواسطة الوهم على صورة المحسوس.

من عند نفسها أي ولم تأخذ أجزاء من الخيال كآنياب الأغوال، والحاصل: أن الوهمي لا وجود لهيته ولا لجميع مادته، والخيالي جميع مادته موجودة دون هيته. (الدسوقي) **كما إذا سمع إلح:** مثال للوهمي؛ لأن آنياب الأغوال لا يدركها، ولا يدرك مادتها الحس؛ لأن مادتها الأنياب والأغوال، فالأنياب وإن كانت موجودة لكن الأغوال ليست موجودة، فلا يخرج - لوجود بعض مادته - عن أن يكون وهميا، نعم لو كان مادتها بجميع أجزائها موجودة لخرج عن الوهمي ودخل في الخيالي. **في تصويرها:** من إضافة المصدر إلى المفعول، والضمير لـ "غول"؛ إذ هو مؤنث، ويصح أن يكون من إضافة المصدر لفاعله، والضمير لـ "المتخيلة"، والمفعول محذوف أي تصويرها العول. (الدسوقي)

وما يدرك: أي دخل في العقلي الأمور التي تدركها النفس بسبب الوجدان، وهو القوى الباطنية القائمة بالنفس، مثل القوة التي يدرك بها الشبع، والتي يدرك بها الخوع، والتي يدرك بها الخوف، والتي يدرك بها الحزن، فهذه الأشياء كلها وجدانيات، وتسمى تلك القوى وجدانا. (الدسوقي)

ويسمى وجدانيات **كاللذة** وهي إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك، **ولألم** وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك، ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين ليس بشيء من الخواص الظاهرة، وليس أيضا من العقلیات الصرفة؛ لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الخواص، بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك، والمراد ههنا اللذة والألم الحسيان، وإلا فاللذة والألم العقليان من العقلیات الصرفة، **وجهه** أي وجه التشبيه **م بسر كان فيه** أي في المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه، وذلك لأن زيدا والأسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيئا منها ليس وجه الشبه، وذلك الاشتراك يكون **حقيقا** أو **تخيلا**، والمراد — **تخيلا** أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو في كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل، العطف تسميري

ويسمى أي ما يدرك بتلك القوى الباطنة. لما هو أي لأمر لائق بالمدرك بالكسر كتكيف القوة الدائقة بالحلاوة. (الدسوقي: ٣١٨/٣) **عند المدرك** إما قيد بذلك؛ لأن المعتبر كماليته وحيرته بالقياس إلى المدرك لا في نفس الأمر؛ لأنه قد يعتقد الكمالية والحيرية في شيء، فيلتنزه وإن لم يكونا فيه، وقد لا يعتقدهما فيما تحققنا فيه فلا يتنزه. (التجريد: ٣١٠) **من حيث إلخ** بما قال ذلك؛ لأن الشيء كالمسك قد يكون كمالا وحيرا من وجه كإبريق دون وجه كالذوق، والالتذاذ به إنما يكون من ذلك الوجه دون هذا. (التجريد)

الظاهرة لأن الخواص انباهرة لا تدرك المعنى. **الجزئيات** والعقلیات الصرفة هي المعالي الكلية. **الحسيان**. قال الصري: محل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الخواص، والمدرك بالفتح مما يتعلق بالخواص، وأما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقلیات كالإدراك. (التجريد)

قصد اشتراك أي لا ما يقع فيه الاشتراك وإن لم يقصد، كما هو ظاهر قول المصنف. (الدسوقي) **وذلك** أي بيان ذلك التقييد بقولنا: الذي قصد إلخ. **وجه الشبه**. فلا بد من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه؛ لتحرج هذه المذكورات. (التجريد: ٣١١) **يكون إلخ** أشار ائشارح إلى أن 'تحقيقا وتخيلا' منصوبان على الحيرية، لـ 'يكون' المحذوفة مع اسمها، وليس ذلك بعد 'أن ولو'، والأظهر أنهما مصدران مؤكدان. (التجريد)

نحو ما في قوله: **و كأن النجوم بين دحاه: جمع دُجْية، وهي الظلمة، والضمير لـ "ليل"،**
 وروي "دجاها"، والضمير لـ "النجوم" **س لاج** ^{يظهر} **بينهن** ^{بدعة} **سدا** ^{ورب معنى} **ع** ^{مذكور فيما قبل} فإن **وحه** ^{الإضافة لأدنى ملابس} **النسبه** ^{الواقع في البيت} **هه** أي
 في هذا التشبيه هو الهيئه الخاصه من حصول **سباء** ^{مصنعة} **مشرفة** ^{جمع أبيض} **بص** في **حواش** ^{بدعة} **س** ^{مقصود} **ع** مقصود
سود ^{الواقع في البيت} **فهي أي تلك الهيئه غير موجودة في** **منسبه** ^{مصنعة} **ه** ^{جمع أبيض} **أعني** ^{بدعة} **السنن** ^{بدعة} **بين الابتداع** ^{بدعة} **ولا** ^{بدعة} **حس**
صريح ^{بدعة} **الحجس** ^{بدعة} **وهو السنن، وذلك أي وجودها في** **المشبه** ^{بدعة} **به** ^{بدعة} **على طريق** ^{بدعة} **التخييل** ^{بدعة} **ف**
الضمير ^{بدعة} **للشأن** ^{بدعة} **ما** ^{بدعة} **كاتب** ^{بدعة} **البدعة** ^{بدعة} **و كل ما هو** ^{بدعة} **جهل** ^{بدعة} **نعمل** ^{بدعة} **صاحبها** ^{بدعة} **كس** ^{بدعة} **تس** ^{بدعة} **في** ^{بدعة} **الظلمة** ^{بدعة} **ف**
ولا ^{بدعة} **نهدى** ^{بدعة} **لنطس** ^{بدعة} **ولا** ^{بدعة} **بأمن** ^{بدعة} **من أن** ^{بدعة} **س** ^{بدعة} **مكروها** ^{بدعة} **سنت** ^{بدعة} **البدعة** ^{بدعة} **ه** ^{بدعة} **أي** ^{بدعة} **بالظلمة** ^{بدعة} **ف** ^{بدعة} **ه**
نص ^{بدعة} **س** ^{بدعة} **عكس** ^{بدعة} **إذا** ^{بدعة} **أريد** ^{بدعة} **التشبيه** ^{بدعة} **ل** ^{بدعة} **سبه** ^{بدعة} **السنة** ^{بدعة} **و كل ما هو** ^{بدعة} **علم** ^{بدعة} **س** ^{بدعة} **لأن** ^{بدعة} **السنة** ^{بدعة} **ف**
والعلم ^{بدعة} **يقابل** ^{بدعة} **البدعة** ^{بدعة} **والجهل** ^{بدعة} **كما أن** ^{بدعة} **النور** ^{بدعة} **يقابل** ^{بدعة} **الظلمة** ^{بدعة} **وشاع** ^{بدعة} **ذلك** ^{بدعة} **أي** ^{بدعة} **كون** ^{بدعة} **السنة** ^{بدعة} **ف**
والعلم ^{بدعة} **كالنور** ^{بدعة} **والبدعة** ^{بدعة} **والجهل** ^{بدعة} **كالظلمة** ^{بدعة} **حتى** ^{بدعة} **نعمل** ^{بدعة} **أن** ^{بدعة} **الثاني** ^{بدعة} **أي** ^{بدعة} **السنة** ^{بدعة} **وكل ما هو** ^{بدعة} **علم** ^{بدعة} **مما له** ^{بدعة} **باض** ^{بدعة} **وإشراق** ^{بدعة} **ف** ^{بدعة} **نحو: أتيتكم** ^{بدعة} **بالحنيفية** ^{بدعة} **النساء** ^{بدعة} **والأول** ^{بدعة} **عني** ^{بدعة} **حلاف** ^{بدعة} **ذلك** ^{بدعة} **أي** ^{بدعة} **ف**
ويخيل ^{بدعة} **أن** ^{بدعة} **البدعة** ^{بدعة} **وكل ما هو** ^{بدعة} **جهل** ^{بدعة} **مما له** ^{بدعة} **سواد** ^{بدعة} **وإظلام** ^{بدعة} **ف** ^{بدعة} **.....**

نحو ما أي مثل وجه الشبه الكائن في قول القاضي التوحي بتخفيف اللون المضمومة. [الدسوقي: ٣٢٢/٣]
لاج أي ظهر بيهن ابتداع أي بدعة، فالمشبه "النجوم" بقيد كونها ظهرت بين أجراء ظلمة الليل، والمشبه به
 "السنن" المقيدة بكونها لاحت بين الابتداع، فهو تشبيه مفرد بمفرد، ثم لا يحصى أن هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول،
 فيقدر أن السنن محسوسة، ويجعل كأنها أصل على طريق المبالغة. (الدسوقي)
الهيئة لأن الإشراق والظلمة من أوصاف الأجسام، والسنة والبدعة من المعاني. **غير موجودة** لأن السنن ليست
 أجراما حتى تكون مشرفة، وكذلك البدعة ليست أجراما حتى تكون مظلمة. (الدسوقي) **أعني** أتى بـ "العناية"
 إشارة إلى أن في البيت قلبا، وسيصرح به. [الدسوقي: ٣٢٣/٣]
وشاع ذلك أي على السنة الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تحيله الوهم. [التجريد: ٣١١] **أن الثاني** أي في كلام
 المصنف، وقدمه على تخيل الأول؛ إشارة إلى أنه المقصود ههنا. [الدسوقي: ٣٢٥/٣] **نحو أتيتكم** هذا تظهير فيما يخيل
 أن الشيء له بياض. (الدسوقي) **بالحنيفية**: هو صفة مخدوف، أي بالملء أو الشريعة الحنيفية، نسبة إلى الحنيف، وهو المائل
 عن كل دين سوى الدين الحق، وعنى به إبراهيم **لا** (الدسوقي) **والأول** في كلام المصنف، وهو البدعة.

كقولك: شاهدت سواد الكمر من جبين فلان، فصدر بسبب تخيل أن الثاني مما له بياض وإشراق، والأول مما له سواد وإظلام، تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداء كتشبيهها أي النجوم بياض اسيف في سواد السحاب أي أبيضه في أسوده أو بالأحرى ^{بين الدجى} أي الأزهار مؤتلفة بالقاف أي لامعة بين النبات الشديد الحصره حتى يضرب إلى السواد، فبهذا التأويل - أعني تخيل ما ليس بمتلون متلوننا - ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداء في كون كل منهما شيئاً ذا بياض بين شيء ذي سواد، ولا يخفى أن قوله: "لاح بينهن ابتداء" من باب القلب، أي سنن لاحت بين الابتداء، فعلم من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه فساد جمعه أي وجه التشبيه في قول القائل: 'الحو في الكلام كالمسح في الطعام' كون القلب مصلحاً والكثير مفسداً؛ لأن المشبه - ^{لما وجد فيه} ^{ما أراد على الحاجة} أعني النحو - لا يشترك في هذا المعنى؛ لأن الحو لا يحتمل الفقد والكرة؛ إذ لا يخفى أن المراد به ههنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه، مثل رفع الفاعل ونصب المفعول،

كقولك: هذا نظير فيما يحل أن الشيء مما له سواد. [الدسوقي: ٣/٣٢٥] من حين فلان الحين ما بين العين والأذن إلى جهة الرأس، ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهة، وخص الحين بالذكر؛ لأن الجين يظهر فيه علامة صلاح الشخص وفساده. (الدسوقي) كتشبيهها أي صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحاً، كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق، كما في تشبيه النجوم بين الدجى بياض المشيب إلخ. [التجريد: ٣٢٦] ولا يخفى. أي من قولنا السابق أعني: 'السنن بين الابتداء' وقولنا: 'ظهر اشتراك النجوم إلخ'. [الدسوقي: ٣/٣٢٧] من باب القلب. والكمة في ذلك القلب الإشارة إلى كثرة السنن وأن البدع في زمانه قليلة بالنسبة إليها، حتى كان البدعة هي التي تلمع وتظهر من بينها، ولأجل هذه الكمة أفرد البدعة، وإن كان مقتضى مقابلتها للدجى أن يجمعها. (الدسوقي) فعلم إلخ. هذا تفريع على قوله سابقاً: "ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقاً أو تخيلاً" أي فلا بد من وجوده في الطرفين تحقيقاً أو تخيلاً، فإذا لم يوجد في الطرفين تحقيقاً ولا تخيلاً كان جعله وجه شبه فاسداً، فعلم بذلك فساد ... إلخ. [الدسوقي: ٣/٣٢٨] مصلحاً لما وجد فيه أي القدر المحتاج إليه. لا يشترك أي لا يشترك مع الملح في هذا المعنى، بل هذا المعنى - أعني الكونية المذكورة - خاصة بالمح، ولا وجود لها في النحو. [الدسوقي: ٣/٣٢٩]

وهذه إن وجدت في الكلام بكمالها صار صالحاً لفهم المراد، وإن لم توجد بقي فاسداً ^{المدكورات} ولم ينتفع به، ^{في فهم المراد} بخلاف المثلح فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام ^{كلاً أو بعضاً} القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر، بل وجه الشبه هو الصلاح بإعمالهما ^{الحق والمثلح} والفساد بإعمالهما، وهو أي وجه التشبيه إما غير خارج عن حقيقتيهما أي حقيقة الطرفين بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزء منهما ^{المشبه والمشبه به} كما في تشبيه توب بأحر في نوعهما أو جسهما أو فصلهما ^{هو أو سوا} كما يقال: هذا القميص مثل ذلك في كونهما كتانا أو ثوباً أو من القطن، أو خارج عن حقيقة الطرفين ^{مثال للتشبيه في النوع} صفة أي معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه، وتلك الصفة إما حقيقية أي هيئة ^{مثال للجنس} متمكنة في الذات متقررة فيها وهي إما حسية أي مدركة بإحدى الحواس ^{مثال للتشبيه في العنصر} كالكميات الحسية أي المختصة بالأجسام مما يدرك بالنصر وهي قوة مترتبة في العصبين ^{أي الصفة الحقيقية} ^{بأن للكميات الحسية}

ولم ينتفع به: فإن قلت: قد يفهم المعنى من الكلام المدحون، قلت: المنعى الانتفاع بالنظر لذات اللفظ وفهم المراد من المدحون إن وجد فبواسطة القرائن، وقبل: لم ينتفع به على وجه الكمال؛ للتخير. [الدسوقي: ٣/٣٢٩]

بل وجه الشبه: إصراب على ما قاله بعضهم من أن وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصدحاً والكثير مفسداً في كل. (الدسوقي) بإعمالهما: أي بإعمال الحو والمثلح على الوجه اللاتق، والفساد بإعمالهما، فعلى هذا معنى قولهم: "الحو في الكلام كالمثلح في الطعام" أن الكلام لا تحصل منافعه في الدلالة على المقاصد إلا مراعاة القواعد النحوية، كما أن الطعام لا تحصل المنفعة المطلوبة منه على وجه الكمال إلا بالمثلح. [الدسوقي: ٣/٣٣٠]

إما غير خارج: لما ذكر ضابط وجه الشبه شرع في تقسيمه كما قسم الطرفين فيما مر إلى أربعة أقسام، فقسمه إلى ستة أقسام، وذلك لأن وجه الشبه إما غير خارج عن الطرفين وإما خارج عنهما، وغير الخارج ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن يكون تمام ماهيتهما، أو جزءاً منهما مشتركاً بينهما وبين ماهية أخرى، أو جزءاً منها يميزها عن غيرها من الماهيات، والأول النوع، والثاني الجنس، والثالث الفصل، والخارج عنهما: إما أن يكون صفة حقيقية وإما إضافية، والحقيقية إما حسية أو عقلية، وقدم الكلام على غير الخارج؛ لأنه الأصل في وجه الشبه، ولم يقل: "وهو إما داخل أو خارج" ليشمل النوع؛ لأنه كما أنه غير خارج غير داخل؛ لكونه تمام الماهية، والشيء لا يدخل في نفسه ولا يخرج منها. (الدسوقي)

أو فصلهما: أو في الجنس والفصل معاً، و'أو' هذه مائعة حلول. [التجريد: ٣١٣] متقررة فيها: أي ثابتة في الذات بحيث لا يكون حصولها في الذات بالقياس إلى غيرها، واحترر بذلك عن الإضافات، فإنها لا توصف بالتمكن ولا بالتقرر، بل حصولها بالقياس لغيرها. [الدسوقي: ٣/٣٣٢] العصبين: أي العرقين، ومحلها مقدم الدماغ، وهو الجبهة. (الدسوقي)

المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان إلى العينين من الألوان والأشكال. والشكل: هيئة
 هما حرف في مقدم الدماغ بين لما يدرك بالبصر
 إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير
 مثال لهيئة الثلاث مثال لهيئة السهاتين
 ذلك، والمقادير جمع مقدار وهو كم متصل قارّ الذات، كالخط والسطح والحركات،
 كالمعنى المتعدد عرّض يقل التجري لذاته والجسم العيني
 والحركة: هي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدرّج، وفي جعل المقادير
 عند الحكماء
 والحركات من الكيفيات تسامح، وما يتصل بها.....

تلاقان قيل: إن العصبين اللتين أودعت فيهما قوة البصر وضعهما كدالين ملصق ظهر إحدهما بظهر الأخرى،
 وقيل: إنهما متقاطعتان تقاطعا صفييا، ويصح حمل كلام الشارح على كلا القولين. [الدسوقي: ٣/٣٣٢]
 من الألوان فيقال مثلا عند التشبيه في اللون: حده كالورد في الحمرة، ويقال عند التشبيه في الشكل: رأسه
 كالبطيخة الشامية في الشكل، وإنما ذكر المصنف الألوان وما معها، ولم يذكر الأضواء مع أنها من المبصرات بالذات
 أيضا، فكانه جعلها من الألوان كما رعمه بعضهم. [الدسوقي: ٣/٣٣٣] **والشكل** إلخ: الإضافة على معنى 'من'.
 أي الهيئة الحاصلة من إحاطة نهاية واحدة أو أكثر. (الدسوقي)

كالدائرة أي كشكل الدائرة مثال لذی النهاية الواحدة. [التجريد: ٣١٤] **متصل** أي لأجزائه حد مشترك
 تتلاقى تلك الأجزاء عنده بحيث يكون ذلك الحد نهاية لأحد الأجزاء وبداية للآخر، مثلا اخط إذا قسم إلى ثلاثة
 أجزاء كان خطين نهاية أحدهما مبدأ للآخر، والحد المشترك هي النقطة الوسطى؛ لأنها نهاية أحد الخطين وبداية
 للآخر، واحترز بقوله: "متصل" عن العدد، فإنه وإن كان عرضا إلا أنه غير متصل؛ لأنه إذا قسم بصعين لم يكن
 نهاية أحدهما مبدأ للآخر. [الدسوقي: ٣/٣٣٥]

قارّ الذات أي ثابت الذات بأن تكون أجزاؤه المفروضة ثابته في الخارج، وخرج بهذا القيد الزمان فإنه وإن كان
 كمتصلا؛ لأنه يمكن أن يكون له جزء - هو الآن - يكون نهاية لماضي وهو بعينه بداية للمستقبل، إلا أنه
 غير قار الذات. (الدسوقي) **هي الخروج** إلخ: هذا عند الحكماء، وعند المتكلمين فهي حصول الجسم في مكان بعد
 حصوله في مكان آخر، وهذا يختص بالحركة الأينية؛ لأن الحركة مخصوصة بالأينية عند المتكلمين، فهي المتبادرة في
 استعمال أهل اللغة، وهو المناسب لما يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى، فإذا أردت التشبيه بها باعتبار
 ذلك المعنى، قلت: كأن فلانا في ذهابه السهم السريع، وإن أردت التشبيه بالمعنى الذي قاله الحكماء قلت: كأن
 الإنسان في حركته من شبانه إلى الهرم الزرع الأخضر في حركة من الخصرة إلى البيوسة. (الدسوقي والتجريد)

سبيل التدرّج أي وقتا فوقتا خرج به الكون والفساد. **تسامح**: لأن المقادير من مقولة الكم، والحركات من مقولة
 الأين ومن الأعراض السبية، نعم عند البعض من مقولة الكيف، وهذا كاف في التمثيل. (التجريد) **وما يتصل بها**: أي يحصل
 من اجتماع بعض منها ببعض آخر. (التجريد)

أي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة، أو بالسمع عطف على قوله: "بالبصر"، والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الأصوات، من الأصوات القوية والضعيفة والتي بين بين، والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو إمساس عنيف، والقلع الذي هو تفريق كيميائية يحصل يعني تحريك الهواء الناشئ بين المعصين شديداً بين المنتصين بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع، ويختلف الصوت قوة وضعفاً بحسب قوة المقاومة وضعفها، أو بالدوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم كالخلاوة والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك، أو بالشم وهي قوة بيان لما يدرك بالدوق كالعصاة والدمومة مرتبة في زائدي مقدم الدماغ الشبهتين بحلمتي الشدي من الروائح، أو باللمس وهي قوة سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليوسة، لم يقل حبيشة تلقنا

هي مجموع: أي هيئة حاصلة من مجموع ذلك، وحاصله أنه إذا قارن الشكل اللون، واجتمعنا حصلت كيميائية يقال لها: الخلقة. [الدسوقي: ٣/٣٢٦] على سطح الخ أي رتبت في العصب المفروش كجدد الطل على سطح باطن الصماخين أي ثقني الأذنين. (الدسوقي) يدرك بها: خرج بهذا القيد القوة المرتبة في ذلك العصب التي لا يدرك بها الأصوات بل الحرارة والبرودة فلا تسمى تلك القوة سمعاً بل لمساً، وهذا القيد معتبر في جميع القوى، وإن تركه الشارح في بعضها. [الدسوقي: ٣/٣٣٧]

بشرط الخ: أي مساواته في القوة والصلابة، وإنما شرط المقاومة في القوة والصلابة بين المقروع والقارع أي الملاقي بالفتح، والملاقي بالكسر؛ لأنه لو كان أحدهما ضعيفاً غير صلب، كالصوف المدوف المتراكم يقع عليه حجر أو خشب أو يقع هو على حجر أو خشب لم يحصل صوت. [الدسوقي: ٣/٣٣٨]

في زائدي الخ: فهما بالنسبة لمجموع الدماغ كالحلمتين بالنسبة إلى الثديين، كل واحدة منهما تقابل ثقبه من ثقبي الأنف، وعلى هذا فلا إدراك في الأنف وإنما هو واسطة؛ لأن القوة الشمية قائمة بتيك الرائدتين. [الدسوقي: ٣/٣٤٠] من الروائح: لاحصر لأنواع الروائح، وليس لهذه الأنواع أسماء في أنفسها إلا من جهة الملازمة للشمامة، فيقال: رائحة طيبة أو متنة، أو من جهة الإضافة إلى العير كرائحة المسك. (الدسوقي)

هذه الأربعة هي أوائل الملموسات بها والأوليان منها فعليتان والأخريان انفعاليتان،
لأنهما يقتضيان الجمع والتفريق لأنهما يقتضيان تأثر موضوعيهما
 واحسوبة وهي كيفية حاصلة عن كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع،
 وملاسة: وهي كيفية حاصلة عن استواء وضع الأجزاء، وليس: وهي كيفية بها
 يقتضي قبول الغمز إلى الباطن، ويكون للشيء بها قوام غير سيال، والصلابة: وهي
المعز والمعز كالصالحين قوة وتماسك
 تقابل اللين، والحمة: وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى الصوب المحيط لو لم يعقه
تقابل التصاد جهة العلو هو الفلك التاسع
 عائق، والتقل: وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه
إلى جهة السفل
 عائق، وما يتصل بها أي بالمذكورات كالبلة والجفاف والزوجة والهشاشة واللطافة

الملموسات لأنها تدرك أولا وبالذات بقوة اللمس، بخلاف غيرها مما يأتي؛ فإنه يدرك بتوسطها، وقيل: إنها سميت أوائل
 لحصوها في الأجسام العصرية البسيطة التي هي أوائل المركبات. [الدسوقي: ٣/٣٤١] فعلنان قال السيد: ما كان
 الفعل في الأوليين أظهر من الانفعال، والانفعال في الآخرين أظهر من الفعل، سميت الأوليان فعليتين والأخريان
 انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في كل يدل عليه تفاعل الأجسام العصرية، وانكسار صورة كيميائيا الأربع في
 حدوث المزاج وتولد المركبات منها. [التحريد: ٣١٦]

انفعاليات. لأن الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال كما في العجين، واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة
 ذلك كما في الحجر والخشب. (الدسوقي) قوام. احترز بهذه عن الماء، فهو ليس متصفا باللين بل بالصلابة. (الدسوقي)
 تقابل اللين أي تقابل التصاد، فهو كيفية تقتضي عدم قبول الغمز إلى الباطن أو تقتضي الغمز، لكن لا يكون
 للموصوف معها قوام ومماسك، وذلك كما في الحجر والماء. [الدسوقي: ٣/٣٤٢]

ما يتصل يلحق بها في كونه مدركا باللمس. (الدسوقي) كالبلة هي ههما كيفية تقتضي سهولة الالتصاق، وتطلق على
 الرطوبة الجارية على سطوح الأجسام المبتلة، لكنه بهذا المعنى جوهر لا كيفية، فليس مراد هنا، واجفاف يقابلها، فهو كيفية
 تقتضي سهولة التفرق وعسر الالتصاق. (الدسوقي والتحريد) واللروحة من الزروح وهو الملزوم، واللروحة: كيفية
 تقتضي الامتداد عند قصد الافتراق وتقتضي سهولة التشكل وعسر التفرق كما في اللين والعلك، والهشاشة تقابلها
 فهي كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الاتصال بعد التفرق كالحز المعجون بالسم. [الدسوقي: ٣/٣٤٣]

واللطافة هي رقة القوام كما في الماء، وقيل: هي كون الشيء شفافا بحيث لا تحجب، والكثافة ضدها فهو غظ
 القوام أو حجب الجسم ما وراءه، ولكن المعنى الثاني فيهما لا يناسب الإدراك بحاسة اللمس، وحينئذ فالمراد منهما
 المعنى الأول. (الدسوقي)

والكثافة وغير ذلك، أو عقلية عطف على قوله: "حسية"، كالكيفيات النفسانية أي ^{مدركة بالعقل} المختصة بذوات الأنفس من الذكاء: وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء، ^{بيان للكيفيات النفسانية} والعلم: وهو الإدراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل، وقد يقال على معانٍ أخرى، والغضب: وهي حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام، والحلم: وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب ^{بسهولة} عند إصابة المكروه، وسائر الغرائز جمع غريزة، وهي الطبيعة أعني ملكة يصدر عنها صفات ذاتية، مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك، وإما إضافية عطف على قوله: "إما حقيقية"، ^{كأصداها} ويعني بـ "الإضافية" ما لا يكون هيئته متقرر في الذات،

أو عقلية: اعلم أن تقسيم "الخارج من وجه الشبه" إلى الحسي والعقلي لمزيد اهتمام به، وإلا فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا؛ إذ المراد بالحسي ما تكون أفراده مدركة بالحس، لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرا تدور عليه الاستعارة، لم يتعلق به اهتمام يدعو إلى تقسيمه وتفصيله، وأيضا تقسيمه إلى الحسي والعقلي عائد إلى حسية الطرف وعقلية، بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين. [التحريد: ٣١٦]

أي المختصة: أي المختصة بالأجسام ذوات الأنفس الناطقة، ولا توجد في النباتات والجمادات والحيوانات العجم. [الدسوقي: ٣/٣٤٣] قوة للنفس: أي قوة شديدة للنفس، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف. (الدسوقي)

معدة إلخ: بكسر "العين" على صيغة اسم الفاعل أي مهينة النفس لاكتساب الآراء، ويصح فتح "عين" معدة على أنه اسم مفعول أي هيأها الله تعالى سببا لاكتساب النفس الآراء. (التحريد) على معان: هي الاعتقاد الجازم المطابق الثابت، وإدراك الكني أو المركب في مقابلة المعرفة بمعنى إدراك الجرئي أو البسيط والملكة، وهذه الثلاثة أيضا يصح إيرادها هاء؛ لأنها كيفيات نفسانية، وتخصيص الإدراك بالذكر؛ لأنه أشهر، والأصول والقواعد وهذه لا يصح إيرادها هاء؛ لأنها ليست كيفية نفسانية. [التحريد: ٣١٧]

جمع غريزة: سميت بالغريزة؛ لأنها ملازمة للشخص فكأنها مغروزة فيه. [الدسوقي: ٣/٣٤٥] صفات ذاتية: كأنه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها لا بالغير، وإن تعلق بذلك الغير تعلقا كمتعلق الإضافيات. (الدسوقي) مثل الكرم: هو كيفية يصدر عنه بذل المال والجاه. (الدسوقي) القدرة: كيفية يصدر عنها الأفعال الاختيارية. (الدسوقي)

الشجاعة: كيفية يصدر عنها بذل النفس بسهولة. في الذات: أي ذات الطرفين المشبه والمشبه به. (الدسوقي)

بل يكون معنى متعلقا بشيئين كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس: فإنها ليست
 هيئة متقررة في ذات الحجة أو الشمس، ولا في ذات الحجاب، وقد يقال "الحقيقي"
 على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل، وفي "المفتاح" إشارة
 إلى أنه مراد ههنا، حيث قال: الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكميات
 النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند
 النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض،

بل يكون. أي يتوقف تعقله على تعقلها كالأبوة والبوة؛ فإنه ليس شيء منهما متقررا في ذات بقطع البطر عن الغير
 بل بالقياس إلى الغير، وإزالة الحجاب؛ فإنها إما تصور متعلقه بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة.
 [الدسوقي: ٣/٣٤٦] ولا في ذات إلخ: الأولى حذفها؛ لأن الكلام في كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين،
 والحجاب ليس واحدا منهما، وإنما هو متعلق بالإزالة، والحاصل أنك إذا قلت: هذه الحجة كالشمس، كان وجه
 الشبه بينهما إزالة الحجاب عما من شأنه أن يخفى، إلا أن الشمس مزيلة عن المحسوسات حجة مزيلة عن المعقولات،
 وإذا زال الحجاب ظهر المزال عنه، والوجه المذكور ليس صفة متقررة في الحجة ولا في الشمس، بل أمر نسبي يتوقف
 تعقله على تعقل المزال وهو الحجاب وتعقل المزيل. (الدسوقي)

وقد يقال إلخ: وعلى هذا الإطلاق يكون الحقيقي شاملا للإضافيات، فيراد به الأمر الذي له ثبوت في نفسه، سواء كان
 متصفا بالوجود الخارجي أو لا، فالحقيقي على هذا الإطلاق أعم منه على كلام المصنف، حيث أريد بالحقيقي منه ما له
 وجود خارجي، كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للحسي والعقلي، فالإصافي من قبيل الحقيقي على الإطلاق الثاني
 وغير حقيقي على إطلاق المصنف. (الدسوقي) وفي "المفتاح": المفهوم من كلامه: أنه حمل الاعتباري الواقع في كلام
 صاحب المفتاح على الاعتباري المحض، والنسبي على الاعتباري النسبي، فيكون تقدير قوله: "وبين اعتباري ونسبي" أي
 بين اعتباري محض واعتباري نسبي. [التجريد: ٣١٧]

إشارة: إنما قال: 'إشارة'؛ لأن قوله: "نسبي" يحتمل أن يكون معطوفا على 'اعتباري' أي وبين اعتباري غير نسبي ونسبي
 اعتباري، فيكون الوصف العقلي قسمين فقط، ويحتمل أن يكون قوله: "نسبي" عطفا على "حقيقي"، فتكون الأقسام
 ثلاثة حيثئذ فلا دليل فيه. (الدسوقي) كاتصاف الشيء إلخ: أي إذا كان مرغوبا فيه محوبا للطالب، وهذا المعنى أعني
 كون الشيء مطلوبا - أمر نسبي يتوقف تعقله على تعقل الطالب والمطلوب. [الدسوقي: ٣/٣٤٧] العدم: أي كون الشيء
 مطلوب العدم. يعني إذا كان مكروها مرغوبا عنه. محض: أي خالص من الثبوت خارج الأدهان. (الدسوقي)

وأیضا لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو أنه إما واحد وإما بمنزلة الواحد؛ لكونه مركبا من متعدد تركيبا حقيقيا بأن يكون وجه الشبه حقيقة ملتزمة من أمور مختلفة، أو اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعتها العقل من عدة أمور، وكل منهما أي من الواحد وما هو بمنزلته حسي أو عقلي. وإما متعدد عطف على قوله: "إما واحد وإما بمنزلة الواحد"، والمراد بـ "المتعدد": أن ينظر إلى عدة أمور، ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها؛ ليكون كل منها وجه الشبه، بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد؛ فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور، بل في الهيئة المنتزعة أو في الحقيقية الملتزمة منها، كذلك أي المتعدد أيضا إما حسي أو عقلي أو مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي،

إما واحد. المراد بـ 'الواحد' ما يعد في العرف واحدا، لا الذي لا جزء له أصلا. [الدسوقي: ٣/٣٤٧] تركيبا حقيقيا اعلم أن ما ذكره الشارح من التعميم في المركب من متعدد هو ظاهر قول المصنف، ويشعر به ظاهر كلام "المفتاح"، لكن اعترض عليه في 'المطول': بأن في هذا التعميم نظرا؛ لأن المركب تركيبا حقيقيا كالحقيقية الإنسانية من قبيل الواحد لا من قبيل ما هو بمنزلة الواحد، فالأولى قصر المركب من متعدد على المركب تركيبا اعتباريا. أمور مختلفة. صار مجموعها حقيقة واحدة. انتزعتها كما في قوله: كأن مثار القمع. من عدة أمور. وتلك الأمور لم يصير مجموعها حقيقة واحدة، بخلاف أمور التركيب الحقيقي. [التحريد: ٣١٨] ليكون إلخ وهذا إنما يكون إذا كان التشبيه في أمور كثيرة لا تقيد بعضها ببعض، بل كل واحد منها منفرد بنفسه، بحيث لو حذف البعض واقتصر على البعض لم يختل التشبيه، كقولنا: "هذه الفاكهة مثل هذه الفاكهة في شكلها ولونها وحلاوتها". [الدسوقي: ٣/٣٤٩]

في الحقيقية: هذا في التركيب الحقيقي نحو: "ريد كعمرو في الإنسانية". كذلك خير لمبدأ محذوف، أي وهو كذلك أي مثل المذكور من الواحد، وما بمنزلته في التقسيم إلى حسي وعقلي. (التحريد) أو مختلف: عطف على ما تضمنه قوله: "كذلك" والتقدير: أن المتعدد إما حسي كله أو عقلي كله أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي فهو مرتبط بالمتعدد، وهذا يقتضي أن الاختلاف لا يكون في القسمين السابقين مع أنه يتأتى في الثاني، وهو المركب المنزل منزلة الواحد باعتبار الأجزاء التي انتزعت منها الهيئة إلا أن يقال: لما كان وجه الشبه في الثاني هو المجموع المركب - وهو إما حسي فقط أو عقلي فقط - لم يلتفت إلى تقسيمه، وأيضا المركب من الحسي والعقلي عقلي. (الدسوقي)

والحسي من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا أو ببعضه طرفاه **حسيان** لا غير أي ^{وجه الشبه الحسي} لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا؛ لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسي ^{الطاهري} شيء؛ فإن وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما، والموجود في العقلي إنما هو وجه الشبه يدرك بالعقل دون الحس؛ إذ المدرك بالحس لا يكون إلا جسما أو قائما بالجسم، **والعقلي** من وجه الشبه أعم من الحسي، يعني يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين، ^{تفسير لعمية} أو أحدهما حسيا والآخر عقليا؛ ^{علة نقوله: أعم} جواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء؛ إذ لا امتناع ^{كقيام العلم بريد} في قيام المعقول بالمحسوس وإدراك العقل من المحسوس شيئا، **ولذلك** يقال: "التشبيه بالوجه العقلي أعم" من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى.....

حسيا واحدا كان أو مركبا أو متعددا. [الدسوقي: ٣/٣٤٩] أو بعضه بأن كان بعضه حسيا، وذلك بأن كان متعددا مختلفا، واحد منه حسي والآخر عقلي، وفيه تنبيه على أن الحسي ههنا مأخوذ بالمعنى الأعم من الحسي فيما قبل؛ لأنه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه ههنا. (الدسوقي) **حسيان**: لا بد أن يراد "بحسية الطرفين" أعم من الحسية الحقيقية أو التنزيهية؛ ليشمل نحو قوله: "وكان النجوم إلخ"؛ فإن وجه الشبه حسي مع أن السنن والابتداع ليست حسية، لكنها نزلت منزلة الحسي. (الأطول)

لا يجوز إلخ: أما إذا كان وجه الشبه بتمامه حسيا فطاهرا؛ لأن الحسي لا يقدم إلا بالحسي، وأما إذا كان متعددا مختلفا؛ فلأنه لا بد من انتزاع كل واحد من الطرفين، ويمتنع انتزاع الذي هو حسي من العقلي، بخلاف وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي فإنه عقلي، وإن كان بعض أجزائه حسيا، فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليا مركبا من الحسي والعقلي. [الدسوقي: ٣/٣٥٠] **إلا جسما إلخ** هذا بناء على قول أهل السنة، وقوله: "أو قائما بالجسم" بناء على قول الحكماء؛ إن الحواس لا تدرك الأجسام بل الأعراض القائمة بها، فـ "أو" في كلامه لتنويع الخلاف، ويفهم منه أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس. (الدسوقي)

والعقلي: سواء كان عقليا صرفا أو بعض أجزائه عقليا وبعضها حسيا. **أعم**. أي أوسع مجالا وأكثر أفرادا، وليس المراد الأعمية الاصطلاحية؛ لعدم صحتها؛ إذ لا يتصور تصادق الحسي والعقلي لتباينهما، ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أي طرفا العقلي أعم من طرفي الحسي. [التحريد: ٣١٩] **ولذلك**: أي لكون الوجه العقلي أعم.

بمعنى إلخ: أشار بهذا إلى أن العموم باعتبار التحقيق دون المعنى المنطقي.

ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس، فإن قيل: هو أي وجه التشبيه مشترك فيه ضرورة اشتراك الطرفين فيه، فهو كلي ضرورة أن الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه، والحسي ليس بكلي قطعاً ضرورة أن كل حسي فهو موجود في المادة حاضراً عند المدرك، ومثل هذا لا يكون إلا جزئياً ضرورة، فوجه التشبيه لا يكون حسياً قطعياً، قلنا: المراد بكون وجه التشبيه حسياً أن أفراداً أي جزئياته مدركة بالحس، كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد، فالحاصل: أن وجه التشبيه إما واحد أو مركب أو متعدد، فكل من الأولين إما حسي أو عقلي، والأخير إما حسي أو عقلي أو مختلف، فيصير سبعة، والثلاثة العقلية طرفاه إما حسيان

من غير عكس أي بالمعنى اللغوي، وأما العكس المنطقي فصحيح. [الدسوقي: ٣٥١/٣] فإن قيل: هذا وارد على قوله: "وكل منهما حسي أو عقلي"، وتقرير السؤال أن نقول: كل وجه شبه فهو مشترك فيه، وكل مشترك فيه فهو كلي، ينتج كل وجه شبه فهو كلي، ثم تضم إليها كبرى القياس الثاني، وتقول: ولا شيء من الحسي بكلي، ينتج لا شيء من وجه الشبه بحسي، وهو المطلوب. (الدسوقي) موحود إلخ: أي موجود في الجزئيات المادية أي أن كل ما يدرك بإحدى الحواس موجود في مادة معينة أي في جسم معين كالحمرة القائمة بالحد. [الدسوقي: ٣٥٢/٣] قلنا إلخ: حاصله جواب بالتسليم، أي سلمنا ما قلت، وهو أن وجه الشبه لا يكون حسياً، ولكن إطلاقاً عليه "حسياً" تسامح نظراً لكون جزئياته حسية، لأنه في ذاته حسي، بل هو عقلي؛ لكونه كلياً. (الدسوقي) في المواد: أي في الأجسام المادية المعينة كحمرة هذا الحد وهذا الورد؛ فإنها مدركة بالحس، وأما الحمرة الكلية من حيث هي حمرة فغير مدركة بالبصر ولا بغيره من الحواس؛ لأن الماهية من حيث هي أمر كلي معقول لا مدخل للحس فيه، وإنما يدرك بالعقل. (الدسوقي) أو مركب. وهو المعبر عنه فيما مر بالمنزل منزلة الواحد. [التجريد: ٣١٩] إما حسي إلخ: أي بتمام جزئياته، أو عقلي بجميع جزئياته، أو مختلف بعض جزئياته حسي وبعضها عقلي. (الدسوقي) فيصير سبعة: حاصلة من مجموع الأربعة الأول والثلاثة الأخيرة. (الدسوقي) والثلاثة العقلية: وهي: الواحد العقلي، والمركب العقلي، والمتعدد العقلي، واحتراز بـ "العقلية" عن الحسية؛ لوجوب كون الطرفين فيها حسيين، وعن المختلف أيضاً؛ لأنه يقتضي حسية الطرف بالتمام. (الدسوقي) إما حسيان: أي فإذا ضربت الثلاثة العقلية في أحوال الطرفين الأربعة صارت اثني عشر، ويضاف إلى ذلك الأربعة الباقية من السبعة: وهي وجه الشبه الواحد الحسي، والمركب الحسي، والمتعدد الحسي، والمتعدد المختلف، بعضه حسي وبعضه عقلي، وهذه الأربعة لا يكون طرفاها إلا حسيين كما تقدم، فصار المجموع ستة عشر كما ذكره الشارح. (الدسوقي أيضاً)

أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس، صار ستة عشر قسما، **الواحد الحسي** كالحمرة من المبصرات، **والخفاء** يعني خفاء الصوت من المسموعات، **وطب الرائحة** من المشمومات، **ولذة الصنع** من المذوقات، **وليس لممس** من الملموسات **فما مر** أي في تشبيه الخد بالورد، والصوت الضعيف بالهمس، والنكهة بالعنبر، والريق بالخمير، والجلد الناعم بالحرير، وفي كون الخفاء من المسموعات، والطيب من المشمومات، واللذة من المذوقات **تسامح**، **والواحد العقلي** كاعراء عن الفائدة والحرارة على وزن الجرعة أي الشجاعة، وقد يقال: جرء الرجل جرءة بالمد، **والهداية** أي الدلالة على طريق الوصول إلى المطلوب، **واستطابة النفس** في تشبيه وجود الشيء **اعلمه** **اسمع** بعده **فيما طرفاه** عقليان؛ إذ الوجود والعدم من الأمور العقلية، وتشبيه **الرحل الشجاع** بالأسد طرفاه حسيان وتشبيه **العدم** **بالنور** فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي، فبالعلم يوصل إلى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل، كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الأشياء،

الواحد الحسي. أي وجه الشبه الواحد الحسي، وهذا شروع في تمثيل الأقسام المذكورة، وقد عمت أن الواحد الحسي لا يكون طرفاه إلا مفردين، وحينئذ فمقتضاه أن يقتصر في التمثيل له على مثال واحد. لكن المصنف مثل له بأمثلة خمسة نظرا لتعدد الخواص وكونها خمسة. [الدسوقي: ٣٥٤/٣] **تسامح**: وجهه أن الخفاء والطيب واللذة أمور عقلية غير مدركة بالحواس، وإنما المدرك بالسمع الصوت الخفي لا الخفاء، وبالشم رائحة الطيب لا الطيب، وبالذوق طعم الخمر لا لذته، فقد أثبت ما للموصوف للصفة أو عبر باسم اللازم عن المألوم، فأطلق الخفاء وأراد الصوت الخفي، وطيب الرائحة وأراد الرائحة الطيبة، ولذة الطعم عن الطعم اللذيذ. (الدسوقي)

والواحد العقلي: أي وجه الشبه الواحد العقلي، وتحت أربعة؛ لأن طرفيه إما حسيان أو عقليان، أو المشبه به حسي والمشبه عقلي أو عكسه، فندا مثل له المصنف بأمثلة أربعة. (الدسوقي) **أي الدلالة** فسرته على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي، ولأنه الأنسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلا إلى شيء. (المولوي عبد الحكيم) **واستطابة النفس**: من إضافة المصدر إلى الفاعل، يقال: استطاب الشيء أي وجده طيبا. [التجريد: ٣٢٠]

في تشبيه: هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن "الواحد العقلي" يعني العراء عن الفائدة. (التجريد)

فوجه التشبيه بينهما الهداية، وتشبيه **العطر بخلق شخص كريم** فيما المشبه حسّي والمشبه به عقلي، ولا يخفى ما في الكلام من اللف والنشر وما في وحدة بعض الأمثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة مثلا، والمركب الحسي من وجه الشبه طرفاه إما مفردان أو مركبان، أو أحدهما مفرد والآخر مركب، ومعنى "التركيب" ههنا أن يقصد إلى عدة أشياء مختلفة فتنتزع عنها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به، ولهذا صرح "صاحب المفتاح" في تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة، وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعتمد إلى عدة أوصاف الشيء فتنتزع منها هيئة، وليس المراد بـ "المركب" ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة

في الطرفين والوجه

بخلق شخص كريم: حمل الشارح التركيب على الإضافي مع احتماله للوصفي؛ لعدم احتياجه إلى التجوز، بخلاف حمله على الوصفي؛ لأنه حينئذ من باب عيشة راضية. [التحريد: ٣٢٠] **كالعراء إلخ:** أي واستطابة النفس، وذلك لما فيها من شائنة التركيب لتقييد الأول أي "العراء" بمتعلقه أي بقوله: "عن الفائدة"، وتقييد الثاني يعني "الاستطابة" بالمضاف إليه، وفي دعوى الشارح التسامح نظراً لأن المراد بـ "الواحد" ما ليس هيئة منتزعة عن عدة أمور، ولم يكن أمورا كل واحد منها وجه شبه ما ليس فيه تركيب أصلا، وحينئذ فالتقييد بأمر لا يقتضي التركيب، ولا يخرج المقيّد عن كونه شيئا واحدا. [الدسوقي: ٣/٣٥٤] (التحريد)

والمركب الحسي: قد علمت مما سبق أن وجه الشبه متى كان حسيا، سواء كان واحدا أو مركبا أو متعددا، لا يكون طرفاه إلا حسيين، فلذا قسم الشارح الطرفين ههنا إلى المفرد والمركب، ولم يقسمها إلى الحسي والعقلي؛ إذ لا يكونان إلا حسيين كما تقدم. [الدسوقي: ٣/٣٥٦] **ههنا:** أي في الطرفين إذا كان وجه الشبه مركبا. [التحريد: ٣٢١] **أن يقصد إلخ.** والحاصل: أن المراد بالمركب ههنا أي في تقسيم الطرفين أخص منه فيما سبق أي التركيب في وجه الشبه؛ لأنه فيما سبق المراد به ما كان حقيقة ملثمة وما كان هيئة منتزعة، والمراد ههنا الثاني. (الدسوقي)

هيئة أي وهي لا وجود لها خارجا، وحينئذ فمعنى كون الطرفين اللذين هما الهيئتان محسوستين أن تكون الهيئة منتزعة من أمور محسوسة. [الدسوقي: ٣/٣٥٧] **ولهذا:** أي لأجل أن المراد بالتركيب ما ذكر أن. **تعلم:** بيان للمراد بتركيب وجه الشبه. **ما يكون إلخ:** أي كحقيقة ريد الحسية، وهي ذاته، فلها مركبة من أجزاء مختلفة وهي أعضاؤه، أو العقلية وهي ماهية، فلها مركبة من أجزاء مختلفة، وهي الحيوانية والناطقية. (الدسوقي)

بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا: "زيد كالأسد" مفردين لا مركبين،
 ووجه الشبه في قولنا: "زيد كعمرو في الإنسانية" واحدا لا منزلا منزلة الواحد،
 والمركب الحسي فيما أي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله: وقد لاح في
 الصبح الثريا كما ترى كعقود ملاحية - بضم الميم وتشديد اللام - عنب أبيض في
 حبه طول، وتخفيف اللام أكثر، حين نورا أي يفتح نوره من الهيئة بيان لـ "ما" في
 قوله: "كما" الخاصة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وإن
 كانت كبارا في الواقع حال كونها على الكيفية المحصورة أي لا بمجموعة اجتماع
 التضام والتلاصق، ولا شديدة الافتراق منضمة إلى المقدار المحصور من الطول
 والعرض، فقد نظر إلى عدة أشياء وقصد إلى هيئة حاصلة منها، والطرفان مفردان؛
 لأن المشبه هو الثريا، والمشبه به هو العقود مقيدا بكونه عنقود الملاحية.....

مفردين لا مركبين. مع أن زيدا فيه حيوانية وناطقة وتشخص، والأسد فيه الحيوانية والافتراس، فلو أريد بالمركب
 ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة، ما ساغ جعل هذين مفردين. [الدسوقي: ٣٥٧/٣]
قوله: أحبحة بن الجلاح، وقيل: لأبي قيس بن الأسلت. **كما ترى:** "الكاف" في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد،
 والمراد أن اتصاف الثريا بمشاهدة العقود أمر جلي لا خفاء فيه، ولو كان قوله: "كما ترى" متأحرا عن قوله:
 "كعقود ملاحية"، لكان أظهر في إعادة المعنى. [التحريد: ٣٢١] **وتخفيف اللام أكثر.** وإن كانت الرواية في البيت
 التشديد، قال ابن قتيبة: لا أعلم هل التشديد فيه ضرورة أو لغة فيه. [الدسوقي: ٣٥٨/٣]
بيان لـ "ما": فالهيئة المذكورة هي وجه الشبه المركب الحسي؛ لانتزاع تلك الهيئة من محسوس، وهذه الهيئة قائمة
 بطرفين مفردين كما يأتي. (الدسوقي) **المستديرة.** فيه أن هذا يخالف ما مر من أن العنب الملاحى فيه طول،
 وأجيب: بأن الطول يحدث فيه بعد طبيه، وأما في حال صغره فهو مستدير. [الدسوقي: ٣٥٩/٣]
منضمة إلخ: حال كون تلك الكيفية السابقة منضمة إلى مقدار كل منهما القائم بمجموعة من الطول والعرض،
 ولا يقال: لا حاجة إلى هذا مع قوله أولا: "الصغار المقادير"؛ لأن ذلك باعتبار كل جهة وكل نجمة، والمراد ههنا
 المقدار القائم بالمجموع. [الدسوقي: ٣٦٠/٣] **عدة أشياء** وهي الصفات القائمة بالثريا والعقود من التقارن
 والاستدارة والصغر. (الدسوقي أيضا) **مقيدا:** كما أن المشبه مقيد بكونه في الصبح. (الدسوقي)

في حال إخراج النور، والتقييد لا ينافي الأفراد، كما سيحيى إن شاء الله تعالى، وفيما أي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان، كما في قول بشار: كأن مثار النقع من أثار الغبار: هيجه فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه أي ^{اسم معول} يتساقط بعضها إثر بعض، والأصل "تتهاوى" حذفت إحدى التاءين، من الهيئة الحاصدة من هوي بفتح الهاء، أي سقوط أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار ^{وكسر الواو وتشديد الياء} متفرقة في جوانب شيء مظلم، فوجه الشبه مركب كما ترى، وكذا الطرفان؛ لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب،

في حال إلخ. أقول بعد تحقيق معنى المركب: دخول عين النور في المشبه به أيضا لا يوجب التركيب؛ إذ لا معنى للتركيب إلا انتزاع الهيئة من عدة أمور. [التحريد: ٣٢٢] لا ينافي الأفراد: لأن المراد بـ "المفرد" هنا ما ليس هيئة منتزعة من متعدد، فيصدق حتى على مجموع المقيد والمقيد. [الدسوقي: ٣٦٠/٣]

والمركب الحسي أي ووجه الشبه المركب الحسي. (الدسوقي) كأن مثار إلخ من إضافة الصفة للموصوف، أي كأن الغبار المثار المتحرك من أسفل إلى أعلى بخوافر الخيل، وقوله: "فوق رؤوسنا" أي المنعقد فوق رؤوسنا، وأنشد ابن جني: "فوق رؤوسهم"، وهو الأحسن والأظهر، ولو جعل "كأن" للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه إلا الوجه، وإن جعل للظن كانت أداة التشبيه أيضا محذوفة، ويكون كقولهم: "أظن زيدا أسدا" فيكون أبلغ، وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمة "كأن". [الدسوقي: ٣٦١/٣] من الهيئة: بيان لـ "ما" في قوله: "كما في قول بشار" الواقعة على وجه الشبه. [الدسوقي: ٣٦٢/٣] أجرام مشرقة: هي السيوف والنجوم، فإن كلا منهما مشرق بالياض. (الدسوقي)

مستطيلة: الاستطالة حقيقة في السيوف وتخيلات في النجوم، فإنه يتخيل فيها الاستطالة عند هويتها. (التحريد)

متناسبة المقدار: أي السيوف فيما بينها والنجوم فيما بينها، فلا يتوهم أن الطول في النجوم أكثر منه في السيوف فيما يظهر على أنه يكفي في التشبيه التناسب في الجملة. (الدسوقي) في جوانب شيء: أي فالسيوف في ظلمة الغبار والنجوم في ظلمة الليل. (التحريد) وكذا الطرفان: لما بين المصنف وجه كون وجه الشبه في البيت مركبا، ولم يبين وجه كون الطرفين فيه مركبين تعرض الشارح له. (الدسوقي)

لم يقصد: فيه قلب، وكان حق العبارة أن يقال: "لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب"، ويمكن أن يقال: إن الباء في قوله: "بالنقع" وفي قوله: "بالسيوف". بمعنى "مع". (الدسوقي أيضا)

بل عمد إلى تشبيه هيئة السيوف، وقد سلت من أغمادها، وهي تعلو وترسب وتجيء ^{من صرب} وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة إلى جهات مختلفة، وعلى أحوال ^{في العدو والسرور} تنقسم إلى الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقي والتداخل والتصادم ^{التلاقي} والتلاحق، وكذا في جانب المشبه به؛ فإن للكواكب في تماويلها تواقعا وتداخلا ^{سقوطها} واستطالة لأشكالها، والمركب الحسي ^{وجه الشبه المركب الحسي} فيما طرفاه مختلفان أحدهما مفرد والآخر مركب، كما مر في تشبيه الشقيق ^{عمر} بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة ^{بيان بوجه لشيء} من نشر أجرام حمر مبسوطة على رؤوس أجرام خضر مستطيلة، فالمشبه مفرد وهو الشقيق، والمشبه به مركب وهو ظاهر،

بل عمد إلخ: كلامه يعطي أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل، وصريح البيت خلافه، ويمكن دفع المناقاة بأن المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف إلخ، وقوله: "وكذا في جانب المشبه به فإن للكواكب" إلخ أي التي اشتملت عليها هيئة المشبه به. [الدسوقي: ٣/٣٦٣، والتحريد: ٣٢٢]

أغمادها: جمع غمد وهو غلاف السيف. (الدسوقي) تعلو: إنما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدأ، وإلا فليس في تماويل الحجوم استعلاء. (الدسوقي) وعلى أحوال إلخ: أي إنما لا تخرج عن تلك الأحوال الثمانية التي بينها بقوله: "الاعوجاج والاستقامة إلخ"، والمراد بالاعوجاج: الذهاب بعمق ويسرة وخفيا، والمراد بالاستقامة: الذهاب أماما. (الدسوقي)

وكذا في إلخ: أي مثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به؛ فإن للكواكب في تماويلها في الليل تواقعا أي تدافعا وتداخلا واستطالة لأشكالها عند السقوط، فانتزع من الليل والكواكب التي على هذه الصفات هيئة وشبه بها. (الدسوقي)

في تشبيه إلخ: أي في ضمن تشبيهه، وإنما قدرنا 'ضمن' لأن وجه الشبه لم يذكر في المتن سابقا في هذا التشبيه. [الدسوقي: ٣/٣٦٤] فالمشبه: أي محمر الشقيق مفرد؛ لأنه اسم المسمى واحد وأجزاؤه التي اعتبر اجتماعها كاليد من زيد. (الدسوقي) وهو الشقيق: قال في "الأطول": وههنا بحث، وهو أنه يظهر أن المقصود بالتشبيه الشقيق، لا الهيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضر، والظاهر من قوله: "إذا تصوب أو تصعد" أن النظر في المشبه والمشبه به إلى الحركات أيضا. مركب: لأن القصد إلى التشبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المشورة على الرماح البرحدية، وليس للأعلام قصد ذاتي حتى يكون مفردا. (الدسوقي)

وعكسه تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى ليليل مقمر كما سيحيى، ومن بديع المركب الحسي ما أي وجه الشبه الذي يحيى في الهيئات التي تقع عليها حركة أي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب، ويكون ما يحيى في تلك الهيئات على وجهين: أحدهما أن يفترق بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون، والأوضح عبارة "أسرار البلاغة": اعلم أن مما

وعكسه المشبه مركب والمشب به مفرد. [الدسوقي: ٣/٣٦٣] تشبيه نهار إلخ فالمشبه هو الهيئة الحاصلة من النهار المشمس الذي خالطه زهر الربا، فهو مركب، والمشب به هو الليل المقمر، فهو مفرد مقيد. [الدسوقي: ٣/٣٦٤] ومن بديع إلخ حاصل المعنى أن من وجه الشبه المركب الحسي ما بلغ غاية الشرف والبلاغة ما يحيى إلخ. [الدسوقي: ٣/٣٦٥] التي تقع أي هيئة الجسم عند حركته، حاصلة: أن من بديع المركب الحسي وجه الشبه الذي هو هيئة متسعة من حركات فقط، وهي قسمان: هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط، كما في حركة المصحف؛ فإنه لم يعتبر معها شيء من صفات المصحف، وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن بها من صفات الجسم، كالشكل واللون كما في المرأة في يد الأشل. (الدسوقي) [التحريد: ٣٢٣]

أي يكون إلخ أشار بهذا إلى أن وجه الشبه هو نفس الهيئة، وأن ظرفيته فيها في كلام المصنف من ظرفية العام في الخاص، كما يقال: الحيوان يحيى في الإنسان. (الدسوقي والتحريد) على وجهين. حاصل الأول منهما: أن وجه الشبه هيئة مركبة من حركة وغيرها، وحاصل الثاني: أنه هيئة مركبة من حركات مختلفة فقط. (الدسوقي) غيرها أن يفترق بالحركة غيرها أي الهيئة الحاصلة من مقارنة الحركة بغيرها. [الدسوقي: ٣/٣٦٦]

كالشكل وهو الهيئة الحاصلة من إحاطة حد واحد أو حدود به. (الدسوقي) والأوضح وجه الأوضحية أن المجهول وجه الشبه هو الهيئة، وتنقسم إلى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها، وإلى هيئة الحركة المجردة، وعارة "أسرار البلاغة" أظهر في ذلك من عبارة المصنف؛ لإيهامها أن الهيئة متحققة في نفسها ووقعت عليها الحركة مع أن الهيئة هي هيئة تقارن الحركة مع غيرها أو هيئة اختلاف الحركة، وإنما قال: "أوضح"؛ لإمكان أن يجاب عن المصنف بأنه عن مجيء العام في الخاص كما مر. (الدسوقي)

اعلم إلخ يعني فأنت ترى الشيخ جعل الدقة والسحر وصفا للتشبيه المشتمل على تلك الحالة، أعني كون ظرفيه أو وجهه هيئة، بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفا لوجه الشبه، وأيضا كلام الشيخ يفيد أن الهيئة المركبة من الحركات تارة تقترن بغيرها وتارة لا تقترن، وكلام المصنف يفيد أن الهيئة إما مركبة من الحركات أو منها ومن غيرها، فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئة إلا من الحركات بخلاف كلام المصنف، تأمل. (الدسوقي)

أن مما: ليس المراد من لفظ "ما" وجه الشبه ليلزم ما لزم المصنف.

يزداد به التشبيه دقة وسحرا أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين: أحدهما: أن تقترون الحركة بغيرها من الأوصاف، والثاني: أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها، فالأول كما مر في قوله **والشمس كمرأة في كف الأشل** من حسنة بيان لـ "ما" في قوله: كما حاصلة من الاستدراك مع الإسراف. الحركة السريعة مقصودة مع ثمج الإسراف. حتى يرى السماع كأنه بهمة أن يسقط حتى يختص من حمى **بدا له** يقال: **بدا له** إذا ندم، والمعنى ظهر له رأي غير الأول **يرجع** من الانبساط الذي بدا له **إلى تمام** كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط، فإن الشمس إذا أهد الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة، وكذلك المرأة في كف الأشل، والوجه **سالي** أن تجرد الحركة من غيرها من الأوصاف **فيهاك أيضا** يعني كما لا بد في الأول من أن يقترون بالحركة غيرها من الأوصاف، يزداد به

أن يقترب الخ حاصله أن هيئة الحركة تارة تقترب في الاعتبار بأوصاف الجسم ويجعل المجموع وجه شبه أو طرفا، وتارة تحرد عن غيرها وتجعل وحدها وجه شبه أو طرفا. [الدسوقي: ٣/٣٦٧] والشمس الخ قاله ابن المعتز أو أبو النجم، وعمامة: لما رأيتهما بدت فوق الجبل. (الدسوقي) الأنثى الشلل هو يمس اليد أو دهاهما، والمراد هنا المرتعش؛ لأن عدم اليد أو يابسها لا يكون في كفه مرآة، ولأن المرآة إنما تؤدي الهيئة المقصودة في كف المرتعش. (الدسوقي) فان الشمس بيان لكون تلك الهيئة جامعا حاصلًا في الطرفين، وأشار بقوله: "إذا أحد الخ" إلى أن الهيئة إنما تظهر في الشمس بعد إحداث النظر إليها، بخلاف المرآة؛ فإنها تظهر فيها في بادئ الرأي، فكذا جعلت الشمس مشبهًا والمرآة مشبهًا بها. (الأطول) وحدها مؤدبة الخ لأن جرم الشمس مستديرة، وفيه حركة سريعة خيالية، وفي شعاعها أيضا حركة خيالية، وإنما قلنا: "خيالية"؛ لأننا نقطع بأن حركة الشمس ليست على الاضطراب بل هي من الجنوب إلى الشمال على سبيل التمسُّل. [الدسوقي: ٣/٣٦٨]

أن تحرد الخ يعني تنزع الهيئة من الحركات فقط، ولا يقترب بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون كما كان في الوجه الأول. [الدسوقي: ٣/٣٦٩] أيضا معنى قوله: "أيضا" على ما قال الشارح مطلق التركيب لا خصوص التركيب من الحركات مع الصفات؛ لأن الثاني إنما فيه تركيب من الحركات المختلفة فقط، بخلاف الأول؛ فإن التركيب فيه من الحركة والصفات، وفي "الأطول": أن معنى قوله: "أيضا" أي كما أنه لا بد في هذا الثاني من حركات، لا بد من كونهما إلى جهات مختلفة، وهذا أظهر من تفسير الشارح. (الدسوقي)

التشبيه ^{لطاعة} دقة وسحرا أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات، فكذا في الثاني ^{التشبيه} لاند من احتلاط حركات كثيرة للجسم إلى جهات مختلفة له، كأن يتحرك بعضه إلى اليمين ^{اجتماع} وبعضه إلى الشمال، وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفلى، ليتحقق التركيب، وإلا لكان وجه الشبه مفردا - وهو الحركة - لا مركبا، فحركة الرحي والدولاب والسهم لا تركيب فيها؛ لاتحادها، بخلاف حركة المصحف في قوله: وكأن البرق مصحف قار ^{قول القائل وهو ابن المعتز} بمحذف الهمزة أي قارئ، فانطباقا مرة وانفتاحا أي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى؛ فإن فيها تركيبا؛ لأن المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح إلى جهتين، في كل حالة إلى جهة، وقد يقع التركيب في هيئة السكون.

كثيرة: أخذ الكثرة من تنوين حركات، واعتبار الكثرة إنما هو لازدياد الدقة، وإلا فمجرد التعدد كاف في وجود تركيب الهيئة التي هي مناط الدقة. [الدسوقي: ٣٦٩/٣] إلى جهات إلخ. وإنما شرط اختلافها باختلاف الجهات؛ لأن الكلام في الوجه المركب، ولو اعتبر جهة الحركة واحدة كحركة الدولاب والسهم كان وجه الشبه مفردا والكلام في المركب. (ملخصا) وبعبه إلخ قال في "الأطول": أو يتحرك تارة إلى اليمين وتارة إلى الشمال مثلا. [التجريد: ٣٢٤] وإلا لكان إلخ أي وإلا تكن الحركات المختلطة إلى جهات مختلفة بأن كانت الحركات المختلطة كلها لجهة واحدة. (الدسوقي) وهو الحركة: بدون اختلاط واختلاف جهات. لاتحادها. لأن حركة كل منها إلى جهة واحدة. محذف الهمزة. أي بعد قلبها ياء، فالأصل قارئ فأبدلت الهمزة ياء، ثم أعلل إعلال "قاض". [الدسوقي: ٣٧٠/٣] فانطباقا إلخ. الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من "كان"، أو اعتراضية؛ لبيان وجه الشبه بين البرق والمصحف، وحاصل ما يفيد أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من تقارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها. (الدسوقي) في كل حالة إلخ. ففي حالة الانطباق يتحرك إلى جهة العلو، وفي حالة الانفتاح يتحرك إلى جهة السفلى، ولم ينظر إلى جهة اليمين والشمال، وإلا يقال: في كل حالة إلى ثلاث جهات، وتوضيح ذلك: أن المصحف في كل من حالتي الانطباق والانفتاح متحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال، وبمجموعه متحرك إلى العلو في حال الانطباق وإلى السفلى في حال الانفتاح، وحينئذ يكون تحركه في حال الانطباق إلى ثلاث جهات: جهة اليمين، وجهة اليسار باعتبار أبعاضه، وجهة العلو باعتبار مجموعته، ويتحرك في حال الانفتاح إلى ثلاث جهات أيضا: جهة اليمين، وجهة اليسار باعتبار أبعاضه، وجهة السفلى باعتبار مجموعته. [الدسوقي: ٣٧١/٣]

وقد يقع: وأشار المصنف بـ"قد" إلى قلة ذلك بالنسبة إلى وقوع التركيب في هيئة الحركات، واعلم أن هيئة السكون على وجهين أيضا: أحدهما أن تكون الهيئة التركيبية متزعة من السكون وحده، مجردا عن غيره من أوصاف الجسم، =

كما في قوله في صفة كس: **يقعي** أي يجلس على أليتيه جلوس البدوي المصطلبي من
 اصطلبي بالنار من الهيئة الخاصة من موقع كل عضو منه أي من الكلب في إقعائه، فإنه
 يكون بكل عضو منه في الإقعاء موقع خاص، وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك
 المواقع، وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار موقدة على الأرض،
 والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع
 إصافة المصدر إلى مفعوله

= ولا بد أيضا من تعدد أفراد السكون، والثاني أن يعتبر في تلك الهيئة مع السكون غيره، ولا يشترط في هذا تعدد
 أفراد السكون، وقد مثل المصنف للوجه الأول، ومثال الثاني قول بعضهم يصف مصلوبا:
 كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع إلى توديع مرتحل
 فقد اعتبر سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها، واعتبر مع ذلك السكون صفة استمرار الوجه بالموت؛ لأن تلك
 الهيئة موجودة في العاشق الماد عنقه وصفحته لوداع المعشوق. [الدسوقي: ٣٧٢/٣]
يقعي فالهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في إقعائه هي المشبه، والهيئة الحاصلة من جلوس البدوي
 المصطلبي وموقع كل عضو منه في جلوسه هي المشبه به، والغرض من المشبه الكلب في حال إقعائه بحالة البدوي
 المصطلبي مدح الكلب بشدة الحراسة؛ لأن جلوسه على هذه الحالة في الغالب إنما هو وقت الحراسة. (الدسوقي)
جلوس الح منصوب بـ "يقعي" موافقته له في المعنى، كـ "قعدت" جلوسا، أي يجلس كجلوس، أو يحتمل أن
 يقال: إن التقدير "ويجلس جلوسا كجلوس" فحذف المشبه وأداة التشبيه؛ للدلالة عبيهما، وبقي المشبه به، وحصل
 البدوي بالذكر؛ لغلبة الاصطلاء بالنار منه. [الدسوقي: ٣٧٣/٣] من موقع. أي وقوعه وسكونه في موضعه حال
 الإقعاء، وليس الموقع اسم مكان. **وللمجموع الح**. أي مجموع الأعضاء، وقوله: "مؤلفة من تلك المواقع" أي
 الوقوعات والسكونات، وهذا محل الشاهد، فإنه هيئة قد تركبت من سكونات. (الدسوقي)
وكذلك: أي فإنها مركبة من سكونات، وإن لكل عضو منه في حال اصطلائه وقوعا خاصا، وللمجموع أعضائه هيئة
 مؤلفة من تلك الوقوعات. (الدسوقي) **والمركب العقلي** هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني، وهو المركب المنزّل
 منزلة الواحد، وقد تقدم أنه إما حسي وقد تقدم الكلام عليه، وإما عقلي وهو ما ذكره ههنا. (الدسوقي)
كحرمان الانتفاع. الحاصل: أنه شبه في هذه الآية مثل اليهود الذين حملوا التوراة أي حالتهم - وهي الهيئة
 المنترعة من حملهم التوراة وكون محمولهم وعاء للعلم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول - بمثل الحمار الذي يحمل
 الكلب الكفار أي بحالته - وهي الهيئة المنترعة من حمله الكتب وكون محموله وعاء للعلم - وعدم انتفاعه بذلك
 المحمول والجامع حرمان الانتفاع بأبغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه. [الدسوقي: ٣٧٤/٣]

بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (الحمة: ٥) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب، فإنه أمر عقلي منتزع عن عدة أمور؛ لأنه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل، وأن يكون المحمول أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل لما فيها، وكذا في جانب المشبه، واعلم أنه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطأ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر من ذلك المتعدد، كما إذا انتزع وجه الشبه من الشطر الأول من قوله: **كما أبرقت قوما عطاشا**، في "الأساس": أبرقت لي فلانة، إذا تحسنت لك وتعرضت، **فالكلام** ههنا على حذف الجار وإيصال الفعل أي أبرقت لقوم عطاش، جمع عطشان غمامة، فلما **رأوها أقشعت وتجلت** أي تفرقت وانكشفت، فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله:

واعلم: أشار به إلى أن وجه الشبه قد يقتضي تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روعي فيها جميع تلك الأشياء، فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الأشياء. [التحريد: ٣٢٥] **كما أبرقت:** "الكاف" للتشبيه، و"ما" مصدرية و"أبرقت" بمعنى ظهرت وتعرضت أي حال هؤلاء القوم المذكورين في الأبيات السابقة كحال إبراق أي ظهور غمامة بقوم عطاش. [الدسوقي: ٣٧٦/٣] **فالكلام:** جعل في "الأطول" نصب "قوما" لتضمين معنى الإطماع، وأما ما ذكره الشارح ففيه أن الحذف والإيصال سماعي لا يتجه ناء الكلام عليه ما لم يثبت السماع. (التحريد)

وأوها: أي وقصدها بالشرب منها كما يدل عليه فحوى الكلام. (الدسوقي) **أقشعت إخ:** الفعل لازم، ومزته للصيرورة أي صارت منقشعة، والفعل متعدي قشع يقال: "قشعت الريح السحاب" فهو نظير كبه فأكب، والمراد من "أقشعت وتجلت": اضمحلت وذهبت، فهما مرادفان، وقال البعض: إن "تفرقت" تفسير كـ "أقشعت"، وقوله: "انكشفت" تفسير لـ "تجلت" فيكون لفا ونشرا مرتبا. (الدسوقي، التحريد)

فانتزاع: الحاصل أن الشاعر قصد تشبيه الحالة المذكورة قبل هذا البيت، وهي حال من "ظهر له شيء" وهو في غاية الحاجة إلى ما فيه، وبنفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهابا أوجب الإياس مما يرجيه بحال قوم تعرضت لهم عمامة، وهم في غاية الاحتياج إلى ما فيها من الماء؛ لشدة عطشهم وبمجرد ما تهيؤوا للشرب منها تفرقت وذهبت، فإذا سمع السامع قول الشاعر: كما أبرقت قوما عطاشا غمامة، توهم أن ما يؤخذ منه يكفي في التشبيه، كان ذلك خطأ. [الدسوقي: ٣٧٧/٣] **وجه الشبه:** وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك.

"كما أبرقت قوما عطاشا غمامة" خطأ؛ لوحوب انتزاعه من الجميع أي جميع البيت، فإن
 المراد: التشبيه أي تشبيه الحالة المذكورة في الأبيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم
 العطاش، ثم تفرقها وانكشافها بقاؤهم متحيرين باتصال أي باعتبار اتصال، فالباء ههنا
 مثلها في قولهم: "التشبيه بالوجه العقلي"؛ إذ الأمر المشترك فيه هو اتصال ابتداء مطمع
 بانهاء مؤيس، وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا: زيد كالأسد والسيف
 والبحر؛ فإن القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد من الأمور على حدة، حتى لو حذفت
 ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في إفادة معناه، بخلاف المركب؛ فإن المقصود منه يختل
 بإسقاط بعض الأمور، والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة أخرى،

الحالة المذكورة: وهي كون الشاعر أو من هو في وصفه ظهر له شيء وهو غاية الحاجة إلى ما فيه، ونفس ظهور
 ذلك الشيء انعدم وذهب ذهاباً أوجب الإيأس مما رجا منه. [التجريد: ٣٢٥] أي باعتبار: أشار الشارح بقوله:
 "أي باعتبار" إلخ إلى أن "الباء" في قوله: "باتصال" للآلة، مثلها في قولك: "نحرت بالقدم" أي بواسطته، وحينئذ
 فهي داخلية في كلام المصنف على وجه الشبه، لا أنها صلة التشبيه وإلا لاقتضى أن اتصال ابتداء المطمع بانهاء
 المؤيس مشبه به مع أن المشبه به هو حال ظهور الغمامة للقوم العطاش. [الدسوقي: ٣٧٧/٣]
 بالوجه العقلي [يعني الباء داخلية على وجه الشبه وهي للآلة] أي بسبب اعتبار الوجه العقلي وبواسطته. (الدسوقي
 والتجريد) ابتداء مطمع: وهذا مأخوذ من الشطر الأول، وقوله: "بانهاء مؤيس" هذا مأخوذ من الشطر الثاني،
 فحينئذٍ موجب انتزاع وجه الشبه عن مجموع البيت، ويكون انتزاعه من الشطر الأول خطأ؛ لأنه لا يفيد ذلك
 المعنى بتمامه، وذكر اتصال الابتداء بالانتهاء إشارة إلى السرعة وقصر ما بينهما. (الدسوقي والتجريد)
 وهذا [التشبيه المركب المذكور] حاصل ما ذكره من الفرق بينهما أن الأول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبر
 وإلا اختل المعنى، ولا تقدم بعض ما اعتبر على بعض بخلاف الثاني. [الدسوقي: ٣٧٨/٣]
 والمتعدد: أي وجه الشبه المتعدد الحسي، وقد مر أن وجه الشبه ثلاثة أقسام: واحد، ومركب، ومتعدد، ولما فرغ
 من الأولين شرع في الثالث، وهو إما حسي أو عقلي أو مختلف. [الدسوقي: ٣٨٠/٣]
 في تشبيه: أي كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة، وكتشبيه البق بالتفاح فيما ذكر،
 ولا شك أنها إنما تدرك بالحواس، فاللون بالصر، والطعم بالذوق، والرائحة بالشم. (الدسوقي)

والمُتعدد العُقبي **كحدة النظر وكمال الحذر وإخفاء السفاد** أي نزو الذكر على
هو الاحتراز من العدو
الأنثى في تشبيه طائر بالعراب، والمُتعدد المُختلف أي الذي بعضه حسي وبعضه عقلي
كحس الطبعة الذي هو حسي، وساهة الشأن أي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في
الوجه
تسبيه إنسان بالشمس، ففي المُتعدد يقصد اشتراك الطرفين في كل من الأمور المذكورة،
ولا يعتمد إلى انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها، **واعلم أنه الضمير للشأن قد يسرع**
الحال والشأن
الشبه أي التماثل، يقال: بينهما شبه بالتحريك أي تشابه، والمراد ههنا ما به التشابه،
تماثل
أعني وجه التشبيه من نفس التضاد؛ لاشتراك الضدين فيه

كحدة النظر أي الموجهة لإدراك الحقيقتين؛ لأنها قوته أو سرعته أو جودته، وعلى كل حال فهي أمر عقلي.
[الدسوقي: ٣٨٠/٣] **وكمال الحذر** كمال حذره مشهور، حتى يقال: إن الغراب قال لاسه: إذا رأيت إنساناً
أهوى إلى الأرض فطير؛ إذ لعله يأخذ حجراً فيضربك به، فقال له ابنه: بل أطير إذا رأيته مقلداً؛ إذ ربما يكون أتى
بالحجر معه، وهذا من مبالغة الناس في وصفه بالحذر. [التحريد: ٣٢٦]
وإخفاء السفاد وقيل: إنه لم ير عليها قط، وفي المثل "أحصى سفاداً من العراب"، حتى قيل: إنه لا سفاد له معتاد،
وإنما له إدخال مقره في مقر الأثى. (الدسوقي) **تشبيه طائر** وإنما قال: "طائر" ولم يقل: "إنسان"؛ لأن الإنسان
أحصى منه سفاداً، كذا قيل، وفيه بعد؛ لأن الإنسان قد يرى في تلك الحالة، والغراب قيل: لم ير أحد ذلك منه، حتى
قيل: إنه لا سفاد له، إما أمره مع أثناء المطاوعة، وهو إدخال مقره في مقرها. (مواهب)
حسي لأن الحس مجموع الشكل واللون وهو حسي؛ لأنهما مدركان بالبصر، فكذلك الحس الذي هو مجموعهما.
أي شرفه واشتهاره مجموعهما تفسر "بهاة"، ولا شك أن الشرف والاشتهار لا يدركان بالبصر ولا بعينه من
الحواس، وإنما يدركان بالعقل، وإن كان سبب كل منهما قد يكون حسياً. (التحريد والدسوقي)
أي التماثل أشار به إلى أن الشبه - بفتح الشين والياء - اسم مصدر بمعنى التشابه والتماثل. [الدسوقي: ٣٨١/٣]
بالتحريك وأما الشبه كالعلم فهو الشبيه أي المثل. (التحريد) **من نفس التضاد** أي من ذي التضاد من غير ملاحظة
أمر سوى التضاد، بمعنى أن التضاد يجعل وسيلة لحل الشيء وجه شبه، لا أنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد، كما تعتبر الهيئة
المتترعة من أشياء فيما تقدم؛ لأن هذا لا يصح هنا، والمراد بالتضاد: التناقض سواء كان تضاداً أو تناقضاً أو شبه
تضاد. (الدسوقي) **لاشتراك** أي فاعتبر الاشتراك في التضاد الذي لم يقصد جعله وجه شبه كالاشتراك المقتضي
للتشبيه في غير الضدين. (التحريد)

أي في التضاد؛ لكون كل منهما مضادا للآخر **ثم ينزل التضاد مرةً ساسب بواسطة** **ثمبح** أي إتيان بما فيه ملاحاة وظرافة، يقال: "**ملح الشاعر**" إذا أتى بشيء ملبح، وقال الإمام المرزوقي في قول الحماسي:

أتاني من أبي أنس وعيسد **فسل** لغليظة الضحاك جسمي

ذاب اسم أبي أنس

إن قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزاء والتلميح، وأما الإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر فإنما هو "التلميح" بتقدم اللام على الميم، وسيجيء ذكره في الخاتمة، والتسوية بينهما إنما وقعت من جهة العلامة الشيرازي، وهو سهو، أو **تكم** أي سخرية واستهزاء، **فيس** به **ضحك**: ما أشبهه بالأسد، **وسحب**: به حاتم، كل من المثالين صالح للتلميح والتهكم،

ثم يرل: عطف على قوله: 'يترع"، فيكون 'ثم' للترتيب الدكري وإلا فالتمزيل قبل الاتزاع، إلا أن يقال: إن المعنى 'قد يقصد الاتزاع، ثم يرل' أي وبعد التمزيل يتزع بالفعل. [التجريد: ٣٢٦] **بواسطة** يعي إما يرل التضاد مرةً التناوب؛ لقصد التلميح أو التهكم ليرول السامة عن السامع ويحب الإشرار له. (الدسوقي والتجريد) **ملح الشاعر** بتشديد اللام، مصدره التلميح. وقال الإمام القصد من نقل كلامه شيئا: الأول الإشارة إلى أن "أو" في قول المصنف: "بواسطة تلميح أو تكم" لمع الخلو، فيجوز الجمع بينهما، والثاني: أن المقابل للهزاء والتهكم هو التلميح - بتقدم الميم - لا التلميح الذي هو الإشارة إلى قصة أو غيرها، فتكون تسوية العلامة الشيرازي بينهما فاسدة. [الدسوقي: ٣٨٢/٣]

أتاني إلخ البيت لشقيق بن سبيك الأسدي، و'الوعيد': التحويف، و'سل' عنى صيغة المني للمجهول، و'جسمي' نائب الفاعل، أي ذاب أو انتهى بالنسل وهو مرض مخصوص، و'العيظ' العضب الكامن، وفي نسخة: **فسل** تعير الضحاك، وعيه 'فسل' على زنة المعلوم، و'الضحك' اسم أبي أس، وقيل: إن الضحاك اسم منك معروف من الملوك الماوية، قتله أفريدون، أطلق عنى أبي أس ريادة في التهكم، كما لا يخفى. (الدسوقي)

قصد ها إلخ: أي الاستهزاء بأبي أس وإضحاك السامعين وإزالة الملل عنهم حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التعظيم، وعلم أن "أو" في قول المصنف: "أو تكم" مانعة حلو، فيجوز الجمع. (الدسوقي، والتجريد) **إنما وقعت**: حيث قال: إن التلميح هو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو مثل أو شعر نادر، وقال: إن قولنا: "هو حاتم" مثال لتلميح لا لتهكم، فهو غلط؛ لأن ذلك إنما هو تلميح بتقدم اللام على الميم لا تلميح وليس في قولنا: "هو حاتم" إشارة إلى شيء من قصة أو مثل. (المطول)

وإنما يفرق بينهما بحسب المقام، فإن كان القصد إلى ملاحظة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد فتخليج، وإلا فتهكم، قد سبق إلى بعض الأوهام نظرا إلى ظاهر اللفظ أن وجه الشبه في قولنا للجبان: "هو أسد"، وللبخيل: "هو حاتم"، هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين، وفيه نظر؛ لأننا إذا قلنا: الجبان كالأسد في التضاد أي في كون كل منهما مضادا للآخر، لا يكون هذا من التخليج والتهكم في شيء، كما إذا قلنا: "السواد كالبياض في اللونية أو في التقابل"، ومعلوم أننا إذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للجبان: "هو أسد" تخليجا أو تهكما، لم يتأت لنا إلا أن نقول: "في الشجاعة"، لكن الحاصل في الجبان إنما هو ضد الشجاعة، فنزلنا تضادهما منزلة التناسب، وجعلنا الجبان بمنزلة الشجاعة على سبيل التخليج والتهزاء، وأداته أي أداة التشبيه الكاف، و"كأن".....

وإلا فتهكم: أي بأن قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحظة والظرافة أو قصد الجميع، والأولى قصره على الصورة الأولى فقط؛ ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التخليج والتهكم، فتدبر. [التحريد: ٣٢٧] إلى ظاهر اللفظ: أي لفظ المصنف، وهو قوله: "لاشتراك الضدين فيه". [الدسوقي: ٣٨٣/٣] باعتبار الوصفين: وهما الحين والشجاعة والكرم والبخل، لا باعتبار حقيقتي الموصوفين. (الدسوقي)

لا يكون هذا: ولا حاجة حينئذ إلى قوله: "ثم ينزل منزلة التناسب"، بل لا معنى له أصلا؛ لأنه خلاف الواقع، وأيضاً وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينتزع منه، فلا معنى لقوله: "قد ينتزع الشبه من نفس التضاد"؛ لاتحاد المنتزع والمنتزع منه. (الدسوقي) ومعلوم: هذا وجه آخر في رد ما سبق إلى بعض الأوهام، حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به، والتضاد لا يصح التصريح به في قولك: "تمليحا أو تهكما" لمجان: "هو كالأسد"؛ إذ لو قلت في التضاد لخرجت عن مقام التخليج والتهكم، وإنما تقول في مقامهما في الشجاعة. (الدسوقي، والتحريد)

لكن الحاصل: هذا دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان، والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك، فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه؟ وحاصل الدفع أننا نزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الحين بمنزلة الشجاعة، فالجبان شجاع تنريلا، فحاء الاشتراك، فاحفظه. (الدسوقي) وأداته: أي آتته، والأداة في اللغة الآلة، سمي بها ما يتوصل به إلى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا. (التحريد) الكاف: قدمها؛ لأنها الأصل لسلطانها اتفاقا. [الدسوقي: ٣٨٥/٣] وكان: قيل: هي بسيطة، وقيل: مركبة من "الكاف" ومن "أن" المشددة. (الدسوقي)

وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه، سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا نحو: "كأن زيدا أخوك"، و"كأنه قدم"، و"من وما في معده مما يشق من المماثلة والمشابهة وما يؤدي هذا المعنى، والأصل في نحو الكاف أي في الكاف ونحوها، نحو تماثل ومائل ومماثل كثير الغالب كلفظة "نحو" و"مثل" و"شبه" بخلاف "كأن" و"تماثل" و"تشابه" أن يليه المنسب له لفظا نحو: "زيد كالأسد"، أو تقديرا نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ (البقرة: ١٩) على تقدير "أو كمثل ذوي صيب" وقد يليه أي نحو الكاف حيره أي غير المشبه به نحو: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مِّنْ أَحْيَاءِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ ثَرِيبًا﴾ (الكهف: ٤٥)؛

وقد تستعمل 'قد' ههنا للتقليل السببي؛ لأن استعمالها للتشبيه، وإن كان كثيرا في نفسه. [الدسوقي: ٣٨٥/٣] سواء كان وذكر في "المطول" أنه الحق، واستعماله للظن مطلقا كثير في كلام المولدين، وقال الزجاج: إنها للتشبيه إن كان الخبر جامدا نحو: كأن زيدا أسدا، وللشك إن كان الخبر مشتقا نحو: كأن زيدا قائما، وذلك لأن حيرها المشبه به في المعنى هو المشبه، والشيء لا يشبه بنفسه. (الدسوقي)

والمشابهة عطف على المماثلة أي ما يشق من المشابهة، إما كان أو فعلا، نحو: تشابه زيد وعمرو، وشابه زيد عمرا، وزيد مشابه لعمرو، وزيد يشبه عمرا. [التحريد: ٣٢٧] (الدسوقي) وما يؤدي عطف على المماثلة أي وما يشق مما يؤدي هذا المعنى أي التشبيه، وذلك كاشتق من المضاهاة ومقاربة والموارنة والمعادلة والمحاكاة. [الدسوقي: ٣٨٦/٣]

في الكاف يريد أن الكلام على طريق الكناية، كما تقرر في قولك: "مثلث لا يحل"، لا أن في الكلام مقدر. (التحريد) ونحوها المراد سحر الكاف ما لا يدخل إلا على أحد أركان التشبيه، وهو ما يكون الداحل عليه محورا لا غير، واحترز به عن نحو: "كأن ويشه ويشابه"؛ فإنها لا يلي المشبه به بل المشبه، بخلاف الكاف ونحوها. (التحريد)

كمثل ذوي صيب يعني فالمشبه به - وهو مثل ذوي صيب - قد ولي الكاف، وإحاط أنه مقدر، وإنما قدر ذوي الصيب؛ لأن الضمائر في قوله: ﴿ضَرْبٌ لَهُمْ مِّنْ أَحْيَاءِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ ثَرِيبًا﴾ (البقرة: ١٩) لا بد لها من المرجع، وليس موجودا في اللفظ. [الدسوقي: ٣٨٧/٣]

غير المشبه به أي مما يكون له دخل في المشبه به، وذلك إذا كان المشبه به هيئة متحركة، وذكر بعد الكاف بعض ما تترع منه الهيئة، ولا خفاء في كثرته، فالتقليل يستفاد من 'قد' لا بد أن يكون إضافيا. (الدسوقي والتحريد)

واضرب إلخ أي بين لهم حال الحياة الدنيا، فـ"مثل" مفعول "اضرب" وقوله: "كماء" خبر مبتدأ محذوف أي هي كماء، وقيل: إن 'اضرب' بمعنى اجعل وصير، فهـ مفعولان ثانيهما قوله: "كماء" أي صير لهم صفة الحياة الدنيا شه ماء أنزلناه إلخ. [الدسوقي: ٣٨٨/٣]

إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره، بل المراد تشبيه حالها في بهجتها ونضارتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحالة النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرا، ثم يسييس فيطيره الرياح كأن لم يكن، ولا حاجة إلى تقدير كمثله ماء؛ لأن المعبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف، واعتبارها مستغن عن هذا التقدير، ومن زعم أن التقدير "كمثل ماء" وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به، بناء على أنه محذوف، فقد سهوا بينا؛ لأن المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا، وقد يكون محذوفا على ما صرح به في "الإيضاح"، ...

بالماء. أي حتى يكون مما ولي الكاف المشبه به لفظا. [الدسوقي: ٣/٣٨٨] ولا بمفرد آخر بحيث يقال: إن الأصل سات ماء حتى يكون مما ولي الكاف المشبه به تقديرا. (الدسوقي) يتمحل تقديره: لأن تكلف التقدير إنما يرتكز لموجب، وحيث وحد في الكلام ما يعني عنه فلا يقدر. ومنها الحالة المفهومة من مجموع اللفظ أغنت عن التقدير، وهي كون النبات بعد بزور الماء من السماء شديد الاحضرار والبصارة إلخ ووجه الشبه وجود التلف واهلاك بأثر الإعجاب والاستحسان والاتقاع، فالعقل ينبغي له أن لا يعتر بما كان هذا حاله. (المواهب)

بحالة النبات. أي صفته. ولا شك أنه غير وافي للكاف لفظا ولا تقديرا. قوله: 'أخضر' حال من 'النبات'، وقوله: 'ثم ييس' تفسير لـ 'هشيم' في الآية، وقوله: 'فيطيره' تفسير لـ 'تذروه' فيها. (الدسوقي) ولا حاجة أي حتى يكون المشبه به وإياها يعني متصلا للكاف تقديرا. (الدسوقي والتجريد) مضمون الكلام. أي مجموع الكلام، وهو النبات الناشئ من الماء واهضراره، ثم ييوسته، ثم تطير الرياح له. (الدسوقي)

مستغن: أي لفهمها من ذلك المضمون، فوجود التقدير وعدمه سيات. (الدسوقي) وأن هذا: يعني أن المشبه به هو "مثل ماء" والوإلى للكاف نفس الماء، والحاصل: أن هذا الراعم فهم أن المراد بقول المصنف: 'والأصل في الكاف ونحوه أن يليه المشبه به' أي في اللفظ، وقوله: "وقد يليه غيره" أي في اللفظ، وإن كان وإياها في التقدير، وجعل الآية من هذا القليل فقدر فيها 'مثل' وجعله المشبه به، وحيث فهو وال للكاف في التقدير لا في اللفظ. (الدسوقي)

فقد سهوا: أي من وجهين: الأول: أنا لانسلم أن المشبه به 'مثل ماء وصفته'. بل مثل النبات الباشئ من الماء، والثاني: أسا إذا سلمنا أن المشبه به 'مثل الماء' كما قال هذا الزاعم، فلا نسلم أن الكاف في هذه الآية قد وليها غير انشبه به، بل الوإلى ها على كلامه هو المشبه به. لأن المقدر عندهم كالمحذوف، وحيث فالمشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون مقدرا، والشارح قد اقتصر في بيان السهو على الوجه الثاني. [الدسوقي: ٣/٣٨٩]

وقد يذكر **فعل ينبي عنه** أي عن التشبيه، كما في **'عست ريدا أسدا'** ^{يدل} **إن قرب** التشبيه وادعى كمال المشابهة؛ لما في "علمت" من معنى التحقيق، ^{التيقن} **وحست** زيدا أسدا **إن بعد** التشبيه بأدنى تباعد؛ لما في الحسبان من الإشعار بعدم التحقيق والتيقن، وفي كون مثل هذه الأفعال مبثاً عن التشبيه نوع خفاء، والأظهر أن الفعل ينبي عن حال التشبيه في القرب والبعد، والعرض منه أي من التشبيه **في الأغلب** ^{الاستعداد} **يعود إلى المشبه**، وهو أي الغرض العائد إلى المشبه **بيان إمكانه** أي المشبه، وذلك إذا كان أمراً غريباً يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه،

فعل ينبي عنه أي يدل على التشبيه من غير ذكر أداته، فيكون الفعل قائماً مقامها، والمراد فعل غير الأفعال الموصوعة من أصلها للدلالة على التشبيه كالأفعال المشتقة من المماثلة والمشابهة. [الدسوقي: ٣٨٩، ٣] **وادعى** عطف تفسير على قوله: 'قرب'، والمراد ادعى على وجه التيقن. (الدسوقي) **إن بعد** أريد إفادة بعده وضعفه بأن تكون مشابهة أمثله للمثبه به ضعيفة؛ لكون وجه الشبه حقيقاً عن الإدراك. [الدسوقي: ٣٩٠، ٣] **بعدم التحقيق** لأن الحسبان إنما يدل على الظن والرححان دون التحقيق والتيقن. (الدسوقي)

وفي كون إلخ هذا اعتراض وارد على قول المصنف: 'وقد يذكر فعل ينبي عنه' حاصله: أما لانقسم أن 'علمت' في 'عست ريدا أسدا' و'حست' في 'حست ريدا أسدا' يثبتان عن التشبيه؛ للقطع بأنه لا دلالة لتعلم والحسبان على التشبيه، بل المسمى عنه عدم صحة الحمل؛ لأنها تحرم أن الأسد لا يصح حمله على ريد، وأنه إنما يكون على تقدير إرادة التشبيه، سواء ذكر الفعل أو لم يذكر، كما في قولنا: ريد أسد. (الدسوقي توضيح)

والأظهر إنما قال ذلك؛ لأنه يمكن أن يجاب عن المصنف بأن في كلامه حذف مضاف أي ينبي عن حال التشبيه، كما هو المتبادر من قولنا: أسداً فلان عن فلان، فإن المتبادر منه أنه أظهر حالاً من أحواله، لا أنه أفاد تصوره. (الدسوقي والتجريد) **في الأغلب** أي أغلب الاستعمال، وإنما قال ذلك؛ لأنه سيأتي من أن العرض قد يعود إلى المشبه به، فإن قلت: فيما سيأتي ما يدل على أنه قبيل، وقوله. 'في الأغلب' يدل على أنه غالب، قلت: القلة بالإضافة لا تنافي الغلبة. [التجريد: ٣٢٨]

إلى المشبه يعني العرض في أغلب الاستعمال يعود إلى المشبه؛ لأن التشبيه ممرلة القياس في ابتداء شيء على آخر، والمشبه كالتقيس، ولذا كان عوده إليه أغلب. **بيان إمكانه** [أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه، فالإقتصار على بيان الإمكان من ضيق البيان. (التجريد)] وذلك إذا ادعى حالة غريبة حاف أن يخالف فيها بادعاء استحالة، فيشبهها بحالة مسهمة الإمكان، فيسلم لذلك إمكان المدعى؛ إذ لو استحال ما شبه به، وعدم استحالة مسلم. (ملحوظاً) **امتناعه**. أي امتناعه الوقوعي من أجل عراسته، فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على إثباته. [الدسوقي: ٣٩٥/٣]

كما في قوله:

فإن تفق لأنام وأب منهم

فإن المسك بعض دم العزال

جملة حالية بحسب الأصل

فإنه لما ادعى أن الممدوح قد فاق الناس حتى صار أصلاً برأسه وجنسا بنفسه، وكان هذا في الظاهر كالمتنع احتج لهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء، ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم، وهذا التشبيه ضمني، ومكني عنه لا صريح، أو حاله عطف على "إمكانه" أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الأوصاف، كما في تشبيه توب بآحر في السواد، إذا علم السامع لون المشبه به دون لون المشبه، أو مقدارها أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في تشبيهه أي في تشبيه الثوب الأسود باعراب في شدته أي شدة السواد، أو تقريرها مرفوع

فإن المسك: ليس جوابا للشرط الذي هو قوله: "فإن تفق لأنام" لعدم الارتباط المعوي، وإنما هو علة الجواب المحذوف المقامة هي مقامه، تقديره فلا استبعاد فيه. [الدسوقي: ٣/٣٩٥، التجريد: ٣٢٩] فإنه: هذا علة لصحة التمثيل بالبيت؛ لكون الغرض من التشبيه بيان إمكان المشبه. (الدسوقي) شبه إلخ: أي الهيئة المأخوذة من فوقان الممدوح جميع الناس، حتى صار كأنه أصل برأسه وقوله: بحال المسك، أي بالهيئة المأخوذة من فوقانه جميع الدماء التي في الغزال، فهو من تشبيه المركب بالمركب. [الدسوقي: ٣/٣٩٦]

ضمني: أي مدلول عليه باللازم؛ لأنه ذكر في الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه، أعني التفوق على الأمثال، وأراد المزوم وهو التشبيه. [الدسوقي: ٣/٣٩٧] على أي وصف: أي هل هو متصف بالبياض أو السواد أو الحمرة مثلا، وهو متعلق بـ "بيان" أي بيان حاله بجواب أنه على أي وصف. (الدسوقي) كما في تشبيهه: صلاة الله تعالى على سيدنا إبراهيم **عليه** كالأعمود الذي عرفت حاله، فيكون هذا التشبيه لبيان الحال لا لبيان المقدار، وهذا التشبيه إنما يقتضي كون المشبه به أعرف لا كونه أتم وأقوى، وسيأتي في بيان الشارح. (ملخص)

أو مقدارها: أي إذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه، وإنما ترك هذا القيد لظهوره مما ذكره أولاً. (الدسوقي) **مرفوع:** أي لا محذور عطفًا على مدحول "البيان" وهو الإمكان، لأن التقرير أخص من مطلق البيان؛ إذ هو بيان على وجه التمكن، فلو جر لكان المعنى: أو بيان البيان الخاص، ولا يخفى ما في ذلك من العجرفة. [الدسوقي: ٣/٣٩٨]

عطفًا على "بيان إمكانه" أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه، كما في
 تشبيه من لا يحصل من سعيه على صائل من يرفع على الماء، فإنك تجد فيه من تقرير عدم
 الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره؛ لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات؛ لتقدم
 الحسيات وفرط إلف النفس بها، وهذه الأغراض الأربعة تقتضي أن يكون وجه المشبه في
 المشبه به أتم، وهو به أشهر أي وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف، فظاهر
 العبارة أن كلا من الأربعة تقتضي الأتمية والأشهرية، لكن التحقيق أن بيان الإمكان وبيان
 الحال لا يقتضيان إلا الأشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الأول ويعلم الحال في
 الثاني، وكذا بيان المقدار لا يقتضي الأتمية، بل يقتضي أن يكون المشبه به على حد مقدار
 المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه، وأما تقرير الحال فيقتضي
 الأمرين جميعاً؛ لأن النفس إلى الأتم الأشهر أميل، فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية أجدر
 وأليق، أو تزيينه مرفوع عطفًا على "بيان إمكانه" أي تزيين المشبه في عين السامع،

كما في ذلك كأد يقال: "فلان في سعيه كإراحم على ماء" مجامع عدم حصول الفائدة في كل، فهذا التشبيه قرر
 وثبت حال 'فلان'، وهو عدم الفائدة في دهر السامع. [الدسوقي: ٣/٣٩٨] لتقديم الحسيات عدة للأتمية أي لتقديم
 الحسيات في الحصول عند النفس على العقليات. [الدسوقي: ٣/٣٩٩] الأربعة أي بيان الإمكان والحال والمقدار
 والتقرير. [الدسوقي] فظاهر العبارة الح. ويمكن جواب بأن المراد أن مجموع الأعراض الأربعة يقتضي الأمرين
 ويرتكب التوريع، فترجع الأشهرية ما يقتضيها وهو الجميع، وترجع الأتمية لما يقتضيها وهو التقرير، وليس المراد أن كل
 واحد من الأعراض الأربعة تقتضي الأتمية والأشهرية معاً، كما هو مني الاعتراض [الدسوقي: ٣/٤٠٠]
 على حد الح. أي نهاية مقدار المشبه يعني يكون مساوياً للمشبه في وجه المشبه لا أزيد منه ولا أنقص، وهو قال
 انشراح: 'على حد إلح وأن يكون أشهر' لكان أحسن، يتضح به قوله: 'ليتعين مقدار المشبه' كل الانضاح،
 وليوافق صبيعه ما صبيح ما قبله وصبيح ما بعده. [الدسوقي] أو تزيينه أي جعله ذا زينة بأن يصوره بسامع بما
 يريه ويحسه، فيتجلى لسامع حيث يتجلى حس المشبه، فإذا تحيين كذلك كان ذلك داعياً لرغبته فيه. [الدسوقي: ٣/٤٠٢]
 مرفوع: أي لا مجرور عطفًا على "إمكانه". [الدسوقي]

كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظي أو تشويهه أي تقبيحه كما في تشبيه وجه محذور
 الذي عليه آثار الجدري
 سحرة حامدة قد نقرنهما الديكة جمع ديك، أو استطرفه أي عد المشبه طريفا حديثا
 عدرة يابسة
 نقتها بالمقار
 بديعا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لإبراره، أي إنما
 استطرف المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه في صورة الممتع عادة، وإن كان ممكنا
 مع كونه مبتدلا
 عقلا، ولا يخفى أن الممتع عادة مستطرف غريب، وللاستطراف وجه آخر غير
 الإبراز في صورة الممتع عادة، وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الدهن، إما
 مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد،

عقلة الطي أي التي سوادها مستحسن طبعاً، فصحة التشبيه مبينة على ما نقله الشارح عن الأصمعي: أن عين
 الظي والبقر الوحشين إنما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت، وأما حال الحياة فعيونهم سود كلها. [التجريد: ٣٣٠]
تقبيحه أي تقبيح المشبه في غير السامع؛ لأجل أن ينفر المحاطب عنه. [الدسوقي: ٤٠٢/٣] **جمر موقد** في القاموس:
 الجمر النار الموقدة، وحينئذ فلا حاجة إلى قوله: موقدة، والمراد تشبيه فحم سرت فيه النار سريانا يتوهم منه
 الاضطراب كاضطراب الموج. [الدسوقي: ٤٠٣/٣]

بحر من المسك. أي الدائب، وقوله: 'موجه الذهب' أي الدائب، وإنما قلنا: المسك الدائب والذهب الدائب؛ لأن
 البحر لا يتصور بصورة الحامد، ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل إلى الحمرة في وسط
 شيء أسود. (الدسوقي) **في صورة الممتع** وهو البحر من المسك الذي موجه الذهب، وبما زاد به استطراف المشبه
 هنا كونه شيئاً تافهاً مختصراً أظهر في صورة شيء رفيع ممتع عادة. (الدسوقي والتجريد)

ممكنا عقلا بأن يدوب المسك مع كثرتة جدا حتى يعد بحراً، ويدوب الذهب ويكون موجاً له. (الدسوقي)
وللاستطراف. أي المطلق، لا الاستطراف في خصوص المثال المذكور، ولذا لم يأت بالضمير؛ لتبادر الدهن منه إلى
 الاستطراف في المثال المذكور، والحاصل: أن الاستطراف من حيث هو له وجهان: الأول إبراز المشبه في صورة
 الممتع في الخارج، والثاني إبراره في صورة النادر الحضور في الدهن، وهما مفهومان مختلفان، والثاني أعم فينزم من
 كون الشيء ممتع الحصول في الخارج ندرة حضوره في الدهن دون العكس، فكلما أبرز المشبه للسامع بصورة
 أحدهما حصل الاستطراف. [الدسوقي: ٤٠٤/٣]

إما مطلقاً أي ندوراً مطبقاً من غير تقييد بحالة حضور المشبه في الدهن، أي عند حضور المشبه في الدهن وعدم
 عدمه. (الدسوقي) **كما مر**: منه يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهتان: إبرازه في صورة الممتع، وإبراره في
 صورة النادر الحضور؛ إذ لا منافاة بينهما، كما لا يخفى. (التجريد)

وإما عند حضور المشبه كما في قوله: ولا زوردية يعني البنفسج ^{أي العنابية لا حورقة} ^{بورق سفرجل تكبر} ^{رهم} قال الجوهري في "الصاح": زهي الرجل فهو مزهو، إذا تكبر، وفيه لغة أخرى حكاه ابن دريد: زها يزهو زهوا بررفتها ^{جمع روض أي بستان} ^{جمع باقوت} ^{شقائق العمد جمع أحر} ^{اللازورد} ^{كأها} فوق قامات ضعفن ^{بها} أوائل النار في أطراف كبرت. فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الدهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب، لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج، فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدين، وقد يعود الغرض من التشبيه ^{بأنه} ^{معاينة}

وأما عند أي وإما أن تكون تلك الدرة حاصلة في المشبه به عند حضور المشبه لا مطبقاً؛ لكون المشبه به مشاهداً، لكن مواضع غير مواطن المشبه؛ لكون كل منهما من واد غير وادي الآخر، فبعد حضور أحدهما في الدهن عند حضور الآخر. [الدسوقي: ٤٠٤/٣] حضور المشبه أي ندرة استحصار المشبه به حال استحصار المشبه، فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الدهن، إنما يندر حضورها عند حضور صور البنفسج، فإذا أحضر مع صفة التشبيه استطرف. [العروس: ٤٠٤/٣]

ولا زوردية الواو واو "رب"، و"لا" جزء من الكلمة ليس ساقية، وهو بكسر الزاي المعجمة، وقيل: بالفتح والواو مفتوح والراء ساكنة، واللازوردية صفة مخدوف، أي رب أزهار من البنفسج لازوردية، سبها الشاعر للحجر المعروف باللازورد؛ لكونها على لونه فهي سمة تشبيهية. [الدسوقي: ٤٠٥/٣] قال الجوهري أشار بهذا إلى أن "زهي" من الأفعال الملائمة للساء للمفعول، وإن كان المعنى للساء للفاعل، فيقال: زهي الرجل، كما يقال: جن الرجل. (الدسوقي) لغة أخرى حاصلها: أنه يجوز استعمال "رها" مبياً للفاعل لفظاً، وما في البيت وارد على هذه اللغة، إذ لو كان وارداً على اللغة الأولى ل قيل: "ترهي" بضم أوله وفتح ثالثة، إذ هو مضارع "رهي" سمي للمجهول. (الدسوقي)

على حمير اليواقيت صبة لـ "ترهو" من إضافة الصفة لموصوف. (الدسوقي) والشقائق الحمر أشار بهذا إلى أنه استعار اليواقيت الحمر للأزهار الحمر كالورد والشقائق، والمعنى أنما ترهو تكبر على الأزهار الحمر الشبيهة باليواقيت الحمر. (الدسوقي) ضعفها أي ضعف عن تحمها. لأن ساقها في غاية الضعف واللين. (الدسوقي)

أوائل النار حمر. كأنها أي النار المتصلة بالكبريت التي تضرب إلى الرقعة لا الشعلة المرتفعة، وإنما قيد بـ "أوائل"؛ لأن النار متى طال مقامها في الكبريت واشتعلت احمرت وصفت ورال ررقتها. (الدسوقي) لكن يدور لأن الإنسان إذا خطر البنفسج به لا تخطر بالنار، لا سيما في أطراف الكبريت؛ لما بينهما من غاية العد. [الدسوقي: ٤٠٦/٣]

متباعدين: وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت.

وهو ضربان: أحدهما **إيهام** أنه أتم من المشبه في وجه الشبه، وذلك في تشبيه المقلوب وهو الكثير الشائع الذي يجعل فيه الناقص مشبها به قصداً إلى ادعاء أنه أكمل كقوله: **وبدا الصباح كأن** ^{في نفس الأمر} غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، استعيرت لبياض الصبح، **وجه الخليفة** حين **يمتدح**، فإنه **قصد** إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء، وفي قوله: "حين يمتدح" دلالة على اتصاف المدح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم، حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح، **والضرب الثاني** من الغرض العائد إلى المشبه به بيان الاهتمام به أي المشبه به **كتشبيه الجائع وحها كالدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف**، ^{إضافة المصدر للفاعل مفعوله} ^{متعلق بـ "تشبيه"} ويسمى هذا التشبيه المشتتمل على هذا النوع من الغرض **إظهار المطلوب**، هذا أي الذي ذكر من جعل أحد الشئيين مشبهاً والآخر مشبهاً به إنما يكون إذا أريد إلحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في الغرض العائد إلى المشبه، أو ادعاء كما في الغرض العائد

إيهام: أي إيقاع المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه مع أنه ليس كذلك في الواقع. [الدسوقي: ٤٠٧/٣] فإنه **قصد**: أي قصد بقلب التشبيه وجعل وجه الخليفة مشبهاً به؛ لأن جعله مشبهاً به يوهم أنه أقوى من غرة الصباح على قاعدة ما يفيد التشبيه بالإصالة من كون المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه. [الدسوقي: ٤٠٨/٣]

حيث: حاصل ما ذكره الشارح: أن تقييد الشاعر إشراق وجه المدح على وجه يقتضي أكمليته على الصباح يحين الامتداح يدل على معرفته لحق المادح وعلى كرمه، وذلك لأن إشراق الوجه حال الامتداح يدل على شئيين: أحدهما قول المدح، وهذا مستلزم معرفة حق صاحبه، والثاني: كون المدح كرمًا، فإنه لو كان لثما لعس وجهه. [الدسوقي: ٤٠٩/٣] **بالرغيف**: أي فعدول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور بالدر الذي هو المناسب إلى تشبيهه بالرغيف يدل على اهتمامه بالرغيف ورغبته فيه لجوعه، وأنه لم يزل عن خاطره. [الدسوقي: ٤١٠/٣]

الغرض العائد: إلى المشبه به، وقد تقدم أن الغرض العائد إلى المشبه بيان إمكانه، أو حاله، أو مقداره، أو تقريره، أو تزيينه، أو تشويبه، أو استطرافه، والعائد إلى المشبه به إيهام أنه أتم أو بيان الاهتمام. [الدسوقي: ٤١١/٣]

إلى المشبه به **بالزائد** في وجه الشبه، **فإن أريد اجمع بين شيئين في أمر من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا، سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد،**
 فالأحسن ترك تشبيهه إلى الحكم **بالتشابه** ليكون كل واحد من الشئيين مشبها ومشبها
 به، احترازا من ترجيح أحد المتساويين في وجه الشبه، **كقوله:**

سأبه دمعى **د جرى ومدامتى** **فمن مثل ما في الكأس عيسى تسكب**
 في الخمر وقت جريانه **خمرى**

فوالله ما أدري بالخمير أسب جفوى يقال: أسبل الدمع والمطر،.....
 خففى

بالزائد: متعلق بـ 'إحقاق'، ومراده بالزائد حقيقة أو ادعاء كما عزم من وصفه الباقص. [الدسوقي: ٤١١/٣]
فإن أريد: يعني فإن لم يرد إحقاق الناقص بالكامل وأريد الجمع بين الشئيين إلخ. (الدسوقي) **في أمر:** أي سواء كان مفردا أو مركبا حسيا أو عقليا واحدا، أو متعددا. [الدسوقي: ٤١٢/٣] **من غير قصد** أي من قصد استوائهما في ذلك الأمر من غير التفات إلى القدر الذي راد به أحدهما على الآخر، إن كان في أحدهما زيادة في الواقع، إما لاقتضاء المقام المبالغة في ادعاء التساوي، وإما لأن العرض يفاد أصل الاشتراك فينبغي الزائد إن كان. (الدسوقي)
إن الحكم متعلق بمحدوف، حال من الفاعل، وكان الأول لمصنف أن يقول: "إلى إفادة لتشابه" ليدل على الحكم بالتشابه، لكي يشتمل قولك: 'أ تشابه دمعى ومدامتى' بالاستفهام، فإن هذا لا حكم فيه، ويسعى أن يلحق ببعض 'التشابه' ما وازره من التماثل والتشاكل والتساوي والتضارع وكلاهما سواء، لا ما كان له فاعل ومفعول مثل 'شابه وسأوى وصارع'، فإن فيه إحقاق الناقص بالزائد. (الدسوقي) **ليكون** أي في المعنى، وهذا عنة سبحانه بالتشابه. [الدسوقي: ٤١٣/٣] **احترازا:** علة لترك التشبيه أو بالأحسية. [التحريد: ٣٣٢] (الدسوقي)
المتساويين. أي تحسب القصد وإن لم يتساويا في الواقع. (التحريد) **كقوله:** أي قول أبي إسحاق إبراهيم الصابئ اليهودي، كان يحفظ القرآن حفظا جيدا، ولم يشرح الله صدره للإسلام. (الدسوقي)

فو الله أي ما أدري أسبست جفوى بالخمير الحقيقي، وفي العبارة حذف 'كنت شربت مه'؛ ليكون مقابلا لقوله: أم من عبرتي كنت أشرب، كما أن قوله: 'أم من عبرتي كنت' إلخ فيه حذف، والأصل: "أم أسبست جفوى بالدمع فكنت أشرب مه"؛ ليكون مقابلا لقوله الأول. 'أسبست جفوى بالخمير'، ففي البيت احتباك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره في الموضع الآخر.

وحاصله: أنه لما رأى أن دموعه البارلة منه حال شربه للخمير شبيه للخمير في حمرة أظهر احتلاصه عليه بأنه لا يدري هل كان يشرب من الخمر فأسبست عيناه بالخمير أو كان يشرب من غيره فعيناه تسكب دمعاً، وهذا من تحايل العارف؛ إذ هو يعلم قطعاً أنه يشرب حمرا وأن الذي تسكب عيناه دمع أحمر. (الدسوقي) **يقال:** العرص من هذا بيان أن 'أسبل' فعل لازم لا يصل للمفعول بنفسه، وحيث فالفاء في قوله: 'بالخمير' للتعدية لا رائدة. [الدسوقي: ٤١٤/٣]

إذا هطل وأسبلت السماء، فالباء في قوله: "أبالخمر" للتعدية وليست بزائدة كما توهم بعضهم ^{سأل كثيرا} أم من عبرتي ^{باعتبر} كنت أشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه، ويجوز عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر التشبيه أيضا؛ لأنهما وإن تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الأغراض وبسبب من الأسباب، مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه، كتشبيه عرة الفرس بالصبح **وعكسه** أي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى أريد ظهور **مسير في مظلم أكثر منه** أي من ذلك المنير من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك؛ إذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به، وهو أي التشبيه باعتبار **الضريين** المشبه والمشبه به أربعة أقسام؛ ^{مطلق بـ "أريد"} ^{كالغرة والياض للصبح كالليل والفرس} ^{الانفعال} ^{شدة السماع} ^{المصاحفة} ^{إفرادا وتركيبا}

كما توهم بعضهم. فيه أنه ورد استعماله متعديا بنفسه واستعماله لازما، ففي القاموس: أسل الدمع بمعنى أرسنه، وفي الصحاح: أسل الدمع بمعنى هطل، فعلى الأول الباء الواقعة في حيزه رائدة، وعلى الثاني لتعدية، فجعل الشارح الزيادة وهما وهم منه. [الدسوقي: ٤١٤/٣] ويجوز الجواز مستفاد من قوله: فالأحسن، وكأنه تعرض له؛ ليوضحه بالتمثيل. [التحريد: ٣٣٢] وإن تساويا: والحاصل: أن وجه الشبه إن كان مساويا في اسمين، فالأحسن التشابه، والتشبيه خلاف الأصل، وإن كان متفاوتا، فإن لم يقصد التفاوت جاز التشابه وإن قصد التفاوت تعين التشبيه. [العروس: ٤١٥/٣] **كتشبيه:** يعني فيما يقتضي إحال تقديمها وجعلها مشبهة؛ لكون الكلام انجر إليها أو للاهتمام بها. [الدسوقي: ٤١٥/٣] **وعكسه:** يعني تشبيه الصبح بالغرة، بمثل ما ذكر من كون الكلام انجر إليه أو للاهتمام به. [الدسوقي: ٤١٦/٣] **متى أريد** راجع لقوله: كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه، والحاصل: أنه متى قصد أن وجه إفادة الشبه ما ذكره جار أن تشبه الغرة بالصبح والغرة بالغرة. (الدسوقي) من غير قصد: بل إما قصد المتكلم مجرد إفادة ظهور مسير في مظلم أكثر منه مع ملاحظة التساوي. (الدسوقي) **إد لو قصد:** يعني لو قصد تشبيه غرة الفرس بالصبح؛ لأجل المبالغة في الضياء والتلألؤ لا لأجل إفادة ظهور مسير في مظلم، فإنه لا يكون حينئذ من باب التشابه، ويتعين جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به. (الدسوقي)

قصد ذلك: ولم يرد قلب التشبيه لوجب جعل الغرة مشبها بخ؛ إذ لو أريد القلب وجب العكس، ولو صرح بذلك لكان أوضح. (التحريد) وهو: لما فرغ من الكلام على أركان التشبيه والعرض منه شرع في الكلام على تقسيم التشبيه، وهو إما باعتبار الطرفين أو الوجه أو الأداة أو العرض، وقد أتى به المصنف على هذا الترتيب. [الدسوقي: ٤١٧/٣]

لأنه إما تشبيه مفرد بمفرد، وهما أي المفردان غير مقيدين بتشبيه أحد بالآخر، أو مقيدان كقوله لمن لا يحصل من سعيه على طائل: هو كالأرقم على الماء، فالمشبه هو المقيد له دخل في التشبيه ^{بقيده}، والمشبّه به هو الأرقم المقيد بكونه الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء، والمشبّه به هو الأرقم المقيد بكونه رقمه على الماء؛ لأن وجه المشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين، أو مختلفان أي أحدهما مقيد والآخر غير مقيد كقوله: ^{من معز أو أي اسم}

والشمس كالمرآة في كف الأشلّ

حال من السابق

فالمشبه به أعني المرآة مقيد بكونه في كف الأشلّ بخلاف المشبه أعني الشمس، وعكسه أي تشبيه المرآة في كف الأشلّ بالشمس، فالمشبه مقيد دون المشبه به، وإما تشبيه ^{على عكس الأول} مركب بمركب بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامّت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً، كما في بيت بشار: ^{صارت}

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا

وهما أي والحال أنهما غير مقيدين بمحور أو إضافة أو مفعول أو وصف أو حال أو غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه الشبه، فما يذكر من القيود لأحد الطرفين لكن لا تعلق له بوجه الشبه لا يكون الطرف فيه مقيداً. [الدسوقي: ٤١٧] لأن علة لكون كل من الطرفين مقيداً، والأولى أن يقال: "الاستواء" بدل التسوية؛ لأن التسوية وصف لتفاعل لا لطرفين. [الدسوقي: ٤١٩/٣] أعني الشمس. أي فإنه لا تقييد فيها، فإن قلت: المشبه هو الشمس لا مطلقاً بل حال حركتها فيكون مقيداً، قلت: الحركة لما كانت لازمة لشمس غير منفكة عنها أبداً كانت كأها جزء من مفهومها، وليست بمقيد خارج. [الدسوقي: ٤٢٠/٣]

وعكسه: عطف على "قوله": في "كقوله". [الدسوقي] بيت بشار الإضافة للعهد أشير بها لما تقدم. [الدسوقي: ٤٢١/٣] كأن مثار: بدل من بيت بشار، فقد شبهت الهيئة المنتزعة من السيوف المسلوكة المقاتل بها مع انعقاد العبار فوق رؤوسهم بالهيئة المنتزعة من الحجوم وتساقطها في الليل إلى جهات متعددة. (الدسوقي)

فوق رؤوسنا: قال المصنف في "الإيضاح": وهذا القسم ضربان، الأول: ما لا يصح تشبيه كل جزء من أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر، والثاني: ما يصح تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الآخر غير أن المقصود بتغير، فيكون بيت بشار من القسم الثاني. [العروس: ٤٢١/٣]

على ما سبق تحقيقه، وإما تشبيه مفرد تركيب كما مر من تشبيه استقيق - وهو
 مفرد - بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد، وهو مركب من عدة أمور،
 والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل، فكثيرا ما يقع الالتباس، وإما
 تشبيه مركب بمفرد كقوله: يا صاحبي! تقصيا بطريكما في "الأساس": تقصيته أي
 بلغت أقصاه، أي اجتهدا في النظر وأبلغا أقصى نظريكما، تريا وجوه الأرض كيف
 تصور أي "تتصور" فحذف "التاء"، يقال: صورته الله صورة حسنة فتصور، تريا فهارا
 منمسا ذا شمس لم يستره غيم، قد سبه أي خالطه زهر الربى، خصها لأنها أنضر
 وأشد خضرة، أو لأنها المقصود بالنظر، فكأنما هو أي ذلك النهار المشمس الموصوف
 مغممر، أي ليل ذو قمر؛ لأن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس،.....

والفرق أي التمييز بين المفرد المقيد والمركب في التركيب المخصوص، أي بيان أن ما فيه مفرد مقيد أو مركب،
 وليس المراد الفرق من حيث التصور بسهولة؛ لأن المركب هيئة منتزعة من أمور متعددة، والمفرد المقيد ما كان مقيدا
 بقيد، ففي المركب يكون المقصود بالذات الهيئة، والأجزاء المنتزعة منها يكون تبعاً، بخلاف المقيد فإن أحد الأجزاء
 مقصود بالذات والباقي بالتبع، والحاصل: أن التفرقة بينهما لا تكون باعتبار التركيب اللفظي؛ لاستوائيهما فيها غالباً،
 وإنما تكون باعتبار قصد المتكلم الهيئة بالذات والأجزاء تبع، أو باعتبار قصد جزء من الأجزاء والربط بغيره تبع،
 ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الآخر عند الالتباس سوى دكاء الطبع وصفاء القرينة. [الدسوقي: ٤٢٢/٣]
 كقوله: أبي تمام في مدح المعتصم. في الأساس إشارة إلى أنه يتعدى بنفسه. [الدسوقي: ٤٢٤/٣]
 اجتهدا إشارة إلى أن التقصي يدل على التكلف. (الدسوقي) تريا وجوه: من رؤية البصر محزوم، جواب للامر،
 ووجوه الأرض الأماكن البادية منها كالأوجه، وتقدير الكلام: فإذا تقصيتما في نظريكما تريا إلخ. (الدسوقي)
 كيف تصور: مقولة لقول محدوف، أي قائلين تعجبا: كيف تصور؟ أي كيف تبدو صورتها أو كيف تصير صورتها
 حسنة بأرهار الربيع، فهو من الصورة لا من التصور، وهو بفتح التاء لا بضمها؛ لأنه لازم فلا يبنى للمجهول إلا بصلة
 ولا صلة هنا. (الحواشي)

فصور: قبل الصورة وبدت صورته في الوجود. [الدسوقي: ٤٢٥/٣] تريا فهارا: يدل من تريا أو عطف بيان.
 (الدسوقي) زهر الربى: الزهر بفتح الراء والهاء وقد تسكن هاؤه، والربا جمع ربوة يضم أوله وفتح: المكان المرتفع.
 (الدسوقي) لأن الأزهار: دليل واضح على أن المراد بالزهر النبات مطلقاً، أطلق عليه زهرا مجازاً (الدسوقي)

حتى صار يضرب إلى السواد، فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو القمر، وأيضا
تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين، وهو أنه إن تعدد طرفه فهو إما ملفوف وهو أن
يؤتى أولا بالمشبهات على طريق العطف أو غيره، ثم بالمشبه بها كذلك، كقوله في
صفة العقاب بكثرة اصطيد الطيور: **كأن قوب الطير رطبا** بعضها **ويابس** بعضها،
لدى **وكرها العناب** وحشف هو أردأ التمر **بأي**.....
مشبه به مشبه به الثاني صفة الحشف

فالمشبه وهو النهار المشمس الذي شابه زهر الربى، أي الهيئة المتفرعة من ذلك مركب. [الدسوقي: ٤٢٥/٣]
وهو المقسر أي الليل المقمر، ولا يحلو التمثيل لتشبيه المركب بالمفرد هذا المثل عن تسامح؛ لأن قوله: "مقمر" بتقدير
ليل مقمر حيثئذ، ففي المشبه به تعدد وشائبة تركيب، والجواب: أن الوصف والإضافة لا تمنع الإفراد؛ لما سبق أن المراد
بالمركب الهيئة الحاصلة من عدة أشياء، والمشبه به هنا ليس كذلك، بل مفرد مقيد، فلا تسامح (الدسوقي)
وأيضا أي ونعود أيضا إلى تقسيم آخر لمطبق التشبيه، وهذا التشبيه لا يناسب التقسيمات الأخرى؛ لأنها كانت تقسيمات
لتشبيه واحد، وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة؛ إذ يتعدد طرفا تشبيه واحد، فلا معنى لجعله قسيما له، وأيضا هذه الأمور
المقسم إليها التشبيه - أعني اللف والتفريق والجمع والتسوية - الأقرب فيها أنها من البديع، وكأن وجه التعرض لها
وسياقها في التشبيه تكميل أقسامه مع أن بعضها - وهو الملفوف - يشبه تشبيه المركب بالمركب، وبعضها - وهو
التسوية - يشبه تشبيه المركب بالمفرد، وبعضها - وهو اجمع - يشبه تشبيه المفرد بالمركب. [الدسوقي: ٤٢٦/٣]
للتشبيه اعلم أن في تسمية هذا القسم "تشبيها تعدد طرفاه" نظرا؛ لأن هذه تشبيهات متعددة لا تشبيه واحد متعدد
الأطراف. [العروس: ٤٢٦/٣] **باعتبار الطرفين** باعتبار وجود التعدد فيهما أو في أحدهما. (الدسوقي)
إن تعدد أي تعدد كل من الطرفين المشبه والمشبه به بحيث صارت تشبيهات لا تشبيها واحدا.
(الدسوقي) **ملفوف** للف المشبهات فيه وصمها. (الدسوقي) **بالمشبهات**. أراد بالجمع ما فوق الواحد.
(الدسوقي) **أو غيره**. كأنه أراد به مثل قولنا: كالمقمرين زيد وعمرو، إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس
والآخر بالقمر بقرينة. [التجريد: ٣٣٤]

رطبا 'رطبا ويابس' حالان من القلوب، والعامل فيها 'كأن'. والرطوبة واليبوسة لما كانتا لا تختصان في محل واحد علم
أن كل واحد منهما وصف لغير ما ثبت له الآخر، فزعم كونهما حالين على التوزيع. [الدسوقي: ٤٢٧/٣]
لدى وكرها. أي وكر العقاب، والوكر: عش الطائر وإن لم يكن فيه. (الدسوقي) **العناب**: كـ'رمان'، هذا هو الأول من
المشبه بهما، وهو المقابل للقلب الرطب؛ لأنه يشاكله في اللون والقدر والشكل، و'الحشف' بزنة فرس هو الثاني من المشبه بهما،
وهو المقابل للقلب اليابس؛ لأنه يشاكله في اللون والقدر والشكل، و'البأي' تأكيد؛ لأنه وصف كاشف. (الدسوقي)

شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي؛ إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها، إلا أنه ذكر أولاً المشبهين، ثم المشبه بهما على الترتيب، أو مفروق وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر العناب والحشف
 كقوله: الشمر الطيب والرائحة مسك والوجوه دنابر وأطراف الأكف وروي أطراف المرقش يصف نوبة كاسك
 البنان عنم هو شجر أحمر لين، وإن تعدد طرفه الأول يعني المشبه دون الثاني فتشبيهه فالإضافة بيانية
 التسوية كقوله: رشيد الدين الوطواط

صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
 في السواد
 وإن تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الأول فتشبيه الجمع كقوله: اخصري
 بات نديما لي حتى الصباح أغيد مجدول مكان الوشاح
 لير ليدن

إذ ليس تعليل لمخدوف، أي وليس هذا من المركب المتعدد؛ لأنه ليس لانضمام الرطب من القلوب إلى اليابس منها هيئة يقصد ذكره، ولا لاجتماع العناب مع الحشف البالي هيئة حتى يكون من تشبيه المركب. [الدسوقي: ٤٢٨/٣]
 أو مفروق أي أو تشبيه مفروق، سمي مفروقا؛ لأنه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها وهرق بين المشبهات بالمشبهات. (الدسوقي) والوجه. أي وجوههن دنابر، أي كالدنابر في الاستدارة والاستارة مع محاطة الصفرة؛ لأن الصفرة مما يستحسن في ألوان النساء، و"الدنابر" في البيت مصروفة للضرورة. [الدسوقي: ٤٢٩/٣]
 عنم: أي كـ"عنم" يقرأ بالسكون؛ لأن روي القصيدة ساكن، واحاصل: أن في هذا البيت ثلاثة تشبيهات، كل منها مستقل بنفسه؛ لأنه شبه نشرهن برائحة المسك، ووجوههن بالدنابر، وأطراف الأكف أي الأصابع بالعنم الذي هو شجر لين الأعصان أحمر يشبه أصابع الخواري المحضنة. (الدسوقي) فتشبيه التسوية: لأن المتكلم سوى بين شيئين أو أكثر في التشبيه. (الدسوقي) صدغ الحبيب. بضم الصاد، وهو ما بين الأذن والعين، ويطلق على الشعر المتدل من رأسه على هذا الموضع، وهو المراد هنا. (الدسوقي)

فتشيه الجمع. سمي به لما فيه من جمع الأمور المتعددة في تشبيه أمر واحد. (الحواشي) بات نديما. البتم هو المدام حالة شرب الخمر، لكن المراد هنا المؤنس بالليل، و"أغيد" اسم "بات"، و"نديما" خبره المقدم، وقوله: "مجدول مكان الوشاح" بإضافة مجدول إلى ما بعده، والمجدول في الأصل المطوي، أي ضامر الحاصرتين والطن؛ لأن ذلك موضع الوشاح، والوشاح: جلد عريض يرصع بالجواهر ونحوها، يشد في الوسط أو يجعل على المنكب الأيسر معقود تحت الإبط الأيمن للترزين. [الدسوقي: ٤٣٠/٣]

كأنما يبسم ذلك الأغيد أي الناعم البدن عن لؤلؤ مضد منظم أو برد هو حب الغمام
أو أفاح جمع أقحوان وهو ورد له نور، شبه ثغره بثلاثة أشياء، وباعتبار وجهه عطف
على قوله: "باعتبار الطرفين"، إما تمثيل وهو ما أي التشبيه الذي وجهه وصف مترع
من متعدد أمرين أو أمور كما مر من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الأسياف
وتشبيه الشمس بالمرأة في كف الأشل وغير ذلك، وقيد أي المنتزع من متعدد
السكاكي بكونه غير حقيقي، حيث قال: التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي
وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل،

شبه ثغره: أي أسنانه ثلثه أشياء، إلا أنه أورد كلمة 'أو' تسبها على أن كلا مشبه به على حدة، وكلمة 'أو' للتسوية لا للإلزام حتى يرد أنه ينبغي إناؤه. [التحريد: ٣٣٥] وباعتبار وجهه يعني باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات أوليات الأول: تقسيمه إلى التمثيل وغير التمثيل، والثاني: تقسيمه إلى مجمل ومفصل، والثالث: تقسيمه إلى قريب وبعيد. [الدسوقي: ٤٣٢/٣]

إما تمثيل: لا يرد أنه تقسيم لشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن التمثيل يرادف التشبيه؛ لأنه مشترك بين مطلق التشبيه، وأخص منه، وما هو نفس المقسم المعنى الأعم، والمقسم ما هو أخص. فلا إشكال. [التحريد] أمرين أو أمور: فيه إشارة إلى نكتة اختيار متعدد دون أمور. [الدسوقي] تشبيه الثريا اعم أن وجه الشبه في كلها مترع من أمور متعددة، حسي في بعضها وعقلي في بعضها، والطرفان في بعضها مفردان، وفي بعضها مركبان، وفي بعضها أحدهما مفرد والآخر مركب، وقد مر تفصيله. (عند الحكيم) وتشبيه مثار الخ بالليل الذي تنهادى كواكبه. [الدسوقي]

غير ذلك: كتشبيه المرأة في كف الأشل بالشمس. [الدسوقي: ٤٣٣/٣] وقيد: [وكان المصنف لا يرى هذا القيد، بل يكون عنده تمثيلا، سوء كان الوجه حقيقيا أو لا، فتشبيه مثل ليهود بمثل احمار تمثيل عندهما؛ لأن وجهه - وهو حرمان لا تنافح الخ - أمر غير حقيقي؛ لأنه ليس له تقرر في ذات الموصوف، بل هو أمر تصوري منتزع من أمور متعددة، وقد مر. (العروس: ٤٣٣/٣)] احاصل: أن التمثيل عند الجمهور: هو التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه مركبا، سواء كان حسيا أو عقليا أو اعتباريا وهميا، وقد تقدمت أمثله مفصلة، وذهب الشيخ إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيا، والسكاكي إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسيا ولا عقليا، فيحصر التمثيل عنده في المركب الاعتباري الوهمي. (التحريد)

غير حقيقي: أي غير متحقق حسا ولا عقلا، بل كان اعتباريا وهميا، فيحصر التمثيل عنده في التشبيه الذي وجهه مركب اعتباري وهمي، فالتمثيل عند السكاكي أخص منه بتفسير الجمهور. [الدسوقي]

لَمَّا سَأَلَهُ عَنْهُمْ، وَذَكَرَ جَارَ اللَّهِ أَنَّهُ قَوْلُ الْأَنْمَارِيَةِ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخَرَشْبِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا
 سَأَلَتْ عَنْ بَنِيهَا: أَيُّهُمْ أَفْضَلُ؟ فَقَالَتْ: عِمَارَةُ لَا بِلَ فُلَانٍ، لَا بِلَ فُلَانٍ، ثُمَّ قَالَتْ:
 تُكَلِّتُهُمْ إِنْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُهُمْ، هُمْ كَأَحَبِّهِ الْمَفْرَغَةُ لَا يَدْرِي أَيْسَ صِرَافَهَا، أَيْ هُمْ
 مَتَّاسُونَ فِي الشَّرَفِ يَمْتَنِعُ تَعْيِينَ بَعْضُهُمْ فَاضِلًا وَبَعْضُهُمْ أَفْضَلُ مِنْهُ، كَمَا أَنَّهَا أَيْ الْحَلَقَةُ
 الْمَفْرَغَةُ مَنَاسِيَةِ الْأَحْرَاءِ فِي الصُّورَةِ يَمْتَنِعُ تَعْيِينَ بَعْضُهَا طَرَفًا وَبَعْضُهَا وَسْطًا؛ لَكُونُهَا
 مَفْرَغَةً مَصْمُومَةً الْجَوَانِبِ كَالدَّائِرَةِ، وَأَيْضًا مِنْهُ أَيْ مِنَ الْمُجْمَلِ، وَقَوْلُهُ: "مِنْهُ" دُونَ أَنْ
 يَقُولَ: "وَأَيْضًا إِمَّا كَذَا وَإِمَّا كَذَا" إِشْعَارٌ بِأَنْ هَذَا مِنْ تَقْسِيمَاتِ الْمُجْمَلِ لَا مِنْ
 تَقْسِيمَاتِ مُطْلَقِ التَّشْبِيهِ، أَيْ وَمِنْ الْمُجْمَلِ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وَصَفَ أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ،
 شَيْءٌ وَمِنْهُ

وَذَكَرَ جَارَ اللَّهِ لَا تَأْتِي بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ وَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، بَلْ هُمَا يَجْتَمِعَانِ عَلَى الصَّدَقِ تَوَارِدًا أَوْ بِطَرِيقِ أَحَدِ الْمَتَأَخَّرِ
 عَنْ الْمُتَقَدِّمِ. [التَّحْرِيدُ: ٣٣٦] عَنْ بَيْهَأَ: أَيْ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي رَفَقَتْ هُمْ مِنْ رُوحِهَا زِيَادُ الْعَسِيِّ: وَهُمْ رِبْعُ الْكَامِلِ،
 وَعِمَارَةُ الْوَهَابِ، وَقَيْسُ الْحَفَاطِ، وَأَسَى الْفَوَارِسِ. [الدَّسُوقِي: ٤٣٥/٣] فَقَالَتْ عِمَارَةُ لَمَّا ذَكَرَتْ أَوَّلًا عِمَارَةَ
 مُعْتَقِدَةً أَنَّهُ أَفْضَلُهُمْ، ثُمَّ طَهَّرَ لَهَا أَنَّهُ نَيْسَ أَفْضَلِ أَصْرَبَتْ عَنْهُ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَ. (الدَّسُوقِي)
 الْمَفْرَغَةُ. هِيَ إِنِّي أَدْبَيْتُ أَصْنَهَا مِنْ دَهَبٍ أَوْ فِصَّةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَأَفْرَعْتُ فِي الْقَائِلِ فَلَا يَظْهَرُ لَهَا طَرَفٌ، بَلْ تَكُونُ مَصْمُومَةً
 أَحْوَابِ أَيْ لَا انْفِرَاحَ فِيهَا. [الدَّسُوقِي: ٤٣٦/٣] كَمَا أَنَّهَا فُوجُهُ الشَّيْءِ بَيْنَهُمَا التَّمَاثُلُ الَّذِي يَمْتَنِعُ مَعَهُ التَّعَاوُتُ، إِلَّا أَنَّهُ
 فِي الْمَثَلِ فِي الشَّرَفِ وَفِي الْمَثَلِ بِهِ فِي الصُّورَةِ، وَلَا يَحْفَى أَنْ هَذَا الْوَجْهَ لَا يَذْكُرُهُ إِلَّا الْحَوَاضِ. (الْحَوَاضِي)
 وَأَيْضًا مِنْهُ: هَذَا عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ: "مِنْهُ طَاهِرٌ وَمِنْهُ حَقِي" وَفَائِدَةٌ ذَكَرَ "أَيْضًا" إِفَادَةً أَنَّهُ اسْتِيفَافٌ تَقْسِيمٌ لِلْمُجْمَلِ،
 وَلَيْسَ تَقْسِيمًا لِلْحَقِي؛ إِذْ ذَكَرَ الْوَصْفَ الْمَشْعُرَ بِوَجْهِ الشَّيْءِ أَسْبَبَ بِالْحَقِي. [الدَّسُوقِي: ٤٣٧/٣]
 إِشْعَارٌ. وَيَقْوِي هَذَا الْإِشْعَارُ تَأْخِيرَ مُقَابِلِ "إِمَّا مُجْمَلٌ" عَنْ قَوْلِهِ: "وَأَيْضًا مِنْهُ"، فَلَوْ كَانَ تَقْسِيمًا مُطْلَقًا لَتَشْبِيهُ لَأَحْرَهُ
 عَنْ قَوْلِهِ الْآتِي: "وَأِمَّا مُفَصَّلٌ" الَّذِي هُوَ مُقَابِلُ لِقَوْلِهِ: "إِمَّا مُجْمَلٌ". (الدَّسُوقِي)
 مِنْ تَقْسِيمَاتِ الْمُجْمَلِ يَعْنِي تَقْسِيمَهُ أَوَّلًا إِلَى طَاهِرٍ وَحَقِي، وَهَذَا تَقْسِيمٌ ثَانٍ لَهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَوْ حَذَفَ كَلِمَةُ
 "أَيْضًا" لَتَوَهَّمَ أَنَّ هَذَا تَقْسِيمٌ لِلْحَقِي، وَلَوْ حَذَفَ كَلِمَةُ "مِنْهُ" لَتَوَهَّمَ أَنَّهُ تَقْسِيمٌ لِمُطْلَقِ التَّشْبِيهِ، فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا لِلْإِشْعَارِ
 بِأَنَّ هَذَا تَقْسِيمٌ لِلْمُجْمَلِ لَا لِلْحَقِي وَلَا لِمُطْلَقِ التَّشْبِيهِ. (الدَّسُوقِي) مَا لَمْ يَذْكُرْ. إِعْنَادُ الْقَدَمِ عَلَى مَا هُوَ وَجُودِي
 فِي الْجُمْلَةِ، وَقَدَمَ مَا هُوَ وَجُودِي فِي الْحُمْلَةِ عَلَى الْوُجُودِ الصَّرْفِ، مَعَ أَنَّ حَسْنَ التَّرْتِيبِ يَقْتَضِي الْعَكْسَ حِفْظًا
 لِلْأَقْسَامِ عَنْ وَقُوعِ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا وَلَوْ بِالْمَثَالِ. [التَّحْرِيدُ: ٣٣٧]

يعني الوصف الذي يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه نحو: زيد أسد، ومنه ما ذكر فيه وصف
 المشبه به وحده أي الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين
 طرفاها، ومنه ما ذكر فيه وصفهما أي المشبه والمشبه به كليهما كقوله: صدف عنه أي
 أعرضت ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث إن حثته وافاك أي أتاك
 ريقه يقال: فعله في روق شبابه وريقه أي أوله، وأصابه ريق المطر، وريق كل شيء
 أفضله وإن ترحلت عنه ليج في الطب، وصف المشبه - أعني الممدوح - بأن عطاياه
 فائضة عليه أعرض أو لم يعرض، وكذا وصف المشبه به - أعني الغيث - بأنه يصيبك
 حثته أو ترحلت عنه، والوصفان مشعران بوجه الشبه أعني الإفاضة حالتي الطلب
 وعدمه، وحالتي الإقبال عليه والإعراض عنه، وإما مفصل عطف على "إما مجمل" وهو
 ما ذكر وجهه كقوله: وتعره في صفاء وأدمعي كاللآلي،
 يعني الوصف: إنما أتى الشارح بالعناية إشارة إلى أنه ليس المراد مصدق الوصف، بل المراد به وصف يدل على وجه
 الشبه، فخرج بهذا القيد 'زيد العالم أسد'؛ إذ لا إيماء في 'العام' إلى وجه الشبه - أي الجرأة - بخلاف زيد الحريء
 أسد. [التحريد: ٣٣٧] كالحلقة المفرغة. [فإن قوها: المفرغة إلح مشعر بوجه الشبه كما مر. (التحريد)]
 فإن وصف الحنقة بكونها مفرغة غير معنوم الطرفين مشعر بوجه الشبه، ومنه قول السابعة:

فإنك شمس والسلوك كواكب إذا طلعت لم يبد منها كوكب [المطول: ٥٥٥]
 ما ذكر: ترك المصنف ما ذكر فيه وصف المشبه فقط، ولعله لعدم النظر له بمثال في كلامهم، ومثاله: فلان كثرت أيادي
 لدي، ووصفت مواهبه إلي طلبت منه أو لم أطلب كالغيث، وكما في قولك: إن الشمس التي إذا طلعت لم يبد كوكب
 مثلك. [الدسوقي: ٤٣٨/٣] أي أعرضت. أي تجرأ بشأه أو خطأ مني وقلة وفاء بحقه. [الدسوقي: ٤٣٩/٣]
 ولم تصدف: من حد ضرب أي لم تقطع. والوصفان أي الخاصان، وهما كون عطاي الممدوح فائضة أعرضت عنه
 أو لا، وكون الغيث يصيبك حثته أو ترحلت عنه. [الدسوقي: ٤٤٠/٣] ما ذكر وجهه: أعم من أن يكون المذكور
 وجه الشبه حقيقة كما في البيت المذكور، أو يكون المذكور ملروم وجه الشبه، فيطبق على ذلك الملروم أنه وجه الشبه
 تسامحا، وإن كان وجه الشبه حقيقة هو اللام الذي لم يذكر كما أشار إليه بقوله: "وقد يتسامح" إلخ. (الدسوقي)
 في صفاء: هو وجه الشبه، أورد عليه أن وصف الدموع بالصفاء لا يدل على الحزن، إنما التمدح في الدمع المشوب =

أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من حيث إنه جسم نام حساس متحرك
 بالإرادة ناطق أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع علة حضور المشبه به في الدهن
 مدرك بالكماليات
 إما عند حضور المشبه؛ لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به؛ إذ لا يخفى أن الشيء مع
 المشبه به
 ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الحرة الصغيرة بالكور في المقدار
 المشبه فيسهل الانتقال من الشيء
 والشكل. فإنه قد اعتبر في وجه التشبيه تفصيل ما - أعني المقدار والشكل - إلا أن
 الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة، أو مطلقاً عطف على قوله: "عند حضور
 المشبه" ثم غلبة حضور المشبه به في الدهن مطلقاً يكون لتكرره أي لتكرر المشبه به على
 الحس؛ فإن المتكرر على الحس كصورة القمر غير منخفض أسهل حضوراً.....

أسهل وأقدم أما كونه أسهل؛ فلأنه إدراك من وجه واحد بخلاف ذلك، وأما كونه أقدم؛ فلأن التفصيل بتحليل أمر
 بمحمل أو بجمع أمور محممة، وآياً ما كان فاجملة أسبق. [التحريد: ٣٣٨] أو لكون هذا معطوف على قوله: 'إما
 لكونه أمراً جميلاً'، وهو العلة الثانية لظهور الوجه، يعني أن ظهور الوجه إما لكونه أمراً جميلاً، وإما لكونه ليس أمراً
 جميلاً بل فيه تفصيل ولكنه قليل. [الدسوقي: ٤٤٥/٣] عند حضور المشبه طرف لعللة حضور المشبه به، وقوله:
 "لقرب المناسبة" علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه. (الدسوقي)

أسهل حضوراً لأهما إذا كانا متناسبين اقترباً في الخيال، فيسهل الانتقال في التشبيه لظهور الوجه عابداً مما يحضر
 كثيراً في الخيال، فالجامع خيالي. كتشبيه الخ. أي أن التشبيه المتبدل لظهور وجه الشبه؛ لكون وجه الشبه قليل
 التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الدهن عند حضور المشبه كتشبيه الحرة الصغيرة بالكور في المقدار والشكل.
 [الدسوقي: ٤٤٦/٣] والشكل لأن كلا منهما كروي مع استطالة. (الدسوقي)

عطف على. فيكون المعنى حينئذ أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل مصاحباً لعللة حضور المشبه به في الدهن علة
 مطلقة أي غير مقيدة بحضور المشبه، واعتراض على المصنف بأن هذه المقابلة لا يحسن؛ لأن علة حضور المشبه به
 عند حضور المشبه تخامع غلبة حضور المشبه به مطلقاً، وأجيب بأن 'أو' لمع الخنو لا لمع الجمع. (الدسوقي)

لتكرره علة لغلبة حضور المشبه به مطلقاً كما أشار إلى ذلك انشارح بقوله: ثم غلبة إ.ح. (الدسوقي)
 أسهل حضوراً. أي عند سماع لفظ قمر؛ لأن النفس إنما تتقل بسرعة للمألوف المعتاد مع أن لفظ 'قمر' اسم
 لذلك الحرم في حالتيه، فإذا يقال: وجه ريد كالقمر تحضر في الدهن صورته غير محسفة لا محسفاً.

[التحريد: ٣٣٨، الدسوقي: ٤٤٧/٣]

مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس أي كتشبيه الشمس بالمرآة
^{اخشوة في الاستدارة والاستدارة} ^{في الشكل في الكيف} ^{اصالة} ^{وهو الاستدارة والاستدارة}
 غالب الحضور في الذهن مطلقا؛ ^{لكنة مشاهدا} ^{قرب المناسبة} ^{على الحس} ^{أي} ^{وإنما} كان
 قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على
 الحس سببا لظهوره المؤدى إلى الابتذال مع أن التفصيل من أسباب الغرابة؛ لأن قرب
 المناسبة في الصورة الأولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل
 بواسطة اقتضائها سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به، فيصير وجه الشبه كأنه أمر
 جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال، وإما بعيد غريب عطف على "إما قريب
 مبتذل" وهو بخلافه أي ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق
 نظر؛ لعدم الظهور أي لخفاء وجهه في بادي الرأي، وذلك أعني عدم الظهور فيه.....
 علة محاكاة القريب

أي وإما أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف: 'معارضة' إلخ علة محدوف، وهو جواب عما يقال: كيف جعل
 التفصيل القليل علة لظهور وجه الشبه مع أن التفصيل في ذاته يقتضي عدم الظهور؟ وحاصل الجواب: أن مقتضى
 التفصيل قد عورض عما يقتضي الظهور، وهو قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرار على الحس في الصورة الثانية،
 فكان التفصيل غير موجود، فعلم من هذا أن قرب المناسبة والتكرار إذا تعارض واحد منهما مع التفصيل القليل بأن
 وجد معه في محل واحد فإنه يسقط مقتضاه، وأن التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبة والتكرار العارضين له
 يكون من أسباب الغرابة. [الدسوقي: ٤٤٨، ٣] لأن علة لكون قلة التفصيل أو سبب لظهور وجه الشبه.
 الصورة الأولى الغلة المقيدة بقيد عدم حضور المشبه. وإما بعيد غريب [مقابل لقوله سابقا: "إما قريب"، وقوله:
 غريب، تفسير لما قبله، لا للاحترار، وهو في مقابلة قوله سابقا: مبتذل. (الدسوقي)] معطوف على قوله: "إما قريب"،
 وهو خلاف ما سبق، فالقريب ما يحصل من غير تدقيق ونظر، والبعيد ما كان كثير التفصيل أو قليلا إلا أن المشبه فيه
 غير غالب الحضور، وقوله: 'غريب'، مقابل لقوله: 'مبتذل'، والمراد بالغرابة قلة الاستعمال. [العروس: ٤٤٨ ٣]
 وهو بخلافه: أي ملتبس بخلاف القريب في المفهوم، فإلى للملاسة، متعلقة بمحدوف، أو أن المعنى وهو يعرف
 بخلاف ما تقدم، فقله: "بخلافه" متعلق بـ 'يعرف' المفهوم من المقام. (الدسوقي) أعني عدم الظهور يكون
 لأمرين: إما لكثرة التفصيل في أجزاء وجه الشبه، ولو مع علة حضور المشبه به في الدهن. [الدسوقي: ٤٤٩/٣]

إما لكثرة التفصيل كقوله: **والشمس كالمرآة في كف الأشل**؛ فإن وجه التشبيه فيه من التفصيل ما قد سبق، ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملا، ويكون في نظره متمهلا، أو يدور أي أو لندور ^{الوجه} حضور المشبه به إما عند ^{يحدث} حضور المشبه لبعده المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت، وإما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه **وهيّا** كأياب الأغوال أو مركبا حيايا كأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد، أو مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل أسفارا كما مر إشارة إلى الأمثلة التي ذكرناها آنفا، أو لقلة تكرر أي المشبه به على احس كقوله: ...

قد سبق. وهو الهيئة الحاصلة من الحركة السريعة مع الإشراق، فكأنه يهم إلخ، فهو هيئة مشتملة على كثرة التفصيل. [الدسوقي: ٤٤٩/٣] **ولذا لا يقع**: أي لأجل كثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرآة لا يقع، أي لا يحصل ذلك الوجه وهو الهيئة المعتر فيها التفصيل المذكور فيما سبق. (الدسوقي) **الدائمة الاضطراب**: إنما قيد بذلك؛ لأن وجه الشبه المذكور سابقا لا يتأتى إلا مع دوام الحركة. (الدسوقي) **إلا بعد إلخ**. ولو قال: 'إلا بعد أن يتأمل لا بمجرد نظره إليها' لكان أوضح. [الدسوقي: ٤٥٠/٣] **لندور**. أشار بذلك إلى أن قوله: 'أو ندور' عطف على كثرة، أي أو لقلة التفصيل مع ندور حضور المشبه به. وهذا يحتز العلة فيما تقدم. (الدسوقي)

إما عند إلخ أي فقط، وقوله: لبعده المناسبة، أي بين المشبه والمشبه به، وحينئذ فلا يحصل الانتقال بسرعة. (الدسوقي) **من تشبيه**: [في نسخة: في تشبيه] فإن نار الكبريت في ذاتها غير نادرة الحضور في الذهن، لكنها تندر عند ظهور البنفسج. (الدسوقي) **وإما مطلقا**: أي وإما أن يكون ندوره مطلقا يعني سواء كان المشبه حاضرا في الذهن أو غير حاصر فيه. (الدسوقي) **وهيّا**: أي الذي يدركه الإنسان بوجهه لا بإحدى الحواس الظاهرة؛ لكونه هو ومادته غير موجودين في الخارج، بخلاف الخيال؛ فإنه المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها يدرك بالحواس. [الدسوقي: ٤٥١/٣] **كأياب**: في تشبيه السهام المسنونة الزرق بها. (الدسوقي)

كأعلام: في تشبيه محمر الشقيق بها. **كمثل الحمار**: [أي كصفة الحمار، وإنما ندر حضورها مطلقا؛ لأن الاعتبارات المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الحواس، فلا يحصل الانتقال إلا نادرا فيكون التشبيه غريبا. (الدسوقي)] فإن المراد تشبيه الصفة بالصفة، والصفة اعتبر فيها كما سبق كون الحمار حاملا لشيء وكون المحمول ألع نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة، وهذه الاعتبارات المدلولة للصفة عقلية وإن كان متعلقها حسيا. (الدسوقي) **لقلة تكرر**: عطف على قوله: لكونه وهيّا، أي من أسباب ندور حضور المشبه به في الذهن قلة تكرر على الحس، ودخل فيها ما لا يتعلق به الحس كالعرش والكرسي على الأولى لعلية الندور مطلقا، ولأن تجعل قلة التكرار كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملا للجميع. [التحريد: ٣٤٠]

والشمس كأنه في كف الأشل؛ فإن الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفق له أن يرى
 مرآة في كف الأشل، فالعراة فيه أي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل من
 حينئذ أحدهما: كثرة التفصيل في وجه الشبه، والثاني: قلة التكرار على الحس، فإن
 قلت: كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه؟ قلت: لأنه فرع
 الطرفين، والجامع المشترك الذي بينهما إنما يطلب بعد حضور الطرفين، فإذا ندر
 حضورهما ندر التفات الذهن إلى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما، والمراد
 بالتشبيه أن يطر في أكثر من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر في
 الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض،
 ولا يتبين وعلى تقدير الرؤية لا يتكرر، وعلى تقدير التكرار لا يكثر. [الدسوقي: ٤٥٢/٣]

فإن قلت: حاصله أن وجه الشبه يعاير المشبه به، فندور أحدهما لا يقتضي ندور الآخر، وكذا ظهور أحدهما يقتضي
 ظهور الآخر. (الدسوقي) قلت: حاصل الخواب أن وجه الشبه من حيث إنه وجد بين الطرفين فرع عهدهما، فلا يتعقل
 لا بعد تعقلهما، ومهما يتقل إليه، لكونه المشترك والجامع بينهما، فلا بد وأن يخطر الطرفان أولا، ثم يطلب ما
 يشتركان فيه وإذا كان أحد الطرفين نادرا كان الوجه نادرا. (الدسوقي)

لأنه فرع ح: فإن قلت: فله لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بدور حضور المشبه كما عساه بدور حضور المشبه
 به؟ قلت: لأن المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه إنما يسند إليه. [التحريد: ٣٤٠]
 فإذا ندر حضورهما أو حضور المشبه به بل هو المدعى وأما ندور حضور الطرفين فأمر رائد على المدعى.
 (الدسوقي) أن يطر أي أن يعتبر أكثر من وصف واحد، إما من جهة وجود الكل أو من جهة عدم الكل أو من
 جهة وجود البعض وعدم البعض، كل من تلك الحالات الثلاثة ثالثة لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر،
 فالصور اثنتا عشرة صورة. [الدسوقي: ٤٥٣/٣]

أو أكثر أي لأكثر من موصوف واحد، فدخل تحت الأكثر ثلاث صور: ما إذا كان الأكثر من وصف واحد ثانيا
 موصوفين، أو لثلاثة، أو لأكثر. (الدسوقي) أن يعتبر تفسير لقوله: أن يطر إلخ. وجودها أي وجود الأوصاف
 جميعا كتشبيه اثريا بمعقود الملاحية المورة في التضمات وتشكل الأجزاء واللون ومقدار المجموع أو عدمها جميعا
 كتشبيه الشخص العلم النفع بالعدم في شيء كل وصف نافع أو وجود النفع وعدم النفع كتشبيه سائر الريح
 بسنا هب لم يتصل بدخان كما سيأتي. (من الحواشي)

كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر؛ فلذا قال: **ويقع أي التفصيل على**
 وجوه كثيرة، **أعرفها أن تأخذ بعضا من الأوصاف وتدع بعضا**، أي تعتبر وجود بعضها
 وعدم بعضها، **كما في قوله: حملت رديبا يعني رحما منسوباً إلى ردينة كأن سانه سنا**
هب لم يتصل بدخان، فاعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان، وترك الاتصال
 بالدخان ونفاه، **وأن تعتبر الجميع كما مر من تشبيه التريا بالعنقود الملاحية المنورة**
 باعتبار اللون والشكل وغير ذلك، **وكما كان التركيب خيالياً كان أو عقلياً من أمور**
أكثر كان التشبيه أبعد؛ لكون تفاصيله أكثر، والتشبيه البليغ ما كان من هذا الصرب.
 عن الابتدال
 فيبعد تناوله لغير الأدكاء

فلذا قال. أي لأجل اعتبار أحوال الأوصاف المذكورة. **وحده** أي اثنا عشر، حاصلة من صرب الاعتبارات الثلاثة
 في أحوال الموصوف الأربعة. **أعرفها:** أي أشهر الوجوه التي يقع التفصيل عليها وجهان: أحدهما أن يعتبر وجود
 بعض الأوصاف وعدم البعض، والآخر أن يعتبر وجود الجميع ولم يتعرض لغير الأعراف. (الحواشي)
وعدم بعضها: أي تعتبر عدم بعضها، وهذا تفسير لقول المصنف: "وتدع بعضها"، إشارة إلى أن المراد بترك بعضها اعتبار
 عدم البعض لا عدم اعتباره، وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك؛ لأن عدم اعتبار الأوصاف لا يعتبر في التشبيه.
 [الدسوقي: ٤٥٤/٣] **ردية:** امرأة كانت تحسن صنع الرماح، وهي امرأة السمهر وكان أيضا يحسن ذلك. [التحريد: ٣٤٠]
سنا هب: أي ضوء هب، من إضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه، والذهب: النار، والمعنى كان سانه نار مضيئة
 ومشرقة، وقوله: "لم يتصل"، أي ذلك اللهب بدخان، وإذا كان كذلك كان شديد اللمعان. (الدسوقي)
فاعتبر في اللهب: يعني هو موصوف واحد قد اعتبر أوصافها وجوداً وعدمها، وأشار بذلك إلى أن المشبه به هو اللهب
 دون سنا اللهب، كما أن المشبه سنا الرمح، فحيثد قوله: "سنا هب" بمعنى هب دوسا، فإضافة سنا إلى هب من
 إضافة الصفة إلى الموصوف، والتشبيه المذكور باعتبار الشكل واللون وعدم الاتصال بالسواد. [الدسوقي: ٤٥٥/٣]
وأن تعتبر الجميع أي وجود جميع الأوصاف، وهو عطف على قوله: أن تأخذ بعضا إلخ، فهذا من جملة الأعراف،
 إن قلت: إن جميع أوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأتى أن تعتبرها في التشبيه، قلت: ليس
 المراد باعتبار جميع الأوصاف اعتبار جميع الأوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشد منها شيء، بل المراد اعتبار
 جميع الأوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والإثبات. [التحريد: ٣٤١] **وغير ذلك:** أي كاجتماعها
 على مسافة محصورة من القرب، وكالوضع لأجرائها من كون المجموع على مقدار محصور كما تقدم. (الدسوقي)
ما كان: الحاصل: أن بلاغة التشبيه منظور فيها إلى كونه بعيداً عريفاً، سواء كان وجه الشبه فيه تركيب من أمور
 كثيرة أو لا، وسواء ذكرت الأداة أو حذفت. [الدسوقي: ٤٥٧/٣]

أي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل؛ **لغرابته** أي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل،
 لأن من استنىء بعد صله أمد وموقعه من النفس اللطف، وإنما يكون البعيد الغريب بليغا
 حسنا إذا كان سببه لطف المعنى ودقته، أو ترتيب بعض المعاني على البعض، وبناء ثان
 على أول، ورد تال إلى سابق فيحتاج إلى تأمل ونظر، وقد يتصرف في التشبيه الغريب

المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله:
 تصرف إلى العراية مسمى

لم تلق هذا الوجه شمس هاربا
 إلا بوجه ليس فيه حياء

فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل إلا أن حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه من
 الابتذال إلى الغرابة، وقوله: "لم تلق" إن كان من "لقيته" بمعنى أبصرته، فالتشبيه مكفي
 غير مصرح، وإن كان من "لقيته" بمعنى قابلته وعارضته، فهو فعل ينبئ عن التشبيه،
 فيكون التشبيه مصرحا

لغرابته علة لتسمية هذا الضرب بليغا. [الدسوقي: ٤٥٨/٣] إذا كان سه جواب عما يقال: إن العراية وعدم
 الظهور موجب للتعقيد ومحل بالبلاغة كما تقدم في أول الكتاب، فكيف قلتم: إن العراية علة لبلاغة التشبيه؟ وحاصل
 الجواب: أن الحياء وعدم الظهور تارة يشأ عن لطف المأخذ ودقة المعنى، وهذا يحقق لبلاغة وهو المراد هنا، وتارة يشأ
 عن سوء التركيب وإحلال الانتقال، وهذا هو المحقق للتعقيد المحل بالمصاحبة والبلاغة. [الدسوقي: ٤٥٩/٣]
 إلى تأمل في الانتقال من المشه إلى المشه به. **بما يجعله** أي يتصرف يجعله غريبا، وذلك بأن يشترط في تمام التشبيه
 وجود وصف م يكن موجودا، أو انتفاء وصف موجود ولو تحسب الادعاء. [الدسوقي: ٤٦١/٣]
لم تلق "هذا الوجه" مفعول، و"شمس هاربا" فاعل، والمراد بهذا الوجه وجه الممدوح أي لم تلق هذا الوجه شمس
 هاربا في حال من الأحوال إلا متنسدة بوجه لحياء فيه، فقوله: "إلا بوجه" استثناء مصرع من الحال، تقديره: لم يلق
 هذا الوجه شمس هاربا متلبسة بشيء إلا متلبسة بوجه ليس فيه حياء. (الدسوقي)

مبتذل أي كثير السماع، معروف لجريان العادة به، فإن قلت: إن المقاد من البيت أن الوجه أعظم من الشمس في
 الإشراق والصياء، فلا تشبيه في البيت، قلت: إن التشبيه ضمني كما أشار إليه الشارح؛ وذلك لأن وجه الممدوح
 إذا كان أعظم من الشمس في الإشراق يستلزم اشتراكهما في الأصل، فيثبت التشبيه ضمنا. (الدسوقي)

إلا أن إلخ أي ذكر نفي الحياء عن وجه الشمس في لقيها وجه المحبوب. [الدسوقي: ٤٦٢/٣]
بمعنى أبصرته. فالعنى لم تصرف هذا الوجه شمس هاربا. (الدسوقي) **مكفي**. لأن قوله: "ليس فيه حياء" يدل على أن وجه
 الممدوح أعظم منها إشراقا، وهذا يستلزم اشتراكهما في أصل الإشراق، فيثبت التشبيه ضمنا لا صريحا. (الدسوقي)

أي لم تقابله في الحسن والبهاء إلا بوجه ليس فيه حياة، وقوله: **عزماته** مثل **الحجوم** ^{يعني لم يمثله}
ثواقبا أي **لوامعا لو لم يكن للثاقبات أفول** ^{أعروب} فتشبيه العزم ^{الإرادة} بالنجم مبتذل إلا أن اشتراط ^{حان من الحجوم}
عدم الأفول أخرجه إلى الغرابة، ويسمى مثل هذا التشبيه التشبيه المشروط؛ لتقييد ^{المقيد}
المشبه أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودي وعدمي يدل عليه صريح اللفظ وسباق ^{على الشرط}
الكلام، وباعتبار أي والتشبيه باعتبار أداته إما مؤكداً: وهو ما حذف أداته مثل قوله ^{تركت بالكتابة}
تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ (النمل: ٨٨) أي مثل مر السحاب، ومنه أي من المؤكد ^{الحال يوم القيامة}
ما أضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة نحو: والريح تعبت بالعصور أي ثملها ^{وتقدم المشبه به على المشبه}
إلى الأطراف والجوانب وقد جرى ذهب الأصيل هو الوقت بعد العصر إلى المغرب، ^{تسم للأصيل}
يعد من الأوقات الطيبة كالسحر، ويوصف بالصفرة كقوله:
دك الوقت

عزماته. أي إرادة المتعلقة بمعالي الأمور، فهو جمع عزمة وهي المرة من العزم، وهي إرادة الفعل مع القطع. [الدسوقي:
٤٦٣/٣] هذا في المعنى جواب "لو"، كأنه قال: لو لم يكن للثاقبات أفول لكان عزماته كالثاقبات، وجواب "لو"
ممتنع فكأنه قال: ليست عزماته كالثاقبات، وهذا ليس بمبتذل. [العروس: ٤٦٣/٣]
ثواقبا: البواقي في الظلمات بضائها. **لو لم يكن**: جواب لو محذوف، أي: لثم التشبيه لكن لها أفول فلم يتم التشبيه؛
لكون المشبه به أنقص. (الدسوقي) **مثل هذا التشبيه**: أي المتصرف فيه بما يصيره غريباً. (الدسوقي)
بشرط وجودي: كقولك: هذه القبة كالفدك لو كان الفلك في الأرض؛ فإن هذا الشرط أمر وجودي. ومثال
العدمي ما سبق في البيتين؛ فإن قوله: "ليس فيه حياة" وقوله: "لو لم يكن للثاقبات أفول" كل منهما عدمي.
(الدسوقي) **وساق الكلام**: كما في الوجه ليس فيه حياة. **وباعتبار**: لما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين
والوجه، شرع في تقسيمه باعتبار الأداة، فقال: **وباعتبار إلخ**. (الحواشي)
ما أضيف: إن قلت: كيف يكون هذا من التشبيه المؤكد مع أن توجيهه بأنه يشعر بحسب الطاهر بأن المشبه عين
المشبه به لا يتأتى هنا، أي فيما إذا أضيف المشبه به إلى المشبه، قلت: تحمل الإضافة فيه بيانية، وهي تقتضي الاتحاد في
المفهوم. (الدسوقي) **تعبت**: أي تلعب، يعني تحرك الأعصان تحريكاً كفعل اللاعب العابث، وإلا فالريح لاتعقل.
[الدسوقي: ٤٦٥/٣] **ذهب الأصيل**: أي صفته التي كالذهب. (الدسوقي) **يعد**: لاعتداله بين الحرارة والبرودة،
ولكون ذلك الوقت من أطيب الأوقات حص وقت الأصيل يكون عبث الرياح للغصون فيه. (الدسوقي)
كقوله: استشهاد لوصفه بالصفرة، والمعنى أن لون الأصيل ولوني وقت الفراق سيان في الصفرة. (الحواشي)

ورب نهار للفراق أصيله ووجهي كلا لونيها متناسب

في لصفحه

فذهب الأصيل صفرتة وشعاع الشمس فيه على حين الماء أي ماء كاللجين، أي الفضة

مصدر

في الصفاء والبياض، فهذا تشبيه مؤكد، ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام ولجينه

بهاذ لوجه الشبه

ولم يعرف هجانه من هجينه، حتى ذهب بعضهم إلى أن اللجين إنما هو بفتح اللام

عنايه

ردئته

هو الخلل العالي

مخالف في اللجين

وكسر الجيم - يعني الورق الذي يسقط من الشجر - وقد شبه به وجه الماء، وبعضهم

إلى أن الأصيل هو الشجر الذي له أصل وعرق، وذهبه ورقه الذي اصفر ببرد الخريف

الورق

وسقط منه على وجه الماء، وفساد هذين الوجهين غني عن البيان، أو مرسل عطف

من الشجر

على "إما مؤكد"، وهو خلاف أي ما ذكر أداته، فصار مرسلًا من التأكيد المستفاد من

حاليا

لفظا أو تقدير

حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به كما مر من الأمثلة

المذكورة فيها أداة التشبيه، والتشبيه باعتار العرص إما مقبول

هذا التقسيم باعتار العرض

وشعاع الشمس | فالذهب مستعار لشعاع الشمس، إما عطف تفسيري، إشارة إلى أن صفرتة هي شعاع الشمس

الملقى فيه، أو جملة حالية أي والخال أن شعاع الشمس واقع فيه؛ لأن اصفرار شعاعها في هذا الوقت يوجب اصفراره.

[التحريد: ٣٤٢] مؤكداً أي مقوّىً يجعل المشبه عين المشبه به بواسطة جعل الإصافة بيانية. [الدسوقي: ٤٦٦/٣]

لجين الكلام بضم الأول وفتح الثاني: الكلام الحسن، ويفتح الأول وكسر الثاني: الكلام القبيح، وهجان ككتاب:

الكلام العالي، وهجين الكلام: رديئه. (المواهب) وقد أي فانهى على هذا: وقد جرى ذهب الأصيل وصرته على

وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر. (الدسوقي)

وبعضهم هو الروري ومخالفته في الأصيل وذهبه، وحاصل المعنى على كلامه: وقد جرى ورق الشجر الذي له أصل

وعرق المصدر ذلك الورق يبرد الخريف على ماء كالفضة في الصفاء والبياض. (الدسوقي) عي أما الأول: فلأنه

لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر، وأما الثاني: فلأنه لا اختصاص للورق المصدر ببرد الخريف

بالشجر الذي له أصل وعرق، فلا وجه لإصافة الذهب إلى الأصيل حينئذ على الشجر غير معروف لعة وعرفا، وأما ما

ذكره الشارح فمعنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة الطير، أعني الجمع بين الذهب والفضة. (التحريد والدسوقي)

إما مقبول: التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح، وإلا فكل ما فقد فيه شرط من شروط

التشبيه باعتار الوجه أو الأطراف فمردود وإلا فهو مقبول. [الدسوقي: ٤٦٧/٣]

وهو الواقي بإفادته أي إفادة الغرض كأن يكون المشبه به **أعرف شيء** بوجه التشبه في بيان الحال أو كأن يكون المشبه به **أتم شيء** فيه، أي في وجه التشبيه في إلحاق الناقص ^{مضاف إلى المفعول} ^{أفوى} ^{مستحق - "أتم"} بالكامل، أو كأن يكون المشبه به **مسلم الحكم** فيه أي في وجه التشبيه **معروفه** عند المحاطب في بيان الإمكان، أو **مردود عطف** على "مقبول"، وهو **خلافه** أي ما يكون قاصرا عن إفادة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول كما سبق.

[خاتمة في تقسيم التشبيه]

خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب ^{يقدر} القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتركها، وقد سبق أن الأركان أربعة، ^{بعضها}

أعرف شيء: الأولى أعرف الطرفين بوجه التشبه؛ لأن الشرط الأعرفية بالنسبة للمشبه فقط، والمراد أعرف عند السامع لا عند كل أحد. [الدسوقي: ٤٦٧/٣] **بيان الحال** أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الأوصاف، كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه. (الحواشي) **إلحاق** مثل بيان حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في تشبيه الثوب الأسود بالعراب في شدة المواد. (حواشي) **مسلم الحكم** أي أن يكون المشبه به مسلم الحكم بوجه التشبه بمعنى أن وجود وجه التشبه في المشبه به مسلم. [الدسوقي: ٤٦٨/٣] **معروفه** أي ويكون المشبه به معروفاً بذلك الحكم عند المحاطب لا عند كل أحد. [الدسوقي: ٤٦٩/٣] **بيان الإمكان** أي في التشبيه الذي أريد به بيان إمكان المشبه بيان وجود وجه التشبه فيه، كقوله: **فإن تفق الأنام وأنت منهم** فإن المسك بعض دم الغزال

كما مر تفصيله. (الدسوقي) **لا يكون:** أي بأن لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه. [التحريد: ٣٤٣] **كما سبق:** يحتفل أن يريد ما قدمه عند قوله:

كما أبرقت قوما عطاشا غمامة فلما رأوها أقشعت وتجلت

من أنه لا يجوز انتزاع وجه التشبه من الشطر الأول فقط؛ لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود. (التحريد) **خاتمة:** واعلم أن عادة العلماء أقم إذا فرغوا من فن من أنواع مصفاقم يوردون خاتمة؛ ليكون تنميما للكلام وتحسينا للمرام. (الشرح) **في تقسيم إلخ:** الأولى أن يقول: بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة المصنف صريحا. (الدسوقي) **بحسب:** جعل هذا التقسيم منفردا عن سائر التقسيمات؛ لأنه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الأداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والأداة والمجموع. (الأطول) **الأركان:** أي أركان التشبيه أربعة: المشبه والمشبه به ووجه التشبه وأداة التشبيه.

والمشبه به مذكور قطعاً، فالمشبه إما مذكور أو محذوف، وعلى التقديرين فوجه الشبه

حذف المشبه وذكره

إما مذكور أو محذوف، وعلى التقادير فالأداة إما مذكورة أو محذوفة **تصير ثمانية**

الأقسام

الأربعة

وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة إذا كان اختلاف المراتب وتعددتها **باعتبار** ذكر

متعلق بـ "أعني"

مبتداً

مبتداً

أركانها أي أركان التشبيه كلها أو بعضها أي بعض الأركان، فقوله: "باعتبار" متعلق

"بالاختلاف" الدال عليه سوق الكلام؛ لأن أعلى مراتب التشبيه إنما يكون بالنظر إلى

لا بـ "قوة المبالغة"

كلام المان

عدة مراتب مختلفة، وإنما قيد بذلك؛ لأن اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه

قوة وضعفاً

باعتبار ذكر أركانه وإخ

به، نحو: زيد كالأسد، وزيد كالذئب في الشجاعة، وقد يكون باختلاف الأداة نحو:

الأول أبلغ من الثاني

زيد كالأسد وكأن زيدا الأسد، وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها،

هذا هو المقصود من الخاتمة

بأنه إن ذكر الجميع فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها،

متعلق بـ يكون

لا قوة فيها أصلاً

سواء ذكر المشبه أم لا

مذكور قطعاً لأن المخاطب بالخبر التشبيهي يتصور المشبه به أولاً، ثم يطلب من ينتسب إليه ويشبه هو به، فهو

كمشت الأحكام القياسية لا يمكنه ذلك إلا بذكر الأصل المقيس عليه، وأما قولك: 'ريد' في جواب القائل: من

يشبه الأسد؟ فنادر لا ينتفت إليه. [الدسوقي: ٤٧٠/٣] وعلى التقادير أي الأربعة الخاصة من ضرب اثنين - أعني

ذكر المشبه وحذفه - في اثنين، أعني ذكر وجه المشبه وحذفه. (الدسوقي) **تصير ثمانية**: ولك في ضبط المراتب الثمانية

أن تقول: إن الوجه والأداة إما مذكوران معاً، أو محذوفان معاً، أو المذكور الوجه فقط، أو الأداة فقط، وعنى

التقادير الأربعة إما أن يذكر المشبه أو لا. [التحريد: ٣٤٣]

وأعلى إلخ أي أقواها وهو مبتدأ، خبره 'حذف وجهه' إلخ. (الدسوقي) **فقوله**: هذا تفريع عني ما تقدم من قوله:

'إذا كان اختلاف المراتب'، وهو جواب عما يقال: إن المتبادر أنه متعلق بقوله: "في قوة المبالغة"، وحينئذ فيميد أنه

إذا ذكرت أركانها كلها يكون هناك قوة مع أنه لا مبالغة فيه فضلاً عن قوتها. [الدسوقي: ٤٧١/٣] **متعلق**: أراد أنه

متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله: أعلى المراتب، والظرف يكفيه رائحة الفعل، لا أنها مقدرة في النظم، فهو ظرف

لغو. (الدسوقي) **لأن**: علة لقوله: الدال عليه سوق الكلام. (الدسوقي)

لأن اختلاف: أي اختلاف مراتب التشبيه بالقوة والصعف قد يكون باختلاف المشبه به، وقد يكون باختلاف

الأداة، لكن هذا الاختلاف غير مقصود بالخاتمة؛ لاستواء العامة والخاصة فيها، والمقصود بها إنما هو اختلافها باعتبار

ذكر الأركان كلا أو بعضاً، فندا قيد بقوله: باعتبار إلخ. [الدسوقي: ٤٧٢/٣] **فأعلاها**: أي فأعلى مراتب التشبيه،

أي أقواها لاجتماع موجب القوتين فيها، أعني عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به. (الدسوقي)

وإلا فمتوسط، وقد توهم بعضهم أن قوله: "باعتبار" متعلق بـ "قوة المبالغة"، فاعترض عليه بأنه لا قوة للمبالغة عند ذكر جميع الأركان، فالأعلى على حذف وجهه وأداته فقط. أي بدون حذف المشبه نحو: زيد أسد، أو مع حذف المشبه نحو: "أسد" في مقام الإخبار عن زيد، ثم الأعلى بعد هذه المرتبة حذف أحدهما أي وجهه وأداته كذلك أي فقط أو مع حذف المشبه نحو: "زيد كالأسد" ونحو: "كالأسد" عند الإخبار عن زيد، ونحو: "زيد أسد في الشجاعة" ونحو: "أسد في الشجاعة" عند الإخبار عن زيد، ولا قوة لغيرهما وهما الاثنان الباقيان، أعني ذكر الأداة والوجه جميعا إما مع ذكر المشبه أو بدونه، نحو: "زيد كالأسد في الشجاعة" ونحو: "كالأسد في الشجاعة" خبرا عن زيد،

وإلا فمتوسط أي وإلا يحذف الوجه والأداة معا، أي بأن حذف أحدهما، فالنفي راجع لحذف الوجه والأداة معا فقط، لا جميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والأداة. [الدسوقي: ٤٧٢/٣] متعلق. فيكون معنى الكلام أن أعلى مراتب التشبيه فيما تقوى به المبالغة باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها، وهو كما ترى. (الدسوقي) فالأعلى إنما قدر الشارح قوله: فالأعلى؛ للإشارة إلى أن قول المصنف: حذف إلخ، خبر عن قوله: وأعلى مراتب إلخ. (الدسوقي) حذف إلخ [تركهما بالكلية، لا أهمما مقدرا. (الدسوقي)] إذ يحذف الأداة يصدق المشبه به على المشبه باعتبار الظاهر، فيتقوى الاتحاد، وحذف الوجه يفيد بحسب الظاهر أن الاشتراك في كل وصف، إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض، وذلك يقوي الاتحاد. (المختص) مقام الإخبار أي كما إذا كان يبيك وبين مخاطبك مداكرة في زيد مثلا، كأن تقول: ما حال زيد؟ فيجيب لك: أسد، أي زيد أسد. [الدسوقي: ٤٧٣/٣] ثم الأعلى. [المتصف بالعلو فالأعلى مجرد عن التفضيل إذ لا علو فيما بعده.] فـ "ثم" لتراحي في المرتبة، لا في الزمان ولا مجرد العطف، وقوله: "بعد هذه المرتبة" أي حذف الوجه والأداة معا، سواء ذكر الطرفان أو المشبه به فقط. (الدسوقي) أي فقط أو إلخ هذا يشتمل على أربع مراتب، أشار إلى بيانها بقوله: نحو زيد كالأسد إلخ. (الدسوقي) زيد إلخ: حذف فيه الأداة فقط مع ذكر الطرفين ووجه الشبه. أسد إلخ: حذف فيه الأداة والمشبه وذكر وجه الشبه. لغيرها: أي غير الصور الست المذكورة، وفي بعض السح: "لغيرهما" أي غير حذف الوجه والأداة معا بصورتيه وحذف أحدهما فقط بصوره الأربع، وفي نسخة: "لغيره" أي لغيرما ذكر. [التحريد: ٣٤٤] الباقيان: أي تكملة الثمانية احصاة من تقسيم التشبيه السابق. [الدسوقي: ٤٧٥/٣] بدونه: من الطرفين ووجه الشبه والأداة. زيد كالأسد. مثال لما ذكر الجميع من الطرفين ووجه الشبه والأداة. نحو: مثال لما حذف فيه المشبه وذكر ماعده.

وبيان ذلك أن القوة إما بعموم وجه الشبه ظاهراً، أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو هو، فما اشتمل على الوجهين جميعاً فهو في غاية القوة، وما خلا عنهما فلا قوة له،
تحت صورته حذف الوجه والاتحاد تحت صورته
وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط، والله اعلم.
وفي أربع صور

الحقيقة والمجاز

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان، أي هذا بحث الحقيقة والمجاز، والمقصود
من هذا بحث
الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز؛ إذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة، إلا
بمصل في الوصرح والجمعاء
أنها لما كانت كالأصل للمجاز؛

وبان ذلك أي بيان أن الأعلى حذف الوجه والأداة ثم حذف أحدهما، وأنه لا قوة لغيرهما. [الدسوقي: ٤٧٥/٣]
إما بعموم: ذلك يحصل بحذف وجه الشبه؛ لأنه إذا حذف الوجه تذهب النفس إلى كل وجه، وأفاد بحسب الظاهر أن
جهة الإلحاق كل وصف؛ إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض في الإلحاق عند الحذف، وذلك يقوي الاتحاد،
تخلو ما إذا ذكر الوجه، فإنه يتعين وجه الإلحاق، فيبعد الاتحاد. (الدسوقي) **ظاهر** أي في ظاهر الحال، وأما في
نفس الأمر فالوجه هو الصفة الخاصة التي قصد اشتراكها في الطرفين، فإذا قلت: ريد كالأسد أفاد بحسب الظاهر أن
جهة الإلحاق كل وصف كالشجاعة والمهابة والقوة وغيرها، وفي نفس الأمر هو صفة خاصة. (الدسوقي)
أو **حمل** وذلك يحصل بحذف الأداة؛ لأن ذكر الأداة يدل على المناية بين المدح والمذم، وحذفها يشعر بحسب
الظاهر على الحمل والاتحاد. (الدسوقي) **الحقيقة والمجاز** قد تقدم أن فن البيان اعتبرت فيه ثلاثة مقاصد: باب
التشبيه، وباب المجاز، وباب الكناية، وهذا باب المجاز، والمقصود فيه بالذكر إنما هو المجاز، لكنه احتاج إلى ذكر
الحقيقة؛ لأن المجاز فرع ما وضع للحقيقة، فذكر الحقيقة في هذا العلم تبع للمجاز، ولذلك يقال: المجاز أم البيان.
(أخوashi) **هذا هو** والمقصود الأول التشبيه، والمقصود الثالث الكناية. [الدسوقي: ٢/٤] **أي هذا بحث.** إشارة إلى
توجيه التركيب بأنه حذف فيه استئناء وإضافة إلى الخبر، وأقيم المصنف إليه مقامه. [التجريد: ٣٤٤]

دون الحقيقة يعني بالمجاز يمكن اختلاف الطرق في الحفاء والجلاء لا بالحقيقة؛ لعدم تفاوت الطرق فيها؛ لأنها وضعت
لشيء بعينه، فإن كان السامع علماً بالوضع فلا تفاوت، وإلا فلا يفهم شيئاً أصلاً، وفي قوله: "دون الحقيقة" إشارة
إلى أن حصر "يتأتى اختلاف الطرق في المجاز" سبي، فلا يباي أن الكناية يتأتى بها اختلاف الطرق أيضاً.
[الدسوقي: ٣/٤] **إلا أنها** جواب عما يقال: حيث كان المقصود الأصلي من هذا البحث بالنظر لعلم البيان إنما هو
المجاز، فما وجه ذكر الحقيقة معه وتقديمها عليه. (الدسوقي) **كالأصل** أشار بالكاف إلى أنه ليست بأصل حقيقة؛
لأنه ليس لكل مجاز حقيقة على التحقيق على ما سبق بيانه في "أقدمي بلذك حق لي عندك". (أبو القاسم)

إذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له، جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولاً، وقد يقيدان **باللغويين** لتمييزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما ^{حرف للبحث} ^{الحقيقة والمجاز} في الإسناد، والأكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي والعرفي.

[تعريف الحقيقة]

الحقيقة في الأصل "فعل" بمعنى فاعل، من "حق الشيء" إذا ثبت، أو بمعنى مفعول من "حققته" إذا أثبتته، ثم نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي، والتاء فيها ^{مخففا} ^{باعتبار الأول} ^{على الثاني} ^{من باب صرب} للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وهي في الاصطلاح: **الكلمة المستعملة فيما** أي في معنى ^{لا لتأنيث} ^{كالديباجة} ^{اصطلاح علم البيان} **وضعت** تلك الكلمة له في اصطلاح التخاطب، أي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة، فالظرف - أعني "في اصطلاح" - متعلق بقوله: "وضعت"، وتعلقه بـ "المستعملة" على ما توهمه البعض.....

فرع ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله في الموضوع أولاً، وليس كذلك، فينبغي أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الأعم الأغلب. (الحاشية) **باللغويين** يقال: حقيقة اللغوية والمجاز اللغوي. **والأكثر** فقط "قد" في المتن للتقليل. [الدسوقي: ٣/٤] أنه أي المقيد بقيد اللغوي مقابل للشرعي والعرفي، أي فيخرجان بالتقييد مع أن القصد إدخالهما. (الدسوقي) **الأصل**: يعني أن "حقيقة" في اللغة وصف بزنة فعل، إما بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول، فعلى الأول يكون مأخوذاً من "حق الشيء". بمعنى ثبت من اللازم، وعلى الثاني يكون مأخوذاً من "حققت الشيء". بمعنى أثبتته من المتعدي، فمعنى الحقيقة على الأول الثابت، وعلى الثاني المثبت. [الدسوقي: ٤/٤]

لنقل: معنى كون التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أن اللفظ إذا صار بنفسه اسماً لعبة الاستعمال بعد ما كان وصفاً كانت اسميته فرعاً لوصفيته. [التحريد: ٣٤٥] **الكلمة**: لا يشتمل التعريف للحقيقة المركبة كـ "قام زيد"، إلا أن تؤوّل الكلمة بأن يراد بها ما يشمل الكلمة ولو حكماً، ولو قسم الحقيقة إلى مفردة ومركبة، وعرف المفردة بما ذكره كما فعل في المجاز لكان أحسن (التحريد) **في اصطلاح**: واستعمال الاصطلاح يوجب إخلال التعريف؛ إذ لا يطبق الاصطلاح على الشرع والعرف واللفظ بل هو العرف الخاص، فالأولى: "في وضع به التخاطب" وإنما قال: "أولى"؛ جواز أن يراد بالاصطلاح: العرف. (التحريد) **التخاطب**: المراد بالتخاطب التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة. [الدسوقي: ٥/٤]

مما لا معنى له، فاحترز بـ "المستعملة" عن الكلمة قبل الاستعمال، فإنها لا تسمى حقيقة ولا مجازاً، وبقوله: "فيما وضعت له" ^{صحيح} عن الغلط نحو: "خذ هذا الفرس" ^{بعد الوضع} مشيراً إلى الكتاب، وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالأسد في الرجل الشجاع؛ لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل إلا أن المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق، واحترز بقوله: "في اصطلاح به التخاطب" عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به وقع التخاطب، كالصلاة إذا استعملها المخاطب يعرف الشرع في الدعاء، فإنها تكون مجازاً؛ لاستعمالها ^{الصلوة بمعنى الدعاء} ^{اسمكم}

لا معنى له لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، أما من جهة اللفظ؛ فلأنه لا يجوز تعمق حربي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد، وأما من جهة المعنى؛ فلأن استعمال الشيء في الشيء عبارة عن أن يطلق الشيء الأول ويراد ذلك الثاني، وظاهر أنه تطلق الكلمة المستعملة ويراد به اصطلاح به التخاطب بحيث يكون ذلك الاصطلاح مدلولاً لكونه مستعملاً فيه، على أنه يلزم عليه التخالف؛ لأن قوله: 'أولاً فيما وضعت' لا يفيد أن المدلول هو المعنى موضوع له، وقوله: 'في اصطلاح' يفيد أن المدلول هو اصطلاح. [الدسوقي: ٦/٤]

عن الغلط فإن اللفظ فيه مستعمل في غير ما وضع له، ألا ترى أن لفظ 'فرس' في المثال المذكور لم يوضع لـ 'كتاب'، فليس اللفظ المستعمل في غير ما وضع له عبطاً بحقيقة كما أنه ليس بمحارج لعدم العلاقة. [الدسوقي: ٧/٤] وعن المخار. حاصله أنه احتزر بقوله: "فيما وضعت له" عن شيئين: الأول: ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً، فليس بحقيقة كما أنه ليس بمحارج، والثاني: المخار الذي لم يستعمل فيما وضع له في سائر الاصطلاحات، أعني اصطلاح العويين والشرعيين وأهل العرف، وذلك كالأسد في الرجل الشجاع، فإنه وضع لرجل الشجاع باعتبار اصطلاح يقع به التخاطب ولا باعتبار غيره، وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقيّد الآتي. (الدسوقي)

لأن الاستعارة جواب عما يقال: إن هذا المخار الخارج من التعريف بقيّد الوضع منه ما هو استعارة، وسيأتي أنها موضوعة بالتأويل، وإذا كانت موضوعة بالتأويل فكيف تخرج بقيّد الوضع؟ والتأويل - كما يأتي - ادعاء دحول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفاً، وغير متعارف. (الدسوقي) بالتحقق. الذي لا تأويل فيه فخرح به الاستعارة.

لاستعمالها الحاصل أن الصور يكون أربعة: استعمال اللغوي الصلاة في الدعاء، واستعمال الشرعي لها في الأركان، وهاتان حقيقتان داخلتان في التعريف بقوله: "في اصطلاح به التخاطب"، واستعمال اللغوي لها في الأركان، واستعمال الشرعي لها في الدعاء، وهما مجازان خرجا بقوله: "في اصطلاح به التخاطب". [الدسوقي: ٨/٤]

في غير ما وضعت له في الشرع، يعني الأركان المخصوصة وإن كانت مستعملة فيما وضعت له في اللغة، **والوضع أي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه أي** ولو لفظا كمدلول الكلمة **ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم إليه، ومعنى "الدلالة بنفسه" أن يكون العلم بالتعيين كافيا** بمعنى اللفظ **في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ، وهذا شامل للحروف أيضا؛ لأننا نفهم معاني الحروف** من ذلك اللفظ **عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها، إلا أن معانيها ليست تامة في أنفسها بل تحتاج إلى** المستعملة فيها ليست مستقلة المعنى المستعملة **الغير، بخلاف الاسم والفعل، نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحروف عند من.....** هو ابن الحاجب تعريف الوضع

والوضع: عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والجاز على معرفته، وكان الأولى تقديمها. [التجريد: ٣٤٥]

أي وضع اللفظ يعني لا مطلقا، وإلا كان تعريفه تعريف بالأخص؛ لأن الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان أو غيره، كالخط والعقد والإشارة والنصب. (التجريد) **تعيين اللفظ** أي ولو بالقوة؛ لتدخل الصمائر المستترة، والمراد بتعيين اللفظ أن يخصص من بين سائر الألفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص. [الدسوقي: ٩/٤]

للدلالة لا يقال: الأولى: "للدلالة على شيء"؛ لأن المعنى إما يصير معنى بهذا التعيين والوضع، فطرفا الوضع: اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى؛ لأننا نقول: نعم، لكن طرفا الدلالة لمرتبة على الوضع: اللفظ والمعنى. [التجريد: ٣٤٦]

ليدل بنفسه. أشار إلى أن قوله: "ليدل بنفسه" متعلق بقوله: "للدلالة" كما يدل عليه قول المصنف في الجاز: "لأن دلالة بقرينة" وليس متعلقا بالتعيين، وإلا لقدمه على قوله: "للدلالة" دفعا لالتباس. (الدسوقي)

لا بقرينة: محصلة للدلالة على المعنى المجازي، وهذا صادق بأن لا يكون هناك قرينة أصلا أو يكون هناك قرينة غير محصورة للدلالة على المعنى، بل معينة للمعنى المراد عند مزاحمة المعاني المدلولة كما في المشترك. (الدسوقي)

إطلاق اللفظ: أي عند ذكره مطبقا عن القرائن، وهذا التعريف المذكور لوضع اللفظ. (الدسوقي)

شامل للحروف. كما يشمل وضع الاسم والفعل. (الدسوقي) **بل تحتاج** والحاصل أن الحروف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلي، ولا يستعمل إلا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم الكلي، فهو يدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم، وذكر المتعلق لفهم الجزئي الذي يستعمل فيه. [الدسوقي: ١٠/٤]

تخلاف: يعني أن كل واحد من الاسم والفعل الذي يستعمل فيه تام في نفسه، لا يحتاج إلى انضمام الغير. (الدسوقي)

لوضع الحروف: فيكون وضع الحروف واردا على هذا القول. **عند من.** حاصل ذلك أن ابن الحاجب جعل لفظ "في" و "قوه" الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها للسمية، أي بسبب غيرها وهو المتعلق، فعنده دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه، وحيث فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافيا في فهم معناه منه، بل لا بد من ذكر المتعلق، فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذي ذكره المصنف شاملا لوضع الحرف. [الدسوقي: ١١/٤]

يجعل معنى قولهم: "الحرف ما دل على معنى في غيره" أنه **مشتروط في دلالة على معناه** **الإفرادي** ذكر متعلقه، **فخرج المجاز** عن أن يكون موضوعا بالنسبة إلى معناه المجازي؛ لأن دلالة على ذلك المعنى إنما تكون **قريبة** لا بنفسه **دون المشترك** فإنه لم يخرج؛ لأنه قد عيّن للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك، فالقراء مثلا عيّن مرة للدلالة على الطهر بنفسه، ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه، فيكون موضوعا،

أنه مشروط الحاصل أن الحرف فيه مذهبان: أحدهما: أنه يدل بنفسه، والثاني: أنه لا يدل إلا بضم صميمة، فعلى الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملا لوضع الحرف لا على الثاني، ومشأ هذا الخلاف قول الحاة: "الحرف ما دل على معنى في غيره"، فقال الرصي: إن "في" للظرفية، وإن "المعنى" ما دل بنفسه على معنى قائم بغيره، فالحرف دال على المعنى بنفسه إجمالا، ولكن ذلك المعنى لا يتعين ولا يتم إلا بذكر المتعلق لقيامه به. وقال ابن الحاجب: إن "في" لنسبية، وإن "المعنى" ما دل على معنى بسبب غيره، فهو لا يدل على المعنى بداته، بل حتى يذكر المتعلق، فنقطة "من" مثلا يفهم منها الابتداء ولكن لا يعنى تعيينه إلا بذكر السير والبصرة مثلا على الأول، وعلى الثاني الدال على الابتداء "من" بشرط ذكر السير والبصرة مثلا. [الدسوقي: ١١/٤] ولا يحصى أن هذا المعنى خلاف ما ينشأ من قولهم، والمتبادر منه أن الحرف ما دل بنفسه على معنى لا يعقل إلا متعلقا بغيره، بخلاف المجاز فإنه لا يدل بنفسه على معناه، بل دلالة عليه إما هو بالقرينة، هذا هو المعروف، فيشمل تعريف الوضع للحروف دون المجاز. (ملخصا)

على معناه الإفرادي [كدلالة "من" على الابتداء] قيد المعنى بـ "الإفرادي"؛ لأن اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم، فإن دلالة "ريد" في قولك: "جاءني زيد" على الفاعلية بواسطة "جاءني"، والمعنى التركيبي هو الذي يدل عليه اللفظ بسبب التركيب. [التحريد: ٣٤٣] **فخرج السحار** هذا مخرج على التقييد بقوله: "بفسه"، يعني باعتبار هذا القيد خرج اللفظ المجازي عن كونه موضوعا بالنسبة لمعناه المجازي، أي وإن كان موضوعا بالنسبة لمعناه الحقيقي. (الدسوقي) **دون المشترك** أي إن المشترك لم يخرج من تعريف الوضع.

قد عيّن أي لفهم المعين منه بدون القرينة، وحينئذ فالقرينة في المشترك إنما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه، بخلاف المجاز فإن القرينة فيه محتاج إليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي. [الدسوقي: ١٢/٤]

هكوان أي فيكون المشترك موضوعا لكل منهما بوضعين على وجه الاستقلال، فإذا استعمل في أحدهما واحتيج إلى القرينة المعينة للمراد لم يضرب ذلك في كونه حقيقة؛ لأن الحاجة إلى القرينة فيه لتعيين المراد، لا لأجل وجود أصل الدلالة على المراد. (الدسوقي)

وفي كثير من النسخ بدل قوله: "دون المشترك" "دون الكناية" وهو سهو؛ لأنه إن أريد
 من التاسع أو العشر
 أن الكناية بالنسبة إلى معناها الأصلي موضوعه فكذا المجاز؛ ضرورة أن الأسد في
 لفظ الكناية طويل لحداد
 قولنا: "رأيت أسدا يرمي" موضوع للحيوان المفترس وإن لم يستعمل فيه، وإن أريد
 في الأصل
 أنها موضوعه بالنسبة إلى معنى الكناية - أعني لازم المعنى الأصلي - ففساده ظاهر؛
 طويل القامة مثلاً
 لأنه لا يدل عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة، لا يقال: معنى قوله: "بنفسه" أي من
 كاهل
 غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، أو من غير قرينة لفظية، فعلى هذا يخرج من
 جواب أول جواب ثاني
 ما ذكر من الجوابين
 الوضع المجاز دون الكناية؛ لأننا نقول: أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد للزوم
 رد للحجوب الأول
 الدور، وكذا حصر القرينة في اللفظي؛
 رد للحجوب الثاني

فكذا المجاز فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعاً دون الكناية. [الدسوقي: ١٣/٤] لأنه أي لأنه لو كانت الكناية
 موضوعاً للزوم المذكور لكانت الكناية خارجة عن من البياض؛ لأن دلالتها حيث لا يكون عقلية بل وضعية. (الدسوقي)
لا يقال أي في دفع السهو، وحاصله جوابان: تقرير الأول أن يقال: يختار الاحتمال الثاني ولا يسلم ما ذكره من الفساد،
 ومعنى قوله: "بنفسه" في تعريف الوضع أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، وليس معناه من غير قرينة مطلقاً كما
 تقدم، فيخرج المجاز دون الكناية؛ لأن المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بواسطة القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له.
 وأما الكناية ففيها تعيين اللفظ؛ ليدل بنفسه لا بواسطة القرينة المانعة؛ لأن القرينة فيها ليست مانعة عن إرادة
 الموضوع له، فيجوز فيها أن يراد من اللفظ معناه الأصلي ولازم ذلك المعنى، وتقرير الثاني أن يقال: يختار الثاني
 ولا يسلم ما ذكر من الفساد، ومعنى قوله في تعريف الوضع: 'بنفسه' أي من غير قرينة لفظية، فيخرج المجاز دون
 الكناية؛ لأن المجاز قرينته لفظية والكناية قرينتها معنوية. (الدسوقي)
دون الكناية: لأن قرينة الكناية ليست مانعة عن إرادة الموضوع له وأن قرينتها معنوية، بخلاف المجاز فإن قرينته مانعة
 ونفطية، فظهر خروج المجاز من الوضع دون الكناية. (الحواشي) **أحد الموضوع**: أي اللازم من كون المراد قرينة مانعة
 عن إرادة الموضوع. [الدسوقي: ١٤/٤] **للمرور الدور** لتوقف معرفة الوضع على الموضوع له، والموضوع له على
 الوضع، فحيث أخذ الموضوع له في تعريف الوضع لزم الدور. (الحواشي)
وكذا حاصله أن الجواب الثاني يستلزم انحصر قرينة المجاز في اللفظية، وانحصر قرينة الكناية في غير اللفظية، وكل
 منهما ممنوع، فقد تكون قرينة المجاز معنوية، فيكون داحلاً في التعريف، فلا يصح إحراجه حيث أنه، وقد تكون
 قرينة الكناية لفظية، فتكون خارجة من التعريف، فلا يصح إدخالها حيث أنه. (الدسوقي)

لعدم انفكاك المدلول عن الدليل، ولا تمتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي؛ لأن ما بالذات لا يزول بالغير، ولا تمتنع نقله من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثاني، وقد تأوله أي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي أي صرفه عن ظاهره، وقال: إنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك، وتلك الخواص تقتضي أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء مركب منها المعنى لا يهمل.....

لعدم انفكاك بيان للملازمة التي في الشرطية. ولا تمتنع يعني أن لفظ الجاز مع القرينة يمتنع فهم المعنى الحقيقي منه، فإن "أسدا" مع 'يرمي' لا يفهم منه المعنى الحقيقي أصلا، فلو كان اللفظ دالا بداته فلا يكون أسد دالا إلا على المعنى الحقيقي. [الدسوقي: ١٧/٤] ولا تمتنع نقله لأنه يدل على معناه بذاته وطبيعته، وما بالذات لا يزول، فإن "جعفرا" مثلا معناه الذاتي: النهر الصغير، فإن نقل إلى معنى آخر - أعني العلمية - لا يمتنع أن يفهم منه المعنى الذاتي عند الإطلاق؛ لأن دلالة على المعنى الأول بالذات وعلى الثاني بالغير. (الحاشية)

حيث كما في الأعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية، فلو كانت دلالة اللفظ على المعنى لذاته لا تمتنع نقل لفظ 'ريد' من المصدرية إلى العلمية، ونقل لفظ صلاة من الدعاء إلى الأفعال والأقوال المخصوصة، ونقل لفظ دابة من كل ما دب على الأرض لذوات القوائم الأربع. (الدسوقي) الاشتقاق والتصريف هذا يدل على أن كلا منهما علم مستقل وهو الحق؛ لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيشة المعتبرة في موضوعات العلوم، فعلم التصريف يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث صورها وهيئاتها، وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والمرعية، وفيه بحث، وله جواب. [التجريد وغيره: ٣٤٧]

للحروف بيان لما عليه أئمة الاشتقاق. كالجهر. وهو خروج الحرف بصوت قوي، والهمس خروج الحرف بصوت غير قوي، والشدة أن ينحصر صوت الحرف عند إسكانه في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري، والرخاوة أن يجري الصوت جريانا تاما، والتوسط أن لا يتم الانحصر والجرى. [التجريد: ٣٤٨]

وغير ذلك كالاستعلاء والاستعفاء والتصحيح والإعلال. [الدسوقي: ١٨/٤] لا يهمل أي لا يهمل التناسب بين الحروف والمعنى، فيضع مثلا اللفظ المبدوء بحرف فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة وسهولة، كالقصم - بالفاء الذي فيه رخاوة - فإنه قد وضع لكسر الشيء بلا ييمونة وانفصال؛ لأنه أسهل مما فيه ييمونة، ويضع اللفظ المبدوء بحرف فيه شدة لمعنى فيه شدة كالقصم - بالقاف الذي هو حرف شديد - فإنه قد وضع لكسر الشيء مع ييمونة؛ -

التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالقصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير أن يبين، والقضم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين، وأن هيثبات تركيب الحروف أيضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة، كالنزوان والحيدى، وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للأفعال الطبيعية اللازمة. عطف على قوله: كالفعلان وضع لأفعال تحريك العين

[تعريف المجاز وتقسيمه]

و **مجاز** في الأصل "مفعول" من جاز المكان يجوزه، إذا تعدها، نقل إلى الكلمة الجائزة أي المتعدية مكانها الأصلي، أو الكلمة المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها الأصلي، كذا ذكر الشيخ في "أسرار البلاغة"، عبد القاهر

= لأن الكسر مع اليبوسة أشد من الكسر بلا يبوسة، وعنى هذا القياس. [الدسوقي: ١٩/٤] لا يخفى عليك أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى في بعض الكمات كما ذكره، وأما اعتباره في جميع كمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر، فما طلك باعتباره في كلمات جميع اللغات؟ [التجريد: ٣٤٨] حتى يبين وهو أشد وأقوى من الكسر الذي لا يبنو فيه. (الدسوقي) **وأن هيثبات** [بيان ما عليه أئمة التصريف] عطف على قوله: "أن للحروف في أنفسها خواص"، فقوله: "أيضا" أي كما أن للحروف في أنفسها خواص. (الدسوقي) **كالسروان**: أي فإنه مشتمل على هيئة حركات متوالية، فيناسب ما فيه حركة، ولذلك وضع لصراب الذكر ونزوه على الأنثى، وهو من جنس الحركة، جمعت حركة اللفظ دليلا على المسمى. (الدسوقي) **والحيدى** وضع للحمار الذي له نشاط في حركاته وحفته، حتى أنه إذا رأى ظله ظنه حمارا حاد منه لشباطه وفر منه ليسقه، والحيدى صفة مشتقة من حاد أي مال. (التجريد، وغيره) **لأفعال**. وذلك لأن الصم نقوته تناسب أن يوضع لأفعال الصبائع اللازمة، وقيل: الضم يحتاج إلى انضمام الشفتين، فتناسب أن يكون مدلوله مضموما مع الشخص أي لا رما له. (التجريد) **مفعول** أي مصدر ميمي، فاصله مجوز، فثبت واوه ألفا بعد نقل حركتها إلى الحميم؛ لأن اشتتقات تتبع الماضي المجرد في الصحة والإعلال. (التجريد وغيره) **من حار المكان**: أي مأخوذ من هذا الاستعمال لعرب، فلا يلزم ترجيح مذهب الكوفيين من أصالة الفعل في الاشتقاق. (الحواشي)

نقل: حاصله أن لفظ 'المجاز' في الأصل مصدر، معناه: الجوار والتعدية، ثم نقل في الاصطلاح من المصدرية إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة ومتعدية مكانها الأصلي، فيكون اسم فاعل أو باعتبار أنها مجوز بها ومتعدى بها مكانها الأصلي، فيكون اسم مفعول. [الدسوقي: ٢٠/٤] **الكلمة الحائرة**: فيكون المصدر بمعنى اسم الفاعل.

وذكر المصنف أن الظاهر أنه من قولهم: "جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي" أي طريقاً على
 في "الإيضاح" لفظ المجاز مأخوذ من قولهم
 أن معنى جاز المكان: سلكه، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه، فالمجاز مفرد ومركب
 لا معنى تعناه
 وهما مختلفان فعرفوا كلا على حدة، أما المفرد فهو الكلمة المستعملة احتراز بها عن
 اسمها كانت أو فعلاً أو حرفاً
 الكلمة قبل الاستعمال، فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة، في غير ما وضعت له احتراز به
 التي وضعت ولم تستعمل
 عن الحقيقة مرتجلاً كان أو منقولاً أو غيرهما، وقوله: في اصطلاح المتحاض متعلق

وذكر المصنف حاصله أن لفظ المجاز في الأصل مصدر ميمي بمعنى مكان الجوار والسلوك أي نفس الطريق، ثم نقل
 ذلك اللفظ في الاصطلاح إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقاً إلى تصور المعنى المراد بها.
 [الدسوقي: ٢٠/٤] فإن المجاز. علة لمخوف، أي ثم نقل للكلمة التي استعملت في غير ما وضعت له؛ لأن المجاز
 بمعنى الكلمة المذكورة طريق إلخ، فهذا إشارة لبيان المناسبة بين المقول عنه والمقول إليه، والحاصل أنه على قول
 المصنف لم يعتبر في الكلمة المقول إليها كونها جائزة أو محورها، بل كونها محلاً للجواز، بخلاف القول الأول،
 وهذا وجه ظهور قول المصنف. (الدسوقي) مختلفان. أي حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر، فلا يمكن
 جمعهما في تعريف واحد، فلذا عرف كلا على حدة. [التحريد: ٣٤٨]

على حدة لأن الحقائق المتباينة لا يمكن جمعها في تعريف واحد على سبيل التفصيل بحيث يحصل معرفة حقيقة كل
 منهما بخصوصه، وأما على سبيل الإجمال فيمكن، كأن يقال في تعريف الإنسان والفرس: الجسم النامي الحساس
 المتحرك بالإرادة. [الدسوقي: ٢٢/٤] قبل الاستعمال أي وبعد الوضع كما احتزر بها عن الكلمة المهملة
 التي لم توضع أصلاً حتى ألها تستعمل. (الدسوقي) في غير. يرد على تعريف المجاز اللفظ المشترك إذا استعمل في
 أحد معانيه، كالعين مثلاً إذا استعملت في الباصرة كان معناها مغائراً لمعناها إذا استعملت في عين الشمس،
 فيصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، اللهم إلا أن يحمل ما في التعريف على العموم، والمعنى
 حينئذ: المستعملة في مغائر كل ما وضعت له أي في معنى معايير للمعنى الذي وضعت الكلمة له، فضمير "وضعت"
 ليس راجعاً إلى "ما"، فكان الواجب إيراد الضمير؛ لحريص الصلة على غير من هي له. (الدسوقي)

مرتجلاً: المرتجل ما نقل إلى المعنى الثاني بلا مناسبة للمعنى الأول، كجعفر علماً بعد وضعه للنهر. (التحريد)
 أو منقولاً: وهو ما نقل لمناسبة، والمشارك ما وضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر. (التحريد)
 أو غيرهما. أي غير المرتجل والمقول كالمشارك والمشتقات، فإنها حقائق. (الدسوقي) متعلق. [وليكن تعلقه بالغیر
 لاشتماله على معنى المغائرة وبالمستعملة أيضاً] ليس المراد من تعلقه بـ "وضعت" أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك
 الاصطلاح، وإلا لزم أن لا يكون لفظ الأسد الذي وضع في اللغة للحيوان المقترس، وأقر ذلك بوضع في الاصطلاح
 والعرف عند ما استعمله النحوي أو غيره من أهل الاصطلاحات حقيقة، بل المراد بذلك كونه موضوعاً له في ذلك
 الاصطلاح، سواء حدث الوضع في ذلك أو لا. [الدسوقي: ٢٣/٤]

بقوله: "وضعت"، وقيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر،
 كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً، فإنه وإن كان
 مستعملاً فيما وضع له في الجملة، فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به
 وقع التخاطب - أعني الشرع - وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح
 آخر، كلفظ الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الأركان المخصوصة، فإنه يصدق عليه أنه
 كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة، لا بحسب
 اصطلاح به التخاطب وهو الشرع على وجه يصح متعلق بـ "المستعملة" مع قرينة
 ذلك لاستعمال

بـ "استعمل"، والحاصل أن لفظ الصلاة إذا استعمل بعرف الشرع في الدعاء يصدق عليه أنه
 كلمة مستعملة في معنى معانٍ لما وضعت له في اصطلاح به التخاطب، فيكون مجازاً. [الدسوقي: ٢٣/٤]
 فبما أي في بعض الاصطلاحات وهي اللغة. فليس مستعمل يعني فيكون مجازاً شرعياً بمقتضى اصطلاح الشرع
 وإن كان حقيقة لغوية بمقتضى اصطلاح أهل اللغة. [الدسوقي: ٢٤/٤]

ولخرج عطف على قوله: "ليدخل" أي وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر الذي
 هو من أفراد الحقيقة، فبما "يخرج" محذوف، وقوله: 'من حقيقة' بيان لما بعدها وهو قوته: ما يكون إلخ. والحاصل
 أن المصنف راد في تعريف المجاز المفرد قوله: 'في اصطلاح به التخاطب' لأجل أن يدخل في التعريف بعض أفراد
 المجاز، ولأجل أن يخرج من التعريف بعض أفراد الحقيقة، وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لكن ليس غيراً في
 اصطلاح به التخاطب، وإنما هو غير باصطلاح آخر. (الدسوقي) لا بحسب يعني فلا تكون الصلاة المستعملة في
 الأركان بحسب الشرع من المجاز؛ إذ لا يصدق عليه تعريفه. (الدسوقي)

عنى واحد يصح يؤخذ منه أنه لا بد للمجاز من ملاحظة العلاقة؛ لأن صحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له تتوقف على
 ملاحظتها، وهذا صحيح تبرع قوله بعد: 'ألا بد إلخ' عليه. (الدسوقي) متعلق يعني أن المجاز والمجازور متعلق بقوله: "المستعملة"
 بأن يكون فيه علاقة معتبرة نوعها عند الواضع بين المعنى الحقيقي والمجازي كالتسمية والشرطية؛ لأنه لو لم يكن بينهما تلك
 العلاقة فكان اللفظ بالنسبة إلى المعنى المجازي مشتركاً، أو مرتعلاً، لا مجازاً لكون الثاني وضعاً جديداً. (الحواشي)

مع قرينة أي حال كون تلك الكلمة المستعملة في الغير مصاحبة لقرينة دالة على عدم إرادة المتكلم للمعنى الموضوع
 له، فقرينة المجاز مانعة من إرادة الأصل، واشتراط القرينة المذكورة في المجاز وإخراج الكناية بها فيما يأتي إنما هو عند
 من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كاليابانيين، أما من جوزه كالأصوليين فلا يشترط في القرينة أن تكون ما نعت
 عن إرادة المعنى الحقيقي. [الدسوقي: ٢٥/٤]

عدم إرادته أي إرادة الموضوع له، فلا بد للمجاز من **العلاقة** ليتحقق الاستعمال على وجه يصح، وإنما قيد بكونه "على وجه يصح" واشترط **العلاقة ليخرج الغلط** من تعريف المجاز، كقولنا: "خذ هذا الفرس" مشيراً إلى الكتاب؛ لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح، وإنما قيد بقوله: "مع قرينة عدم إرادته" **ليخرج الكناية**؛ لأنها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادة ما وضعت له.

[تقسيم الحقيقة والمجاز]

وكل منهما أي من الحقيقة والمجاز **لعوي** ^{المعنى} وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله كالتحوي والصرفي وغير ذلك، أو عرفي عام وهو ما لا يتعين ناقله، وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس إلى الواضح، فإن كان واضعها واضع اللغة فلغوية،
^{واضح الحقيقة} ^{حقيقة لغوية}

من العلاقة: المراد بها ههنا: الأمر الذي به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمجاري، والانتقال من الأول إلى الثاني كالتسبية والتسبية، وقوله: 'فلا بد من العلاقة'، أي من ملاحظتها، فلا يكفي في المجاز وجودها من غير أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها، فالمصحح لاستعمال اللفظ في غير ما وضع به ملاحظتها لا بمجرد وجودها، والمعتبر من العلاقة نوعها لا جزئياتها. [الدسوقي: ٢٥/٤]

ليخرج الغلط: ينبغي أن يراد به الخطأ قصداً؛ لأن الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز؛ لأنه إنما استعمل في الموضوع له أو في غير الموضوع له وجه صحيح في اعتقاده، فمما أشار إلى كتاب بـ "هذا الفرس" لاعتقاده أنه فرس، إنما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وإن أخطأ في اعتقاده، ومن أشار إلى كتاب بـ "هذا أسد" لاعتقاده أنه رجل شجاع، فمما استعمله في معناه المجاري مع وجود العلاقة، فيكون مجازاً وإن أخطأ في اعتقاده، وأما الخطأ باعتبار السان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداد به كما في بدل الغلط. [التجريد: ٣٤٩]

ليخرج: بناء على أنها واسطة لا حقيقة لاستعمالها في غير ما وضعت له، ولا مجاز لعدم مع قرينتها عن إرادة المعنى الحقيقي. (التجريد) **مع جواز:** كما في 'فلان طويل السجاد' أريد به طول القامة مع جوار إرادة طول بجاده. **يتعين:** أي ناقله عن اللغة لا يتعين بطائفة محصورة كالصرفي والسحوي، ويبغي أن يقيد بغير الشرع بقريته المقام. **لا يتعين:** أي لا يعلم أن ناقله صرفي فقط أو نحوي، إلا أن يكون ناقله جميع الناس، فإنه ممتنع. (التجريد)

وهذه النسبة: أي في لعوي وشرعي وعرفي، وقوله: 'في الحقيقة' أي الكائنة في الحقيقة بأن يقال: لعوية أو حقيقة شرعية خاصة أو عامة. [الدسوقي: ٢٧/٤]

وإن كان الشارع فشرعية، وعلى هذا القياس، وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع ^{حقيقة شرعية} الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح، فإن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعي، وإلا فعرفي عام، أو خاص، ^{حقيقة} كندس لسبع المخصوص والرجل الشجاع. فإنه حقيقة لغوية في السبع، ومجاز لغوي في الرجل ^{وهو الحيوان المفترس} الشجاع، ^{وهو الحيوان المفترس} ومادة لعبادة المخصوص ^{وهو الحيوان المفترس} والدعاء. فإنها حقيقة شرعية في العبادة ^{المخصوص} مجاز شرعي في الدعاء، ^{مع "عن"} وفعل للفظ المخصوص - أعني ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة - ^{المنى للصدي} حدث. فإنه حقيقة عرفية خاصة - أعني نحوية - في اللفظ، مجاز نحوي في الحدث، ^{المهال} ودانة ^{الدانة} الذي الأربع ^{لدي الأربع} والإنسان. فإنها حقيقة عرفية عامة في الأول مجاز عرفي عام في الثاني.

[المجاز المرسل والاستعارة]

والمجاز مرسل إن كانت العلاقة.....
علاقته المقصورة

الاصطلاح فإنه لا وضع ولا واضع في المجاز. حقيقة هذا إذا كان الذي استعمله في الأمرين من أهل الشرع، وأما إذا كان من أهل اللغة كان مجازا لغويا في الأول أي العبادة، حقيقة لغوية في الثاني أي الدعاء. [الدسوقي. ٢٨/٤] للفظ المخصوص والحدث، يعني أن لفظ "فعل" إذا استعمله المخاطب بعرف الحو في اللفظ المخصوص، وهو ما دل على معنى في نفسه واقترب بزمان كان حقيقة عرفية خاصة نحوية، وإن استعمله في الحدث كان مجازا نحويا. (الدسوقي) في الحدث أي الذي هو جرئي من جرثيات مدلوله لغة؛ لأن لفظ "فعل" مدلوله لغة: الأمر والشأن، والحاصل أن الفعل بالكسر في اللغة اسم بمعنى الأمر والشأن، نقل في الحو للكلمة المخصوصة لاشتغالها عليه، فإذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه - أعني الحدث - كان مجازا نحويا، وليس الفعل حقيقة لغوية في الحدث كما يتوهم. (الدسوقي)

لدي الأربع أي لدى القوائم الأربع المعهود، وهو الحمار والبغل والفرس، وقوله: 'والإنسان' أي المهان، فيكون العلاقة بينهما قلة التمييز. (الدسوقي) فإنها أي أن المحاطب بالعرف العام إذا استعمل لفظ "دابة" في دي القوائم الأربع يكون حقيقة عرفية عامة إذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات أربع، وأما لو استعمله في ذات الأربع باعتبار عموم كونها تدب على الأرض مثلا كان حقيقة لغوية كما هو ظاهر من كلامهم؛ لبقائها في الاستعمال على موضوعها. (الدسوقي)

والمجاز مرسل تقسيم للمجاز المنقسم إلى اللغوي والشرعي والعرفي إلى قسمي المرسل والاستعارة، وسمي مرسلا؛ -

المصححة غير المشاهدة بين المعنى المجازي والحقيقي، وإلا فاستعارة، فعلى هذا الاستعارة

نوطته لقوته وكثيراً ما

كالتبعية والمسة

هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشاهدة كأسد في قولنا: رأيت أسداً

فيكون الاستعارة بمعنى المستعار

يرمي، وكثيراً ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم أعني عني استعمال اسم المشبه به في

المعنى المصدر

في العرف

المتشبه، فعلى هذا يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق، فهما أي المشبه به والمشبه

مستعار منه ومستعار له، واللفظ أي لفظ المشبه به مستعار؛ لأنه بمنزلة اللباس الذي

لفظ المشبه

للمعنى المشبه

كلفظ الأسد

المعنى المجازي

المعنى الأصلي

استعير من أحد فألبس غيره، والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشاهدة كاليد

ماز مرسل

معنى المشبه

هو معنى للمشبه به

- لأن الإرسال في اللغة الإطلاق، والمجاز الاستعاري مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به، والمرسل مطلق عن هذا المقيد، وقيل: إما سمي مرسلًا لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة، بل ردد بين علاقات، بخلاف المجاز الاستعاري فإنه مقيد بعلاقة واحدة وهي المشاهدة. [الدسوقي: ٢٩/٤] **المصححة** أي لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له. (الدسوقي) **والإلا** أي إن لم تكن العلاقة بينها كذلك بل كانت نفس المشاهدة فاستعارة. (الحاشية)

هي اللفظ. لأن المقسم مجاز وهو لفظ، واعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاستعارة قسم من المجاز وقسيمة للمرسل منه، هذا اصطلاح البيانيين، وأما الأصوليون فيطلقون الاستعارة على كل مجاز، فلا تعقل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في الغت إذا رأيت مجازا مرسلًا أطلق عليه الاستعارة. [الدسوقي: ٣٠/٤]

اللفظ المستعمل فإذا أطلقنا الاستعارة على اللفظ فلا يشتق منه لكونه اسماً للفظ لا للحدث، وسيجيء إطلاقه على المعنى المصدر، فيشتق منه كما يشتق من المصادر. [العروس: ٤٣٠/٤]

رأيت أسداً يرمي: كأنه قال: رأيت رجلاً يشبه الأسد يرمي بالشباب، فقد استعمل لفظ "أسد" في الرجل الشجاع، والعلاقة هي المشاهدة في الشجاعة، والقرية هي قوله: "يرمي"، وأصل الإطلاق: التجوز، ثم صار حقيقة عرفية. (الدسوقي) **اسم المشبه به** أي لفظه ليشمل استعارة الفعل والحرف، فمراده بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف. (الدسوقي) **فعلى هذا** أي إطلاقها بمعنى المصدر دون اللفظ.

ويصح: أي ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على إطلاقها بالمعنى المصدر كما هو شأن كل مصدر، ويقال: المتكلم مستعير، والمشبه به مستعار منه، والمشبه مستعار له، ولفظ المشبه به مستعار، بخلاف إطلاق الاستعارة على نفس اللفظ المستعار، فإنه لا يصح منه الاشتقاق؛ لأن اسم المفعول لا يشتق منه. [الدسوقي: ٣١/٤]

أي المشبه به: وهو معنى الأسد مثلاً، والمشبه وهو معنى الرجل مثلاً، وقوله: "لفظ المشبه به" كلفظ الأسد مثلاً، وقوله: "مستعار" أي لمعنى المشبه. (الدسوقي) **كاليد:** [أي اليد بمعنى الجارحة لا بمعنى اللفظ] أي كلفظ اليد إذا استعمل في النعمة مثل: كثرت أيادي فلان وجلت يده، فإطلاق اليد على النعمة مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على المسبب؛ لأن اليد سبب في صدور النعمة ووصولها إلى الشخص المقصود بها. [الدسوقي: ٣٢/٤]

بالبعض الآخر من أنواع العلاقة، فقال:

[تقسيم المرسل]

ومنه أي من المرسل تسمية الشيء باسم جزئه، في هذه العبارة نوع تسامح، والمعنى أن في هذه التسمية مجازا مرسلا، وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الرينة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه، ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل، مثلا لا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الرينة، وعكسه أي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء
تفسير للعكس أي الجزء

بالبعض الآخر إلخ: وفيه أن السببية مما سيأتي صريحا، وقد تقدمت الإشارة إليها بالتمثيل باليد في النعمة والقدرة، ويمكن دفعه بأن المتقدمة هي السببية التنزيلية والآتي هو السببية الحقيقية. [التجريد: ٣٥١]
نوع تسامح لأن المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر عبارته، لكن لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا يجوز في جعل التسمية من المجاز. (التجريد) أن في إلخ "في" بمعنى 'مع'، فالمجاز المرسل مصاحب لتلك التسمية لا أنه واقع فيها، كما هو ظاهر قول الشارح، ولا أنه نفس التسمية كما هو ظاهر قول المصنف، ويمكن أن يوجه كلام الماتر أيضا بحذف المضاف أي ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه تسمية الشيء إلخ. [الدسوقي: ٣٥/٤]
وهو اللفظ أي والمجاز المرسل المصاحب لتلك التسمية هو اللفظ الموضوع إلخ. (الدسوقي)
في الرينة: أي فإنها تستعمل مجازا مرسلا في الرينة مأخوذ من 'ربا' إذا أشرف أي أطلع من مكان عال. (الدسوقي)
والعين إلخ: أي فقد أطلق اسم جزئه عليه لعلاقة الجزئية. (الدسوقي)
الذي يطلق إلخ: وأما إطلاق اسم الكل على الجزء فلا يشترط أن يكون الجزء فيه بهذه المثابة. (الدسوقي)

تسمية الشيء (تنبيه) تكلم المصنف على استعمال اسم الكل في الجزء، وسكت عن اسم الكل إذا استعمل في الجزئي هل يكون مجازا أم لا، فذهب البعض إلى أنه حقيقة مطبقا، وعلمه بأن اللام في قولهم في تعريف الحقيقة: "الكلمة المستعملة فيما وضعت له" لأم التعليل، ولا شك أن اسم الكل إنما وضع لأجل استعماله في الجزئي، وعنده البعض بأن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أولا، والجزئي ليس غير الكل كما أنه ليس عيه، وذهب البعض إلى التفصيل، وحاصله: أن اسم الكل في الجزئي إن كان من حيث اشتماله على الكل فهو حقيقة، وإن كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر بل من حيث ذاته، كان مجازا. [الدسوقي: ٣٦/٤]

باسم كله **أَصَابِعُ** المستعملة في الآمال التي هي أجزاء من الأصابع في قوله تعالى: **﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آدَانِهِمْ﴾** (البقرة: ١٩)، ^{جمع نكته} وتسميته أي ومنه تسمية الشيء ^{بسمه} **مسبه ح** **رعسا** لعبت أي النبات الذي سببه الغيث، أو تسمية الشيء باسم **مسبه ح** **مقترب** **لسماء** بل أي غيثا لكون النبات مسببا عنه، وأورد في "الإيضاح" في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم: فلان أكل الدم أي الدية المسببة عن الدم، وهو سهو، بل هو من قبيل تسمية المسبب باسم السبب، ^{الدية} **أو ما كان غيبه أي تسمية الشيء باسم الشيء الذي** ^{هو الدم} **كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الآن، ح** ^{عند الإطلاق} **وَأَتَوْا السَّامِيَّ** ^{السامي} **أَمْدَهُ** ^{براد المقصود} (النساء: ٢) أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك؛ إذ لا يتم بعد البلوغ، ^{قبل دفع المال} **أو تسمية الشيء باسم ما يؤول**

يَعْلُونَ أَصَابِعَهُمْ أي أماملهم، والقرية استحالة دحور الأصابع تمامها في الآذان عادة، وفيه مرید مبالغة، كأنه جعل جميع الأصابع في الآذان، ويحور أن يكون التحور في الإسناد، وأن يكون على حذف مصاف أي أئمة أصابعهم. [الدسوقي: ٣٧/٤] **الذي سببه الغيث** جعله الغيث سببا في انبات بالنظر للحملة، وإلا فالسبب في حقيقة الماء مطلقا وإن لم يكن مطرا [الدسوقي: ٣٨/٤] وأورد من ورود وهو الذكر أي ذكر. (الدسوقي) **بل هو** فالدية مسبة عن الدم والدم سبب لها، وقد أطلقنا السبب الذي هو الدم على مسبه وهو الدية، فصار المراد من الدم في قولهم: 'فلان أكل الدم' أي أكل مسبه وهو الدية، ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الدية عنة حاملة على القتل، حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل، فهي سبب في الإقدام على الدم، فأطلق الدم الذي هو المسبب عليها، ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف. [الدسوقي: ٣٩/٤]

أي تسمية الح وأعلم أن ما ذكره من أن تسمية الشيء باسمه ما كان عليه أولا محار، هو مذهب الجمهور خلافا من قال: إن الإطلاق المذكور حقيقي استصحاحا بالإطلاق حال وجود المعنى، فوجود المعنى فيما مضى كاف في الإطلاق الحقيقي عنده، وقيل: بالنوقف، ففيه ثلاثة أقوال. [الدسوقي: ٤٠/٤]

وَأَتَوْا السَّامِيَّ اليتيم في الإنسان: من لا أب له ما لم يبيع أحرم، وفي البهائم: ما فقد الأم قبل استعائه عنها، وفي الطيور: فاقد الأبوين، وفي الحمادات: ما لا نظير له. [التحريد: ٣٥١] **قل ذلك** أي قبل دفع المال إليهم؛ لأن إتياء المال إليهم إنما هو بعد النوع، وبعد البلوغ لا يكونون يتامى؛ إذ لا يتم بعد النوع، وحيشة فإطلاق اليتامى على البالغين إنما هو باعتبار الوصف الذي كانوا عليه قبل النوع. (الدسوقي) **باسم ما يؤول الح** أي تحقيقا كما في "إبلك ميت"، أو طنا كما في أيلولة العصير للحمر، لا احتمالا كأيلولة العبد للحرية، فلا يقال لعبد: هذا حر، والمراد: الطن والاحتمال باعتبار استعداد الشيء وحاله في نفسه. (الدسوقي)

ذلك الشيء إليه في الزمان المستقبل، نحو: **إِنِّي رَأَيْتُ أَعْصِرَ حَمْرًا** (يوسف: ٣٦) أي عصيرا يؤول إلى الخمر، أو تسمية الشيء باسم محله نحو: **فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ** (العلق: ١٧) أي أهل ناديه الحال فيه، والنادي: المجلس، أو تسمية الشيء باسم حاله أي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو: **وَأَمَّا الَّذِينَ نَبَّضَتْ وَجُوهُهُمْ فَمَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ** (آل عمران: ١٠٧) أي في الجنة التي تحل فيها الرحمة، أو تسمية الشيء باسم آله نحو: **وَاجْعَلْ لِّي سِتْرًا** صدق في الآخرين (الشعراء: ٨٤) أي ذكرنا حسنا، واللسان اسم لآلة الذكر، ولما كان

في الآخرين نوع خفاء صرح به في الكتاب، فإن قيل: قد ذكر في مقدمة هذا الفن ...

أي عصيرا الخ [فيه نوع خفاء، فإن العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر. (التجريد منحصا: ٣٥٢)] هذا تفسير للخمر، والداعي له عدم صحة المعنى الحقيقي؛ لأن العصير حالة العصر لا يخامر العقل، وإنما يخامره بعد مدة، نكر كان الأولى للشارح أن يقول: أي عنباً يؤول عصيره إلى الخمر؛ لأن العصير لا يعصر. [الدسوقي: ٤١/٤]

محمد أي باسم المكان الذي يحل فيه ذلك الشيء. فليدع الخ يحتل أن تكون الآية من قبيل إيجاز بالنقصان على حذف امضاف وإعطاء إعرابه للمضاف إليه، كما قيل في قوله تعالى: **سَلِّ لِّعِبَادِكِ** (يوسف: ٨٢) إلا أنه لا يصير التمثيل. (التجريد) والنادي الخ أي النادي: اسم لمكان الاجتماع ولمجلس القوم، وقد أطلق على أهله الذين يحلون فيه، والمعنى فليدع أهل ناديه، أي أهل مجلسه ليصروه. (الدسوقي) في الجنة. لأن الرحمة لا تصلح أن يكون طرفا حقيقيا. التي تحل فيها الرحمة: [لأن الرحمة لا تصلح أن يكون طرفا حقيقيا] أي الأمور المعجم بها؛ لأنها هي التي تحل في الجنة، وإطلاق الرحمة على الأمور المعجم بها مجاز على مجاز. [الدسوقي: ٤٢/٤]

النه. فرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله، والسبب ما به وجود الشيء، فاللسان آلة لذكر لا سبب له، وأدخل بعضهم الآلة في السبب فجعلها من جملة أفرادها. (الدسوقي) ذكرنا حسنا. ويحتمل أن يكون المراد: واجعل لي كلامه صادقا باقيا في الآخرين، لا تنسى ولا تقطع ولا تحرف. (التجريد، الدسوقي)

واللسان الخ. أي فأطلق اللسان على الذكر لكونه آلة له، فالعلاقة آلية، والمراد بالآخرين: المتأخرون عنه من الأشياء الصواب. والأمم، والاستجابة المولى دعاءه صارت كل أمة بعده تنسب إليه. (الدسوقي) ولما كان. جواب عما يقال: لأي شيء ذكر المصنف المعنى المجازي في المثالين الآخرين دون ما عداهما من الأمثلة. (الدسوقي)

نوع خفاء. لأن المعنى المجازي لا يظهر فيهما ظهوره في الأمثلة السابقة؛ لأن استعمال "الرحمة" في الجنة و"اللسان" في الذكر ليس من المجاز العرفي العام. [الدسوقي: ٤٣/٤] فإن قيل الخ: حاصله أن اعتبار العلاقة إما هو ليشغل الذهن من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، والانتقال فرع للزوم، وأكثر هذه العلاقات لا يفيد الزوم بالمعنى الذي مر في المقدمة، =

كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمحاز مرسل، فاللفظ الواحد
جواب يا أريد
 بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا.

والاستعارة **قد تقيد بالتحقيقية؛ لتتميز عن التخيلية والمكني عنها؛ لتحقق معناها أي ما**
عني بها واستعملت هي فيه، حسا أو عقلا بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن
سبب أن يكون
 أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية فالحسي **كقوله: لدى أسد.....**
المعنى المجازي

كإطلاق المرسن. مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقا، ومكان الرسن هو الأنف؛ لأن الرسن عبارة عن حبل يجعل في أنف البعير، فالمرسن في الأصل أنف البعير، فإذا أطلق عن قيده واستعمل في أنف الإنسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازا مرسلا، وإذا استعمل في أنف الإنسان للمشاكلة كان استعارة، وكلام الشارح يوهم أن إطلاق المرسن على الأنف يتعين أن يكون من الجاز المرسل، وليس كذلك. [الدسوقي: ٤/٤٦، التحريد: ٣٥٢]

على الأنف. أي أنف الإنسان مثلا، لا بقيد كونه أنف الإنسان، بل من حيث كونه من مطلق أنف، وسواء كان موضع رسن أو لا. (التحريد) **فاللفظ الواحد:** يعني أن اللفظ الواحد إذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الإطلاق بطريق الاستعارة، وأن يكون بطريق الجاز المرسل. فلا يرد أن المشفر جاز مرسل بالنسبة إلى مطلق مفهوم الشفة. واستعارة بالنسبة إلى خصوصية شفة الإنسان، ولا شك في تعابر المعنيين وتعددتهما. (التحريد)

إلى المعنى الواحد هو ههنا شفة الإنسان، وله اعتباران: أحدهما خصوص كونه شفة الإنسان، والآخر عموم كونه شفة، فالاستعارة باعتبار الأول، والجاز المرسل باعتبار الثاني. (التحريد)

قد تقيد: يعني الأكثر أن الاستعارة مطلق ولا يقيد بشيء، وقد يقيد بالتحقيقية. **لستمير الخ** لأن معنى التحقيقية محققة المعنى، فتخرج التخيلية؛ لأنها عند المصنف ليست لفظا، فلا تكون محققة المعنى. وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المصمر في النفس، فلا تكون محققة المعنى. (التحريد) **ما عني بها.** وجه التفسير أن المصدر من المعنى عند الإطلاق هو الحقيقي، والمراد هنا المعنى المجازي، فالتفسير لدفع ذلك. (الحاشية)

حسا أو عقلا. منصوبان بنزع الخافض أو على الطرية المجازية. [الدسوقي: ٤/٤٧] حسا بأن يكون مدركا بإحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدركا بها بل بالعقل حيث لا يصح للعقل نفيه في نفس الأمر والحكم بطلانه. فخرجت الأمور الوهمية، فإن العقل يفيتها. [التحريد: ٣٥٣] **ويشار إليه إشارة حسية:** أي لكونه مدركا بإحدى الحواس الخمس. [الدسوقي: ٤/٤٨] **أو عقلية:** أي لكونه له ثبوت في نفسه وإن كان غير مدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة بل بالعقل. (الدسوقي) **كقوله.** أي قول رهير بن أبي سلمى بصم السين وسكون اللام وتمام البيت: له لبد أظفاره لم تقم. (الدسوقي) **لدى أسد:** أي أنا عند أسد أي رجل شجاع، فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، وادعى أنه هرد من أفراد، استعير اسم المشبه به لتمثله على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية؛ لأن المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسا. (الدسوقي)

شاكي السلاح أي تام السلاح، **مقدف** أي **محج** قدف به كثيرا إلى الوقائع،
 صفة أسد تفسر لشاكي السلاح بالتفصيل للكثير
 وقيل: قدف باللحم ورمي به **فصار** له **جسامه** ونبالة، فالأسد ههنا مستعار للرجل
 صار لحمه كثيرا بالهجم سمى في البيت
 الشجاع، وهو أمر متحقق حسا، **و** أي والعقلي كقوله تعالى: **هَذَا**
 يدرك بحاسة البصر
المصنف (الفاحة: ٦) **أي الدين** **هو** ملة الإسلام، وهذا أمر متحقق عقلا، قال
 تفسر لصراط تفسر للمستقيم منه إسلام
المصنف: فالاستعارة **ما تضمن** تشبيهه معناه بما وضع له، والمراد بـ "معناه" ما عني
 في "الإيضاح" مطلقا لفظ مجازي مجازي
 باللفظ واستعمل اللفظ فيه، فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعارة

شاكي السلاح مأخوذ من اشوكة، فأصحه 'شاوك' قلب قلنا مكابيا، فصار 'شاكو' فقتت الواو ياء لوقوعها متظرفة بعد كسرة، و'شاكي' صفة مشبهة أي تام صلاحه، فإصافته لفظية لاتميد تعريفا، هذا وقع صفة للكسرة (الدسوقي)
مقدف هو اسم مفعول من قدفه أي رمي به، وهو يحتمل المعين: أحدهما أنه قدف به في الحروب ورمي به فيها كثيرا حتى صار عارفا بها فلا قوله، وثانيهما أنه قدف باللحم ورمي به أي ريد في لحمه وجسامته. [الدسوقي: ٤٨/٤]
هذا الح أي فالصراط المستقيم في الأصل هو الطريق الذي لا اعوجاج فيه، استعير للدين الحق بعد تشبيهه به استعارة تصريحية تحقيقية، ووجه الشبه: التوصل إلى المطلوب، وإنما كانت تحقيقية؛ لأن المستعاره وهو الدين الحق محقق عقلا. [الدسوقي: ٤٩/٤] **وهو ملة**: من إضافة الأعم إلى الأخص.
محقق عقلا **ح** ذكر في 'الإيضاح': وأما العقلي فكقولك: 'أديت بورا' وأنت تريد حجة، فإن الحجة مما يدرك بالعقل من غير واسطة حس؛ إذ المفهوم من الألفاظ هو الذي يور القلب ويكشف عن الحق، لا الألفاظ نفسها وعليه قوله تعالى: **هَذَا** [الفاحة: ٦] (الإيضاح)

قال المصنف أي في 'الإيضاح': والقصد من نقله إفادة أن المصنف يجعل "ريد أسد" تشبيها بليغا لا استعارة؛ لأن حد الاستعارة لا يصدق عليه، والاعتراض عليه ما سيأتي بقوله: 'وفيه نعت'. (الدسوقي) **ما تحس** أي لفظ تضمن تشبيه معناه المجازي المراد منه معناه الحقيقي الذي وضع هو له، فالصمير في "وضع" راجع لـ 'ما' الأولى لا الثانية، والمراد بتضمن اللفظ لتشبيه معناه شيء إفادة ذلك التشبيه بواسطة القرينة، وقد أفاد هذا التعريف للاستعارة الذي ذكره المصنف أن اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وإن كان مشهورا فيه لمعنى مجازي آخر؛ لأن المعنى المجازي لم يوضع له اللفظ. [الدسوقي: ٥٠/٤] **واسم** أي الآن وهو المعنى المجازي أو الموضوع به.

معنى **ح** هذا تبريع على التعريف وإشارة إلى إبطال قول من قال: الاستعارة إجراء المشبه به على المشبه إطلاقا أو حملا بهدف الأداء، وليس بتبريع على قوله: 'والمراد بمعناه ما عني باللفظ'، حتى يتوهم ركائته؛ لدلالته على أنه لو لا إرادة ذلك المراد م يخرج ما ذكر مع خروجه قطعاً على كل حال. [التحريد: ٢٥٣]

نحو: **زيد أسد**، ورأيت زيدا أسداً، ومررت بزيد أسد **مما يكون اللفظ مستعملاً فيما**
 وضع له **وإن تضمن تشبيه شيء به؛ وذلك لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له**
لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على أن "ما" في
 قولنا: "ما تضمن" عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، و"أسد" في
 الأمثلة المذكورة **ليس بمجاز؛ لكونه مستعملاً فيما وضع له، وفيه بحث؛ لأننا لا نسلم**
أنه مستعمل فيما وضع له، بل في معنى الشجاع فيكون مجازاً واستعارة،

نحو زيد أسد: الأمثلة الثلاثة ليست استعارة، بل تشبيه يبلغ بحذف الأداة.

يكون اللفظ الخ كالأسد في الأمثلة الثلاثة فإنه مستعمل في الحيوان المفترس، وهو ما وضع له. (الحاشية)
وإن تضمن الخ ولا شك أن لفظ الأسد في الأمثلة السابقة مستعمل في المعنى الذي وضع هو له، وهو الحيوان
 المفترس، وإن تضمن تشبيه شيء - وهو زيد - به، لكن ذلك الشيء ليس مراداً بذلك اللفظ، فلا يكون ذلك اللفظ
 مجازاً، فلا يكون استعارة. [الدسوقي: ٥٠/٤] **ودلك** أي بيان خروج لفظ الأسد في الأمثلة المذكورة عن حد
 الاستعارة. (الحاشية) **الموضوع له** أي حيوان المفترس لا المعنى المجازي. (الدسوقي)
لم يصح الخ أي لا يصح أن يقال فيه: شبه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له؛ لما فيه من تشبيه الشيء بنفسه
 وهو محال، والحاصل أن قولنا: 'تضمن هذا اللفظ تشبيه معناه بما وضع له'، يقتضي أن هذا معنى استعمل فيه اللفظ،
 وآخر وضع له، شبه أحدهما بالآخر، فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذي وضع له اتحد المشبه والمشبّه به، وهذا
 فاسد، فيؤخذ من تعريف الاستعارة السابق أن نحو الأسد في الأمثلة المذكورة خارج عن حد الاستعارة داخل في
 التشبيه البليغ. [الدسوقي: ٥١/٤] **على أن "ما" الخ** هذه العبارة من تنمة كلام المصنف في "الإيضاح" ومقوية لما
 ذهب إليه من إخراج الأسد في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة يعني أنه لا حاجة إلى القول باستحالة تشبيه الشيء
 بنفسه؛ لأنه تطويل. بل يكفي في الخروج عن التعريف أن يقال: "أن ما الخ". (الدسوقي)
ليس مختار بل هو تشبيه ينبغ بحذف الأداة. وفيه **بحث** أي في كلام المصنف بحث من حيث إخراج الأسد في
 الأمثلة المذكورة عن الاستعارة (الدسوقي) **أنه:** أي لفظ الأسد في الأمثلة المذكورة.

مستعمل أي وجودها كما يرغم القوم. **بل في معنى الشجاع** أي بل المختار أنه مستعمل في معنى الشجاع. [أي
 ذات المشبه بالأسد، فالمراد من الشجاع ذات مما سوى الأسد يصدق عليه مفهوم الشجاع؛ إذ لو استعمل في مفهوم
 الشجاع مطلقاً لم يكن استعارة؛ إذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالأسد، بل مجازاً مرسلًا. (الحاشية)
استعارة: لأنه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد بالمعنى الذي وضع له.

كما في "رأيت أسدا يرمي" بقرينة جملة ^{أسد} على زيد، ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه، وأن التقدير: زيد كالأسد، واستدلوا لهم على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد، ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسداً، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أدواته ^{شأن} ^{حمل عليه} قصداً إلى المبالغة فاسد؛ لأن المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان "أسد" مستعملاً في معناه ^{حيرة} الحقيقي، وأما إذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فجملة على زيد صحيح، ويدل على ما ذكرنا أن المشبه به في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله:

أسد علي وفي الحروب نعمة

بقرينة حمد متعلق بـ "مستعمل" المقدر في قوله: 'بل في معنى الشجاع بقرينة جملة'، ويصح أن يكون متعلقاً بقوله: "فيكون مجازاً"، وحينئذ يكون جواباً عما يقال: المحار مشروط بوجود القرينة المانعة من إرادة الحقيقة ولا قرينة ههنا، وحاصل الجواب أنا لا نسلم عدم القرينة هناك، بل ههنا قرينة وهي جملة على زيد. [الدسوقي: ٥٢/٤]

ولا دليل هم أي للقوم التابع لهم المصنف أي لا دليل لهم صحيح متح لدعواهم من أن 'أسد' في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقة، فلا مضافة بين قوله: 'ولا دليل هم' وبين قوله بعد: 'واستدلواهم بح'. (الدسوقي)

وإن التصدير حتى يكون 'أسد' مستعملاً في ما وضع له. ^ح ^{أسد} ^{أسد} مبتدأ حيرة 'فاسد' الآتي، وقوله: "على ذلك" أي على ما ذكر من أن 'أسداً' ونحوه في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقة، وأنه محمول على حذف أداة تشبيه. [الدسوقي: ٥٣/٤] قصداً عدة لحذف أي وإنما حدثت الأداة لأجل قصد المبالغة في تشبيه زيد بإيهام أنه عين الأسد (الدسوقي) محاراً ^ح. وتحقيق ذلك أن إدا قلنا في نحو 'رأيت أسدا يرمي' إن أسداً استعارة فلا يعني أنه استعارة عن زيد؛ إذ لا ملارمة بينهما ولا دلالة عليه، وإنما يعني أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة، فقوس: "ريد أسد" أصله ريد رجل شجاع كالأسد، فحذفوا المشبه واستعملوا المشبه به في معناه، فيكون استعارة. (المطول)

صحيح لأن المعنى: ريد رجل شجاع. (الدسوقي) ما ذكرنا من أن أسداً مستعمل في الرجل الشجاع لا في الحيوان المقترس. في مثل هذا المقام. أي في هذا المقام وما مائه من كل تركيب ذكر فيه المشبه به والمشبه بحسب الصورة وم تذكر الأداة. [الدسوقي: ٥٤/٤] يتعلق به وتعلق الجار والمجرور به دليل على أنه مؤور بمشتق كشجاع ومجترئ ولو كان المشبه به مستعملاً في معناه الحقيقي ما تعلق به الجار والمجرور؛ لكونه جامداً. (الدسوقي)

كقوله ^ح أي كقول عمران بن قحطان معني الخوارح خطايا للحجاج نوبخا به أي أنت أسد علي وأنت نعمة في الحروب، فـ 'علي' متعلق بـ "أسد"؛ لكونه معني مجترئ صائل، و"في الحروب" متعلق بـ "نعمة"؛ لكونه بمعنى جاد؛ لأن النعمة من أجنس الحيوانات، وتام البيت: فتجاءت من صمير الصافر. (الدسوقي)

أي مجترئ صائل عليّ، وكقوله: **والطير** أغربة عليه أي باكية، وقد استوفينا ذلك في الشرح. واعلم أنهم اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي أو عقلي، فالجمهور على أنها مجاز لغوي بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لغير المشابهة، **دليل** أنها أي الاستعارة محار لعوي كوها موضوعه ليستبه به لا يستبه ولا للأعم **مهما** أي من المشبه والمشبه به، فأسد في قولنا: "رأيت أسدا يرمي" موضوع للسبع المخصوص كالأسد للسبع المخصوص كالرجل الشجاع لا للرجل الشجاع، ولا للمعنى أعم من الرجل والسبع كالحیوان المجترئ مثلا ليكون إطلاقه عليهما حقيقة، كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل الشجاع، وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً، فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له، فيكون مجازاً لغوياً، وهي يرمي مثلا الاستعارة لا عقياً

أي مجترئ تفسير للمعنى المجازي المشبه بالأسد. [الدسوقي: ٥٥/٤] **والطير** إلخ هذا بعض بيت، وتمام البيت بأسرها: فتح السراة وساكنات تصاف، والشاهد في قوله: "والطير أغربة عليه". فإنه ليس المراد بالأغربة الطير المعروف، بل المراد الطير باكية عليه، فـ"عليه" متعلق بـ"أغربة"، وهي في الأصل جامد لا يصح تعلق الجار به، فاستعمه الشاعر في الباكية فصح تعلق الجار به. (الدسوقي) **باكية**. إنما نقل لفظ الأغربة إلى معنى الباكية؛ لأن الغراب يشبه به الباكى الحزين، وإذا سقط واحد منهم اجتمعت تصحيح عليه، فالمعنى أن كل الطير في الحزن على ذلك المرثي والكاء عليه مثل الأغربة الباكية. **واعلم** إلخ: أشار به إلى أن كلام المصنف مرتب على محذوف. (الدسوقي)

محار لعوي غير عقبي سواء كان عرفياً أو شرعياً أو لغوياً. [التحريد: ٣٥٣] **بمعنى**. أتى بهذه العناية دفعاً لتوهم أن المراد باللغوي ما قابل الشرعي والعرفي والعقلي، فأفاد بها أن المراد باللغوي ما قابل العقلي فقط. [الدسوقي: ٥٦/٤] **دليل** أنها إلخ. حاصل ما ذكره من الدليل أن تقول: الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة، وكل ما هو كذلك فهو مجاز لغوي، فالاستعارة مجاز لعوي. (الدسوقي) **ولا للأعم** مهما وهو الشجاع مطلقاً رجلاً كان أو أسداً. (الدسوقي) **موضوع** إلخ. والقرينة المانعة من إرادة المعنى الموضوع له كـ"يرمي" في المثال لا تمنع من الوضع له، وإنما تمنع من إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له. [الدسوقي: ٥٧/٤]

ليكون إلخ: علة للمعنى أعني الوضع للمعنى الأعم. (الدسوقي) **كإطلاق الحيوان**. فإنه موضوع للمعنى الأعم من الأسد والرجل أعني الجسم النامي. (الدسوقي) **وهذا** كون الأسد موضوعاً للسبع المخصوص، وليس موضوعاً للرجل الشجاع ولا للمعنى الأعم منه ومن السبع. [الدسوقي: ٥٨/٤] **فإطلاقه**: أي الأسد في قولنا: "رأيت أسدا يرمي". (الدسوقي)

لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة؛ لأن مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لازم أول
 لكانت الأعلام المنقولة استعارة، ولما كانت الاستعارة أبليغ من الحقيقة؛ إذ لا مبالغة في لازم ثان
 إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه، ولما صح أن يقال لمن قال: "رأيت أسدا" وأراد
 زيدا: إنه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمي ولده أسدا: إنه جعله أسدا؛ لأن "جعل" بالأسد
 إذا كان متعديا إلى مفعولين كان بمعنى "صير" ويفيد إثبات صفة لشيء حتى لا يقال: مفعول قوله: يقال
 صوره

= فلا تكون الاستعارة مجازا لغويا، بل يكون على هذا التقدير حقيقة لغوية؛ لاستعمالها في ما وصفت له بعد الادعاء والإدخال في جنس المشبه به. [الدسوقي: ٦٠/٤]

كذلك أي مطلقة على المشبه بعد الادعاء، بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور، وهذا الدليل الذي أشار إليه بقوله: "لأنها إلخ" من قبيل دليل الخلف، وهو الميثب للمدعى بإبطال نقيضه، واللوارم التي ذكرها الشارح ثلاثة، وقوبه: "لما كانت استعارة" لازم أول، وهو باطل فكذا المزوم، وكذا يقال في اللوازم الآتية. (الدسوقي)
 لما كانت استعارة لأن حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للمستعار، لا نقل مجرد اللفظ حاليا عن المعنى. [الدسوقي: ٦١/٤]
 مجرد أي مجردا عن المبالغة والادعاء. (الدسوقي) لكاتب أي كريد مسمى به رجل بعد تسمية آخر به، يكون استعارة لمجرد وجود النقل فيه، ولا قائل به. (الدسوقي) مع أي لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة، بل تكون مساويا لها مع أهم حارمون بذلك. (الدسوقي ملخصا) المعنى أن الاسم إذا نقل إلى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الأصلي في ذلك المعنى المقول إليه لم يكن في إطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول إليه مبالغة، فإنه لما لم يصحبه معناه الأصلي انتفت المبالغة في إلحاق المعنى المنقول إليه بالغير. (الدسوقي)

ولما صح إلخ يعني يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به في الاستعارة أن من قال: "رأيت أسدا يرمي" وأراد بالأسد زيدا بدون الادعاء المذكور لا يقال فيه: "إنه جعله أسدا"، كما لا يقال لمن سمي ولده أسدا: "إنه جعله أسدا"؛ لاستواء الإطلاقين في عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم مع أن من قال: "رأيت أسدا يرمي" وأراد بالأسد زيدا على سبيل الاستعارة لقال فيه: "إنه جعل زيدا أسدا قطعاً، وما ذلك إلا باعتبار دخول المشبه في جنس المشبه به، فثبت المدعى، وهو أن الاستعارة لم تطلق إلا بعد دخول المشبه في جنس المشبه به ادعاء مجازا عقليا. (الدسوقي)

إنه جعله أسدا إنما كان لا يقال لمن قال ذلك: "إنه جعل زيدا أسدا؛ لأن "جعل" إذا كان بمعنى "صير" كما هنا تعدى إلى المفعولين، ويفيد إثبات صفة الشيء، فيكون مدلول قولك: "فلان جعل زيدا أسدا" أنه أثبت الأسدية له، ولا شك أن مجرد نقل لفظ الأسد لزيد وإطلاقه عليه من غير ادعاء دخوله في جنسه ليس فيه إثبات أسديته له. [الدسوقي: ٦٢/٤]

جعله أميراً، إلا وقد أثبت فيه صفة الإمارة، وإذا كان نقل اسم المشبه به إلى المشبه تابعاً
 لنقل معناه إليه بمعنى أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادعاء، ثم أطلق عليه اسم الأسد،
 كان الأسد مستعملاً فيما وضع له، فلا يكون مجازاً لغوياً بل عقلياً بمعنى أن العقل جعل
 الرجل الشجاع من جنس الأسد، وجعل ما ليس في الواقع واقعاً مجاز عقلي، ولهذا أي
 ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به
 صح التعجب في قوله: قامت نفسي أي توقع الظل علي من الشمس نفس أعز علي
 من نفسي، قامت نفسي، ومن عجب شمس أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء
 تظللني من الشمس، فلولا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمساً
 صفة لشمس

وقد أثبت ومن سمي ولده أسداً لم يثبت فيه الأسدية. [الدسوقي: ٦٢/٤] وإذا كان هذا مرتبطاً بنتيجة الدليل
 السابق، حاصصة: أنه رتب على انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة ثلاثة لوازم، وكل منها ناص، فيكون منزوماً -
 وهو انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة - باطلاً، فينت بقبضه وهو اعتبار الادعاء المذكور في الاستعارة وإذا كان
 الادعاء المذكور معتبراً فيها، فيكون اسم المشبه به إنما نقل للمشبه تبعاً لنقل معناه إليه، وإذا كان إجح. (الدسوقي)
 بمعنى أنه الخ أي لأنك لما جعلت الرجل الشجاع فرداً من أفراد الحيوان المقترس كان ذلك معنى الكلبي - وهو
 الحيوان المقترس - متحققاً فيه، فحينئذ يكون نقل لفظ الأسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه له، فيكون استعمال
 اسم الأسد في الرجل الشجاع استعمالاً في ما وضع له. (الدسوقي) كان الأسد الخ ويكون سرية الحكم إلى الرجل
 الشجاع كسرية الحكم إلى أفراد الحقيقة، والقربة تدل على نقل معنى الأسد إليه وادعائه له. (عبد الحكيم)
 في قوله أي قور ابن العميد في غلام جميل قام على رأسه يصبه من حر الشمس. [الدسوقي: ٦٣/٤]
 نفس فاعل 'قامت'، ولذلك انتصت به تاء التانيث وإن كان القائم علامة (الدسوقي) أعز علي صفة 'نفس'، وحمية
 'تظلي' في محل النصب على الحال، والتقدير: قامت نفس هي أعز عني من نفسي مطلبة ي من الشمس. (الدسوقي)
 قامت فاعله صمير يعود على 'النفس'، والحملة مؤكدة ما قبلها، وقوله: 'من عجب' حيز مقدم، و'شمس' مبتدأ مؤخر،
 واحملة حار، والتقدير: قامت تلك النفس مطلبة ي، وشمس مطلبة من الشمس من العجب. (الدسوقي)
 أي غلام يعني فقد شبه الغلام بالشمس وادعى أنه فرد من أفرادها ثم استعار له اسمها. تظلي الخ فانتعجب من
 كون الشمس توقع عليه ظلاً مع أنها موجهة لفيه لا لثبوته، ومع كون الشمس تحول بين إنسان وشمس أخرى،
 فسبب التعجب اثنان، وكل ذلك إنما هو لجعل الغلام عين الشمس ادعاء. (الملخص)

على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى؛ إذ لا تعجب في أن يظلل إنسان حسن الوجه إنسانا آخر، **واللهي** عنه أي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله: لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار تلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا، **قد زرّ** أرزاره **على** القمر. تقول: "زررت القميص عليه أزره" إذا شددت أرزاره عليه، فلولا أنه جعله قمرا ^{على صاحب القميص} ^{شدد} ^{اممدوح} حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى؛ لأن الكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب ^{الذي منه الغلالة} ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة إنسان كالقمر في الحسن، لا يقال: القمر في البيت ليس باستعارة؛ لأن المشبه مذكور، وهو الضمير في "غلالته" و"أرزاره"؛ لأننا نقول: لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة، ^{وذكره بنافي الاستعارة} كما في قولنا: سيف زيد في يد أسد، فإن تعريف الاستعارة صادق على ذلك، **ورد** هذا الدليل بأن الادعاء أي ادعاء ^{الذي لا يبي عن التشبيه} دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها أي الاستعارة مستعملة فيما وصعت ^{ولو ذكر المشبه فيه} له؛ للعلم الضروري بأن أسدا في قولنا: ^{علة "لا يقتضي"}

إذ لا تعجب إلخ: أي لعدم العرابية، بخلاف تظليل الشمس الحقيقية إنسانا من الشمس، فإنه مستعرب؛ لاستغراب كون الشمس التي من شأنها طيّ الطل وإذهابه توجع ظلا على تقدير حيلولتها بين الشمس وبين الإنسان المظلل. [الدسوقي: ٦٣/٤] **ولهذا:** يعني لأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دحوله في جنس المشبه به. (الحاشية) **في قوله:** أي قول أي الحسن بن ضباطنا المعنوي في غلام لا بس الكتان. (الحاشية) **بلى:** البلى بكسر الباء مقصورا من بلى الثوب بلى إذا فسد. [الدسوقي: ٦٤/٤] **علالته:** هي شعار وثوب صغير ضيق الكمين كالقميص يلاقي البدن، يلبس تحت الثياب الواسعة ويبس أيضا تحت الدرع؛ سمي شعارا لأنه يلي الشعر. (الدسوقي) **قد زرّ إلخ:** جواب "لا تعجبوا" أو من قال: "لم لا تعجب"، وقرئ بالساء للفاعل والمفعول، وأرزاره في الصورة الأولى منصوب للفاعلية، وفي الثاني مرفوع؛ لكونه نائب فاعل. (الحواشي) **لا نسلم إلخ:** لأنه لا ينبئ عن التشبيه، والمناهي للاستعارة إنما هو الذكر على وجه ينبئ عن التشبيه. (الدسوقي) **كما في قولنا إلخ:** فـ "أسد" استعارة مع أن المشبه الذي هو "ريد" مذكور، لكن على وجه لا يبي عن التشبيه. [التحريد. ٣٥٦] **ورد إلخ:** حاصه مع الصغرى القائلة: الاستعارة لفظ مستعمل فيما وضع له بعد الادعاء أي لا نسلم ذلك، وهذا الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا في غير ما وضع له. [الدسوقي: ٦٥/٤]

"رأيت أسدا يرمي" مستعمل في الرجل الشجاع، والموضوع له هو السبع المخصوص، وتحقيق ذلك أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الأسد ^{شأن} بطريق التأويل قسمين: أحدهما: المتعارف: وهو الذي له غاية الجرأة في مثل تلك الجثة المخصصة والهيكل المخصوص، والثاني: غير المتعارف: وهو الذي له تلك الجرأة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص، ولفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف، فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له، والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف، فيتعين المعنى الغير المتعارف، وهذا يندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن إرادة السبع المخصوص،.....

أي وإن ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الأسد بعد تشبيهه به، إذ تقدير الشيء بغير الشيء لا يقتضي كونه إياه حقيقة. [الدسوقي: ٦٥/٤] ونحسب ذلك أي تحقيق أن الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، وحاصل ما ذكره في التحقيق: أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له؛ إذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة، حتى يكون لفظ المشبه به فيه استعمال لما وضع له، والتجوز في أمر عقلي، وهو جعل غير المشبه به مشبهاً، بل معناه جعل المشبه مؤولاً بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به، وادعاء أن لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف، وأن أفراداه قسمان: متعارف، وغير متعارف، ولا حفاء في أن الدخول بهذا المعنى يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له؛ لأن الموضوع له هو الفرد المتعارف، والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف. (الدسوقي)

[بأن يجعل الأسد موضوعاً لمطلق الشجاعة، سواء كان متعارفاً أو غيره] وإن قلت: إن الذي بطريق التأويل إنما هو أحد القسمين، وهو غير المتعارف، وأما الآخر فبطريق التحقيق، فكيف يقول الشارح: جعل أفراد الأسد قسمين بطريق التأويل؟ قلت: جعل الأفراد قسمين مبني على كون الأسد موضوعاً لبقدر المشترك بينهما وهو محترئ، وكونه موضوعاً لذلك ليس إلا بطريق التأويل، وأما بطريق التحقيق فهو محصر في قسم واحد وهو المتعارف. [الدسوقي بتعريف: ٦٦/٤] في حيزه مع له فلا يكون استعمالها فيما وضعت له، فتكون محاراً لغوياً لا عقلياً.

أي ببيان أن القرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعين غير متعارف، فيندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل يناي القرينة المانعة عن إرادة الأسدية، ووجه الاندفاع: أن الإصرار على دعوى الأسدية بالمعنى الغير المتعارف، ونصب القرينة لا يمنع إلا عن إرادة المعنى المتعارف، فلا منافاة. (الدسوقي) [التجريد: ٣٥٦]

وأما التعجب والنهي عنه كما في البيتين المذكورين **فبناءً على تناسي التشبيه قضاء** ^{جواب سؤال من تشبه} ^{عن لعجب} ^{سواء لاستعارة} ^{لحق}

إساعة ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلاً حتى أن كل ما يترتب على ^{عطف تفسيري}

المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضاً، **والاستعارة: تفارق**

الكذب بوجهين: **بالبناء على التأويل في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به** بأن يجعل ^{الأول} ^{والصرف عن الظاهر} ^{متعلق بـ "دعوى"}

أفراد المشبه به قسمين: متعارفاً وغير متعارف كما مر، ولا تأويل في الكذب، **ونصب أي**

بنصب القرينة على إرادة خلاف الصاهر في الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للمجاز من ^{يتعلق بـ "نصب"}

قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له، دالة على أن المراد خلاف الظاهر،

بخلاف الكذب فإن قائله لا ينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر، بل يبذل المجهود ^{متعلق بـ "لا بد"} ^{الطاقة}

في ترويح ظاهره، ^{إظهار صحته عند السامع}

وأما التعجب الخ: هذا إشارة إلى جواب عن سؤال شأ من اجواب المتقدم، وهو إذ كان الادعاء لا يقتضي

استعمال الاستعارة فيما وضعت له، فلا يصح التعجب والنهي عنه في البيتين السابقين؛ لأنهما لا يتحداً إلا بجعل

المشبه من أفراد المشبه به حقيقة، وحاصل الجواب الذي أشار إليه المصنف: أن التعجب والنهي عنه لتناسي التشبيه،

وجعل الفرد الغير المتعارف مساوياً للمتعارف في حقيقة الادعاء، حتى أن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه.

[الدسوقي: ٦٧/٤] **البيتين:** يعني قامت تظللني إلخ، ولا تعجبوا إلخ.

تناسي: أي إظهار النسيان كما يقال: 'تجاهل' لإظهار الجهل. [التحريد: ٣٥٧] **قضاء الخ:** أي إما تنوسي فيه

التشبيه توفية لحق المبالغة في دعوى الاتحاد بين المشه والمشبه به. (الدسوقي) فإن المبالغة تنتهي إلى الاتحاد، وإذا عاد

التعجب والنهي عنه إلى المبالغة في التشبيه لم يلزم استعمال لفظ المشه به في معناه الحقيقي، كما لم يلزم في الادعاء؛

لأن غرضها واحد وهو المبالغة، والحقيقة التي في نفس الأمر لا تتبدل بذلك. (المواهب)

أصلاً: لا جسماً ولا وصفاً ولا نوعاً ولا حساً. **والاستعارة تفارق الكذب:** يعني الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق

الكلام الكاذب، فلا يرد ما يقال: إن الاستعارة تكون في المفرد؛ لأنها الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، والكذب

يكون في الحكم أي في الكلام المركب المستعمل في غير ما وضع له، فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج إلى الفرق.

[الدسوقي: ٦٨/٤] (التحريد) **بالبناء إلخ:** أي بسبب بناء الاستعارة على التأويل وعدم بناء الكذب عليه. (الدسوقي)

في دعوى إلخ: متعلق بمحذوف، صفة لتأويل أي المتحقق في دعوى إلخ من تحقق العام في الخاص أو أن "في" بمعنى

"من" البيانية. (الدسوقي) **أي بنصب:** أشار به إلى أنه عطف على قوله: "بالبناء".

ولا تكون الاستعارة حسنة لما سبق من أنها تقتضي إدخال المشبه به في جنس المشبه
علة "لا تكون الاستعارة علما"

به يجعل أفراد قسمين: متعارفا وغير متعارف، ولا يمكن ذلك في العلم **لمساافته الجنسية**؛
متعلق بـ "إدخال" الشخص العلم التي تقتضيه الاستعارة

لأنه يقتضي التشخيص ومنع الاشتراك، والجنسية تقتضي العموم وتناول الأفراد، **إلا إذا**
عطف تفسري

حسنة العلم نوع وصفية بواسطة اشتغاره بوصف من الأوصاف **كحاتم المتضمن**
العلم

للاتصاف بالوجود.....

لا تكون أي شخصيا؛ لأنه المتأثر من إطلاق العلم، ولأن علم الجنس تجري فيه الاستعارة كاسم الجنس،
وتخصيص المصنف الاستعارة بالذكر في الامتناع يفهم منه أن الامتناع في العلمية محصور بها، وأما المجاز المرسل
فيحوز في العلمية، ثم إن جملة "ولا تكون علما" عطف على قوله: "والاستعارة تفارق الكذب" عطف جملة فعلية
على اسمية، ولك أن تجعله عطفا على قوله: "تفارق الكذب" فيكون التماسك مرعيا. [الدسوقي: ٦٩/٤]

لا تكون أي الشخصي، وقوله: "يقتضي التشخيص" أي تشخيص معناه وتعبه خارجا، وهذا ظاهر في علم
الشخص لا في علم الجنس؛ لإمكان العموم في معناه لكونه ذهبيا، والمعنى الذهني لا ينافي تعدد الأفراد له. (الدسوقي)
لأن المشبه به يقتضي التعدد ولا تعدد في العلم الحزني، وفيه بحث، فإن التعدد الادعائي لا ينافي الحزني والشخصي
العلمي الأمر؛ لأن الاشتراك إنما هو في العلاقة الجامعة لا في الأطراف، فتأمل. (الملخص)

دلت أي إدخال المشبه في المشبه به يجعل أفراد قسمين. **مسافته احسنة** لقاتل أن يقول: الحسية التي تافها إنما هي
الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء، فما المانع من أن يدعي الجنسية على سبيل التأويل في العلم، حتى كأنه موضوع
للدات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع لا للذات المعينة المشخصة وإذا صح التأويل في 'المتضمن' نوع وصفية
فيصح في غيره. [التحريد: ٣٥٧] **إلا إذا** الح استثناء من عموم الأحوال، وقوله: 'تضمن' أي استلزم نوع وصفية،
وليس المراد أنه دل دلالة تضمينية على نوع من الأوصاف. [الدسوقي: ٧٠/٤]

نوع وصفية الأولى نوع وصف: لأن الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدرية إلى إلحاق ياء المصدرية.
(التحريد) **بواسطة اشتغاره** الح متعلق بـ "تضمن"، والعلم المتضمن نوع وصفية، هو أن يكون مدلوله مشهورا
بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف، فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع
للذات المستلزمة لذلك الوصف، فيكون كليا تأويلا، فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلي صح جعله
استعارة بسبب ادعاء أنه فرد من أفراد ذلك الكلي. (الدسوقي)

كحاتم المتضمن أي المتصف والمستلزم للوجود، فيجعل ذلك الوصف لازما له، وحاتم في الأصل اسم فاعل من الحتم
بمعنى الحكم، نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشر الطائي. [الدسوقي: ٧١/٤]

ومادر بالبخل، وسحبان بالفصاحة، وباقل بالفهامة، **فحينئذ** يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد، سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره، كما مر في الأسد، فهذا التأويل يتناول الحاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود - أعني حاتم الطائي - حقيقة، وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو: رأيت اليوم حاتماً، وقرينتها يعني أن الاستعارة لكونها مجازاً لا بد لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وقرينتها إما أمر واحد كما في قولك: رأيت أسداً يرمي،

ومادر بتقديم الدال، يضرب به المثل في البخل، قيل: إنما سمي 'مادر'؛ لأنه سقى إبله من حوض، فبقي في الحوض ماء قليل فسلح في الحوض ومدر به بخلاً أن يسقى منه أحد. [الدسوقي: ٧١/٤] **وسحبان**: بورن عطشان، اسم رجل ببيع يضرب به المثل، ومعه في الأصل صياد يصيد ما مر به، ثم جعل علماً للبلغ المشهور، والمناسبة ظاهرة. [التجريد وغيره: ٣٥٧] **وباقل** اسم رجل يضرب به المثل في العي والفهامة، وهو اسم رجل من العرب كان شديد البغي في الطوق، حتى أنه اشترى ظيلاً بأحد عشر درهماً، فقيل له: بكم اشتريته؟ ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه ليشير بذلك إلى أحد عشر، فانفلت الظي. (التجريد وغيره)

فحينئذ: أي حين تضمن العلم كحاتم نوع وصيغة يجوز إلخ. (الدسوقي) **ويتأول إلخ**: أي فالتأويل بعد التشبيه، ولا يتوقف هو على التشبيه، وهذا يدفع ما يقال: إن حاتماً إذا كان فرداً من أفراد، فكيف يصح التشبيه؟ (الدسوقي) **أو غيره**: والقرينة تخصيص ذلك الغير بالإرادة. **فهذا التأويل**: أي ما كان حاتم موضوعاً للجواد بالتأويل يتناول الفرد المتعارف وغير المتعارف؛ لتناول الخواد لها، والفرد المتعارف: هو الذي له غاية جود، وهو الشخص المعروف، وغير المتعارف: هو الذي له الجود مطلقاً، وهذا التأويل كان حاتم كأنه اسم جنس لا علم شخص، فيتناول كل من وجد فيه صفة الجود مطلقاً. (الحواشي) **اليوم**: اليوم قرية؛ لأن حاتم الطائي ليس في هذا اليوم.

وقرنتها: يتبادر منه أن المراد من قرينتها القرينة المانعة؛ لأنها الساقية في تحقيق المجاز، لكن الأفع أن يراد قرينة الاستعارة مطلقاً مانعة كانت أو معيبة. [التجريد: ٣٥٨] **لكونها مجازاً**: أشار بالدليل العام إخباري في كل محار مرسلاً كان أو استعارة إلى أن تخصيص بيان القرينة في الاستعارة للاعتناء بشأها، وإلا فالقرينة لازمة في كل مجاز. (الحواشي)

إما أمر واحد: أي من ملائمتها المشبه في المصراحة كـ "يرمي" ومن ملائمتها أمثله في المكتبة كالأظفار. [الدسوقي: ٧٢/٤] **أسداً يرمي إلخ**: فإن وضعه بالرمي قرينة على أنه ليس المراد منه الحيوان المفترس. [العروس: ٧٢/٤]

أو أكثر أي أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة كقوله: **فإن تعافوا** أي تكرهوا ^{من أمر واحد} ^{بعض العرب} ^{عاقبه بفاعه: كرهه}

لعدو والإيمان **فإن في أيماننا** أي سيوفا تلمع كشعل النيران، فتعلق قوله: "تعافوا" ^{التوحيد أو صد الطم} ^{علة للجزاء أهم مقامه} ^{إشارة إلى وجه الشبه جمع نار} ^{مبتداً}

بكل واحد من العدل والإيمان قرينة على أن المراد بالنيران: السيوف لدلالته على أن ^{خبر} ^{خبر "أن"}

جواب هذا الشرط تحاربون وتلجؤون إلى الطاعة بالسيوف، أو معان ملتزمة مربوط ^{لا بالنيران} ^{عطف على قوله: "أو أكثر" تفسير للملتزمة}

بعضها ببعض، يكون الجميع قرينة لا كل واحد، وبهذا ظهر فساد قول من زعم أن ^{انهموع} ^{فظهرت مقابلته بقوله: "أو أكثر"} ^{عطف} ^{عند}

قوله: "أو أكثر" شامل لقوله: "معان" فلا يصح جعله مقابلاً له، وقسيماً كقوله: **وصاعقة** ^{خبر "أ"} ^{لأنه من أفراد} ^{بقوله: "أو أكثر"} ^{المجهرى}

من نصله أي نصل سيف الممدوح **سكمي** بها، من انكفاً أي انقلب والباء للتعدي، ^{في "ها"}

والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها على رؤوس الأقران ^{تفسير للصاعقة} ^{تلك النار}

فإن تعافوا إلخ يخاطب الأعداء أي إن تكرهوا العدل والإنصاف وتميلوا إلى الحور وتكرهوا التصديق بالنبي ^{صلى الله عليه وسلم} فإن في أيدينا سيوفا تلمع كانبيران تحاربكم وبلغحكم إلى إقياد الحق. [الدسوقي: ٧٢/٤]

أي سيوفا تلمع إلخ أي يعني فقد شبه السيوف بالنيران تخامع المعان في كل، واستعار اسم المشبه به للمشبه. (الدسوقي) فتعلق "تعافوا" بكل واحد من العدل والإيمان يقتضي أن يكون المراد من النيران هو السيوف؛ لدلالة هذا التعلق أن جزء هذا الشرط هو "تحاربون وتلجؤون إلى الطاعة بالسيوف". (الحواشي)

على أن جواب إلخ: [أي تعنى تعافوا بكل واحد من العدل والإيمان] يعني جواب هذا الشرط محذوف، تقديره: "تحاربون"، فقوله: "فإن في أيماننا نيران" علة للجواب أقيمت مقامه، ولو حذف النون من "تحاربون وتلجؤون" لكان حساساً لأن رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعاً ضعيفاً. [التحريد: ٣٥٨] **وبهذا:** أي يكون المراد "معان ملتزمة" مربوط ببعضها بعض يكون الجميع قرينة، لا كل واحد. (التحريد) **وصاعقة** يروى بالحر على إصمار "رب"، وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله: "من نصله" وحرره قوله: "تسكمي بها"، والصاعقة في الأصل "نار سماوية" تهاك ما أصابته، تحدث غالباً عند الرعد والبرق. [الدسوقي: ٧٤/٤]

من نصله: أي صاعقة هي نصله، جعله صاعقة في الاشتعال والتأثير، أو المراد: صاعقة ناشئة من نصله، والأول أظهر، وإلى الثاني ذهب الشارح، والنصل حد السيف أو نفس السيف ما لم يكن له مقبض. (التحريد)

أي نصل إلخ أشار به إلى أن ضمير "نصله" للممدوح، وفي الكلام حذف مضاف، ويجوز أن يرجع الضمير للممدوح، ولا حذف، والإضافة لأدنى ملاسة. (الدسوقي) **من حد سيفه:** إشارة إلى أن النصل هو حد السيف. (الدسوقي)

على رؤوس الأقران: رؤوس: جمع رأس، والأقران: جمع قرن، وهو المكافئ والمماثل. (الدسوقي)

خمس سحائب أي أنامله الخمس التي هي في الجود، وعموم العطايا سحائب أي يصبها ^{أحده من السحائب} ^{الصاعقة} على أكفائه في الحرب، فيهلكهم بها لما استعار السحائب لأنامل الممدوح، وذكر أن هناك صاعقة، ويّين أنها من نصل سيفه، ثم قال: على رؤوس الأقران، ثم قال: خمس، فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل، فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل. ^{الشاعر}

[تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين]

وهي أي الاستعارة باعتبار الصرفين، المستعار منه والمستعار له قسمان؛ لأن اجتماعهما ^{متبا} أي اجتماع الطرفين في شيء ما ممكن نحو: ﴿أَحْيَاهُ﴾ في ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ (الأنعام: ١٢٢) أي ضالا فهدياه استعار الإحياء.....

خمس سحائب. [عني خمس سحائب أنامل الممدوح، فذكر أن هناك صاعقة، ثم قال: 'من نصله'، فبين أنها من نصل سيفه، ثم قال: 'على رؤوس الأقران'، ثم قال: 'خمس'، فذكر عدد أصابع اليد هناك من مجموع ذلك عرضه. (الإيضاح)] فاعل 'تكمي' ها، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف كما أشار إليه الشارح بقوله: أي أنامله الخمس، والمراد: العليا فقط، وإلا فالأنامل كثيرة، فإن أريد بالأنامل معناها الحقيقي، ففيه مبالغة في الشجاعة حيث يكفي للأقران أنامله ولا يحتاج في إهلاكهم إلى إعمار الأصابع، وإن أريد بها الأصابع مجازاً فلا مبالغة. [الدسوقي: ٧٤/٤، التحرير: ٣٥٨]

التي هي إلخ: أشار بهذا إلى أن في البيت من المحسنات الديعية الاستتاع حيث ضمن الشاعر مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء، ومن لم يدرك توهم أنه لا يلائم ذكره المقام، ولك أن تجعل أنامله سحائب العذاب في نزول الصاعقة والنار. (التحرير) **فذكر العدد**: بتخفيف الكاف، ولا شك أن ذكر العدد قرينة على أن المراد بالسحائب الأنامل؛ إذ السحائب الحقيقية ليست حمسا فقط. [الدسوقي: ٧٥/٤]

فظهر من جميع ذلك: أي من ذكر الصاعقة، ومن كونها ناشئة من حد سيفه، ومن انقلابها على رؤوس الأقران، ومن كون المقرب ها حمسا، وفي كون مجموع ما ذكر هو الدال على أن المراد بالسحائب الأنامل نظراً؛ إذ لو أسقط بعضها فهم المراد حتى أن إضافة الصاعقة لنصل السيف فقط كان في القرينة المذكورة، فيخالف ما مر من قوله: "مربوط بعضها ببعض، يكون الجميع قرينة إلخ". (الدسوقي) **أي الاستعارة إلخ**: الاستعارة تقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك. (المطول)

استعار الإحياء: أي لفظ الإحياء وإيما قال: استعار الإحياء، مع أن المستعار الفعل أعني "أحْيَاهُ"؛ لأن استعارة الفعل تسمية لاستعارة المصدر أعني الإحياء - ووجه الشبه بين الإحياء والهداية ترتب الانتفاع والمآثر على كل منهما، كما أن وجه الشبه بين الإمامة والإصلاح، ترتب نفي الانتفاع على كل منهما. [الدسوقي: ٧٦/٤، التحرير: ٣٥٩]

من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد، وهذا أولى من قول المصنف: إن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء؛ لأن المستعار منه هو الإحياء لا الحياة، وإنما قال نحو: أحييناه؛ لأن الطرفين في استعارة الميت الضال مما لا يمكن اجتماعهما؛ إذ الميت لا يوصف بالضلال، ولتسم الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء ^{عنه سمية الوفاة} ^{الاجتماع} **وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق، وإما تمتع** عطف على "إما ممكن" **كاستعارة سم المعلوم بسموجود لعدم عذته هو بالفتح** النفع أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعلوم، ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ^{فوجه الشبه انتفاء النفع} ^{هو المستعار له} ^{هو المستعار منه أصالة} **ممتنع، وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد،.....** ^{اسم الموجود} ^{هو عكس مثال المصنف}

وهذا أي قولنا: الإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء، فقد اجتماعا في الله سبحانه وتعالى فإنه محيي وهاد. [الدسوقي: ٧٦/٤] **أولى** وإنما لم يحكم بمسند كلام المصنف لإمكان أن يقال: مراد المصنف بالحياة الإحياء لكونها أثرا له. **وإنما قال إلح** أي ولم يقل نحو: "أو من كان ميتا فأحيياه" حتى يكون ميتا داحلا في التمثيل أيضا. [التجريد: ٣٥٩] **مما لا يمكن إلح** يعني فقد اجتماع في الآية الاستعارتان: الوفاقية والعادية. (الدسوقي)

لا يوصف إلح أي لأن موت عدم الحياة، والصلال هو الكفر، والميت لا يتصف بالكفر إلا باعتار ما كان لا حقيقة (الدسوقي) **ولتسم** وفاقية بما سموها وفاقية لا اتفاقية؛ لأن وفاقية أنسب بعادية، وإنما لم يقل: 'وتسمى' إشعارا بأن هذه التسمية من جهة المصنف لا مقدمة. (الدسوقي)

من الاتفاق كان الأولى أن يقول لما بين الطرفين من الوفاق. (الدسوقي) **وإما تمتع** اجتماع الطرفين في شيء واحد. **كاستعارة إلح** وذلك بأن تقول في "ريد" الذي لا يقع به: "رأيت اليوم معدوما في المسجد"، أو تقول: "جاء المعلوم" ونحو ذلك، فشبّه الوجود الذي لا يقع فيه بالعدم، واستعير العدم للوجود، واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود لا يقع فيه، فهو استعارة عنادية؛ لأن من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان في شيء. [الدسوقي: ٧٧/٤]

هو بالفتح أي وابد، وأما بكسر العين مع المد فهو التزم بالنصوت، وبكسر العين مع القصر، فاسم ليسار والاستغناء، وأما بالفتح مع القصر فهو لفظ مهمل. (الدسوقي)

لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتدم في الناس اسمه **ولتسم** الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء **عنادية**؛ لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما، ومنها أي ومن ^{نابها} العنادية: الاستعارة **التهكمية** و**التمليحية**، وهما ما **اسعمل** في صده أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها **الحقيقي** أو **بقصده** ^{تفسير ما مر} أي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة **تمليح** أو **تهكم** على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه، **حو**: **فبشرهم** ^{الاستهزاء والسخرية} **عاب أسمه** (آل عمران: ٢١) أي أنذرهم، استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يظهر سرورا ^{غير يظهر} في المخبر به للإنذار الذي هو ضدها بإدخال الإنذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء، وكقولك: رأيت "أسدا" وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة، ^{أو التهمك والاستهزاء} ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والإنذار من جهة واحدة، وكذا الشجاعة والجبن.

عادية: إن قلت: إن الوفاق والعناد بين الطرفين كما يتأتى في الاستعارة يتأتى في التشبيه، فلم لم يذكر هناك، أحب بأن المقصود: المبالغة، ولا يخفى أن جعل أحد المتعاندین من جنس الآخر متحدا به أشد مبالغة وغرابة من تشبيه أحدهما بالآخر. [الدسوقي: ٧٧/٤] **التهكمية** أي العرص منها التهكم والاستهزاء. (الدسوقي) و**التمليحية** يكون العرص منها إتيان القبيح بصورة حسنة **الخففي** أو بقصده، الصداق هما الأمران الوجوديان الذان لا يجتمعان وقد يرتفعان، والقيضان الأمران الذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وأحدهما وجودي والآخر عديم. [الدسوقي: ٧٨/٤] **تمليح**: الإتيان بشيء مليح مستظرف.

فبشرهم إلح: استعير اسم البشارة للإنذار بسبب إدخال الإنذار في جنس البشارة، واشتق من البشارة "بشر" بمعنى "أندر" على طريق الاستعارة: التهكمية أو التملحية العادية. (الدسوقي) **في المحر به** أي في وجه شخص غير بذلك الحر. **يادخال الإنذار إلح** متعلق بـ "استعيرت" أي بسبب إدخال الإنذار في جنس البشارة لتزويل التضاد منزلة التناسب بواسطة التهكم أو التمليح. [الدسوقي: ٧٩/٤]

ولا يخفى إلح: هذا بيان لكون الاستعارة في "بشرهم" و"رأيت أسدا" عادية. (الدسوقي) **من جهة واحدة** أي بحيث يكون المبشر به هو المنتذر منه والمبشر هو المنتذر، وأما من جهتين فيتأتى بأن يخبرك مخبر أن فلانا يريد صربك وكسوتك بعد ذلك. (الدسوقي) **وكذا الشجاعة والخص** أي لا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة، وأما من جهتين فهو ممكن، ألا ترى إلى قول الشاعر: "أسد عليّ وفي الحروب نعمة". (الدسوقي)

[تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع]

والاستعارة باعتبار الجامع أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه قسمان، لأن الجامع إما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله تعالى: "خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كمن سمع هبة طار إليها، أو رجل في شعبة في غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت"، قال جار الله: الهبة الصيحة التي يفرع منها، وأصلها من هاع يهيع إذا جبن، والشعبة رأس الحبل، والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للمجاهد في سبيل الله، أو رجل اعتزل الناس وسكن في رؤوس بعض الجبال.....

باعتبار الجامع إلخ قد يقال. يسمى أن يكون الاستعارة باعتبار الجامع أربعة أقسام؛ لأنه إما داخل في مفهوم الطرفين، أو خارج عنهما، أو داخل في أحدهما وخارج عن الآخر، ويمكن أن يقال: إن المصنف أثر الاختصار، فجعلهما قسمين يدرج فيهما الأقسام الأربعة: الأول: أن يكون داخلا في مفهوم الطرفين، والثاني: أن لا يكون داخلا في مفهومهما وهو شامل لما يكون خارجا عنهما وما يكون داخلا في مفهوم أحدهما خارجا عن مفهوم الآخر، ولعله لذلك عبر في الثاني بغير داخل لا بخارج عن مفهومهما. [الدسوقي: ٧٩/٤]

أي ما قصد إلخ وهو الذي يسمى في التشبيه وجه الشبه؛ لأنه سب للتشبيه وسموه هها جامعا؛ لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفرادها تحت مفهوم. [الدسوقي: ٨٠/٤] إما داخل نكوه جنسا، أو فصلا لمفهوم الطرفين. طار إليها أي عدا إليها، فشه العدو الذي هو قطع المسافة بسرعة في الأرض بـ"طيران" الذي هو قطع المسافة بسرعة في الهواء، فالجامع قطع المسافة بسرعة وهو داخل في مفهوم الطرفين أي العدو والطيران؛ لأنه جنس لمفهوم كل منهما. (الدسوقي) أو رجل إلخ أو للتقسيم، فخير الناس مقسم لهدفين القسمين وليست لتفريد. (الدسوقي) جار الله: جار بيت الله الحرام يعني الرحماني. (الدسوقي) إذا حى أي فالهبة في الأصل معناها اجبن، واستعمالها في الصيحة مجاز مرسل من استعمال اسم المسبب في السب؛ وذلك لأن الصيحة لما أوجست الخوف الذي هو الحى سميت باسمه وهو الهبة. (الدسوقي) أحد إلخ يصح قراءته بصيغة اسم الفاعل ويرشحه قوله في الحديث: 'بمسك'، ويصح قراءته فعلا ماضيا ويرشحه قوله بعد: "واستعد للمجاهد". (الدسوقي)

واستعد إلخ: أي بحيث إذا سمع أصوات المجاهدين عند المحاربة قدم هم بسرعة، وأخذ الاستعداد من قوله: بمسك بعنان فرسه. (الدسوقي) بعض الحال أحد البعصية من المعنى؛ لأن قوله في الحديث: "في شعبة" المراد منه في أي شعبة، وليس المراد منه في كل شعبة لاستحالة ذلك. (الدسوقي)

في غنم له قليل يرعاها، ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت.

أخذ القلة من التصغير

استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما؛ فإن الجامع بين العدو والطيران

السيء

عند العرس

نعين محو الجامع

المسعر له

السعر منه

هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما أي في العدو والطيران، إلا أنه في الطيران

فقط المسافة

ذلك الجامع

أقوى منه في العدو، والأظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجنح والسرعة لازمة

سريها كان أو بطيها

له في الأكثر لا داخله في مفهومه، فالأولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع

لطيرون الأغلب

لفظ التقطيع

لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزمة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها

المتصلة

متنق باستعارة

عصف مسيري

عن بعض في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمَا﴾ (الأعراف: ١٦٨) والجامع إزالة

جمع أمّة

الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع أشد، والفرق بين هذا وبين إطلاق

من التفريق

إزالة الاجتماع

مفهوم التقطيع والتفريق

المرسن على الأنف مع أن في كل من المرسن والتقطيع.....

أنف الإنسان مجازا مرسلا

أقوى منه: هذا جعل الطيران مشها به والعدو مشبها. **والأظهر إلخ:** قصد انشراح المناقشة في قول المصنف فإن

الجامع هو قطع المسافة بسرعة حيث جعل السرعة جزءا من الجامع الواقع جسما للطرفين. [الدسوقي: ٨١/٤]

فالأولى إلخ: عبر بالأولى إشعارا بأنه يمكن أن يجاب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين

الاختياري في الهواء، لكن يصح هذا الجواب إذا ثبت النقل عن أئمة اللغة، أو يجاب بأن الملتفت إليه في الجامع قطع

المسافة فقط لا مع السرعة، أو بأن المناقشة في الأمثلة ليست من دأب المحصنين، أو بأن معنى الاعتراض ليس بقطعي.

[التجريد: ٣٦٠] (الدسوقي) **أن يمثل إلخ:** أي للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين.

لتفريق الجماعة: أي الموضوع لإزالة الاجتماع قيدكون الأشياء المختمة غير ملترق بعضها بعض. (الدسوقي)

والفرق إلخ: هذا جواب عما يقال: إنهم جعلوا إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة، وجعلوا إطلاق المرسن

على أنف الإنسان مجازا مرسلا مع أنه قد اعتر في كل من المعنى الحقيقي للتقطيع، والمرسن وصف خاص به غير

موجود في المعنى المستعمل فيه اللفظ مجازا، وذلك لأن المرسن اعتر في معناه الأصلي خصوص كونه ألفا لهيمة يجعل

فيه الرسن، والتقطيع اعتر في معناه الموصوع له الاتراق في الأشياء التي رال اجتماعها، فلما اعتر في المعنى الحقيقي

لكل من اللفظين وصف خاص به لم يوجد في معناه المجازي، فلم يجعل إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة،

وإطلاق المرسن على أنف الإنسان مجازا مرسلا، وما الفرق بينهما؟ [الدسوقي: ٨٢/٤]

خصوص وصف ليس في الأنف، وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن في
 التقطيع مرعي في استعارته لتفريق الجماعة، بخلاف خصوص الوصف في المرسن،
 والحاصل: أن التشبيه ههنا منظور بخلاف ثمة، فإن قلت: قد تقرر في غير هذا الفن أن
 جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف، فكيف يكون جامعا، والجامع يجب أن يكون
 في المستعار منه أقوى؟ قلت: امتناع الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية،
 يكون الاستعارة معينا للمبالغة

خصوص وصف قد علمت أن الوصف الخاص في المرسن كونه أنفاً بهيمة يجعل فيه الرسن وهو غير موجود في
 أنف الإنسان، والوصف الخاص في التقطيع التراق الأجسام التي رال اجتماعهما وهو غير موجود في تفريق
 الجماعة. [الدسوقي: ٨٢/٤] **ليس في الأنف** أي أنف الإنسان، وهذا راجع لقوله: 'في المرسن'.
وتفريق الجماعة راجع إلى قوله: "والتقطيع". **هو أن** توصيحه أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه الذي عليها
 مدار الاستعارة يقتضي قوة المشبه به عن المشبه في وجه الشبه، فالوصف الخاص في التقطيع لما روعي ولوحظ صار
 التقطيع بمراعاته أقوى من التفريق في إرادة الاجتماع، فصح أن يشبه التفريق بالتقطيع ويستعار التقطيع لتفريق، وأما
 الوصف الخاص في المرسن ما لم يلاحظ وإنما يوحظ الإصلاق والتقييد، لم يكن استعارة بل مجازاً مرسلًا، لعدم
 التشبيه. (الدسوقي) **واحاصل** أي حاصل الفرق بين التقطيع والمرسن. (الدسوقي)
ههنا منظور ح [أي في استعارة التقطيع] أي ملحوظ ضمناً فكان استعارة، بخلاف ثمة فكان مجازاً مرسلًا.
 [التحريد: ٣٦٠] **خلاف ثمة** أي خلاف استعمال مرسن في أنف الإنسان؛ فإن التشبيه غير ملاحظ فيه، وإنما
 يوحظ فيه الإطلاق والتقييد حيث استعمل اسم التقييد في المطلق فكان مجازاً مرسلًا. [الدسوقي: ٨٣/٤]
فإن قلب هذا رد على قول المصنف؛ لأن الجامع إما داخل في مفهوم الطرفين وحاصله: أن الحكم بدخول الجامع في
 الطرفين في الاستعارة يقتضي الجامع بين المتماهين؛ لأن دخوله في مفهوم الطرفين يقتضي عدم التفاوت؛ لأن جزء الماهية
 لا يختلف، وكونه جامعاً يقتضي التفاوت؛ لأن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى، فزم أن كون الجامع
 داخلاً في مفهوم الطرفين باطل. (الخواشي) **لا يخلف إلخ** هذا هو المشهور عند القدماء، لكن الدليل على ذلك ليس
 تام، ولذا احتار بعض المحققين الاختلاف وتشكيك في الداتيات أيضاً، ولعل الحق لا يتجاوز. [التحريد: ٣٦١]
جامعاً أي جزء ماهية وهو إرادة الاجتماع. **امتناع إلخ** حاصل هذا الجواب: أن امتناع الاختلاف بالشدة والضعف
 في أجزاء الماهية ليس مطلقاً، بل بالنسبة إلى ماهية الحقيقية، وهي مركبة من الداتيات لا الاعتدالية أي التي اعتبروا بها
 مفهومها مركباً من أمور غير داتيات لها، والماهية المفهومة من اللفظ تارة تكون حقيقية فلا تختلف أجزاؤها، فلا يصح
 أن يكون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد، وتارة تكون اعتدالية، فيصح كون الجامع داخلاً
 في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد. (الدسوقي)

والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية، بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها ^{ماهية مفهومة من المعط} قابل للشدة والضعف، فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى، ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الأسود أعني المركب من ^{المفهوم من المعط} السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف، وإما غير داخل فيهما عطف على "إما داخل" كما مر من استعارة الأسد للرجل الشجاع، والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة عارضة للأسد لا داخلة في مفهومه، وكذا التهلل للشمس. ^{شأنه المتهلل}

تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع

وإنما للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها إما عامة وهي ^{بدرجتها عامة الشئ} المستدلة ^{بدرجتها عامة الشئ} صهيون ^{بدرجتها عامة الشئ} جامع ^{بدرجتها عامة الشئ} فيهما نحو: رأيت أسدا يرمي. أو حاصية وهي ^{لا يعرفها غير الخواص} العربية التي لا يطلع عليها إلا الخاصة ^{البعيدة عن العامة} الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة، والعراية قد تكون في نفس الشبه بأن يكون ^{التشبيه نفسه}

أعني المركب إلخ أي أعني مفهوم الأسود المركب من السواد والمحل أي الدات أي مفهوم الأسود مركب من أمرين: جوهر الذي هو الدات، والعرض الذي هو وصف السواد، وقوله: "مع اختلافه" أي السواد بالشدة والضعف. [الدسوقي: ٨٤/٤] وإما غير داخل أي في مفهوم الطرفين، وهذا صادق بأقسام ثلاثة: بأن يكون خارجا عن مفهومهما معا، أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه به فقط، أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه فقط. [الدسوقي: ٨٥/٤]

للرجل الشجاع أي في نحو قولك: "رأيت أسدا يرمي" وأنت تريد رجلا شجاعا، فإن الجامع بين الأسد والرجل هو الشجاعة وهي غير داخل في مفهومها. (الحاشية) عارضة للأسد أي كما أنه عارض للرجل الشجاع. (الدسوقي) وكذا التهلل. فالجامع في المثالين خارج عن الطرفين. (الدسوقي) وهي المستدلة: من البدلة وهي المهنة، فكان الاستعارة لما بلغت إلى حد تستعملها العامة صارت ممتمة متذلة. (الدسوقي) نحو رأيت أسدا يرمي. أي فإن الأسد مستعار للرجل الشجاع والجامع بينهما - وهو الحرارة - أمر واضح يدرکه كل أحد لاشتهار الأسد بها. [الدسوقي: ٨٦/٤]

في نفس الشبه إلخ أي في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه، وبدل عليه قول الشارح: "بأن يكون تشبيها". (الدسوقي) بأن يكون إلخ وذلك بأن يكون أصل الاستعارة تشبيها فيه نوع غرابة كأن يكون تشبيه هذا الأمر بهذا الأمر غريبا ونادرا، وإن كان كل واحد من المشبهين كثيرا في ذاته كما في المثال الآتي؛ فإن إيقاع العنان بالقربوس وجمع الرجل ظهره وساقه بالثوب واقع بكثرة، والنادر إنما هو تشبيه أحدهما بالآخر. (الدسوقي)

تشبيها فيه نوع غرابة **كما في قوله** في وصف الفرس بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه صاحبه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف على مكانه إلى أن يعود إليه: **وإذا احتسب** قربوسه أي مقدم سرجه بعنانه **عدك الشكيم** ^{صاحه} ^{الفرس} ^{جانه} ^{مع} ^{المدحجة} ^{شبه} هي الحديدة المعترضة في فم الفرس، وأراد بالزائر نفسه، شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبي المحتسبي معتمدا إلى جانبي ظهره، ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة التشبيه، **وقد تحصل الغرابة بتصريف** في الاستعارة العامة **كما في فوهه:** ^{متعلق بـ "استعار"} ^{عطف على: قد تكون} ^{هو كثر عرة}

أخذنا بأطراف الأحاديث بينا **وسالت بأعناق المطي لأباطح** ^{أصله: سالت اعطي بالأباطح}

جمع أبطح: وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى.....

قوله: يريد بن مسلمة بن عبد الملك. **قربوس** القربوس بفتح الراء ولا يخفف بالسكون إلا عند الضرورة؛ لأن فعلولاً نادر لم يأت عليه غير صعقوق وهو اسم أعجمي. [الدسوقي: ٨٦/٤] **وإذا احتسب** احتسب الرجل إذا جمع ظهره وساقيه بثوب أو بيديه. (الدسوقي) **قربوسه:** يحتمل أن يكون 'قربوسه' فاعل 'احتسب' تنزِيل القربوس منزلة الرجل المحتسبي، فكأن القربوس صم الفرس إليه بالعنان، كما يصم الرجل ركنته إلى ظهره بثوب مثلاً، ويحتمل أن يكون قربوسه مفعول 'احتسب' مضمناً لمعنى جمع، والفاعل على هذا ضمير عائد إلى الفرس، فكأنه يقول: وإذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه إليه كما يصم المحتسب ركنته إليه، فعلى الأول ينزل وراء القربوس في هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحتسب وفم الفرس منزلة الركبتين، وعلى الثاني بالعكس. (الدسوقي) **لغرابة التشبيه** وجه الغرابة أن الانتقال إلى الاحتباء الذي هو المشبه به عند استحصار إلقاء العنان على القربوس بفرس في غاية الندور؛ لأن أحدهما من وادي النعود، والآخر من وادي الركوب مع ما في الوجه من دقة التركيب وكثرة الاعتبارات. [الدسوقي: ٨٨/٤] **بتصريف إلخ:** وذلك التصريف هو أن يضم إلى تلك الاستعارة تجوز آخر لطيف اقتضاه الحال وصححته المناسبة. (الدسوقي) **أخذنا إلخ:** أي أخذنا نتحدث بقنود الأحاديث وأنواعها، وفي حال أخذنا بأطراف الأحاديث أخذت المطايا في سرعة السير المتتابع الشبيه بسيل الماء في تنابعه وسرعته. (الدسوقي) **دقاق الحصى:** الدقاق بضم الدال بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد. (الدسوقي)

استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لمسير الإبل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة، والتشبيه فيها ظاهر عامي، لكن قد تصرف فيه بما أفاده اللطف والغربة إذ أسند الفعل أعني سالت إلى الأباطح دون المطي وأعناقها، حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل، كما في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مرم: ٤)، وأدخل الأعناق في السير؛ لأن السرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالبا في الأعناق، ويتبين أمرهما في الهوادي، وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة.

مقدم العنق إلى الهوادي ثقل السير وخفته

[تقسيم آخر للاستعارة]

والاستعارة باعتبار الثلاثة المستعار منه والمستعار له والجامع ستة أقسام:

والتشبيه فيها إلخ الحاصل: أن المستعار ههنا هو "سالت"، والمستعار منه هو "سيلان السيول"، والمستعار له هو "سير الإبل"، والجامع بينهما هو غاية السرعة واللين والسلاسة، وهو ظاهر عامي، لكن قد تصرف فيه بما إلخ. (الحاشية) إذ أسند إلخ: حاصله: أنه حصلت العراة بتصرفين حيث أسند السير إلى الأباطح إسنادا مجازيا لفظيا، وإلى الأعناق إسنادا مجازيا تقديريا؛ لأن مقتضى كونها في سيرها ملابسة للأعناق: أن تكون نفس الأعناق أيضا سائرة. [التحريد: ٣٦٢]

المطي: الذي كان حقه أن يسند إليه. [الدسوقي: ٩٠/٤] حتى أفاد إلخ. توضيح ذلك أن السيلان المستعار للسير حقه أن يسند إلى المطي؛ لأنها هي التي تسير، فأسنده الشاعر إلى الأباطح التي هي محل السير، فهو من إسناد الفعل إلى محله إشارة إلى كثرة الإبل، وأنها ملأت الأباطح؛ لأن نسبة الفعل الذي هو صفة الحال إلى المحل تشعر بشيوع الحال في المحل وإحاطته بكنهه، فلا يسند اجريان إلى النهر، إلا إذا امتلأ النهر من الماء، وكذا لا يقال: سارت الأباطح إلا إذا امتلأت بالسائر فيها؛ لأنه قد جعل كل محل منها سائرا لاشتماله على ما هو سائر فيه، فلو كان في الأباطح محل حال من الإبل لصدق عليه أنه غير سائر؛ لعدم اشتماله على ما يسير فيه. [الدسوقي: ٩٠/٤]

واشتغل الرأس شيباً. أي أسند الاشتغال الذي هو صفة الشيب إلى محله وهو الرأس؛ إشعاراً بأن ذلك الحال ملأ المحل كنه كما مر تقديره. (الحواشي) وأدخل إلخ: أراد بإدخالها في السير جرّها بياء الملابس المقتضية للملابسة الفعل لها، وأنها سائرة؛ لأن مرجع الملابس إلى الإسناد، وحينئذ فيكون السيل مسندا إلى الأعناق تقديرا، أو ذلك الإسناد محار عقلي. [الدسوقي: ٩٠/٤] الأعناق: بأن جعلت فاعلا لـ "سالت" ولو بالقلب.

الهوادي: جمع هادية وهي العنق، وسميت الأعناق هوادي؛ لأن البهيمة تهتدي بعقها إلى الجهة التي تميل إليها، وقيل: إن إهادية مقدم العنق، وعلى الأول وهو أن الهوادي هي الأعناق يكون قول الشارح: "ويتبين أمرهما في الهوادي" من قبيل الإظهار في محل الإضمار إشارة إلى أن الأعناق تسمى بالهوادي. [الدسوقي: ٩١/٤]

لأن المستعار منه والمستعار له إما حسيان أو عقليان، أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي، أو بالعكس، فيصير أربعة، والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير؛ لما سبق في التشبيه، لكنه في القسم الأول إما حسي أو عقلي أو مختلف، فيصير ستة، وإلى هذا أشار بقوله: لأن الطرفين أن كانا حسيين فالجامع إما حسي حو: فإنه أخرجهم عجلًا جسداً له خوارزه (طه: ٨٨) فإن مسجعا منه السامري بني إسرائيل صوت القرع ولد البقرة والمستعار له أحمد الذي حنقه الله تعالى من حلي القبط التي لأنه موضوع به شبه أهل مصر سبكتها نار السامري عند إلقائه في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطن فرس أديتها جبرئيل

الأخيرة. يعني فيما كان فيه الطرفان عقيين أو أحدهما. لما سبق أي من أن وجه الشبه المسمى بها بالجامع لا بد أن يقوم بالطرفين معا، فإذا كانا أو أحدهما عقليا وجب كون الجامع عقليا وامتنع كونه حسيا، لاستحالة قيام أحسي بالعقلي منهما أو من أحدهما. [الدسوقي: ٩٢/٤] فيصير ستة لأن القسم الأول باعتبار الجامع ثلاثة أقسام، والأقسام بعده ثلاثة، فالجموع ستة، وحاصنها: أن الطرفين يكان حسيين فالجامع إما حسي، أو عقلي، أو بعضه حسي وبعضه عقلي، فهذه ثلاثة وإمكان غير حسيين، فإما أن يكونا عقيين، أو مستعار منه حسيا ومستعار عقليا، أو بالعكس، فهذه ثلاثة أيضا، ولا يكون الجامع فيها إلا عقليا. (الدسوقي) هذا أي الأقسام الستة وأمثلتها. (الدسوقي) جسدا أي بدنا بنحوم ودم، وهذا يدل من عجلًا. (الدسوقي) حوار بالضم من صوت القرع، والنعم، والطباء، والنعام. [التحريد: ٣٦٢] ولد البقرة أي الذي أطلق عليه نطق العجل في الآية. (الدسوقي) من حلي القبط بضم الحاء وكسر اللام واءياء مشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كندي وثدي، والقبط: بكسر القاف وسكون الباء قبيلة فرعون من أهل مصر. (الدسوقي) التي سكنها صفة للخلي؛ لأنه اسم حسن. والسامري كان رجلا حدادا في زمن سيدنا موسى عليه السلام، اسم ذلك الرجل أيضا موسى مسوب إلى سامرة، قبيلة من بني إسرائيل. (الدسوقي) من موطن أي محل وطن فرس جبريل الأرض نحوافرها. [الدسوقي: ٩٣/٤] فرس جبرئيل واسم تلك الفرس 'حيروم' وكانت إذا وصفت الأرض نحوافرها يخضر محل وطنها بالثبات في الحار، وأن السامري لما كشف له ذلك فسولت له نفسه أن تراب ذلك الأثر يكون روحا فيما ألقى فيه، وقد كان =

والجامع الشكل: فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة، **واجميع** من المستعار منه لا وجه لترك الحوار

والمستعار له والجامع **حسى** مدرك بالبصر، **وإما عقلي** نحو: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ النَّيْلُ نَسْلَحُ مِنْهُ﴾ الحيوان المحبوس من حلى

النهار (يس: ٣٧) فإن المستعار منه معنى السلخ وهو **كشط** الجلد عن نحو الشاة والمستعار ضوء النهار

له **كشف الضوء** عن مكان الليل وموضع إلقاء ظله، **وهما حسيان**، **واحامع** ما يعقل من إرأته أهواء أو الأرض ظل الليل أي ظلمته الكشط والكشف بين الطرفين الأمر الذي يعقل

ترتب أمر على آخر أي حصوله عقيب حصوله **دائما** أو **غالبا** كترتب ظهور اللحم على

الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل، أن الظلمة هي الأصل، ناظرا إلى قوله: دائما متعلق بكشف في كل حادث

= بنو إسرائيل استعاروا حليا من القبط لعرس نديهم، فقال هم: اتئوني بالخلي أجعل لكم الإله الذي تطلبونه من موسى، حيث قالوا: جعل لنا إله كما هم آلهة، فصنع منه صورة المحل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدم ولحم له حوار كالعجل، فقال هو وأتباعه لبني إسرائيل: هذا إلهكم واله موسى الذي تطلبونه من موسى، سبيه هيا وذهب يطلبه، وكان ذلك في وقت دهاب موسى ببني إسرائيل للمساجاة وسقهم موسى طلبا للمساجاة فوقعت تلك الفتنة، [التجريد: ٣٦٢]

واحامع الشكل أي الصورة الحاصلة في الحيوان وولد البقرة، إذ شكبهما أي الصورتكما المشاهدة واحدة. [الدسوقي: ٩٣/٤] **وإما عقلي** عطف على قوله: 'إما حسي'، يعني أن الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي. (الحاشية) **وآية لهم إلخ** تقدير الكلام هكذا: وآية لهم النيل نكشف ونزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار فإذا هم مظلّمون، فشبه إزالة ضوء النهار عن المكان الذي فيه ظلمة الليل بكشط الجلد، واستعير السخ للإزالة، واشتق من السلخ 'سخ' بمعنى نزيل، والجامع ترتب أمر على آخر كترتب ظهور اللحم على السلخ، وترتب حصول الظلمة على إزالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل. [الدسوقي: ٩٤/٤]

وهما حسيان. لا يخفى أن كلا من الكشف والكشط ليس حسيًا، بل هو عقلي؛ إذ لا يدرك بالحواس المعنى المصدري، اللهم إلا أن يراد بحسيتهما أن احاصل بالمصدر فيهما حسي، وقيل: حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء. [التجريد: ٣٦٣] **دائما أو غالبا** قيل: إن قوله: كترتب ظهور اللحم على الكشط راجع إلى قوله: 'غالبا'؛ لأن ترتب ظهور اللحم على الكشط ليس دائما؛ لأنه قد يكشط الجلد عن اللحم ندس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لأرقا به من غير إزالة له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم، وقوله: "وترتب ظهور الظلمة إلخ" راجع إلى قوله: 'دائما' ففيه لف ونشر مشوش، وقيل: هذا التردد لبيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر لخصوص المقام وحينئذ فقوله: 'دائما' إشارة إلى مذهب الحكماء من أن النتيجة لازمة للمقدمتين لزوما عقليا، فيكون حصولها عقيب حصولها دائما، وقوله: "أو غالبا" إشارة إلى المذهب المختار من أن لرومها لهما عادي بطريق الفيض وجري العادة من الله تعالى، والمولى سبحانه قد يعيص وقد لا يعيص، فيكون حصول النتيجة عقيب حصول المقدمتين غالبا لا دائما. [الدسوقي: ٩٥/٤]

والنور طارئ عليها **يسترها بضوئه**، فإذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل أي كشط وأزيل، كما يكشف عن الشيء الطارئ عليه الساتر له، **فيجعل** ^{الور} ظهور الظلمة بعد ^{مكان ظلمة الليل} ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ ^{كالشاة} بعد سلخ إهابه عنه، **وحينئذ** ^{كالحند} ^{حده} صح قوله: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ (يس: ٣٧)؛ لأن الواقع عقيب ذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام، وأما على ما ذكر في "المفتاح" من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه إشكال؛ لأن الواقع بعده إنما هو الإبصار دون الإظلام، **وحاول** بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام "المفتاح" على القلب أي ظهور ظلمة الليل من النهار، أو بأن المراد من الظهور ^{كلام المصنف والسكاكي} ^{الجمع} ^{فقد} التمييز ^{في كلام السكاكي} ^{جواب ثان}

يسرها بضوئه جعل الضوء ساترا للظلمة مبني على أن الظلمة وجودية، وحيث كان الضوء طارئا على الظلمة يسترها كان كالحند الطارئ على عظام الشاة ولحمها فيسترها. **فيجعل إلخ** كان الأولى أن يقول: فيجعل إظهار الظلمة كإظهار المسلوخ؛ لأن السلخ في الآية بمعنى الإظهار، لكن لما كان تشبيه الإظهار بالإظهار مستلزما لتشبيه الظهور بالظهور احتار التعبير به. [الدسوقي: ٩٦/٤] **وحينئذ** أي لما جعل السلخ بمعنى السزع والإزالة لا بمعنى الظهور **وأما على إلخ** مقابل ومعطوف محذوف، أي أما عني ما ذكره انصاف من أن المستعار له كشف الضوء وإزالته عن مكان ظلمة الليل، فلا إشكال في قوله: **فقد هم مضطربون**، لأن الواقع عقيب إزالة الضوء هو الإظلام وأما عني ما ذكر في 'المفتاح'، (الدسوقي) **فقد** أي في قوله: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾. (الدسوقي) **بعده** أي بعد ظهور النهار من ظلمة الليل. (الدسوقي) **دون الإظلام** فكان يعني أن يقال: فإذا هم مصرون. **وحاول إلخ** حاصل ما ذكره ذلك البعض: أوجه ثلاثة يحصل بكل منها التوفيق، وذكر العلامة الحفصي في حواشي "المطول" وجها رابعا، حاصله: أن المراد بالنهار في قول السكاكي المستعار له ظهور النهار بمجموع المدة التي هي من طسوع الشمس إلى عروبها، لا ظهوره بطلوع الفجر، ولا شك أن الواقع عقيب جميع المدة الدحول في الظلام. (الدسوقي) **كلام المفتاح** أي قوله: ظهور النهار من ظلمة الليل. **القلب** قد سبق أن السكاكي يقلب القلب مطبقا وإن لم يظهر فيه اعتبار لطيف، فاندفع ما يقال: إن القلب إذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالعلط، ولم يظهر هنا اعتبار لطيف. (الدسوقي)

ظهور ظلمة إلخ هذا قلب لكلام السكاكي: 'ظهور النهار من ظلمة الليل'، واعلم أن جعل المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار باء على ارتكاب القلب في كلام السكاكي يؤدي إلى ارتكاب القلب في الآية أيضا؛ لأن المعنى حينئذ: وآية لهم الليل مسلحه من النهار أي نظهر ظلمته بانفصاله من النهار فإذا هم مظلمون. (الدسوقي) **التمييز** أي تمييز النهار عن ظلمة الليل، ويكون "من" في كلام "المفتاح" بمعنى "عن"، والمعنى: أن المستعار له تمييز النهار عن ظلمة الليل، والواقع بعد ذلك التمييز هو الإظلام، وفيه أنه إن أراد بالتمييز إزالة النهار عن مكان الليل بإعدامه في مرأى العين فهو بعبه الوجه الذي بعده، وإن أراد تمييزه مع بقاء وجوده في مكان الليل فلا معنى له، تأمل. [التجريد: ٣٦٣]

أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحماسي: **وذلك عار يا ابن ربيعة ظاهر**،
 جواب ثالث في كلام السكاكي
 وفي قول أبي ذؤيب:

وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

أي زائل، وذكر العلامة في "شرح المفتاح" أن السليخ قد تكون بمعنى النزع مثل: سلخت
 نزعته عنها
 الإهاب عن الشاة، وقد يكون بمعنى الإخراج نحو: سلخت الشاة من الإهاب، فذهب صاحب
 آخر عنها
 "المفتاح" إلى الثاني، فصَحَّ قوله: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلَمُونَ﴾ بالفاء؛ لأن التراخي وعدمه ممَّا يختلف
 وذهب للمصنف إلى الأول

بمعنى الزوال: فالمرعى حينئذ أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل، ولا شك أن الواقع بعد زوال ضوء النهار عن ظلمة
 الليل هو الإظلام، فقد عاد كلام "المفتاح" إلى كلام المصنف. [الدسوقي: ٩٧/٤] **كما في إلخ:** أي كالظهور الذي في
 قول الحماسي فإنه بمعنى الزوال. **وذلك عار إلخ:** إلخ هذا عجز بيت من أبيات الحماسة، صدره:

أعيرتنا ألبانها ولحومها وذلك عار يا ابن ربيعة ظاهر

الاستفهام للإنكار أي لم تعيرنا باللبان الإبل ولحومها مع أن اقتناء الإبل مباح، والانتفاع بلحومها وألبانها جائز في الدين
 وفي العقل، وتفريقها في المحتاجين إحسان، فذلك عار ظاهر أي زائل لا يعتبر. (الدسوقي) **وتلك شكاة:** بفتح الشين
 مصدر بمعنى الشكاية، وصدر البيت: وعيرها الواشون أي أحبها، كأنه يقول: وتلك شكاية زائل عنك عارها،
 فتأذيك بما ذكر مجرد أذى لا عار عليك فيه. (الدسوقي)

وذكر العلامة إلخ: هذا إشارة إلى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح، ودفع الإشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى
 القلب، ولا تأويل الظهور في كلامه بالتمييز أو الزوال. [الدسوقي: ٩٨/٤] **فذهب إلخ:** فيكون على هذا معنى الآية:
 وآية لهم الليل مخرج منه النهار، فالسليخ مستعار لإخراج النهار من ظلمة الليل، وفيه أنه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد:
 فإذا هم مظلمون؛ لأن إخراج النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر، والإطلام عند الغروب، وحينئذ فلا يصح الإتيان
 بـ"إذا" المفاجأة؟ فأجاب الشارح عنه بقوله: وصَحَّ قوله إلخ. (الدسوقي) **فصح قوله:** حاصله: أن الليل لما كان عموم
 لجميع الأقطار أمرا مستعظما كان الشأن أنه لا يحصل إلا بعد مضي مقدار النهار بأضعاف، فلما جاء الليل عقب ظهور
 النهار ومضى زمانه فقط نزل مرة مالم يحل بينه وبين ظهور النهار شيء، وعبر بالفاء الموضوع للتعقيب. (الدسوقي)

مما يختلف إلخ: يعني قد يطول الزمان بين أمرين، ولا يعد ذلك الزمان مترجيا لكون العادة تقتضي أطول منه، فيستعمل
 العاء كما في قولك: وتزوج زيد فولد له، وكما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾
 [الحج: ٦٣]، وفي عكسه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأَهُ حَلَقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤] بعد قوله: ﴿فَكَسَبُوا الْعِظَامَ نَحْمًا﴾
 [المؤمنون: ١٤]، وكما في قولك: جاء الشيخ ثم الطلبة، فتأخرهم عنه ولو قليلا تعده العادة مهلة وتأخيرا. (الدسوقي)

باختلاف الأمور والعادات وزمان النهار، وإن توسَّطَ بين إخراج النهار من الليل وبين دخول
الظلام، لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد إضاءة النهار، وكونه مما ينبغي أن لا يحصل إلا في
أضعاف ذلك الزمان عدَّ الزمان قريبا، وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب إخراج النهار من الليل
بلا مهلة، وعلى هذا حسن "إذا" المفاجأة كما يقال: إخراج النهار من الليل، ففاجأه دخول
الليل فلو جعلنا السلخ بمعنى النزاع وقلنا: نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام
لم يستقم أو لم يحسن كما إذا قلنا: كسرت الكوز ففاجأه الانكسار، وإما محسن بعضه حسني
وبعضه عقلي كقولك: رأيت شمسا، وأنت تريد إسنانا كالشمس في حسن الصنع وهي
حسني، ساهه الحسني وهي عقلية، ولا عطف على قوله: "وإن كانا حسيين" فهما
شهرته ورفعته وإن لم يكن الطرفان حسيين

لكن لعظم الخ أي لكن لما كان دخول الظلام بعد إضاءة النهار شأنه عظيم حتى أن من حقه أنه لا يحصل إلا بعد زمان
طويل، فلما صار حصوله بعد زمان واحد بل منزلة القريب، فلما أتى بالقاء، [الدسوقي: ٩٨/٤] لم يستقم لأن الدخول
في الظلام مصاحب لنزع الضوء، فلا يعقل الترتيب الذي تفيد المفاجأة، [الدسوقي: ١٠١/٤] أو لم يحسن إنما قال:
أو لم يحسن؛ لأن نزع الضوء ودخول الظلام وإن اتحدا زمانا، لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولية إذ السرعة علة
لدخول الظلام، فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتيب الزمني لا الزماني، لكنه لا يحسن. [التحريد: ٣٦٤]
فما جاء الخ أي: فالانكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله، وحيد فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضية
المفاجأة فهو غير مستقيم، فقد طهر مما قاله الشارح العلامة صحة كلام السكاكي، وطهر حسن المفاجأة على ما قاله
لا على ما قاله المصنف. [الدسوقي: ١٠٢/٤] كقولك الخ قد سه جعل مثال هذا القسم مصوغا على أنه لم يوجد
في القرآن، ولا في كلام من يوثق به، فلذا تركه في "المفتاح". (الدسوقي)
وهي عقلية: لأن ساهة اشأن مرجعها استعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث يبالى به، وهذا أمر غير محسوس ومن
اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكل من حسن الطلعة وبهاة الشأن على الأفراد كالسكاكي جعل هذا القسم من هذه
الأقسام استعاريين: أحدهما بجامع حسني، والآخر بجامع عقلي، فأسقط عد هذا القسم من هذه الأقسام لعوده إلى
الجامع الحسي أو العقلي، ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما كالمصنف عده منها وهو الحق. [الدسوقي: ١٠٣/٤]
عطف على قوله الخ ظاهره أن المعطوف على قوله: "إن كانا حسيين" الشرط فقط وليس كذلك، بل المعطوف
بمجموع الشرط والجزاء وهو قوله: "فهما إما عقليان الخ" عطف الحمل. (الدسوقي)

أي الطرفان إما عقليان نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدَانَا﴾ (يس: ٥٢) فإن المستعار منه الرقاد أي النوم على أن يكون المرقد مصدرا وتكون الاستعارة أصلية، أو على أنه بمعنى المكان إلا أنه اعتبر التشبيه في المصدر؛ لأن المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو ^{أولا في اشتق ثانيا} ^{من التشبيه} المعنى القائم بالذات لا نفس الذات، واعتبار التشبيه في المقصود الأهم ^{وهو الرقاد في المثال} ^{فلما فسر بالمصدر} أولى، وستسمع لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية، والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهور الفعل، والجميع عقلي. وقيل: عدم ظهور الأفعال في المستعار له أعني الموت أقوى، ومن شرط

الجامع أن يكون في المستعار منه أقوى، فالحق أن الجامع هو البعث الذي هو في النوم أظهر ^{محتمل لا يصح كونه جامعا} ^{هو من جملة القيل} ^{لأن الرقاد والموت} ^{من حيث الإدراك} وأشهر وأقوى؛ لكونه مما لا شبهة فيه لأحد، وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام.... ^{البعث في النوم} ^{في الآية} ^{قريبة معوبة}

إما عقليان: ويدرم أن يكون الجامع بينهما عقليا لما مر من عدم صحة قيام المحسوس بالمعقول. [الدسوقي: ١٠٣/٤] من بعثنا. حكاية عن قول الكفار يوم القيامة. أي اليوم إلخ. خاصه: أن المرقد في الآية يحتمل أن يكون مصدرا، ويحتمل أن يكون اسم مكان، فإن أريد الأول أي الرقاد يعني النوم يكون المعنى من أيقظنا من رقادنا، المستعار له أي الموت، والمستعار منه أي اليوم عقليان بلا خفاء، وإن أريد الثاني يكون المعنى: من أيقظنا من مكان رقادنا، فالمستعار له والمستعار منه محل اليوم، ولاخفاء في أنهما حسيان، فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الأصلية. [التجريد: ٣٦٤]، (الدسوقي) أصلية: لا تبعية لأنها تكون في المشتقات. أولى. من اعتبارها في اسم مكان.

لهذا أي لما ذكر من أن المقصود بالطر في اسم المكان والمشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات. [الدسوقي: ١٠٤/٤] والجميع عقلي: أراد بالجميع الموت والنوم، وعدم ظهور الفعل، أما الموت وعدم ظهور الفعل فكأن كل منهما عقليا واضح، وأما اليوم فالمراد به انتفاء الإحساس الذي يكون في اليقظة لا آثار ذلك من العطيط واستداد العين مثلا، ولا شك أن انتفاء الإحساس المذكور عقلي. (الدسوقي) وقيل. اعتراض على قوله: والجامع عدم ظهور الفعل. الموت أقوى: لأن في الموت تزال الروح والإدراك بالحواس.

هو البعث الذي هو مشترك بين الإيقاظ والنشر بعد الموت. (الدسوقي) وأقوى. أي في الشهرة فهو مرادف لما قبله، وليس المراد أنه في اليوم أقوى بالنظر لمعناه؛ لأن معناه في الموت أقوى؛ لأن فيه رد الحياة وإحساسها، وفي اليوم رد الإحساس فقط. (الدسوقي) مما لا شبهة فيه: أي بخلافه في الموت، فقد أكره قوم وهذا علة لكونه أشهر في اليوم. [الدسوقي: ١٠٥/٤] وقرينة الاستعارة: أي القرينة المانعة من إرادة الرقاد بمعنى اليوم الذي هو المعنى الحقيقي، وأن المراد: الموت. (الدسوقي) هو كون هذا الكلام إلخ: أي بعد بعثهم، ولا شك أن الموتى لا يريدون الرقاد بمعنى النوم؛ لأنه لم يكن حاصلًا لهم. (الدسوقي)

كما في الأعلام المشتهرة بنوع وصفية فأصلية أي فالاستعارة أصلية كأسد إذا استعير للرجل الشجاع، وقتل إذا استعير للضرب الشديد، الأول اسم عين والثاني اسم معنى، وإلا فتعية أي وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يستق منه. مثل: اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك، والحرف وإنما كانت تبعية؛ لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه، أو بكونه أصلية كانت أو تبعية ^{والمشبه به أيضا} مشاركا للمشبه به في وجه الشبه، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أي الأمور المقررة....

الأعلام المشتهرة: أي المشتهر مدلولها بنوع وصفية، كاستعارة لفظ 'حاتم' لرجل كريم في قولك: "رأيت اليوم حاتما" فإن حاتما علم، لكنه أول باسم جنس وهو رجل يلزمه انكرم على أن الكرم غير معتبر في مفهومه. [الدسوقي: ١٠٩/٤] استعير للرجل الشجاع: أي في نحو قولك: "رأيت أسدا في الحمام" أي رجلا شجاعا، فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجامع الشجاعة في كل، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن اللفظ المستعار وهو لفظ "أسد" اسم جنس. [الدسوقي: ١١١/٤]

للضرب الشديد أي في نحو قولك: هذا قتل أي عظيم، فشبه الضرب الشديد بالقتل بجامع نهاية الإيذاء في كل، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن القتل اسم جنس. (الدسوقي)

الأول إلخ: إشارة إلى نكتة تعد المثال. **وإن لم يكن:** أي بعد أن يكون صالحا للاستعارة فلا ينتقض عما يكون معناه جزئيا. **وعبر ذلك:** أي كأفعل التفصيل نحو: حال زيد أنطق من عبارته، وأسماء الزمان والمكان والآلة، نحو: مقتل زيد لرمكان صربه أو مكانه، ومقتاله آلة ضربه. [الدسوقي: ١١٢/٤] **وإنما كانت:** أي الاستعارة في الحروف والمعل والمشتقات.

تعتمد: أي أصلها ومبناها: التشبيه؛ إذ الاستعارة إعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد إدخال الثاني في جنس الأول. [الدسوقي بتصرف: ١١٢/٤] **يقتضي:** فإنك إذا قلت: زيد كعمرو في الشجاعة، فمدلوله أن زيدا موصوف بالشجاعة، وأما وجدت فيه كما وجدت في عمرو. [الدسوقي: ١١٣/٤] **أو بكونه:** إنما ذكر لفظ "أو" إشارة إلى أنه لا فرق بين التعبير في المقصود، فهي للتنوع في التعبير. (الدسوقي) **للموصوفية:** أي لكونه موصوفا بوجه الشبه.

أي الأمور المقررة: أي التي اجتمع أجزاؤها في الوجود، سواء كانت جواهر أو عرضا، فخرج بهذا القيد الأفعال والمشتقات، ودخل اسم العين اسم المعنى، وقوله: "الثابتة" أي في نفسها لاستقلالها بالمفهومية، خرج بهذا الحرف، فظهر أن الثابتة مغائر لقوله: "المقررة". (الدسوقي)

الثابتة كقولك: **جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الأفعال**، والصفات المشتقة منها؛
 لكونها متجددة غير متغيرة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه ^{للصفات}،
 ودون الحروف، وهو ظاهر، كذا ذكروه، وفيه بحث؛ لأن هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول
 اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية وهم أيضا صرحوا بأن المراد من المشتقات
 هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان
 ونحوه أصلية بأن يُقدر التشبيه فيه نفسه لا في مصدره،
 كاسم المكان والآلة لا تبعية

جسم أبيض وبياض صاف أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق بين اسم العين واسم المعنى، وأن المدار على ثبوت المدلول
 وتفرده، فكل من الجسم والبياض مدلوله متقرر أي ليس سيالا متجددا شيئا فشيئا، وثابت في نفسه لاستقلاله
 بالمهومية. [الدسوقي: ١١٣، ٤] **دون معاني إلح** هذا بيان لمختار الأول أعني قوله: المتغيرة، حاصله: أن الفعل
 لدلالته على الزمان السبيل لدخوله في مفهومه لا تقرر له، فلا يصلح مدلوله للموصوفية، والوصف وإن لم يدل على
 الزمان بصيغته، لكن يعرض اعتباره فيه، فيمنعه من التقرر، فلا يصح مدلوله للموصوفية، المصححة للتشبيه المصحح
 للاستعارة الأصلية. (الدسوقي) **للصفات** لدلالاتها على ذات ثبوت لها الحدث، والحدث لا يدل له من زمان يقع فيه.
ودون الحروف أي دون معاني الحروف، وهذا مختار القيد الثاني وهو قوله: "الثابتة". [الدسوقي: ١١٤/٤]
وهو ظاهر لأن معانيها روابط والآلات ولا يقع احرف موصوفا. **كذا ذكروه**: أي كذا ذكر القوم في وجه كون
 الاستعارة في الأفعال والمشتقات والحروف تبعية لا أصلية. (الدسوقي بتصرف) وفيه بحث: حاصله: أنا لا سلم أولا
 استقامته؛ لأن قوله: إنما تصلح للموصوفية إلح مموغ؛ إذ هو منقوض بقولهم: حركة سريعة وحركة بطيئة، وهذا
 زمان صعب، فكل من الزمان والحركة لا تقرر له مع صحة وصف كل منهما، ويقال أيضا: إن عروض الزمان يد مع
 حريان التشبيه في الصفات يسعى أن يجمع حريانه في المصادر لعروض الزمان لمفهومها أيضا؛ لأن المصدر يدل على
 الحدث، والحدث لا يدل له من زمان يقع فيه، فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات مع أن الاستعارة في المصدر
 أصلية، ولو سلمنا استقامة ذلك الدليل يقال عليه: إنه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان، والآلة؛ لأنها
 تصلح للموصوفية نحو: مقام واسع، وبحس فسيح، ومفتاح معتدل، وزمان صعب، وحيث فقصية ذلك الدليل أن
 الاستعارة فيها أصية مع أنها تبعية بالاتفاق. (الدسوقي) **للموصوفية** نحو: مقام واسع وغيرها.
وهم أيضا أي هم كما صرحوا بالدليل المذكور صرحوا أيضا بأن المراد من المشتقات التي تكون الاستعارة فيها
 تبعية هو الصفات، دون اسم الزمان والمكان والآلة، وهذا ترق في الاعتراض على القوم، حاصله: أن هذه الثلاثة
 لا يتناولها مدعاهم أيضا كما لا يتناولها الدليل. [الدسوقي بتصرف: ١١٥/٤] **فيجب** تفريع على عدم تناول الدليل
 لما ذكروا هنا على ما صرحوا به.

وليس كذلك للقطع بأنا إذا قلنا: هذا مقتل فلان للموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا،
 ومرقد فلان لقبره، فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل، والموت بالرقاد، وأن الاستعارة
 في المصدر لا في نفس المكان، بل التحقيق أن الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات التي
 يكون القصد بها إلى المعاني القائمة بالذوات ^{أولا} ^{بل فيه ثانيا} **تبعية**؛ لأن المصدر الدال على المعنى القائم
 بالذات هو المقصود الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه ^{أولا} ^{بأن كان المقصود الذات} **وإلا** لذكرت الألفاظ

وليس كذلك: أي ليس التشبيه في نفس اسم الزمان حتى يكون استعارة أصية، بل يقدر التشبيه في مصدره، فيكون
 استعارة تبعية لا أصلية. **للقطع:** بيان لوجه معايرة هذه الأسماء للصفة بعد دخولها في تعريف الصفة وصدقه عليها.
فإن المعنى: أي واستعارة القتل للضرب، واشتق من القتل المقتل بمعنى مكان الضرب، فهي تبعية لجريائها في المصدر ^{ولا}
 قبل جريائها في اسمي الزمان والمكان، فجريائها فيهما بطريق اتبعية لجريائها في المصدر، وليس المعنى على تشبيه موضع
 الذي ضرب فيه ضربا شديدا بالمقتل أي موضع القتل، واستعارة المقتل أي محل القتل للمضرب أي محل الضرب حيث
 تكون الاستعارة أصلية. [الدسوقي: ١١٥/٤]

بالرقاد: أي واستعارة الرقاد للموت، ثم اشتق من الرقاد مرقد بمعنى مكان الموت وهو القبر. (الدسوقي)
بل التحقيق يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه يتناول اسم الزمان والمكان والآلة؛ فكأنه قال: فالتحقيق في
 الاستدلال على أنها تبعية أن يقال: إن الاستعارة إلخ. [التحريد: ٣٦٧] **وجميع المشتقات:** يشمل اسم الزمان والمكان
 والآلة؛ لأنها من المشتقات حقيقة، ولا ينافيه ما تقدم؛ لأنه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة. (التحريد)
تبعية. والحاصل: أن القوم قصرُوا المشتقات التي تجري في التبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، وإن
 كانت في حقيقة من المشتقات، واستدلوا على ذلك بما تقدم فأضرب الشارح عن ذلك؛ نقصوره إلى أن التحقيق
 خلافه، وهو أن الاستعارة في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة تبعية، وذلك لأن المقصود الأهم في الصفات وما
 بعدها هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات. فإذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا يسعى أن يعتبر التشبيه فيما
 هو المقصود الأهم أولا، وحينئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية. (الدسوقي)

المقصود: لأن الشيء إذا اشتملت على قيد فالعرض ذلك القيد. **وإلا إلخ:** أي وإلا يكن المقصود الأهم من المشتقات المعاني
 القائمة بالذوات بل المقصود منها نفس الذوات، لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون المعاني القائمة بها أن يذكر
 زيد أو عمرو بدل اللفظ الدال على ما قام بها من الصفات كضارب ومقتول، وإن يذكر مكانا فيه الرقاد
 أو فيه الضرب بدل 'مرقدنا ومضرب عمرو' وهكذا، فالعنون عن مكان فيه الرقاد إلى مرقدنا مثلا دليل على أن المقصود
 الأهم من المشتقات المعاني القائمة بذات الفاعل أو المنفعل أو بذات المكان أو الآلة لا نفس الذات. [الدسوقي: ١١٦/٤]

الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات، **فالتشبيه في الأولين** أي الفعل وما يشتق منه **لمعنى المصدر**، وفي الثالث أي الحرف **لمعنى معناه**، قال صاحب "المفتاح": المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا: "من" معناها ابتداء الغاية، و"في" معناها الظرفية، و"كي" معناها الغرض، **فهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفا**، بل أسماء؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى وإنما هي متعلقات لمعانيها أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام، فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف: **كأخروور في ريد في نعمة** ليس بصحيح، وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر في الأولين

لمعنى المصدر أي الصالح لتشبيه والاستعارة أولا وابتدت هو معنى المصدر والمتعلقات؛ لاستقلالها في الملحوظية وصلاحيتها للموصوفية، وثانيا وبأن واسطة هو الأفعال واشتقاق الحروف؛ لعدم استقلال معاني الأفعال والحروف وانتفاء صلاحيتها للموصوفية وجريان تشبيه والاستعارة في المشتقات بحسب معاني مصادرها لا بحسب الدات، فيكون كل من التشبيه والاستعارة معا في مصادر والمتعلقات أصالة وفي الأفعال والمشتقات والحروف نعا. (الحواشي) **فهذه** أي الابتداء المطبق، والظرفية المطلقة، والعرض المطلق. **والا لما كانت حروفا** أي وإن كانت تلك المعاني الكنية معاني الحروف ما كانت تلك الحروف حروفا، بل كانت أسماء؛ بدلالاتها على معاني مستقلة بالمفهومية، وإنالرم باطل فالمروم منه، ثبت أنها ليست معاني الحروف، بل معاني الحروف معاني حرثية. (الحواشي) **أي** تفسير لكونها متعلقات معاني الحروف. **أخروور معاني** أي الحرثية كابتداء خاص وظرفية خاصة وغرض خاص. **إلى هذه** أي الابتداء المطلق والظرفية المطلقة وهو العرض المطلق. **نوع استلزام** أي استلزام نوعي وهو استلزام احصاء للعام لا العكس. واحصاء: أن "من" مثلا موضوعة للابتداء احصاء، والابتداء الخاص ما كان يرد إلى مطلق ابتداء أي يستمره كان مطلق الابتداء متعلقا للابتداء الخاص، وهكذا. [الدسوقي: ١١٧/٤]

فقول المصنف تبرع على قوته: قال صاحب "المفتاح": المراد بمتعلقات معاني الحروف إلخ، يعني المراد بمتعلقات ما قال صاحب "المفتاح" لا ما ذكره المصنف. (الحواشي) **ليس بصحيح** لأن المحرور ليس هو متعلق، بل المتعلق هو المعنى الكني الذي استمره معنى الحرف كما سبق، **فمتعلق معنى الحرف** في المثال المذكور الظرفية المطلقة لا النعمة، فقد التبس على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع؛ فإن المحرور متعلق معنى الحرف عندهم، وأما البيانون فقد عرفت اصطلاحهم في معنى الحرف. [الدسوقي: ١١٨/٤] **وإذا كان** أي إذا كان التشبيه في الأولين منصرفا إلى معنى المصدر، وفي الثالث منصرفا إلى معنى الحرف فيقدر إلخ. أشار الشارح بهذا إلى أن الفاء في قول المصنف: "فيقدر" واقعة في جواب شرط مقدر. (الدسوقي)

ولمتعلق معنى الحرف فيقدر التشبيه في 'نطق حال' و 'الحال ناطقة بكدا' للدلالة بالنطق
 في الثالث ^{مثل للفعل} ^{مثل للمشتق} ^{واقعا بين الدلالة والنطق}
 أي يجعل دلالة الحال مشبها، ونطق الناطق مشبها به، ووجه الشبهة إيضاح المعنى وإيصاله
 في نطق الحال
 إلى الذهن، ثم يستعار للدلالة لفظ النطق، ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة،
^{دهن المحاط} فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل والصفة تبعية، وإن أطلق النطق على الدلالة
 لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا، وقد عرفت أنه لا امتناع
 في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين،
 كالنطق هما ^{كالدلالة} ^{المشابهة والبروم}
 ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو: قوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذَتْ﴾ أي موسى عليه السلام ﴿أَلْ فَرْحُونَ﴾
 ﴿يَكُونُ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (الفصص: ٨) للعداوة أي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد
^{مشبه} الالتقاط بعينه أي علة الالتقاط العائنة كالمحبة والتبني.....
 أخذه ابنه

يجعل: مخصصه: أنه لا يستعار الفعل واسم الفاعل، إلا بعد الاستعارة في المصدر، فلا يقال: نطقت الحال والحال
 ناطقة بكدا، إلا بعد تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال. (الخواشي) دلالة الحال أي دلالة حال الإنسان على
 أمر من الأمور. ثم يستعار أي بعد إدخال الدلالة في جس النطق. لفظ النطق يعني يجعل الدلالة فرداً من أفراد النطق
 يجعل النطق قسمين: متعارف، وغير متعارف، ثم استعير النطق للدلالة، ثم يشتق من النطق الماضي أو اسم الفاعل أو
 غيرهما، ويجعل ذلك مستعاراً للدلالة تبعاً للمصدر. (الحاشية) وإن أطلق هذا مقابل المحذوف، أي هذا إذا جعلت
 العلاقة المشابهة، فإن جعلت العلاقة اللزوم بأن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة
 لازمة لنطق كان مجازاً مرسلًا علاقته اللزوم الخاص أعني لزوم السبب للسبب. [الدسوقي: ١١٩/٤]
 في لام التعليل أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فقله: 'في لام' ليس متعلقاً بـ'قدر' لأن التشبيه المقدر ليس في
 اللام، بل في متعلقها كما تقدم. [التحريد: ٣٦٩] للعداوة: حاصل تقرير الاستعارة في هذه الآية على مذهب المصنف
 بناء على ما ذكره الشارح: أن يقال: قدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة العائنة كالحبة والتبن
 بجامع الترتب في كل على الالتقاط، واستعير اسم المشبه به للمشبه، ثم استعيرت اللام اموضوعة لترتب العلة الغائية على
 معلولها كترتب المحبة والتبني على الالتقاط لترتب غير العلة الغائية كترتب العداوة والحزن عليه، فالاستعارة في اللام
 تابعة للاستعارة في المجرور الذي هو متعلق الحرف عنده. [الدسوقي: ١٢٠/٤] كالحبة والتبني: فإنهما متقدمتان في
 الذهن مترتبتان على الالتقاط في الخارج. (عبد الحكيم)

في الترتب على الالتقاط والحصول بعده، ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن
 يستعمل في العلة الغائية، فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور، وهذا الطريق
 مأخوذ من كلام صاحب "الكشاف"، ومبني على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما
 سبق، لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصراحة؛ لأن المتروك يجب أن
 يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية، وعلى هذا الطريق المشبه أعني
 العداوة والحزن مذكور لا متروك،

والحصول بعده عطف تفسير، إشارة إلى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط والروم، فإنه لا روم هنا. [الدسوقي: ١٢١/٤]
تبعا للاستعارة في المجرور أي الذي هو متعلق معنى الحرف على ما قال المصنف، فالأصل قدر تشبيه العداوة
 والحزن بعنقه الغائية كالحمة والتشي، واستعير اسم المشبه به - وهو الحمة والتي - للمشبه - وهو العداوة والحزن -
 ثم استعمل في العداوة والحزن "اللام" التي كانت حقا أن تستعمل في لغة الغائية كالحمة والتشي، فتكون الاستعارة
 في اللام تبعا للاستعارة في المجرور. (الدسوقي بتصرف)

وهذا الطريق أي الطريق الذي ذكره المصنف وهو جعل العداوة والحزن مشبها وعللة الغائية كالحمة والتي مشبها
 به، والترتب على الالتقاط والحصول بعده وجه الشبه، والاستعارة في المجرور 'صلا' وفي اللام تبعا، مأخوذ من كلام
 صاحب 'الكشاف' في قوله تعالى: **وَمِنْ مَّا سَأَلْتُمُوهُ لَأَتَدَّبَّرَ طَبَقَاتٍ** [القصص: ٨]. (الحواشي)

صاحب الكشاف حيث قال معنى التعميل في اللام في قوله تعالى: **وَمِنْ مَّا سَأَلْتُمُوهُ لَأَتَدَّبَّرَ طَبَقَاتٍ** [القصص: ٨]
 وارد على طريق مجاز؛ لأنه لم يكن دعيته إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحرنا ولكن الحمة والتي غير أن ذلك لما
 كان نتيجة التفاضل وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل المفاعل لأجله. [التحريد: ٣٦٩] **على ما سبق** أي في قوله:
 "ريد في عمدة في تمثيل متعلق معنى الحرف، وهذا الطريق وإن كان مستقيما على مذهب السكاكي حيث قال: لا يجب
 ترك المشبه في الاستعارة التصريحية، لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف. (الحواشي)

غير مستقيم حاصل اعتراض الشارح: أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدح اللام هنا استعارة أصبية، وأنه يرد
 عليه أن المذكور هو لفظ المشبه، وذلك مانع من الحمل على الاستعارة؛ لأنه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه، ويمكن أن
 يخاف بأن المصنف لم يرد أن في مدح اللام استعارة بالفعل، بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة، وإن لم
 تقع بالفعل. (التحريد) **هو المشبه** واسمه هنا مذكور هو العداوة والحزن. **أو تبعية** غاية ما في الباب أن التشبيه في
 التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ. (التحريد) **لا متروك** فلا يكون الاستعارة في اللام تبعا ولا في المجرور أصالة.

بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط ^{مطلق الالتقاط} بترتب علته ^{في الآية الشأن} الغائية عليه، ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعني ترتب العلة الغائية ^{هو العداوة} للالتقاط عليه، فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في "نطقت الحال"، فصار حكم اللام حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه العلية، فصار ^{اللام} متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية، لا المجرور على ما ذكره المصنف سهواً، وفي هذا ^{المعلقة} المقام زيادة تحقيق أوردناها في الشرح، ومدار قرستها أي قرينة الاستعارة التبعية في الأولين أي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو: نطقت الحال كذا، فإن النطق الحقيقي لا يسند إلى الحال، أو المفعول نحو:

جمع الحق لنا في إمام قتل البخل وأحیی السماحا
إزال أظهر الخود

فإن القتل والإحياء الحقيقيين.....

بل تحقيق المراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذي هو مذهب القوم. [الدسوقي: ١٢١/٤] ترتب أي ترتب مطلق عداوة وحزن. وبتبعيتها أي تبعية الاستعارة الأولى اجارية في ترتب العلية والغرضية. [الدسوقي: ١٢٣/٤] نطقت الحال أي فكما أن الاستعارة في الفعل تابعة للاستعارة في المصدر، كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن. (الدسوقي) حكم الأسد: أي حيث استعير لما يشبه الحيوان المفترس. (الدسوقي) ومدار إلخ أي دوران قرينتها على الفاعل، والمراد بذلك رجوع القرينة إلى كونها نفس الفاعل لكون الإسناد الحقيقي له غير صحيح. كما في المثال المذكور. [الدسوقي: ١٢٤/٤] في الأولين إنما قال: "في الأولين"؛ لأن قرينة التبعية في الحروف غير مصبوبة؛ ولأنه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مداراً. (الدسوقي بتغيير) نطقت الحال. فإن قلت: حاصل القرينة في هذه الأمثلة استحالة قيام المسند بالمسند إليه، وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلي، قلت: لا يضر ذلك؛ لأن المقصود بالقرينة ما يصرف عن إرادة المعنى الحقيقي، وهذه كذلك وإن صلحت للمجاز العقلي. (الدسوقي بتغيير) لايسند إلى الحال: لاستحالة وقوع الطوق منه، فدل استحالة وقوع النطق من الحال على أن المراد بالنطق ما يصح إسناده إلى الحال، ومعلوم أنه الدلالة الشبيهة بالنطق في إلهام المراد. (الدسوقي) نحو البيت لابن المعتز يمدح أباه. فإن القتل إلخ: ولا يخفى أن الفاعل أيضاً قرينة في "أحیی"، إذ لا يتأتى الإحياء إلا من الله تعالى. فجعل كل من القتل والإحياء مما القرينة فيه المفعول فقط لا يخلو عن الغفلة. [التحريد: ٣٧٠]

لا يتعلقان بالخل والجود، ونحو:

نقريهم خدمت بقدر ما كان خايط عليهم كل زراد

اللهزم من الأسنة القاطع، فأراد بـ "لهذميات" طعنات منسوبة إلى الأسنة القاطعة أو أراد نفس كحفر أو زبرج جمع سنان من نسبة الشيء لأخته باللهذميات
الأسنة، والنسبة للمبالغة كأحمري، والقدر القطع، وزرد الدرع وسرّدها نسجها، فالنفعول على التوجيه الثاني شديد الحمرة بصيغة المصدر والفعل
الثاني أعني اللهذميات قرينة على أن "نقريهم" استعارة، أو الخرور ^{من ضمهم} قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ عَذَابَ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: ٢١) فإن ذكر العذاب قرينة على أن "بشر" استعارة تبعية تهكمية.

لا يتعلقان الخ: [لأنهما لا روح لهما ولا جسد] فلما كان إرالة الحل مشبهة بالقتل في الإعدام وكثرة السماح مشبهة بالإحياء في الإطهار، استعار "القتل" للإرالة و"أحيى" للإطهار، وقال: "قتل الحل" مكان إرالة و"أحيى السماح" مكان أظهره، والقرينة فيهما الإسناد إلى الحل والسماحة. (الحواشي) نقريهم الخ بفتح الهمزة، والقرينة هو الصيغة، والقدر: القطع، والمعنى بصيغهم بالأسنة القاطعة يقطعها ماصح عليهم كل زراد أي يقطع عليهم دروعهم ويقتلهم. [وسه بالمثل الثاني عني أن القرينة تدور على المفعول الثاني أيضا]. (الحواشي)
طعنات فامعني: نجعل قراهم عند اللقاء طعنات بالتهديد أي الأسنة القاطعة. [الدسوقي: ١٢٦/٤]

مسوبه أي فالباء في اللهذميات بالنسبة. نفس الأسنة فامعني أنا نجعل تقدم الأسنة إليهم قراهم. (الدسوقي)
والنسبة الخ جواب عما يقال: إذا كان المراد باللهذميات الأسنة كان فيه نسبة الشيء إلى نفسه وهي مجموعة؟ وحاصل الجواب: أن النسبة هنا للمبالغة في المسوب كما يقال لرجل شديد الحمرة: "أحمري" فزبدت الباء فيه لإفادة المبالغة. (الدسوقي) قرينة على الخ وذلك لأن اللهذميات لا يصح تعلق القرينة الحقيقي بها، إذ هو تقدم الطعام للصيف، فعلم أن المراد به هنا ما يناسب اللهذميات وهو تقدم الطعنات أو الأسنة، فسه تقدم الطعنات أو الأسنة عند الحرب بالقرينة نجتمع أن كلا تقدم ما يصل من خارج إلى داخل، واستعير اسم القرينة لتقدم الطعنات أو الأسنة. (الدسوقي)
أو الخرور أي أو عني الخرور بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالخرور غير مناسب، فيدل ذلك عني أن المراد بمعناها ما يناسب ذلك الخرور. (الدسوقي) فبشرهم يعني أن التبشير إخبار بما يسر، فلا يناسب تعلقه بعذاب، فعلم أن المراد به صده وهو الإنذار، أعني الإخبار بما يحزن فنزل التضاد مبررة التناسب تهكما، فسه الإنذار بالتبشير، واستعير التبشير للإنذار، فصار ذكر العذاب الذي هو الخرور قرينة على أنه أريد بالتبشير صده. (الدسوقي)

سعية تهكمية فيه أن ذكر العذاب إنما يدل على أن "بشر" استعارة، وأما كونها تبعية وتهكمية فإنما هو معلوم من خارج، فكونها تبعية إنما علم من كون "بشر" فعلا، وكونها تهكمية فمن تسريل التضاد مسزلة التناسب، ووضع البشارة موضع الإنذار، والخطب سهل. (الدسوقي)

وإنما قال: "ومدار قرينتها علي كذا"؛ لأن القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية ولم يقل: وقرينتها ^{الفاعل والمفعول والمحرور}

كقولك: "قتلت زيدا" إذا ضربته ضربا شديدا، والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين ^{وهو حي حاضر}

والجامع واللفظ ثلاثة أقسام؛ لأنها إما أن لم تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار ^{مطلقة مجردة مرشحة} ^{بأس}

منه، أو قرنت بما يلائم المستعار له، أو قرنت بما يلائم المستعار منه، الأول مطلقة هي

ما لم تقرر بصفة ولا تفريع مما يلائم المستعار له والمستعار منه، نحو: عندي أسد،

والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا البعت ^{فقط} السحوي الذي هو أحد

التوابع، والثاني: مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله: غمر الرداء أي كثير ^{القسم الثاني} ^{المسحوح}

العطاء، استعار الرداء للعطاء؛ لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه، ^{مجموع} ^{الإعطاء}

لا تنحصر. ولو قال: قرينتها الفاعل والمفعول والمحرور، لاقتضى الحصر؛ لأن الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر.

[الدسوقي: ١٢٧/٤] باعتبار آخر: أي آخر خاص، وإلا فالأقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر في الثلاثة، فإن لها

أقساماً باعتبار القرينة، فإنها إما حالية أو لفظية، وإما واضحة أو خفية. [التحريد: ٣٧٠] الطرفين بل باعتبار وجود

الملائم لأحد الطرفين وعدم وجوده. بما يلائم: أي بذكر أمر يلائم أحدهما بعد تمام الاستعارة وقرينتها.

مطلقة: سميت مطلقة لكونها غير مقيدة بشيء من ملائمت المستعار له والمستعار منه. (الحاشية) بصفة ولا تفريع. إذا كان

الملائم من تنمة الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة، وإن كان كلاما مستقلا جيء بعد ذلك الكلام فهو تفريع، سواء

كان محرف التفريع أو لا، قال الشارح في "شرح المفتاح": في قولنا: "لقيت بحرا ما أكثر علومه": إن جعل "ما أكثر علومه" صفة فتقدير القول، وإن جعل تفريع كلام كان كلاما مستقلا. (عبد الحكيم)

مما يلائم: بيان لكل من الصفة والتفريع. عندي أسد. هو قرينة الاستعارة، والملائم الآخر غير مذكور، ولذا كانت

مطلقة. (الحاشية) بالصفة: المذكورة في تعريف الاستعارة المطلقة. قائم بالغير سواء كانت مدلولاً لنتع نحوي أو لا.

مجردة: أي تسمى مجردة لتجردها عما يقويها من إطلاق أو ترشيع؛ لأن المشبه الذي هو المستعار له صار بذكر

ملائمه بعيدا من دعوى الاتحاد التي في الاستعارة ومنها تشأ المبالغة. [الدسوقي: ١٢٨/٤] كقوله: أي كقول كثير

عزة بن عبد الرحمن إلخ أعني الشاعر المشهور أحد عشاق العرب، وإنما صغره لشدة قصره، قال الوقاص: رأيت كثيرا يطوف بالبيت، فمن حدثك أنه يزيد على ثلاثة أشرار فلا تصدقه. (الدسوقي)

لأنه يصون: بيان للجامع، وحاصله: أن وجه الشبه مطلق الصون عما يكره، إذ هو مشترك بينهما؛ لأن الرداء يصون ما يلقي عليه من كل ما يكره حسا، والإعطاء يصون عرض صاحبه. [الدسوقي: ١٢٩/٤]

ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء تجريدا للاستعارة، والقرينة سياق الكلام أعني قوله: ^{الرداء وصفا معنويا} ^{دوب الرداء} ^{الكلام استوفى بعده}

إذا نسّم ضاحكا أي شارعا في الضحك آخذا فيه، وتماه: غلّقت بضحكته رقاب المال، ^{كطرب معنى تمكّن المرة من الضحك}

أي إذا تبسّم غلّقت رقاب أمواله في أيدي السائلين، يقال: غلق الرهن في يد المرهّن إذا

لم يقدر على انفكاكه، والثالث: مرشحة وهي ما فرّ من يلائم مستعار منه حو: ^{القسم الثالث} ^{الراهن} ^{صفة كان أو تقرّبا}

هـ كُتَّ ثَدِينِ شَرَوْا عَصَلَانَهُ بِالْهُدَى فَمَا رَشَحَتْ حَارِثُهُمْ (القرة: ١٦) استعير الاشتراء ^{بأنه}

للاستبدال والاختيار، ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة، وقد يجتمعان ^{اختيار الضلال} ^{على الاستعارة المذكورة} ^{بأنه لما}

أي التحريد والترشيح كقوله لدى أسد ساكي السلاح هذا تجريد؛

الدى. أي إذا كان من عمر الماء عمارة وعمورة إذا كثرت، وأما إذا كان من قولهم: "توب عامر أو واسع" فهو ترشيح لا تحريد [الدسوقي: ١٢٩/٤] والقرينة أي عني أن الرداء مستعار للإعطاء غير مستعمل في معناه الحقيقي وهو الثوب. (الدسوقي) شارعا في الضحك ما كان النسّم دون الضحك عني ما في 'الضحاح' ولم يكن الضحك مجامعا له، فسره بـ 'شارعا في الضحك' فجعلها حالا مقاربة؛ لأن الشروع فيه عبارة عن الأخذ في مباديه وهو مقارن لتبسمه في الوقوع. (الدسوقي) أي إذا إلح أي تمكّنت من أيديهم ولا يقدر عني برعها منهم، فكان المعنى أن السائلين يأخذون أموال ذلك الممدوح من غير عذمه ويأتون بها إلى حصرتهم فيتبسم ولا يأخذها منهم، فصحة موجبت لتمكّنه من المال بحيث لا يملك من أيديهم، فكانه يباح لهم بصحكه.

إذا لم يصد إلح كان من أفاعيل الحاهلية أن الراهن إذا لم يوف ما عيه من الدين في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن. (الدسوقي) مرشحة من الترشيح وهو التقوية واترية من قولك: رشحت الصبي أي ربّيته بالنسب قليلا قليلا حتى يقوى على المص. سميت الاستعارة التي ذكر فيها ما يلائم مستعار منه مرشحة؛ لأنها منبئة على تناسي التشبيه حتى كأن الموجود في نفس الأمر هو المشبه به دون المشبه، فإذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك موجب نقوة ذلك المعنى، فتقوى الاستعارة بقوة مساها. [الدسوقي: ١٣٠/٤] استعير إلح أي إنه شبه استبدال الحق بالباطل واحبارة عليه بالشراء الذي هو استبدال مال بأخر، واستعير اسم المشبه به للمشبه، والقرينة عني أن الاشتراء ليس مستعملا في معناه الحقيقي استحالة ثبوت الاشتراء الحقيقي للصلاة بالهدى. (الدسوقي بتعير)

من الربح الأولى. من بقي الربح في التجارة. وقد يجتمعان أي في استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط، وأما ذكر ما يلائمها معا فليس من قبيل اجتماعهما، والأقرب أن هذا القسم أي اجتماعهما معا لا يسمى بأحدهما ولا بغيرهما، وأنه في مرتبة الإصلاقي لتساوقهما بتعارضهما. [الدسوقي: ١٣٢/٤] لدى أي أنا عند أسد تام السلاح هذا تجريد لأن إضافة 'لدى' قرينة للاستعارة، وقوله: 'شاكي السلاح' يلائم المستعار له.

لأنه وصف بما يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع **مقذف** له ليد أظفاره **م** **ثَقَمَ**، هذا ترشيح؛ لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعني الأسد الحقيقي، واللبد: جمع لبدة وهي ما تلبد من شعر الأسد على مَنَكَبَيْهِ، والتقليم مبالغة القلم وهو القطع، **والترشيح** أبذل من الإطلاق والتجريد، ومن جمع التجريد والترشيح **لاشتماله على تحقيق المبالغة** في التشبيه؛ لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه، فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له **ومبناها** أي مبنى الاستعارة الترشيحية **على تناسي التشبيه**، وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به **حتى أنه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان** كقوله:
 أي من أفرادها
 تعريفة
 شأن
 أي تمام في مدح أبيه

مقذف: يحتمل أن المراد قذف به ورمي به في الوقائع واحروب كثيرًا، ولا شك أن المقذف بهذا المعنى محصوص بالمستعار له، فيكون تجريداً مثل قوله: 'شاكبي السلاح'، ويحتمل أن يراد به قذف باللحم ورمي به فيكون ملائماً لهما، فلا يكون تجريداً ولا ترشيحاً، بل هو في معنى الإطلاق. [الدسوقي: ١٣٣/٤] **هذا ترشيح** أي قوله: له لبد إلخ، وأما "مقذف" فليس بتجريد ولا ترشيح. **هذا الوصف** أي اللبد والأظفار وعدم التقليم.

والترشيح: هو ذكر ملائم المستعار منه. **على تحقيق المبالغة:** أي تقويتها، فأصل المبالغة جاء من الاستعارة يجعل المشبه فرداً من أفراد المشبه به، وتقويتها حصلت بالترشيح. [الدسوقي: ١٣٤/٤] **ومبناها:** أي والأمر الذي بني عليه الترشيح تناسي التشبيه، أي إظهار نسيان التشبيه الكائن في الاستعارة وإن كان موجوداً في نفس الأمر، وأنت تعلم أن الاستعارة مطلقاً مبنية على تناسي التشبيه، وإنما حص الترشيح بالذكر في هذا الساء لما فيه من شدة ظهور الدلالة على التناسي، فلو قال المصنف: "ومبناه على كمال تناسي التشبيه" كان واضحاً. [الدسوقي: ١٣٤/٤]

وادعاء: عطف تفسير لـ 'تناسي' أو إنه عطف سبب على مسبب، أي ويحصل ذلك التناسي بسبب ادعاء إلخ ولا شك أن هذا الادعاء يقتضي نزع لوازم المستعار منه على المستعار له وإثباتها له. (الدسوقي)

حتى أنه يبنى إلخ: الحاصل: أنه لما وجد تناسي التشبيه في الاستعارة صح لك الإتيان بالترشيح، كما صح أن يبنى على علو القدر المستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان مستعار منه، وصح التعجب والنهي عنه في البيتين الآتين، فلو لا وجود التناسي ما صح شيء من ذلك. [الدسوقي بتغيير: ١٣٥/٤]

ويصعد حتى يظن الجهول ^{المدح} بأن له حاجة في السماء ^{المدح}

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال، ثم بنى عليه ما يبنى على ^{الشاعر} علو المكان، والارتقاء إلى السماء من ظن الجهول أن له حاجة في السماء، وفي لفظ ^{مراتب} الجهول زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الإشعار إلى أن هذا إنما يظنه الجهول، وأما ^{بيان لما} العاقل فيعرف أن لا حاجة له في السماء لاتصافه ^{بيان لما} بسائر الكمالات، وهذا المعنى مما ^{كونه له حاجة في السماء} خفي على بعضهم فتوهم أن في البيت تقصيرا في وصف علوه حيث أثبت هذا ^{لقصا عله} الظن للكمال في الجهل بمعرفة الأشياء ونحوه أي مثل البناء على علو القدر.....

و**يصعد** أي ويرتقي ذلك المدح في مدارج الكمال، فليس المراد بالصعود هنا معناه الأصلي الذي هو الارتقاء في المدارج الحسية؛ إذ لا معنى له هنا، وإنما المراد به العلو في مدارج الكمال والارتقاء في الأوصاف الشريفة، فهو استعارة من الارتقاء الحسي إلى الارتقاء المعنوي، والجامع مطلق الارتقاء. (الدسوقي)

حتى يظن أي إلى أن يبلغ إلى حيث يظن الجهول وهو الذي لا دكاء عنده أن له حاجة في السماء لعلوه عن الأرض وقره من السماء. (الدسوقي) **الصعود**. وهو الارتقاء الحسي المستعار منه. ثم بنى عليه أي ثم رتب عليه أي على علو القدر المستعار له، وقوله: ما يبنى على علو المكان أي وهو الارتقاء الحسي الذي هو المستعار منه، وذلك لئلا يعد تناسي تشبيه علو القدر بالعلو الحسي وادعاء أنه ليس ثم إلا الارتفاع الحسي الذي وجه الشبه به أظهر. [الدسوقي: ١٣٦/٤] **من ظن الجهول إلخ** بيان لما، ولا شك أن القرب من السماء وطمأن أن له حاجة فيها مما يختص بالصعود الحسي ويرتب عليه لا على علو القدر. (الدسوقي)

لاتصافه إلخ أي الكمالات التي يمكن حصوله لبشر، فلا حاجة له في السماء، فالعاقل يعلم أن إفراطه في العلو مجرد التعالي لا حاجة يطلبها من جهة السماء. (الخواشي) **فتوهم إلخ**. مشأ ذلك التوهم أن القصد من البيت الإشارة بمزيد صعوده المشار إليه بقوله: "حتى يظن إلخ" إلى علو قدره، وإذا كان مريد صعوده بما هو في طمأن كامل اجهل لا العارف بالأشياء، فلا يكون له ثبوت، فلا يحصل كبير مدح بذلك، وحاصل الرد: أن مريد الصعود مجزوم به ومسلم من كل أحد، وإنما السراع في أنه هل له حاجة في السماء أم لا؟ فذكر أن كثير الجهل هو الذي يتوهم أن ذلك الارتقاء المفرط لحاجة، وأما العاقل فيعلم أن ذلك الإفراط في العلو مجرد التعالي لا حاجة في السماء لاتصافه بكل كمال. [الدسوقي: ١٣٧/٤]

ما يبني على علو المكان لتناسي التشبيه ما مرّ من التعجب في قوله:
معمول البناء ابن العميد

قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
خير مقدم متدا

والنهي عنه أي عن التعجب في قوله:

لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر أزراره على القمر

إذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة على ما

سبق، ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام، فقال: وإذا جاز البناء على الفرع أي
قوله: ومناه على تناسي التشبيه

المشبه به مع الاعتراف بالأصل أي المشبه، وذلك لأن الأصل في التشبيه.....
فرعية المشبه به وأصالة المشبه

قامت إلخ. إنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء؛ لأن إيجاد هذا التعجب لولا تناسي التشبيه لم يوجد له
مساغ، كما أن إيجاد ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى. (الدسوقي)

لا تعجبوا إلخ. واعلم أن مذهب التعجب هنا عكس مذهب البهي عنه؛ لأن التعجب هنا سبه إثبات ما لا ياسب
المستعار منه، والبهي عنه سبه إثبات ما هو مناسب لمستعار منه، ألا ترى أنه في الأول قد أثبت التظليل للشمس
وهو ممتنع، فذا تعجب من تظليلها، وفي الثاني قد أثبت بلى الغلالة لقمر وهو من خواصه، فلا يصح حينئذ أن
يتعجب منه فلذا فهمهم عن التعجب. (الدسوقي بتصريف)

على ما سبق. أي من أنه لا معنى للتعجب من كون ذات حميلة تظلل شخصا من الشمس، ولا معنى
لنهي عن التعجب من كون ذات حميلة تنى غلالته. (الدسوقي) لهذا الكلام: أي قوله: 'ومناه على
تناسي التشبيه حتى أنه يبني على علو القدر ما يبني على علو المكان"، وقوله: 'لهذا الكلام فيه حذف' أي
لما تضمنه هذا الكلام وهو صحة البناء على تناسي التشبيه. [الدسوقي: ١٣٧/٤]

وإذا جار البناء إلخ. حاصل ذلك: أنه إذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي الاستعارة أول
وأقرب؛ لأن وجود المشبه الذي هو الأصل كأنه ينافي ذلك البناء، فإذا جار البناء، مع وجود مساهية فالبناء مع عدمه
أولى وأقرب. [التحريد: ٣٧٢] وذلك: أي كون المشبه به فرعاً والمشبه أصلاً، وهذا جواب عما يقال: كيف سمي
المصنف المشبه به فرعاً والمشبه أصلاً مع أن المعروف عندهم عكس ذلك؟ وحاصل ما أحاب به الشارح: أن المصنف
إنما سمي المشبه أصلاً نظراً إلى كونه هو المقصود في التركيب من جهة أن الغرض من التشبيه يعود إليه كبيان حاله أو
مقداره أو إمكانه أو ترتيبه وغير ذلك مما مر في باب التشبيه، ولكونه هو المقصود في الكلام بالنفي والإثبات، فإن
النفي والإثبات في الكلام يعود إلى المشبه أي إلى شبهه. [الدسوقي بتعريب: ١٣٨/٤]

وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف، إلا أن المشبه هو الأصل من جهة أن الغرض يعود إليه، وأنه المقصود في الكلام بالنفي والإثبات كما في قوله: هي الشمس مسكنها في السماء فعزّ أمرٌ من عزّاه حمّله على العزاء ^{عباس بن الأحنف الحبي} ^{في وجه الشبه} وهو الصبر ^{بخطبته} فؤاد عراء جميلاً ^{لأنك لا تستطيع} ^{فمن تستطيع أنت إليها أي إلى الشمس الصعود} ^{لا تقع فيهما} ^{ولست أستطيع أي الشمس إن استأزولا} والعامل في "إليها" و"إليك" هو المصدر بعدهما إن جوّزنا تقديم الظرف على المصدر، وإلا فمحذوف يفسره الظاهر، ^{هو الصعود والسرول} ^{هو الحق} فقوله: "هي الشمس" تشبيه لا استعارة، وفي التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعني الشمس وهو واضح، فقوله: "وإذا جاز البناء" شرط، ^{الشاعر} ^{بالمشبه به} جوابه قوله: فمع ححده أي جحد أي جحد الأصل كما في الاستعارة البناء على الفرع ^{المشبه به} ^{أولى بالجواز؛ لأنه قد طوى فيها ذكر المشبه أصلاً} ^{ترك} ^{لفظاً وتقديراً}

إن العرض من التشبيه كبيان الحال والإمكان. حمّله فالعنى فاحمل فؤادك على الصبر. وإلا فمحذوف أي وإن لم يجوز تقديم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل في "إليها" وفي "إليك" محذوفاً، والتقدير: من تستطيع أن تصعد إليها الصعود، ولن تستطيع الشمس أن تنزل إليك النزول، ويكون المصدر المذكور معسراً لذلك العامل المحذوف. [الدسوقي: ١٣٩/٤] تشبه بليغ بمحذوف الأداة أي هي كالشمس. لا استعارة لأنه يشترط في الاستعارة أن لا يذكر الطرفان على وجه ينبي عن التشبيه، وهما ههنا مذكوران كذلك، المشبه بصميره والمشبه بلفظه الظاهر. (الدسوقي) فقد بنى الكلام أي بنى الشاعر الكلام يعني قوله: "مسكنها في السماء إلخ" على المشبه به وهو الشمس مع الاعتراف بالمشبه وهو قوله: "هي" وهذا الساء واضح في ذلك البيت حدا لا سبيل إلى إحقاقه أصلاً. (الحاشية) فمع ححده "مع" طرف لمحذوف أي فالبناء على الفرع مع جحد الأصل وإنكاره، وعدم ذكره أولى بالجواز، ووجه الأولوية أنه عند الاعتراف بالأصل قد وجد ما ينافي البناء؛ لأن ذكر المشبه يجمع تناسي التشبيه مقتضي نساء على الفرع، ومع جحد الأصل يكون الكلام قد نقل إلى الفرع الذي هو المشبه به بطي ذكر المشبه، فيناسبه التناسي، فإذا جاز البناء في الأول مع وجود ما ينافي فحوازه مع عدم المناهي أخرى وأولى. [الدسوقي: ١٣٩/٤]

وجعل الكلام خلوا عنه، ونقل الحديث إلى المشبه به وقد وقع في بعض أشعار العجم

عن المشبه

النهى عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه، وحاصله: لا تعجبوا من قصر ذوائبه فإنها

الذوائب شعرة

وحاصل شعر العجم

ودكر المشبه أيضًا

كالليل ووجهه كالربيع، والليل في الربيع مائلة إلى القصر، وفي هذا المعنى من الغرابة

المذكور في شعر العجم

في البهجة

في السواد

والملاحظة بحيث لا يخفى.

ملتبس بمادة لا يخفى

[المجاز المركب]

وأما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي أي المعنى الذي يدل

معنى اللفظ

مخرج به اللفظ قبل الاستعمال

المركب

عليه ذلك اللفظ.....

وجعل إلخ أي لأنه تنوسي التشبيه وادعي دخول المشبه في جنس المشبه به وأنه فرد منه. [الدسوقي: ١٤٠/٤]

وقد وقع إلخ: هذا مغاير لما سبق في المتن؛ لأن ما سبق فيه البناء على الفرع وهو المشبه به مع الاعتراف بالأصل من

غير ذكر لأداة التشبيه، وما هنا ففيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه، وهذا مما يقرر

الكلام المذكور. (الدسوقي) مع التصريح إلخ: فيه أنه يناه ما سبق من أنه لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما

كان للتعجب والبهى عنه معنى، اللهم إلا أن يقال: المراد التناسي في نفس الترشيع الواقع بعد تمام الاستعارة أو

التشبيه. [التحريد: ٣٧٣] وحاصله: وشعر العجم هذا، قال المغربي:

آل زلف مثلكم براى روى چون نگار گر كوت است كوتى ازوى عجب مدار

شب در بهار ميل كند سوائى كوتى آل زلف چون شب آمد وآل روى چون بهار

ففيه لحي عن التعجب مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه.

والليل إلخ: من المعلوم أن المائل إلى القصر في الربيع الليل الحقيقي، والذي لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع،

فما تنوسي التشبيه عن التعجب من قصر الذوائب التي هي كالليل الحقيقي الكائن في زمان الربيع فقد بي على

الفرع ما يناسبه مع الاعتراف بالأصل والتصريح بالأداة. (الدسوقي بتغيير)

والملاحظة: أي في معنى شبه ذلك المعنى بمعناه الأصلي.

وأما المجاز: عطف على قوله: "أما المفرد" من قوله سابقا: "فإنجاز مفرد ومركب، أما المفرد فهو الكلمة إلخ"، ثم

قال: وأما المركب فهو اللفظ إلخ. [الدسوقي: ١٤١/٤] المركب: شروع في بحث المجاز المركب بعد الفراغ عن

بحث المجاز المفرد بقسميه أعني المرسل والاستعارة. (الحاشية)

بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد، واحترز بهذا عن
 بالنوصح معمول شبه بقوله تشبيه التمثيل
 الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه كما يقار للمتعدد في أمر: **إني أراك تقدم رجلا**
 وتؤخر أخرى

بالمطابقة: هذا يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي ليست بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في شرح الشمسية وغيره، وأحيب بأن المراد بالمطابقة المطابقة التي لا يحتاج معها إلى توسط قريبة، وهذا إما يكون في حقيقة. (الدسوقي) **تشبيه التمثيل** معمول لقوله: "شبه"، وأتى المصنف بذلك للتشبيه على أن التشبيه الذي يبنى عليه الجار المركب لا يكون إلا تمثيلا، ولم يكتف بقوله: 'تمثيلا'؛ لأن التمثيل مشترك بين التشبيه الذي وجهه متزعر من متعدد، وكان الطرفان مفردين كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية وبين الاستعارة التمثيلية، فاحترز عن أحد اللفظ المشترك في التعريف. (الدسوقي)

واحترز إلخ: واعترض عليه بأنه قد مر في بحث التشبيه أن تشبيه الثريا بعنقود الملاحية من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد، ووجه الشبه متزعر من متعدد، وحيث فيجوز أن يطوى المشبه ويذكر المشبه به ويتناسى التشبيه، ويكون استعارة في مفرد، ووجه الشبه متزعر من متعدد فيكون التعريف صادقا، فلا يصح إحراجها من التعريف، وأحيب: لا سلم جواز جريان الاستعارة في وجه مفرد، ووجه الشبه فيها متزعر من متعدد؛ لأن الاستعارة لابد فيها من جعل الكلام حاليا عن المستعار له والجامع، فإذا ذكر المستعار منه وكان مفردا أو وجه الشبه متزعر من متعدد في الواقع كما لو قيل: رأيت عنقود ملاحية في السماء، لا يدري هل وجه الشبه متزعر من متعدد أو لا؟ فيصير الكلام لعوا خلاف تشبيه، فإنه إذا ذكر فيه كل من المشبه والمشبه به وكانا مفردين فإنه قد يدرك العقل تركيب وجه الشبه من مجموع أوصافهما إذا لم يكن وجه الشبه مذكورا. (الدسوقي)

في المفرد: لأن وجه الشبه فيها لا يكون متزعا من متعدد. **للمبالغة إلخ.** علة لقوله: 'المستعمل فيما شبه' أي إنما استعمل اللفظ المركب فيما شبه بمعناه لأجل المبالغة في التشبيه، وأشار المصنف بهذا إلى اتحاد العاية في الاستعارة في المفرد والمركب، وحاصل الجار المركب: أن يشبه أحد الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها، فيطلق على هذه الصورة المشبهة بها اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها. [الدسوقي: ١٤٢/٤]

إني أراك إلخ: بيان لكلمة 'ما' وليس مقول القول، فتأمل. [التحريد: ٣٧٣] **تقدم رجلا.** أي تارة، قوله: "تؤخر" معوله محذوف أي وتؤخرها يعني تلك الرجل المقدمة مرة أخرى، و"أخرى" عت مرة مقدرة. [الدسوقي بتعير: ١٤٣/٤] **شبه إلخ:** أي إنما كان هذا القول مجازا مركبا مسيا على تشبيه التمثيل؛ لأنه شبه صورة تردده في ذلك الأمر أي الهيئة الحاصلة من تردده في ذلك الأمر، فتارة يقدم على فعله بالعزم عليه وتارة يحجم عنه. (الدسوقي)

شبه صورة تردده في ذلك الأمر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدالّ بالمطابقة على الصورة الثانية، ووجه الشبه، وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى متزعج^{أي إلى أرك الخ} عن عدة أمور كما ترى، وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل؛ لكون وجهه متزعجا من متعدد على سبيل الاستعارة؛ لأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقاً من غير تقييد بقولنا: "على سبيل الاستعارة"، ويمتاز عن التشبيه بأن يقال له: تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي، وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظراً؛

بصورة تردد إلخ: بالهيئة الحاصلة من تردد من قام ليذهب إلخ ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية. [الدسوقي: ١٤٤/٤] وهو الإقدام: أي هو الهيئة المركبة من الإقدام والإحجام. (الدسوقي) لكون وجهه. يفيد أن ذلك لا بد في التمثيل. ويمتاز إلخ. جواب عما يقال: إن تسمية المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لا لبس فيها، وأما تسميته تمثيلاً من غير تقييد فقد يقال: إنها تلتبس بالتشبيه المسمى بالتمثيل، وحاصل الجواب: أن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا أطلق انصرف إلى الاستعارة، وإذا أريد التشبيه قيل: تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيلي. [الدسوقي: ١٤٥/٤] تشبيه تمثيل: كتشبيه الثريا بالعنقود الملاحية، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل وغير ذلك مما مر. [التحريد: ٣٧٤]

وفي تخصيص إلخ. اعترض الشارح بأن المصنف قال في تعريف المجاز المركب: هو اللفظ المستعمل إلخ، فالتخصيص يستفاد من تعريف المسند والمسند إليه باللام، فيقتضي أن المجاز المركب لا يوجد في غير ما شبه بمعناه أي لا يوجد في غير الاستعارة، فهو مختص ومحصر في الاستعارة على هذا التعريف، وجعل المجاز المركب منحصراً في الاستعارة عدول عن الصواب؟ لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشاهدة كالأحجار المستعملة في الدعاء أو التحسر أو نحو ذلك، فلا يكون التعريف جامعاً، ولا يبعد أن يحاب بأن ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة بمجارات بالعرض، والمجازات بالأصالة أجراؤها الداخلة في المجاز المفرد، بخلاف الاستعارة التمثيلية فإنها من حيث إنها استعارة تمثيلية لا تحور في شيء من أجزائها، بل المجموع نقل إلى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائه، فالجواز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الأصلي، ولا شيء مما ليس علاقتها المشاهدة كذلك. (الحواشي)

لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع،
 الشان كصوب الشخص النوع الوضوع النوعي
 فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك بعلاقة، فإن كانت
 الاستعمال
 هي المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة، وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي
 بل مجاز مرسل مركب
 لم تستعمل في الإخبار ومتى فشا استعماله أي المجاز المركب كذلك أي على سبيل
 الاستعارة يسمى مثلاً، ولهذا أي ولكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل
 لتمثيل صفة تمثيلاً

بحسب الشخص أي الشخص والتعريف بأن يعين الواضع اللفظ المفرد؛ للدلالة على معناه وإن كان كلياً.
 [الدسوقي: ١٤٥/٤] بحسب النوع أي من غير نظر إلى خصوص لفظ، بل يلتفت الواضع لقابول كني مثلاً هيئة
 التركيب في نحو: 'ريد قائم' موضوعة للإخبار بالإثبات. [التحريد تصرف: ٣٧٤]
 بعلاقة أي بين المعنى المقول عنه وإليه وإلا كان الاستعمال فاسداً. هي المشابهة نحو: إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر
 أخرى. [الدسوقي: ١٤٦/٤] وإلا أي إن لم تكن العلاقة المشابهة كالدرهم. (الدسوقي)
 وهو كثير أي استعمال المركب في غير ما وضع له لعلاقة غير مشابهة كثير، فيصدق على ذلك المركب أنه نقل
 لغير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة، فلا يكون حقيقة ولا استعارة تمثيلية، فتعين أن يكون مجازاً مرسلًا تركيبياً، وهذا
 مما أهمله القوم ولم يظهر لإهمالهم وجهه. (الدسوقي) كالجمل الخبرية إلخ كقوله:
 هوأي مع المركب اليماني مصعد جنب وجماني بمكة موثق

فإن المركب موضوع للإخبار، والغرض منه إظهار التحزن والتحسر. (التحريد)
 الإخبار بل في الإنشاء مثل: نعت وروحت. كذلك حال من الصمير المصاف إليه، أي فشا استعمال المجاز
 المركب حال كونه على حسب الاستعارة أي مماثلاً لها، واعتراض ما حاصله: أن الأولى حذف قوله: "كذلك"، لأنه
 إن احترر به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه، أو في معناه الأصلي، ورد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل
 التشبيه أو في المعنى الأصلي غير داخل في فشو مجاز المركب حتى يخترع عنه بقوله: "كذلك"، ويرم عليه تشبيه
 الشيء بنفسه؛ لأن مجاز المركب لا يكون الاستعارة كما مر، وإن احترر به عن المجاز التركيبي الذي ليس على
 حسب الاستعارة فهذا لم يذكره ولم يعتبره كما تقدم، فالوجه أن المراد بقوله: "كذلك" عدم التعيير أي متى فشا
 استعماله حالة كذلك أي باقياً على هيئة في حالة المورد بحيث إنه لم يعير في حالة مضر به عن هيئة في حالة المورد
 تأنيثاً ولا تذكيراً ولا إفراداً ولا تشبيهاً ولا جمعاً يسمى مثلاً. [الدسوقي: ١٤٧/٤]

على سبيل: لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الأصلي.

الاستعارة لا تغير الأمثال؛ لأن الاستعارة يجب أن يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه، فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً، ولهذا لا يلتفت في الأمثال إلى مضاربها تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً، بل إنما ينظر ^{لش} لكون الأمثال لا تغير إلى مواردها، كما يقال للرجل الذي طلب شيئاً ضيّعه قبل ذلك: "بالصيف ضيّعت اللبن" بكسر تاء الخطاب؛ لأنه في الأصل لامرأة.

فصل

في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية،

الاستعارة: تذكيراً ولا تأنيثاً ولا إفراداً ولا جمعاً. **فلا يكون:** مثلاً؛ لأن الاستعارة أعم من المثل، فإن المثل فرد منهما إلا أنه مخصوص بالمشو، فإذا لم يكن استعارة لم يكن مثلاً؛ لأن رفع الأعم يستلزم رفع الأخص، والحاصل: أن تفسير البعث يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به، ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة؛ لأنها أخص منه؛ إذ كل استعارة لفظ المشبه به، وليس كل لفظ المشبه به استعارة، فيلزم من رفعه رفعها ويلزم من رفعها رفع ما هو أخص منها وهو المثل وذلك ظاهر. [الدسوقي: ١٤٩/٤]

إلى مضاربها: جمع مضرب، وهو المحل الذي يستعمل فيه المثل. **مواردها:** أي موضعها الأصلي وهو المستعار منه. **لامرأة:** أصل مورده أن وسوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت شيخ موسر، فسألته الطلاق فطلقها، ففسروا أنها شابا فقيرا، فما أصابها جلد وقحط في رمان الشتاء أرسلت إلى الشيخ تستقيه لبناً، فقال: بالصيف صيبت اللبن. وإنما خص به الصيف؛ لأن سواها الطلاق كان في الصيف. [التحريد: ٣٧٥]

فصل: واعم أنه قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا: 'أطفار المنية شبت فعلاً' استعارة بالكناية واستعارة تخيلية، لكن اختلفت في تعيين المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفطان، ومحصل الاختلاف في إمكانية يرجع إلى ثلاثة أقوال: أحدها: ما يفهم من كلام القدماء، وهو أن المكينة اسم المشبه به المستعار في المقام للمشبه، وإن إثبات لازمه للمشبه استعارة تخيلية، والثاني: ما ذهب إليه السكاكي من أن المكينة لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة ما هو من لوازم المشبه به بصورة متوهمة متحيلة شبت به وأثبتت للمشبه، والثالث: ما أورده المصنف من أن المكينة التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بإثبات لآرم المشبه به للمشبه، وهو الاستعارة التخيلية، ومحصل الخلاف في التخيلية يرجع إلى قولين: أحدهما: مذهب المصنف والقوم وصاحب الكشف، وهو أنها إثبات لآرم المشبه به للمشبه، والثاني: مذهب السكاكي، وهو أنها اسم لآرم المشبه به المستعار للصورة الوهمية التي أشتت للمشبه. [الدسوقي تعبير: ١٥٠/٤]

ولما كانتا عند المصنف أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أورد لهما فصلا على الاستعارة بالكناية والتعينية

حدة؛ لتستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة، فقال: قد صمّر انتشبه في النفس أي بطريق الاشتراك اللفظي

في نفس معنى اللفظ أو نفس المتكلم، فلا يصرح بشيء من أركانه سوى انتشبه، وأما الطرفان والأداة والوجه

وجوب ذكر المشبه به فإنما هي في التشبيه المصطلح، وقد عرفت أنه غير الاستعارة لا في مطلق التشبيه

بالكناية، وبدل عنه أي على ذلك التشبيه المضمّر في النفس بأن ثبت للمتشبه أمر محض الوالو بمعنى مع كالأظفار

انتشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حساً أو عقلاً، يطلق عليه اسم ذلك في المشبه

الأمر، فيسمى انتشبه المضمّر في النفس استعارة سكتة أو مكينة عنها..... الأمر المحض

ولما كانتا اعتدار عن المصنف حيث جاء بفصل مستقل ولم يدخله في الكلام السابق. عد المصنف بما قال ذلك؛ لأن في تعيين المكنية ثلاثة أقوال: أحدها: ما يفهم من كلام السلف، والثاني: ما ذهب إليه السكاكي، والثالث: ما أورده المصنف كما مر تفصيله في الحاشية السابقة. (الحاشية) معنويين يعني فعين من أفعال المتكلم القائمة بنفسه؛ لأن الاستعارة بالكناية هي تشبيه شيء بشيء في النفس، والاستعارة التحيلية إثبات شيء من لوازم المشبه به للمتشبه، والتشبيه والإثبات من أفعال النفس. (الحاشية)

غير داخلين إلخ. وجه عدم دخولهما فيه أن المجاز من عوارض الألفاظ، وهما عند المصنف ليسا بعطيان، بل فعالان من أفعال النفس: أحدهما التشبيه المضمّر، والآخر إثبات لوازم المشبه به للمتشبه. [الدسوقي: ١٥٠/٤]

وأما وجوب إلخ. جواب سؤال مقدر، قد مر أولاً في بحث التشبيه أن ذكر المشبه به واجب. (الحاشية) المصطلح وهو ما لا يكون على وجه الاستعارة. وقد عرفت أي من تعريف التشبيه حيث قال فيه: والمرادها ما لم يكن

على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية والتحريد. [الدسوقي: ١٥١/٤]

يطلق عنه إلخ. أي يطلق على ذلك الأمر المحقق اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه به، كما في أظفار المية شئت فعالان، فإنه ليس لمنتشبه أظفار محققة حساً أو عقلاً يطلق عليها لفظ الأظفار، وإنما وجد مجرد إثبات لآرام المشبه به للمتشبه لأجل الدلالة على التشبيه المضمّر. (الدسوقي) فيسمى إلخ. الحاصل أنه قد وجد على ما ذكره المصنف فعالان: إضمار التشبيه في النفس على الوجه المذكور، والآخر إثبات لآرام المشبه به للمتشبه، وكلاهما يحتاج لأن يسمى باسم مخالف لاسم الآخر، فذكر المصنف أن الأمر الأول وهو التشبيه المضمّر في النفس يسمى باسمين: أحدهما استعارة بالكناية، والآخر استعارة مكينة عنها، وذكر أن الأمر الثاني وهو إثبات الأمر المحتص بالمشبه به للمتشبه يسمى استعارة تحيلية. [الدسوقي: ١٥٢/٤]

أما الكناية فلأنه لم يصرح به، بل إنما دُلَّ عليه بذكر خواصّه ولوازمه، وأما الاستعارة
تسميتها بالكناية ^{بالتشبيه} ^{النشء} ^{خواص المشبه به} فمجرد تسمية خالية عن المناسبة، ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه
استعارة تخيلية؛ لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يختص بالمشبه به، وبه يكون كمال
المشبه به أو قوامه في وجه الشبه؛ ليحيل أن المشبه من جنس المشبه به ^{كما في البيت الثاني} ^{بالعين القوي} كما في قول
الهذلي: وإذا المية أُنْتُتْ أي أَعْلَقْتُ أطْفارها، أُلْفَيْتْ كل تَيْمَة لا تَفْع، التيمية:
الخرزة التي تجعل معاذة أي إذا أعلق الموت مِخْلَبه في شيء ليذهب به بطلت عنده
الحِيلُ شَبّه الهذلي في نفسه المية بالسبع في اعتيَالِ النفوس بالقهر والعسة من غير تفرقة
بين بفاع وصرار ولا رقة لرحوم ولا بُقياً على ذي فضيلة، فأُتت لها أي للمنية الأطفار
التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه أي في السبع بدوها تحقيقاً للمبالغة في التشبيه، فتشبيه
المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات الأطفار لها استعارة تخيلية وكما في قول الآخر:
ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية أنطق
^{كثير السبع} ^{كثير الصرور} ^{رقة الفت} ^{لا رحة} ^{فأُتت لها أي} ^{علة نقوه: فأُتت لها الأطفار} ^{يهدى} ^{يهلك} ^{تعوفا} ^{كما في البيت الأول}

وأما الاستعارة أي تسمية ذلك التشبيه بالاستعارة. [الدسوقي: ١٥٢/٤] لأنه قد استعير. أي قد نقل، وحاصله
أن تسمية إثبات ذلك الأمر استعارة لأجل أن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به، قد استعير أي نقل عما يناسبه
واستعمل حينئذ ما شبه بما يناسبه، وأما تسميته تخيلية فلأن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به لما نقل عن ملائمه
وأثبت للمشبه صار يحيل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به. [الدسوقي: ١٥٣/٤] في وجه الشبه: تنازع فيه
كمال وقوام. كما في قول الهذلي: أي كإضمار التشبيه وإثبات ما يخص المشبه به للمشبه.
الحررة: قال الدسوقي: بفتح الحاء والراء المهملة، وبعدها زاء معجمة مفتوحة، وكتب غيره بحاء معجمة والراء
المهملة بعدها راء معجمة. التي لا يكمل إلخ فيه إشارة إلى أن اعتيال النفوس وإهلاكها يتقوم، ويحصل من السبع
بدون الأطفار كالأنياب، لكنه لا يكمل الاعتيال فيه بدونها. [الدسوقي: ١٥٤/٤]
ولئن نطقت إلخ: جواب الشرط محذوف والمذكور قائم مقامه، أي فلا يكون لسان مقالي أقوى من لسان حالي،
فحذف الجواب وأقام لازمه وهو قوله: "فلسان حالي إلخ" مقامه. [الدسوقي: ١٥٥/٤] بشكر برك: متعلق بـ"مفصحا"،
أي ولئن نطقت بلسان المقال مفصحا بشكر برك، وقوله: "بالشكاية" متعلق بـ"أنطق" أي فلسان حالي أنطق =

شبه الحال بإسنان متكلم في الدلالة على ^{معنى به شبه} المقصود وهو استعارة بالكناية ^{تشبيه الحال} فأثبت ^{الشاعر} ها أي للحال ^{إثبات السنان سنان} السنان الذي به قوامها أي قوام الدلالة فيه أي الإنسان المتكلم وهذا الإثبات استعارة تخيلية، فعلى هذا كل من لفظي الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في معناها الموضوع له، وليس في الكلام مجاز لغوي، والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية إعلان من أفعال المتكلم متلازمان؛ إذ التخيلية يجب أن يكون قرينة للممكنة البتة، والممكنة يجب أن تكون قرينتها تخيلية البتة،

= بالشكاية منك؛ لأن صرك أكثر من برك، ويحتمل أن المراد "فسان حالي" ناصق بالشكاية من لسان مقالي حيث يعجز عن أداء حق شكرك، فهو كلام موجه، كذا قيل، لكن البيت السابق منه يعد هذا الاحتمال الثاني وهو قوله.
لا تحسبن بهاشقي لك عن رضى فو حق جودك أنني أملك
تأمل. [الدسوقي: ١٥٥/٤]

شبه الحال إلخ هذا على تقدير أن يكون 'لسان حالي' ليس من قبيل إضافة المشبه به للمشبه كدجس الماء. (الدسوقي) بالكناية يعني ليس لحال أمر ثابت حسب أو عقلا أجري عليه اسم اللسان، بل إصلاق الاسم ههنا على ما هو وهمي، فتشبه الحال استعارة بالكناية وإثبات السنان للحال تخيلية. (الحواشي)
الذي به قوامها أي الذي حصل به قوام تلك الدلالة ووجودها، وذلك أن الدلالة في الإنسان المتكلم الذي هو المشبه به لا تقرر لها من حيث إنه متكلم حقيقة إلا باللسان، وأما وجود الدلالة في الإنسان بالإشارة فلا يرد؛ لأن المشبه به على ما ذكره المصنف هو الإنسان من حيث إنه متكلم، لا من حيث إنه مشير ولا إنسان مطبقا. (الدسوقي)
فعلى هذا أي ما ذكره المصنف من تعريفي الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية بأن تشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار لها استعارة تخيلية. (الدسوقي) وليس في الكلام إلخ لأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضع له علاقة مع قرينة، وليس في الكلام أعني قوله: 'وإذا أسية أنشت أظفارها' لفظ مستعمل في غير ما وضع له على كلام المصنف، وإنما انحاز الذي في ذلك الكلام هو إثبات شيء لشيء ليس هو له، وهذا انحاز عقلي كإثبات الإنسان للربيع على ما سبق. [الدسوقي: ١٥٦/٤] والاستعارة عطف على قوله: كل من لفظي إلخ
إعلان إلخ الأول: التشبيه المضمر، والثاني: إثبات لازم المشبه به للمشبه، وقوله: إعلان أي لا لفظان، وانحاز للعوي من عوارض الألفاظ، وأعلم أن المصنف إنما حالف القوم في المكنية، وأما التخيلية فهو موافق لهم فيها، بخلاف السكاكي فإنه حالفهم في كل من المكنية والتخيلية، كما يتضح لك مذهبه فيما يأتي. (الدسوقي)
متلازمان. أي كل منهما لازمة للأخرى، فلا توجد إحدهما بدون الأخرى. (الدسوقي) والمكنية إلخ أي عند المصنف كالقوم، خلافا لصاحب الكشف كما يأتي. [الدسوقي: ١٥٧/٤]

فمثل قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحاً للتشبيه كما أن "أطولكن" في قوله **عليه**: "أسرعكن لحوقاً بي أطولكن يداً" أي نعمة، ترشيح للمجاز، ^{حطت بلروجات الحاصرات} ^{أكثر} ^{المرس} هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شيء لا مستند له في كلام ^{أي هذا} السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية، ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار، بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه، فالمقصود بقولنا: "أظفار المنية" استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، إلا أنا لم نصرح بذكر المستعار أعني ^{في قولنا: رأيت أسداً} السبع، بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الأظفار؛ لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن ^{لفظ السبع} الكناية، فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به، والمستعار منه هو الحيوان المفترس، ^{بل كمي عنه برده} والمستعار له هو المنية،

فمثل قولنا إلخ: جواب عن سؤال مقدر، حاصله أنه وجدت ههنا التخييلية بدون المكنية، ولا تلازم بينهما، وحاصل الجواب أن مثل هذا ترشيح للتشبيه لا تخييلية؛ لأن الاستعارة بالكناية عند المصنف أن يكون المشبه به متروكاً، وههنا مذكور وهو السبع، وكون إثبات الأظفار للمنية ههنا ترشيحاً للتشبيه مثل كون إثبات الطول لليد، المستعملة في النعمة ترشيحاً للمجاز في قوله **عليه**: "أطولكن يداً"، وهذا من معجزاته **عليه** حيث أخبرنا بأن أول من يموت من نسائه **عليه** عقيبه إما هي زيب **عليه**، وإنما كان ترشيحاً؛ لأن الأظفار تكون في السبع لا في المنية، والطول يكون في اليد لا في النعمة. (الحاشية) **بما ذكره:** من أمثال التشبيه المضمرة في النفس.

ولا هو: لأن إصمار التشبيه ليس فيه نقل لفظ إلى غير معناه حتى يكون مناسباً لأن يسمى بالاستعارة، كما يناسب نقل اللفظ الذي هو المجاز اللعوي. [الدسوقي: ١٥٨/٤] **أن لا يصرح:** أي دو أن لا يصرح، أي اسم المشبه به المستعار في النفس الموصوف بعدم التصريح به، فلاستعارة بالكناية عند السلف اللفظ المذكور لا عدم التصريح به كما هو ظاهر الشارح. (الدسوقي) **لازمه:** أي لازم مدلوله؛ لأن الأظفار إنما هي لازمة لمدلول لفظ السبع أعني "الحيوان المفترس". (الدسوقي)

كما هو إلخ: فالحاصل: أن قولنا: "أظفار المنية شئت بفلان" يقصد بالأظفار فيه أن يكون كناية عن السبع المقصود استعارته للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، فإذا استعمل هذا القصد فقد صح أن لا يصرح بالمستعار الذي هو السبع بل كنيّا عنه ونهنا عليه بمرادفه؛ لينتقل منه إلى المقصود استعارته. (الدسوقي)

قال صاحب الكشف: إن من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من لوازمه وروادفه، فينبّهوا بذلك الرمز على مكانه ^{يشير} نحو: شجاع يفترس أقرانه، ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد، هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحاً الرمز إليه بذكر لوازمه، وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي، وكذا قول زهير: **صحأ أي سلا** مجازاً من الصحو خلاف السكر ^{بأن لمعنى المراد حال}

قال صاحب الكشف: استدلال لما نقله عن السلف، فالمراد بهم صاحب الكشف ومن قبله أو معه. [التحريد: ٣٧٥] **إن من أسرار البلاغة** أي إذا كان المقام مقتضياً للاستعارة دون الحقيقة بأن كان المقام مقام تأكيد أو مبالغة في المدح أو الذم أو كان المقام مقام حطاب الذكي دون العبي، فإن من لطائف تلك البلاغة التي هي الإتيان بالاستعارة المناسبة لذلك المقام أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار إلخ، وإما كان ذلك من أسرار البلاغة؛ لأن التوصل إلى المحار بالكناية أعذب وأقوى من ذكر نفس المحار كما لا يخفى. [الدسوقي: ١٥٩/٤]

على مكانه: أي على وجود ذلك الشيء المستعار المسكوت عن ذكرها. **يفترس** الافتراس إهلاك الحيوان بدق عنقه وقلع رأسه عن جسده، ثم استعمل في كل إهلاك. (الحاشية) **ففيه تنبيه:** أي على أن الشجاع نبت له الأسدية وأنه فرد من أفرادها، وقد رمر إلى ذلك بشيء من روادفه وهو الافتراس. (الدسوقي)

هذا كلامه: أي كلام صاحب الكشف، وصريح كلامه موافق للمأخوذ من كلام السلف في معنى الاستعارة بالكناية إلا أنه يحالفهم في قرينتها، وذاك؛ لأنها عند السلف يجب أن تكون تخييلية، وأما عند صاحب الكشف فلا يجب أن تكون تخيلية بل قد تكون حقيقية. (الدسوقي) **وسيجيء إلخ** جواب عما يقال: إن الشارح لم يتعرض في الاستعارة بالكناية لها لمذهب السكاكي واقتصر على مذهب السلف، فأجاب بأن منعه فيها سياقي الكلام عليه فلا حاجة للكلام عليه هنا. [الدسوقي: ١٦٠/٤]

وكذا هذا إشارة إلى مثال آخر فيه الاستعارة بالكناية والتخييلية، وهو أيضاً مما يكون به قوام وجه الشبه في المشبه به الذي هو أحد القسمين السابقين، ويبدأ فائدة هذا المثال الآخر بحيء. (الخواشي) **زهير** هو زهير بن أبي سلمى بضم السين وسكون اللام والد كعب، صاحب 'بات سعاد' القصيدة المشهورة. (الدسوقي) **أي سلا** حاصل ما أراده الشارح أن "صحأ" مشتق من الصحو الذي هو في اللغة زوال السكر والإفاقة منه، أطلقه الشاعر وأراد به السو الذي هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه، فشبه السلو الذي هو زوال العشق بالصحو الذي هو زوال السكر والإفاقة منه بجامع انتفاء ما يعيب عن المرأش والمصالح، واستعار اسم المشبه به للمشبه، ثم اشتق من الصحو "صحأ" بمعنى "سلا"، فـ"صحأ" بمعنى "سلا" - كما قال الشارح - استعارة تصريحية تبعية. [الدسوقي بتصرف: ١٦١/٤]

القلب عن سلمى وأقصر باطله. يقال: أقصر عن الشيء، إذا أفلح عنه أي تركه وامتنع عنه أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله، وعُري أفراس الصبا ورواحله، أراد زهير أن يبس الأصل وهو الخلو عن العشق هو خلاف الرشد أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغفلة، وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته ^{تعتلت} الضمير في معاودته وآلاته لما كان يرتكبه، فشبه زهير في نفسه الصبا نحلة من حبات المسير كالخج والتجارة قصى منها أي من تلك الجهة ^{الحاجة} الوض ^{سرع} فأهملت آلتها، ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محتز عن معركة، وهذا التشبيه المضمّر في النفس استعارة بالكناية فأنت ^{في كل من السير والصبا} أي للصبا بعض ما يختص بتلك الجهة أعني الأفراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر، فإثبات الأفراس والرواحل استعارة تخيلية، فالصبا على هذا التقدير من الصبوة ^{ماخوذ منها} بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة، يقال: صبا يصبو صبوة وصبوا أي مال إلى الجهل والفتوة،

باطله المراد بباطل القلب ميله إلى الهوى. وعري إن أفراس الصبا ورواحله عريت عن سروجها وعن رحالها التي هي آلات ركوبها للإعراض عن السير المحتاج إليها فيه. [الدسوقي: ١٦٢/٤] ورواحله جمع راحلة وهي ما يركب من الإبل ذكرا كان أو أنثى في الأسفار. (الحاشية) فبطلت آلاته هي الخيل والمال والأحوان والأعوان. فأهملت أي فلما قصى منها الوطر أهملت آلتها الموصلة إليها مثل الأفراس والرواحل والأعوان والأقوات السفرية والقرب وغير ذلك. [الدسوقي: ١٦٣/٤] غير مبال بمهلكة أي من غير مبالاة في ذلك الشغل بمهلكة تعرض فيه، ولا احتراز عن معركة تال فيه. (الدسوقي) التي ها الخ: إن قلت: إن كثيرا ما تقطع المسافات بدون الأفراس والرواحل بل بالمشي، وحينئذ فالمناسب أن ما كماله لا قوامه، قلت: الكلام في السير المعتد به، وهو الذي يتحقق به الوصول بسرعة، وهو لا يكون عادة بدون الأفراس والرواحل ولو باعتبار حمل راد المسافر ومائه أو إن قوله: "التي بها قوام جهة المسير" بآء على العالب؛ لأن العالب في الجهة البعيدة التي تحتاج فيها إلى المشاق وهي المشبه بها انعدام السفر فيها بانعدام آلات، فينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه. (الدسوقي) على هذا التقدير: وهو أن يكون الصبا مشبها وجهة المسير مشبها بها. (الدسوقي بتعير) الجهل الأفعال التي بعد مرتكبتها جاهلا. والفتوة: أي والميل إلى الفتوة وهي المروة والكرم، وتستعمل في استيفاء اللذات وهو المراد ههنا. (الدسوقي) وصبوا: يضم الصاد والباء وتشديد الواو.

كذا في الصحاح لا من الصباء بالفتح، يقال: صبي صباءً مثل: سمع سماعاً أي لعب مع الصبيان، ويحتمل أنه أي زهير أراد بالأفراس والرواحل **دواعي** النفوس وشهواتها، وتقوى حاصله ها في استيفاء الدآت أو أراد بها الأسباب التي قلما تتأخذ في سماع الغي إلا أو ان الصبا وعنفوان الشباب، مثل المال والمئال والأعوان، فتكون الاستعارة أي أول الشباب ^{تتمثل للأسباب} ما يظن ويبان ^{ومصرحة لا استعارة بالكناية} استعارة الأفراس والرواحل **تحقيقية** لتحقيق معناها عقلاً إذا أريد بها الدواعي، وحسباً إذا أريد بها أسباب اتباع الغي من المال والمئال، مثل المصنف بثلاثة أمثلة: الأول: ما يكون التخيلية إثبات ما به كمال المشبه به، والثاني: ما يكون إثبات ما به قوام المشبه به، والثالث: ما يحتمل التخيلية والتحقيقية. **فصل** في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية، والاستعارة التخيلية وقعت في المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف، والكلام عليها، عرف السكاكي الحقيقة الدعوية أي غير العقلية ^{يشمل العرفية والشرعية}

كذا في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح، والحاري على الألسنة كسر الصاد على أنه جمع صحيح. [الدسوقي: ١٦٤، ٤] لا من الصباء. وإنما كان اصبا في البيت على التقدير المتقدم، وهو كونه مشبهاً مأخوذاً من الصبوة لا من الصباء؛ لأن قوله: صبا القلب عن سمي إلخ' يدل على أن حاله خيبة واعتناق لا اللعب مع الصبيان؛ إذ اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله: "صبا القلب إلخ". (الدسوقي) ويحتمل إلخ أي فشده دواعي النفوس وشهواته بالأفراس خامع أن كلا منهما آلة لتحصيل ما لا يخلو الإنسان عن المشقة في تحصيله، واستعار عنه المشبه به لشمسه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية. (الدسوقي) **دواعي** جمع داعية: وهي صفة تحمل النفوس على الفعل وتركه. **أراد بها الأسباب**: قال في 'الأطول': ولا يذهب عنك أنه لا بأس بأن يراد بالأفراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل التردد، فكأنه قصد بكلمة 'أو' مع الخلو. [التحريد: ٣٧٨] تتأخذ. صطت بتشديد الحاء، وتخيها مع مد الهمزة، أي نتمتع وتنمق، مأخوذ من قولك: تأخذت هذه الأمور إذا أخذ بعضها بعضاً بعض. [الدسوقي: ١٦٥/٤]

لتحقق معناها عقلاً. يعني أن الاستعارة التحقيقية قسماً: عقلية: إن تحقق معناه عقلاً، وحسية: إن تحقق معناها حساً. (الخواشي) أي غير العقلية: أشار بهذا إلى أن المراد بالدعوية ما قابل العقلية التي هي بساد الفعل أو معناه لما هو به، وحيث قد تشمل العرفية والشرعية، وليس المراد بالدعوية ما قابلها. [الدسوقي: ١٦٦/٤]

بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، واحترر^{السكاكي} بالقيد الأخير، وهو قوله: من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على أصح القولين وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي؛ لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها، وأما على القول بأنها مجاز عقلي، واللفظ مستعمل في معناه اللغوي، فلا يصح الاحتراز عنها، فإنها أي إنما وقع الاحتراز

بالكلمة هي حس، حرج عه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقاً، وقوله: "المستعملة" فصل حرج به الكلمة الموضوعه قبل الاستعمال، فلا تسمى حقيقة ولا مجازاً، وقوله: "فيما" أي في المعنى الذي وضعت هي أي تلك الكلمة له، فصل ثان حرج به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بكل اصطلاح، فإنه مجاز قطعاً أو غلط، وقوله: "من غير تأويل في الوضع" أي الذي استعملت تلك الكلمة بسببه، فصل ثالث حرجت به الاستعارة؛ لأنها كلمة استعملت فيما وضعت له مع التأويل في ذلك الوضع، بخلاف الحقيقة فإنها كلمة مستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، وإلى هذا أشار بقوله: 'واحترر' أي السكاكي بالقيد الأخير إلخ. [الدسوقي: ١٦٦/٤]

على أصح القولين: متعلق بـ "احترر"، أي وهذا الاحتراز بآء على أصح القولين، ويصح أن يكون حالاً من الاستعارة، وحاصل ما في المقام أن الاستعارة موضوعة قطعاً على كل قول، وإنما الخلاف في أنها مجاز لغوي بمعنى أن التصرف في أمر لغوي وهو اللفظ؛ لأنه استعمل في غير ما وضع له ابتداءً أو عقلي بمعنى أن التصرف في أمر عقلي وهو جعل غير الأسد أسداً، أما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه، فعلى أنها مجاز عقلي فهي حقيقة لغوية لا يصح إحراجها، وإنما يخرج به المجاز المرسل، وعلى أنها مجاز لغوي وهو الأصح يحتاج لإحراجها بقيد رائد على قوله: "فيما وضعت له"؛ إذ لا تخرج بالوضع للاتفاق على وضعها، لكن وضعها للمشبه بتأويل أي ادعاء أنه من حس المشبه به الذي وضع له اللفظ أصالة، فلما بين السكاكي تعريفه على هذا القول الأصح وهو أنه مجاز لغوي احتاج لزيادة قيد لإحراجها، وذلك القيد هو أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادعاء، ووضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء وهو معنى قوله: "من غير تأويل في الوضع". [الدسوقي: ١٦٧/٤]

مستعمل إلخ: على أن الفرد الغير المتعارف كالشجاع مثلاً معنى لغوي للأسد بسبب الادعاء وجعل الأسد شاملاً له. (الدسوقي) **فلا يصح إلخ:** أي لوجوب دخولها في التعريف؛ لأنها من جملة المحدود على هذا القول، وإنما ضعف هذا القول؛ لأن الاستعارة ولو بولغ في التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه في حس المشبه به لا تقتضي ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له ابتداءً، وإنما استعملت في غير ما وضعت له بالأصالة، فتأمل. (الدسوقي)

هذا القيد عن الاستعارة؛ لأنها **مستعملة فيما وضعت له** ^{بواسطة التأويل} وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل أفرادَه قسمين: متعارفاً وغير متعارف، **وعرف السكاكي** ^{غير العقلي} **عن** ^{الكلمة} **السككي** **بأنه** **مستعملة** **في غير ما هي** **موضوعة له** **بالتحقيق استعمالاً في الغير** **بالنسبة إلى نوع** **حقيقتها مع** **قرينة مانعة عن** **إرادة معناها في ذلك النوع**، وقوله: "بالنسبة" متعلق بـ "الغير" واللام في "الغير" ^{الإضافة بيانية} ^{عرجت به الكتابة} ^{نوع الحقيقة عند المستعمل} للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف غيراً بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة، حتى لو كان نوع حقيقتها لغوياً تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازاً لغوياً، وعلى هذا القياس، ولما كان قوله: "استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها" بمنزلة قولنا: "في اصطلاح به التخاطب"
لأنه بهذا معناه

هذا القيد يعني قوله: "من غير تأويل في الوصف". **مستعملة** يعني فمجرد قولنا: "المستعملة فيما وضعت له" لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا: "من غير تأويل". (الخواشي) **بالتحقيق** الباء للملابسة، متعلقة بـ "الموضوعة"، أي المستعملة في معنى معايير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعا ملائماً لتحقيق بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلي الذي هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى نفسه، فحرج بقوله: "في غير ما وضعت له" الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعا حقيقياً، وأدخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة فيما وضعت له بالتأويل. [الدسوقي بتعير: ١٦٨/٤]

استعمالاً في الغير مفعول مطلق لقوله: "المستعملة"، وإما صرح به مع فهمه من قوله: "المستعملة في غير ما هي موضوعة له" توطئة لذكر الغير بعده؛ ليتعلق به قوله: "بالنسبة إلخ". (الدسوقي بتعير)

للعهد والمعهود هو غير ما وضعت له. [الدسوقي: ١٦٩/٤] حتى لو كان إلخ أي كما إذا استعمل اللغوي الصلاة في الأركان فإن حقيقتها عنده الدعاء، فيكون: قد استعملها في غير ما وضعت له من حيث اللغة، فتكون مجازاً لغوياً. (الدسوقي) ولما كان إلخ هذا جواب عما يقال: إن السكاكي لم يقل: 'في اصطلاح به التخاطب' فما نقلته عنه تقول عليه، وحاصل الجواب: أن المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى، فورد عليه أنه لم يقل: 'في اصطلاح به التخاطب' فما الصادر منه؟ فأجاب الشارح بأن ما عدل إليه المصنف أوضح وأدل على المقصود. (الدسوقي)

بمنزلة قولنا إلخ إنما كان بمنزلة؛ لأن معناه أن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي يقع به التخاطب والاستعمال بمعنى أن المعايير إنما هي بالنسبة إلى حقيقة تلك الكلمة عند المستعمل، ولا شك أن هذا المعنى هو ما أفاده قوله. "استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها"؛ لما علمت أن إضافة نوع إلى حقيقتها إضافة بيانية. [الدسوقي: ١٧٠/٤]

مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود، أقامه المصنف مقامه آخذاً بالحاصل من كلام السكاكي فقال: **في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة** ^{الكلمة} ^{يتعلق بـ "غير" أو بـ وضعت} عن إرادته أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح، وأتى السكاكي **بقيد التحقيق حيث قال:** ^{الكلمة} ^{في تعريف الجواز} **موضوعه له بالتحقيق؛ لتدخل فيه أي في تعريف الجواز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على** ^{صفة كاشفة} **ما مر من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق، فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق** ^{في تعريف الجواز الاستعارة} **لم تدخل هي في التعريف؛ لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل، وظاهر** **عبارة المفتاح ههنا فاسد؛ لأنه قال: وقولي بالتحقيق، احتراز عن أن لا تخرج الاستعارة،** ^{السكاكي} **وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها،** ^{من كلامهم} ^{عن تعريف الجواز}

وأدل على المقصود: وإنما كان أدل؛ لأن قوله: 'بالنسبة إلى نوع حقيقتها' ربما يتوهم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص أي كونهما حقيقة لغوية أو شرعية أو عرفية مع أن المراد ما هو أعم من ذلك، بخلاف قوله: "في اصطلاح به التخاطب" فإنه لا توهم فيه؛ لأن المعنى بشرط أن تكون تلك المعايير في الاصطلاح الذي يقع به التخاطب والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغوياً أو شرعياً أو عرفياً، [الدسوقي: ١٧٠/٤]

أقامه: أي قوله: 'في اصطلاح به التخاطب'. **قال موضوعه إلخ:** يعني أنه قيد الوضع في قوله: "غير ما وضعت له" بقوله: "بالتحقيق"؛ ليدخل الاستعارة. (الحاشية) **لتدخل فيه:** الاستعارة؛ لأن قوله: "في غير ما وضعت له بالتحقيق" صادق باستعمالها في غير الموضوعه له أصلاً كما في الجواز المرسل، وباستعمالها في الموضوعه له بالتأويل كما في الاستعارة، فهو لم يرد قيد التحقيق كان المنفي الاستعمال في مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل، فتخرج عن تعريف الجواز فيفسد الحد؛ لأنها لا يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ويصدق عليها أنها كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة، فظهر مما قاله السكاكي أن قيد التحقيق لإدخال الاستعارة. [الدسوقي: ١٧٢/٤]

لأنها ليست إلخ: أي بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل، فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة، فمجرد قولنا: "في غير ما وضعت له" لا يدخلها، فلا بد من قيد التحقيق. (الدسوقي) **ههنا:** أي في بيان فائدة الإتيان بقيد التحقيق. **احتراز إلخ:** فظاهره أن المحترز عنه عدم خروجها، فيكون خروجها من التعريف ثانياً؛ لأن المحترز عنه منفي عن التعريف، وإذا كان المنفي عن التعريف خروجها كان الثابت له خروجها عنه، ومن المعلوم أن المطلوب بقيد التحقيق دخولها في التعريف لا خروجها منه، فقد ظهر فساد ظاهر عبارته. (الدسوقي)

فيجب أن يكون "لا" زائدة، أو يكون المعنى: احتراز؛ لئلا يخرج الاستعارة، **ورد** ما ذكره السكاكي **بأن الوضع** وما يشتق منه كالموضوع مثلاً **إذا أطلق لا يتناول الوضع** الأصناف والصفات المشتقة **بتأويل**؛ لأن السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه، وقال: **"وقولي: بنفسه"** احتراز عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينة، ولا شك أن دلالة الأسد على الوضع المطلق **الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة، فحينئذ لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل، وفي تعريف المجاز بالتحقيق، اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لا تتميم الحد،**

فيجب إلخ: أي على حد قوله تعالى: ﴿لَا يَفْهَمُ أَهْلَ كِتَابٍ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ إذ المقصود: ليعلم أهل الكتاب أن لا يفدروا على شيء من فضل الله. [الدسوقي: ١٧٢/٤] **أو يكون المعنى إلخ:** أي مـ "عن" في كلامه للتعبير، وعلى هذا فصلة الاحتراز محدوفة، فالمعنى احتراز عن حروح الاستعارة؛ لأجل تحقق عدم خروجها الذي هو دخولها. [الدسوقي] **ورد ما ذكره إلخ** يعني رد مقتضى ما ذكر السكاكي من الاحتياج إلى زيادة قيد التحقيق في تعريف المجاز وريادة قيد "من غير تأويل" في الوضع في تعريف الحقيقة بأن ذكر الوضع في التعريفين مصدقاً من غير تقييد بتحقيق ولا تأويل كاف في إخراج الاستعارة من تعريف الحقيقة وإدخالها في تعريف المجاز؛ لأن الوضع إذا أطلق ولم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل، بل ينصرف إلى الفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي، وحينئذ فلا يحتاج إلى ريادة قيد في تعريف الحقيقة والمجاز. [الدسوقي بتغيير: ١٧٣/٤]

لا يتناول إلخ أي لا يراد به المعنى الأعم المتناول لكل من الوضع الحقيقي والتأويلي، بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه وهو الحقيقي. [الدسوقي بتغيير] **بتأويل:** أي الوضع بواسطة التأويل، والمراد بالتأويل ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما مر. [الدسوقي بتصرف: ١٧٤/٤] **إنما هو** فلم يدخل وضع الاستعارة في الوضع إذا أطلق. **فحينئذ** أي إذا كان الوضع المطلق لا يتناول الوضع بالتأويل.

لا حاجة إلخ: أي لإخراج الاستعارة، وذلك؛ لأنه لا يقال: إن الكلمة مستعملة فيما وصفت له إلا إذا لم يكن هناك تأويل، فقيد عدم التأويل مستدرك. [الدسوقي] **في تعريف المجاز** أي لا حاجة لتقييد الوضع في تعريف المجاز بالتحقيق لإدخال الاستعارة فيه لدخولها بدونه. [الدسوقي]

اللهم إلخ: [جواب أول من طرف السكاكي] جواب أول من طرف السكاكي بالتسليم، حاصه: أما نسبم أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع التأويلي، بل لا يدل إلا على الوضع الحقيقي، لكنه زاد لفظ التحقيق، وراد قوله: "من غير تأويل في الوضع؛ ليتضح المراد من الوضع، فقول السكاكي: وقولي: 'بالتحقيق' للاحتراز إلخ، معناه لريادة ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع. [الدسوقي بتغيير]

ويمكن **الجواب** بأن السكاكي لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول ^{جواب ثان} الوضع بالتأويل، بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور ^{الشارح} وبين الوضع بالتأويل في الاستعارة، فقيده بالتحقيق؛ ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور، لا المعنى الذي يستعمل فيه أحياناً وهو الوضع بالتأويل، ^{الواقع في التعريف} وهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر، ^{الجواب الثاني}

ويمكن الجواب: هذا جواب ثان بالمنع، وحاصله: أنا لا نسلم ما قاله المصنف من أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل، بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من الاشتراك اللفظي، فأتى السكاكي بالقييد ليكون قرينة على أن المراد بالوضع في التعريفين الوضع الحقيقي لا مطلق الوضع، وفيه نظره؛ إذ لا نسلم عروض الاشتراك للفظ الوضع؛ لأن المتبادر من الوضع عند الإطلاق الوضع الحقيقي، وإنما أطلق على التأويلي تحوزاً. [الدسوقي بتغيير: ١٧٤/٤]

يتناول الوضع بالتأويل [هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى نفسه] أي بحيث يكون الوضع المطلق من قبيل المتواطئ حتى يعترض عليه بما تقدم من عدم تناول. [الدسوقي بتغيير: ١٧٥/٤] **اشتراك** أي لمظي بين الأمرين المذكورين بحيث إنه وضع لكل منهما بوضع على حدة. (الدسوقي)

بين المعنى إلخ فعلى هذا يكون لفظ الوضع مشتركاً بين الوضع بالتحقيق كما في الحقيقة، وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة، فلا بد من قرينة يتعين به المراد من غيرها، فالمراد في تعريف الحقيقة هو الوضع بالتحقيق، كما أن المراد في تعريف الجواز هو، فيكون القيدان المذكوران قرينة تعيين المراد لا قيدي الاحتراز والإدخال على ما توهم المصنف. (الحواشي) **فقيده بالتحقيق** أي في تعريف الجواز، وقيده بعدم التأويل في تعريف الحقيقة. [الدسوقي: ١٧٦/٤]

معناه المذكور أي الذي ذكره السكاكي وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بعينه.

أحياناً بطريق عروض الاشتراك اللفظي. (الدسوقي) **يخرج** أي يحصل الجواب عن سؤال آخر يرد على السكاكي، وحاصل ذلك السؤال أن يقال: لا نسلم تناول الوضع للوضع بالتأويل حتى يحتاج إلى قيد التحقيق لإدخال الاستعارة، ولو سلم تناوله له فلا نسلم خروج الاستعارة عن تعريف الجواز إذا لم يقيد الوضع بالتحقيق؛ لأن قوله في تعريفه: "هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له" لو اقتصر عليه ولم يزد قوله: "بالتحقيق" لم يتعين أن يراد بالوضع المنعني الوضع بالتأويل، بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه ويفيد دخول الاستعارة في الجواز، نعم تخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكن لا وجه للتخصيص، وحينئذ فلا حاجة للتقييد المذكور، وحاصل الجواب أن يقال: إن السكاكي لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر، بل أراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذي هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى ليدل عليه بنفسه وبين الوضع بالتأويل، وقيده بالتحقيق ليكون قرينة على المراد منه. (الدسوقي تصرف)

قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين، فالمراد أن الحقيقة هي الكلمة باعتبار وضع اللغة باعتبار الشرع المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث إنها موضوعة له لا سيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال: الجواد لا يخيب سائله أي من حيث إنه جواد، فحينئذ يخرج عن التعريف مثل: لفظ الصلاة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء؛ لأن استعماله في الدعاء ليس من حيث إنه موضوع للدعاء بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له، وقد يجاب بأن قيد "اصطلاح به التخاطب" مراد في تعريف الحقيقة لكنه جواب ثان اكتفى بذكره في تعريف المجاز؛ لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن، وبأن اللام في الوضع للعهد أي الوضع الذي وقع به التخاطب،

فالمراد إلخ. هذا تفريع على ما مر من أن قيد الحيثية مراد في تعريف الأمور الاعتبارية، وأن الحقيقة والجاز منها، أي وإذا علمت ذلك فمراد السكاكي أن الحقيقة إلخ. [الدسوقي: ١٧٩/٤] **الحكم بالوصف** المراد بالحكم هما الاستعمال المأخوذ من "مستعملة"، والمراد بالوصف الوضع المأخوذ من قوله: 'وضعت'، وقوله: "هذا المعنى" أي المراد المشار إليه بقوله: "فالمراد إلخ" وهذا تأييد لما ذكره من مراد السكاكي. (الدسوقي)

هذا المعنى: أي أن الحقيقة هي الكلمة إلخ. لا يخيب يعني أن سائله لا يرد خائبا وخاسرا من غير عطية، فعدم الرد معلق على الجود، فيشعر العلية أي عدم الرد لأجل جوده. (الحاشية) **فحينئذ** أي إذا كان قيد الحيثية مرادا. **من الموضوع له:** وهي ائمة المجتمع من الأقوال والأفعال، أي وإذا كان استعمال الصلاة في الدعاء ليس من حيث إنها موضوعة له، بل من حيث إن الدعاء جزء من المعنى الذي وضعت له، فتكون مجازا. [الدسوقي: ١٨٠/٤]

وقد يجاب إلخ: وحاصله: أن هذا القيد وهو "في اصطلاح به التخاطب" وإن كان متروكا في تعريف الحقيقة إلا أنه مراد السكاكي فهو محذوف من تعريفها لدلالة القيد المذكور في تعريف الجار عليها. (الدسوقي)

لكنه: جواب عما يقال: حيث اكتفى بذكر القيد في أحد التعريفين لدلالته على اعتباره في الآخر، فهلا عكس، وذكره في تعريف الحقيقة، وحذفه من تعريف المجاز؛ لدلالته ذكره في تعريف الحقيقة على اعتباره في تعريف المجاز. (الدسوقي) **وبأن اللام إلخ:** عطف على قوله: "بأن قيد في اصطلاح به التخاطب مراد إلخ" فهو جواب ثالث، وحاصله: أن اللام في قوله في تعريف الحقيقة: "من غير تأويل في الوضع" لأم العهد، والمعهود هو الوضع الذي وقع بسببه التخاطب، والوضع الذي وضع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المحاطب، وحيثئذ فلا حاجة لزيادة قيد "في اصطلاح به التخاطب" في تعريف الحقيقة. (الدسوقي)

فلا حاجة إلى هذا القيد، وفي كليهما نظر، واعتراض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط؛ لأن الفرس في قوله: "خذ هذا الفرس" مشيرا إلى كتاب بين يديه ^{الخطا اللساني} مستعمل في غير ما وضع له، والإشارة إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي، وقسم السكاكي **أخبار النعوي** ^{احترره عن المعنى} الراجع إلى معنى الكلمة المتضمن للفائدة إلى الاستعارة وغيرها بأنه إن تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة، ^{كالأسد لرجل الشجاع}

وفي كليهما نظر أما في الأول فظاهر لما فيه من نوع حفاء وجهالة، وذلك لا يحور في التعريفات، وكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالدات في هذا الفن لا يوجب حور ذلك في تعريفها، وأما في الثاني فقال في "المطول": لأنا نقول. المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب؛ إذ لا دلالة عليها. [التجريد: ٣٨١]

واعترض أي على تعريف السكاكي للمجاز بأنه غير مانع؛ لأنه يتناول العبط، فكان على السكاكي أن يريد بعد قوله: "مع قرينة مانعة عن إرادته": عني وجه يصح بأن تكون القرينة ملاحظة لأجل إحراج ذلك، وأجيب بأن قوله: "مع قرينة" عني حذف المصاف أي مع نصب قرينة، ولا شئ أن نصب المتكلم قرينة يستدعي اختياره في المصوب والشعور به؛ لأن النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والإرادة، وذلك مفقود في العبط؛ لأن العاطل لا يقصد نصب قرينة تدل على عدم إرادته معنى الفرس مثلا، نعم إن كان المعنى مع وجود قرينة مانعة دخل الغلط قطعاً في تعريف المجاز. [الدسوقي: ١٨١/٤]

والإشارة إلى: ردّ بذلك ما أجيب به من خروج العبط بقوله: 'مع قرينة مانعة عن إرادته'؛ إذ لا ينصب في العبط قرينة على عدم إرادة الموضوع له. (التجريد) وقسم إلى آخر قوله: 'وعد التمثيل منها' القصد من نقل هذا التقسيم قوله بعد: وعد التمثيل منها؛ لأنه محط الاعتراض عليه وما نبهه كله تمهيد له. [الدسوقي: ١٨٢/٤]

الراجع أي معنى الكلمة احتراز من الرجوع إلى حكمها كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْكَ﴾ [الفجر: ٢٢]. فالأصل 'وجاء أمر ربك'، فالحكم الأصلي في الكلام بقوله: "ربك" هو الجر، وأما الرفع فمجاز، ومدار المجاز الرجوع إلى حكم الكلمة عني اكتساء اللفظ حركة لأجل حذف كلمة لا بد من معناها أو إثبات كلمة مستعني عنها استغناء واصحاب الكاف في قوله تعالى: ﴿نَسِ كَمَثَلِ﴾ [الشورى: ١١]. (الدسوقي)

المتضمن للفائدة. بالنصف نعت للمجاز. واحترر بذلك عن اللفظ الدال على المقيد إذا استعمل في المطلق كالمرس، فإنه أنف العير يستعمل في أنف الإنسان من حيث إنه مطلق أنف لا من حيث تشبيهه به في الانبطاح فإنه مجاز لم يتضمن فائدة؛ لأن المعنى الأصلي للكلمة موجود في ضمن المعنى الذي استعملت فيه الآن. (الدسوقي بتعريف) إلى الاستعارة: أي مطلق الاستعارة أعم من التصريحية والمكنية.

وإلا فغير استعارة، وعرف السكاكي الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به أي بالطرف المذكور الآخر أي الطرف المتروك مدعياً دخول المنتبه في جنس المنتبه به. ^{باسم الطرف المذكور} "كما تقول: "في الحمام أسد" وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعياً أنه من جنس الأسد فتثبت له ما يختص المشبه به وهو اسم جنسه، وكما تقول: أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها، فتثبت لها ما يختص السبع المشبه به وهو الأظفار، ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعاراً منه، ويسمى اسم المشبه به مستعاراً ويُسمى المشبه مستعاراً له. ^{كما في المثال الأول} ^{كما في المثال الثاني}

وقسمه أي الاستعارة إلى المصرح بها والمنكي عنها، وعنى بالمصرح بها أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به، وجعل منها أي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتبيلية، وإنما لم يقل: "قسمها إليهما"؛

والا. أي وإن لم يتضمن المبالغة في التشبيه ولكن فيه فائدة أخرى فهو غير استعارة أي مجاز مرسل، وأما الاسم المقيد المستعمل في المطلق فهو قسم خارج عن الجمار المرسل عنده يسميه الجازي الحالي عن الفائدة. [الدسوقي: ١٨٢/٤] أحد طرفي التشبيه: لا يخفى أن أحد طرفي التشبيه في الحقيقة هو المعنى وأن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ، وحينئذ فيجب أن يحمل في الكلام حذف مضاف أي بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه. [الدسوقي: ١٨٣/٤] كما تقول إلخ. لما كان قوله: "أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر يشمل ما إذا ذكر اسم المشبه به وأريد منه المشبه كما في المصراحة، ويشمل ما إذا ذكر اسم المشبه وأريد به المشبه به كما في المكنية عنده، مثل الشارح بمثالين: الأول للأول، والثاني للثاني. (الدسوقي)

السبع بادعاء: حاصله أن المراد بلفظ المنية: السبع الادعائي، وهو الموت. الطرف المذكور: أي المذكور اسمه هو المشبه به، وعنى بالمكني عنها أن يكون الطرف المذكور اسمه هو المشبه. (الدسوقي) وجعل منها أي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخيلية، أي ولم يجعل مثل ذلك في المكنية. [الدسوقي: ١٨٥/٤] إنما لم يقل. أي المصنف: "وقسمها إليهما" المشعر بالمحصارها في القسمين، بل عدل إلى قوله: "جعل منها كذا وكذا" المشعر ببقاء شيء آخر وراء التحقيقية والتخيلية؛ لأن المتبادر إلخ. (الدسوقي)

لأن المتبادر إلى الفهم من **التحقيقية** والتخييلية ما يكون على القطع، وهو قد ذكر قسما آخر سماها المحتملة للتحقيق والتخيل كما ذكر في بيت زهير، **وهو** **محصنة** **ما** **سكاكي** **م** أي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا، **وعد التمثيل** على سبيل الاستعارة كما في قولك: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى **منها** أي من **التحقيقية** حيث قال في قسم الاستعارة المصريح بها: "التحقيقية" مع القطع، ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى، **ورد ذلك** **أن** أي التمثيل **مستلزم للتركيب** **سما** **الإفراد**، فلا يصح عده من الاستعارة التي هي من أقسام المجاز المفرد؛ لأن تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات، وإلا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم، **والجواب**: أنه عد التمثيل قسما من مطلق **كالتحليل والاستعارة** **كالتحليل والاستعارة** **كالتحليل والاستعارة**

من **التحصيل** **الح** أي من إطلاق لفظ التحقيقية وإطلاق لفظ التخييلية، وقوله: "ما يكون على الحرم" أي ما يكون استعارة تحقيقية جرما، وما يكون استعارة تخيلية جرما، لا على سبيل الاحتمال. [الدسوقي بتعير: ١٨٥/٤] **في بيت زهير** وهو قوله سابقا: صحا القلب عن سمي وأقصر باطنه :: وعري أفراس الصبا ورواحله. فإن استعارة الأفراس والرواحل ههنا تختمل التحقيقية والتخييلية. (الحواشي)

حسا أو عقلا الأول كلفظ أسد منقول للرجل الشجاع في قولك: رأيت أسدا في الحمام، والثاني: كلفظ الصراط المستقيم المنقول للدين المقيم بمعنى الأحكام الشرعية في قوله تعالى: **هو** **سما** **سما** **سما** [الفاتحة: ٦]. [الدسوقي: ١٨٦/٤] **وعد التمثيل** أي الاستعارة التمثيلية وتقدم ألها تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، وتسمى تمثيلا مطلقا، وحيث فلا حاجة لتقدير الشارح قوله: "على سبيل الاستعارة" لكن الشارح قصد به الإيضاح بذكر الاسم الاعتراف. (الدسوقي) **مها** بخلاف المصنف فإنه جعله قسما مستقلا. أي من **التحقيقية** أي التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد، ولذا جاء الاعتراض الآتي. [الدسوقي: ١٨٧/٤]

ورد ذلك أي عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية التي هي قسم من المجاز المفرد. **مستلزم للتركيب** لأن التمثيل كما تقدم أن يقل اللفظ المركب من حالة تركيبية وضع لها إلى حالة أخرى. (الدسوقي) **فلا يصح** الذي هو لزم الاستعارة التحقيقية. **والجواب** هذا شروع في أجوبة خمسة، أتى بها الشارح انتصارا للسكاكي، وحاصل الأول: أن السكاكي عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية الشاملة للإفرادية والتركيبية، ولا شك أن مطلق الاستعارة التحقيقية يكون تمثيلا مستلزما للتركيب، ولم يعد التمثيل من الاستعارة التحقيقية الإفرادية حتى يرد البحث. [الدسوقي: ١٨٨/٤]

الاستعارة التصريحية التحقيقية لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد، وقسمة المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا: الأبيض إما حيوان أو غيره، والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون، ^{جواب آخر} على أن لفظ "المفتاح" صريح في أن المجاز الذي جعله منقسما إلى أقسام ليس هو المجاز في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له؛ لأنه قال بعد تعريف المجاز: إن المجاز عند السلف قسمان: لغوي وعقلي، واللغوي قسمان: راجع إلى معنى الكلمة، وراجع إلى حكم ^{بل مطلق مجاز} الكلمة، والراجع إلى المعنى قسمان: خال عن الفائدة ومتضمن لها، والمتضمن للفائدة قسمان: استعارة وغير استعارة، وظاهر أن المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة..... ^{هو المجاز المرسل}

وقسمة المحار المفرد إلخ كأنه قيل: إن الاستعارة يجب أن يكون مفردا كيباء؛ لأنها قسم من المحار المفرد، وإفراد المقسم يستلزم إفراد قسمه ويوجبه، فكيف يصح قولك: من مطلق الاستعارة إلخ. لا من الاستعارة التي إلخ، فأجاب بقوله: وقسمة إلخ. (الحواشي) **لا توجب إلخ** أي بل يصح تقسيم الشيء إلى ما هو في نفسه ليس أحص من المقسم. بل بينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه كما في تقسيم المحار المفرد إلى الاستعارة وغيرها. [الدسوقي: ١٨٨/٤]

على أن إلخ جواب ثان عن الرد يمنع كون المقسم الذي قسمه السكاكي للاستعارة وغيرها المجاز المفرد، وحاصله: لا نسلم أن المقسم في كلامه المجاز المفرد حتى يقال: كيف يجعل التمثيل اندي هو مركب من أقسام المفرد، بل المقسم في كلامه مطلق المجاز، فقسمه إلى الاستعارة وغيرها، ثم قسم الاستعارة إلى التمثيلية وغيرها، وحيث إن المقسم صادق بالمركب الذي هو بعض الاستعارة، فلا يلزم اجتماع الأفراد من حيث إن المقسم مفرد والتركيب من حيث كون المقسم مركبا. [الدسوقي: ١٨٩/٤] **أن المجاز** يعني مطلق المجاز لا المعروف بما ذكره أولا الذي هو المفرد. (الدسوقي)

معنى الكلمة بأن يصدق معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ. [التحريد: ٣٨٣] **حكم الكلمة**: وهو أن تقل الكلمة عن إعرابها الأصلي إلى إعراب آخر سبب نقصان كلمة أو زيادتها مع بقاء اللفظ **على** معناه كما سيحي. (الدسوقي) **حال عن الفائدة**. كاستعمال اسم المقيد كالمشفر الموضوع لشفة البعير في المطلق كمطلق الشمة، فإن العدول عن اسم المطلق إلى اسم المقيد مع إرادة المطلق به مما لا فائدة فيه. (التحريد)

وظاهر إلخ هذا من تنمة الدليل الذي استدل على أن المقسم في كلام السكاكي مطلق المجاز، لا خصوص المجاز المفرد المشار له بقوله: 'لأنه قال إلخ'، وحاصل كلامه: أن السكاكي قد جعل من جملة أقسام المجاز المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة، وبالضرورة أن كلا منهما خارج عن المجاز المفرد، وإذا كان هذان القسمان - أعني المجاز -

خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور، فيجب أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين، وأجيب بوجوه آخر: الأول: أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو: ﴿كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ (التوبة: ٤٠)، الثاني: أنا لا نسلّم الواقعة في تعريف المخار ^{العقلي واللغوي} أن التمثيل يستلزم التركيب، بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي، وهو قد يكون طرفاه مفردين، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ (البقرة: ١٧)..... ^{من هذا البحث} ^{بالمجاز المقسم} ^{الحواس الثاني} ^{تشبيه التمثيل} ^{مفرد} ^{مرة أيضا}

= العقلي والراجع إلى حكم الكلمة - ليسا داحيين في المجاز المفرد، وقد أَدْخِهُمَا السكاكي في أقسام المخار وجب أن يريد بالمجاز المقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المخار أعم من أن يكون لفظاً أو غيره، كلمة أو غيرها؛ لأجل صحة حصر المخار في القسمين: العقلي، واللغوي [الدسوقي: ١٩٠/٤]

حارجان. أما الأول فظاهر؛ لأن العقلي هو الإسناد فهو ليس بلفظ فصلاً عن كونه كلمة، وأما الثاني فلأنه إما نفس الإعراب وهو ليس بكلمة، وإما الكلمة باعتبار الإعراب فهو غير مستقلة، والمراد باللفظ في تعريف الكلمة: المستقل. (المحصر) **فيجب إلح** تفريع على ما لزم من قوته: 'فظاهر إلح' من وجوب كون المقسم أعم، أي إذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المخار أعم من أن يكون لفظاً أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر، وجب أن يراد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب؛ ليصح حصر المخار بالمعنى الأعم في القسمين: العقلي، واللغوي. [التحريد: ٣٨٣]

ليصح الحصر إلح إذ لو أريد بالراجع إلى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلاً؛ لأن اللغوي حيث لا يشتمل الراجع إلى معنى الكلمة إذا كان مركباً، فيبقى قسم آخر حارج عن القسمين، وهو اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة المركب، فيكون الحصر باطلاً. (التحريد)

المراد بالكلمة. يعني لما أريد بالكلمة اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم وسقط الاعتراض. (الدسوقي بتعريف) **كلمة الله** فإن المراد بكلمته تعالى كلامه؛ لأن قوته: 'هي العليا' أي في البلاغة، والبلاغة لا تكون في كلمة بل في الكلام، وردّ هذا الحواب بأن إطلاق الكلمة على اللفظ مجاز، فيلزم التجويز في التعريف بلا قرينة وهو غير جائز. [الدسوقي: ١٩١/٤] **أن التمثيل** أي الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب؛ لأن الصورة المتزعجة من متعدد لا تستدعي إلا متعدداً يتنوع منه، ولا تتعين الدلالة عليه بلفظ مركب، فيجوز أن يعبر عن الصورة المتزعجة بلفظ مفرد مثل المثل. (الدسوقي)

طرفاه مفردين أي فكذلك الاستعارة المبينة عليه؛ لأنه إذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة. [التحريد: ٣٨٤] **مثلهم إلح** المثل بمعنى الصفة لفظ مفرد، وقد شبه حال الكفار بحال من استوقد ناراً، وعلى هذا صح عد الاستعارة من أقسام المخار المفرد، واندفع الاعتراض على السكاكي. (الحواشي)

الثالث: أن إضافة الكلمة إلى شيء أو تقييدها واقتراحها بألف شيء لا يخرجها عن أن تكون كلمة، فالاستعارة في مثل: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، هو التقدم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى، والمستعار له هو التردد، فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، وفي الكل نظر أوردناه في الشرح. ^{من الأوجه الثلاثة} ^{المعول} **وفسر السكاكي الاستعارة التخيلية** بما لا تحقق لمعناه حساً ولا عقلاً، بل هو أي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي، **كلفظ 'الأطفار' في قول الهذلي:**

وإذا المنية أنشبت أظفارها

فإنه ما شبه **المنية بالسبع** في الاعتلال أحد الوهم في تصويرها أي المنية صورته أي ^{المدلى} ^{إهلاك النفوس بالفقر} ^{شرع} بصورة السبع، **واحراج لوازمه لها أي لوازم السبع للمنية، وعلى الخصوص**

الثالث إلخ هذا في غاية السقوط؛ لأن الاستعارة في مثل: "إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى" إنما هي في نفس الكلام، لا في شيء من مفرداته؛ إذ كل منها مستعملة في معناه الأصلي. (الحواشي)

وفي الكل نظر أما في الأول: فلأن استعمال الكلمة في اللفظ بجار في اصطلاح العربية، فلا يصح في التعريف من غير قرينة، وأما في الثاني: فلأنه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا إنما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب، ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي؛ لأنه قد عد من التحقيقية مثل قولنا: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد، ولا تجوز في مفرد من مفرداته، بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الأصلي، وأما في الثالث فلنقطع بأن لفظ 'تقدم' في "تقدم رجلا وتؤخر أخرى" مستعمل في معناه الأصلي، والجار إنما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي، أعني صورة تردد من يقوم ليذهب، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى. [التحريد: ٣٨٤]

بل هو إلخ لما كان ما لا تحقق له حساً ولا عقلاً شاملاً لما تحقق له في الوهم أيضاً أصرب عن ذلك بقوله: "بل هو". [الدسوقي: ١٩٤/٤] **وهية** أي اخترعتها المتخيلة بإعمال الوهم إياها. (الدسوقي) **وهية محضة** وهذا بخلاف اعتبار السلف؛ فإن أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية، فهناك اختلاط توهم وتحقيق، بخلاف ما اعتبره فإنه أمر وهمي محض لا تحقق له باعتبار ذاته ولا باعتبار ثوته. (الدسوقي بتغير) **وعلى الخصوص** "على" بمعنى الباء وهو متعلق بـ "يكون" بعده، وما يكون عطف على لوازم عطف تفسير. [الدسوقي: ١٩٥/٤]

ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به، **فاخترع** لها أي للمنية صورة **مثل** صورته الأصغر المحققة، ثم **أصغى** عليه أي على ذلك المثل أعني الصورة التي هي مثل صورة الأظفار **لنفس** **لأصدا**، فيكون استعارة **تصريحية**؛ لأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه، وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة، والقرينة **إضافتها** إلى المنية، **والتخييلية** عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية، ولهذا **مثل** لها بنحو: "أظفار المنية الشبيهة بالسبع" **فصرّح بالتشبيه**؛ ليكون الاستعارة في الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية، وقال المصنف: إنه **بعيد** جدا لا يوجد له مثال في الكلام، **وبه** أي في تفسير التخييلية بما ذكره **عسّ** أي أخذ على غير الطريق؛ لما فيه **السهولة**

فاخترع **الح** أي فلما صور الوهم منية بصورة السبع بالتصوير الوهمي وأثبت لها لوازم يكون بها قوام وحصول وجه أشبه اخترع الوهم لتلك المنية صورة وهمية، مثل صورة الأظفار المحتصة بالسبع في الشكل والقدر. [الدسوقي: ١٩٥٤] **استعارة بصر** أي تصريحية تخيلية بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية، أما كونها تخيلية؛ فلأن اللفظ نقل عن معناه الأصلي لمعنى متجيز أي متوهم لا ثبوت له في نفس الأمر، وأما كونها تصريحية؛ فلأنه قد أصبق اسم منسبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو الصورة الوهمية. [التحريد: ٣٨٤] (الدسوقي) **والقرينة أصا** على أن الأظفار نقلت من معناه. (الدسوقي) **والتخييلية عنده** **ح** أي فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية، فلا تستلزم الاستعارة بالكناية. بخلاف تفسير السبع فهما لا تفقد عندهم عن الاستعارة بالكناية، وقد صرح به حيث مثل لتخييلية بأظفار المنية الشبيهة بالسبع، والسلف إما أن يكرروا أمثال ويجعوه مصوغا، أو يجعلوا الأظفار ترشحا لتشبيه لا استعارة تخيلية. (التحريد) **ولهذا** أي لكون التخييلية توجد بدون المكنية.

مثل **لها** أي للتخييلية المنفكة عن المكنية. [الدسوقي: ١٩٦/٤] **فصرّح بالتشبيه** **الح** لأن عدد التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلا عن كونها مكنية؛ لباء الاستعارة على تناسي التشبيه، فاتحيلية عنده أعم محلا من المكنية. (الدسوقي) **بعد** **حدا** أي وجود التخييلية بدون المكنية. **في الكلام** أي البيع، وإلا فقد وجد له مثال في الكلام غير الشيخ كأمثال المذكور. (الدسوقي) **لما فيه** أي لما فيما ذكره من كثرة الاعتبارات، وهي تقدير الصور الحياية، ثم تشبيهها بالمحققة، ثم استعارة اللفظ الموضوع للصور المحققة لها، بخلاف ما ذكره المصنف في تفسير التخييلية؛ فإنه حار عن تلك الأمور؛ لأنه فسرها بإثبات أمور محتصة بانسبه به لمشبهه. [الدسوقي بتعريب: ١٩٧/٤]

من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل، ولا تمس إليها حاجة، وقد يقال: إن التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخيلية، وهذا في غاية السقوط؛ لأنه يكفي في التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخيلاً، ذكر صاحب الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً غير عقلي، ولكن حكماً تخيلاً، **حالف** تفسيره للتخيلية بما ذكره **نفسه** غير أنه أي غير السكاكي للتخيلية **يجعل الشيء للشيء** كجعل اليد للشمال، وجعل الأظفار للمنية، قال الشيخ عبد القاهر: إنه لا خلاف في أن اليد استعارة، ...

أدنى مناسبة والمناسبة هنا موجودة، وأن الوهم والخيال كل منهما قوة باطية شأها أن تقرر ما لا ثبوت له في نفس الأمر، فهما مشتركتان في المتعلق، فيجوز أن يسبب إلى إحدى القوتين ما ينسب إلى الأخرى. [الدسوقي: ١٩٧/٤] **حكماً تخيلاً** أي فقد سمي حكم الوهم تخيلاً. (الدسوقي) **يجعل الشيء للشيء** يصدق على كل مجاز عقلي، ودفعه بجعل "ال" للعهد أي جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به لشيء الذي هو المشبه. [التحريد: ٣٨٥] **كجعل اليد للشمال**: أي في قوله:

وغداة ريح قد كشفت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

أي رب غداة ريح أزالت برودته عن الناس بالطعام والكسوة وإيقاد البوار، و"قرة" بكسر القاف أي برد شديد عطف على "ريح"، و"إذ" ظرف لـ "كشفت"، و"زمامها" فاعل "أصبحت"، و"الشمال" بالفتح ريح مشهورة. [الدسوقي: ١٩٨/٤] **لشمال** يفتح الشين، الريح التي تهب من جانب القطب.

وجعل الأظفار إلخ أي في قول الهذلي: وإذا المنية أنشئت أظفارها، فعلى تفسير السكاكي يجب أن يجعل الشمال صورة متوهمة شبيهة باليد، ويكون إطلاق اليد عليها استعارة تصرّحية تخيلية واستعمالاً للفظ في غير ما وضع له، وعند غيره الاستعارة إثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لعوية مستعملة في معناه الموضوع له، وكذا يقال في أظفار منية على المذهبين. (الدسوقي بتغيير) **قال الشيخ إلخ** هذا استدلال على أن تفسير السكاكي يخالف لتفسير غيره، وأن التخيلية عند غير السكاكي جعل الشيء للشيء. (الدسوقي بتصرف)

لا خلاف إن قلت: قول الشيخ: "لا خلاف إلخ" لا يصح؛ إذ كيف ينفي الخلاف مع وجود خلاف السكاكي، قلت: الشيخ عبد القاهر متقدم على السكاكي، فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكاكي. (الدسوقي بتغيير) **في أن اليد** أي لا خلاف في أن اليد من حيث إضافتها إلى الشمال، أو أن الكلام على حذف المضاف أي لا خلاف في أن إثبات اليد استعارة ليوافق التفسير بالجعل، فاندفع ما يقال: إن قول الشيخ حجة على المصنف لا له؛ لأن كون اللفظ استعارة يناهض ما ادعاه من كون اللفظ حقيقة لعوية، والتجوز إنما هو في إثبات الشيء للشيء. (الدسوقي بتغيير)

ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء لشيء؛ إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئاً باليد، بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يداً، ول بعضهم في هذا المقام كلمات واهية بينا فسادها في الشرح، نعم يتَّجه أن يقال: إن صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصاً في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره، **ويفتضي** ما ذكره السكاكي في التخيلية أن يكون الترشيح تحيية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخيلية من إثبات صورة وهمية **فه** أي في الترشيح؛ لأن في كل من التخيلية والترشيح إثبات بعض ما يختص المشبه به للمشبه، فكما أثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الأظفار،
 كما يجارحة
 كما يقوله السكاكي
 للدع
 لاحتجاي

لا تستطيع أي لا تقدر على ذلك، وهو كناية عن عدم قول ذلك، لا أنه مستحيل، وإلا فقد ارتكبه السكاكي وهذا تقدير لمذهب القوم وإبطال لمذهب السكاكي. [الدسوقي: ١٩٨/٤] **قد نقل** كالصورة الوهمية الشبيهة باليد. **بل المعنى إلخ** أي ليدل ذلك على أنه شبه الشمال باليد في قوة تأثيرها لما تعرض له، فلا استعارة في إثبات اليد للشمال، لا في لفظ اليد. (الدسوقي) **كلمات واهية**. زيف بها كلام المصنف واعتراضه على السكاكي بينه الدسوقي مفصلاً لكن لا طائل تحته. [الدسوقي: ١٩٩/٤]

نعم إلخ هذا استدراك على الاعتراض على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخيلية لتفسير غيره، وحاصله: أن اعتراض المصنف على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخيلية لتفسير غيره لا يتوجه عليه؛ لأنه ليس مقدماً لغيره، لكن فيه أن تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة مما لا يعتد به. (الدسوقي بتغيير)

ما ذكره إلخ. وهو أنه يؤتى بفظ لازم المشبه به ويستعمل مع المشبه في صورة وهمية شبيهة يلازم المشبه به. [الدسوقي: ٢٠٠/٤] **للزوم إلخ**، فإما أن يلتزم السكاكي لزومه فيلزمه مريد التعسف ومخالفة الغير، وإما أن لا يلتزمه فيلزم التحكم، وقد يقال: إن هذا الاعتراض لازم للقول أيضاً، فكما قالوا: إن إثبات الأظفار تحييل يلزمهم أن يقولوا: إن إثبات اليد في قولك: "رأيت أسداً له لد" تحييل أيضاً؛ لأن كلا منهما فيه إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه مع أنهم جعلوه ترشيحاً، وحاصل اعتراض المصنف: مطابقة السكاكي بالفرق بين الترشيح والتخييل. (الدسوقي)

كذلك أثبت لا اختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو
 الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة، فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالأظفار
 فليعتبر ههنا أيضا معنى وهمي شبيه بالتجارة، وآخر شبيه بالربح؛ ليكون استعمال الربح
 والتجارة بالنسبة إليهما استعارتين تخيليتين؛ إذ لا فرق بينهما، إلا بأن التعبير عن المشبه
 الذي أثبت له ما يخص المشبه به كالمثنية مثلا في التخييلية باللفظ الموضوع له كلفظ
 المثنية، وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار، والاستبدال الذي هو
 المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له، وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم
 في التخييلية، وعدم اعتباره في الترشيح، فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكّم،.....

كذلك إلخ: أي فقد شبه اختيار الضلالة بالاشتراء واستعير له اسمه واشتق من الاشتراء "اشتروا" بمعنى اختاروا،
 وإثبات الربح والتجارة في قوله تعالى: ﴿فَمَا ربحَ تجارتُ﴾ [البقرة: ١٦] ترشيح. [الدسوقي: ٢٠٠/٤]
أثبت في قوله تعالى: ﴿وَأَوْنَحْتُ لَدَيْكَ شَرَفَ الضَّلَالَةِ بِالْهُدَى﴾ **ههنا أيضا:** والحاصل: أن الوهم لكونه يمرض
 المستحيلات لا يمتنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحا، كما أن لفظ اللازم للمشبه به في
 التخييل نقل لصورة وهمية، والسبب في اعتبار الصورة الوهمية موجود في كل من الترشيح والتخييل وهو المبالغة في التشبيه.
 [الدسوقي: ٢٠١/٤] **إد لا فرق:** أي لأنه لا فرق بينهما يقتضي عدم صحة قياس أحدهما على الآخر. (الدسوقي)
إلا بأن إلخ: استثناء منقطع، لكن فارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر، وهو أن الترشيح عبر فيه عن المشبه
 باسم المشبه به، كما تقدم في قوله:

لدى أسد شاكي السلاح مقذف له لبد أظفاره لم تقلم

فقد أتى بلارم المشبه به وهو اللبد مع المشبه، لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الأسد، وأما التخييل فقد عبر فيه عن
 المشبه باسمه، كما تقدم في قوله: "وإذا المنية أنشبت أظفارها"، فإن الأظفار أتى بها وهي اسم لارم المشبه به مع
 المشبه، لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه. (الدسوقي) **وهذا الفرق إلخ:** إنما كان هذا الفارق غير مانع من إلحاق
 أحدهما بالآخر؛ لأن هذا تفريق مجرّد التحكّم لا عرة به؛ إذ المعنى الذي صحح اعتبار الصورة الوهمية موجودة
 فيهما معا علمت، فإذا صح اعتبار الصورة الوهمية في كل من الترشيح والتخييل فإما أن يقدر في كل منهما أو
 يسقط اعتبارها في كل منهما، واعتبارها في أحدهما دون الآخر تحكّم. [الدسوقي بتغيير: ٢٠٢/٤]

والجواب أن الأمر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخيلية بالمشبه كالمنية
مثلاً جعلناه مجازاً عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه، وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه
به لم يحتاج إلى ذلك؛ لأن المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارناً للوازمه وخواصه،
حتى أن المشبه به في قولنا: "رأيت أسداً يفترس أقرانه" هو الأسد الموصوف بالافتراس
الحقيقي من غير احتياج إلى توهم صورة، واعتبار مجاز في الافتراس، بخلاف ما إذا قلنا:
"رأيت شجاعاً يفترس أقرانه" فإننا نحتاج إلى ذلك؛ ليصح إثباته للشجاع، فليتأمل، ففي
الكلام دقة مآ، وعلى ما نلخص عنها أي أراد السكاكي بالاستعارة المكنية عنها أن يكون
الطرف المذكور من طرفي التشبيه هـ مستبعد، ويراد به المشبه به،.....

والجواب أي عن الاعتراض الوارد على السكاكي، وحاصله: أن المشبه في صورة التخيل لما عر عنه بلفظه وقرن
عما هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم منافياً للمشبه ومضافاً للفظ جعلنا لفظ اللارم المقرون عبارة عن أمر
متوهم يمكن إثباته للمشبه، وفي صورة الترشيح لما عر عن المشبه بلفظ المشبه به، وقرن عما هو من لوازم ذلك المشبه
به لم يحتاج إلى اعتبار الصورة الوهمية لعدم المنافرة. [الدسوقي بتغيير: ٢٠٢/٤] لما قرن الأمر الذي من خواص
المشبه به، إلى ذلك: أي إلى جعله مجازاً عن أمر متوهم. (الدسوقي)

حتى أن أح "حتى" لتفريع بمسألة الغاء، أي فالمشبه به في قولنا: "رأيت أسداً يفترس أقرانه"، هو الأسد الموصوف
بالافتراس الحقيقي، فاستعير اسمه مقارناً للوازمه للمشبه وهو الرجل الشجاع، فلا حاجة إلى اعتبار أمر وهمي يستعمل
فيه الافتراس الذي هو الترشيح مجازاً. (الدسوقي) إذا قلنا: هذا التركيب فيه استعارة مكنية، "يفترس" تخيل،
وقوله: "إننا نحتاج إلى ذلك" أي لتوهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس؛ لأنه لم يذكر في المكنية المشبه به، حتى
يقال: استعير اسمه مقارناً للوازمه، وإنما ذكر فيه المشبه وهو لا ارتباط له بلازم المشبه به، بل هما متسافران، فاحتج إلى
اعتبار أمر وهمي يكون لازم المشبه به مستعملاً فيه. [الدسوقي: ٢٠٣/٤]

أي ذلك أي إلى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس. ففي الكلام الح أي في الجواب المذكور دقة، وهذا علة للأمر
بالتأمل أي فليتأمل؛ لأن فيه دقة تحتاج إلى تأمل ودقة نظر؛ لأن كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به بالمشبه غير
حكم اقترانه بالمشبه به يحتاج إلى تأمل. (الملخص) أن يكون الطرف الح والمصنف لا يخالف في هذا، وقوله: "يراد به
المشبه به" المصنف يخالف فيه فهو محل نزاع. [الدسوقي: ٢٠٤/٤]

على أن المراد بالمنية في مثل: أنشبت المنية أظفارها هو السبع بادعاء السبعة ها، وإنكار أن تكون شيئا غير السبع بقرينة إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها أي إلى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية، وأريد به المشبه به وهو السبع، فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى أنه لا توجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية؛ لأن في إضافة خواص المشبه به إلى المشبه استعارة تخيلية، ورُدَّ ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها بأن لفظ المشبه فيها أي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع به تحقيقا للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير،

على أن المراد إلخ. وصح ذلك بناء على أن المراد بالمنية هو السبع عند السكاكي، وأما عند المصنف فالمراد بالمنية: الموت الحقيقي. [الدسوقي: ٢٠٥/٤] بادعاء إلخ. لما كان إرادة السبع الحقيقي من المنية في نحو المثال لا تصح أشار إلى ما تصح به إرادة الطرف الآخر الذي هو السبع من المنية بقوله: "وإنما" تصح إرادة السبع من المنية مع أن المراد منها الموت قطعا بسبب اعتبار ادعاء ثبوت السبعة ها وإنكار أن تكون المنية شيئا آخر غير السبع. (الدسوقي) بقرينة أي وادعاء ثبوت السبعة لها كائن بقرينة هي إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها، فتقرير الاستعارة بالكناية في المثال المذكور على مذهب السكاكي أن يقال: شبهت المنية التي هي الموت بمجرد عن ادعاء السبعة بالسبع الحقيقي، وادعينا أنها فرد من أفرادها وأنها غير معايرة له وأن للسبع فردين: فرد متعارف، وفرد غير متعارف وهو الموت الذي ادعيت له السبعة، واستعير اسم المشبه وهو المنية لذلك الفرد الغير المتعارف، أعني الموت الذي ادعيت له السبعة، فصح بذلك أنه قد أطلق اسم المشبه وهو المنية الذي هو أحد الطرفين وأريد به المشبه به الذي هو السبع في الجملة. (الدسوقي)

فالاستعارة إلخ: هذا تقرير على قول المصنف: 'بقرينة إلخ'، وذلك؛ لأن قوله: "بقرينة إضافة الأظفار إليها" يفيد أنه لا قرينة للمكنية إلا ماسما تخيلا، وإنما أفاد ذلك وهو غير صيغة قصر؛ لأنه معلوم من مذهبه أنه لا قرينة لها إلا التخييل. (الدسوقي بتغيير) بمعنى أنه إلخ: أي لا معنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر، لما تقدم أن التخييلية عند السكاكي قد تكون بدون المكنية. (الدسوقي)

بأن لفظ المشبه إلخ. كل ما ذكره المصنف من الرد على السكاكي إشارة إلى قياس من الشكل الثاني، تقريره أن يقال: لفظ المشبه الذي ادعى أنه استعارة مستعمل فيما وضع له، ولا شيء من الاستعارة مستعمل فيما وضع له، ينتج: المشبه ليس استعارة. [الدسوقي بتغيير: ٢٠٦/٤]

والاستعارة **ليست كذلك**؛ لأنه فسرهما بأن تذكر أحدَ طرفي التشبيه وتُريد به الطرف الآخر، ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية معناه الحقيقي فما معنى إضافة الأظفار إليها؟ أشار إلى جوابه بقوله: **وإضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه** المضمرة في النفس يعني تشبيه المنية بالسبع، وكأنَّ هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي، وقد يُجابُّ عنه بأنه وإن صرح بلفظ المنية إلا أن المراد به **السبع ادعاء**، كما أشار إليه في "المفتاح" من أنا نجعل ههنا اسم المنية اسماً للسبع مرادفاً له بأن تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين: متعارف وغير متعارف، ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين، فيتأتَّى لنا بهذا الطريق

ليست كذلك أي ليست مستعملة فيما وضعت له تحقيقاً عند السكاكي. [الدسوقي بتغيير: ٢٠٦/٤]

مطلة سؤال أي من جانب السكاكي وارد على قوله: 'مستعمل فيما وضع له تحقيقاً'. وحاصله: أنه إذا كان المراد بالمنية نفس الموت لا السبع فما وجه إضافة الأظفار إليها مع أنه معلومة الانتفاء عنها؟ (الدسوقي بتغيير)

وإضافة إلخ أي لأنه لا منافاة بين إرادة نفس الموت بلفظ المنية، وإضافة الأظفار لها؛ لأن إضافة نحو الأظفار في الاستعارة المكنية إنما كانت؛ لأنها قريبة على التشبيه النفسي؛ لأنها تدل على أن الموت ألحق في النفس بالسبع، فاستحق أن يضاف إليها ما يضاف إليه من لوازمه، فإضافة الأظفار مناسبة لتدل على التشبيه المضمرة. [الدسوقي: ٢٠٧/٤]

من أقوى إلخ لعلَّ الشارح أخذ قوته عند المصنف من حيث اعتنائه ببيان رده، و"كأن" في كلام الشارح محتملة للتحقيق والظن. (الدسوقي) **السبع ادعاء إلخ** وهو الموت المدعى سبعته وحينئذ فليس لفظ المنية مستعملاً فيما وضع له تحقيقاً حتى يناي كونه استعارة، فثبتت الصغرى. **بأن تدخل إلخ**: هذا وما عطف عليه بيان للمرادفة، وأشار به إلى أن جعل اسم المنية مرادفاً لاسم السبع إنما هو بالتأويل، وليس بإحداث وضع مستقل فيها حتى تكون من باب الاشتراك اللفظي، فتخرج عن الاستعارة. (الدسوقي)

ثم نخيل إلخ: أي ثم بعد إدخال المشبه في جنس المشبه به نذهب على سبيل التخيل، أي على سبيل الإيقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق؛ إذ لا ترادف على سبيل الحقيقة؛ لأنه ليس هناك وضع اسمين حقيقة لشيء واحد. (الدسوقي)

هذا الطريق: أي ادعاء دخول المنية في جنس السبع.

دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية، وفيه نظر؛ لأن ما ذكره لا يقتضي
 كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى يدخل في تعريف الاستعارة للقطع
 بأن المراد بها الموت، وهذا اللفظ الموضوع له بالتحقيق وجعله مرادفاً للفظ السبع
 بالتأويل المذكور لا يقتضي أن يكون استعماله في الموت استعارة، ويمكن الجواب بأنه
 قد سبق أن قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة، أي هي الكلمة المستعملة فيما هي
 موضوع له بالتحقيق من حيث إنها موضوع له بالتحقيق، ولا نسلم أن استعمال لفظ
 المنية في الموت في مثل أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه
 موضوع له بالتحقيق، مثله في قولنا: "دنت منية فلان" من حيث إن الموت جعل من
 أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل، وهذا الجواب.....

دعوى السبعية إلخ. أي يتأتى لنا بالطريق المذكور أمران: أحدهما: ادعاء ثبوت السبعية للمنية؛ لأن ذلك لازم
 لإدخالها في حسه، والثاني: صحة إطلاق لفظ المنية على ذلك السبع الادعائي؛ لأن ذلك لازم الترادف بين
 اللفظين. [الدسوقي: ٢٠٨/٤] وفيه نظر: حاصله أن ادعاء الترادف لا يقتضي الترادف حقيقة؛ إذ الادعاء
 لا يخرج الأشياء عن حقائقها. (الدسوقي بتغيير)

بأن المراد إلخ: يعني وادعاء السبعية لذلك الموت لا يخرجها عن إطلاقها على معناه الحقيقي في نفس الأمر.
 [الدسوقي: ٢٠٩/٤] لا يقتضي إلخ: لأن تحييل الترادف وادعاءه لا يقتضي الترادف حقيقة كما علمت.
 (الدسوقي) ويمكن الجواب إلخ: نقل في "الأطول" عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى
 إلا لكونه موضوعاً له، أو لكونه لازماً للموضوع له، فاستعمالها في الموت لكونها موضوعاً له. [التحريد: ٣٨٨]

مثله: أي مثل استعمال لفظ المنية في قولنا: "دنت منية فلان" فإنه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه
 موضوع له بالتحقيق، والحاصل: أنك إذا قلت: "دنت منية فلان" فقد استعملت المنية في الموت من حيث إن اللفظ
 المذكور موضوع للموت بالتحقيق، وإذا قلت: "أنشبت المنية أظفارها بفلان" فإنما استعملتها في الموت من حيث
 تشبيه الموت بالسبع وجعله فرداً من أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل، فم يكن اللفظ مستعملاً فيما
 وضع له من حيث إنه وضع له. (الدسوقي)

وهذا الجواب إلخ: أنت خبر بأن هذا الجواب إنما يقتضي خروج لفظ المنية في التركيب المذكور عن كونه حقيقة؛
 لانتفاء قيد الحيثية، ولا يقتضي أن يكون مجازاً فضلاً عن كونه استعارة مراداً به الطرف الآخر كما هو المطلوب؛ =

وإن كان مخرجاً له عن كونه حقيقة إلا أن تحقيق كونه مجازاً ومراداً به الطرف الآخر
غير ظاهر بعد، ^{معدلة في لب} وأحس السكاكي رد الاستعارة السعوية وهي ما يكون في الحروف
والأفعال وما يشتق منها إلى الاستعارة المكنية ^{معنى - رد} عنها بجعل قرينتها أي قرينة التبعية
استعارة مكساة عنها، وجعل الاستعارة السعوية قرينتها أي قرينة الاستعارة المكنية عنها
على نحو قوله أي قول السكاكي: في المية وأصغارها حيث جعل المية استعارة بالكنية
وإضافة الأظفار إليها قرينتها، ففي قولنا: "نطقت الحال بكذا" جعل القوم "نطقت"
استعارة عن "دلت" بقرينة الحال، والحال حقيقة، وهو يجعل الحال استعارة بالكنية عن
المتكلم، ونسبة النطق إليها قرينة الاستعارة بالكنية، وهكذا في قوله: "نقريهم لهذميات"
يجعل اللهذميات استعارة بالكنية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة القرى
إليها قرينة، وعلى هذا القياس، وإنما اختار ذلك لما فيه من الضبط وتقليل الأقسام، ^{للمكذبة الادعائي} ورد
ما اختاره السكاكي بأنه إن قدر السعة كـ "نطقت" في "نطقت الحال بكذا".....
^{لهدميات} ^{في الأمثلة الباقية} ^{سكاكي}

= لأنه لم يستعمل في غير ما وضع له كما هو المعتد في انحرار عدهم، وإنما استعمل فيما وضع له وإن كان لا من
حيث إنه موضوع بل من حيث إنه فرد من أفراد المثبه به، ولا يبرم من حروح اللفظ عن كونه حقيقة أن يكون
مجازاً، ألا ترى أن يكون اللفظ المهمل ليس حقيقة ولا مجاز. [الدسوقي: ٢٠٩/٤]
غير ظاهر لحوار أن لا يكون حقيقة ولا مجاز بل واسطة بينهما. [الدسوقي: ٢١٠/٤] وما يشتق كاسم الفاعل
والمفعول والرمز وغيرها. بجعل قرينتها إلخ كما في نطقت الحال بكذا حيث جعل الحال مكنية عن استكم
الفصيح، وإسناد المطلق إليها قرينة المكنية، وجعل القوم مصرحة تبعية على العكس كما بينه الشارح. (الخواشي)
على نحو قوله أي حالة كون ذلك جعل أنباء على نحو - أي طريقة قوله إلخ [الدسوقي: ٢١١/٤]
عن المتكلم. أي للمتكلم الادعائي، فيشبه الحال بامتكم ويدعي أنه عيبه وأن للمتكم فردين: متعارف
وغير متعارف، وأن لفظ الحال مرادف للفظ المتكلم، فاستعير لفظ الحال للمتكلم الادعائي. [الدسوقي: ٢١٢/٤]
ذلك أي رد الاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكنية عنها بالحال المذكور إثارة لضبط أقسام الاستعارة وتقليل أقسامها لكون
قسم تبعية عند الرد إليها مطوباً، فيكون الأقسام قليلة ومضبوطة جداً. (الخواشي) ورد. من رد التبعية إلى المكنية عنها.

حقيقة بأن يراد معناها الحقيقي لم نكر التبعية استعارة تخيلية؛ لأنها أي التخيلية مجاز عنده أي عند السكاكي؛ لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بها المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه، إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حساً ولا عقلاً، بل وهما، فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازاً، وإذا لم تكن التبعية تخيلية فلم تكن الاستعارة المكّي عنها مستلزمة للتخييلية. بمعنى أنها لا توجد بدون التخيلية، وذلك لأن المكّي عنها قد وجدت بدون التخيلية في "مثل نطقت الحال أو الحال ناطقة" على هذا التقدير، وحدث أي عدم استلزام المكّي عنها للتخييلية باطل بالاتفاق. وإنما الخلاف في أن التخيلية هل تستلزم المكّي عنها؟ فعند السكاكي لا تستلزم كما في قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع،
تقدير كون التبعية حقيقة
أو لا تستلزمها

مجاز عنده لا عند المصنف والسلف أي وهي على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازاً فضلاً عن كونها تخيلية. [الدسوقي: ٢١٣/٤] أقسام الاستعارة: التي هي من المجاز الدعوي وهما لكونه صورة وهمية محضة كما مر. (الدسوقي) فلم تكن إلخ. أي على هذا التقدير مستلزمة للتخييلية، وإذا لم يستلزم المكّي عنها التخيلية صح وجود المكّي عنها بدون التخيلية كما في "نطقت الحال بكذا" حيث جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم الادعائي وجعل النطق مستعملاً في معناه الحقيقي لكن عدم استلزام المكّي عنها للتخييلية باطل باتفاق، فطل هذا التقدير أي جعله التبعية مستعملة في معناه الحقيقي. (الدسوقي)

أما لا توحد كأنه إشارة إلى أنه ليس المراد هنا بالاستلزام امتناع الانفكاك، بل المراد به عدم الانفكاك في الوجود بحسب اللغة. (الحواشي) وذلك. أي بيان عدم استلزام المكّي عنها للتخييلية. (الدسوقي) بالاتفاق. أي لاتفاق أهل الفن؛ لأن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية؛ لأن إضافة اللوالم المتساوية للمشبه به إلى المشبه لا يكون على سبيل التحييل. (الحاشية) فعند السكاكي إلخ. أي وعده غير التخيلية تستلزم المكنية، كما أن المكنية تستلزم التخيلية، فالتلزام عند غير السكاكي من الجائزين، وأما عنده فالمكنية تستلزم التخيلية دون العكس على ما قال المصنف. [الدسوقي: ٢١٤/٤]

كما في قولنا إلخ أي فقد ذكر السكاكي أن الأظفار أطلقت على أمور وهمية تخيلاً، وليس في الكلام مكّي عنها لوجود التصريح بالتشبيه، ولا استعارة عند التصريح بتشبيه الطرف الذي يستعار له، وأما القوم فيقولون: هذا التركيب إن صح يجعل من ترشيح التشبيه وليس في الكلام لا مكنية ولا تخيلية. (الدسوقي)

وهذا ظهر فساد ما قيل: إن مراد السكاكي بقوله: "لا ينفك المكني عنها عن
 عدم الاستمرار
 التخيلية" أن التخيلية مستلزم للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف، نعم
 حيز "ب" فالكلام عمود على القلب إلى ما مقولة "قيل" في "الإيضاح"
 يمكن أن ينازع في الاتفاق على استلزام المكني عنها للتخيلية؛ لأن كلام صاحب
 سيد كره بعده
 الكشف مشعر بخلاف ذلك، وقد صرح في المفتاح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن
 بل مصرح
 قرينة المكني عنها قد تكون أمرا وهما كأظفار المنية،
 فتكون تخيلية

وهذا أي وباعتبار السكاكي التخيلية دون المكنية في قولنا: أظفار منية الشبهة بالنسبة أهلك فلانا. [الدسوقي: ٢١٤/٤]
 إن مراد إلخ [أي ما قاله صدر الشريعة جواما من السكاكي ورداً لاعتراض المصنف] حاصل ذلك الجواب: أما
 سلم أن لفظ 'نطق' مثلاً إذا استعمل في حقيقته لم توجد الاستعارة التخيلية، وأما قولك: "لكن عدم استلزام
 المكنية للتخيلية أي عدم وجودها معها باطل اتفاقاً" موع؛ لأن معنى قول السكاكي: "لا ينفك المكني عنها عن
 التخيلية" أن التخيلية مستلزمة للمكنية، فهي وجدت التخيلية وجدت المكنية لا العكس، وحاصل الرد: أن
 السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزم في تلك اللوالم أن
 تكون استعارة تخيلية، قال: وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية على ما عليه سياق
 كلام الأصحاب، وهذا صريح في أن المكنية تستلزم التخيلية، وقد صرح فيما قبل ذلك بأن التخيلية توجد بدون
 المكنية كما في قولنا: أظفار منية الشبهة بالسبع أهلك فلانا، فعلم من مجموع كلامه أن المكنية تستلزم
 التخيلية دون العكس وأن معنى قوله: "لا ينفك المكني عنها عن التخيلية" أن المكني عنها مستلزمة للتخيلية
 لا العكس كما فهمه المصنف. (الدسوقي)

نعم إلخ استدراك على قوله: "ظهر فساد ما قيل"، حاصله: أن كلام المصنف يبحث فيه من جهة حكاية الاتفاق
 على أن المكني عنها لا توجد بدون التخيلية، وكيف يصح ذلك مع أن صاحب الكشف مصرح بخلاف ذلك في
 قوله تعالى: [النقص - عهد - س] [البقرة: ٢٧]، وأن القص استعارة تصريحية لإبطال العهد، وهي قرينة للمكني عنها
 التي هي العهد؛ إذ هو كناية عن الحبل، فقد وجدت المكني عنها عده بدون التخيلية؛ لأن النقض الذي هو القرينة
 ليس تخيلية، إذ التخييل إما إثبات الشيء لغير ما هو له كما عند الجمهور، وإما إثبات صورة وهمية كما عند السكاكي
 على ما تقدم بيانه، والنقض ليس كذلك بل استعارة تصريحية تحقيقية. [الدسوقي بتعريب: ٢١٥/٤]

ذلك أي بعدم استلزام المكني عنها للتخيلية. وقد صرح إلخ جواب عما يقال: نحمل الاتفاق في كلام المصنف
 على اتفاق الخصمين: السكاكي والمصنف، لا على اتفاق القوم، فلا يتوجه ذلك الاعتراض، وحاصل الجواب: أن
 هذا أيضاً لا يصح؛ لأن السكاكي صرح أيضاً بما يقتضي عدم الاستلزام حيث قال في بحث المجاز العقلي: قرينة
 المكني عنها إلخ. (الدسوقي بتصرف)

وقد تكون أمراً محققاً كالإنبات في "أنبت الربيع البقل"، واهزم في "هزم الأمير الجند" ^{فلا تكون التخيلية} إلا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي؛ لأنه قد صرح في الجاز بأن "نطقت" في "نطقت الحال" أمر وهمي جعل قرينة للمكي عنها، وأيضاً فلما جوزوا وجود المكي عنها بدون التخيلية كما في "أنبت الربيع البقل" ووجود التخيلية بدونها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله: إن المكي عنها لا تنفك عن التخيلية، وإلا أي وإن لم يقدر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة للمكي عنها حقيقة بل قدرها مجازاً، فكور التبعية كنطقت مثلاً استعارة ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة، والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية، فلم يكن ما ذهب إليه السكاكي من ردّ التبعية إلى المكي عنها معنياً عما ذكره غيره من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها؛ لأنه اضطرّ آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية،

كالإنسان: فقد شبه فيه الربيع بالفاعل الحقيقي تشبيهاً مصمراً في النفس، وقرينتها الإنسان. [الدسوقي: ٢١٥/٤] واهزم إلخ: أي تشبه الأمير بالجيش استعارة بالكناية، وإنشأت الهرم الذي هو من توابع الجيش له قرينتها. (الدسوقي) إلا أن هذا: أي ما صرح به في المفتاح في بحث الجاز العقلي لا يدفع الاعتراض عن السكاكي وهو لزوم القول بالتبعية. (الدسوقي) الاعتراض: وإن صلح لإبطال قول المصنف باستلزام المكي عنها التخيلية. أمر وهمي: أي فيكون "نطقت" مستعملاً في غير ما وضع له؛ لأن ذلك الأمر الوهمي غير الموضوع له فيكون مجازاً. (الدسوقي) وأيضاً إلخ: هذا اعتراض على السكاكي لآرم له من كلامه، أهمله المصنف، وحاصله: أن السكاكي صرح في هذا الباب بعدم انفكاك المكي عنها عن التخيلية، وصرح فيه أيضاً بعدم استلزام التخيلية للمكي عنها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع، وصرح في الجاز العقلي بجواز وجود المكنية بدون التخيلية كما في أنبت الربيع البقل، فلما جوز وجود كل منهما بدون الأخرى فلا وجه لقوله: "إن المكي عنها لا تنفك عن التخيلية"؛ لأنها قد انفكت عنده في "أنبت الربيع وهزم الأمير". [الدسوقي: ٢١٦/٤]

لأنه اضطر إلخ: [علة لقوله: "فلم يكن"] أي وإنما لم يكن ما ذكره معنياً عما ذكره غيره؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالتبعية فقد فرّ من شيء وعاد إليه؛ لأنه حاول إسقاط الاستعارة التبعية، ثم آل الأمر على هذا الاحتمال إلى إثباتها كما أثبتته غيره. [الدسوقي: ٢١٧/٤]

وقد يجاب بأن كل مجاز يكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى، باعتبارها وقع الاستعمال، كما بين النطق والدلالة، فإنها لازمة للنطق، بل إنما يكون الاستعارة إذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه، وفيه نظر؛ لأن السكاكي قد صرح بأن "نَطَقْتُ" ههنا أمر مقدر وهمي كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار الحقيقية، ولو كان مجازاً مرسلًا عن الدلالة لكان أمراً محققاً عقلياً على أن هذا لا يخرج في جميع الأمثلة،
رد آخر لا يجري

وقد خاب أي عن لزوم القول بالاستعارة التبعية، وحاصله أنا نختار الشق الثاني وهو أن التبعية التي جعلها قريبة للمكبية ليست حقيقة بل مجازاً، قولكم: "فتكون استعارة في الفعل، والاستعارة فيه لا تكون إلا تبعية" ممنوع؛ لأن ذلك لا يلزم إلا لو كان السكاكي يقول: إن كل مجاز يكون قريبة للمكبى عنها يجب أن يكون استعارة، فليزم من كونها استعارة في الفعل أن تكون تبعية، ولم لا يجوز أن يكون ذلك مجاز الذي جعله قريبة للمكبى عنها مجازاً مرسلًا، فسكاكي أن يقول: هب أن 'نطقت' في قولنا: 'نطقت الحال بكذا' مجاز عن دلالة الحال، لكن لا يلزم أن يكون استعارة ولو صح كون علاقته المشابهة؛ لأن المعنى الواحد يجوز أن ينقل النقط إليه بعلاقة البرم والتشبيه معاً كما في دلالة الحال، فإنه يجوز أن يعتبر استلزام النطق لها فينتقل لفظه لها، ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها في وجه مشترك بينهما، وهو التوصل بكل منهما إلى فهم المقصود، فيكون 'نطقت' على الأول مجازاً مرسلًا وعلى الثاني استعارة. [الدسوقي: ٢١٧/٤]

كل مجاز أي كل مجاز يصح أن تكون علاقته امشاهدة بأن كان محتملاً لها وبغيرها. (الدسوقي)

فإنه لا رمد الخ أي فـ "نطقت" إذا قلنا: إنه غير مستعمل في حقيقته بل في مجازة وهو الدلالة، بقول. إن استعماله فيها على جهة مجاز المرسل لعلاقة المدرومية لا على جهة الاستعارة، فقول المصنف: 'فيكون استعارة' ممنوع فلم يلزم السكاكي القول بالتبعية. [الدسوقي: ٢١٨/٤]

وفيه نظر حاصله: أن هذا لا يصلح أن يكون جواباً عن السكاكي؛ لأنه صرح بأن 'نطقت' أطلق ههنا على أمر وهمي، فمقتضى هذا الكلام كون 'نطقت' استعارة من النطق الحقيقي للأمر الوهمي لا أنه مجاز مرسل، ولو كان مجازاً مرسلًا عن الدلالة لكان مصطلقاً على أمر محقق عقلي لا على أمر وهمي، وبالجملة فالتسليم السكاكي أن قريبة المكبية إذا لم تكن حقيقة تكون مجازاً مرسلًا لا يصح لمباةة ذلك لما صرح به. (الدسوقي)

على أن هذا. أي كون قريبة المكبية إذا لم تكن حقيقة تكون مجازاً مرسلًا لا يجري في جميع الأمثلة؛ لأن بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى سوى التشبيه. (الدسوقي)

ولو سَلَّم فحينئذ يعود الاعتراض الأول وهو وجود المكني عنها بدون التخيلية، ويمكن
 الجواب بأن المراد بعدم الانفكاك الاستعارة بالكناية عن التخيلية أن التخيلية لا توجد بدونها
 فيما شاع من كلام الفصحاء؛ إذ لا نزاع في عدم شيوع، مثل: أظفار المنية الشبيهة
 بالسبع، وإنما الكلام في الصحة، وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخيلية فشائع على ما
 قرره صاحب الكشف في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٧)، وصاحب
 المفتاح في مثل: أنبت الربيعَ البقل، فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية
 قد تكون استعارة تخيلية مثل: أظفار المنية ونطقت الحال، وقد تكون استعارة تحقيقية على ما
 ذكر في قوله تعالى: ﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ (هود: ٤٤) إن البلع استعارة عن غور الماء في
 الأرض، والماء استعارة بالكناية عن الغذاء، وقد تكون حقيقة كما في "أنبت الربيع".

فصل

في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة **التحقيقية** والتمثيل على سبيل
 الاستعارة **رعاية جهات حسن التشبيه**

ولو سلم إلخ حاصله: أنه لو سم أن قرية سكنية إذا لم تكن حقيقة تكون مجازاً مرسلًا في جميع الأمثلة يلزم عليه
 أن المكنية حلت عن التخيلية، فبقي المكني عنها بدون التخيلية، وقد ردّ المصنف هذا سابقاً. [الدسوقي: ٢١٨/٤]
 وهو وجود. مع أن المكني عنها لا يفت عن التخيلية. في شرائط إلخ أي في بيان ما به أصل الحسن وما يريد في
 حسنها، ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهل لخرج من الحسن إلى القبح، والمراد من شرائط
 الجمع ما فوق الواحد؛ إذ المشروط في حسنها شرطان: رعاية جهات التشبيه وعدم شتمها رائحة التشبيه لفظاً، كما
 سيحيى. [التجريد: ٣٩١] **التحقيقية**: هي التي تحقق معناه حسناً أو عقلاً، وهي ضد التخيلية.

على سبيل **الاستعارة**. رده الشارح أيضاً حالاً ليجتر به عن مجرد التشبيه التمثيلي لما عرفت من أن التشبيه
 التمثيلي لا يسمى التمثيلي على الإطلاق. (التجريد) **حسن التشبيه**: لأن بناءها على التشبيه، فيتبعانه في الحسن
 والقبح. [الدسوقي: ٢٢١/٤]

كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين، والتشبيه والتمثيل بإفادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك، وأن لا يشتم رائحته **نقص** أي وبأن لا يشتم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة، أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه، **وليس** أي ولأن شرط حسنه أن لا يشتم رائحة التشبيه لفظاً **يَحْتَ** أن يكون **التشبه** أي ما به المشابهة بين الطرفين **حسناً** بنفسه، أو بواسطة عرف عام، أو اصطلاح خاص؛ **الاستعارة** المستعار له والمستعار منه **إلغاء** أي تعمية إن روعي شرائط الحسن ولم تشتم رائحة التشبيه وإن لم تراوحت الحسن، شرط مؤخر

كان يكون إيج قد يقال: إن هذا الوجه من شروط الصحة لا من شروط الحس؛ إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع، فالأولى إسقاطها، وأجاب البعض: أن المراد بكون وجه الشبه شاملاً للطرفين أن يكون متحققاً فيهما على أنه جزء من مفهوم كل منهما أو لارم لهما، فإن وجد في أحدهما بأن كان جزءاً من مفهومه دون الآخر بأن كان لازماً له فأتى الحس، وعلى هذا يندفع الاعتراض. [الدسوقي بتغيير: ٢٢١/٤]

واقعا أي يكون تشبيهه موفيا بالعرض الذي قصد إفادته به كبيان إمكان امثله أو تشويبه أو تريسه، وغير ذلك مما مرّ في بيان العرض من التشبيه، فإذا كان العرض تزيين وجه أسود فيشبهه عقلة الظبي، ثم يستعار له لمط المقلّة، فهذا واف بالعرض ولو شبه لهذا العرض بالعرب واستعير لمط العرب له فات الحسن. [الدسوقي بتعير: ٢٢٢/٤]

وأن لا يشم مثل كون وجه الشبه غير مبتدل أو نادر الحضور. **لا يشم** أشار إلى أن قوله: "أن لا يشم" عطف على 'رعاية'. **المشبه به** فيناهي الاستواء المقصود من الاستعارة. **أن يكون الشبه إلح** لأنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه حقيقا، فإذا انصمّ إلى حقائقه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد، فتصير الاستعارة العازا، بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جليا. [التحريد: ٣٩١]

نفسه : أي بداته لكونه يرى مثلاً كما في تشبيه الثريا بعقود الملاحية. [الدسوقي: ٢٢٤/٤] أو **بواسطة** كما في تشبيه ريد مثلاً بإنسان عريض القفا في البلاد. (الدسوقي) أو **اصطلاح خاص** كما في تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل في حكم الرفع. (الدسوقي) **ولم يشم** من عطف الخاص على العام، أتى به بعد العام اهتماماً به إشارة إلى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص؛ لأن مساط التعمية والإلغار عليه عند حفاء الوجه. [الدسوقي بتغيير: ٢٢٥/٤]

وإن لم تراخ مقابل لقوله: أن روعي إلخ، والحاصل: أنه إذا حفي وجه الشبه إنما تكون الاستعارة إلغاء عند عدم إشتمالها رائحة التشبيه؛ لأن عدم الإشتمال يبعد عن الأصل، وحفاء الوجه يزيد ذلك بعدا، وإذا انتفى عدم إشتمال الرائحة بوجود إشتمالها فذلك مما يقرب إلى الأصل لكن يعوت الحسن. (الدسوقي يتصرف)

يقال: أَلْغَزَ في كلامه إذا عَمِيَ مراده ومنه اللَّغْزُ والجمع أَلْغاز، مثل رطب وأرطاب، كما لو قيل: في التحقيقية "رأيت أسداً" وأريد إنساناً أَبْخَرَ فوجه الشبه بين الطرفين خفي، وفي التمثيل "رأيت إبلا مئة لا تجد فيها راحلة" وأريد الناس من قوله ^{صوابه} "الناس كإبل مئة لا تجد فيها راحلة" والراحلة البعير الذي يَوتَحَلُّه الرجل جملاً كان أو ناقة، يعني أن المريض المنتحب من الناس في عزة وجوده كالمنتحبة التي لا توجد في كثير من الإبل، وبهذا ظهر أن التشبيه أعمّ محلاً؛ إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس؛
مطلقاً من الاستعارة

مثل إلخ. أي مثله في وزن المفرد والجمع. [الدسوقي: ٢٢٥/٤] كما لو قيل: أي التي خفي فيها وجه الشبه. (الدسوقي) فوجه الشبه: فوجه الشبه وهو البحر بين الطرفين أي الأسد والرجل المتن الفم خفي، أي فلا يتقل من الأسد مع القرينة المانعة من إرادة الأصل إلى الإنسان الموصوف بما ذكر؛ إذ لا يتقل من الأسد مع القرينة المذكورة إلا إلى الإنسان الموصوف بلازم الأسد المشهور وهو الشجاعة، والانتقال إلى الرجل بدون الوصف لا يفيد في التجوز. (الدسوقي) رأيت إبلا إلخ. وإنما صار إلغاء؛ لأن مشاهمة الناس بالإبل المائة التي لا توجد فيها راحلة في عزة وجود مرضى متحجب فيما بينهم خفية غير واضحة، ولذا صرح النبي ﷺ بالتشبيه فيه فقال: الناس كإبل مائة لا توجد فيها راحلة. [التحريد: ٣٩١] مائة لا تجد إلخ. يحتمل أن تكون جملة استشافية، فهي جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل: على أي حال رأيتمهم؟ ويحتمل أن يكون "مائة" نعاً للإبل وما بعده وصف للمائة، أي إبلا معدودة، وهذا القدر الموصوف بأنك لا تجد فيها راحلة. [الدسوقي: ٢٢٦/٤]

وأريد إلخ. لا شك أن وجه الشبه المذكور خفي؛ إذ لا يتقل إلى الناس من الإبل من هذه الحيثية، وإنما كانت هذه استعارة تمثيلية؛ لأن الوجه منتزع من متعدد؛ لأنه اعتبر وجود كثرة من جنس، وكون تلك الكثرة يعز فيها وجود ما هو من جنس الكامل. (الدسوقي بتغيير) الناس: أي حال الناس من حيث عزة وجود الكامل مع كثرة أفراد جنسه. من قوله ﷺ: أي هذا المثل مأخوذ من قوله ﷺ لا أن قصد المصنف التمثيل بالحدث. (الدسوقي) يرتحله أي يعده لوضع الرجل وحمل الانتقال عليه أو يعده للارتحال عليه. (الدسوقي)

لا توجد: إشارة إلى أن المراد من العدد الكثرة. وهذا: أي بما ذكر، وهو أن ما يكون فيه الوجه خفياً لا ينبغي فيه الاستعارة؛ لئلا تصير أَلْغازاً وتعمية ظهر أن التشبيه أعم مطلقاً من الاستعارة، ونبه بقوله: "محلاً" على أن العموم من حيث التحقق لا من حيث الصدق؛ إذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة كما لا يصدق الاستعارة على التشبيه. إذ كل إلخ: اعترض بأنه إن أراد بالتأني التأني على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه؛ لحواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قوياً حتى اتحد، وإن أراد مجرد التأني على وجه الحسن أولاً فلا نسلم أن ليس كل ما يتأتى إلخ فإنه إذا كان وجه الشبه خفياً يتأتى فيه الاستعارة أيضاً لكن لا على وجه الحسن. (التحريد)

لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فتصير الاستعارة إلغازا كما في المثالين المذكورين، فإن قيل: قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه، ومن جعلتها أن يكون وجه التشبيه بعيدا غير مبتذل، فاشتراط جلالة في الاستعارة ينافي ذلك، قلنا: الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف، فيجب أن يكون من الخفاء بحيث لا يصير إلغازا ومن الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا، **ويتصل به** أي بما ذكرنا من أنه إذا خفي وجه التشبيه لم يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه، أنه إذا قوي التشبيه بين الصرفين حتى اتحدا كالعلم واسور، والشبهة والطلمة لم تحسن التشبيه، وتعيّنت الاستعارة: لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه، فإذا فهمت مسألة تقول: "حصل في قلبي نور" ولا تقول: "علم كالنور"،

في المثالين المذكورين أي في المتن، وهما: رأيت أسدا مريدا به إنسانا آخر، ورأيت إبلا إبح. [الدسوقي: ٢٢٧/٤] **ينافي ذلك** لأن من لو لم كون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل أن يكون غير جلي، فكأنهم اشترطوا في حسن كون وجه الشبه حيا وكونه غير جلي، وهذا تناقض. [الدسوقي: ٢٢٨/٤] **فيجب إلح** أي يكون وجه الشبه ملتصقا حالة من الجلاء هي أن لا يصير إلغازا وأن يكون متبينا لحالة من العربة هي أن لا يصير مبتذلا، فامضوب فيه أن يكون متوسطا بين المبتذل والخفي. (الدسوقي)

ويتصل به أي ينبغي أن يذكر متصلا بما ذكرنا وعقبه أنه إذا قوي إلح، وذلك المناسبة بينهما من حيث التقابل؛ لأن كلا منهما يوجب عكس ما يوجه الآخر. (الدسوقي) **بما ذكرنا** أي ضمنا من قوله: 'ولذلك إلح'، فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم بأنه إذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه. [التحريد: ٣٩٢] **إذا قوي** أي وجه الشبه، وقوته تكون بكثرة الاستعمال لتشبيه لهذا الوجه. (الدسوقي)

حتى اتحدا أي صارا كمتحدتين في ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر، وليس المراد أنهما اتحدا حقيقة، والكلام محمول على المباحة. (الدسوقي) **كالعلم إلح** أي فقد كثر تشبيه العلم بالنور في الاهتداء والتشبيه باطنية في التحير حتى صار كل من استبهين يتبادر منه المعنى الموجود في المشبه بهما، فصارا كمتحدتين في ذلك المعنى فيتحيل اتحادهما، ولا يحسن تشبيه أحدهما بالآخر؛ لئلا يصير كتشبيه الشيء نفسه. [الدسوقي: ٢٢٩/٤]

وتعيّنت الاستعارة عنه أراد أنها تعين إذا قصد تحسين الكلام كما يد على قوته: 'لم يحسن التشبيه' لا أنه تعينت البنية ولا يصح تشبيهه، فلا مفاة بينه وبين قول الشاعر فيما سبق أن التشبيه أعم من الاستعارة. (الحواشي)

وإذا وقعت في شبهة تقول: "وقعت في ظلمة"، ولا تقول: "في شبهة كالظلمة"،
مستعمل لفظ "الظلمة" تشبيه مشبه بالشبهة بالظلمة
 والاستعارة المكنية عنها كالتحقيقية في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه؛
 لأنها تشبيه مضمرة، والاستعارة التحقيقية حسنها بحسب حسن المكنية عنها؛ لأنها
 لا تكون إلا تابعة للمكنية عنها، وليس لها في نفسها تشبيه بل هي حقيقية
 فحسنها تابع لحسن متبوعها.

فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه،
 وقد يصدق ^{للمعبر} بخار على كلمة تغير حكم إعرابها أي حكمها الذي هو الإعراب على أن
^{للمعبر}
 الإضافة للبيان أي تغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر بحذف لفظ أو زيادة لفظ، فالأول
^{من أنواع الإعراب}
 فهو على: "وَحَاء رُثْثٌ" (الفجر: ٢٢) وقوله تعالى: "وَسَأَلَ قُرَيْشٌ" (يوسف: ٨٢)،

برعاية جهات لم يقل: وبأن لا تشتم رائحة التشبيه لفظاً؛ لأنها تشبيه مضمرة في النفس، فلا يباقي رائحة التشبيه،
 نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه. [التحريد: ٣٩٢] حسن التشبيه: لم يرد؛ وبأن لا تشتم رائحة
 التشبيه لفظاً؛ لأن من لازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به، وذلك يدل على التشبيه كما سبق.
 (التحريد) لأنها تشبيه مضمرة أي المكنية عنها، وهذا على مذهب المصنف كما مر لا على مذهب القوم من أنها
 لفظ استعمله المصمر في النص المرموز إليه بذكر لوارمه. [الدسوقي: ٢٣٠/٤]

حسنها إلخ أي في حساب حسن المكنية عنها بمعنى أنه يعد بعد حسن المكنية عنها تابعا له. (الدسوقي)
 بل هي حقيقية: أي عند المصنف؛ لأنها مستعملة في الموضوع له بخلاف السكاكي. معنى آخر أي هو الكلمة التي
 تغير إعرابها الأصلي. [الدسوقي: ٢٣١/٤] على سبيل الاشتراك أي اللفظي بأن يقال: إن لفظ المجاز وضع
 بوصفين: أحدهما: الكلمة التي استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة، والثاني: الكلمة التي تغير حكم إعرابها
 الأصلي. فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال. (الدسوقي)

أو التشابه أي مشابهة الكلمة التي تغير إعرابها للكلمة التي استعملت في غير معناه، وذلك بأن شبهت الكلمة المنتقلة
 عن إعرابها الأصلي بالكلمة المنتقلة عن معناه الأصلي بجامع الانتقال عن الأصل في كل، وعلى هذا الاحتمال فإطلاق
 لفظ المجاز على الكلمة التي تغير إعرابها الأصلي مجاز بالاستعارة. (الدسوقي بتغيير) بحذف لفظ أي ذلك التعر يحصل
 بسبب حذف لفظ أو زيادته. (الحاشية)

والثاني: مثل: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) أي جاء أمر ربك لاستحالة ما يكون بزيادة المحيى عن الله تعالى، وأسأل أهل القرية للقطع بأن المقصود ههنا سؤال من أهل القرية وإن جعلت القرية مجازاً عن أهلها لم يكن من هذا القبيل، وليس مثله شيء؛ لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله لا نفي أن يكون مثل مثله، فالحكم الأصلي لـ "ربك" و"القرية" هو الجرّ، وقد تغير في الأول إلى الرفع وفي الثاني إلى النصب بسبب حذف المضاف، والحكم الأصلي في مثله هو النصب؛ لأنه خبر "ليس"، وقد تغير إلى الجرّ بسبب زيادة الكاف، فكما وُصِفَتِ الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلي كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلي، وظاهر عبارة "المفتاح" أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الإعراب، وما ذكره المصنف أقرب، والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)

لاستحالة إلح علة لمحذوف، أي وإما لم يجعل على ظاهره للقطع باستحالة المحيى على الله تعالى؛ لأن المحيى عبارة عن انتقال من خبر إلى خبر آخر. [الدسوقي: ٢٣٢/٤] **هذا القبيل** أي بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له لعلاقة مع قرية؛ لأنها حيثئذ مجاز مرسل من إطلاق اسم المحل على الحال. [الدسوقي: ٢٣٣/٤] **لأن المقصود** علة لمحذوف، أي وإما حمل على زيادة الكاف؛ لأن المقصود إلح. (الدسوقي) **كذلك إلح** هذا صريح في أن المسمى بالمجاز هو كلمة "ربك"، ولفظ "القرية"، ولفظ "المثل"، وليس المسمى بالمجاز هو الإعراب المتغير، وهو ما قاله المصنف. (الدسوقي) **وما ذكره المصنف** أي من أن الموصوف بكونه مجازاً في هذا النوع هو الكلمة التي تغير إعرابها لأنفس الإعراب. (الحواشي)

أقرب أي مما ذكره السكاكي من أن الموصوف بكونه مجازاً في هذا النوع هو الإعراب، وذلك لوجهين: أحدهما: أن لفظ المجاز مدلوله في الموضعين هو الكلمة، بخلاف إطلاقه على الإعراب فإنه يقتضي تحالف مدلوليه، والثاني: أن إطلاق المجاز على الإعراب لكونه قد وقع في غير محله الأصلي إنما يظهر في الحذف؛ لأن المقدر كالمذكور، فانتقل إعراب المقدر للمذكور، وأما الزيادة فلا يظهر فيها كون الإعراب واقعاً في غير محله؛ لأنه ليس هناك لفظ مقدر كالمذكور، وله مقتضى أوقع إعراباً آخر في محل مقتضاه، وإنما هناك زيادة شيء له مقتضى موجود ومقتضاه واقع في محله. [الدسوقي: ٢٣٤/٤]

أخذ بالظاهر، ويحتمل أن لا يكون زائدا ويكون نفيا بطريق الكناية التي هي أبلغ؛ لأن
الله تعالى موجود فإذا نفى مثل مثله لزم نفى مثله ضرورة أنه لو كان له مثل لكان هو
أعني الله تعالى مثل مثله، فلم يصح نفى مثل مثله كما تقول: ليس لأخي زيد أخ، ليس
لزيد أخ نفيا للملزوم بنفي لازمه، والله أعلم.
هو أخو زيد هو أخو أخيه

هي أبلغ: أي من الحقيقة التي مقتضى ريادةها، ووجه الأبلغية أنه يشبه دعوى الشيء بالبيبة، فكأنه ادعى بهي المثل
بدليل صحة نفي مثل المثل. [الدسوقي: ٢٣٥/٤] لأن الله تعالى موجود. توضيحه أن تقول: إن الشيء إذا كان
موجودا متحققا فمضى وجد له مثل لزم أن يكون ذلك الشيء الموجود مثلا لذلك المثل؛ لأن المثلية أمر نسبي بينهما،
فإذا نفى هذا اللازم وقيل: لا مثل لمثل ذلك المتحقق لزم نفي الملزوم، وهو مثل ذلك المتحقق؛ لأنه يلزم من نفي
اللازم نفي الملزوم، وإلا كان الملزوم موجودا بلا لازم وهو باطل. (الدسوقي بتغيير)
فلم يصح إلخ أي على تقدير وجود المثل، لكن النفي لمثل المثل صحيح لوقوعه في كلام الصادق، فليكن المثل منفيا
وهو المطلوب. [الدسوقي: ٢٣٦/٤]

[الكناية]

[تعريف الكناية]

كناية في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا، أو **كنوت** إذا تركت التصريح به، وفي
 إن كان بالياء إن كان واوياً
 الاصطلاح: **لفظ أريد به لآرم معناه مع حوار إرادته معه** أي إرادة ذلك المعنى مع
 لازمه **كلفظ طويل النجاد المراد به طويل القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد**
 هو حمائل السيف
 أيضاً، **فصهر أنه حذف الخبر من جهة إرادته المعنى الحقيقي مع إرادته لآرمه** كإرادة طول
 حمائل
 النجاد مع إرادة طول القامة، **بخلاف المجاز**.....

أو كنوت أي بكذا من كذا، و"أو" في كلامه للشك، فعلى الاحتمال الأول تكون لام الكلمة ياء وعلى الثاني تكون
 واو، والمصارع على الأول "يكني" كـ"رمى يرمي" وعلى الثاني "يكنو" كـ"دعا يدعو". [الدسوقي بتغيير: ٢٣٧/٤]
به أي عندحول 'عن' وهو راجع إلى كيت وكنوت، فالكناية لغة: ترك التصريح بالشيء. (الدسوقي بتغيير)
لفظ أريد به **أح** جرى المصنف على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز، وأعم أهم احتاروا في اللفظ
 الكنائي طريقتين: الأولى: أنه مستعمل في غير الموضوع له مع حوار إرادة الموضوع وعيها كلام المصنف، الثانية:
 أنه مستعمل في الموضوع له لكن لا ليكون مقصوداً بل لينتقل إلى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير
 الموضوع له متعلق الصدق والكذب والإنشآت والعي، فيصح الكلام وإن فقد المعنى الحقيقي بل وإن استحال،
 واختار هذه الطريقة في التلويح، قال في 'الأصول': وننا نحت نذكرها لك فإنه معجب لأولي الألباب، وهو أنه
 يمكن أن تجعل الكناية كلها حقائق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كائناً من قبيل قصد النتيجة بعد إقامة
 الدليل، فيكون قولنا: "فلان كثير الرماد" حقيقة صرفة ذكرت دليلاً على أنه مضياف، فيكون التقدير فهو
 مضياف، ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد في المضياف. [التحريد بتغيير: ٣٩٣]

معه تنبيه على أن إرادة اللآرم أصل وإرادة المألوم تبع. [الدسوقي بتغيير: ٢٣٨/٤] **كلفظ طويل النجاد** الحاصل: أن
 النجاد حمائل السيف، فطول النجاد يستلزم طول القامة، فإذا قيل: فلان طويل النجاد، فالمراد أنه طويل القامة،
 فقد استعمل اللفظ في لآرم معناه مع حوار أن يراد بذلك الكلام الإخبار بأنه طويل حمائل السيف، وطويل القامة
 بأن يراد بطول النجاد معناه الحقيقي واللازمي. (الدسوقي) **بخلاف المجاز** أي فإنه وإن شارك الكناية في إرادة مطلق
 اللآرم إلا أنه لا يتصور معه إرادة المعنى الحقيقي وإن وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي؛ لينتقل منه إلى المعنى
 المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال. [الدسوقي: ٢٣٩/٤]

فإنه لا يجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقي، وقوله: ^{الشارح} من جهة إرادة المعنى معناه من جهة جواز إرادة المعنى ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية؛ ولأن الكناية كثيرا ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي للقطع بصحة قولنا: فلان طويل ^{علة لحذف المضاف أيضا} النجاد، وجبان الكلب، ومهزول الفصيل وإن لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل، ومثل ^{كناية عن طول القامة} هذا في الكلام أكثر من أن تحصى، وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه، وهو أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث إنها كناية لا تنافي ذلك كما أن المجاز ينفيه، لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكره صاحب "الكشاف" ^{إرادة المعنى الحقيقي} في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) أنه من باب الكناية كما في قولهم: مثلك لا يينحل؛ لأنهم إذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه، ^{البحل المعاطب}

وقوله. من جهة هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف، وحاصله: أن في كلامه تنافيا بين التفرع والمفرع عليه، وذلك؛ لأن المفرع عليه يقتضي أن إرادة كل من اللازم والمزوم في الكناية حائزة، والتفرع يقتضي أن إرادتهما معا واقعة، وحاصل ما أجاب به الشارح: أن في التفرع حذف مضاف، أي من جهة حوار إرادة المعنى. [الدسوقي: ٢٣٩/٤] **طويل النجاد** كناية عن طول القامة؛ لأنه يلزم من طول النجاد أي حمائل السيف طول القامة (الدسوقي) **وحبان الكلب**. كناية من الكرم؛ لأن حبس الكلب أي عدم جرائته على من يمر به يستلزم كثرة الواردين عليه، وكثرة الواردين تستلزم كرم صاحبه. [الدسوقي: ٢٤٠/٤] **ومهزول الفصيل** كناية عن الكرم أيضا؛ لأن هزول الفصيل يستلزم عدم وجود اللبن في أمه، وهو يستلزم الاعتناء بالضيقات لأحد اللبن من أمه وسقيه هم، وكثرة الضيقات يستلزم الكرم. (الدسوقي) **وإن لم يكن له نجاد** فإذا صحت الكناية سحو هذه الألفاظ ووقعت بها مع انتفاء أصل معناه لم يصدق أنه أريد بها المعنى الحقيقي، فهو لم يرد الكلام إلى الجوار حرجت هذه الألفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف. (الدسوقي)

وههنا بحث: هذا جواب عما يقال: إن التعريف غير جامع؛ لأنه لا يشمل الكناية التي تمنع فيها إرادة المعنى الحقيقي. (الدسوقي) **باب الكناية**: أي من حيث إن سلب الشبهة عن مثل يستلزم سلبها عن مثله. [الدسوقي: ٢٤١/٤] **كما في قولهم**: هذا نظير للآية من حيث إن كلا كناية. (الدسوقي) **على أخص أوصافه**: أي على أوصافه الخاصة أي منتسبا لها كالعلم والكرم، لا العامة كالحيوانية والباطنية، وهذا العطف تفسيري؛ لأن المماثل ما يكون مشارك في الأوصاف الخاصة كلها. (الدسوقي)

كما يقولون: بلغت أترابه يريدون به بلوغه، فقولنا: ليس كالله شيء، وقولنا: ليس كمثل شيء عبارتان متعاقبتان على معنى واحد هو نفي المماثلة عن ذاته ولا فرق بينهما إلا ما يُعطيه الكناية من المبالغة، ولا يخفى ههنا امتناع إرادة الحقيقة ونفي المماثلة عن هو مماثله وعلى أخص أوصافه.

[الفرق بين الكناية والمجاز]

وفُرق بين الكناية والمجاز بأن الاستقال فيها أي في الكناية من اللازم إلى المزوم كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة، وفيه أي وفي المجاز الانتقال من المزوم إلى اللازم كالانتقال من الغيث إلى النبت، ومن الأسد إلى الشجاع،
المعر

يلعب أترابه جمع ترب بكسر التاء أي أقرنه في السب بأن يكون ابتداء ولادة الجميع في زمن واحد. [الدسوقي: ٢٤١/٤] متعاقبات أي واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبة والبدلية، ففي المماثلة عن ذاته تعالى تارة يؤدي بالعارة الأولى عن وجه الصراحة، وتارة يؤدي بالعارة الثانية عن وجه الكناية. (الدسوقي) من المسالعة أي لإفادتها المعنى بطريق اللزوم الذي هو كادعاء الشيء بصفة، ولما كانت الكناية أبعد من الحقيقة كان قوله: 'ليس كمثل شيء' أو أكد في نفي المثل من "ليس كالله شيء". (الدسوقي)

ولا يخفى إلخ هذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب 'الكشاف' استدلالاً على قوله: 'لكن قد يمتنع إلخ' وإنما امتنع في الآية إرادة الحقيقة لاستحالة ثبوت مماثلته تعالى. [الدسوقي: ٢٤٢/٤] وفُرق. الحاصل: أن المصنف لما قدم الفرق المرضي عنده بين المجاز والكناية وهو أن الكناية فيها حوار إرادة المعنى الحقيقي لعدم نصب القرينة المانعة والمجاز لا يخور فيه ذلك، أشار إلى فرق آخر بينهما للسكاكي وعيره لأجل الاعتراض الذي أورده عليه. [الدسوقي بتعريب: ٢٤٣/٤]

كالانتقال إلخ فطول القامة مزوم لطول النجاد، وطول النجاد لازم لطول القامة، فإن قلت: مقتضى تمثيل الشارح بهذا المثال عند قول المصنف: "لفظ أريد به لازم معناه" أن طول القامة لازم لطول النجاد، وطول النجاد ملزوم له وهو عكس ما يفهمه كلامه هنا، قلت: كل من طول النجاد وطول القامة لازم للآخر وملزوم له؛ لأن كلاهما مساو للآخر، فالتمثيل بهذا المثال ههنا لا ينافي التمثيل به فيما تقدم. (الدسوقي بتعريب)

كالانتقال إلخ أي فإنه لازم للمطر بحسب العادة والمطر ملزوم له، وكذلك الشجاعة لازمة للأسد، والأسد ملزوم لها، لكن لما ناست الشجاعة الرجل أيضاً انتقل من الأسد بواسطة القرينة إلى الرجل المقيد بالشجاعة، فصار الأسد ملزوماً والرجل الشجاع لازماً بانضمام القرينة. [الدسوقي: ٢٤٤/٤]

ورُدَّ هذا الفرق بأن اللازم ما لم يكن ملزوما بنفسه أو بانضمام قرينة إليه لم ينتقل منه إلى الملزوم؛ لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم ولا دلالة للعام على الخاص، **وحينئذٍ** أي إذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق، والسكاكي أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه، وما يقال: إن مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه مما لا دليل عليه، وقد يجاب عنه بأن مراده باللازم ما يكون
 عن الاعتراض السابق في جانب الكناية والمجاز

ما لم يكن ملزوما: يعني إما ينتقل من اللازم إلى الملزوم إذا كان ذلك اللازم ملزوما لذلك المنتقل إليه بأن يكون مساويا إما بنفسه كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، فإنه وإن كان يتبادر منه أنه لازم للإنسان وهو ملزوم له لمساواته، فيلزم من وجوده وجود الإنسان أو بواسطة انضمام قرينة إليه كالعرف كقولنا كناية عن المؤذن: رأيت إنسانا يلزم المنار، فإن الإنسان الملزم للمنار فيما يتبادر لازم للمؤذن، ويصح أن يكون أعم منه لجواز أن تكون ملزمة للمنار لا للأذان، لكن قرينة العرف دالة على أنه المؤذن، فهذا لازم أعم صار ملزوما بالقرينة. [الدسوقي: ٢٤٤/٤]
أي إذا كان الأولى أن يقول: أي وإذا كان لا ينتقل من اللازم مادام لم يكن ملزوما. **فلا يتحقق الفرق**: أي بين المجاز والكناية؛ لأن الانتقال في كل منهما من الملزوم إلى اللازم؛ لأن الانتقال من اللازم إلى الملزوم لا يحصل إلا إذا كان اللازم المنتقل منه ملزوما، فينتقل منه من حيث إنه ملزوم لا من حيث إنه لازم. [الدسوقي: ٢٤٥/٤]
وما يقال: أي في الجواب عن الاعتراض على السكاكي وتصحيح فرقه، وحاصله: أن مراد السكاكي بقوله: 'الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم: اللازم المساوي للمزوم؛ لأن اللزوم بين الطرفين من خواصها، ومراده بقوله: "والانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللازم" مطلقا؛ لأن اللزوم بين الطرفين لا يشترط في المجاز فصيح تعبيره في جانب الكناية بالانتقال من اللازم، ولم يصح التعبير به في المجاز، فتم التفرقة بينهما. (الدسوقي)

لا دليل عليه: أي يقال عليه إنه لا دليل على اختصاص الكناية باللزوم بين الطرفين دون المجاز، بل قد يكون اللازم فيها أعم كما يكون مساويا وكذا المجاز، فالجواب المذكور ضعيف؛ لأن فيه حمل كلام السكاكي على ما هو تحكم محض. (الدسوقي) **مراده باللازم إلخ**: حاصله: أن مراد السكاكي باللازم في قوله: "إن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم" ما يكون وجوده على سبيل التسع لوجود الغير كطول السجود التابع وجوده في الغالب بطول القامة، ومراده بقوله: إن المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم أي من المتنوع في الوجود إلى التابع، فحينئذٍ صحت التفرقة التي ذكرها بينهما، والحاصل: أنه ليس مراده حقيقة اللازم والملزوم حتى يتوجه عليه الاعتراض، بل مراده هما التابع والمتبوع، وإن لم يكن بينهما لزوم عقلي كطول السجود لبطول القامة. (الدسوقي)

وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة، ولهذا جوز كون اللازم
 أخص كالضاحك بالفعل للإنسان، فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع
 ورديف، ويراد به متبوع مردوف والمجاز بالعكس، وفيه نظر، ولا يخفى عليك أن
 ليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك.
 في الكناية

[تقسيم الكناية]

وهي أي الكناية ثلاثة أقسام: **أولى** وتأتيها باعتبار كونها عبارة عن الكناية **مقصود**
ها غير صفة ولا نسبة، فمنها أي فمن الأولى ما هي **معنى واحد** مثل أن يتفق في صفة
 من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة؛ ليتوصل بها إلى ذلك
 الموصوف **كقوله**:
 عمرو بن معدى كرب

الضارين بكل أبيض مخدم

وهذا أي لأجل أن مراده باللام التابع لا المتعارف، جور السكاكي كون اللام المنتقل عنه للمعنى الكائني أحص؛
 لأن اللام بمعنى التابع في الوجود لوجود غيره أو في الاعتبار لاعتبار غيره يحور أن يكون أحص، بخلاف اللام
 المتعارف، فإنه إما يكون أعم أو مساويا ولا يكون أحص وإلا لكان الملزوم أعم، فيوجد بدون اللام، وهذا محال.
 [الدسوقي: ٢٤٦/٤] **والمجاز بالعكس**: بأن يذكر متبوع ويراد التابع.
وفيه نظر أي في هذا الجواب نظر بالنسبة إلى قوله: "المجاز بالعكس"؛ لأن المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال
 العيث في السات نحو: رعبا العيث، واستعمال السات في العيث نحو: أمطرت السماء ساتا، فكيف يصح ما ذكر.
 (الحواشي) **ولا يخفى إلخ** جواب عما يقال: كيف يكون المراد باللام ما يكون وجوده على سبيل التبعية لغيره مع
 إمكان انفكاكه عن غيره. [الدسوقي: ٢٤٧/٤] **امتناع الانفكاك** أي الذي هو اللزوم العقلي، بل المراد باللزوم ههنا
 مطلق الارتباط ولو بقرينة أو عرف كما تقدم. (الدسوقي) **وتأتيها** والظاهر تذكيرها؛ لأن لفظ القسم مذكر.
غير صفة ولا نسبة وذلك بأن يكون المطلوب بها موصوفا، ولو قال: "الأولى المطلوب بها الموصوف" لكان
 أحسن. (الدسوقي) **معنى واحد** المراد بوحدة المعنى ههنا: أن لا يكون من أجناس مختلفة وإن كان جمعا كما في الأضغان
 في المثال الآتي، وليس المراد بوحدة ما قابل الشيء واجمعية الاصطلاحية. [الدسوقي: ٢٤٨/٤] **بكل أبيض**: أي بكل
 سيف أبيض، والضارين نصب على المدح أي أمدح الضارين بكل سيف أبيض مخدم أي قاطع. (الدسوقي)

والطاعنين بمجامع الأضغان

المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الأضغان معنى واحد كناية عن القلوب، ومنها ما هو مجموع معان بأن يؤخذ صفة فتتضم إلى لازم آخر، وآخر لتصير جملة مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها إليه كقولنا كناية عن الإنسان: **حيّ** **مستوي** القامة عريض الأضفار ^{كمتوي القامة} ^{مثل عريض الأضفار} من الكناية. **الأضفار**، وتسمى هذه خاصة مركبة، **وشرطهما أي: شرط هاتين الكناتيتين الاحتصاص بالمكنى عنه؛** ليحصل الانتقال، وجعل السكاكي الأولى منهما أعني ما هي معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ، والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما، والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيحيىء،....

والطاعنين: أي الضاربين بالرمح مجامع الأضغان، فمجامع الأضغان كناية عن القلوب، ومجامع الأضغان معنى واحد؛ إذ ليس أجساما منتمية وإن كان لفظه جمعا، فأطلق الشاعر الصفة التي هي لازم، يعني مجامع الأضغان، وأراد محلها وهو الموصوف، أعني القلوب على سبيل الكناية. [الدسوقي: ٢٤٨/٤] **معنى واحد** أي المضاف والمضاف إليه دال على معنى واحد. [الدسوقي: ٢٤٩/٤] **لتصير إلخ** أي وإن كانت كل صفة بمفردها غير خاصة به، ألا ترى أن "حي" في المثال ليس خاصا بالإنسان، وكذلك مستوي القامة وعريض الأضفار، وأما جملة الثلاثة فهي مختصة بالإنسان، فيتوصل بمجموعها إليه. (الدسوقي بتغيير)

حيّ مستوي بدل أو بيان من "قولنا"، بمعنى مقولنا و"كناية" حال منه. [التجريد: ٣٩٥] **وتسمى إلخ** أي مجموع الصفات المختصة بالموصوف يسمى عند أصحاب العلوم العقلية خاصة مركبة، كما أن الصفة الواحدة التي لها اختصاص بموصوف تسمى خاصة بسيطة. (الدسوقي) **شرط هاتين** يعني شرط الكناية التي هي معنى واحد، والكناية التي هي مجموع معان اختصاصها بالمكنى عنه كاختصاص مجامع الأضغان، ومجموع الحياة واستواء القامة وعريض الأضفار بالإنسان، واعتراض على هذا الاشتراط بأنه مستدرك؛ لأن الكناية الانتقال فيها من المألوم، والمألوم مختص قطعا بالمكنى عنه الذي هو اللازم. (الخواشي المختلفة)

الثانية. ما هي مجموع معان، عطف على الأولى. **بالمعنى الذي سيحيىء** وهي ما كان فيها وسائل، والحاصل: أن المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال لأجل البساطة، والمراد بالبعد صعوبتها لأجل التركيب؛ لأن إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالبا، وليس المراد هنا بالقرب انتفاء الوسائل والوسائل بين الكناية والمكنى عنه وبالعقد وجودها كما سيأتي. [الدسوقي: ٢٥١/٤]

الثانية من أقسام الكناية المطلوب بها **صفة** من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك، وهي **ضربان**: قريبة، وبعيدة، فإن لم يكن الانتقال من الكناية إلى المطلوب بواسطة الكناية المطلوب بها صفة القرية، والقرية قسمان: واضحة يحصل منها الانتقال بسهولة كقوهم كناية عن طويل القامة: 'طويل نجاده' و'طويل النجاد'، والأولى أي طويل نجاده كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح، وفي الثانية أي طويل النجاد تصريح مآ؛ لتضمن الصفة أي الطويل الضمير الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه، فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له، والدليل على تضمينه الضمير أنك تقول: "هند طويلة النجاد،"

المطلوب بها صفة: معنى طلب الصفة بالكناية دون السمة أن يكون المقصود بالذات هو إيهام معنى الصفة من صفة أخرى أقيمت مقامها، فصار تصور اثبتة أعني المكني عنها هو المقصود بالذات لا نفس إثباتها؛ لأن نفس إثباتها كالمعلوم من وجود سمة المكني بها، وذلك كأن يذكر جن الكلب أو كثرة الرماد؛ ليستقل منه إلى الجود. [الدسوقي بتغيير: ٢٥١/٤]

وهي **ضربان**: حاصل ما ذكره من الأقسام أن الكناية المطلوب بها صفة إما قريبة أو بعيدة، والقرية إما واضحة أو خفية، والواضحة إما ساذجة أو مشوبة بالتصريح، فجمعة الأقسام أربعة. [الدسوقي: ٢٥٢/٤] كناية حان من اقنوم مقدم عليه أي كقوهم: "فلان طويل نجاده" حالة كون ذلك القول كناية عن طول القامة. (الدسوقي)

طويل نجاده: برفع النجاد عن أنه فاعل 'طويل'، والضمير مضاف إليه عائد إلى الموصوف. (الدسوقي)

والأولى إلخ: إشارة إلى الفرق بين المثابن بعد اتفاقهما في كونهما كناية عن طول القامة، وإنما كان طويل نجاده كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح؛ لأن 'طويل' لم يسند إلى شيء من الشخص أو ضميره، وإنما أسند إلى نجاده، بخلاف طويل النجاد لما فيه من ثبوت التصريح حيث أسند إلى ضميره لا إلى النجاد. (الحاشية)

لتضمن إلخ: أي وإنما كان فيها تصريح ما لتضمن الصفة التي هي لفظ 'طويل' الضمير الراجع إلى الموصوف؛ لكونها مشتقة، والضمير عائد على الموصوف، فكأنه قيل: 'فلان طويل'، ولو قيل ذلك لم يكن كناية بل تصريحاً بطوله الذي هو طول قامته، ولما لم يصرح بطوله لإضافته إلى النجاد، وأومئ إليه لتحمل الضمير كانت كتابة مشوبة بالتصريح ولم تجعل تصريحاً حقيقياً. [الدسوقي: ٢٥٣/٤]

والدليل إلخ: أي والدليل على تضمين تلك الصفة للضمير وتحملها له وأنه فاعل لها لفظاً؛ لا أنها مضافة إلى فاعلها لفظاً، بل لفاعله في المعنى: أنك تقول: 'هند طويلة النجاد' تأنيث الصفة نظراً لهند، والزيدان طويلاً النجاد تشبيهاً نظراً للزيدان والزيدون طوول النجاد يجمعها نظراً للزيدان، فقد أثبتنا الصفة ونسبناها وجمعناها لزوماً، وجعلناها مطابقة للموصوف، وما ذاك إلا لإسنادها إلى الضمير الموصوف، بخلاف ما إذا حلت عن ضمير الموصوف الذي جرت عليه وأسندت إلى اسم ظاهر، فإنها لا تطابق ما قبلها بل يجب فيها الأفراد والتجريد من علاقة الشبهة والجمع. [الدسوقي بتغيير: ٢٥٤/٤]

والزيدان طويلا النجاد، والزيدون طوال النجاد"، فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة البتة لاستنادها إلى ضمير الموصوف، بخلاف "هند طويل نجادها، والزيدان طويل نجادها، والزيدون طويل أنجادهم"، وإنما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح، ولم نجعلها تصریحا بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف إليه، واعتبار الضمير رعاية لأمر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها أو **حفية عطف** على "واضحة"، وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل وإعمال روية **كقولهم كناية عن الأئله:** **"عريض القفا"** فإن عرض القفا وعظم الرأس بالإفراط مما يستدل به على البلاهة فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه إلى بلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل واحد، وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة،.....

واعترار الضمير أي فلم يكن إرجاع الضمير مقصودا أصليا، فلا يكون تصریحا بل مشوبا به. (الحاشية)
عطف على إلخ: أي إن الكناية المطلوب بها صفة إن لم يكن الانتقال فيها إلى مطلوب وهو الصفة بواسطة، فهي إما واضحة لا تحتاج في الانتقال إلى المراد إلى تأمل أو حفية يتوقف الانتقال منها إلى المراد على تأمل وإعمال رؤية أي فكر، وذلك حيث يكون اللزوم بين المكى به وعنه فيه غموض ما فيحتاج إلى إعمال رؤية في القرائن، وليس المراد أنها خفية لتوقف الانتقال منها إلى المقصود على وسائط؛ لأن الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة. [الدسوقي: ٢٥٤/٤]
عريض القفا: القفا بالقصر مؤخر الرأس، وعرضه يستلزم عظم الرأس عانا، والمقصود هنا العظم المفرط كما به عليه الشارح. [الدسوقي بتعير: ٢٥٥/٤] **عرض القفا:** العرض ههنا بالفتح؛ لأن المراد به ما قابل الطول، وأما العرض بالضم فهو بمعنى الجانب. (الدسوقي) **بالإفراط:** إما قال: بالإفراط؛ لأن عظم الرأس واستواؤه ما لم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم. [التجريد: ٣٩٦] **فهو.** أي عرض القفا مبروم ها أي للبلاهة وهي لازمة له، فقد انتقل من الملزوم إلى اللازم. (الدسوقي)

نوع خفاء: كان ذلك بالنظر إلى الأصل، وإلا فاستلزامه لها في عرفها أظهر من أن يخفى، نعم سبب كون البلاهة لازمة به في الخارج حفي. (التجريد) **لا يطلع إلخ:** أي لا يدركه كل أحد، وإما يدركه من أعمل فكرته ورويته حتى اطلع على المرومية واعتقدتها. (الدسوقي) **وليس الخفاء:** دفع به ما يتوهم من قوله: "لا يطلع عليه كل أحد" أن ذلك بسبب وجود كثرة الوسائط. [الدسوقي: ٢٥٦/٤]

وإن كان الانتقال من الكناية إلى المطلوب ^{وهو الصفة} **بواسطة فبعيدة** كقوله: **كتب الرماد**
 كناية عن المضياف، فإنه ^{أشال} **يستقل** من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت نعله،
 ومنها أي ومن كثرة الإحراق إلى كثرة الصانع، ومنها إلى كثرة الأكلة جمع أكل،
^{جمع طيخ وهو ما يطبخ} ومنها إلى كثرة الصيفان بكسر الضاد جمع ضيف، ومنها إلى المقصود وهو المضياف
 وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء، **سائلة** من
 أقسام الكناية **المقصود** ^{صفة} **كما** ^{موصوف} **سنة** أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، وهو **المراد**
 بالاختصاص في هذا المقام **كقوله**، إن ^{رياء الأعظم} **السماحة** ^{الكرم} **والمروءة** هي **كمال الرجولية** ^{الإنسانية} **وإسائه** ^{الجلود}
 في **قصة صربت** ^{حاصلة} **عنى** ^{بيت} **من الحشر** ^{الحمة عند الله} **فإنه** ^{شاعر} **أرد أن ثبت اختصاص** **من الحشر** ^{كعدد}
نصف أي ثبوها له، **فترك** **تصريح** ^{توهمه} **باختصاصه** ^{تصوير للتصريح} **بما** ^{ابن الحشر} **كان** ^{الأوصاف} **فيه** **مختص** **بأن** **هو**
محروور عطفًا على "أن يقول"،

بعيدة لاحتياجها غالبًا إلى استحصال الوسائط. [الدسوقي: ٢٥٦/٤] **فإنه** **يسفل الخ** أي إنما قلنا: إن كثرة
 الرماد كناية عن المضيافية لكثرة الوسائط؛ لأنه **الخ**. (الدسوقي) **إحراق** **احط** **بضرورة** أن الرماد لا يكثر إلا
 بكثرة الإحراق. (الدسوقي) **إلى كثرة الأكلة** وذلك؛ لأن العادة أن المطوخ إنما يطبخ ليؤكل، فإذا كثر كثر
 الأكلون له. (الدسوقي) **إلى كثرة الصيف** وذلك لأن العالب أن كثرة الأكلة إنما تكون من الأضياف؛ إذ العالب
 أن الكثرة المعتبرة المؤدية لكثرة الرماد لا تكون من العيال. (الدسوقي)

إلى المقصود وهو المضيافية، فقول الشارح: 'وهو المضياف' أي مضيافية المضياف بدليل أن الكلام في المطلوب **بما**
صفة وهو الفرق بين كثرة الضيفان والمضيافية، حتى ينتقل من أحدهما إلى الآخر أن كثرة وجود الصيفان وصف
 للأضياف والمضيافية وصف للمضيف؛ إذ هي القيام بحق الصيف وهما أمران متلازمان. [الدسوقي: ٢٥٧/٤]
وضوحا وخفاء فكلما قلت الوسائط كانت الدلالة أوضح، وكلما كثرت كانت أخفى.

وهو المراد وليس المراد بالاختصاص الحصر. **في قة الخ** في جعل هذه الأوصاف الثلاثة في قة مضرورة عنى
 ابن الحشر كناية عن ثبوها له؛ لأن الأمر إذا أثبت في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له. [الدسوقي: ٢٥٩/٤]
أي ثبوها له هو تفسير للاختصاص، وأشار بهذا التفسير إلى أن المراد بالاختصاص مجرد الثبوت والحصول وأن في
 عبارة المصنف قلبا. (الدسوقي) **محروور**: فالمعنى ترك التصريح المصور بذلك القول 'أو نحوه'.

أو منصوبٌ عطفًا على "إنه مختص بها" مثل: أن يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سَمَحَ ابن الحشرج أو حصل السماحة له أو ابن الحشرج سَمَحَ كذا في "المفتاح"، وبه يعرف أن ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر ^{إلى} ^{القسم الثالث من الكناية} الكناية أي ترك التصريح ومالَ إلى الكناية ^{أن جعلها} أي تلك الصفات ^{في قبة} تنبيهها على أن محلها ذوقبة، وهي تكون فوق الحيمة ^{أكثر منها} يتخذها الرؤساء ^{مضروبة} عبيد أي على ابن الحشرج، فأفاد إثبات الصفات المذكورة له؛ لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه ^{الشاعر} فقد أثبت له ^{وجوده} أي مثل البيت المذكور في كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه ^{الشرف} قوسهم: ^{أخذه بين} ثوبيه ^{والكرم بين} برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له، بل كنى عن ذلك ^{الصفة} بين ثوبيه وبرديه،

منصوب إلخ: فالمعنى حينئذٍ بأن يقول: إنه مختص أو يقول: نحوه أي نحو أنه مختص بها. وبه يعرف أي بما ذكر من الأمثلة يعرف أنه ليس المراد بالاختصاص المعبر به في كلامهم ههنا الحصر، بل المراد به الثبوت للموصوف، سواء كان على وجه الحصر أم لا، وقوله: "وبه يعرف إلخ" استدلال على ما قدمه من أنه ليس المراد بالاختصاص الحصر، فلا تكرر بين ما ههنا وما تقدم. [الدسوقي: ٢٦٠/٤]

ومال إلخ: إتيان الشارح بـ"مال" يحتمل أنه إشارة إلى أن "ترك" في كلام المصنف مضمّن معنى "مال"، فيكون العطف في كلام الشارح تفسيرياً، أي ترك التصريح ومال عنه إلى الكناية، ويحتمل أنه إشارة إلى أن قول المصنف: "إلى الكناية" متعلق بمحذوف عطفًا على قوله: ترك التصريح. (الدسوقي بتغيير) ^{تسبها} علة لترك الشاعر التصريح بثبوت تلك الأوصاف للممدوح، وميله إلى الكناية بأن جعلها واقعة في قبة مضروبة على الممدوح، أي لأجل التنبيه على أن محل تلك الصفات وهو الممدوح ذو قبة وأنه من الرؤساء. (الدسوقي)

تكون فوق الحيمة أي أكبر منها، وليس المراد أنه يجعل حيمته ويجعل فوقها شيء آخر هو القبة كما قد يتوهم. [التحريد: ٣٩٧] **فأفاد إلخ:** الحاصل أن المصريح به نسبة الصفات إلى القبة حيث جعلت فيها، وهي صفات لا تقوم بنفسها بل بغيرها، ولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبة، فتعين أن يكون هو المصروب عليه القبة، فيكون المقصود من تلك الكناية نسبة تلك الصفات وثبوتها له، فهذا هو المكى عنه. (الدسوقي)

بل كنى عن ذلك أي عن ثبوتها له بكونهما بين برديه وثوبيه، أي لأن المعلوم أن حصول الكرم والمجد فيما بين الثوبين لا يخلو عن موصوف بهما، وليس إلا صاحب الثوبين؛ لأن الكلام في الثوبين الملبوسين، فأفاد الثبوت للموصوف =

فإن قلت: ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا: كثر الرماد في ساحة زيد، قلت: ليس هذا كناية واحدة بل كنيتين إحداهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد كناية عن المضايقة، والثانية: المطلوب بها نسبة المضايقة إلى زيد وهو جعلها في ساحته لتفيد إثباتها له ^{بطل حصر المصنف} ^{في الكناية} ^{زيد} ^{الجعفر} ^{المضايقة} ^{أريد} هذين القسمين يعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر، وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤدي المسلمين: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، فإنه كناية عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام. وأما القسم الأول ^{وهذا النفي منه} ^{مؤدي}

= بطريق الكناية، والمحد والكرم مذكوران فلا يطلنان، وإنما طلب ثبوتهما لموصوفهما، فكانت الكناية هاهنا مما طلب بها النسبة. [الدسوقي: ٢٦١/٤]

كثر إلخ: الساحة هي الفسحة التي بين بيوت الدار وقدامها، وأمثال المذكور كناية عن المضايقة وإثباتها لزيد، أما الإثبات فلأننا لم نثبت كثرة الرماد لزيد، وإنما أثبتناها في ساحة زيد؛ لينتقل من ذلك إلى ثبوتهما له، وأما المضايقة فلأننا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب بنفس النسبة بل كينا عنها بكثرة الرماد. (الدسوقي)

قلت إلخ: حاصله: أنا لاسلم أن هذا المثل كناية طلب بها الصفة والنسبة معا، بل كائتان: أحدهما طلب بها النسبة، وهي إثبات كثرة الرماد في الساحة، والأخرى طلب بها بنفس المضايقة وهي التصريح بكثرة الرماد؛ لينتقل إلى المضايقة لاستلزامها إياها. [الدسوقي: ٢٦٢/٤] وهي ضمير هي راجع إلى "إحداهما" لا إلى الصفة. [الدسوقي: ٢٦٣/٤] هذين القسمين إنما حصصهما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف في القسم الأول؛ لأنه مكفي عنه. [التجريد: ٣٩٨] يعني الثاني. أي من أقسام الكناية وهو المطلوب به صفة، والمطلوب به نسبة صفة لموصوف. (الدسوقي)

كما يقال الأولى: كقوله ^{عنه}، لأنه حديث كما في 'البحاري'. [الدسوقي: ٢٦٤/٤]

في عرض إلخ: العرض بالصم: الناحية والطرف واحات، والمراد به ههنا التعريض أي في التعريض عن يؤدي المسلمين. المسلم إلخ: مثال للقسم الثالث وهو الكناية عن النسبة، والنسبة المكفي عنها ههنا نفي الصفة لا ثبوتهما؛ لأن نسبة الصفة يكفي عنها مطلقا سواء كانت ثبوتية أو سلبية، وهي هنا سلبية إذ هي لسلب الإسلام عن المؤذي. (الدسوقي)

كناية إلخ: وجه الكناية أن مدلول الحمة حصر الإسلام فيمن لا يؤدي ولا يحصر فيه إلا باتفاقه عن المؤذي، فأطبق المألوم وأريد به اللارم. (الدسوقي) وأما القسم الأول: أي من هذين القسمين الأخيرين وهو الثاني في المتن، وليس المراد القسم الأول من الأقسام الثلاثة كما توهم، وهذا مقابل مخدوف أي أما كون القسم الثاني من هذين القسم تارة يكون الموصوف فيه مذكورا، وتارة يكون غير مذكور، فظاهر في جميع أنواعه، =

وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها، فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكورا لا محالة لفظا أو تقديرا. وقوله: "في عرض من يؤدي" معناه في التعريض به، يقال: نظرت إليه من عرض - بالضم - أي من جانب وناحية، قال السكاكي: الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمر وإيماء وإشارة، وإنما قال: "تفاوت" ولم يقل: "تنقسم"؛ لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم كذا في "شرح المفتاح"، وفيه نظر، والأقرب أنه إنما قال ذلك؛ لأن هذه الأقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط ^{للتعريض وأمثاله} وكثرتها، **والمناسب للعرضية التعريض** أي الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض؛
^{العرضية}

= وأما القسم الأول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكورا وتارة غير مذكور في جميع أنواعه، والقصد بذلك القول بقييد كلام المصنف؛ فإن ظاهره أنه إذا كان المطلوب بها صفة تارة يكون الموصوف مذكورا وتارة يكون غير مذكور، سواء صرح بالنسبة أم لا مع أنه متى صرح بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف، فيقيد كلام المصنف بالنسبة إلى القسم الأول عما إذا لم يصرح بالنسبة. [الدسوقي: ٢٦٤/٤]

وتكون النسبة إلخ. أي: والحال أن النسبة المطلوب بها الصفة مصرح بها، وهذا إشارة إلى قسم لنقسم الثاني لا إلى جملة القسم الثاني. [الدسوقي: ٢٦٥/٤] **وفيه نظر:** وجه النظر: أن كون التعريض وأمثاله أعم لا ينافي كونه قسما من أقسام الكناية باعتبار كما يقال: الأبيض قسم من الحيوان، فلو قال: تنقسم لكان مستقيما؛ لأنه قسمه باعتبار، ويمكن أن يقال في توجيه النظر: بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة "إلى" إلا بتضمنين أمر آخر، والمناسب هنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام. [التجريد: ٣٩٨] **قد تتداخل.** والحاصل أنها أقسام اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات، ويمكن اجتماعها لا أنها أقسام حقيقية لا يمكن اجتماعها، فعدل السكاكي عن التعبير بـ "تنقسم"؛ لئلا يتوهم أنها أقسام حقيقية متباينة كما هو الأصل فيها. [الدسوقي بتغيير: ٢٦٦/٤]

والمناسب إلخ: هذا من كلام السكاكي قصد به تمييز تلك الأقسام بعضها من بعض، وأشار إلى أن بين كل قسم واسمه مناسبة، وحاصله: أن المناسب للعرضية أي لكون الكناية عرضية تسميتها بالتعريض. [الدسوقي: ٢٦٧/٤]

لأنه إمالة الكلام إلى عُرْض يدل على المقصود، يقال: عرضت لفلان وبفلان إذا قلت^{التعريض} قولاً وأنت تعنيه، فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد جانباً آخر، والمناسب لغيرها أي^{تعي فلا} لغير العرضية إن كثرت الوسائط بين اللازم والمزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل^{إطلاق اسم التلويع عليها} التلويع: لأن التلويع هو أن تشير إلى غيرك من بعد، والمناسب لغيرها إن قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة^{إطلاق الرمز عليها} الرمز: لأن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية؛ لأن حقيقته الإشارة بالشفة والحاجب، والمناسب لغيرها إن قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله:^{لعمري العريضة}

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ^{لم يتحول عنه}

الإيماء والإشارة.....^{إطلاق الإيماء}

بين اللام^{الح} أي الذي استعمل لفظه وبين المزوم أي الذي أطلق اللفظ عليه كتابة. [الدسوقي: ٢٦٩/٤] كما في^{الح}: أي فإن بين كثرة الرماد والمضيافية المستعملة هي فيها وسائط، وهي كثرة الإحراق، وكثرة الطبايع وكثرة الأكمة، وكثرة الأضياف. (الدسوقي) وحاشا الكلب أي فإن بين جبن الكلب والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهي عدم الجرأة وأنس الكلب بالناس وكثرة محالطة الواردين وكثرة الأضياف. (الدسوقي) مهزول الفصيل أي فإن بين هزال الفصيل والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهي عدم اللس وكثرة شاريه وكثرة الأضياف. (الدسوقي) لأن التلويع^{الح}: أي إنما سميت الكناية الكثيرة الوسائط تلويعاً؛ لأن التلويع في الأصل أن تشير إلى غيرك من بعد وكثرة الوسائط بعيدة الإدراك غالباً. (الدسوقي) إن قلت الوسائط: المراد بقلتها عدم كثرتها، فيشمل مالا واسطة فيه أصلاً. [التحريد: ٣٩٩] في اللزوم. أي بين المعنى المستعمل والمعنى الأصلي. (الدسوقي) كعريض القفا. مثال لما عذمت فيه الوسائط؛ لأنه يكنى عن الله بعرض القفا، فيقال: فلان عريض القفا أي أنه أبله وليس بينهما واسطة عرفاً. (الدسوقي) وعريض الوسادة. مثال لما فيه واسطة واحدة؛ لأن عرض الوسادة يستلزم عرض القفا، وعرض القفا يستلزم أبله. (الدسوقي) لأن حقيقته^{الح} أي إنما قيدنا بقولنا: "عنى سبيل الخفية؛ لأن حقيقة الإشارة بالشفة والحاجب، أي والعالب أن الإشارة بهما إنما تكون عند قصد الإحفاء. (الدسوقي) أو ما رأيت^{الح}: وجه كون الوسائط فيه قليلة من غير خفاء أن تقول: إن إلقاء المجد رحله في آل طلحة مع عدم التحول كناية عن وجود المجد في مكانهم، ووجوده فيه كناية عن نسبة المجد إليهم فهو كناية بواسطة واحدة، وفيه استعارة بالكناية تشبيها للمجد بالإنسان الراحل. (الحاشية) والإشارة: وأصل الإشارة أن تكون حسية.

ثم قال السكاكي: والتعريض قد يكون مجازاً كقولك: "آذيتني فستعرف" وأنت تريد ^{تهديد وتخويف} بقاء الخطاب ^{إساناً} مع ^{عند المخاطب} المخاطب ^{دونه} أي لا تريد المخاطب، ليكون اللفظ مستعملاً في ^{أي آذيتني} قولك "آذيتني" غير ما وضع له فقط فيكون مجازاً، وإن أردتهما أي ^{بقاء الخطاب} المخاطب وإنساناً آخر معه جميعاً كان كناية كأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره معاً، والمجاز ينافي إرادة المعنى الأصلي ولا بد ^{المجاز والكناية} فيهما أي في الصورتين من قرينة دالة على أن المراد في الصورة الأولى هو الإنسان الذي مع المخاطب وحده؛ ليكون مجازاً، وفي الثانية كلاهما جميعاً؛ لتكون كناية، وتحقيق ذلك أن قولك: "آذيتني فستعرف" كلامٌ دال على ^{تهديد وتخويف} تهديد المخاطب....

ثم قال السكاكي الحاصل: أن السكاكي بعد ما سمي أحد أقسام الكناية تعريضاً انتقل بعد ذلك إلى تحقيق الكلام التعريضي، فذكر أنه تارة يكون مجازاً وتارة يكون كناية. [الدسوقي: ٤/٢٧٠] قد يكون مجازاً بأن تقوم القرينة على عدم صحة إرادة المعنى الحقيقي. (الدسوقي) وأنت تريد إلخ جملة حالية أي: وإنما يكون هذا الكلام التعريض مجازاً في حال كونك تريد بقاء الخطاب إنساناً مع المخاطب دون الخطاب. [الدسوقي: ٤/٢٧١] مع ^{مع المخاطب} المخاطب صفة لإنسان أي حاصراً مع المخاطب فهو مصاحب له في الحضور والسماع لا في الإرادة. (الدسوقي) لا تريد ^{مع المخاطب} المخاطب. أي لا تريد تهديده، ولما أردت بهذا الخطاب تهديد غير المخاطب فقط صارت تاء الخطاب غير مراد بها أصلها الذي هو المخاطب، وإذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب المخاطب وإنما أردت غيره للعلاقة كان هذا التعريض مجازاً؛ لأنه قد أطلق اللفظ وأريد به اللازم. (الدسوقي)

كان كناية يعني أن الكلام التعريضي قد يكون كناية حيث لم تقم قرينة على عدم صحة إرادة المعنى الأصلي، بل قامت على إرادة الأصلي وغيره؛ لأن الكناية هي اللفظ الذي يجوز أن يراد به المعنى الحقيقي ولازمه، والمجاز لا يراد به إلا اللازم كما تقدم. (الدسوقي)

من قرينة إلخ إذا كان التعريض قد يكون مجازاً وقد يكون كناية، فلا بد في الصورتين من قرينة تميز إحداهما من الأخرى حيث اتحد لفظهما وإلهما مختلفاً في الإرادة، فإذا وجدت القرينة الدالة على أن المهدد في قوله: "آذيتني فستعرف" هو غير المخاطب فقط كأن يكون المخاطب صديقاً وغيره مؤذ كان اللفظ مجازاً، وإذا وجدت القرينة الدالة على أنهما هددتا معاً كأن يكونا معاً عدوين للمتكلم ومؤذيين له كان اللفظ كناية. (الدسوقي بتغيير) وتحقيق يعني إذا وقع في هذين الاستعماليين شبهة وتردد تصدى لبياه على الوجه الحق بقوله: وتحقيق ذلك. (الحاشية) ذلك أي كون قولك: "آذيتني فستعرف" مجازاً على تقدير إرادته إنساناً غير المخاطب وكناية على تقدير إرادتها مع لزوم قرينة دالة على المراد في التقديرين. (الحواشي)

بسبب الإيذاء ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء فإن استعملته وأردت به تهديد
 المخاطب وغيره من المؤذنين كان كناية، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب
 الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقاً وإما فرضاً وتقديراً مع قرينة دالة
 على عدم إرادة المخاطب كان مجازاً.
 قولك: "أدبني مستعرف"
 لزوجها
 غير مخاطب
 قيد للاشتراك
 وقوعاً وفعلاً

فصل [المجاز المركب أبلغ من الحقيقة والتصريح]

أطبق البلغاء على أن المحار والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح؛ لأن الانتقال بينهما من
 الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء بيسية، فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم؛
 لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه، وأطبقوا أيضاً على أن الاستعارة الحقيقية
 والتمثيلية أشع من التشبيه؛ لأنها نوع من المحار
 المحار مفيد
 هـ وبشر مرتب
 في المحار والكناية
 الاستعارة

فصل تكلم فيه على أفضلية المحار والكناية على الحقيقة والتصريح في الحممة. [الدسوقي: ٢٧٤/٤]
أطلق البلغاء أي اتفق البلغاء، ويراد بالبلغاء، علماء البيان على ما هو الظاهر، ويمكن أن يراد جميع البلغاء، ويجعل
 إجماع أهل السليقة نحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام إن لم يعلموا هذه الاصطلاحات.
 [التحريد بتعبير: ٤٠٠] **أبلغ** قيل عليه: إن "أبلغ" إن كان ماحوداً من بلغ بضم اللام بلاعة، ففيه أن البلاعة لا يوصف
 بها المفرد، والكناية كلمة مفردة، والمحار قد تكون مفردة، وإن كان ماحوداً من بانغ مبالغة، ففيه أن أفعل التفصيل
 لا يصاح من الراعي قد يحتاج باختيار الأول وأن المراد: البلاعة اللغوية وهي الحسن فقله: "أبلغ" أي أفصل
 وأحسن، ويصح إرادة الثاني بناء على مذهب الأخفش والمبرد. [الدسوقي: ٢٧٥/٤]
من الملزوم إلى اللازم وهذا الانتقال ظاهر في المحار، وأما في الكناية فإن اللام إذا لم يصر مساوياً للملزم بسبب
 القرينة لا يمكن الانتقال منه كما مر، فالمراد بالملزوم في الدهر وإن كان لارماً في الخارج. (الحواشي)
كدعوى إلخ أي بخلاف الحقيقة والتصريح، فإن كلا منهما دعوى مجردة من الدليل، فإذا قلت: "فلان كثير
 الرماد" فكأنك قلت: "فلان كريم"؛ لأنه كثير الرماد. (الدسوقي) **التمثيلية والتشبيهية** وأما المكينة والتحيلية
 فليست من المحار اللغوي عنده. [الدسوقي: ٢٧٧/٤] **لأنها** أي الاستعارة نوع من المحار والتشبيه نوع من الحقيقة،
 وقد علم أن المحار أبلغ من الحقيقة، وما كان من جنس الأبلغ يلزم أن يكون أبلغ مما يكون من جنس غير الأبلغ،
 وإنما أفرد المصنف الاستعارة بالذكر وإن دخل في قوله: "إن المحار أبلغ من الحقيقة" اهتماماً بشأن الاستعارة له فيها
 من الادعاء؛ ولأن المقابل لها حقيقة مخصوصة وهي التشبيه. (الدسوقي)

وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وليس معنى كون كل من المجاز والكناية أبلغ أن شيئاً منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقي والتصريح، بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للإثبات، ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه، والمعنى لا يتغير مرتبة الكمال في المشبه راجع للمنفى

حالته في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ، وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله: ليست مزية قولنا: "رأيت أسداً" على قولنا: "رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة" أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيد الإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني، والله أعلم.

كامل القسم الثاني، والحمد لله على جزيل نواله والصلاة على نبيه محمد وآله.

بل المراد: أي من كون كل من المجاز والكناية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه.

أنه: أي ما ذكر من كل من المجاز والكناية والاستعارة. [الدسوقي: ٢٧٨/٤]

أن الأول إلخ: هذا خبر "ليس"، والمراد بالأول: "رأيت أسداً" والمراد بالثاني: "رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة". [الدسوقي: ٢٧٩/٤]

لم يفدها الثاني: أي ليست فضيلة التركيب الأول المشتمل على الاستعارة على التركيب الثاني المحتوي على التشبيه أن الأول أفاد زيادة على مساواة الرجل للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل كل من التركيبين إنما أفاد مساواة الرجل للأسد في الشجاعة، ولم يقد أحدهما زيادة على المساواة المذكورة. (الدسوقي)

أفاد تأكيد إلخ: يعني فشت أن كلا من المجاز والكناية والاستعارة لا يدل على أزيد مما تدل عليه الحقيقة، وأن الفضيلة في كل واحد من هذه الثلاثة من جهة إفادة تأكيد الإثبات الذي لا يعيده الحقيقة، هذا وقد تم الفن الثاني. [الدسوقي: ٢٨١/٤]

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام أي يتصور معانيها، ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة، والمراد بـ "الوجه" ما مر في قوله: "وتتبعها وجوه أخر" تورث الكلام حسنا، وقوله: بعد رعاية المصاحبة لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة الخلو عن التعقيد المعنوي إشارة إلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين، والظرف أعني قوله: "بعد رعاية" متعلق بقوله: تحسين الكلام.

[وجوه تحسين الكلام]

وهي أي وجوه تحسين الكلام صيرورة معنوي أي راجع إلى تحسين المعنى أولا وبالذات،

علم البديع [البديع في اللغة: الغريب] أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي، كان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين. [التحريد: ٤٠١] وهو علم المراد به ها الملكة؛ لأنها هي التي تكون آلة في معرفة الوجوه المحسنة هي في تصورها وفي التصديق يضبط أعدادها وتفاصيلها. [الدسوقي: ٢٨٢/٤]

وجوه تحسين الأمور التي يصير بها الكلام حسنا. [الدسوقي: ٢٨٣/٤] أي يتصور أشار به إلى أن المراد بالمعرفة ها تصور معاني تلك الوجوه والتصديق بأعدادها وتفاصيلها، فالمراد بالمعرفة ها مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق، فيعرف بذلك العلم أن الأمور المحسنة عددا كذا، وأن الوجه العلالي يتصور بكذا. (الدسوقي) بقدر الطاقة أشار بهذا إلى أن الوجوه البديعية غير منحصرة في عدد معين لا يمكن زيادتها عليه. (الدسوقي)

والمراد أشار بهذا إلى أن الإضافة في قوله: "وجوه تحسين" للعهد، وحينئذ فصح التعريف، وان دفع أن يقال: إن الوجوه المحسنة للكلام مجهولة، والتعريف بالمجهول لا يفيد. (الدسوقي) الخ تفسير لوضوح الدلالة، وأما الخلو عن التعقيد اللفظي فهو داخل في قوله: "بعد رعاية المطابقة"؛ لأن المطابقة لا تعتبر إلا بعد الفصاحة، وهي تتوقف على خلو عن التعقيد اللفظي. (الدسوقي) إنما تعد محسنة وإلا كانت كتعليق الدرر في أعناق الخنازير.

متعلق بقوله الخ يعني فهو ظرف لعم، فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة لا في الوجود، فإنه تقارن فيه، وأما إذا جعل ظرفا مستقرا فالذي بعدهما هو الحصول، فيقتضي أنه متأخر عنهما في الوجود والتقدير حال كون التحسين حاصلا بعدهما. [التحريد: ٤٠١] أولا نصب على الظرفية بمعنى قبل، وهو حينئذ مصروف ولا وصفية له؛ ولذا دحجه التوسيع مع أنه أفعل تفضيل في الأصل بدليل الأولى والأوائل كالفضلى والأفاضل. [الدسوقي: ٢٨٥/٤]

وإن كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضًا، **ولفطي** أي راجع إلى تحسين اللفظ كذلك. كما في الشاكلة ثانياً وبالتبع

[المعنوي]

أما المعنوي قديمه؛ لأن المقصود الأصلي والغرض الأولي هو المعاني، والألفاظ توابع وقوالب لها.

[المطابقة]

فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضًا، وهي الجمع بين المتضادين أي معينين في كلام واحد متقابلين في الجملة أي يكون بينهما تقابل وتنافٍ ولو في بعض الصور، سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً، وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو كما في القدم والحديث تقابل العدم والملكة أو تقابل التضاييف أو ما يشبه شيئاً من ذلك، **ويكون** ذلك الجمع كتقابل الحقيقى كتقابل الحركة والسكون كتقابل العمى والبصر كالأبوة والبوة المدكور لفظيين من نوع واحد من أنواع الكلمة الاسم والفعل والحرف

كذلك أي راجع إلى تحسين اللفظ أولاً وبالذات، وإن كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين المعنى أيضًا، لكن بطريق التبع والعروض. [الدسوقي: ٢٨٥/٤] **توابع** أي من حيث إن المعنى يستحضر أولاً، ثم يؤتى باللفظ على طبقه. [التجريد: ٤٠١] **وقوالب لها** أي من حيث إن المعاني تتلقى منها وتفهم منهما. [الدسوقي: ٢٨٦/٤] **فمنه المطابقة** ذكر المصنف في هذا الكتاب تسعة وعشرين وجهاً من هذا النوع: أولها المطابقة-وهي في اللغة: الموافقة، قال صاحب المفتاح: المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أي وضع رجله مكان يده، وكوئها من وجوه التحسين تعرف بالذوق، وكذا باقي الوجوه. (الدسوقي، والتجريد)

متقابلين في الجملة لما كان يتوهم أن المراد بالمتضادين هنا خصوص الأمر من الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض وليس ذلك شرطاً، بين المصنف أن المراد بالمتضادين هنا ما هو أعم من ذلك أعني الأمرين الذين بينهما تقابل وتنافٍ. (الدسوقي) أو **اعتبارياً**: [كتقابل الإحياء والإماتة] أي باعتبار المعتر وإن لم يكن تضاداً في الواقع كالإحياء والإماتة فإنهما عبارتان عن الخلق، سمي باعتبار تعلقه بالحياة إحياء وباعتبار تعلقه بالموت إماتة. (الحواشي) **تقابل** كتقابل مطلق الوجود وسلبه. أو ما يشبه الخ أي وتقابل ما يشبه البرودة والحرارة الكائنتين في قوله تعالى: ﴿عَرَفُوْهُ فَدَعَوْهُمُ بِأَرْوَاحِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، فإن العرق يستلزم الماء المشتمل على البرودة والبار مشتملة على الحرارة، والبرودة والحرارة متقابلان. [الدسوقي: ٢٨٧/٤]

١٨٨٨ نخو: ﴿وَتَحْسِنُهُمْ أَيَقَاطًا وَهُمْ زُقُودٌ﴾ (الكهف: ١٨)، أو فعلين نخو: ﴿يُخَيِّ وَيُمِيتُ﴾ (البقرة: ٢٥٨) أو حرفين نخو: ﴿لَهَا مَا كَسَسَتْ وَعَيْبَهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: ٢٨٦) ^{جمع واقد بمعنى نائم} ^{أي صالا فهدبناه} فإن في اللام معنى الانتفاع وفي "على" معنى التضمر أي لا يستفيع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها أو من نوعين نخو: ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَاهُ﴾ (الأنعام: ١٢٢) فإنه قد ^{عطف على قوله من نوع} اعتبر في الإحياء معنى الحياة، والموت والحياة مما يتقابلان، وقد دلّ على الأول بالاسم وعلى الثاني بالفعل، وهو أي الطباقي صريان: صادق الإيجاب كما مرّ، وطباق السب ^{المعتر في "ميتا"} ^{تدريج آخر للطباق} وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد: أحدهما مثبت والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر هي، فالأول نخو: ﴿وَكُنْ أَكْثَرُ أَسَاسٍ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ طَاهِرًا.....

وتحسّنهم أيقاطاً [جمع يقط بمعنى يقظان] فاليقظة تشتمل على الإدراك بالحواس، والنوم يشتمل على عدمه، بينهما شبه العدم والملكة باعتبار لارمهما والتضاد باعتبار أنفسهما؛ لأن اليقظة عرض يقتضي الإدراك بالحواس، والنوم عرض يجمع الإدراك، وقد دلّ على كل منهما بالاسم. [التحريد: ٤٠٢] يخى ويميت فإن الإحياء والإماتة ولو صح اجتماعهما في ذات المحيي والمميت لكن بين متعلقهما أعني الحياة والموت العدم والملكة أو التضاد بقاء على أن الموت عرض وجودي، فالتناهي بينهما اعتباري وكأنه لم يجمعهما من الملحق الآتي لإشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق كما يأتي. (التحريد) أي لا يستفيع إلخ أخذ الحصر من تقدم الحار والمجرور على عامله، والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة لتغير انتفاع بثمرة الطاعة لا بنفسهما. (التحريد)

الإيجاب: بأن يكون معنى المتقابلين موجبا، فعلي مصدر واحد: ظاهرة التقييد به وإحراج غير الفعيلين وفعلين للمصدرين. [الدسوقي: ٢٩٠/٤] أحدهما [كيعلمون ولا يعلمون، ومصدرهما العلم] فيكون التقابل بين الإيجاب والسلب، لا بين مدلولي الفعلين. (الدسوقي) أو أحدهما إلخ فإن الهي يدل على طلب الكف عن الفعل، والأمر يدل على طلب الفعل، والكف والفعل متضادان، فيكون التقابل باعتبار الفعل وترك لا باعتبار مصدر الفعلين لاستوائه. (الدسوقي)

فالأول وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر. (الدسوقي) لا يعلمون. هذا هو الشاهد فإن العلم الأول منفي والثاني مثبت، وبين النفي والإثبات تقابل في الجملة أي باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة؛ لأن المنفي عدم يجمع في الآخرة والمثبت علم لا ينفيع فيها ولا تنافي بينهما. (الدسوقي)

من الحياة الدنيا (الروم: ٦-٧) والثاني خو: **فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاجْتَنِبُوا** (المائدة: ٤٤) ^{أمر} ^{مي} ^{بالوال البات} ^{ماعة الخبو} ^{ذلك البعض} ^{كاللأل الأول}

ومن الطباق ما سَمَّاهُ بعضهم تدييحا من دَبَجِ المطرُ الأرضَ إذا زينتها، وفسره بأن يذكر في معنى من المدح وغيره ألوانٌ لقصد الكناية أو التورية، وأراد بالألوان ما فوق الواحد ^{كالمات الأول}

بقريئة الأمثلة، فتدييح الكناية **خو قوله: تردى** من ترديت الثوب أخذته رداء ثياب الموت حُمرا فما أتى لها أي تلك الثياب الليل إلا وهي من سندس **خضر** يعني ارتدى ^{هو رقيق الحرير}

الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلة إلا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة، فقد جمع بين الحمرة والخضرة، وقصد بالأول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة، وتدييح التورية..... ^{وهو حمرة الثياب}

من الحياة الدنيا لفظة "من" إما بيانية أي يعلمون الظاهر الذي هو الحياة الدنيا ويعدلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة، أو ابتدائية أي يعلمون شيئا ظاهرا باشئا من الحياة الدنيا وهو التدد باللدات المحرمة، لا باطنا وهو كوها مزرعة الآخرة. [الدسوقي: ٢٩٠/٤] **والثاني** هو أن يكون أحدهما أمراً والآخر ميا. [الدسوقي: ٢٩١/٤]

فلا تخشوا الناس إلخ. من المعلوم أن الخشية لا يؤمر بها وينهى عنها من جهة واحدة، بل من جهتين كما في الآية فقد أمر بها باعتار كوها لله ونهى عنها باعتار كوها للناس، فالتباي بين الأمر والنهي إنما هو باعتار أصلهما لا باعتار مادة استعمالهما. (الدسوقي) **ومن الطباق.** إنما جعله من أقسام الطباق ولم يجعله وجها مستقلا من أوجه المعوي؛ لدخوله في تعريف الطباق لما بين الصورتين من التقابل. (الدسوقي)

لقصد الكناية إلخ. أي بالكلام المشتمل على ألوان، بخلاف ما إذا قصد المعنى الحقيقي فلا يكون من المحسنات؛ لأن الحقيقة يقصد بها المعنى الأصلي، وأما إذا قصد المعنى المجازي فلا يكون من المحسنات المعنوية بل اللفظية. [التجريد: ٤٠٢]

قوله أبو تمام يرثي أبا هُشَل حين استشهد. **تردى** أي ليس، وقوله: "ثياب الموت" أي ثياب الحرب، و"حمرا" حال من الثياب، وهي حال مقدرة؛ إذ لا حمرة وقت اللبس، فالأظهر أن المراد بثياب الموت الثياب الذي كفس فيها، وفيه أن الشهيد يكفس في الثياب التي قتل فيها وهو كان لايسا لها قبل حصول الدم. [التجريد: ٤٠٣]

حضر. مرفوع على أنه حبر بعد خير، لا محروور صفة لسندس؛ لأن القواي مصمومة الردى. [الدسوقي: ٢٩٢/٤]

عن دخول الجنة. لما علم أن أهل الجنة يلبسون الحرير الأخضر، وصيرورة هذه الثياب الحمر تلك الثياب الحضر عبارة عن انقلاب حال القتل إلى حال التنعم بالجنة. [الدسوقي: ٢٩٣/٤] **وتدييح التورية** أي: والتدييح المشتمل على التورية، وهي أن يكون للفظ معنيان: قريب، وبعيد، ويراد به البعيد. (الدسوقي)

كقول الحريري: فمذ اغبر العيش الأخضر وازورّ المحبوب الأصفر اسودّ يومى الأبيض
وابيض فوّدي الأسود حتى رثى لي العدو الأزرق فيا حبّذا الموت الأحمر، فالمعنى
القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الذي له صفرة، والبعيد: الذهب، وهو المراد
ههنا فيكون تورية، وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية
كما توهمه البعض، ويلحق به أي بالطباق شيان: أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق
أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية وال لزوم.....

اعبر واعبر العيش كناية عن ضيقه ونقصانه؛ لأن اعبر السات والمكان يدل على الدور والتعب، فيكنى به عن
هذا اللارم. [الدسوقي تعبير: ٢٩٣، ٤] **وارور** أي تباعد وأعرض عني المحبوب الأصفر، وفي ذكر هذا اللون
وقعت التورية؛ لأن المعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الموصوف بالصفرة، والمعنى البعيد: الذهب، وهو
المراد هنا فكان تورية. (الدسوقي) **اسود** متعلق به المحرور بـ "مذ"، واسوداد اليوم كناية عن صيق الحال وكثرة
الهموم فيه، ووصفه بالبياض كناية عن سعة الحال والسرور. (الدسوقي)

وابيض فوّدي ايصاص المود كناية عن ضعفه من كثرة الحزن واهم. (الدسوقي) **العدو الأزرق** أي الخالص العداوة
الشديد، قيل: إن وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة؛ لأنه في الأصل كان أهل الروم أعداء العرب، والزرقة غالبية
عليهم، ثم وصف كل عدو شديد العداوة بها على طريق الكناية. (الدسوقي) **الموت الأحمر** حمرة الموت كناية عن
شدته أي الشديد، يقال: احمر الناس إذا اشتد، وقيل: به أراد بالموت الأحمر القتل فـ "يا" في قوله: 'فيا حبّذا' رائدة
للتسبيه لا للداء أي فحبذا الموت الأحمر أي وأحبب به إن جاء عاجلا. [الدسوقي: ٢٩٤/٤]

لا يقتضى إلخ. أي بل تجمع الألوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا، والحاصل: أن الحريري قد جمع بين ألوان من
الاعترار والاحمرار والاصفرار والاسوداد والايصاص والزرقة والحمرة، وكل تلك الألوان في كلامه كناية إلا الاصفرار
فإن فيه التورية، فقد علم من ذلك أن جميع الألوان لا يجب أن يكون على أنها كلها كنايةات أو توريات، بل يجوز أن
تجمع على أن بعضها تورية وبعضها كناية، وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو فاسد. (الدسوقي)

ويلحق به إلخ قيل: لا وجه لإلحاق هذا النوع بالطباق؛ لأنه داخل في تعريفه؛ لأن مضاف اللارم هنا مضاف
للملزوم، فبين المذكورين تواف في الحملة، فيكون طباقا لا ملحقا به، وقد يحتاج عنه بأن معنى قوله: في الحملة،
بوجه من وجوه التقابل الأربعة، وهذا الأمر ليس كذلك؛ إذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عييهما، بل بين عين
أحدهما ومزوم الآخر، فيكون منطبقا بالطباق بهذا الوجه، وأنت حير بأن هذا الجواب إنما يدفع الاعتراض عن
المصنف لا عن الشارح؛ لأنه عم التقابل في الحملة غير الأربعة، فتأمل في قول الشارح حيث قال: أو ما يشبه شيئا
من ذلك، فيحوز أن يريد بما يشبه بمعنى لا يشتمل مثل هذا. (الحواشي)

نحو: ﴿أَسَدَاءٌ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح: ٢٩)، فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة، والثاني: الجمع بين معنيين غير متقابلين غيرَ عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان، نحو قوله: لا تعجي يا سلم من رحل يريد نفسه صحت المشيب برأسه أي ظهر ظهوراً تاماً فبكي ذلك الرجل، فظهور المشيب لا يقابل البكاء إلا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء، ويسمى الثاني إيهام التضاد؛ لأن المعنيين ذكراً بلفظين يوهمان بالتضاد نظراً إلى الظاهر، ودخل فيه أي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسمه المقابلة وإن جعله السكاكي وغيره قسماً برأسه من المحسنات المعنوية وهي أن يؤتى معنيين متوافقين أو أكثر.

وإن لم تكن إلخ. حاصله أنه قد جمع في هذه الآية بين الرحمة والشدة، ومن المعنوم أن الرحمة لا تقابل الشدة، وإنما تقابل الرحمة العظيمة، والشدة إنما يقابلها اللين، لكن الرحمة مسببة عن اللين المقابل للشدة، فقد فوبل في الآية بين معنيين هما الشدة والرحمة، وأحدهما - وهو الرحمة - له تعلق بمقابل الشدة - وهو اللين - والتعلق بينهما تعلق السببية. [الدسوقي بتعير: ٢٩٤/٤] مسببة عن اللين أي ومما في السبب لا يجب أن يكون منافيًا للمسبب، والحاصل: أن التقابل هنا ليس بين المعنيين، بل بين أحدهما وملزوم الآخر. (الدسوقي) غير متقابلين. ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر، وبه فارق ما قبله. [الدسوقي: ٢٩٥/٤] نحو قوله أي قول دعل - بكسر الدال وسكون العين المهمتين، وكسر الدال الموحدة - شاعر حزامي رافضي. (الدسوقي بتعير) يا سلم: ماضى مرحم اسم امرأة، أصله سلمى أو سلمة، ويحتمل اسمها كذلك. (حل الأبيات) فبكي. أي بتذكير الموت أو للتأسف على زمان الشباب. (الدسوقي) لا يقابل: بل يكاد أن يدعي أن بينهما تلامزاً؛ لأن بكاءه إما بتذكير الموت أو للتأسف على زمان الشباب. [الدسوقي بتعير: ٢٩٦/٤] ويسمى الثاني أي بخلاف الأول فإنه ليس له اسم خاص بل عام وهو ملحق بالطباق. (الدسوقي) إيهام التضاد: أي فهو معوي باعتبار إيهام الجمع بين المتضادين، فلا يرد أنه جمع في النمط فيكون لفظياً لا معنوياً. [التجريد: ٤٠٤] ودخل فيه: فإن قيل: لما كان هذا داخلًا في الطباق فهلا قدمه على ذكر الملحق به؛ لأن اللائق تأخر ذكر الملحق عن جميع أنواعه، قلت: لما كان هذا قسماً برأسه عند غيره وأراد مخالفة الغير باسم أن يتأخر عن جميع ذلك القسم وملحقاته أولاً، ثم يذكر مخالفة هذا ويدعي أنه من جملة ذلك. (الحاشية) سبق: وهو الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة. (التجريد)

ثم يؤتى بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق؛ لأنه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة، والمراد بالتوافق خلاف التفاضل. حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنتين نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ (النوبة: ٨٢) أتى بالضحك والقلّة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما، ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله:

ما أحسن الدين والدينا إذا اجتمعا ^{بالرجل} وأفح الكفر والإفلاس ^{وقس عليه المرأة} بالرجل
أتى بالحسن والدين والغنى، ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس على الترتيب، ومقابلة الأربعة بالأربعة

على الترتيب أي يكون ما يؤتى به ثانيا مسوقا على ترتيب ما أتى به أولا بحيث يكون الأول للأول والثاني للثاني. (الدسوقي: ٢٩٧/٤) في الجملة أي من غير تعصبل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر؛ لأن ذلك لا يشترط في الطباق حتى تخرج المقابلة عن الطباق، فصدق حده عليها. (التحريد: ٤٠٤)

والمراد الخ جواب عما يقال: إن جعل المقابلة داحنة في الطباق دون مراعاة النظر تحكم؛ لأنه كما يصدق عليها باعتبار جمع المتقابلين تعريف الطباق بصدق عليها باعتبار جمع المتوافقين تعريف النظر. (الدسوقي)

لا يشترط الخ أي فيما لم يشترط في المقابلة تماثل المعنيين ولا تناسبهما، بخلاف مراعاة النظر فإنه يشترط فيها ذلك، جمعت بالمقابلة داخلة في الطباق باعتبار جمع المتقابلين ولم تجعل داحنة في مراعاة النظر باعتبار جمع المتوافقين. (الدسوقي) مناسب أي بينهما مناسبة وإن اختلفا مصداقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير، وقوله: "أو متماثلين" أي في أصل الحقيقة، وإن اختلفا مفهوما فقط كبأسان وقائم. (التحريد)

أنى الخ حاصله: أنه أتى بالضحك والقلّة وهما متوافقان، ثم بالبكاء والكثرة وهما متوافقان أيضا، وقابل الأول من الطرفين الثاني وهو البكاء بالأول وهو الضحك، وقابل الثاني من الطرفين الثاني وهو الكثرة بالأول وهو الضحك. (الدسوقي) نحو قوله أي قور أي دلالة بصم الدال المهملة، رد - بالنون ابن الجون كان صاحب السواد والملح، فاسد الدين، ردي انده، وحكاياته مشهورة في كتب الأدب. (التحريد)

بالرجل أي إذا اجتمعا بالرجل، ففي البيت احناك. (التحريد) ومقابلة الستة بالستة قول الشاعر:

على رأس حر تاج عز يزينه وفي رجل عبد قيد ذل يشينه

قال الصفدي: هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى. (التحريد)

خو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْخُسْنَىٰ فَسَيُورُهُ لِإِبْسَرِي وَأَمَّا مَنْ جَحَلَ وَاسْتَعْنَىٰ وَكَذَّبَ
 بِالْخُسْنَىٰ فَسَيُورُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ (الزلزال: ١٠-٥) ^{حقول أموره} ^{الله تعالى} ^{بالإتيان في الخبر عن ثواب الله} ^{فيه} ^{لنار} ^{التقابل} ^{الطوبى الأخرى} ^{عدم الاتقاء} ^{للكفر} ^{مفعول "راد"}
 والاستغناء فبينه بقوله: والمراد — 'استعنى' أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن
 عنه أي عما عند الله تعالى فلم يتق. أو المراد بـ "استعنى" استعنى بشهوات الدنيا عن
 عيم احبة فلم يتق. فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء، فيكون
 هذا من قبيل قوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح: ٢٩)، وراد
 السكّاكي في تعريف المقابلة قيذا آخر حيث قال: هي أن يجمع بين شيئين متوافقين
 أو أكثر وبين ضديهما،
 أو اصداهما

واتقى: أي اتقى الله برعاية أوامره ونواهيه، والاعتناء بها خوفاً منه تعالى أو محبة فيه، أو المراد اتقى حرمات الله
 وتساعد عنها. [الدسوقي: ٢٩٨/٤] بالخصى: أي بالخصلة الحسنى وهي الإيمان. والتقابل إلخ فالحل مقابل
 للإعطاء، والاستغناء مقابل للاتقاء، والتكذيب مقابل للتصديق، والتيسير للعسرى مقابل للتيسير للبسرى؛ لأن المراد
 بالتيسير للبسرى التهيو للجنة والتيسير للعسرى التهيو للنار، فظهر لك أن المقابلة الرابعة بين مجموع تيسره للبسرى
 ومجموع تيسره للعسرى لا بين الخريئين الأولين منهما لاتحادهما وعدم المقابلة بينهما، ولا بين الخريئين في الخريئين لما
 نقل في "الإيضاح": أما إنما تكون بين المستقلين، والحرر لا يستقل، فلا تقع المقابلة. [الدسوقي: ٢٩٩/٤]
 الاتقاء والاستعناء: أي فإن التقابل بينهما فيه حفاء؛ لأن الاستغناء إن فسر بكثرة المال أو بعدم طلب الدنيا للقناعة
 فلا يكون مقابلاً للتقوى، وإن فسر بشيء آخر غير ما ذكر كان محتاجاً لبيان لأجل أن تتضح مقابلته للاتقاء فلذا
 قال: والمراد إلخ. (الدسوقي) رهد فيما أي من الثواب الأخرى، وليس المراد به كثرة المال، يقال: رهد في الشيء
 وعن الشيء رغب عنه ولم يرده، ومن فرق بين زهد في الشيء وعن الشيء فقد أخطأ. (الدسوقي)
 كأنه مستغن. أي فصار يترك طلبه كأنه استغنى عنه. أي لا يحتاج إليه مع شدة حاجته إليه؛ لأن العاقل لا يترك
 طلب شيء إلا إذا كان مستغنياً عنه. (الدسوقي) فيكون هذا إلخ. وهو اجمع بين معينين يتعلق أحدهما بما يقابل
 الآخر نوع تعلق، وحينئذ فجعل الآية من الطباق الحقيقي أي المقابلة نظراً للغالب، أي فالآية من الملحق بالطباق
 باعتبار "استغنى واتقى" ومن الطباق أي المقابلة باعتبار الثلاثة. [التحريد: ٤٠٤]
 قوله تعالى إلخ لكن بين الآيتين فرق، وهو أن الأولى أقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين، والثانية
 أقيم فيها السبب وهو 'استغنى' مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الأولى. (التحريد)

وإذا شرط ههنا أي فيما بين المتوافقين أو المتوافقات أمرٌ شرطٌ ثمَّ أي فيما بين
ضديهما أو أضدادهما ضده أي ضد ذلك الأمر كهاتين الآيتين فإنه لما جعل التفسير
مشاركاً بين الإعصاء والاتقاء والتصديق جعل ضده أي ضد التيسير وهو التعسير المعبر
عنه بقوله: ﴿فَسَنِيَّـرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ (البيل: ١٠) مشتركاً بين أضدادها وهي البخل والاستغناء
والتكذيب، فعلى هذا لا يكون قوله: "ما أحسن الدين والدنيا" من المقابلة؛ لأنه اشترط
في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده.

[مراعاة النظر]

ومنه أي من المعنوي مرادة استعير ويسمى **لناسب** و **لنهيق** والائتلاف والتلفيق أيضا،
 من اليديع المعوي
 وهي جمع أمر وما **يأسبه لا بالتضاد** والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منها مقابلا
 واحد كان أو متعددا
 للآخر، وبهذا القيد يخرج الطباق، وذلك قد يكون بالجمع بين الأمرين **خو: لا تتمسك**
 لا بالتضاد مرادة لطيف فهما متشابهان
 والقمر **يخسأ** (الرحمن: ٥)

وإذا شرط **الح** أي وأما إذا لم يشترط أمر في الأول فلا يشترط شيء في قوله تعالى: **وَمِنْهُمْ مَّنْ** (التوبة: ٨٢). [الدسوقي: ٣٠٠/٤] وهو **التعسير الح** يشتر إلى أن تيسر العسرى تعسير في المعنى كما أن تيسير العسرى تيسير. (الحاشية) **صدّه** أي صد الاجتماع وهو الاقتراض، بل اعتبر فيهما الاجتماع أيضا، والحاصل: أن ذلك الميت لا يكون من قبيل المقابلة عند السكاكي إلا لو قيل: وأقبح الكفر والإفلاس؛ إذ تفرقا مع أن المقصود إذا اجتماعا في شخص. [الدسوقي: ٣٠١/٤]

لا بالتصاد. أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحته في إدراكه أو لماسسته في شكل أو ترتب البعض على البعض أو ما أشبه شيئا من ذلك، ولما كان في هذا اجمع رعاية الشيء مع نظيره أو شبهه أو ماسسه سمي مراعاة الطير. (الدسوقي) **والتناسه بالتصاد** هذا يشعر بأن المتصادين متناسبان، وهو كذلك من جهة أن الصدد أقرب حظورا بالنال عند ذكر ضده. [الدسوقي: ٣٠٢/٤] **مقابلا للآخر:** أي معاينا له لأنه تقدم أن المراد بالتصاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع. [التجريد: ٤٠٥]

جمع بين أمرين، وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور نحو قوله في صفة الإبل: كالفسي ^{بجريان بحساب معلوم} قوس ^{من الانحاء} المعطفات المنحنيات **بل الأسهم** جمع سهم ^{جاء من الأسهم} مَنْرِيَّةٌ منحوتة بل الأوتار جمع وتر، جمع بين ثلاثة أمور، ^{القوس والسهم والوتر} ومنها أي من مراعاة النظر ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يحتم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣)، فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار، والخبير يناسب كونه مدركاً للأبصار؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيراً عالماً، ويلحقها أي بمراعاة النظر أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان ^{في اسمها} وإن لم يكونا مقصودين ههنا،

جمع بين أمرين: وهما الشمس والقمر، ولا يخفى تناسهما من حيث تقارهما في الخيال؛ لكون كل منهما جسماً نورانياً سماوياً، ثم إنه لا حاجة لقوله: 'جمع بين أمرين' مع قوله: 'قد يكون الجمع بين أمرين' فهو تأكيد له. [الدسوقي: ٣٠٢/٤] **بل الأسهم**: أي بل هي كالأسهم، و"بل" إضراب عن تشبيه الإبل بالفسي، وقوله: "بل الأوتار" إضراب عن هذا التشبيه الثاني، ومحصل معنى البيت: أن الإبل المهاريل في شكلها ورقة أعضائها شامت تدك القسي بل أدق منها وهي الأسهم المنحوتة بل أدق وهي الأوتار. [الدسوقي: ٣٠٣/٤ والتحرير: ٤٠٥] **وتر**. وهو الحيط الجامع بين طرفي القوس. (الدسوقي) **بما يناسب** كان يكون علة له كما في الآية أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك. (التحرير) **ابتداءه في المعنى**. وإنما كان تشابه الأطراف نوعاً خاصاً من مراعاة النظر؛ لأنها الجمع بين متناسبين مطلقاً سواء كان أحدهما في الحتم، والآخر في الابتداء كما في تشابه الأطراف أو كانا معا في الابتداء كما تقدم في المثال أو في الاحتتام أو في التوسط، بخلاف تشابه الأطراف؛ فإنه قاصر على الجمع بين متناسبين: أحدهما في الابتداء، والآخر في الانتهاء. (الدسوقي)

غير مدرك بالأبصار: أي باعتبار المتبادر منه وهو الدقة؛ لأن الشيء كلما لطف ودق كان أحق وإن كان ذلك المعنى محالاً في حقه تعالى؛ إذ اللطيف في حقه تعالى معنى الرفيق بعاده الرؤوف بهم، فيستعار اللطيف هنا من مقابل الكثيف لما لا تدركه الأبصار ولا يبطع فيها، وهذا القدر يكفي في المناسبة. [الدسوقي بتغيير: ٣٠٤/٤] **بلفظين**. أي حالة كون المعيين المذكورين معاً عهما بلفظين (الدسوقي) **وإن لم يكونا إلخ** وهذا صادق بأن لا يقصد واحد منهما، أو يكون أحدهما مقصوداً دون الآخر كما في المثال المذكور في المتن. (الدسوقي)

حَوْ: **الشَّمْسُ** **وَالْقَمَرُ** **بَحْسَبَانِ** **وَنَحْبُهُ** (الرحم: هـ) أي النبات الذي ينجم أي يظهر من الأرض لا ساق له كالبقول، **وَنَحْبُهُ** الذي له ساق **يَسْجُدَانِ** ينقادان الله تعالى فيما خُلِقا له، فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى ^{مثل الفجل والبصل} من الانتفاع ^{بها} **وَيَسْمَى** **إِيَّاهُمَا** **التَّاسِبَ** **مِثْلَ** ما مر في إيهام التضاد.

[الإرصاد]

ومنه أي المعنوي **الإرصاد** وهو نصب الرقيب في الطريق **وَيَسْمِيهِ** **عَصْبَهُ** **النَّسَبُ** ^{من البدع المعنوي} ^{في السعة} يقال: "بُرْدٌ مُسَهَّمٌ" فيه خطوط مستوية، وهو أن يجعل من العجر من لفقة وهي في النثر بمنزلة البيت.....

الشمس إلح المقصود بالتمثيل لفظ النجم مع الشمس والقمر. [الدسوقي: ٣٠٥/٤] **خَسَاب** أي يجريان في فلكهما بحساب معلوم لا يريد ولا ينقص. (الدسوقي) الذي له ساق وقد يسمى ما لا يقوم على ساق شجراً، قال تعالى: هـ **يَسْجُدَانِ** (الصافات: ١٤٦)، واليقطين: وهو القرع مما لا يقوم على ساق. (الدسوقي) **يَسْجُدَانِ** فالسجود محار عن الانقياد. وهو مناسب **هُمَا** فالحاصل: أن النجم في الآية بالنسبة إلى الشجر من مراعات الظير، وبالنسبة إلى الشمس والقمر من إيهام التناصب. (الدسوقي)

لمثل ما مر إلح أي يوجه بتوجيه مثل التوجيه الذي وجه به إيهام التضاد، بقوله: 'فيما مر' لأن المعيين قد ذكر، بفظين يوهمان التصاد، فيقال هنا: وإنما سمي بذلك؛ لكون المعيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناصب نظراً إلى الظاهر، وبالحمية فسة إيهام التناصب من مراعاة الظير كسبية إيهام التصاد من المطابقة. (الدسوقي)

نصب الرقب أي ليدل عليه أو على من يأتي منه كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل يقاوموهم وهل معهم شيء أو لا، ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحية ظاهرة؛ لأن ما قبل العجر يدل عليه فهو كالرقيب عليه. [التحريد: ٤٠٦]

وهو أن يجعل إلح ووجه تسمية ما يدل على العجر إرصاداً، أن الإرصاد في اللغة: نصب الرقيب في الطريق، وما يدل على العجز نصب ليدل على صفته وحتمه، وأما وجه تسميته تسهما؛ فلأن ما جعل قبل العجز ليدل عليه مريد في البيت أو في الفقرة ليريه بدلالته على المقصود من عجزه، فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المتزيدة فيه لتزيينه؛ أو لأن ما قبل العجر مع العجز كأنهما خطان مستويان في البيت أو الفقرة. [الدسوقي: ٣٠٦/٤] **منزلة البيت** أي بمنزلة البيت الكامل من الشعر في أن رعاية الروي واجبة فيهما بخلاف المصراع، إلا أنه فرق بينهما من جهة أن البيت يكون بيتاً وحده، والفقرة لا تكون فقرة بدون الأخرى. (الدسوقي)

من النظم فقوله: "وهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه" فقرة، و"يقرع الأسماع بزواجر وعظه" فقرة أخرى، والفقرة في الأصل: حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر، أو من أسيت ما يدس عليه أي على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت إذا عرف الروي. فقوله: "ما يدل" فاعل "يجعل"، وقوله: "إذا عرف" متعلق بقوله: "يدل"، والروي الحرف الذي يسبني عليه أواخر الأبيات أو الفقر، ووجب تكرره في كل منهما، وقيد بقوله: "إذا عرف الروي"؛ لأن من الإحصاء ما لا يعرف له العجز لعدم معرفة حرف الروي كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (يونس: ١٩) فلو لم تعرف أن حرف الروي هو النون لربما توهم أن العجز فيما هم فيه اختلفوا أو "فيما اختلفوا فيه"، فالإحصاء في الفقرة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٠)،

يطبع الأسجاع يقال: طبعت السيف والدرهم أي عملته، وطبعت من الطين حرة أي عملتها منه، والأسجاع جمع سجع وهو الكلام الملتزم في آخره حرف. [الدسوقي: ٣٠٦/٤] برواخر وعظه أي بالزواجر من وعظه أي بالأمور المانعة للسامع من ارتكاب ما لا ينبغي. (الدسوقي) حلي بفتح الحاء وسكون اللام، وجمعه حلي بضم الحاء وكسرهما وكسر اللام وتشديد الباء. على العجز أي على مادته وصورته، فالمادة يدل عليها الروي. (الدسوقي) إذا عرف الروي: يعني معرفة صيغة القافية من الكلام السابق لأبد منها أيضًا، فلا يرد أن معرفة الروي وهو النون في الآية لا تدل على أن العجز "يختلفون"؛ لجواز أن يكون "مختلفون"، ولو قال المصنف: إذا عرف الروي مع معرفة صيغة القافية، لكان أوضح. (الدسوقي) ما لا يعرف: أي باعتبار صورته ومادته لا باعتبار مجرد مادته، وإلا فقوله: "اختلفوا" يدل على مادة الاختلاف. [الدسوقي: ٣٠٧/٤] قوله تعالى أي لو فرض أن الآية لم يعرف فيها الروي، وإلا فالآية عرف فيها حرف الروي، وإن كان ظاهر كلام الشارح خلافه. [التجريد: ٤٠٦]

فلو لم تعرف. لو فرض أنه لم تعرف. (الدسوقي) وما كان الله إلح أي فيظلمهم إحصاء؛ لأنه يدل على أن مادة العجز من مادة الظلم، ويعين كون المادة من الظلم محتومة بنون بعد واو معرفة الروي فيما قبل الآية، وهو قوله تعالى: ﴿نُورُهُمْ نَارًا مَلَائِكَةً صُيِّبَ يَفًا بِسَلَامَةٍ سَيُكَلِّمُكَ ذُنُوبُكُمْ نَحْتَهُ بَلْ كَسَبَتْكُمْ ذُنُوبًا﴾ (النحل: ٣٢) [الدسوقي: ٣٠٨/٤]

وفي البيت نحو قوله:

عمرو بن معديكرب

إذا لم تستطع تثب فدعه وحاوره إلى ما تستطيع

[المشاكلة]

ومنه أي ومن المعنوي المشاكلة: وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه أي ذلك الشيء

كلفظ الطبع في المثال

كالخياطة في المثال

في صحته أي ذلك الغير تحقيقاً أو تقديرًا أي وقوعاً محققاً أو مقدراً، فالأول خبر

كقوله: قالوا اقترح شيئاً من: "اقترحتُ عليه شيئاً" إذا سألتَه إياه من غير رَوِيَّة وطلبتَه

أي إليه

على سبيل التكليف والتحكم، وجعله من "اقترح الشيء" ابتدعه،
الإرام تصري

إذا لم تستطع إلخ فقوله: "إذا لم تستطع" إحصاء؛ لأنه يدل على أن مادة العجز من مادة الاستطاعة، ومعرفة الروي يدل على أن تلك المادة تختم بعين قلها ياء وهو تستطيع. [الدسوقي: ٣٠٨/٤] المشاكلة أعلم أنه إذا وجد علاقة بين الشيء ودلت العبر كما في قوله تعالى: ﴿حَرِّمْنَا سِتْرَهُمْ﴾ (الشورى: ٤٠) فتدث المشاكلة مجازاً، فإن السبغة الأولى عبارة عن المعصية، والثانية عبارة عن جواز المعصية، وبسببها علاقة السبغة، فأطلق السب وأراد المسب، وأما إذا لم يكن هناك علاقة كما في قول الشاعر: قلت: اطحوا لي جة وقميصاً، فإنه ليس هناك علاقة بين الطح والطح والخياطة، فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازاً فيستقص حصرهم أن اللفظ لا يكون إلا حقيقة أو مجازاً، قال: في شرح "المفتاح": ولا يحصى عن هذا الإشكال إلا بأن ينسب أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر، أو يقال: الوقوع في الصبغة علاقة أيضاً. [التجريد: ٤٠٦]

وهي إلخ فإن قيل: كان ينبغي أن يذكر المشاكلة في القسم الثاني أي اللفظي؛ لأنها تتعلق باللفظ، أحيب بأنها إنما صوحت مع المطابقة والمقابلة لتحانسهما، ومن ثم سماها صاحب الكشف بالمطابقة والمقابلة في قوله: "إن الله لا يستحي"، وأحيب أيضاً بأن المقصود أولاً وبالدات هو المعنى؛ لأن فيها ذكر معنى بلفظ غيره وإن كان فيها تعبير لفظ ذلك المعنى، إلا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة البعض. (التجريد)

لوقوعه فإن قلت: الوقوع في صحته متأخر عن الذكر، فكيف يكون علة للذكر؟ قلت: المراد بالوقوع في الصبغة قصد المتكلم الوقوع في الصبغة، والقصد متقدم على الذكر. (التجريد)

تحقيقاً أي بأن ذكر هذا الشيء عند ذكر الغير، وقوله: "أو تقديرًا" أي بأن ذكر الشيء عند حضور معنى الغير، فيكون اللفظ الدال على الغير مقدراً، والمقدر كالمذكور. [التجريد: ٤٠٧] أي وقوعاً دفع به ما يتوهم أن قوله: "تحقيقاً" راجع إلى الذكر. [الدسوقي: ٣١٠/٤] فالأول: أي فالقسم الأول من المشاكلة، وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحته وقوعاً متحققاً. [الدسوقي: ٣١١/٤]

غير مناسب على ما لا يخفى، نجد مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجادة وهو تحسين الشيء، لك طبخه قلت: اطبخوا ^{من باب إفعال} جة وقميصا أي خيطوا، وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ (المائدة: ١١٦) حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى لوقوعه في صحبة "نفسي"، والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو: قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ (البقرة: ١٣٦) إلى قوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ (البقرة: ١٣٨) وهو أي قوله: "صبغة الله" مصدر؛ لأنه فعلة من صَبَغَ كالجلسة من جلس، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكدا ^{أهية} ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ (البقرة: ٨) أي تطهير الله؛ لأن الإيمان يُطَهِّرُ النفوس،
علة لـ "مؤكد"

غير مناسب: خبر عن قوله: 'وجعله'، وإنما كان غير مناسب؛ لأنه على تقدير أن يكون 'اقتراح' مأخوذا من 'اقتراح الشيء': ابتدعه، يصير المعنى ابتدع شيئا من الأطعمة المطبوخة وأوجده بحد لك طبخه، ولا معنى لإيجاد المطبوخ ليطبخ؛ ولأن المراد: اطب ما تريد من الأطعمة المطبوخة تعطاه، وليس المراد: اثنا بطعام نطبخه لك. [الدسوقي: ٣١١/٤]

حيث أطلق إلخ: فامراد: ولا أعلم ما في ذلك، والحاصل: أن النفس تطلق بمعنى الذات وبمعنى الروح، وحيث فلا يجوز إطلاقها عليه تعالى ولو بالمعنى الأول إلا على سبيل المشاكلة للإيهام، فإن قلت: قد ورد في الحديث: 'أنت كما أنت عبي مسكت'. وفي الآية: ﴿يُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ فُسْخًا﴾ (آل عمران: ٢٨) قلت: وإن أطلق من غير مشاكلة في ذلك لا يجوز الإطلاق من غير مشاكلة في غير ما ورد، وذلك أن تقول: إن في الآية مشاكلة بقاء على أن المراد من نفسه تعالى علمه لا ذاته وأن الظرفية مجازية. [الدسوقي: ٣١٢/٤] صحبة الغير: أي كصفتنا أو صفتكم في حل الآية الآتي. [التحريد: ٤٠٧]

صبغة الله. نصب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله: ﴿مَّا سَاءَ﴾ (البقرة: ٨)، تقديره: صبغنا الله بالإيمان صبغة أي طهرنا تطهيرا. (الدسوقي) الصبغ: وهو ههنا بمعنى التطهير. تطهير الله: بإضافة التطهير إلى الله، تفسير لصبغة الله، ولم يقدمه على قوله: "مؤكد"؛ لتلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف، ثم إطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز بالاستعارة؛ لأنه شبه التطهير من الكفر بالإيمان بصبغ المغموس في الصبغ الحسي بجامع ظهور أثر كل منهما على طاهر صاحبه، فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح، والأخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه. (الدسوقي)

فيكون "آمنا" **مشتملا** على تطهير الله تعالى لنفوس المؤمنين دالّا عليه فيكون "صبغة الله" بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله: "آمنا بالله"، ثم أشار إلى وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله: **والأصل فيه أي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ** ^{وهو الغمس} ^{وقوعا مقدرا} **الصبغ أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه معمودية، ويقبسون** ^{يدخلون} **به أي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم، فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال: الآن صار نصرانيا حقا، فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ (القرة: ١٣٦)** ^{هذا مفهوم من السياق} ^{الولد} **وَصَبَّغْنَا اللَّهَ بِالْإِيمَانِ صِبْغَةً لَا مِثْلَ صِبْغَتِنَا وَطَهَّرْنَا بِهِ تَطْهِيرًا لَا مِثْلَ تَطْهِيرِنَا، هذا إذا كان** ^{يا نصارى} ^{الناويين} **الخطاب في "قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ" للكافرين، وإن كان الخطاب للمسلمين، فالمعنى أن المسلمين أَمَرُوا بأن يقولوا: صبغنا الله بالإيمان صِبْغَةً ولم يصبغ صبغتك أيها النصارى،** ^{هذا هو اللفظ المعروف} **فعبّر عن إيمان بالله بصبغه الله للمشاكلة، لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا** ^{عن لارمه وهو التطهير} **بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء** ^{بيان للقرينة} **الأصفر، وإن لم يذكر ذلك لفظا.** ^{غمس النصارى}

مشتملا من اشتمال الزوم على لارمه. [الدسوقي: ٣١٣/٤] **لمضمون** أي ما تضمنه قوله: "آمنا بالله" وهو الفعل الذي قدرناه. (الدسوقي) **في ماء أصفر** أي شيء يجعلونه فيه كالزعفران يوكل [من التوكيل] بذلك القسيس منهم ويضع فيه الملح؛ لئلا يتغير بطور الرمان فتعثر عامتهم بعدم التعير، ويقولون: إن ذلك من بركة القسيس، كما يعترون بإظهار الرهد؛ فجعلوا استغفاره موجبا للمعفرة وهو ضوا إليه أمر النساء فيباشر أسراره إن شاء وهم راضون بذلك. أخزاهم الله. (الدسوقي)

يسمونه أي ذلك الماء، والمعمودية اسم للماء الذي غسل به عيسى **عليه السلام** يوم ثالث من ولادته، ثم إنهم مزجوه بماء آخر، كما أخذوا منه شيئا صبوا عليه ماء آخر وهو باق إلى الآن. (الدسوقي) **تطهير لهم**. من كل دين يخالف دينهم. (الدسوقي) **يصبغ** وفي نسخة: نصغ. **فعبّر** ^{إخ}. حاصله: أن الصبغ ليس بمدكور لا في كلام الله ولا في كلام النصارى، ولكن غمسهم الأولاد عبارة عن الصبغ وإن لم يتكلموا به، والآية بارزة في سياق هذا الفعل، فكان لفظ الصبغ مذكورا. [التحريد: ٤٠٨] **للمشاكلة** بين كلام النصارى وكلام المسلمين.

هذه القرينة: وهي إيراد المسمين هذا الكلام عقيب غمس النصارى. (الحاشية)

[المزاوجة]

ومنه أي من المعنوي المزاوجة: وهي أن يزواج أي توقع المزاوجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو إلى الظرف أعني قوله: بين معينين في الشرط والجزاء، والمعنى أن يجعل معينان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يترتب على كل منهما معنى رتب على الآخر، كقوله: إذا ما هي التاهي ومنعني عن حُبها فلج لي اهوى ولزمني أصاحت إلى الواشي أي استمعت إلى المنام الذي يشي حديثه ويزينه، فصدقته فيما افترى علي، فلج بها الهجر زواج بين نهى التاهي وإصاحتها إلى الواشي الواقعين.....

يراجع: يصح كسر الواو من يراجع على أنه مبني للفاعل، وحينئذ فالفاعل ضمير يعود على المتكلم، ويصح فتح الواو على أن الفعل مبني للمفعول عليه، فتائب الفاعل أما ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، والمعنى هو أن يزواج الزواج أي أن يوقع المزاوجة؛ لأن الفعل المبني للمفعول إذا لم يكن له مفعول جعل المصدر نائب الفاعل، وأما الظرف على قول من قال: إن "بين" طرف متصرف غير ملازم للنصب على الظرفية كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام: ٩٤) برفع "بين".

واقعان إلخ: أفاد بهذا أن قول المصنف: 'في الشرط والجزاء' حال من معينين أو صفة له، وأن ما وقعت فيه المزاوجة محذوف، ثم لا يخفى أن المعينين هما معنى الشرط والجزاء، فالشرط في البيت الآتي 'هي التاهي' وهو المعنى الأول، والجزاء 'أصاحت إلى الواشي' وهو المعنى الثاني. [الدسوقي: ٣١٦/٤] مزدوجين: أي مجتمعين في أن يترتب إلخ وحاصله: أن معنى ازدواج المعينين الواقع أحدهما شرطا والآخر جزءا: أن يجمع بينهما في بناء معنى من المعاني على كل منهما، فإذا بي معنى على كل منهما فقد ازدوجا أي اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزء في ذلك المعنى الذي بني عليهما. (الدسوقي) هي: نهائي وزجرني عن حبها.

فلج: [الفاء للعطف، لا لجزاء] عطف على "هي" وجواب الشرط "أصاحت"، وقوله: 'فلج بها' عطف عليه. (الدسوقي) أصاحت: قيل: الصواب رواية ودراية "أصاخ إلى الواشي" بالتذكير؛ لأن قبه:

كَأَنَّ الثَّرِيَّا عُلِّقَتْ بِجَبِيهِ وَفِي نَحْوِ الشَّعْرَى وَفِي خَذِهِ الْبَدْر [الدسوقي: ٣١٧/٤]

يشي حديثه: مضارع "وشى يشي" من الوشي وهو التزيين، والمراد باستماعها لحديث الواشي قبوها من إطلاق اسم السبب على المسبب. (الدسوقي) الواقعين إلخ: يعني على سبيل التوزيع أي الواقع أحدهما، وهو هي التاهي في الشرط، والآخر وهو إصاحتها إلى الواشي في الجزء؛ لأن كلا منهما واقع في الشرط والجزاء. (الحاشية)

في الشرط والجزاء في أن رتب عليهما **لجاجة شيء**، وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن متعلق بـ "أرواح" لزوم شيء المتوهم زوري مصف
المزاوجة هي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاجة الهوى، وفي الجزاء بين إصاحتها إلى الواشي ولجاجة الهجر وهو فاسد؛ إذ لا قائل بالمزاوجة في مثل قولنا: إذا جاءني زيد فسلم عليّ، أجلسه فأنعمت عليه، وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف.
معطوف على "أجلسه" من أهل البيان معطوف على "جاء" جواب "إذا"

[العكس]

ومنه أي من المعنوي **العكس** والتبديل: وهو أن يقدم جزءاً في الكلام على جزء آخر، ثم يخرجه من ذلك المقدم عن الجزء المؤخر أولاً، والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم أولاً في الكلام جزءاً ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت، ظاهر.....
تس أولاً

لجاجة شيء أي لزوم شيء وإن كان اللزوم بشرط هو الهوى واللام للنحو هو الهجر. (الحاشية)
ظاهر العبارة أي عبارة المصنف، فإن ظاهرها تعلق قوله في الشرط والجزاء بقوله: يراوح، وحينئذ فيهم منه ما قاله، وقد علمت أنه مرتبط بقوله: معين. [التحريد: ٤٠٨] **إد لا قائل إلخ** لأنه لا بد فيها أن يكون المرتب على المعين الواقعين في الشرط والجزاء واحداً، وهما المرتب على المحي غير المرتب على الإحلاس. [الدسوقي: ٣١٨/٤]
إذا جاءني إلخ أي يصدق تعريف المزاوجة على قول المتوهم على هذا القول؛ لأنه جمع بين معنيين في الشرط وهما مجيء زيد إلى المتكلم، وسلامه عليه، وفي الجزاء وهما إحلاس المتكلم زيداً وإبعاده عليه مع أنه لا قائل بكونه مزاوجة. (الحاشية) **العكس** وإنما كان العكس من المحسسات المعنوية؛ لأن فيه عكس المعنى وتبديله أولاً، ثم يتبعه وقوع التبديل في اللفظ، بخلاف رد العجز على الصدر فإنه إيراد اللفظين. أحدهما: في أول الكلام، والثاني: في آخره كما في قوله تعالى: ﴿يُخَيِّطُ الْمَكَّةَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يَرْسِلَ مِنْهُ خَوْفًا وَبُخْشًا﴾ (الأحزاب: ٣٧). (الدسوقي)
والعبارة الصريحة أي بخلاف عبارة المصنف فإنها محتملة لغير المراد؛ لأن قوله: "ثم يؤخر ذلك المقدم" محتمل لأن يكون المراد "ثم يؤخر ذلك المقدم عن ذلك الجزء المؤخر"، ويحتمل "ثم يؤخر ذلك المقدم عن غير الجزء المؤخر"، ويحتمل أن المراد "ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الذي كان مؤخراً أو عن غيره". (الدسوقي)
ظاهر: ظاهرها بدون تأويل الشارح.

عبارة المصنف **صادق على نحو:** عادات السادات أشرف العادات وهو ليس من العكس، ويقع العكس على وجوه، منها أن يقع بين أحد طرفي جملة^{حال} وما أضيف إليه ذلك الطرف نحو: **عادات السادات سادات العادات**^{العكس}. فالعادات أحد طرفي الكلام، والسادات مضاف إليه لذلك الطرف، وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات، ومنها أي من الوجوه أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ (الروم: ١٩) فالحي والميت متعلقا "يخرج"، وقدم أولا الحي على الميت وثانيا الميت على الحي، ومنها أي من الوجوه أن يقع بين لفطين في طرفي جملتين.....
المعكس طرفي كل واحدة منهما

صادق على إلخ: لأنه قد قدم جزء من الكلام وهو "عادات" على جزء آخر وهو 'السادات'، ثم أحر ذلك المقدم. [الدسوقي: ٣١٨/٤] **ليس من العكس:** بل هو من رد العجز على الصدر، واحاصل: أنك إذا قدمت جزءاً من الكلام على جزء آخر، ثم عكست فقدمت ما أحررت وأحررت ما قدمت كان هذا عكسا وتديلا يستمر تكرار الخبرين الواقع منهما العكس، وإن قدمت جزء من الكلام على جزء آخر ثم أحررت المقدم عن غير المؤخر كان هذا رد العجز على الصدر وهو لا يقتضي تكرار الخبرين معا. [الدسوقي بتصرف: ٣١٩/٤]

ويقع العكس: أي نحيء من مجيء العام في الخاص أي يتحقق في تلك الوجوه، فاندفع ما يقال: مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه، وتلك الأوجه فسرها بوقوع العكس بقوله: "منها أن يقع" فهو من باب وقوع الشيء في نفسه. [التحريد: ٤٠٩] **أحد طرفي الجملة:** أي ويكون العكس وهو الخبر في تلك الجملة كما في المثال، فيكون إطلاق الجملة عليها باعتبار الأول؛ لأن العكس إنما وقع في عادات السادات وهو مفرد، لكن لما عكس وحمنا عليه عكسه صار المجموع جملة. (التحريد)

عادات السادات إلخ. يعني أن الأمور المعتادة للسادات أي الأكابر والأعيان من الناس أفضل وأشرف من الأمور المعتادة لغيرهم من الناس. (الدسوقي)

بين متعلقي فعلين: أي أو ما في معاهما نحو: مخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي، وخروج الحي من الميت كخروج الدجاجة من البيضة، وخروج الميت من الحي كخروج البيضة من الدجاجة. [الدسوقي: ٣٢٠/٤]

في جملتين: أي فعلين كائنين في جملتين لا في جملة واحدة. (التحريد) **متعلقا:** وفي نسخة: متعلقان بـ "يخرج".

٥. لا هُنَّ حُلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحُلُّونَ هُنَّ (المتحنة: ١٠)، قدم أولاً "هن" على "هم" وثانياً "هم" على "هن"، وهما لفظان وقع أحدهما في جانب المسند إليه والآخر في جانب المسند.

[الرجوع]

١٠ منه أي من المعنوي أو ح. ١١ وهو العود إلى الكلام السابق بانقضاء أي بنقضه وإبطاله
 الرجوع
 لكثرة كثرة. وفي يدور إلى م عنيها لعدم أي لم يلبها تطاول الزمان وتقدم العهد،
 رهي أمر نفسه م يحيا من الإبلاء وهو التمر عهد أربابها
 ثم عاد إلى ذلك الكلام ونقضه بقوله: **بلى** و**غيرها الأرواح** **والديم** أي الرياح
 غير آثارها الرياح جمع ريح
 والأمطار، والنكتة إظهار التحير والتدله كأنه أخبر أولا بما لا تحقق له، ثم أفاد بعض
 دهاب العقل
 الإفاقة فنقض الكلام السابق قائلا: **بلى** عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم.

[التورية]

.....ومنه أي من المعنوي

لا هي حرف هم الح أي فهاتان حملتان في كل منهما لفظان هما الصميران: أحدهما صمير جمع الذكور وهو "هم"، والآخر صمير الإناث وهو "هن"، ففي الحملة الأولى وجد ما للإناث في الطرف الأول الذي هو المسد إليه، ووجد ما للذكور في الطرف الثاني الذي هو المسد، وعكس ذلك في الحملة الثانية. [التحريد: ٤٠٩]

سقت فإلام عوض عن المصاف إليه. **لكن** متعلق بـ"العود" أي الرجوع لقصص الكلام السابق إنما يكون من البداية إذا كان ذلك النقص لكثرة، وأما إذا عاد المتكلم لإبطال الكلام الأول بمجرد كونه عطلا فلا يكون من البداية، والعود بالنقص لكثرة يكون لأجل التحير والتدليس أي الدهش أو لإظهار التحسر والتحرر. [الدسوقي: ٣٢١/٤]

وقدم العهد هذا تفسير لما قبله، والمعنى: قف بالديار التي لم يغير آثارها، قدم عهد أربابها تقرب وقت انتقامها، وهذا مرعوب للشاعر؛ لأن بقاء الأثر مما يستنشق منه رائحة المحبوب وتقرب له وقت الوصال. (الدسوقي)

بلى أي عفاها القدم؛ لأن في البلى إنبات، فقله: "وعبرها الأرواح" عطف على المحذوف الذي دل عليه 'بلى'. [الدسوقي: ٣٢٢/٤]

روح الريح واحدة الرياح والأرياح، وقد تجمع على أرواح؛ لأن أصلها الواو، وإنما جاءت الياء لانكسار ما قبلها، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت الواو كقولك: أرواح الماء، وتروحت بالمروحة. (التحريد)

والدم جمع ديمة: وهو المطر الكثير الدائم. **عفاها** الح أشار بهذا لما قلنا من أن قوله: "وعبرها" عطف على محذوف أي بلى عفاها القدم وعبرها الح، فلا حاجة إلى القول بأن الواو في قوله: "وعبرها" زائدة. (الدسوقي)

التورية، ويسمى الإيهام أيضا: وهي أن يطلق لفظ له معنيان قريبٌ وبعيدٌ ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية، وهي ضربان: الأولى مجردة وهي التورية التي لا تجمع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: ٥) أراد بـ"استوى" معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار، والثانية مرشحة وهي التي تجمع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذريات: ٤٧) أراد بالأيدي معناه البعيد وهو القدرة، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة، وهو قوله: "بنيها" إذ البناء القدرة. مما يلائم اليد، وهذا مبني على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين وإلا فالتحقيق وهو مذهب الخلف

التورية: تقول: وريت الخير تورية إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الإنسان كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر. [التحريد: ٤٠٩] قريب: إلى الفهم لكثرة استعماله. حفية: أي ليذهب الوهم قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب، فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر المعنى القريب للبعيد. [الدسوقي: ٣٢٣/٤] وهو استولى: أي فالاستواء كما يطلق على الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشيء أي ملكه بالقهر والغلبة، والمعنى الأول قريب والثاني بعيد، والمراد في الآية المعنى البعيد أي الرحمن استولى على العرش الذي هو أعظم المخلوقات، والقرينة على ذلك خفية، وهي استحالة المعنى القريب وهو الاستقرار على الله تعالى، وإنما كانت القرينة حفية؛ لتوقفها على أدلة نفي الجسمية التي لا يفهما كل أحد. [الدسوقي: ٣٢٤/٤]

ولم يقرن إلخ. أي فتكون مجردة، وقد يقال: إن العرش الذي هو السرير يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار الحسي، فلعل الآية من قبيل التورية المرشحة. (الدسوقي) المعنى القريب. أي المورى به عن المعنى البعيد المراد. (الدسوقي) أراد بالأيدي إلخ: لأن الأيدي جمع يد، واليد تطلق على الجارحة المخصوصة وهو المعنى القريب لها، وتطلق على القوة والقدرة وهو معنى بعيد، وأريد في الآية معناها البعيد وهو القدرة اعتمادا على قرينة خفية، وهي استحالة الجارحة على الله تعالى، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله: "بنيها" إذ البناء الذي هو وضع لبة على أخرى يلائم اليد بمعنى الجارحة، وأما ملائم القدرة فهو الإيجاد والخلق. (الدسوقي)

وهذا: أي كون المراد من الاستواء الاستيلاء ومن الأيدي القدرة على طريق التورية. [الدسوقي: ٣٢٥/٤] وإلا فالتحقيق. أي بأن جريما على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن يمارس مقتضى تراكيب البيان. [التحريد: ٤١٠]

أن هذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنهه جلاله من غير أن يتمحل للمفردات
 ما ذكر من الآتي ^{نحو} ^{طبع} ^{مما} حقيقة أو مجازاً.

[الاستخدام]

ومنه أي من المعنوي الاستخدام: وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما أي أحد
 المعنيين ثم يراد بضميره أي بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه الآخر، أو يراد بأحد
 ضميره أحدهما أي أحد المعنيين، ثم يراد بالآخر أي بضميره الآخر معناه الآخر. وفي
 كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين أو مجازيين وأن يكونا مختلفين، فالأول:
 وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر كقوله:
 خبير

تشمل أي استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة إيجاد الله تعالى السماء بالقوة والقدرة الأثرية هيئة الباء الذي هو وضع لسة
 على أخرى بالأيدي الحسية ثم استعير مجموع "بيناها بأيد"، وفي الآية الأولى شبهت استيلاء الرحمن على العرش بهيئة
 منك مستقر على سرير بجامع أن كلا يسى عن الملك التام. [التحريد: ٤١٠] وتصوير أي حيث شبه المعقول بالحواس
 الذي هو أقوى عند السامع؛ لأن الساء بالأيدي جعل كأنه مرادف لقدرته على تراكيب الأشياء. [الدسوقي: ٣٢٦/٤]
 على كنهه جلاله أي الكنه الذي يحكى أن يدرك هو الكنه الإجمالي. (التحريد)

من غير أن يتمحل أي من غير أن يتكلف للمفردات معنى حقيقي أو محاري، بل تبقى المفردات على ما كانت عليه. (الدسوقي)
 حقيقة معمول لـ 'يتمحل' أي يتكلف لها معنى حقيقي أو محاري، بل تبقى المفردات على ما كانت عليه في
 الأصل من الحقيقة والمحار. (التحريد) الاستخدام يعني بالمعجمتين من خدمت الشيء قطعت، ومنه سيف مخذم،
 وقد قطع هنا الضمير عما هو حقه، ويروى بأحاء المهملات والذال المعجمة من خدمت أي قطعت أيضاً، ويروى
 بالحاء المعجمة والذال المهملات كأنه جعل المعنى الذي لم يرد أولاً تابعاً في الذكر للمعنى المراد فرد إليه الضمير.
 (التحريد) ثم يراد الخ يعني فالضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر، والضمير العائب إنما يقتضي
 تقدم ذكر المرحع لا استعماله في معنى يراد بالمرجع، فلا يلزم في الاستخدام استعمال اللفظ في معيين ولا الجمع بين
 الحقيقة والمحار إذا أريد بالضمير المعنى المحاري على ما وهم. [الدسوقي: ٣٢٧/٤]

أو يراد بأحد. ولا بد أن يراد بالاسم الظاهر غير معاد الضميرين وإلا كان أحدهما ليس استخداماً، وكلامنا في
 الضمير العائد على وجه الاستخدام، وهذا القسم مستنزم للقسم الأول. (الدسوقي)

إِذَا بَرَلَ السَّمَاءُ أَرْضَ قَوْمٍ رَعِيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

الغيث

جمع غضبان، أراد بالسمااء الغيث وبضميره في رعيناه التبت، وكلا المعنيين مجاز، والتالي:

وهو أن يراد بأحد ضميره أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر، كقوله:

البحري

سَقَى الْغُضَا وَالسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمْ شَبُوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

أوقدوه

أراد بأحد ضميري الغضا أعني المجرور في "الساكنيه" المكان الذي فيه شجرة الغضا، وبالأخر أعني المنسوب في "شبهه" النار الحاصلة من شجرة الغضا، وكلاهما مجازي.

[الف والنشر]

ومنه أي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال.

وإن كانوا غصابا: أي وإن كان يحصل هم غضب من رعيانا السات الحاصل في أرضهم، فقد وصف الشاعر قومه بالقلبة لمن عداهم من الأقوام بأهم يرعون كالأهم من غير رصاهم. [الدسوقي: ٣٢٧/٤] الغضا هو بالعين المعجمة نوع من الشجر، دعا الشاعر أن يسقي الله الشجر المسمى بالغضا حيث يبرل الغيث في خلاله، الحاصل أنه ذكر الغضا أولا بمعنى الشجرة وأعاد عليه الصمير أولا بمعنى المكان التابت فيه الغضا، وأعاد عليه الصمير ثانيا بمعنى النار الموقدة فيه، وإطلاق الغضا على كل من المكان التابت فيه، والنار الموقدة فيه مجاز. [الدسوقي بتصرف: ٣٢٨/٤]

والساكنيه أي: وسقى الساكنين في الغضا، والمراد به المكان التابت فيه، ثم بين أنه يطلب الغيث للساكنين فيه وإن عذبوه فقال: "وإن هم شبهه إلخ" أي فطلب لهم الغيث قضاء لحق الصحبة وإن شبهه أي أوقدوه، والصمير للغضا بمعنى النار التي تتوقد فيه؛ إذ يقال لها الغضا أيضًا لتعلقها به. (الدسوقي)

بين جوانحي وصلوعي: الجوانح: الأضلاع التي تحت الترائب وهي ما يلي الصدر، والضلوع مما يلي الظهر، الواحد جاحة، ثم إن قوله: "وصلوعي" هو الموجود في جميع نسخ المصنف، والصواب: بين جوانح وقلوب؛ لأن البيت من قصيدة ناثية للبحري. (الدسوقي) الف والنشر: كان وجه تسمية الأول باللف أنه طوي فيه حكمه؛ لأنه اشتمل عليه من غير تصريح به، ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمي بشرا. [التجريد: ٤١١]

ذكر متعدد: أي النوع المسمى باللف والنشر. [الدسوقي: ٣٢٩/٤]

على التفصيل أي ذكرنا كائنا على وجه التفصيل بأن يبين كل من أفراد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظه الخاص به أو على وجه الإجمال بأن يعبر عن المجموع بلفظ يجمع فيه أفراد ذلك المجموع. (الدسوقي)

ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين نقة أي الذكر بدون التعيين لأجل الوثوق بأن السامع يردّه إليه أي يردّ ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية، فالأول: وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل صريحا، لأن النشر ما عني ترتيب اللف بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف والثاني للثاني، وهكذا إلى الآخر نحو: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَتَتَنَبَّأُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ (القصص: ٧٣) ذكر الليل والنهار على التفصيل، ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه، وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله تعالى فيه على الترتيب، فإن قيل: عدم التعيين في الآية ممنوع فإن المجرور من "فيه" عائد إلى الليل لا محالة، فلا يصح التمثيل بالآية في الواقع فعلم

ثم ذكر أي ثم بعد ذكر المتعدد على الوجهين المذكورين يذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد، فذلك المعنى المتعدد أولا عني وجه الإجمال أو التفصيل هو اللف، وذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد ثانيا هو النشر. [الدسوقي: ٣٢٩/٤] من غير تعيين أي من غير أن يعين المتكلم لشيء مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانيا، وإنما قيد بذلك؛ لأنه لو عين لم يكن من باب اللف والنشر بل من باب التفسير. (الدسوقي) بالقرائن اللفظية كأن يقال: رأيت الشخصين صاحكا وعابسة، فتأنيث "عابسة" يدل على أن الشخص العابس المرأة والصاحك الرجل. [التحريد: ٤١١] (الدسوقي) أو المعنوية كأن يقال: لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت، فالقرينة هنا معنوية وهي أن يستحق بالإكرام الصاحب وللإهانة العدو. (التحريد) لأن الشر إلخ فالترتيب قام أولا باللف، وبعد ذلك الشر إما يكون على نمط ذلك الترتيب أو لا. (التحريد) وهو الانتعاش. أي طلب الرق بالحركة والتصرف في الأمور، ومماسسة السكون لليل وابتغاء الفضل للنهار ظاهرة، فقد صدق على الآية أنه ذكر فيها متعدد على وجه التفصيل، ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد على سبيل الترتيب، الأول للأول والثاني للثاني من غير تعيين ما لكل للاحتكال على رد السامع لما ذكر في اللف بالمناسبة المعنوية. [الدسوقي: ٣٣٠/٤] فإن قيل إلخ حاصله: أنا لا سلم أن هذه الآية من قبيل اللف والنشر لاشتراطهم فيه عدم تعيين شيء مما ذكر ثانيا لما ذكر أولا، وقد وجدا لتعيين؛ لأن الضمير المجرور في قوله: "لتسكنوا فيه" عائد إلى الليل في نفس الأمر قطعا، فلم يكن الآية من باب اللف والنشر قطعا، وحاصل الجواب: أن المراد بعدم التعيين كون اللفظ بحسب ظاهره محتملا، والضمير يشمل الليل والنهار بحسب ظاهره، وإن كان مصدوقه في نفس الأمر هو الليل، وليس المراد به الاحتمال في نفس الأمر وإلا لم يتحقق اللف والنشر أبدا لتعيين المراد في نفس الأمر (الدسوقي)

قلنا: نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين، وإما على غير ترتيبه أي ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب كقوله: **كيف أسلو** وأنت جفت وهو النقا من الرمل **وغصن وغزال** ^{من حيوش كنور} **خطا وقدا وردفا**، فاللحظ للغزال والقد للغصن، والردف للحقف، أو **مختلطا** كقولك: هو شمس وأسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة، **والتالي**: وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال **خو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾** (البقرة: ١١١) فإن الضمير في "قالوا" لليهود والنصارى، فذكر الفريقان على الإجمال بالضمير العائد إليهما،

قلنا نعم. أي مسلم أنه راجع إلى الليل نظرا لواقع، وأما بالنظر إلى اللفظ فيحتمل رجوعه للنهار فلا تعيين فيه بحسب اللفظ، وعدم التعيين المشترك إنما هو بحسب اللفظ، وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى. [الدسوقي: ٣٣٠/٤] **غير ترتيبه**: أي يكون النشر على غير ترتيب اللف. **معكوس الترتيب**: بأن يكون الأول من الشر للآخر من اللف، والثاني لما قبله، وهكذا كما في المثال فإن اللحظ للعرا، والقد للغصن، والردف للحقف، شبه به الكفل في العظم والاستدارة. [التحريد: ٤١١] **كيف أسلو**: أي كيف أصير عنك وأخلص من حبك، والاستفهام للإكثار أي لأسلو عنك. [الدسوقي: ٣٣٢/٤] **وأنت**. بكسر التاء؛ لأنه خطاب لامرأة أي والحال أنك أنت مثل الحقف. (الدسوقي) **وهو النقا**. فالحقف والنقا بالقصر، هو الرمل العظيم المجتمع المستدير يشبه به ردف المحبوب أي عجزته، وأما بالمبد فهو النظافة. (الدسوقي)

وعصن إلخ. ومعنى البيت: كيف أترك حبك وداعي الهوى من حسن العيين، والمراد به هنا العين بتمامها مجازا. (الدسوقي) **وغزال**: أي أنت مثل الغصن ومثل الغزال. (الدسوقي) أو **مختلطا**: عطف على قوله: 'معكوس الترتيب' أي أو كان نشره مختلط الترتيب بأن يكون الأول من الشر للآخر من اللف، والثاني من النشر للأول من اللف والآخر من الشر للوسط من اللف. (الدسوقي) **جودا إلخ**: [الجود للبحر والبهاء للشمس والشجاعة للأسد] لا يخفى اختلاط ذلك النشر؛ لأن الجود وهو الأول من النشر عائد للبحر وهو الآخر من اللف، والبهاء وهو الثاني من الشر عائد للأول من اللف وهو الشمس، والشجاعة وهو الآخر من الشر عائد للوسط من اللف وهو الأسد. (الدسوقي) **بالضمير**: أي من حيث التعبير عنهما بالضمير وهو الواو في "قالوا"؛ لأنه عائد على الفريقين. [الدسوقي: ٣٣٣/٤]

ثم ذكر ما لكل أي وقالت اليهود: **لن بدخل الحنة إلا من كان هودا**، وقالت النصارى: **لن بدخل الحنة إلا من كان نصارى**، **فلف** بين الفريقين والقولين إجمالا؛ لعدم الالتباس والثقة بأن السامع يردّ إلى كل فريق أو قول مقوله لعدم تفصيل كل فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور في هذا الضرب الترتيب وعدمه، ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين أو أكثر كما تقول: الراحة والتعب والعدل والظلم قد سدّ من أبواها ما كان مفتوحا، وفتح من طرقها ما كان مسدودا.

[الجمع]

ومنه أي من المعنوي الجمع: وهو أن جمع بين متعدد اثنين أو أكثر في حكمه كقوله تعالى: **وَالْمَالُ وَالْأَنْسُورُ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** (الكهف: ٤٦) وحوه: قول أبي عتاهية:

علمت يا مجاشع بن مسعدة **إن الشباب والفراغ والجدة**

الخلو عن الشواغل

حدثات السن

اسم رجل

ذكر ما لكل أي ما يخص كلا منهما في قوله: **لن بدخل الحنة إلا من كان هودا**، أي فلف في قوله: "قالوا" فريقين؛ إذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به، أو نقول: لف بين قولي الفريقين؛ إذ لم يبين فيه مقول كل فريق [التحريد: ٤١١] إجمالا: ناظر إلى "قالوا" بدون الواو.

لعدم الالتباس. أي لأنه لا يلتبس على أحد أن الفريقين اجتماعا وقالوا ذلك القول لعدم أن كل فريق يضل صاحب. [الدسوقي: ٣٣٣/٤] **ولا بصور إلخ** أي إن هذا الضرب لا يتأتى أن يكون مرتبا ولا مشوشا لعدم وجود الترتيب في اللفظ، بخلاف الضرب الأول. (الدسوقي) **أن يذكر إلخ** أي أن يذكر لفان أو أكثر على وجه التفصيل، ثم يوتى بعد ذلك بشتر واحد يذكر فيه ما لكل واحد مما ذكر في اللفين أو أكثر، فقوله: 'الراحة والتعب' لف أول، 'والعدل والظلم' لف ثان، وقوله: 'قد سدّ إلخ' نشر ذكر فيه ما لكل واحد من اللفين؛ لأن قوله: "قد سدّ من أبواها ما كان مفتوحا راجع إلى الراحة من اللف الأول وإلى العدل من اللف الثاني، وقوله: "وفتح من طرقها ما كان مسدودا" راجع للتعب المذكور في اللف الأول وللظلم المذكور في اللف الثاني. [الدسوقي: ٣٣٤/٤] **زينة إلخ** أي ما يتزين بها الإنسان في الدنيا وتذهب عن قريب، فقد جمع المال والسود في حكم وهو زينة الدنيا. [الدسوقي: ٣٣٥/٤] **قول**: من مشطور الرجز فكل شطر بيت.

أي الاستغناء **مفسدة** أي داعية إلى الفساد للمرء أي **مفسدة**.
 تفسر بـ "الجدّة"
 صفة "مفسدة"

[التفريق]

ومنه أي من المعنوي التفريق: وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح
 متعلق بـ "إيقاع"

أو غيره **كقوله**:

كالعزل والمحو الوطواط

ما نوال العمام وقت ربيع كوال الأمير يوم سخاء
 بعبء عطاء السحاب

فنوال الأمير بذرّة عين. هي عشرة آلاف درهم، ونوال العمام قطرة ماء، أوقع التباين
 العاء تعليلية
 بين النوالين.

[التقسيم]

ومنه أي من المعنوي التقسيم: وهو ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين،
 وبهذا القيد خرج اللَّف والنشر، وقد أهمله السكاكي فتوهم بعضهم
 قوله: على التعيين ترك هذا القيد

مفسدة أي كامل في الفساد، والمفسدة الأمر الذي يدعو صاحبه إلى الفساد، والشاهد أنه قد جمع بين الشباب
 والفراغ والجدّة في حكم وهو كونه مفسدة للمرء. [الدسوقي: ٣٣٥/٤] **إيقاع تباين** إلخ ليس المراد التباين
 المصطلح عليه، بل المراد المعنى اللغوي أي إيقاع الافتراق بين أمرين مشتركين في نوع مثل نوال الأمير ونوال الغمام؛
 فإن النوع الذي يجمعهما مطلق نوال. (الدسوقي) **كقوله**. أي قول رشيد الدين الوطواط وهو من تلاميذ صاحب
 الكشف، والبيت المذكور مثال لإيقاع التباين في المدح بين أمرين مشتركين في نوع، فإنه أوقع التباين بين جمال
 ذلك المحبوب وجمال البدر مع أنهما من نوع واحد وهو مطلق الجمال. [الدسوقي: ٣٣٦/٤]

وقت ربيع أي الذي هو وقت ثروة العمام. (الدسوقي) **يوم سخاء** أي الذي هو وقت فقر الأمير لكثرة السائلين
 وكمال بذله. (الدسوقي) **فنوال إلخ** يعني فقد أوقع التباين بين النوالين مع أنهما من نوع واحد وهو مطلق نوال.
 (الدسوقي) **عشرة آلاف درهم**. وقيل: إن بذرة العين جلد ولد الصائد مملوءاً من الدراهم. (الدسوقي)

أوقع التباين أي حيث أسند للأول بذرة عين وللثاني قطرة ماء. [التجريد: ٤١٢]

خرج إلخ. لما تقدم أنه ذكر متعدد، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه. (الدسوقي)
بعضهم: منهم المصنف، فزاد القيد غافلاً عن الإضافة.

أن التقسيم عنده أعم من اللف والنشر، وأقول: ذكر الإضافة **مغن** عن هذا القيد؛ إذ ^{لأنه شامل لتعيين وعنده} ليس في اللف والنشر إضافة ما لكل إليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع إليه ^{من غير إضافة} ويرده عليه، فليتأمل، **كقوله: ولا يقيم على صم أي ظلم يراد به**، الضمير عائد إلى المستثنى منه العام المقدر **لا أدل** في الظاهر فاعل "لا يقيم" وفي التحقيق بدل أي لا يقيم أحد على ظلم يقصد به إلا الأذلان **غير الحي** وهو الحمار **وامتد**، هذا أي غير الحي ^{بالفراس} على الخسف أي الذل ^{مع صبه} مربوط **برمه**، هي قطعة حبل بالية، **ودا أي الوتد شح** أي يدق ويشق رأسه، **فلا يرثي** لا يرق ولا يرحم ^{بكسر التاء وتفتح} له أحد، ذكر العير والوتد ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف، وإلى الثاني الشح على التعيين، وقيل: لا تعيين؛ لأن "هذا" ^{العير} و"ذا" ^{مع الخسف} متساويان في الإشارة إلى القريب، وكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير ^{الوتد} وإلى الوتد، فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم، وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج إلى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها، ^{في هذا} في حرف التنبيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج إلى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها، ^{فإنها للأقرب}

اعم أي لأنه شرط في اللف عدم تعيين ما لكل واحد، وقال هـ: ذكر متعدد وإضافة ما لكل إليه، وهذا صادق بأن يكون هناك تعيين أو لا. [الدسوقي: ٣٣٦/٤] **وأقول** أي في الجواب عن السكاكي وفي الاعتراض على هذا التوهم. [التجريد: ٤١٢] **مغن** والحاصل: أنا لا نسلم أن السكاكي أهمل ذلك القيد حتى يكون التقسيم عنده أعم من اللف؛ لأنه ذكر الإضافة المستمرة للتعيين، فيكون التقسيم عنده ما يبا لللف والنشر. [الدسوقي: ٣٣٧/٤] **بل يذكر إلخ** والحاصل: أنه في التقسيم يضيف المتكلم ما لكل واحد إليه، وإضافة ما لكل إليه تستمر تعيينه، ففي التقسيم إضافة وتعيين من المتكلم، بخلاف اللف والنشر فإن المتكلم إنما يذكر ما لكل واحد من غير إضافة، والذي يضيف ما لكل واحد إليه إنما هو السامع. (الدسوقي) **كقوله** أي المتلمس وهو جرير بن عبد المسيح. (الدسوقي) **ولا يقيم إلخ** أي لا يتوطن في مواطن الظلم أحد إلا الأذلان. [التجريد: ٤١٣] **في الظاهر** أي فهو استثناء مفرغ حيث أسند الفعل له في الظاهر، وفي الحقيقة أسند إلى العام المحذوف. (الدسوقي) **فلا يرثي** لا يحصى أن عدم الرحمة مشترك بين غير الحي والوتد، وحيث فالأولى جعل ضمير له راجعا إلى كل منهما ويجعل قوله: "فلا يرثي" متفرعا على الشح والربط. (الدسوقي) **على العين** متعلق بـ "أضاف"، ووجه التعيين أن "ذا" بدون هاء إشارة إلى القريب، وأما مع هاء التنبيه فهو إشارة للبعيد. [الدسوقي: ٣٣٨/٤]

فهذا للقريب أعني العير، وذا للأقرب أعني الوتد، وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغي أن يهمل في عبارات البلغاء بل ليست البلاغة إلا برعاية أمثال ذلك.
حيث لا يحتاج إلى التبيه
التفاوت

[الجمع مع التفريق]

ومنه أي من المعنوي، الجمع مع التفريق: وهو أن يدخل شيان في معنى ويفرق بين
أكثر
 جهتي الإدخال كقوله:
الوطواط

فوجهك كالنار في صونها وقلبي كالنار في حرها

أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار، ثم فرق بأن وجه الشبه في الوجه الضوء
بين التشبيهين
 واللمعان، وفي القلب الحرارة والاحتراق.

[الجمع مع التقسيم]

ومنه أي من المعنوي الجمع مع التقسيم، وهو جمع متعدد تحت حكم، ثم تقسيمه أو
كالشعاع
كالروم في بيت ياتي
 العكس أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم، فالأول أي الجمع ثم التقسيم كقوله:
أي الطب
 حتى أقام أي الممدوح،
هو سيف الدولة

الجمع مع التفريق: أورد كلمة "مع" إشارة إلى أن المحسن اجتماعهما، وكذا يقال فيما يأتي، وإنما لم يذكر اجتماع المحسات الآخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة واجتماعهما موجب لحسن رائد على كل واحد منهما. [الدسوقي: ٣٣٨/٤] أن يدخل شيان: بناء الفعل للمفعول، و"شيان" نائب الفاعل أي وهو أن تجمع بين شيئين فأكثر في معنى أي في حكم يعني محكوم به كالمشاهدة بالنار في المثال. (الدسوقي)
 في كونهما كالنار أي في المماثلة للنار أي وهذا هو الجمع؛ لأنه جمع بين وجه الحبيب وقلبه في المماثلة للنار. [الدسوقي: ٣٣٩/٤] الحرارة والاحتراق: أي حرارة القلب واحتراقه، وفيه إشارة إلى أن المراد بخر النار: حرارتها في نفسها لا لغيرها؛ لأنه المناسب لتشبيه القلب بها. (الدسوقي) جمع متعدد. أي كالروم في البيت الآتي، فإنه يتناول النساء والرجال والأولاد والمال والزرع. (الدسوقي) ثم تقسيمه: أي الحكم يعني إضافة ما لكل متعدد إليه من ذلك الحكم. (الدسوقي) تقسيم متعدد. أي إضافة ما لكل متعدد إليه ثم جمعه تحت حكم. (الدسوقي)

ولتضمن الإقامة معنى التسليط عداها بـ "على" فقال: **عنى رصاص جمع ربض وهو ما**
حول المدينة حرسية، وهي بلدة من بلاد الروم **سقى به الروم والصلبان جمع صليب**
 من الصور **النصارى واسع جمع بيعة وهي متعبدهم، و"حتى" متعلق بالفعل في البيت السابق أعني**
 كسر الباء وسكون الياء **قاد المقانب أي العساكر، جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح، ثم قسم فقال:**
 لممدوح **لسي ما كحوا وأقتل ما ولدوا، ذكر "ما" دون "من" إهانة وقلة المبالاة بهم حتى**
كأنهم من غير ذوي العقول وملائمة لقوله: وأنت ما جمعوا وأسر ما رجعوا، ونسب
 عطف على "إهانة"
أي التقسيم ثم الجمع كقوله: قدم إذا حاربوا صرو عدوهم، وحوو أي طلبوا نفع
 حسان **في أسباعهم وأتباعهم وأنصارهم بمعوا، سجية أي غريزة وخلق نث منهم غير محدث،**
 خير مقدم صبيحة مبتدأ مؤخر صفة السجية
إن الخلائق جمع خليفة،
 علة لغیر محدثة

عداها بـ "على" أي: وإلا فالإقامة تتعدى بـ "في" أو بالباء. [الدسوقي: ٤/٤٤٠] **الصلبان** بوزن كمران، جمع صليب: هو معبود النصارى. **المقانب** جمع مقنب بكسر الميم وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل، والمراد بها العساكر كما قاله الشارح. [التجريد: ٤١٤] **جمع إلح** الأولى أن يقول: جمع في هذا البيت الروم الشامل للنساء والأولاد والمال والزرع في حكم وهو الشقاء، ثم قسم ذلك الحكم إلى سبي وقتل ونهب وإحراق، ورجع إلى كل واحد من هذه الأقسام ما يناسبه، فرجع للسي ما كحوا من النساء، وللقتل ما ولدوا، وللنهب ما جمعوا من الأموال، ولأسار ما رجعوا، فأشجارهم للإحراق تحت القدر ومزروعاثم للطبخ والحبز بالنار، وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض له في التقسيم حتى يقال: إنه من المتعدد المجموع في الحكم، والحاصل أن الشقاء وإن تعلّق بالروم والصلبان والبيع إلا أن التقسيم خاص بشقاء الروم.

ذكر ما أي إنه عبر عن نسايتهم وأولادهم بلفظ "ما" الموضوع لغير العاقل دون لفظة "من" الموضوع لغير العقل إشارة إلى إهانتهم وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول. (الدسوقي) **كقوله** أي قول حسان ابن ثابت الصحابي في حق الصحابة **سجية إلح** المعنى تلك الخصلة، وهي إضرار الأعداء وبيع الأشياء غريزة فيهم وطبيعة لهم، وقوله: "شرها البدع" مبتدأ وخبر، والجملة خير "إن"، وجملة "فاعلم" اعتراضية بالفاء، وجملة "إن الخلائق شرها البدع" مستأنفة جوابا لسؤال مقدر شأ من قوله: "غير محدثة" وهو: لم جعلتها غير محدثة مع أنها محدودة مطلقا. [الدسوقي: ٤/٣٤١]

وهي الطبيعة والخلق، فاعلم شرها **البدع** جمع بدعة أي المبدعات والمحدثات قسم في الأول ^{حيلة اعتراضية} ^{عبر "إن"} صفة الممدوحين إلى ضرر الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها في الثاني تحت كونها سحجية. ^{من الأخلاق} ^{البيت الأول} ^{في البيت الثاني}

[الجمع مع التفريق والتقسيم]

ومنه أي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم، وتفسيره ظاهر مما سبق فلم يتعرض له، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾ أي يأتي الله تعالى أي أمره أو يأتي اليوم أي هوله، والظرف منصوب بإضمار "اذكر" أو بقوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ (هود: ١٠٥). بما ينفع من جواب أو شفاعة ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ﴾ (هود: ١٠٥) أي أهل الموقف ﴿شَقِيٌّ﴾ يقضى له بالنار ^{خوفه وعذابه} ^{أي لا سلك} ^{بيان لـ "ما"} ^{كافراً كان أو عاصياً} ^{تعالى} ^{يقضى له} ^{بشدة} ^{النفوس} ^{وشهيق} ^{رده} ^{بحالة} ^{سماوات الآخرة وأرضها، أو هذه العبارة كناية عن التأييد ونفي الانقطاع} ^{إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ} ^{وهي دالة لا انقضاء لها} ^{عطف تفسير}

البدع لا يقال: كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها حلقة للزوم الخليفة؛ لأننا نقول: قد تسمى حلقة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون حلقة دواما وبدعة ابتداء. [التحريد: ٤١٤] **ظاهر مما سبق**: أي من تفسيرات هذه الأمور الثلاثة، وحاصله: أن يجمع بين متعدد في حكم، ثم يفرق أي يوقع التباين بينهما، ثم يضاف إلى كل واحد ما يناسبه. [الدسوقي: ٣٤١/٤] **أي أمره**: هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الإتيان على الله سبحانه. (التحريد) **أي هوله**: هذا التأويل واجب لا لأجل صحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه، بل للمحافظة على المقصود؛ لأن المقصود تفضيل اليوم، والمناسب له مجيء الهول لا مجرد الزمان. [الدسوقي: ٣٤٢/٤]

فمهم: أي الأنفس الكائنة يوم القيامة وهي أهل الموقف، ولذا قال الشارح: أي من أهل الموقف. (الدسوقي)

شقي: أي محكوم له بالشقاوة أي دخول النار، وهذا شامل لشقي الإيمان وهو الكافر، وشقي الأعمال وهو العاصي، وقوله: "وسعيد" شامل لسعيد الإيمان فقط وللسعيد على الإطلاق بدليل ما قرره في قوله: "إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ". (الدسوقي) **يقضى له**: أي مؤمن صالحاً كان أو عاصياً. أو **هذه العبارة كناية**: يعني فالمراد حيث سماوات الدنيا وأرضها، ولا ينافي التأييد بما فناؤها قبل الدخول فضلاً عن الخلود؛ لأنه على تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول، والمراد طول لا نهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل ذلك. (التحريد)

إلا وقت مشيئة الله تعالى: **إِن رَّبُّكَ مُعَالَ نَمَّا يُرِيدُ** (هود: ١٠٧) من تخليد البعض ^{عند المجرور} كالكفار وإخراج البعض ^{الكاف استعصائية} كالفساق **وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا** ^{استعصائية أيضا} **فَإِنَّ الْجَنَّةَ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دُمَّتْ** ^{أعطر إعطاء} **السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَّحْدُودٌ** (هود: ١٠٨) أي غير مقطوع بل ممتد لا إلى نهاية، ومعنى الاستثناء في الأول أن بعض الأشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان، وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان والتأييد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء، فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء فقد جمع الأنفس في قوله: "لا تكلم نفس" ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله: "فمنهم شقي وسعيد"، ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار، وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله: "فأما الذين شقوا" إلى آخره،

إلا وقت إلح. يحتمل أنه حمل 'ما' على المصدرية الظرفية، فيكون الوقت دحلا في معانها لأنها نائية عنه، ويحتمل تقديرها بمجرد المصدرية، فيكون الكلام على حذف المضاف، فالوقت مقدر في الكلام. [التحريد: ٤١٤]

وأما الذين سعدوا أي بالإيمان وإن شقوا بسبب المعاصي، لا يقال: فعلى هذا كيف يكون قوله: "فمنهم شقي وسعيد" تقسيما صحيحا مع أن من شرطه أن تكون صفة كل قسم منفية عن قسمه؛ لأن ذلك الشرط من حيث التقسيم للانفصال الحقيقي أو مانع الجمع، وهذا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وإن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة، ودلت لا يمنع اجتماعهما في شخص باعتبارين، فتكون أما في قوله تعالى: 'وأما الذين سعدوا' لمنع الخلود فيحوز الجمع. [الدسوقي: ٣٤٣/٤]

ومعنى الاستثناء. جواب عما يقال: ما معنى الاستثناء في قوله: "إلا ما شاء ربك" مع أن أهل الجنة لا يخرجون منها أصلا، وكذا أهل النار لا يخرجون منها، والاستثناء يفيد خروجهم، وحاصل الجواب: أنه استثنى الفساق من المخلدين في النار باعتبار الانتهاء، ومن المخلدين في الجنة باعتبار الابتداء؛ لأنهم لم يدخلوها مع السابقين، فالخلود في حقهم ناقص باعتبار المبدأ، فظهر أن ما صدق عليه الاستثناء في الاستثنائيين واحد وهم الفساق. [الدسوقي: ٣٤٤/٤]

لا يخلدون وهذا كاف لصحة الاستثناء. مبدأ هو وقت الدخول في الجملة.

ثم فرق بينهم: أي بأن أوقع التباين بجعل بعضها شقيا وبعضها سعيدا.

وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين: أحدهما: أن يذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل
 من تلك الأحوال ما يليق به كقوله: سأطلب حقي بالحقنا ومشايخهم، كأنهم من طول ما
 التمسوا مرد، ثقال أي لشدة وطأهم على الأعداء إذا لاقوا أي حاربوا خفاف أي
 مسرعين إلى الإجابة إذا دعوا إلى كفاية مهم ودفاع ملم، كثير إذا شدوا لقيام واحد
 مقام الجماعة قليل إذا عدوا، ذكر أحوال المشايخ وأضاف إلى كل حال ما يناسبها بأن
 أضاف إلى الثقل حال الملاقاة وإلى الخفة حال الدعاء وهكذا إلى الآخر، والثاني: استيفاء
 أقسام الشيء كقوله تعالى: ﴿يَهتَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهتَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ

يذكر أحوال الشيء: المراد بالإضافة مطلق النسبة ولو بالإسناد لا خصوص الإضافة السحوية، وهذا المعنى مغاير للتقسيم بالمعنى المتقدم؛ لأن ما تقدم أن يذكر متعدد أولاً، ثم يضاف إلى كل ما يناسبه على التعيين بخلاف ما هنا فإنه يذكر المتعدد ويذكر مع كل واحد ما يناسبه. [الدسوقي: ٣٤٥/٤]

سأطلب إلخ: اتقنا بالقاف والنون جمع قناة وهي الرمح، وفي بعض النسخ بالفتح بالفاء والتاء وهو المناسب لمشايخ، وأراد بالفتح نفسه وبالمشايخ قومه وجماعته من الرجال الذين لهم لحي، والالتئام وضع اللثام على الفم والأنف في الحرب، وكان من عادة العرب. (الدسوقي) **من طول ما التئموا:** الالتئام تغطية الفم واللحية باللثام وهو النقاب الذي يستر به الوجه والأنف والفم واللحية، يقال: التئم فاه: غطاه باللثام ليرى كالأمرد، والمعنى أنهم لا يفارقون الحرب ولا يفارقهم اللثام، فكأنهم مرد من حيث لا يرى لحاهم كما لا يرى للمرد لحي. (الحواشي)

قليل إذا عدوا. أي لأن أهل النجدة والشجاعة مثلهم في غاية القلة. (الدسوقي)

أحوال المشايخ. من الثقل والخفة والكثرة والقلة. [الدسوقي: ٣٤٦/٤] **وهكذا إلى الآخر:** أي فأضاف إلى الكثرة حالة الشدة وأضاف إلى القلة حالة العدو لا يخفي ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلة والكثرة والخفة والثقل؛ إذ بين كل اثنين منها تضاد. (الدسوقي) **استيفاء أقسام الشيء:** أي بحيث لا يبقى لمقسم قسم آخر غير ما ذكر، ومنه قول النحاة: الكلمة: اسم وفعل وحرف. (الدسوقي) **إناثا:** قدم الإناث على الذكور؛ لأن سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذكر الإناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الإنسان أهم، ثم إنه لما حصل للذكر كسر جيره بالتعريف؛ لأن في التعريف تنويها أي تعظيما بالذكر، ثم بعد ذلك أعطى كلا من الجنسين حقه من التقديم والتأخير، فقدم الذكور وأحر الإناث إشارة إلى أن تقدم الإناث لم يكن لاستحقاقهن التقديم بل لمقتض آخر وهو الإشارة إلى أن الله تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه العبد. (الدسوقي)

أوزيروهم: أي يجمع لهم من الذكران والإناث.

ذَكَرْنَا وَإِنَّا نَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا (الشورى: ٥٠، ٤٩) فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ أَمْرٌ لَّيَّاسٌ (الانشقاق: ١٧) وَلَدٌ أَوْ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَىٰ، أَوْ ذَكَرٌ وَأُنْثَىٰ، وَقَدْ اسْتَوَىٰ فِي الْآيَةِ جَمِيعُ الْأَقْسَامِ.

[التجريد]

ومنه أي من المعنوي، التجريد وهو أن ينتزع من أمرٍ ذي صفة أمرٍ آخر مثله فيها أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة **مبالغة** أي لأجل المبالغة وذلك **لكمالها** أي تلك الصفة فيه أي في ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو أي التجريد أقسام. منها ما يكون بـ "من" التجريدية

فإن الإنسان إلح. حاصله: أن الآية قد تضمنت أن الإنسان الذي شأنه الولادة ينقسم إلى الذي لا يولد له أصلاً، وإلى الذي يولد له جنس الذكور فقط، وإلى الذي يولد له جنس الإناث فقط، وإلى الذي يولد له جنس الذكور والإناث معاً، فهذا تقسيم مستوف لأقسام الإنسان باعتبار الولادة وعدمها، وأما الخشْيُ المشكل فلا يخرج عن الذكر والأنثى في الواقع فليس يقسم على حدة مع أنه نادر جداً. [الدسوقي: ٣٤٧/٤]

وهو أن يتزع إلح. وهذا الانتزاع دائر في العرب، يقال: في العسكر ألف رجل وهم في أنفسهم ألف، ويقال: في الكتاب عشرة أبواب وهو في نفسه عشرة أبواب. [الدسوقي: ٣٤٨/٤] **مالعة** يعني أن مالعة مفعول له لقوله 'يتزع'. **لأجل المبالغة:** [يعني أن "مبالغة" مفعول له لقوله: يتزع] أي إن الانتزاع المذكور يرتكب لأجل إفادة المبالغة، أي لأجل إفادة أنك بالغت في وصف المنتزع منه بتلك الصفة. (الدسوقي)

لكمالها أي لادعاء كمال تلك الصفة في ذلك المنتزع منه، وإما قلنا: 'لادعاء الكمال'؛ للإشارة إلى أن إظهار المبالغة بالانتزاع لا يشترط فيه كون الصفة كاملة في ذلك الأمر بحسب نفس الأمر، بل ادعاء كمالها كاف فيه سواء طابق أم لا. (الدسوقي) **التجريد أقسام** أي سبعة؛ لأن الانتزاع إما أن يكون بحرف أو بدونه، والحرف إما "من أو الباء أو في"، والباء إما داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع، وما يكون بدون الحرف إما أن يكون لا على وجه الكناية، أو يكون على وجهها، ثم هو إما انتزاع من غير المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه، فهذه أقسام سبعة. أشار المصنف إليها وإلى أمثلتها فيما يأتي. [الدسوقي: ٣٤٩/٤]

بـ "من" التجريدية: جعل بعضهم التجريد معنى برأسه بكلمة "من"، والأصح أنها ابتدائية كما أن باء التجريد باء المصاحبة وتدخل "من" على المنتزع منه، ولم يوجد دحوها على المنتزع بخلاف الباء. (الدسوقي)

نحو قولهم: لي من فلان صديق حميم أي قريب يهتم لأمره أي بلغ فلان من الصداقة
ناشئ من فلان تفسير للحميم
 حدا صح معه أي من ذلك الحد أن يستخلص منه آخر أي من فلان صديق مثله فيها
أي مرة بترع
 أي في الصداقة، ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم:
 لش سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في
 السماحة، ومنها ما يكون بدخول باء المعية في المنتزع نحو قوله: وشوهاء أي فرس
 قبيح المنظر لسعة أشداقها أو لما أصابها من شدائد الحرب تعدو تسرع لي إلى صراح
المصاحبة "في" بمعنى "على" جمع شديق وهو جناب فم رب فرس شوهاء
 الوعى أي مستغيث في الحرب بمستلثم أي لابس لأمة وهي الدرع، والباء للملابسة
 والمصاحبة مثل الفتيق وهو الفحل المكرم المرحل من رحل البعير أشخصه عن مكانه
بالهجرة وقد تسهل التشديد من الإبل أطلقه
 وأرسله أي تعدو بي ومعني من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى
 انتزع منه آخر، ومنها ما يكون بدخول "في" في المنتزع منه نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ

نحو قولهم. في مقام المبالغة في وصف فلان بالكرم. لتسألن به البحر يصح أن تكون "الاء" للمصاحبة أي لتسألن
 البحر معه أي شخصا كرما كالبحر مصاحبا له، ويصح جعلها للسببية أي لتسألن بسببه البحر أي شخصا آخر
 كالبحر بمعنى أنه سبب لوجود بحر آخر مجردا منه مماثلا له في كونه يسأل. [الدسوقي: ٣٥٠/٤]
 أشداقها. باعث كثرة جرّ المارزين عاها. أو لما أصابها: أو للتويع؛ وذلك لأن الشوه قيل: إنه قبح الوجه لسعة
 الأشداق جمع شديق وهو جانب الفم، وقيل: قبح الوجه لما أصابه من شدائد الحرب وهو يستحسن في الخيل.
 (الدسوقي) بمستلثم: حال من الهروور في "بي" أي تعدو بي حالة كوني مصاحبا لمستلثم آخر، وليست الباء للتعدية،
 وليس قوله: "بمستلثم" بدلا من الاء في قوله: "بي"؛ لأن ذلك يفوت التجريد؛ ولأنه لا يبدل الاسم الظاهر من
 ضمير الحاضر، إلا إذا كان مقيدا للإحاطة والشمول. (الدسوقي) مثل الفتيق: قيل: إنه صفة لمستلثم لقرنه منه،
 وقيل: صفة لشوهاء، والفتيق بالفاء والنون ثم ياء تحية وقاف. [الدسوقي: ٣٥١/٤]

الفحل المكرم. أي الفحل من الإبل الذي ترك أهله ركوبه تكرمة له. (الدسوقي) المرحل: أي المرسل عن مكانه أي
 إنه مطلق وغير مربوط في محل، فقد شبه الفرس بالفحل المذكور في القوة وعدم القدرة على مصادمتها. (الدسوقي)

أخرى وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار قهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة،
ومنها ما يكون بدون توسط حرف **حو** قوله: **ولئن بقيت لأرحس بعروة: تحوي أي**
تجمع العنائم أو يموت منصوب بإضمار "أن" أي إلا أن يموت **كرمه** يعني بالكرم نفسه
انتزع من نفسه كرما مبالغة في كرمه، فإن قيل: هذا من قبيل الالتفات من التكلم إلى
الغيبة، قلنا: لا ينافي التجريد على ما ذكرنا، **وفيل: تقديره: أو يموت مي كرمه فيكون**
من قبيل "لي من فلان صديق حميم" فلا يكون قسما آخر، **وفيه بطر: لحصول التجريد**
وتمام المعنى بدون هذا التقدير، **ومها ما يكون بطريق الكناية**.....
ولا قرينة عليه

ومبالغة إلخ: اعترض بعضهم بأن انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لا في شدة العذاب إلا أن يقال: اتصافها
بالخلود يستلزم شدة العذاب، فانتزع منها دار أخرى مثنها في شدة العذاب وفي كونهما مخلدا فيها. [الدسوقي: ٣٥١/٤]
بدون إلخ: أي بل يؤتى بالمتزع على وجه يفهم منه الانتزاع بقرائن الأحوال من غير صرف مستعان به على
إفادة التجريد. [الدسوقي: ٣٥٢/٤] **تحوي** الغنائم، الجملة صفة للعزوة أي تجمع تلك العزوة الغنائم يعني أهل
تلك العزوة الغنائم وأما منهم. (الدسوقي) **منصوب إلخ** أي لوقوعه بعد "أو" التي بمعنى "إلا" أي لكن إن مات
كرمه فلا تحوي الغنائم. (الدسوقي) **يعني بالكرم نفسه** أي إن الشاعر يعني بالكرم نفسه؛ لأن معنى الكلام: أي
أسافر لغزوة إما أن أجمع فيها الغنائم أو أموت. (الدسوقي)

من قبيل الالتفات: يعني فلا يكون حيثل من قبيل التجريد؛ لأن الالتفات مبني على الاتحاد، والتجريد مبني على
التعدد، وهما متنافيان؛ وذلك لأن المعنى المعبر عنه في الالتفات بطريق الأول والثاني واحد، والمعبر عنه باللفظ الدال
على المتشعر منه وباللفظ الدال على المتشعر متعدد بحسب الاعتبار؛ إذ يقصد أن المجرد شيء آخر غير المجرد
منه. (الدسوقي) **على ما ذكرنا** أي على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد؛ فإنه يقتضي أنه قد يجامعه
الالتفات؛ إذ المراد بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الأمر لا الاتحاد فيه في الاعتناء، والتعدد في التجريد تعدد
بحسب الاعتبار لا في نفس الأمر أيضا حتى ينافي الالتفات، والحاصل أنه تجريد نظرا للتغاير الادعائي، والالتفات
بالنظر إلى الاتحاد الواقعي. [الدسوقي: ٣٥٣/٤]

فيكون من قبيل: من جهة أن "من" داخلة على المتشعر منه في كل؛ لأن المقدر كالملفوظ. **بطريق الكناية:** أي مصحوبا
بطريق الكناية أي تجريد معه كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح. [الدسوقي: ٣٥٤/٤]

نحو قوله: يا حير من يركب **المطي** ولا :: يشرب كأس بكف من بخلا أي يشرب الكأس بكف الجواد، انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف الكريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم، وقد خفي هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد وإلا فليس من التجريد في شيء بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل، وأقول: الكناية لا تنافي التجريد على ما قررنا، ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا في قوله. ومنها مخاطبة الإنسان نفسه.....

المطي جمع مطية: وهو المركوب من الإبل. **بكف من بخلا** أي بكف من هو موصوف بالحل، وحاصله: أن ذلك الممدوح من أهل الشرب، والحال أن الإنسان يشرب بكف نفسه، فانتزع الشاعر من ذلك الممدوح شخصا كريما يشرب من كفه الممدوح مألعة في كرمه، فصار الأصل: ويشرب بكف كريم، فعبّر ذلك المعنى بالكناية بأن أطلق اسم المألوم وهو يعي الشرب بكف البخيل، وأريد اللارم وهو الشرب بكف الكريم. [الدسوقي: ٣٥٤/٤] **على طريق الكناية** حيث أطلق اسم المألوم الذي هو نفى الشرب بكف البخيل على اللارم وهو الشرب بكف الكريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه لا محالة فيكون المراد بالكرم نفسه، ففيه تجريد. [الدسوقي: ٣٥٥/٤] **وقد خفي** أي انتزع الجواد عن طريق الكناية. **فزعم إلخ** يعني أن الخطاب في قوله: 'يا حير من يركب المطي' إن كان لنفسه فهو تجريد؛ لأنه صير نفسه أمامه فحاطها وإنما يصيرها كذلك بالتجريد، وإذا كان هذا تجريدا فقوله: "ولا يشرب كأسا بكف من بخلا" كناية عن الكريم فيكون وصفا للمجرد أولا، ولا تجريد في الكناية نفسها؛ لأن التجريد وقع أولا في الكلام، والكلام في كون الكناية تتضمن تجريدا مستقلا ولم يوجد على هذا، وإن كان الخطاب لغيره كان قوله: "ولا يشرب إلخ" كناية عن الكريم الذي هو ذلك المخاطب بواسطة دلالة على أنه يشرب بكف كريم مع العلم بأن الكف كفه وليس من التجريد في شيء. (الدسوقي)

الكناية لا تنافي إلخ رد لقوله: "وإلا فليس إلخ"، وقوله: "ولو كان الخطاب لنفسه إلخ" رد لقوله: "إن كان الخطاب لنفسه فهو تجريد"، وحاصل كلام الشارح احتيار أن الخطاب لغيره، والتجريد حاصل معه، وكونه كناية لا ينافي التجريد، وأن كون الخطاب لنفسه صحيح، والتجريد حاصل معه إلا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه؛ لأنه لا يكون حيثيذا قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه. (الدسوقي)

ومها مخاطبة إلخ أي من أقسام التجريد ما تدل عليه مخاطبة الإنسان لنفسه؛ لأن المخاطبة ليست من أنواع التجريد وإنما تدل عليه؛ وذلك لأن المخاطب يكون أمام الإنسان ولا يخاطب نفسه حتى يجعلها أمامه، ولا يجعلها أمامه حتى يحرمه منها شخصا آخر يكون مثله، فمخاطبة الإنسان نفسه تستلزم التجريد. [الدسوقي: ٣٥٦/٤]

وبيان التجريد في ذلك أنه ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه **كقوله: لا خبل عندك قهدها** لا مال، فليسعد النطق إن لم يسعد الحال. أراد بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال وخاطبه.

[المبالغة المقبولة]

ومنه أي من المعنوي **المبالغة المقبولة**: لأن المردودة لا تكون من المحسنات، وفي هذا إشارة والتي قد بالنسبة وهي بعض صور العجز إلى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا، ثم إنه فسّر مطلق المبالغة وبيّن أقسامها والمقبولة والمردودة، فقال: **والمبالغة مطلقا أن يدعى** مقبولة كانت أو مردودة **يوصف بدوئه في السهولة بضعف حدا مستحيلا أو مسعدا، وإنما يدعي ذلك؛** يعرب من المبالغة **نفس أنه أي ذلك الوصف غير متناه فيه أي في الشدة أو الضعف،.....** بالع في السهولة

في الصفة كقصد المال والخيل في المثال. [الدسوقي: ٣٥٦/٤] **لا خبل عندك** أي لا خيل ولا مال عندك قهده لمدح، فإذا لم يكن عندك شيء من ذلك توسي به امدح فواسه بحسن النطق. (الدسوقي) **المبالغة المقبولة** أي الإعراق والتبليغ وبعض صور العجز. **مقبولة مطلقا** أي سواء كان تدبعا أو إعراقا أو عجزا؛ وذلك لأن حاصلها أن يثبت للشيء من القوة والضعف ما ليس به في الواقع، وأعدب الكلام أكدته مع إيهام الصحة وظهور المراد؛ ليكون من المحسنات مطلقا. [التجريد: ٤١٧]

مردودة مطلقا لأن حيز الكلام ما حرج محرج الحق وحاء على مبهج الصدق، ولا حيز في كلام أوهم كدبا أو حقيقه فهذا قولان مطلقان مردودان، والمختار ما فيه الضعف: إن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة. [الدسوقي: ٣٥٨/٤] **فسّر** ولذا أتى بالاسم الطاهر فقال: والمبالغة إلح. (الدسوقي) **والمبالغة** لم يقل "هي"، لئلا يعود إلى المبالغة المقبولة. [التجريد: ٤١٨] **حدا مستحيلا** أي عقلا وعادة كما في العلو أو عادة لا عقلا كما في الإعراق، وقوله: "أو مستعدا" أي بأن كان ممكنا عقلا وعادة إلا أنه مستعد كما في التبليغ. (الدسوقي)

وأما يدعي ذلك أي نوع الوصف تلك المنزلة تدفع توهم أن ذلك الوصف متناه فيه أي غير بالغ فيه النهاية، بل هو متوسط أو دون المتوسط، وأتى الشارح بذلك إشارة إلى أن قول المصنف: "لئلا يظن" ليس داحلا في حد المبالغة، بل التعريف قد تم بدوئه، وأنه بين للعللة التي تحمل التبليغ على إيجاد المبالغة، وبه اندفع ما يقار: إن المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ذلك. (الدسوقي)

وتذكير الضمير وإفراده باعتبار عودته إلى أحد الأمرين، وتنحصر المبالغة في التبليغ
 والإعراق ^{في لغة} واعتد ^{والأحد مذكر مفرد} لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعي، وذلك لأن المدعى إن كان
 ممكناً عقلاً وعادة فتبليغ، كقوله: فعادى يعني الفرس عداً، وهو الموالاة بين الصيدين
 يصرع أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد ^{بمعنى} ثور يعني الذكر من بقر الوحش
 وبعده يعني الأنثى منها ^{ككتاب} دراكا أي متابعاً، فلم ينضح ماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح
 أي لم يعرق فلم يغسل، ادعى أن فرسه أدرك ثوراً ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا
 ممكن عقلاً وعادة، وإن كان ممكناً عقلاً لا عادة ^{المدعى} فإعراق كقوله: وبكرم حاربنا ما دام
 فبنا، ^{وإن كان نادراً} وشعته من الإتياع أي نرسل الكرامة على إثره حيث مالا وسار، وهذا ممكن عقلاً
 لا عادة بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلاً،
 لعله لشع

في التبليغ إلخ المناسبة بين معانيهما الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل مد الفارس يده معان فرسه ليبريد
 في الحربي، والإعراق استيلاء النارع في القوس حدها، والعبو محاورة الحد في الأمر. [التجريد: ٤١٨]
 وذلك أي إحصاء المبالغة في الأقسام الثلاثة بالدليل العقلي. [الدسوقي: ٣٥٨/٤] المدعى وهو بلوغ الوصف إلى
 النهاية. فتبليغ أي مدعوى بلوغه ما ذكر نسمى تبليغاً؛ لأن فيه مجرد الريادة على المقدار المتوسط فناسب معناه
 اللعوي المتقدم. [الدسوقي: ٣٥٩/٤] كقوله: أي كقول الشاعر وهو امرؤ القيس يصف فرسه بأنه لا يعرق، وإن
 أكثر العدو. (الدسوقي) يصرع أحدهما جرح أحدهما على أثر الآخر. فلم ينضح أي لم يرشح ذلك الفرس
 الذي عادى بين الصيدين محروج ماء أي عرق، واعلم أن 'نضح' إن كان بمعنى 'رش' كان من باب 'صرب'، وإن
 كان بمعنى 'رشح' كما هنا كان من باب 'قطع'. [الدسوقي: ٣٦٠/٤]
 فيغسل. يتحمل أنه أراد بالغسل المضي غسل العرق، ويكون تأكيداً لنفي العرق، ويتحمل أنه أراد به الغسل بالماء القراح أي
 لم يصبه وسح العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء القراح. (الدسوقي) فإعراق أي مدعوى بلوغه إلى حيث يستحيل
 بالعادة تسمى إعراقاً؛ لأن الوصف بلغ إلى الاستعراق حيث حرج عن المعتاد، فناسب معناه اللعوي المتقدم. (الدسوقي)
 حيث مالا: أي حيث رحل عما وسكن مع غيرنا، فقد ادعى الشاعر أنهم يكرمون الحار في حالة كونه مقيماً عندهم
 وفي حالة كونه مع غيرهم وارتحالهم عنهم، فالوصف المبالغ فيه كرمهم، ولا شك أن إكرام الحار في حالة كونه مع
 غيرهم محال عادة حتى يكاد أن يلتحق بالمحال عقلاً في هذا الزمان، وإن حملت الكرامة على إعطاء الراد حال
 الارتحال إلى جهة أخرى، فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الأكابر. (الدسوقي)

وهما أي التبليغ والإغراق **مفولان**، وإلا أي وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع
 أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا؛ إذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا **ينعكس** معبر.
 كقوله: **وأخفت أهل الشرك حتى أنه**، الضمير للشأن **لحافك النطف** التي لم **تحس**، فإن
 خوف النطفة الغير المخلوقة **ممتنع عقلا وعادة**، **والمقبول منه أي من الغلو** **نصف**، **سب**
 ما أدخل عليه ما يقرنه إلى الصيغة **للفظة "يكاد"** في قوله تعالى: **هيكاد زبنتها يضيء**
ونون تمسسه نارا (البور: ٣٥)، ومنها ما **نصص** **نوعا حسا**.....
 النصف الذي نصص

وهما **مفولان** أي لعدم ظهور الكذب فيهما الموجب للرد، واعلم أن ما ذكره من المقول والمردود إما هو بالطر
 إلى البديع واعتبارات الشعراء، وأما بالطر إلى لبيان فالكلمة مقول؛ لأنها ليست جارية على معانيها الحقيقية بل
 كتابات أو محاربت بالطر بسمواد والأمثلة. [الدسوقي: ٣٦١/٤] **أي وإن لم يكن إلح** هذا البقي للقسم الأول أعني
 قوله: 'وإن كان ممكنا عقلا وعادة'، وترك بقي القسم الثاني أعني قوله: 'وإن كان ممكنا عقلا لا عادة' بأن يقول أي:
 'وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا؛ لأنه لا يتصور أن يكون الشيء ممكنا عادة ممتنعا عقلا، كما
 أشار إليه الشارح بقوله: لا ممتنع إلح، فهو عنة محذوف أي وترك بقي القسم الثاني لا ممتنع إلح أو إنه عنة لاقتصاره
 في تفسير إلا على صورة واحدة. (الدسوقي)

ولا سنعكس أي عكسا كذا فيس كل ممكن عقلا ممكنا عادة؛ لأن دائرة العقل أوسع. (الدسوقي)
وأخفت أي أدخلت في قلوبهم الخوف بحيث. (الدسوقي) **حتى أنه** بكسر هززة لدخول اللام في حيزها فهي ابتدائية.
النطف جمع نطفة، وهي الماء الذي تتخلق منه الإنسان، وقوله: "التي لم تخلق" أي لم يخلق منها الإنسان بعد أو
 لم تتخلق هي بنفسها أي لم توجد، فقد بالغ في إحافة أهل الشرك حيث صيره تخاف النصف، ومعلوم أن خوف
 النطف محال، فهذه المتألمة مردودة لعدم اشتماله على شيء من موحات القول الآتية. (الدسوقي)

لفظة "يكاد" أي ولفظة "نو"، و"ولا" وحرف التشبيه. **يكاد زبنتها يضيء** لا شك أن إضاءة اليريت كإضاءة
 المصباح بلا نار محال عقلا وعادة، فهو قيل في غير القراء: هذا اليريت يضيء كإضاءة المصباح بلا نار لرؤد، وحيث
 قيل: 'يكاد يضيء' أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة،
 إذ قد تكثر أسباب الوهم المتحيل لها وقوعه، ولو كان لا يقع قيل: إن المصنف لما مثل بالآية كان يسعى له أن يقول
 منها ما أدخل عليه ما يخرجه عن الامتناع بدق قوله ما يقرنه إلى الصحة تأدبا؛ إذ صحة كلام الله لا مريد عليها،
 فكيف يقال فيه ما يقرب إلى الصحة، ثم إن ما ذكر من كون إضاءة اليريت كإضاءة المصباح بلا نار محالا عقلا غير
 ظاهر لصحة اتصاف كل جسم بما تصف به الآخر ولعموم قدرة المولى لذلك، البهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية
 الاستحالة في عقول العامة. [الدسوقي: ٣٦٢/٤]

من التخيل كقوله: عقدت سناكها أي حوافر الجياد عليها أي فوق رؤوسها **عشيرا**
 بكسر العين أي غبارا، ومن لطائف العلامة في شرح "المفتاح" العثير: الغبار **ولا يفتح**
 فيه العين، وألطف من ذلك ما سمعت أن بعض البغاليين كان يسوق بغلته في سوق
 بغداد، وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا **فضرطت** البغلة، فقال البغال على ما هو
 دأبهم: بلحية العدل بكسر العين يعني أحد شقي الوقر، فقال: بعض الظرفاء على
 الفور: **افتح العين** فإن المولى حاضر، ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة:

علا فأصبح يدعوه الورى ملكا وريثما فتحوا عينا غدا مدكا
 ارتفع بمعنى حثيما

ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابي ممن الغالب على لهجتهم إمالة الحركات نحو الفتحة،
 لغتهم وكلامهم

من التخيل: أي تخيل الصحة وتوهمها؛ لكون ما اشتمل العدو يسبق إلى ائوهم إمكاه لشهود شيء يعالط الوهم فيه،
 فتأدر صحتة كما يذاق من المثال، بخلاف ما يبدو انتفاءه لئوهم بأذن التفات كما في إحافة اللفظ. [التجريد: ٤١٩]
عشيرا. وثمام البيت كما يأتي: لو تبتغي عنقا عليه لأمكا أي لو تريد تلك الجياد سيرا مسرعا على ذلك العثير
 لأمكن ذلك العنق أي السير، ادعى أن العبار ارتفع من سنايك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا
 بحيث صار أرضا يمكن أن تسير عليه الجياد، وهذا ممنوع عقلا وعادة لكنه يحيل الوهم تخيلا حسنا من ادعاء كثرته
 وكونه كأرض في الهواء صحتة فلا يحيله حتى يلتفت إلى القواعد، فصار مقبولا. [الدسوقي: ٣٦٣/٤]

ولا يفتح فيه العين. له معنيان: قريب وهو النهي عن فتح العين الخارجة في الغبار؛ لئلا يؤديها بدخوله فيها، وليس
 هذا بمراد، ويعيد وهو النهي عن فتح العين في هذا اللفظ أي لفظ 'يسير'؛ لئلا يئزم تحريف اللفظ عن وضعه وهي
 المراد. (الدسوقي) **فضرطت:** أحرحت ريحا من جوفها بصوت. (الدسوقي) **فقال البغال** أي على عادة أمثاله عند
 فعل البعلة ذلك. (الدسوقي) **بلحية العدل:** أي ما فعلت يقع في لحية العدل لا في وجه السائق. وفيه تشبيه العدل
 برجل ذي لحية على طريق المكنية. (الدسوقي)

افتح العين: يحتمل أن المراد: الخارجة، وأراد بالمولى من يستحي منه، ويحتمل أن المراد: افتح حرف العين وقل: 'في لحية
 العدل' بفتح العين، وأراد بالمولى المستحق لذلك الشاهد. (التجريد) **هذا القبيل:** أي احتمال التورية والتوجيه في مادة
 فتح العين. **قصيدة** في مدح السلطان أبي الحسين. **فتحوا عينا:** يحتمل فتحوا عين لفظ ملك أي وسطه، فعدا
 بسبب الفتح ملكا، ويحتمل أن يراد فتحوا عيهم فيه ونظروه فوجدوه قد صار ملكا. [الدسوقي: ٣٦٤/٤]

ومما يناسب. أي من جهة أن ضم العين فيه إشارة معنى حفي، وإن كانت الإشارة بغير اللفظ وليس فيه تورية
 ولا توجيه؛ ولذا قال: ومما يناسب ولم يقل: ومنه. (الدسوقي يتصرف)

أتاني بكتاب، فقلت: لمن هو؟ فقال: لمولانا عمر - بفتح العين - فضحك الحاضرون، فنظر إليّ كالمتعرف بسبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت إليه بعض الجفن وضم العين فتفطن للمقصود، واستظرف ذلك الحاضرون ^{بمعنى} ^{الطالب لمعرفة} ^{تفسير ما قبله} ذلك الجياد ^{مسير مسرع} عما هو نوع من السير ^{وهو ضم عين عمر} عبيد أي على ذلك العثير ^{تصبت} لأمكن أي العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنانك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليها، وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن، وقد اجتمعا أي إدخال ما يقربه إلى الصحة وتضمن التخييل الحسن ^{لشبهان للقبور} في قوله:

يخيل لي أن سمر الشهب في الدجى ^{حده} ^{طمة الليل} وشدت بأهدائي إليهن ^{إلى الشهب} ^{الجمع غطاء العين} جفائي أي يوقع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وإن أجفان عيني قد شدت بأهدائها إلى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهري فيه،

استظرف واعتبروا بطرافة المشير وفهم المشار به. [الدسوقي: ٤/ ٣٦٤] **الحاصرون** وأيضا ما يناسب في هذا المقام ما قال ابن الرواحي السيد المقدم مولانا السيد أنور شاه الكشميري ، صدر المدرسين بدار العلوم بديوبند، أن أمير خسرو ادهلوي قرع سمعه بأن رجلا يدعى أعار دقيقة، فشد ارجاح إليه ليرويه وكان هو أيضا ماهرا في الأعار، فلما وصل إليه قال له: اقرأ عني بعض أعارك، قال: ما تريد من القول والمعنى؟ فهدت ولم يحب شيئا، فلما لبثت إلا كتصافح الأحناف حتى قام الرجل وركع، ثم قام وشر أشعار لحيته وقال: بين لي ما ترى، فبقي شاحصا عييه، فقال: إنه اسم إدريس، فإن اقيم يشابه الألف، واركوع يشابه الهمزة، واللحية في الفارسية ريش، وشر الريش إشارة إلى شر بقصه فبقي إدريس. **يخيل حسن** أي شأ من ادعاء كثرة العار وكونه كالأرض التي في الهواء. [الدسوقي: ٤/ ٣٦٥] **ما يقربه**: هو لفظ يخيل في المثال الآتي.

قوله القصص الأرجاني يصف صول الليل. **يخيل لي أن سمر** أي يوقع في حياي وفي وهمي من صول الليل وكثرة سهري فيه أن الشهب وهي المحوم سموت أي أحكمت بالمسامير في الدجى أي طمة الليل (الدسوقي) **وشدت** أي ويخيل لي مع ذلك أن ربطت أحفائي بأهدائي حار كوها مائة إليهن أي إلى الشهب، أي يخيل لي أن أحفائي مربوطة في الشهب بأهدائي، ادعى الشاعر أن طول الليل وصل إلى حالة هي أن الشهب أحكمت بالمسامير في الدجى، وأن كثرة السهر وصلت إلى حاله هي أن أحفائه صارت مشدودة بأهدائه في الشهب، ومعوم أن إحكام الشهب بالمسامير وشدة أحفائه بالأهداد محال كونه تضمن تخيلا حسنا. (الدسوقي) **يوقع في خيالي**: أي من طول الليل وكثرة سهري فيه.

وهذا تخيل حسن، ولفظ "يخيل" يزيده حسنا. **ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله:**
 يدرك حسنه الذوق من أصناف الغلو المقبول ما علم قائله

أسكر بالأمس إن عرمت عني الشرب عدا إن ذا من العجب

[المذهب الكلامي]

ومنه أي من المعنوي المذهب الكلامي. وهو إيراد حجة للمطوب ^{على المطوب} على طريقة أهل

الكلام وهو أن يكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب ^{ولو كان كادها} **خو: «لو كان فيهما**
^{الدليل} **الهيئة إلا الله لفسدتا»** (الأنبياء: ٢٢) ^{استلزما عقليا أو عاديا} واللازم وهو فساد السماوات والأرض باطل؛ لأن

المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه، فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة، وهذه ^{بمعادها} ^{وهذا النظام محقق} ^{بماض}

الملازمة من المشهورات التي يكتفي بها في الخطايات دون القطعيات ^{لخطيات} ^{ليقينييات}

مخرج الهزل خلاف الجد، وهو الكلام الذي لا يراد به إلا المطاوعة والصحك، وليس منه غرض صحيح،
 والخلاعة الشطارة وعدم امبالاة بما يقول لعدم امانع الذي يمنعه من غير الصدق. [الدسوقي: ٣٦٦/٤، التحريد: ٤٢٠]
أسكر إلح هذا مبالغة في شغفه بالشرب، فادعى أن شغفه في الشرب وصل إلى حالة هي أنه يسكر بالأمس عند
 عزمه على الشرب عدا، ولا شك أن سكره بالأمس عند عزمه على الشرب عدا محال، لكن ما أتى بالكلام على
 سبيل الهزل والخلاعة كان ذلك الغلو مقبولا. (الدسوقي)

إن ذا أي سكره بالأمس إذا عزم على الشرب عدا من العجب، أكد كونه من العجب مع أنه لا شبهة في كونه عجبا؛
 لأنه حكم على الأمر المحقق المشار له بقوله: "ذا" والحكم عليه ولو بكونه من العجب مما يكر لإنكار وجود ذلك الأمر.
 (الدسوقي) **طريقة أهل الكلام** حاصله: أن المحسن هو كون الدليل على طريق أهل الكلام بأن يؤتى به على صورة
 قياس استثنائي أو افتراضي يكون بعد تسليم مقدماته مستلزما للمطوب، وأما إيراد حجة لا على طريق أهل الكلام فليس
 محسنا لكن المراد بكون الحجة على طريق أهل الكلام صحة أحد المقدمات من أماني به على صورة الدليل الافتراضي أو
 الاستثنائي لا وجود تلك الصورة بالفعل كما يؤخذ من الأمثلة. [الدسوقي: ٣٦٩/٤]

لو كان فيهما إلح [أي كونهما على طريقة أهل الكلام] أي لو كان في السماء والأرض آلهة غير الله لفسدتا، وهذا
 إشارة إلى قياس استثنائي ذكر شرطيته، وحذف منه الاستثنائية والمطلوب لظهورهما، أي لكن وجود الفساد باطل
 بالمشاهدة فبطل الملزوم وهو تعدد الآلهة، وقد أشار الشارح لذلك بقوله: واللازم باطل فكذا الملزوم. (الدسوقي)

دون القطعيات والحاصل: أن هذا الدليل امتناعي لا برهاني، وهذا بناء على ما رعم الشارح من أن المراد بالفساد
 اللازم لتعدد الآلهة. الخروج عن هذا النظام المشاهد، وأما لو أريد به عدم الكون أي عدم الوجود من أصله كانت =

المعتبرة في البرهانيات وقوله: **حلفت** فلم أترك لنفسك رية أي شكًا وليس وراء الله
 للمراء مضط^{الناعبة} فكيف يحلف به كاذبا لئ^{يسبب ذلك النقص} كنت اللام لتوطئة القسم **قد نعت عني** حنانه
 لمبعت^{تلك الحياة} واللام جواب القسم **الواسي** أعش^{تمام} من غش إذا خان **وأكذب**، ولكنني كنت
 امرأ^{وجه} في جانب من الأرض فيه أي في ذلك الجانب **مسترد** أي موضع طلب الرزق من
 راد الكلاء، **ومذهب** موضع الذهاب للحاجات، **مدوك** أي في ذلك الجانب مدوك
 وإحوال إذا ما **مدحتهم** أحكم^{طسه خنثى} في أموالهم أي أتصرف فيها كيف شئت وأقرب^{متدا خيره مقدر} عندهم
 وأصير رفيع المرتبة **كفعت** أي كما تفعل أنت في قوم أراك **اصطفتيهم** أي أحسنت
 إليهم، **فلم ترهم** في مدحتهم لك أدبوا، أي لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين إليّ
 المنعمين عليّ كما لا تعاتب قوما أحسنت إليهم فمدحوك،

= الملامزة قطعية، وكان الدليل برهانيا، وذلك لأنه لو تعدد الإله لجر اختلافهما، ولو توفقا بالفعل وجواز
 الاختلاف يرمه جوار التمايع، وجوار التمايع يرمه عجز الإله، وعجز الإله يلزمه عدم وجود السماء والأرض،
 لكن عدم وجودهما باطل باشاهدة، فما استمره من تعدد الإله باطل، فأجاب عن الشارح بعض تلامذته، ومن أراد
 التفصيل فعليه بحواشي "شرح العقائد والمطول". [الدسوقي: ٣٦٩/٤]

وقوله أي قول الناعمة الديلمي من قصيدة يعتذر فيه إلى النعمان بن المنذر ملك العرب نسب تعبط النعمان عنيه
 بمدحه آل جفنة، وهم قوم أصبهم من اليمن وبرلوا بالشام، كان بينهم وبين النعمان عداوة. [الدسوقي: ٣٧٠/٤]
حلفت أي حنفت لك بالله ما أنقضت ولا حقرتك ولا عرضت عند مدحي آل جفنة بدمك، وقوله: 'فلم أترك
 لنفسك رية' أي فلم أبق عندك سبب ذلك اليمين شك في أي نلت لك مفضل ولا عدو. (الدسوقي)

شكًا في أي لست لك مفضل. **وليس وراء إلخ** أي لا يبغي للمحبوب له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق
 سوى يمين بالله؛ إذ ليس وراء الله أعظم أن يطلب الصدق بالخلف به؛ لأنه أعظم من كل شيء. [التحريد: ٤٢٠]
ولكني إلخ هذا شروع في بيان سبب مدح آل جفنة؛ ليكون ذلك دريعة لعمي اللوم عنه، أي ما كنت قصدت
 مدحهم التعريض بقصصك 'ولكني كنت إلخ' فهو استدراك على محذوف. (الدسوقي)

إذا ما مدحتهم ما رائدة، وقوله: 'أحكم' بضم الهمزة وتشديد الكاف، أي أجعل حاكما في أموالهم ومتصرفا
 فيها عما شئت. [الدسوقي: ٣٧١/٤] **فلم ترهم** أي فلم ترهم مذنبين في مدحهم إياك.

وهذه الحجة على طريق التمثيل الذي تسميه الفقهاء قياساً، ويمكن رده إلى صورة
الماخوذة من الآيات
 قياس استثنائي أي لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا،
 واللازم باطل فكذا المنزوم.

[حسن التعليل]

ومنه أي من المعنوي حسن التعليل: وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار
تسمى بذلك
 لطيف بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة غير حقيقي أي لا يكون ما اعتبر علة
صفة لا اعتبار
 لهذا الوصف علة في الواقع كما إذا قلت: قتل فلان أعدائه لدفع ضررهم،
مثال لسمي جمع عدو

على طريق التمثيل الظاهر أنه اعتراض على المصنف حيث مثل هذه الآيات للمذهب الكلامي مع أن المذهب الكلامي هو إيراد حجة لمطلوب على طريقة أهل الكلام بأن يذكر قياس اقترائي أو استثنائي، فالمذهب الكلامي من أنواع القياس، واندكور هنا من قبيل التمثيلي الأصولي، وهو إلحاق مجهول بمعلوم في حكمه لمساواته في العلة له، وهو قسيم ومباين للقياس الميزاني. [الدسوقي: ٣٧٢/٤] قياساً: أي أصولياً وهو حمل أمر على أمر في حكمه لجامع بينهما. [الدسوقي: ٣٧٣/٤] ويمكن رده إلخ. هذا إشارة إلى الجواب فكأنه قال: 'لكه يمكن رده'. وصمير "رده" لما ذكر من الآيات أو لنحجة، واعلم أن المصنف إن أراد بالمذهب الكلامي مطلق الاستدلال كان المثال مطابقاً للمراد، وإن أراد بالمذهب الكلامي الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقترائي أو الاستثنائي لم يكن مثال مطابقاً لما ذكر، وإنما يطابقه برده إلى صورة الاقترائي أو الاستثنائي، أما رده إلى الاستثنائي فكما قال الشارح: وأما رده إلى الاقترائي أن يقال: هكذا مدحي لآل جفنة مدح بسبب الإحسان، وكل مدح بسبب الإحسان لا عتب فيه ينتج مدحي لآل جفنة لا عتب فيه. (الدسوقي بتصرف) واللازم وهو كون مدح القوم لك ذنباً. (الدسوقي)

فكذا الملزوم أي كون مدحي لآل جفنة دنبا. باعتبار لطيف: المراد بالاعتبار البطر والملاحظة بالعقل، والمراد بانطاف الدقة كما أشار إليه الشارح بقوله: 'بأن يطر إلخ' أي يثبت لوصف علة حالة كون الإثبات ملتبساً بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة إلا من له تصرف في دقائق المعاني. (الدسوقي)

غير حقيقي: أراد بالحقيقي ما كان علة في الواقع. سواء كان أمراً اعتبارياً أو موجوداً في الخارج، وبغير الحقيقي ما كان غير مطابق للواقع بمعنى أنه ليس علة في نفس الأمر بل اعتبر بوجه يتخيل به كونه صحيحاً كان ذلك المعتر أمر اعتبارياً أو موجوداً في الخارج. (الدسوقي)

فإنه ليس في شيء من حسن التعليل، وما قيل من أن هذا الوصف أعني غير حقيقي ليس بمفيد ههنا؛ لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقي فغلط، ومنشؤه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي، ولو كان الأمر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع، وهو ^{الموجود في الخارج} ^{بدل مما سمع} ^{باعتبار الصفة} ^{والأمر باطل فكذلك المعلوم} ادعي لها علة مناسبة، إما ثابتة ^{غير متغيرة} ^{في نفسها} ^{بما أتى من العلة} لا بظهر ^{غير لشيء أريد بها} ^{مفعول مقدم على الفاعل} ^{عليها فمفسد} ^{فالماء المصوب منها} ^{لا يظهر لها في العادة علة،}

لشئ في شيء، أي في مرتبة من مراتب حسن التعليل؛ لأن دفع الضرر علة في الواقع لقتل الأعداء. [الدسوقي: ٤/ ٣٧٤]
وما قيل حاصه، أن بعض الشراح اعترض على المصنف فقال: الأولى إسقاط قوله: 'غير حقيقي'؛ لأن قوله:
"باعتبار لطيف" يعني عن ذلك؛ لأن الأمر الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي، فقال الشراح: هذا الاعتراض علط
شأ مما سمعه من أرباب العقول حيث يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي، ونحن نقول: المراد بالاعتبار نظر العقل
ههنا لكون الشيء اعتباريا، ولا شك أن ما نظر العقل له تارة يكون حقيقيا وتارة لا يكون حقيقيا، فنقول المصنف:
"باعتبار لطيف" لا يعني عن قوله: "غير حقيقي". (الدسوقي)
كما نوهم من أن الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي أي لا وجود له. وهو أي حسن التعليل أربعة أصرب أي
باعتبار الصفة، وأما العلة فهي غير مطابقة للواقع في الجميع. [الدسوقي: ٤/ ٣٧٥]
إما ثالثة أي في نفسها وقصد مما أتى به بيان علتها تحسب الدعوى لا تحسب الواقع؛ لأنها تحسبه ليست علة؛ لأن
العرض أنها غير مطابقة لواقع (الدسوقي) لا تخلو لأن كل حكم لا يحبو عن علة. (الدسوقي)
لم يحك: نال تلك السحاب أي إن عطاء السحاب لا يشابه عطاءك في الكثرة، ولا في الصدور عن الاختيار، ولا في
وقوعه موقعه. (الدسوقي) حسنت به أي ليس كثرة أمطار السحاب لطيفها مشاهتك؛ لأنها أيسر من ذلك،
وإنما صارت مغمومة بسبب غيرها من عدم مشاهة نائلها لنائلك وتنفوق نائلك على نائلها في الكم والكيف، فالماء
المصوب من السحاب هو العرق الناشئ من الحمى التي أصابتها بسبب غيرها. (الدسوقي تصرف)
الرحضاء هو العرق عقيب الحمى. في العادة وإن كان لا يحلو عن العلة في الواقع.

وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح أو ^{صفة حمى} يظهر ما أي لتلك الصفة ^{برول المطر}

علة غير العلة المذكورة؛ لتكون المذكورة غير حقيقية فيكون من حسن التعليل ^{أي ذكرها المتكلم} كفه له ^{المسي}

ما به قتل أعاديته ولكن ^{بأنه} يتقي إحلاف ما ترجو الذئاب ^{جمع ذلك}

فإن قتل الأعداء في العادة يدفع مضرتهم وصفوة المملكة عن منازعتهم لا لما ذكره من ^{حجوها}

أن طبيعة الكرم قد غلب عليه، ومحبه صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعاديته لما ^{بحق}

علم من أنه إذا توجه إلى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من ^{ممدوح}

يقتل من الأعداء، وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ^{اتقاء ما ترجو الذئاب}

ظهرت للحيوانات العجم، ^{غير ساطقة} والناسه أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها ^{بالعلة} اما ممكنة

كقوله: يا واثيا حسبت فيما إساءته ^{إفساده} نجى حذارك مسلم بن الوليد يا ساعيا بالافساد صفة لـ "واشيا"

عله غير العلة إلخ أي مطابقة للواقع أم لا؛ لجوار أن تكون من المشهورات الكادية. [التحريد: ٤٢٢]

لتكون إلخ أي وإنما قيد العلة الطاهرة بكونها غير المذكورة؛ لأجل أن تكون المذكورة غير حقيقية أي غير مطابقة لما في نفس الأمر، فتكون من حسن التعليل؛ إذ لو كانت علتها طاهرة هي التي ذكرت لكانت تلك العلة المذكورة حقيقية أي مطابقة للواقع، فلا تكون من حسن التعليل. [الدسوقي: ٣٧٦/٤]

ما به إلخ أي ليس بالممدوح عيظ أو خوف أوجب قتل أعاديته، ولكن حملة على قتلهم أنه يتقي أي يتجنب بقتلهم إحلاف الأمر الذي ترجوه الذئاب منه من إطعامهم لحوم الأعداء؛ فإنه لو لم يقتلهم لمات ذلك المرجو.

[الدسوقي بتعريب: ٣٧٧/٤] فإن قتل الأعداء إلخ أي قتل الملوك الأعداء في العادة إنما هو لدفع مضرتهم.

(الدسوقي بتصرف) لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم قد علت عليه فصارت محته لتحقق رجاء الراجين لكرمه تبعثه على قتل الأعداء، ومن حمة الراجين لكرمه الدنياب؛ لأنه عودها إطعامها لحوم الأعداء. (الدسوقي)

لما عظم إلخ فالعلة هنا في الصفة التي هي قتل الأعادي وهي تحقق ما ترجوه الذئاب غير مطابقة للواقع. (الدسوقي)

إما ممكنة أي في نفسها يعني أنها مجزوم بانتفائها لكنها ممكنة الحصول في ذاتها [الدسوقي: ٣٧٨/٤]

نجى حذارك إلخ الحاصل: أن الشاعر يقول: "إنما حسبت إساءة الواشي عدي؛" لأنها أوجبت حذاري منه فلم أبلغ، فلما يشعر الواشي بما عدي وما ترك البكاء لنا أنسان عيني من الفرق في الدموع، فقد أوجبت إساءته نخاة أنسان عيني من الفرق، وغرق أنسان العين في الدموع كناية عن العمى. (الدسوقي)

أي حذاري إياك نسائي أي أنسان عيني من العرق؛ فإن استحسان إساءة الواشي
ممكن. لكن لما حالف أي الشاعر أساس منه إذ لا يستحسنه الناس عقبه أي عقب
الشاعر استحسان إساءة الواشي بأن حذاره منه أي من الواشي نحي نسائه من العرق
من الواشي
في الومعة. دعائه

في الومعة حيث ترك البكاء خوفاً منه أو غير ممكنة كقوله.

و لم تكن بعد الحياء حذرم. ما رأيت عندها عفا. مستحسن

من: "انتطق" أي شد النطاق، وحول الجوزاء كواكب يقال لها: نطاق الجوزاء، ف"نية
الجوزاء خدمة الممدوح" صفة غير ممكنة قصد إثباتها كذا في الإيضاح، وفيه بحث؛ لأن
مفهوم هذا الكلام

أي حذاري أي من إصافة المصدر إلى المفعول. فإن استحسان الخ هذا عنة مخدوف، أي وإنما مثلاً هذا البيت
للصفة الممكنة الغير الثابتة؛ لأن استحسان إساءة الواشي أمر ممكن لكنه غير واقع عادة. [الدسوقي: ٣٧٩، ٤]
عقبه الخ أي ناسب أن يأتي عقبه أي عقب ذكره استحسان إساءة الواشي بتعليل يقتضي وقوعه في رعيته، ولو
م يقع في الواقع وهو أن حذاره منه نحي أنسان عيه من العرق. (الدسوقي) أو غير ممكنة عصف على قوله: 'إما
ممكة' أي إن الصفة الغير الثابتة إما ممكة كما مر، وإما غير ممكة ادعى وقوعها وعللت بعلّة تناسبها. (الدسوقي)
كقوله أي الشاعر، وهو انصف بهذا البيت له، وقد وجد بيتاً فارسياً في هذا المعنى فترجمه بالعربية كما ذكر وقال:
'كقوله' و 'م يقل': 'كقولي'؛ إما تنجريد أو نظراً لمعناه فإنه للفارسي، والشعر الفارسي هو هذا.

مترنودى قصد جواز خدمته كس نديرى برهان او كمر

غير ممكنة لأن الية لا تكون إلا من العقل. قصد إثباتها أي بالعلّة المناسبة لها وهي كونه مستطقة أي شادة النطاق
في وسطها. [الدسوقي: ٣٨٠/٤] وفيه بحث وحاصله: أن أصل "لو" أن يكون جواها معلولاً لمضمون شرطها،
وطاهر قول المصنف أن المعلوم مضمون الشرط، والعلّة فيه مضمون الجزاء، وهذا خلاف المشهور المقرر في "لو". ونو
أجري البيت على المقرر فيها بأن جعل بية خدمة الممدوح عنة لانتطاق الخوراء لكان ذلك البيت من الصرب الأول،
وهو ما إذا كانت الصفة التي ادعى ها عنة مناسبة ثابتة، ولم تظهر لها علة في العادة، وذلك لأن المعلوم الذي هو
انتطاق الخوراء ثابت؛ لأن المراد به إحاطة المحوم بها كإحاطة النطاق، وهذه الإحاطة محسوسة ثابتة، وبية الخدمة التي
هي علتها غير مطابقة، والبيت مثل البيت السابق، فلا يصح تمثيل المصنف للقسم الرابع. (الدسوقي)
هذا الكلام أي هذا البيت أي المفهوم منه بحسب استعمالها في البعة من كونه لامتتاع اجراء لامتتاع الشرط. (الدسوقي)

هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح **علة** لرؤية عقد النطاق عليه أعني لرؤية الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق كما يقال: "لو لم تحثني لم أكرمك". بمعنى علة الإكرام هي المحي، وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من الضرب الأول، وما قيل: ^{رؤية عقد النطاق} إنه أراد أن الانتطاق صفة ممتعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتتها الشاعر ^{الشاعر} ^{الحقيقي} وعملها بنية خدمة الممدوح، فهو مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف في الإيضاح ليس بشيء؛ لأن حديث انتطاق الجوزاء أعني الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس، والأقرب أن يجعل "لو" ههنا مثلها في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) أعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول،

علة: [حبر 'أ'] أي لا أنه معبر له كما قال المصنف في الإيضاح. [الدسوقي: ٣٨٠/٤]

كما يقال: نظير أن الأول علة والثاني معلول. **بنية.** وهي علة غير مطابق للواقع.

وما قيل: أي في الجواب عن المصنف وفي رد قول المعارض، وحاصله: أن يجعل البيت عنى قاعدة اللغة ويكون من الصرب الرابع بأن يراد بالانتطاق الحقيقي، وهو جعل النطاق الحقيقي في الوسط لا حالة شبيهة به، ولا شك أن رؤيته باحوراء غير ثابتة. [الدسوقي: ٣٨١/٤] **فهو مع أنه إلخ.** هذا رد ما قيل بوجهين: الأول: مخالفته لما في الإيضاح، والثاني: أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكر هذا القائل. (الدسوقي) **مخالف إلخ.** لأن كلامه في 'الإيضاح' صريح في أن المعلل بنية الخدمة، والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل. (الدسوقي) **أعني الحالة إلخ.** وحمل الانتطاق على الحقيقي مع قيام القرينة على إرادة خلافه، وهو هيئة إحاطة النجوم بالجوزاء إحالة للدلالة عن وجهها فلا وجه له. (الدسوقي)

والأقرب: [هذا يوافق ما في 'الإيضاح' لا مخالف له] أي في معنى البيت، وحاصل ما ذكره الشارح: أن 'لو' هنا ليست لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما هو الشائع فيها، بل للاستدلال بانتفاء الجزاء عنى انتفاء الشرط، فاستدل بوجود الانتطاق في الخارج على وجود بنية الخدمة، فاحاصل: أن الشاعر كأنه ادعى دعوة، وهي أن اجوزاء قصدها خدمة الممدوح، واستدل عنى ذلك بأنه لو لم يكن قصدها الخدمة ما كانت متطقة، لكن كونه غير متطقة باطل لمشاهدة انتطاقها، فطل المقدم وهو لم يكن قصدها الخدمة، فثبت نقيضه وهو المطلوب. (الدسوقي)

بانتفاء الثاني: وهو عدم رؤية الانتطاق، وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق، وقوله: 'عنى انتفاء الأول' وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون نيتها خدمة؛ لأن نفي النفي إثبات، فصح قول الشارح: فيكون الانتطاق إلخ. (الدسوقي)

فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح أي **دليلا عليه** وعلّة للعلم به مع أنه وصف غير ممكن، وأحسن به أي بحسن التعليل ما **يبيّن على الشك** ولم يجعل منه؛ لأن فيه ادعاء وإصرارا والشك ينفيه، كقولهم **كان اسحب نعر جمع الأغور**، والمراد الماطرة الغزيرة الماء غيّن حسب أي تحت الربى حسب مما رقا، والأصل ترقاً بالهمزة فخفض أي ما تسكن هن مع علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيّن حبيبا تحت تلك الربى، فهي تبكي عليها.

[التفريع]

أي من المعنوي التفريع، **ما سبب شعري أمر حكمه** أي إثبات ذلك الحكم **بمعنى** **على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب**،
لذلك الأمر

أي **دليلا عليه** وذلك لأن الثاني مسبب عن الأول ولازم له، ووجود المسبب يدل على وجود السبب، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء المتروك. [الدسوقي: ٣٨٢/٤] ما **بيّن على الشك** أي علة أتى بها على وجه الشك بأن يؤس في الكلام مع الإتيان بتلك العلة مما يدل على الشك. (الدسوقي) وإصرار أي على ادعاء التحقق، وذلك لأن العلة لما كانت غير مطابقة وأتت بها لإظهار أنها علة لما فيها من المناسبة المستعدة لم يناسب فيها إلا الإصرار على ادعاء التحقق. (الدسوقي) **جمع الاعر** الأعر في الأصل الأبيض الجهة، والمراد به هنا مطلق الأبيض، أي كان السحاب الأبيض أي كثير المطر؛ لأن السحاب الممطر أكثر ما يكون أبيض. (الدسوقي)

أي **نعت الربى** أي المذكورة في البيت قبله، والربى جمع روة؛ وهي التل المرتفع من الأرض. [الدسوقي: ٣٨٣/٤] **رقا ناهمه** الحاصل أنه يقال: رقى يرقى كعمم يعلم معنى صعود، ويقال: رقا يرقا ناهمه بمعنى سكن وهو المراد هنا، فلما قال الشارح: الأصل 'ترقا' بالهمزة إ.ح. (الدسوقي) **على سبيل الشك** فكأنه يقول: أوجب لي بكاهما الدائم الشك في أن سبب ذلك تعيينها حبيبا تحت الربى، ولا يخفى ما في تسمية نزول المطر بكاء من لطف التحور، وبه حسن التعليل. [التجريد: ٤٢٣]

لتفريع بالعين المهملة، وهو في اللغة جعل الشيء فرعا لغيره، وقد روي ناعين المعجمة وهو الإفاضة والصب، فوجه تسميته بذلك أن امتكلم قد فرع الحكم أي من المتعلق الأول إلى الثاني. (التجريد) **على وجه إ.ح.** يعني أنه لا بد أن يكون إثبات الحكم لمتعلق الثاني على وجه يشعر بتفريعه على إثباته للأول، وذلك بأن يشت الحكم ثانيا لمتعلق الثاني مع أداة ليست لمطلق الجمع كأن يقال: علام ريد فرح كما أن أباه فرح. [الدسوقي: ٣٨٤/٤]

احترازا عن نحو: غلام زيد راكب وأبوه راكب **كقوله:**

ونوفال: "فأبوه" لكاد منه كميته

أحلامكم لسقام الجهل شافية **كما دماؤكم تشفي من الكلب**

عقوبكم
لأمراض الجهل

كما دماؤكم تشفي من الكلب

وهو بفتح اللام شبه الجنون يحدث للإنسان من **عض الكلب**، **الكلب ولا دواء له**

الكلب

صفة للكلب

العقور

أنجع من شرب دم ملك كما قال الحماسي:

أسم

بناة مكارم وأساءة كلم **دماؤكم من الكلب الشفا**

ففرع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء

الكلب، يعني أنتم ملوك وأشراف وأرباب العقول الراجحة.

أخذه من قوله: أحلامكم إلح

احترازا إلح: أي لعدم التفريع في الإثبات للثاني وإن اتحد الحكم فيها؛ لأن الواو لمطلق الجمع فما قبلها وما بعدها سيان في التقديم لكل والتأخر للآخر. [الدسوقي: ٣٨٤/٤] **كقوله:** أي كميته من قصيدة يمدح بها أهل البيت الكرام. (الدسوقي) **أحلامكم إلح** وجه انطباق التعريف السابق على هذا البيت أن مدلول الكاف الذي هو المدحون وهم أهل البيت أمر واحد، له متعلقان وهما الأحلام أي العقول المسبوبة لهم، والدماء المسبوبة لهم، أثبت لأحد متعقبه وهو الدماء الشفاء من الكلب بعد إثبات ذلك الحكم وهو الشفاء لمتعلق آخر وهو العقور. ولا يصرف اتحاد الحكم كون الشفاء في أحدهما مسبويا للكلب وفي الآخر للجهل؛ لاتحاد جنس الحكم. (الدسوقي)

من عض الكلب: الكلب الأول يسكون اللام والثاني بكسرها، والكلب في الأصل كلب عقور يعص الناس ويأكل لحمتهم، فيحصل له سبب ذلك الكلب الذي هو داء يشبه الجنون، فيصير ذلك الكلب بعد ذلك كل من عصه يحصل له ذلك الداء بإذن الله تعالى. [الدسوقي: ٣٨٥/٤] **ولا دواء له:** أي لذلك الداء بعد ظهوره أنفع وأكثر تأثيرا من شرب دم الملك، وهذا كانت الحكماء توصي الحجاجين بحفظ دم ملوك لأجل مداواتهم هذا الداء به. (الدسوقي)

ساة إلح: - ضم الباء - جمع باب، والأساة - بضم الميمرة - جمع أس: وهو الطيب، والكلم الخراجات والجمع كلوم، أي أنتم الذين تبون المكارم وترفعون أساسها، وأنتم الذين تأسبون أي تطبؤون جراحات القلوب والعاقبة وغيرها، وأنتم الذين دماؤكم تشفي من الكلب؛ لشرفكم وكونكم ملوكا. (الدسوقي)

ففرع إلح: [بيان للبيت المذكور في المتن] أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتنعية في الذكر، لا أن شفاء الدم من الكلب متفرع في الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل؛ إذ لا تفريع بينهما في نفس الأمر أصلا. (الدسوقي)

أنتم ملوك: أخذه من قوله: "كما دماؤكم إلح".

[تأكيد المدح]

ومنه أي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو ضربان: أحدهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن شيء صفة مدح، لذلك الشيء بتقدير دحوها فيه أي دخول صفة كالعب في البيت الآتي نائب فاعل "يستثنى"

المدح في صفة الذم كقوله: **ولا عيب فيهم** غير أن سيوفهم هس فلول جمع فل: وهو الكسر في حد السيف من فروع لكذب أي مضاربة الجيوش، أي إن كان فلول سيفه، فثبت شيئا منه أي من العيب على تقدير كونه منه أي كون فلول السيف من العيب، وهو أي هذا التقدير: وهو كون الفلول من العيب محال؛ لأنه كناية عن كمال الشجاعة، وفي أي إثبات شيء من العيب على هذا التقدير في معنى تعليق بالحال كما يقال: حتى يبيض القار و﴿حَتَّى يَلْجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ (الأعراف: ٤٠).....

صربان والأظهر أن يقول: "ضروب"؛ لقوله فيما بعد: ومنه ضرب آخر، فكأنه رعم أن المشهور منه الصربان الأولان. (التحريد: ٤٢٤) بتقدير الخ أي بتقدير ادعاء دحوها على وجه الشك المقاد بالتعليق؛ لأن معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المهي الذي يقدر دحوله إن كان عيبا، ولمرة تقدير دحوها أن يكون الاستثناء متصلا، فيتأتى التعليق بالحال؛ فإن تعليق بقيص الدعوى على كون القبول عيبا لا يتأتى إلا إذا كانت القبول داحية في العيب المهي. (التحريد)

دحول صفة الخ بأن يدعي أن لصفة الدم مرددين: فردا متعارفا وهو المشتمل على الدم، وفردا غير متعارف وهو الفرد المشتمل على المدح، كالشجاعة بأن يدعي أنها فرد من أفراد العيب المهي. (التحريد) الدم كحد السيف في البيت الآتي. **ولا عيب فيهم** نفي لكل عيب ونفي كل عيب مدح، ثم استثنى من العيب المهي كون سيوفهم مقلولة من مضاربة الكتائب على تقدير كونه عيبا. [الدسوقي: ٣٨٧/٤]

إن كان الخ جواب الشرط محذوف أي ثبت العيب وإلا فلا. (الدسوقي) كناية عن أي ومحال أن تكون الشجاعة صفة دم، وإنما كان فلول السيف كناية عن كمال الشجاعة؛ لأن فلول السيف من فروع الكتائب لارم؛ لكمال الشجاعة، فأطلق اسم اللارم وأراد الملزوم (الدسوقي) تعليق بالحال أي والمعنى على المحال محال، وإنما قال في المعنى؛ لأنه ليس في اللفظ تعليق بقوله: 'لا عيب فيهم' في معنى: لا عيب فيهم أصلا إلا الشجاعة إن كانت الشجاعة عيبا، لكن كون الشجاعة عيبا محال، فيكون ثبوت العيب فيهم محالا. (الدسوقي)

فالتأكيد فيه أي في هذا الضرب من جهة أنه **كدعوى الشيء سببة**؛ لأنه علق نقيض ^{الشاعر} المطلوب وهو إثبات شيء من العيب بالمحال، والمعلق بالمحال محال، فعدم العيب متحقق، ^{وهو عدم العيب بهذا الدليل} ومن جهة أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه، وذلك لما تقرر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز، وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يعني ^{والمعيار خلاف الأصل} المستثنى **يوهم** بحراج شيء وهو المستثنى مما قبلها أي مما قبل الأداة وهو المستثنى منه، ^{بما بعد} فإذا وليها أي الأداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع **حاء التأكيد** لما فيه من المدح على المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر.....

فالتأكيد فيه أي تأكيد المدح في هذا الضرب الذي هو استثناء صفة مدح من صفة دم مفعية على تقدير دحولها فيها. [الدسوقي: ٣٨٨/٤] أنه **كدعوى**: أي إثبات المدح في هذا الضرب. **مطلق الاستثناء**: أي لا في كل الاستثناء؛ لأن الأصل في الاستثناء في الضرب الثاني الانقطاع كما يأتي. (الدسوقي)

محار اعلم أنه اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل محار في المنقطع، وقد اختلف المراد من ذلك فقيل: قولهم: "الاستثناء المنقطع محار" يريدون به أن استعمال أداة الاستثناء في الاستثناء المنقطع محار، وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقة اصطلاحاً كإطلاقه على المتصل، وقيل: بل المراد أن إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع محار أيضاً. (الدسوقي) **يوهم**: أي يوقع في ذهن السامع أن عرض المتكلم أن يخرج شيئاً من أفراد ما نفاه قلها، ويريد إثباته حتى يحصل فهم إثبات شيء من العيب. [الدسوقي: ٣٨٩/٤]

وتحول الاستثناء المراد بتحوله من الاتصال إلى الانقطاع ظهور أن المراد به الانقطاع، فكأنه قال: فإذا ولي الأداة صفة مدح وظهر أن المراد بالاستثناء الانقطاع بعد ما توهم الاتصال من مجرد ذكر الأداة. (الدسوقي)

لما فيه. أي لما في الاستثناء من المدح أي من زيادة المدح على المدح، فالمدح الأول المزيد عليه جاء من نفي العيب عن جهة العموم حيث قال: لا عيب فيهم، والمدح الثاني المزيد إشعار الاستثناء لصفة مدح بأنه لم يجد صفة دم يستثنيها، فلما أتى بالمدح بعد الأداة فهم منه أنه طلب الأصل الذي ينبغي ارتكابه؛ فلما لم يجد ذلك الأصل الذي هو استثناء الدم اضطر إلى استثناء المدح، وحول الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع. (الدسوقي)

والإشعار: عطف على المدح المحرور بـ "من". **فاضطر** إلخ أي لأجل تميم الكلام وإلا كان الكلام غير مفيد؛ لأنه إذا قيل: "لا عيب فيهم غير" لم يكن مفيداً. (الدسوقي)

إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع، ^{عطف على "استثناء"} والضرب ^{وهو المصنوع} **سلي** من تأكيد المدح بما يشبه الذم أن **سب** لشيء صفة مدح، ^{كأنه يمدح} ويعقب ^{لكنه أفصح العرب} أداة الاستثناء أي يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة استثناء ^{أداة لاستثناء} منها صفة مدح ^{كأنه من قريش} أخرى به أي لذلك الشيء **حد** قوله **أنا أفصح العرب** **يد** أي من قريش، **"يد"** بمعنى "غير" وهو أداة الاستثناء، وأصل الاستثناء **مه** أي في هذا الضرب أيضا أن يكون منقطعا كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع؛ لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه، وهذا لا ينافي كون الأصل ^{كون الأصل بها الانقطاع} في مطلق الاستثناء هو الاتصال، لكنه.....

ويعقب أي إثبات الصفة شيء، وفي نسخة: 'وتعقب' تشديد انقاف أي تلك الصفة. [التحريد: ٤٢٥]

أنا أفصح إلخ وجه تأكيد المدح في هذا أن إثبات الأفصحية على جميع العرب تشعر بكماله، والإتيان بأداة الاستثناء بعدها يشعر بأنه أريد إثبات محالف لما قبلها، فمما كان المألوف به كونه من قريش استنزم لتأكيد الفصاحة؛ بد قريش أفصح العرب، جاء التأكيد، وإنما كان مدحا بما يشبه الذم؛ لأن أصل ما بعد الأداة مخالفة لما قبلها وهو هنا ليس كذلك، فكان مدحا في صورة ذم؛ لأن ذلك أصل دلالة الأداة. [الدسوقي: ٣٩٠/٤]

يد معنى إلخ غير محنص بالمقصع مضاف إلى 'أنا'، وقيل: 'يد' للتعبير، فمعنى أي أفصح العرب لأجل أي من قريش، فلا يكون المثال من هذا الباب، وفي "القاموس": "يد وباید" بمعنى "غير ومن أجل". (التحريد)

وأصل الاستثناء إلخ شروع في بيان أن هذا انصرف بما يفيد التأكيد من وجه واحد من الوجهين السابقين في الصرب الأول ليرتّب على ذلك أن الصرب الأول أفصل من ذلك الصرب. [الدسوقي: ٣٩١/٤]

أن يكون منقطعا أما الانقطاع في الصرب الأول؛ فلأن العرض أن معناه أن يستثنى من العيب خلافا، فبه يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه، وأما الانقطاع في هذا الضرب فلانتفاء العموم في مستثنى منه فيه، وإنما كان الأصل في هذين الصربين الانقطاع؛ لأن صائطهما لا يتأني إلا إذا كان الاستثناء منقطعا. (التحريد)

وهذا أي كون الأصل في هذين الصربين الانقطاع لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال؛ لأن أصالة الانقطاع نظرا لخصوص الصربين، وأصالة الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء، كما يقال: أصل الحيوان أن يكون بصيرا، وفي العقب أن تكون عمياء. (الدسوقي) **لكه إلخ** لما كان الاستثناء في الصربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال: **لكه** إلخ، وحاصل الفرق أن الصرب الأول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة، والضرب الثاني فلا يجوز فيه ذلك لعدم عموم الصفة. (التحريد)

أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب **لم يقدر متصلاً** كما قدر في الضرب الأول؛ إذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها إذا لم يكن تقدير الاستثناء متصلاً في هذا الضرب، **ولا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء عما قبلها من حيث أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال**، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد، ولا يفيد التأكيد من جهة أنه كدعوى الشيء ببيينة؛ لأنه مبني على التعليق بالحال المبني على تقدير الاستثناء متصلاً، **وحد** أي ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط، **كان الضرب الأول المفيد للتأكيد من وجهين أفصل. ومنه أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر**. وهو أن يؤتى بمسثنى فيه معنى المدح معمولاً للفعل فيه معنى الذم **نحو: «وما نفقه منّا إلا أن أمّا** **آيات ربنا»** (الأعراف: ١٢٦) أي ما تعيب منّا إلا أصل المناقب والمفاخر كلها وهو الإيمان، **وهو**

لم يقدر بل بقي مقطوعاً على حاله من الانقطاع. [الدسوقي: ٣٩١/٤] **منفية عامة** بل صفة خاصة لا يمكن تقدير دخول شيء فيها. **الوجه الثاني** من الوجهين السابقين في الضرب الأول. (الدسوقي) **وهو أن ذكر إلح** حاصله: أن الإخراج في هذا الضرب من صفة المدح المثبتة، فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد إخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي، فإذا تبين بعد ذكره أنه أريد إثباته له أيضاً أشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفي شيء من صفات المدح عنه، فيجيء التأكيد. [الدسوقي: ٣٩٢/٤] **على تقدير الاستثناء** وهو غير ممكن في هذا؛ لأن كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة، فلا يتصور شمول أحدهما الآخر فلا يتصور الاتصال. (الدسوقي)

ضرب آخر أي غير الضريين الأولين بالنظر إلى الصورة التركيبية، وإلا فهو يعود إلى الضرب الأول في المعنى؛ لأن المعنى لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيباً. [الدسوقي: ٣٩٣/٤] **نحو: أي نحو قوله تعالى، حكاية عن سحرة فرعون**. (الدسوقي)

وهو الإيمان: قد أتى في هذا المثال بأداة الاستثناء بعدها صفة مدح هي الإيمان، والفعل المنفي فيه معنى الذم؛ لأنه من العيب فهو في تأويل لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيباً لكنه ليس بعيب، وحيث لا عيب فينا. (الدسوقي)

يقال: "نقم منه وانتقم" إذا عابه وكرهه وهو كالضرب الأول في إفادة التأكيد من الوجه الثاني

وجهين، والاستدراك المفهوم من لفظ "لكن" في هذا الباب تأكيد المدح بما

يشبه الذم كالاستثناء كما في قوله:

في إفادة المرد بديع الرمان الهمداني

هو البدر إلا أنه سحر رحر ^{في الكرم} سوى أنه الصرعام لكنه الوليل ^{في الشعاع} في العطاء

فقوله: "إلا وسوى" استثناء مثل: بيد أي من قریش، وقوله: "لكنه" استدراك يفيد

فائدة الاستثناء في هذا الضرب؛ لأن "إلا" في الاستثناء المنقطع بمعنى لكن.

[تأكيد الذم]

ومنه أي من المعنوي تأكيد لدمنا بسند المدح، وهو ضربان: أحدهما: أن يستثنى هذا عكس ما سبق بدم يشبه المدح

نقم منه بابه صرب وفهم، والأول هو الأكثر. إذا عابه أي في شيء، وقوله: 'كرهه' أي لأجل ذلك الشيء.

[الدسوقي: ٣٩٣/٤] كالاستثناء وبما كان الاستدراك كالاستثناء في هذا الباب؛ لأهما من واد واحدا؛ إذ كل

مهما لإحراج ما هو صدد الدحول وهما أو حقيقة، فإذا أتى بصفة مدح ثم أتى بعد أداة الاستدراك بصفة مدح

أخرى أشعر الكلام بأن امتكبه م يحد حالا يستدركه على لصفة الأولى غير ملائم ها الذي هو الأصل، فأتى بصفة

مدح مستدركة على الأول فيجيء التأكيد كما تقدم في الصرب الثاني من الاستثناء. [الدسوقي: ٣٩٤، ٤]

هو البدر أي المدح كالبدر في الرفع والشرف، وقوله: "إلا أنه البحر" أي في الكرم، وقوله: "راحرا" أي مرتفعا

من تراكم الأمواج، وقوله: "الصرعام" بكسر الصاد المعجمة أي الأسد في الحرة والقوة، وقوله: "الويل" جمع وابل:

وهو المظير العزيز، ولم يكتف بوصفه بكونه نحرًا في الكرم عن كونه وبلا فيه؛ لأن الوبنة تقتضي وجود العضاء،

والبحرية تقتضي التهؤ لأحد من كل جانب، فانكره استبعاد من البحرية كالقوة واستبعاد من الوبنة كالعقل،

فلذا لم يكتف بالأول عن الثاني. [التحريد: ٤٢٦] فقوله إلا وسوى [أي فقوله: إلا أنه البحر، وقوله: سوى]

مثل "بيد أي من قریش" من جهة أن كلا من الضرب الثاني؛ لأنه أثبت أولا صفة مدح وعقبها بأداة استثناء بينها

صفة مدح أخرى، إلا أن الصفة الأخرى في البيت قد تعددت. [الدسوقي: ٣٩٥/٤]

في هذا الصرب أي ضرب "بيد أي من قریش" وهو الصرب الثاني، والحاصل: أن الاستثنائي والاستدراك المذكور كلها

في هذا البيت من قبيل "بيد أي من قریش" وهو الصرب الثاني، والتأكيد فيه من الوجه الثاني فقط، ومثال الاستدراك

الذي كالاستثناء في الصرب الأول: ولا عيب فيهم لكن سيوفهم هن فلول من قراع الكتائب. (الدسوقي)

من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دحوها أي صفة الذم فيها أي صفة المدح كقولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه، وتأييهما: أن تتنت لشيء صفة دم، وتعقب بأداة استثناء تليها صفة دم أخرى له كقوله: فلان فاسق إلا أنه جاهل، فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين، والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر في تأكيد المدح بما يشبه الذم.

[الاستتباع]

ومنه أي من المعنوي الاستتباع: وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله: أي الطبيب ككراهية في الشجاعة يستلزم ككونه سببا للمصالح الدنيا

هت من الأعمار ما لو حويته لهنّت الدنيا بأث حال

مدحه بالنهاية في الشجاعة حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم.....

بتقدير متعلق بـ "يستثنى" أي بواسطة تقدير دحوها فيها، ومعلوم أن بقي صفة المدح دم، فإذا أثبت صفة دم بعد هذا النفي الذي هو دم جاء التأكيد وكان مشبها للمدح بما سبق من أن الأصل فيما بعد 'إلا' بخالفته ما قبلها، فيكون ما بعدها إثبات صفة المدح، فتأمل. [التجريد: ٤٢٦] فلان لا خير فيه إلح أي انتفت عنه صفات الخير إلا هذه الصفة وهي الإساءة للمحس إليه إن كانت حيرا لكنها ليست حيرا فحيث لا خير فيه أصلا، وبخري في هذا ما جرى في الضرب الأول في تأكيد المدح من كون التأكيد فيه من وجهين. [الدسوقي: ٣٩٦/٤] من وجه واحد. لأن كونه كدعوى الشيء بالبين لا يتأتى لها؛ لأنه يتوقف على التعليق بالتحال وهو يتوقف على اتصال الاستثناء، وهو لا يتأتى لها؛ لأن المستثنى منه ها صفة خاصة لا يمكن دحول شيء فيها، فالضرب الثاني إنما يفيد التأكيد من جهة أن الاستثناء لما كان الأصل فيه الاتصال، والعدول عن الاتصال إلى الانقطاع يشعر بأن المتكلم طلب استثناء المدح فلم يجده فأتى بالدم على الدم فجاء تأكيد الدم. (الدسوقي)

ما لو حويته أي وضمت تلك الأعمار إلى عمرك، وهذا مبني على مذهب المعتزلة القائمين أن القاتل قطع على المقتول أجله، ولو تركه لعاش. فإذا جمع ما بقي من أعمار قتلاه إلى عمره لكان حالدا إلى آخر الدنيا، ومذهب أهل السنة أنه لم يقطعه بل المقتول مات ناشئا أحبه. [الدسوقي: ٣٩٧/٤] لهنّت الدنيا إلح أي لقليل للدنيا: هنينا لك بسبب أنك حالد فيها أي هيء أهلها بسبب خلود الممدوح. (الدسوقي) مدحه بالنهاية إلح أي لأن اغتيال النفوس وأحداها بالقهر إنما يكون بالشجاعة، ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو ضمت لهاها كانت حلودا دل ذلك على كمال شجاعته. (الدسوقي)

على وجه استيعاب مدحه كونه سببا لصلاح الدنيا ، فقامها ، إذ لا قهنة لأحد بشيء
لا فائدة له ، قال علي بن عيسى الربعي : **وهو أي في البيت وجهان آخران من المدح :**
أحدهما : **أنه يهب لأعمار دون الأموال** كما هو مقتضى علو الهمة ، وذلك مفهوم من
المسحوق أحد يهب الأعمار دون الأموال
تخصيص الأعمار بالذكر ، والإعراض عن الأموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون
بأموال أنسب له بالنسبة
ذلك في المحاورات والخطايا وإن لم يعتبره أئمة الأصول ، والثاني : **أنه لم يكن ظالما** في
التخصيص المتخاصمات الظلمات التخصيص
قتلهم وإلا لما كان للدنيا سرور بخلوها .
بل سرورها بهلاكه

[الإدماج]

ومنه أي من المعنوي الإدماح يقال: أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه فيه، وهذه الـ ^{مفعول ثان} ~~ضمير~~
 "أدمج" ^{مفعول ثان} ~~مفعول ثان~~ مدحا كان أو غيره ^{مفعول ثان} ~~مفعول ثان~~ وهو منصوب بأنه مفعول ثان لـ "يضمن"
 وقد أسند إلى المفعول الأول ^{مفعول ثان} ~~مفعول ثان~~ لشموله للمدح وغيره ^{مفعول ثان} ~~مفعول ثان~~ من الاختصاصه
 بالمدح ^{مفعول ثان} ~~مفعول ثان~~ أقلب فيه أي في الليل ^{مفعول ثان} ~~مفعول ثان~~
 أي ^{مفعول ثان} ~~مفعول ثان~~

علي وجه أي وهو كون الدنيا قسماً مخلوده، وحاصل: أن الشاعر لما مدحه نهاية الشجاعة، وجعل خلوده نقشة للدنيا كان مدحه بنهاية الشجاعة على الوجه المذكور مستتبعا ومستلزما لمدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحسن نظامها. [الدسوقي: ٣٩٧/٤] **إد لا همه** أي فلو لم يكن لهذا الممدوح فائدة لأهل الدنيا ما هي: أهلها به؛ إذ لا نقشة إلخ. [التجريد: ٤٢٧] **قال علي** أشار الشارح بهذا إلى أن استعراج الوجهين الآخرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف كما هو ظاهره بل هو باقل لذلك عن غيره، فبه إشارة إلى الاعتراض على المصنف. (الدسوقي)

الرعي بفتح الراء والياء نسبة لربيعة. (الدسوقي) **وحهان احزان** وهما علو الهمة وعدم الظلم. (الدسوقي)

بالذكر لأن التخصيص بالذكر يقتضي الحصر. **إن لم يكن طامح إلخ** أي لأن الطامح لا سرور للدنيا بقائه بل سرورها هلاكه، ومعلوم أن كونه غير طامح جعلهم من التهئة لاستلزامها إياه، فالمدح الأول لازم للمعنى الذي جعل أصلا وهو النهاية في الشجاعة، والمدح الثاني لازم للمعنى الذي جعل مستتبعا وهو كونه سببا لصلاح العالم. [الدسوقي: ٣٩٨/٤]

أقلب إلخ أي كثر تغليب الأجفان في ذلك الليل كثرة أوجست له الشك في أنه يعد على الدهر ديويه، وقوله: "أجفاني" جمع جمع، وهو عطاء العين من أعلى وأسفل، وقوله: "أعد بها" جعل أجفانه كالسحرة حيث يعد بها دنوب الدهر، =

ويمجوز أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين في المتشابهات لا يجب تضادهما.

بين التوجيه والمتشابهات

[الهزل]

ومنه أي من المعنوي الهزل الذي يراد به الخد كقولهم: هو ضد الهزل أي يواس

إذا ما قيمي ألك مفاخر فقل عد عن ذا كيف أذك نصيب

[تجاهل العارف]

ومنه أي من المعنوي تجاهل العارف، وهو كما سماه السكاكي سوق معناه مساق حذر

مصدر مهمي

لكنته وقال: لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى **دسوق** في قول

تسمية سوق المعلوم إلح

الخارجية:
بلى بنت طريق

ويمجوز إلح: هذا وجه آخر للفرق بين التوجيه والمتشابهات، [التجريد: ٤٢٨]

لا يجب تضادهما أي من جور اجتماعهما كالقدرة واليد معنى الخارجة أي وخلاف التوجيه فإنه يجب فيه تضاد المعنيين كما مر. [الدسوقي: ٤٠١/٤] **الهزل** الذي يراد به الخد وهو أن يذكر الشيء على سبيل اللعب ويقصد به أمر صحيح، وإعرق بينه وبين التهكم أن اتهمكم ظاهره جد وباطنه هزل، وهذا بعكسه. [الدسوقي: ٤٠٢/٤] إذا ما قيمي إلح: أي فقولك لتسمي وقت مفاخرة: 'لخصورك لا تقتحر وقل ي: كيف أذك نصيب' هزل ظاهر لكنت تريد به الخد وهو دم التميمي تأكله الضب وأنه لا مفاخرة مع ارتكابه أكل الضب الذي يعافه الأشراف، وعدم من هذا أن الهزلية باعتبار استعمال الكلام، والجدية باعتبار ما قصد منه في الحالة الراهنة. (الدسوقي) **عد عن ذا** أي جاور هذا الافتحار بتركه وحدثنا عن أذك نصيب تأكله على أي حالة، فـ'عد' أمر من 'عدى بعدى' بمعنى "يجاوز". (الدسوقي)

لكنته متعلق بـ'تجاهل' وكان حقه أن يقدمه على قوله. 'وهو كما سماه' إلح إلا أنه أخره؛ ليكون بيان الكات متصلا به، فهو غير عن المعلوم بعبارة المجهول لا لكنته كأن يقال: أريد قائم أم لا؟ حيث يعلم أنه قائم لم يكن من هذا الباب في شيء. [الدسوقي: ٤٠٣/٤] **لوروده** في كلام الله تعالى كما في قوله تعالى: **دسوق** (ص: ١٧) أي وتسمية الكلام المنسوب إلى الله تعالى تجاهل العارف فيه إساءة أدب، بخلاف تسميته بسوق المعلوم مساق غيره فإنه أقرب إلى الأدب من الأولى وإن كان العبر فيها عبارة عن المجهول لكن دلالة أستر لعمومه. (الدسوقي) **قول الخارجية** هي ليلي بنت طريف ترثي أحباها وليد بن طريف حين قتله يريد بن معاوية. (الدسوقي)

أيا شجر الخابور هو من نواحي ديار بكر ما لك مورقا أي ناضرا من أورك إذا صار

ذا ورق كأنك لم تجزع على ابن طريف. والمبالغة في المدح كقوله:

أُنع برق سري أم صوء مصباح ^{كان رئيس العوارج} أم ابتسامتها بالمطر ^{كانت البهري} الصاحي ^{الهزة للاستفهام}

أي الظاهر، أو المبالغة في المدح كقوله: وما أدري وسوف إحال أي أظن، وكسر همزة

المتكلم فيه هو الأفضح، وبنو أسد يقولون: أخال بالفتح وهو القياس، ^{تفسير "إحال"} ^{وهو محل الشاهد} ^{في حرف المضارعة} ^{دون النساء} ^{وهذا محل الشاهد} ^{دري أقوم ال}

حصن أم ساء؟ فيه دلالة على أن القوم هم الرجال خاصة، والدله أي وكالتحير

والتهشيش في ^{دهاب العقل} ^{حسين بن عبد الله العرجي} ^{نقاع} ^{هو المستوي من الأرض}
 والتدهش في ^{دهاب العقل} ^{حسين بن عبد الله العرجي} ^{نقاع} ^{هو المستوي من الأرض}
 والتدهش في ^{دهاب العقل} ^{حسين بن عبد الله العرجي} ^{نقاع} ^{هو المستوي من الأرض}

شجر الخابور. هو الشجر النات في هذا الموضع، والمراد بـ"بكر" الذي أصبحت إليه تلك الديار رجل كان من عظماء الجاهلية. [الدسوقي بتصرف: ٤٠٣/٤] ما لك مورقا. أي: أي شيء ثبت لك في حال كونك مورقا أي محرجا ورقك ناصرا لا دابلا؟ فـ"مورقا" حال من الكاف في "لك"، والعامل فيه معنى الفعل في "لك"، فأكرت كون هذا الشجر ناضرا ذا ورق مع فرط حزنها. [الدسوقي: ٤٠٤/٤]

كأنك لم تجزع أي فهي تعلم أن الشجر لا يجزع على أحد؛ لأن الخزع لا يكون إلا من عاقل، فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوي العقل وأنه يجزع جزعا على المقتول يوجب ذنبه، فمما أورك ويحته على إحراج الورق وأظهرت أنها حينئذ تشك في جرع، فإذا كان الشجر يوجع على عدم الخزع فأحرى غيره. [التجريد: ٤٢٨] (الدسوقي)

سرى صفة "برق" أي ظهر بالليل، وقوله: "أم ابتسامتها" أي أم هو ضوء أسنانها عند ابتسامها، وهو عطف على مصباح، وقوله: "بالنظر الباء بمعنى "في"، وأراد بالمطر المحل الذي ينظر وهو الوجه، فالشاعر يعنى أنه ليس ثم إلا ابتسامها لكنه تجاهل وأظهر أنه التمس عليه الأمر، فلم يدر هل هذا لمعان أسنانها عند الابتسام الكائن من منظرها الصاحي أم لمع برق سري أم هو صوء مصباح، وهذا التجاهل مقيد للمبالغة في مدحها وأنها بلغت إلى حيث يتحير في الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها. (الدسوقي بتصرف)

وسوف إحال إلح "إحال" اعتراض بين "سوف" و"أدري"، وقد حذف مفعولا "إحال"، والتقدير: "وسوف أدري إحال علمي بحالهم حاصلا، يعني وما أدري في الحال أن آل حصن رجال أم نساء، وفي الرمز الثاني أعلم ذلك، وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل مبالغة في الذم. [التجريد: ٤٢٩] فيه دلالة إلح. أي حيث قابل بين النساء والقوم، فمعادلاته بينهم تدل على أن القوم لا يتناول النساء بل مخصوص بالرجال لغة، ويدل له قوله تعالى: ^{ولا تسبحوا} ^{من قوام منى أن كؤوم حترامته ولا ساء من ساء منى أن كؤوم حترامته} (الحجرات: ١١) [الدسوقي: ٤٠٥/٤] هو: أي القاع: الأرض المستوية، وإضافة الطبيبات إليه لكونها فيه، وقوله: "بالله" قسم استعظام للطبيبات. (الدسوقي)

فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون،
ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة أعني الله ورسوله
والمؤمنين ولا لنفيه عنهم، **والتالي: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده حال**
كون خلاف مراده **ما يحتمل ذلك اللفظ بذكر متعلقه أي إنما يحمل على خلاف مراده**
بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ **كقوله:**

فبت ثقلت إذا أثبت مرارا **قال: ثقلت كاهلي بالأيدي**
ممدوح حرف لـ "ثقت" أو "ثقت" عاني اسم

فلفظ "ثقلت" وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤونة فحملة على تثقيب عاتقه بالأيدي
والمثنى بأن ذكر متعلقه أعني قوله: بالأيدي.

[الاطراد]

ومنه أي من المعنوي الاطراد وهو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آباءه
من الدير المعوي كالممدوح

في الرد عليهم فقد رد عليهم بأن العرة تناسب الإخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين
لا لفريقكم. [التجريد: ٤٢٩] **حمل لفظ وقع الخ** معني أن العير أطلق لفظا على معي، وحملة عير من أطلقه لذلك
المعنى على معنى آخر لم يرده المتكلم الأول. (التجريد) **بذكر متعلقه** متعلق بـ "حمل" والباء لتسبية، أي وحمل
البسط على الخلاف المحتمل بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ. [الدسوقي: ٤٠٨/٤]

متعلق ذلك اللفظ المراد بالمتعلق هنا ما يناسب المعنى المحمول عليه، سواء كان متعلقا اصطلاحيا كالمفعول والجار
والمحرور أو لا. (الدسوقي) **المؤونة** أي المشقة من نحو أكل وشرب. **من المعنوي الاطراد** قيل: الظاهر أنه من
اللفظي؛ لأن مرجعه إلى حسن السلك، وقد يقال: بل إلى حسن السبك في معنى مخصوص هو السبب فلمعنى دخل
فيه تأمل. [التجريد: ٤٣٠] **الاطراد** يسمى ذكر اسم الشخص واسم آباءه على ترتيب الولادة اطرادا؛ لأن تلك
الأسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده أي سهولة اسحاجامه وجريانه. [الدسوقي: ٤١٠/٤]

أسماء الممدوح الأولى أن يقال باسم الممدوح أو غيره؛ إذ لا تعدد هنا لاسم الممدوح أو غيره، والمراد بغيره المذموم
أي المهجو والمرثي. (الدسوقي) **وأسماء آباءه:** أراد بالجمع هنا ما فوق الواحد بدليل المثال. (الدسوقي)

على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك كفه :

بضم اللفظ ريعه بن عبد

إن يقتلوك فقد ثلثت عروشهم عشيمة بن احبارت بن شهاب

بسبب قتل عتية

يقال: للقوم إذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم يعني أن تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثرت في عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم، فإن قيل: هذا من تتابع الإضافات فكيف يعد من المحسنات؟ قلنا: قد تقرر أن تتابع الإضافات إذا سلّم من الاستكراه ملح ولطف، والبيت من هذا القبيل كقوله **عائشة**: "الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم" الحديث، هذا تمام ما ذكر من الضرب المعنوي.

على ترتيب الولادة بأن يذكر اسم الأب ثم اسم أب الأب وهكذا، فإن قنت: لا فائدة في ذلك القيد؛ إذ لا يمكن الإتيان بأسماء الآباء من غير ترتيب وإلا لكذب الانتساب، فلاند من الترتيب، قنت: لا يحصر ذكر الممدوح وآبائه في الذكر على طريق الانتساب، فلو قبل بعتية بن شهاب وحاتر لكان من الاطراد. (الدسوقي)

في السبك أي في نظم اللفظ وفي التكلف يرجع فيه إلى الدوق اسليم، فلا يكون ذكره في التعريف مصرا؛ لأنه معلوم، وقيل: نفي التكلف أن لا يفصل بين الأسماء بلفظ لا دلالة له على السب نحو: ريد بن عمرو بن خالد، والتكلف في السبك صده نحو: ريد الفاضل بن عمرو أو ريد بن عمرو التاجر بن خالد. [الدسوقي: ٤/٤١٠]

أن يقتلوك إلخ أي أن يقتلوا بقتلك ويبرحوا به، فلا يعظم عيب افتحارهم؛ لأن عبدا ما يخف أدنى افتحارهم وهو أنك أثرت في عزهم بقتل رئيسهم، فكأنك أحدثت نارا نفسك قبل قنتك، فلا افتحارهم في الحقيقة. [التحريد: ٤٣٠] **فقد ثلثت** هو بناء الخطاب أي أهلك، يقال: ثلهم إذا أهلكهم، والعروش جمع عرش، يطلق على المقر، وقوله "بعتية" أي بقتل عتية، وهذا مثال لما ذكر فيه اسم غير الممدوح، ومثال الاطراد الذي ذكر فيه اسم الممدوح الحديث الآتي. [الدسوقي: ٤/٤١١] **فقد أثرت إلخ** هذا دليل الحواب المندوح، أي فلا يعظم علينا افتحارهم؛ لأن ما عبدا يخف أدنى افتحارهم وهو أنك أثرت في عزهم. (الدسوقي)

قد تقرر حاصله: أن تتابع الإضافات إما يعل بالفصاحة إذا كان فيه ثقل واستكراه، أما إذا سلم من ذلك حسن ولطف، والبيت من هذا القبيل مع أنه ليس فيه إلا إضافتان. (الدسوقي) **الحديث**: أي اقرأ الحديث تنماته، أي فقد تتابعت فيه الإضافات وسلم من الثقل والاستكراه، إذ هو في غاية الحسن والسلاسة. (الدسوقي بتصرف)

[المحسنات اللفظية]

وأما **الضرب اللفظي** من الوجوه المحسنة للكلام.

[الجناس]

فمنه **الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في سبط أي في التلفظ** فيخرج التشابه في المعنى نحو: أسد وسبع أو في مجرد العدد نحو: ضرب وعلم، أو في مجرد الوزن نحو: ضرب و قتل، **والتام منه أي من الجناس أن يتفقا أي اللفظان في أنواع الحروف**، فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع،
 رأس

وأما **الضرب اللفظي إلح** ما فرع المصنف من الكلام على الضرب المعوي شرع في الكلام على أنواع الضرب اللفظي، وقد ذكر في هذا الكتاب منها سبعة أنواع. [الدسوقي: ٤١٢/٤] **الجناس**. أي النوع المسمى بالجناس بكسر الحيم؛ لأنه في الأصل مصدر "جاس" كقاتل قتالا وجامع جماعا، وأقسام الجناس خمسة: التام، والمخرف، والناقص، واللاحق والمضارع، والمقلوب؛ لأن المضارع واللاحق في الأصل نوع واحد. [التجريد: ٤٣٠]

في التلفظ أي في الطق بهما بأن يكون المسموع مهما متحد الحسية، فلا يكفي التشابه في لام الكلمة أو عيها أو فائها كما يوحد من الأمثلة، وإنما فسر اللفظ بالتلفظ؛ لأنه لو حمل على ظاهره كان التقدير هو تشابه اللفظين في اللفظ، ولا معنى لذلك ضرورة معاييرة وجه الشبه للطرفين، وعلى فرض صحة ذلك فلا يشمل إلا التام منه فيخرج منه الجناس العير التام. (الدسوقي) **في مجرد العدد**: أي: ويخرج من التعريف التشابه في العدد المخرد عن التشابه في اللفظ كما في "ضرب وعدم" فلاجناس بينهما؛ لعدم تشابههما في التلفظ وإن تشابه في العدد. [الدسوقي: ٤١٣/٤]

في مجرد الوزن: ويلزم من التشابه في الوزن التشابه في العدد نحو: "ضرب وقتل" مسيين للفاعل، فلاجناس بينهما لعدم تشابههما في التلفظ وإن تشابه في اللفظ والعدد. (الدسوقي) **والتام منه**. شروع في أقسام الجناس، وهي خمسة؛ لأن اللفظين إن اتفقا في كل شيء من أنواع الحروف وأعدادها وهيئتها وترتيبها فهو التام، وإن اختلفا في الهيئة فقط فهو المخرف، وإن اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص، وإن اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق، وإن اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وفي كل قسم تفصيل يأتي. (الدسوقي)

نوع: أي نوع آخر من أنواع الحروف، فالألف نوع وتحتة أصناف؛ لأنها إما مقلوبة عن واو أو عن ياء أو أصلية، والباء كذلك نوع تحتة أصناف؛ لأنها إما مدعمة أو لا، مشددة أو لا، وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال: النوع تحتة أصناف، =

وهذا يخرج نحو: "يفرح ويمرح"، وفي أعدادها وبه يخرج نحو: الساق والمساق، وفي
 عن الجاسم الثام في مقدار الحروف بقوله "في أعدادها"
 منه، وبه يخرج نحو: البَرْد والبُرْد فإن هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار
 الأولى، منها
 الحركات والسكنات فبحو: ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف
 ضَرْب وضُرْب مبنيا للفاعل والمفعول؛ فإنهما على هئتين مع اتحاد الحروف، وفي ترتيبها
 أي تقدم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه وبه يخرج نحو: الفتح والحتف، **في** **د**
 بكونه في ترتيب واحد لكون
 أي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من **ب** **ج** واحد من أنواع الكلمة **ك** **ن** أو فعلين أو
 حرفين **س** **س** مما لا جريا على اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة هي الاتحاد في النوع نحو:
 حاسا مما لا
و **يَوْم** **خُدَّة** **سَاعِد** أي القيامة **نَفْس** **الْمَحْرُوم** **مَا** **يَبْنُو** **خَيْر** **سَاعِد** (الروم: ٥٥) من
 يحذف في الدنيا وقتنا يسير
 ساعات الأيام، **و** **ن** **د** **م** **ع** **ن** اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف.....
 اللفظان المتفقان

- والحروف المحيائية إما تحتها أشخاص لا أصناف، وقد يحاط وهو أنعد من التكلف بأن المراد بالسووع هها السووع
النفوي، ولا يشترط فيه وجود أصفاف تحتها. [التحرير: ٤٣٠]

وهذا أي باشراف الاتفاق في أنواع الحروف الموحودة في اللفظين يجرع عن التام نحو: 'يبرج وبرج' مما اتفقا في
بعض الأنواع دون بعض؛ فإنهما قد احتلعا في المبه والفاء، فليس بينهما حساس تام بل لاحق. [الدسوقي: ٤١٤/٤]

نحو **الساق والمساق** لأن اميم لا يقابلها شيء في المقابل بل هي مريدة، فليس بينهما حساس تام بل ناقص، واسباق
مصدر ميمي معى السوق. (الدسوقي) **السرود والسرود** بفتح الاء في أحدهما وضمها الآخر.

ون **هيئة الكسمة** هذا تعبير محذوف، أي وإما اشترط الاتفاق في هيئة الحروف زيادة على الاتفاق في أنواعها؛ لأن
هيئتها أمر رائد عليها فلا يلزم من الاتفاق في أنواع الحروف الاتفاق في هيئتها، ولا يلزم من الاتفاق في هيئتها
الاتفاق في أنواعها؛ لأن هيئة الحرف حركته المحصوصة أو سكونه وهو غيره. (الدسوقي)

وفي **ترتيبها** أي يشترط الاتفاق في ترتيب الحرف بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر
في الآخر، وقد تبين من كلام المصنف أن الحساس التام يشترط فيه أربعة شروط: الاتفاق في أنواع الحروف،
والاتفاق في أعدادها، والاتفاق في هيئتها، والاتفاق في ترتيبها. [الدسوقي: ٤١٥/٤]

نحو **ويوم الخ** محل الشاهد أن الساعة الأولى والثانية في الآية قد اتفقا في نوع الاسمية وفي جميع الأوجه السابقة؛
إذ لا عبرة باللام؛ لأنها في حكم الانفصال، فكان اجناس بينهما مماثلا. (الدسوقي)

سمي مستوفى كقوله:

ما مات من كرم الزمان فإنه يحيا لدى يحيى بن عبد الله

لأنه كريم يحيى مراسم الكرم، وأبضا للجناس التام تقسيم آخر وهو أنه إن كان أحد لفظيه مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب، ^{لتركب أحد قطبه} وحينئذ فإن اتفقا أي اللفظان المفرد والمركب في الخط حص هذا النوع من جناس التركيب باسم **المتشابه** لاتفاق اللفظين في الكتابة كقوله: إذا منك **يكس** ذا هبة أي صاحب هبة وعطاء فدعه أي اتركه، فدواته ^{أي الفتح السمي} داهية أي غير باقية، وإلا أي وإن لم يتفق اللفظان: المفرد والمركب في الخط حص هذا النوع من جناس التركيب باسم **المفروق** لافتراق اللفظين في صورة الكتابة كقوله: ^{هو أبو الفتح أيضا}

سمي مستوفى أي لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر وإن اختلعا في النوع. [الدسوقي: ٤١٦/٤] كقوله. أبي تمام في مدح يحيى بن عبد الله. (الدسوقي) **ما مات إلخ** ما موصولة في محل الرفع على الابتداء وجره جملة 'فإنه إلخ'، ومن كرم الزمان بيان لما أي ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضي، فصار كاسيت في عدم ظهوره. [الدسوقي: ٤١٧/٤] **فإنه**. أي فإن ذلك الميت من الكرم يحيى أي يظهر كالحى عند يحيى بن عبد الله، ومحل الشاهد قوله: "يحيى لدى يحيى" فإن الأول فعل والثاني اسم رجل. (الدسوقي)

تقسيم آخر أي إلى ثلاثة أقسام: متشابه، ومفروق ومرفوع، فأقسام التام حينئذ خمسة. (الدسوقي) **أحد لفظيه** أي أحد لفظي الجناس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب، والمراد بكون أحد اللفظين مفردا أن يكون كلمة واحدة، والمراد بكونه مركبا أن لا يكون كلمة واحدة، بل كلمتين أو كلمة وجزء كلمة أخرى. (الدسوقي) **وحيث** أي: وحين إذا كان بين اللفظين جناس التركيب فإن اتفقا إلخ، وحاصله: أن جناس التركيب ينقسم إلى قسمين؛ لأن اللفظين المفرد والمركب إما أن يتفقا في الخط بأن يكون هيئة مرسوم المركب والمفرد واحدة وإما أن لا يتفقا، فإن كان الأول حص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه، وإن كان الثاني حص باسم المفروق. [الدسوقي: ٤١٨/٤]

دا هبة: مركب من لفظ 'ذا' ولعطة 'هبة'. **فدعه**: أي اتركه وانعد عنه، فإن دولته داهية، فالشاهد في "داهية" الأول والثاني، فالأول مركب من 'ذا' بمعنى صاحب و"هبة" وهو فعة من 'وهب'. والثاني مفرد إذ هو اسم فاعل الموث من "ذهب" وكتابتهما متفقة في الصورة، فالجناس بينهما متشابه. (الدسوقي)

كنكم قد أحد حمام ولا حمام لنا **ما الذي ضر** مدير الخاء لو حمام ^{وهو الساقى} ^{الكاس}

أي عاملنا بالجميل، هذا إذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة وإلا خص باسم المرفوء كقولك: أهذا مصاب أم طعم صاب، وإن اختلفا عطف على قوله: والتام منه أن يتفقا، أو على محذوف أي هذا إن اتفقا فيما ذكر، وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين في هبتات أحروف فقط أي اتفقا في النوع والعدد والتركيب سمي التجنيس محرفا لانحراف إحدى الهيئتين عن الأخرى، والاختلاف قد يكون بالحركة كقولهم: جبة البرد جنة البرد ^{وقاية}

ما الذي صار الخ أي إنه لا ضرر عليه في معاملتنا بالجميل بأن يديره علينا كما أداره عليكم، ففي الاستفهام غتاب على الحاصرين وتحرر على حرمانه من الشرب، فالنمط الأول من المتجانسين وهو "جاء لنا" مركب من اسم "لا" وحرها، وهو المحرور مع حرف الجر، والثاني مركب من فعل ومفعول لكن عدوا الصمير المنصوب المتصل بمسرة جزء الكلمة، فصار المجموع في حكم المفرد، وبذلك صح التمثيل به مفرد ومركب وإلا كانا مركبين. [الدسوقي: ٤١٨/٤]

هذا إذا الخ [أي كون المركب يقال له: جناس مفروق] قصده بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله: 'وإلا حص باسم المفروق' شاملا لما ليس من المفروق وهو المرفوء، فحاصل التقسيم الصحيح للمركب أن يقال: إن المركب إن كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوءا وإلا فإن كان مركبا من كلمتين فهو منشاه إن تشابه اللفظان في الخط، ومفروق إن لم يتشاهما في الخط. [الدسوقي: ٤١٩/٤]

باسم المرفوء مأخوذ من قولك: رأيت ثوب إذا جمع ما تقصع منه بالحياطة، فكأنه رقيء بعض الكلمة، فأحدا مبين من 'طعم' ورأيناها 'صاب' فصارت 'مصাব'. (الدسوقي) **أهذا مصاب الخ** المصاب قصب السكر، ومصاب عصارة شجر مر، فاللفظ الثاني من لفظي التجنيس مركب من 'صاب' ومن الميم في 'طعم'، بخلاف الأول فإنه مفرد وهما غير متفقين في الخط، ووجه حسن الجناس التام مطلقا أن صورته صورة الإعادة وهو الحقيقة للإفادة. (الدسوقي)

وان اختلفا أي في أنواع الحروف أو في عددها أو في هيئتها أو في ترتيبها، وإنما جعلنا الاختلاف في حالة لا في أكثر؛ لأنهما لو اختلفا في اثنين من ذلك أو أكثر لم يعد ذلك من باب التجنيس لعدم التشابه بينهما. (الدسوقي بتصرف)

عطف من عطف الفعلية على الاسمية. أو على محذوف فيكون من عطف الحملة الفعلية على الفعلية. (الدسوقي) **قد يكون بالحركة** أي فقط، أي أو بالسكون فقط أو بهما معا، فأقسامه ثلثة، وقد مثل لها على الترتيب. [التحريد: ٤٣٢] **حجة البرد حة البرد** الأول بالاء والثاني باليود، والبرد كساء مخطط أي إن الحجة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد. (التحريد)

يعني لفظي بُرد وبَرَد بالضم والفتح ونحوه في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم: الجاهل
 بما مفرط ^{من الإفراط} أن مفرط ^{من التفريط} لأن الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة
 كحرف واحد عدّ حرفاً واحداً وجعل التحجيس مما لا اختلاف فيه إلا في الهيئة فقط،
 ولذا قال: واحرف ^{تحتس} مشدد في هذا الباب في حكم المخفف، واختلاف الهيئة في مفرط
 ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح، وقد يكون الاختلاف
 بالحركة والسكون جميعاً كفوص: سدعة ^{شركة} لسكر ^{شكة لكم} فإن الشين من الأول مفتوح
 ومن الثاني مكسور، والراء من الأول مفتوح ومن الثاني ساكن، وإن حسنا أي لفظاً
 المتجانسين في أعدادها أي أعداد الحروف بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائد
 أو أكثر إذا أسقط حصل الجناس التام ^{فقابلت الحركة سكوما} يسمى الجناس نقصاً: لنقصان أحد اللفظين
 عن الآخر،

يعني أح أي إن محل الشاهد: الرد والرد، فإهما مختلفان في هيئة الحروف بسبب الاختلاف في حركة الباء؛ لأنها
 في الأول صمة وفي الثاني فتحة، وأما لفظ الحة والحنة فمن التحجيس اللاحق لا المحرف. [الدسوقي: ٤٢٠/٤]
 ونحوه أي نحو قولهم: "جبة الرد جة الرد" في كونه من التحجيس المحرف؛ لكون الاختلاف في هيئة فقط. (الدسوقي)
 لأن الحرف المشدد إلخ أي إنما كان هذا المثال من الجناس المحرف ولم يكن من الناقص بناء على أن الحرف
 المشدد حرفان؛ لأن الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما عند البطق دفعة واحدة كالحرف الواحد عدا حرفاً
 واحداً، فلذا جعل من التحجيس الذي لم يقع الاختلاف فيه إلا في الهيئة دون العدد. (الدسوقي)
 عنهما أهم تسمية الصمير أن هناك حذفاً، والتقدير: لأن الحرف المشدد وإن كان محرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان
 عنهما إلخ. (الدسوقي) في حكم المخفف أي لوجهين: الأول ما تقدم من أن اللسان يرتفع عند البطق بالحرفين
 دفعة واحدة، والثاني أهمها في الكتابة شيء واحد، وأما التثنية منفصلة. [الدسوقي: ٤٢١/٤]
 فإن السين [فقابلت الحركة حركة معايرة ها] أي ولا عمرة بهمزة الوصل لسقوطها في الدرج ولا باللام المدعمة في
 الشين لما عرفت في مفرط ومفرط. (الدسوقي) حرف رائد المراد بكونه رائداً أنه لا مقابل له في اللفظ الآخر لا كونه
 من غير الأصول. [التحريد: ٤٣٢]

وذلك الاختلاف إما بحرف واحد في الأول مثل: **هَوُوتَنَتِ السَّقْ بِالسَّقِ إِلَى رَنَتْ** ^{الابتداء} ^{الشدة بالشدة}

بَوْمُئِذٍ الْمَسَاقُ (القيامة: ٣٠، ٢٩) بزيادة الميم أو في الوسط نحو: **جَدِي جَهْدِي** بزيادة الهاء، ^{في الثاني} ^{وسعا}

وقد سبق أن المشدد في حكم المخفف أو في الآخر كقبوله: ^{في سيم}

يَمْدُونُ مِنْ أَيْدِ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ ^{لحرب}

بزيادة الميم ولا اعتبار بالتونين، وقوله: "من أيد" في موقع مفعول "يمدون" على زيادة ^{بناء على زيادة "من"}

"من" كما هو مذهب الأخفش أو على كونها للتبعيض كما في قولهم: "هَزَّ مِنْ عِطْفِهِ" ^{من زيادتها في الإتيان}

وحرَّك من نشاطه" أو على أنه صفة محذوف أي يمدون سواعد من أيد عواص جمع ^{لبعد العطف} ^{كأية من أيد}

عاصية من عصاه ضربه بالعصا، وعواصم من عصمه حفظه وحماه، وثمame:

تصول بأسياف قواض قواضب

^{فيه الشاهد أيضا}

^{لأيدي}

وذلك الاختلاف إلخ. خاصته: أن أقسام الحواس الناقص ستة، وذلك لأن الرائد إما حرف واحد أو أكثر، وعلى

التقديرين فهو إما في الأول أو في الوسط أو في الآخر، وقد مثل المصنف ثلاثة أمثلة لأقسام المريد الواحد، ولم يمثل من أقسام المريد الأكثر إلا بالمزيد آخره. [الدسوقي: ٤٢٢/٤]

جَدِي جَهْدِي الحَد فتح الحيم: العي والخط، والجهد بفتحها: المشقة والتعب، والتركيب يحتمل الوجهين: أحدهما

أن يكون المعنى حظي وعناي من الدنيا مجرد إتعاث النفس في المكاسب من غير وصول إليها، ويكون تشكيًا وإحبارًا بأنه لا يحصل من سعيه نفع، والآخر أن يكون المعنى أن حظي من الدنيا وعناي فيها هو بمشقتي وجهدي لا بالورثة

عن الأب والحد، ويكون إحبارًا بالسخانة في السعي، وأن العي لا يترقب على الورثة. [التجريد: ٤٣٢]

وقد سبق إلخ جواب عما يقال: إن جهدي بعد حذف الهاء منه يكون جدي بتحفيف الدال، فلا يكون بيه وبين

'جدي' جناس تام. (الدسوقي) **ولا اعتبار بالتونين**: أي في عواص، وذلك لأنه في حكم الانفصال أو بصدد الروان

سبب الوقف أو الإضافة. [الدسوقي: ٤٢٣/٤] **أو على كونها للتبعيض**: أي أو بناء على كونها للتبعيض، وقوله: "كما

هو في قولهم: هَزَّ مِنْ عِطْفِهِ وحرَّك من نشاطه" أي هربعض العطف؛ لأن العطف: الشق والعصو المهرور منه الكتف مثلاً،

وحرَّك بعض الأعضاء الذي يظهر تحريكها نشاطه، وهر العطف كناية عن السرور (الدسوقي)

ضربه بالعصا: على هذا فمعنى "عواص" صاريات بالعصى، والمراد به هه السيف بدليل ما بعده، وقيل: إن

"عواص" من العصيان أي عاصيات على أعدائهم عاصمات لأصدقائهم. (الدسوقي)

أي يمدون أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف
 للقتال بالسيف بيان لمعنى عواصم ^{حافظات} الأصداقاء
 حاكمة بالقتل قاطعة، وربما سمي هذا القسم الذي يكون الزيادة في الآخر مطرفا، وإما
 بيان لمعنى قواض بيان لمعنى قواضب لتطرف الزيادة فيه
 بأكثر من حرف واحد وهو عطف على قوله: "إما بحرف"، ولم يذكر من هذا الضرب
 إلا ما يكون الزيادة في الآخر كقوها أي الخنساء: إن البكاء هو الشفاء من الجوى أي
 حرقة القلب بين الجوانح بزيادة النون والحاء، وربما سمي هذا النوع مذيلا، وإن اختلفا
 بيان معنى "جوى"
 أي لفظا المتجانسين في أنواعها أي أنواع الحروف فيشترط أن لا يقع الاختلاف
 جواب بشرط
 بأكثر من حرف واحد وإلا لبعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظي "نصر
 سنيل المعنى
 ونكل"، ثم الحرفان الذان وقع فيهما الاختلاف إن كانا متقاربين في المخرج سمي
 بان كذا حقيقين مثلا
 الجناس مضارعا وهو ثلاثة أضرب؛ لأن الحرف الأجنبي إما في الأول نحو: بيني وبين
 مضارعة لمعنى صاحبه
 كنتي ليل دامس وطريق طامس
 يعني انقاس لبين

ولم يذكر إلخ: أي: ولم يمثل لما إذا كانت الزيادة بأكثر من الأول أو الوسط إما لعدم وجود ذلك في كلامهم أو قل
 بحيث لم يعتبر. [التحريد: ٤٣٣] أي الخنساء: أحت صحر في رد كلام من لامها في كثرة الكاء عليه. روي أنها
 نكت عليه حتى ابصت عيناها. [الدسوقي: ٤/٤٢٤] بين الجوانح: أي إن الكاء هو الشفاء من الحرقة الكائنة بين
 الجوانح أي الصنوع التي تحت الترائب مما يبني الصدر، ولا شك أن الجوانح ريد فيه بعد ما يماثل الجوى النون
 والحاء، فكان من التجنيس الناقص. (الدسوقي)
 هذا النوع: أي الذي ريد في آخره أكثر من حرف. [الدسوقي: ٤/٤٢٥] مذيلا: لأن تلك الزيادة في آخره
 كالذيل. (الدسوقي) في أنواعها: الاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل
 عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا وإلا كان من الناقص. (الدسوقي)
 وإلا لبعد: أي لو وقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد إما في الأول: لفظ 'ي' زائد وإلا لزم ظرفية الشيء في
 نفسه أو يكون من ظرفية العام في الخاص؛ فإن الحرف عام و"ي" خاص. (الحواشي) نحو بيني إلخ: أي نحو: قول
 الحريري وهو شر، وقوله: كي بكسر الكاف وتشديد النون أي بيني، والدامس المظلم، وقوله: "طامس" أي مطموس
 العلامات لا يهتدى فيه إلى امراد، والشاهد في دامس وطامس؛ فإن الدال والطاء حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان
 في المخرج؛ لأهما من الدسان مع أصل الأسنان وقد وجدنا في أول اللفظين. [الدسوقي: ٤/٤٢٦]

أَوْ فِي لُوسَطِ خَدٍّ: **قوله تعالى: وَوَهْمُهُ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ** (الأعام: ٢٦) **أَوْ فِي لَحَرٍ**
 في وسط اللغظين المتجانسين ^{يعبدون عنه}

نحو: الخليل معقود بنواصيها ^{قوة} **احمر**، ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا
 في دامن وحامض ^{في "يهوب" و"ياون"}

اللام والراء، **ولا أي وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا** ^{في سخر} **وهو ناصا إما في الأول**
 في النعيل ^{في الخير}

حد: وَبَيْنَ نَكِّ هَمْدَ تُسْرَدَ (اهمرة: ١) الهمزة الكسر واللمزة الطعن وشاع استعمالها

في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها، وبناء فعلة يدل على الاعتیاد، **أو في وسط**
 هنك العرض ^{في أعراض الناس} ^{يضم الفاء وفتح العين}

حو: ذَلِكَ يَدُ كُتْمٍ تَعْرِخُونَ فِي الْأَرْضِ يَغْرِ أَحَقَّ وَحَمًا كُتْمٌ تَسْرَحُونَ (عافر: ٧٥) **وفي**
 العذاب في النار ^{تتكبرون} ^{تؤسعون في العرج}

عدم تقارب الفاء والميم نظر؛ فإنهما شفويتان، وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث
 تدغم إحداهما في الأخرى فالفاء والهمزة.....

قوله تعالى الخ فالشاهد في 'ينهون ويأون' فإن الهمزة والهاء حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ إذ هما
 حقيقيان وقد وحدا في وسط اللغظين المتجانسين. [الدسوقي: ٤٢٦، ٤] **نحو احمل الخ** فبين اللام والراء تباين إلا
 أنهما متقاربان في المخرج؛ لأهما من الحنك واللسان وقد وحدا في آخر اللغظين المتجانسين، والخير نائب فاعل
 'معقود' أو مبتدأ حيره 'معقود'. (الدسوقي) **بنواصيها** جمع ناصية منتهى شعر الرأس من جانب الوجه.

سمي لاحقا لأن أحد اللفظين ملحق بالآخر في اجناس باعتبار أكثر الحروف. (الدسوقي)

اما في الأول أي والحرف الماين لمقاله من غير تقارب في المخرج إما أن يقع في أول اللفظين المتجانسين أو في
 وسطهما أو في آخرهما. (الدسوقي) **بدل على الاعتیاد** فلا يقال: فلاا صحنكة ولا لعبة إلا لم كان ملارما لذلك
 بحيث صار عادة له لا من وقع منه ذلك في احملة أحيانا، والشاهد في "همزة ولمرة"؛ فإن بينهما جناسا لاحقا؛ لأن
 الهاء واللام متباينان ومتباعدا في المخرج ووقعا في أوهما. [الدسوقي: ٤٢٧/٤] **وفي عدم الخ** حاصله: أن كون
 الحساس الذي في هذه الآية لاحقا فيه نظر؛ لأن التقارب في المخرج بين الفاء والميم موجود؛ لأهما شفويتان، فالأولى
 أن يمثل بقوله تعالى: **وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** (العاديات: ٧-٨) لأن الهاء والدال متباينان
 ومتباعدا في المخرج. (الدسوقي) **وان أريد الخ** يعني لو قيل في احواب عن المصنف: إن مراده بالحرفين المتقاربين
 في المخرج أن يكونا بحيث يمكن إدغام أحدهما في الآخر، والميم والفاء ليستا كذلك فصح التمثيل، فيقال في رده:
 إهم ذكرنا أن من جملة المتقاربين في المخرج الهاء والهمزة كما مر في "ينهون ويأون"؛ لأنهما حقيقيان، والحال أنه
 لا يمكن إدغام أحدهما في الآخر فبطل ذلك الجواب. (الدسوقي)

ليست كذلك، وفي الآخر نحو: **وإد جاءهم أمر من الأمن** (النساء: ٨٣) وفي حينما أي لفظا المتجانسين في ترتيب أي ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وآخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع **تجنيس القلب** نحو: **حسامه فتح لأهلبائه حتف لأعدائه**، ويسمى قلب كذا؛ لانعكاس ترتيب الحروف كلها، **حد: اللهم استر عورتنا وأمن روعتنا**، ويسمى قلب عصى؛ إذ لم يقع ^{قوله} ^{لعمرة العيب ولذب جمع روعه وهو الحروف} الانعكاس إلا بين بعض حروف الكلمة، وقد وقع أحدهما أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب في أول البيت، اللفظ الآخر في آخره سمي تجنيس القلب حينئذ مفعولا **مجنسا**؛ لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت ^{كقوله: لم يعم قاله}

لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال

وإذا ولي أحد **مجنس** أي تجانس كان،

ليست كذلك أي لا تدعم أحدهما في الآخر مع أنه مثلهما للمتقاريين. [الدسوقي: ٤/٤٢٧] **أمر من الأمن** فالأمن والأمر متفقان إلا في الراء واليون، وهما متباعدا في المخرج على قول المصنف، وفيه نظر بل هما متقاربان، حتى أنه يجوز إعدام أحدهما في الآخر، فامثال الصائب "تلاف وتلاق". (الدسوقي) **نجيس القلب** لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر للآخر. [الدسوقي: ٤/٤٢٨، والتحرير: ٤٣٤] **نحو حسامه الخ** هذا مأخوذ من قول الأحنف بن قيس: **حسامك فيه للأحباب فتح ورعك فيه للأعداء حتف**

أي سيفه نصر لأتباعه وموت لأعدائه، ومحل الشاهد: "حتف وفتح"؛ فإد إذا أحدث القاء من "حتف" ثم التاء ثم الحاء كان فتحا فهو قلب للكل. (الدسوقي) **اللهم استر الخ** فالألف والتاء واليون في عورتنا وروعنا في محالها، وقع العكس في العين والواو والراء، والروعات جمع روعة الخوف أي أما مما تخاف. (الدسوقي) **لاح أنوار الخ** أي في لفظي "لاح" و"حال" الواقع أحدهما أوله والآخر آخره جناس مقلوب مجنح. [الدسوقي: ٤/٤٢٩] **وإدا وفي** أي: إذا ولي أحد اللفظين المتجانسين المتجانس الآخر من غير أن يفصل بينهما بفاصل سوى حرف جر أو حرف عطف وشبه ذلك. (الدسوقي) **أي تجانس كان** أي سواء كان تاما أو محرفا أو ناقصا أو لاحقا أو مضارعا أو مقلوبا. (الدسوقي)

ولذا ذكره باسمه الظاهر المتجانس الآخر **سمي** الجنس **مزدوجا** ومكررا ومرددا نحو:
 ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ (المر. ٢٢) هذا من التجنيس اللاحق، أمثلة الأقسام الأخر
 ظاهرة مما سبق، ويلحق بالجناس شينان: أحدهما: أن يجمع اللفظين الاشتقاق وهو
 توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى نحو: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ
 لِلدِّينِ أَقِيمَ﴾، فإنهما مشتقان من قام يقوم، والتالي: أن يجمعهما أي اللفظين المشابهة
 وهي ما يشبهه.....

ولذا: |ولو كان المراد المقبول خاصة أتى بالصغير| أي لأحر كون المراد مطلق الجنس الشامل لجميع الأنواع
 الساقطة لا خصوص المقلوب. (الدسوقي: ٤٢٩/٤) **مزدوجا** لاردواج اللفظين نواليهما تكرير أحدهما بالآخر
 وترداده به (الدسوقي) من سبأ سبأ: ساء ساء متواليان، وخيسهما لاحق لاختلافهما حرفين متعاضدين في
 المحرّج، فالباء في "سأ" لادخلها في التجنيس. (الدسوقي: ٤٣٠/٤) **ظاهرة مما سبق**. فمثال التام أن يقال: تقوم
 الساعة في ساعة، ومثال احرف أن يقال: هذه لك حبة وحبة من ارد للرد، ومثال الناقص أن يقال حدي
 حهدي، ومثال المقلوب أن يقال: هذا السيف للأعداء والأولياء حنف وفتح. (الدسوقي)
ويلحق بالجناس: هذا شروح في شينين ليس من الجنس الحقيقي، ولكنهما مدحقان به في كونهما مما يحسن الكلام
 كحسن الجنس. (الدسوقي) **اللفظي** بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد.
وهو أي اجتماع اللفظين في الاشتقاق توافق الكلمتين إلخ، وأشار الشارح بهذا إلى أن المراد بالاشتقاق هنا:
 الاشتقاق الذي يصرف إليه اللفظ عند الإصلاص، وهو الاشتقاق الصغير المفسر بتوافق الكلمتين في الحروف
 الأصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى. (الدسوقي)
في الحروف الأصول: أي على وجه الترتيب فقوله: 'في الحروف لأصول' حرج به الاشتقاق الأكبر كالثب
 وانتظم، وقوله: "مع الترتيب" حرج به الاشتقاق الكبير كاحدب والحند والمرق والرقم. (الدسوقي)
مع الاتفاق: حرج به الجنس التام؛ لأن المعنى فيه مختلف ولذا لم يكن هذا جناسا بل مدحقا به؛ لأنه لا بد في الجنس
 من اختلاف معنى اللفظين. (الدسوقي) **من قام يقوم** أي على المذهب الكوي، ومن مصدر 'قام يقوم' على
 التحقيق من الاشتقاق من المصادر كما هو مذهب البصريين. (الدسوقي)
أن يجمعهما لو قال: أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان 'حصر واطهر، والمراد بالمشابهة الأمر المشابه فهي مصدر
 معى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله: 'وهي ما يشبه الاشتقاق'. [الدسوقي: ٤٣١/٤]

أي اتفاق يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق، فلفظة "ما" موصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أي إشباه اللفظين الاشتقاق وهو غلط لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلأنه جعل الضمير المفرد في "يشبه" للفظين وهو لا يصح إلا بتأويل بعيد فلا يصح عند الاستغناء عنه، وأما معنى فلأن اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق بأن يكون في كل منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف أو أكثرها، لكن لا يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق نحو: **﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾** (الشعراء: ١٦٨) فالأول من القول والثاني من القلي، وقد توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضاً غلط؛
كما في الآية المتقدمة
قال أحرف واوي قالين ناقص باني ذلك المعنى
فقط مثل الملتصق في "ما" المصدرية

أي اتفاق إلخ: حاصله: أن الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق الذي أطلق عليه المصنف المشابهة هو اتفاق اللفظين في جزء الحروف أو كلها على وجه يتبادر مه أهمما يرجعان لأصل واحد كما في الاشتقاق، وليس في الحقيقة كذلك؛ لأن أصلهما في نفس الأمر مختلف كما في الآية الآتية، ففي شبه الاشتقاق يتوهم بالنظر لبائى الرأي أن اللفظين مشتقان من أصل واحد، وإن كان بعد التأمل يظهر خلاف ذلك، وأما في الحساس فلا يظهر في بادئ الرأي ذلك. [الدسوقي: ٤٣١/٤]

فلفظة ما إلخ: إن قلت: في هذا التفرع نظراً لأن هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير، وهو قوله: "أي اتفاق" بل الذي يتفرع عليه أهمما موصوفة فقط، قلت: وجه التفرع أنه لما عزم أن ما معاهها اتفاق صح كل من الموصولة والموصوفة؛ لأهمما يؤدبان ذلك المعنى فتأمله بلطف. [التحريد: ٤٣٥]

ورغم إلخ: الحامل له على ذلك إبقاء المشابهة على حقيقتها، فلما أبقاها على حقيقتها من المصدرية احتاج إلى جعل "ما" التي فسرت بها المشابهة مصدرية. (الدسوقي) **إشباه اللفظين** مصدر مضاف إلى الفاعل أي مشابهة إلخ. **لللفظين:** أي لأنه جعل فاعل "يشبه" اللفظين، وهما مثني، فقد رجع الضمير المفرد للمثنى. (الدسوقي)

عند الاستغناء: ويحصل الاستغناء بجعل "ما" موصولة أو موصوفة.

فلأن اللفظين: إد الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق، نعم إن قدر مضاف صح أي إشباه توافق اللفظين، لكن لما كان تقدير المضاف نكلفاً ولا داعي إليه لم يتعرض الشارح له. (الدسوقي)

قال إني إلخ: أي قال لوط **﴿لَقَوْمِهِ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾** أي المبعصين، فإن "قال وقالين" مما يتوهم في بادئ الرأي وقبل التأمل أهمما يرجعان لأصل واحد وهو القول، لكن بعد النظر يظهر أن "قال" من القول و"القالين" من القلي بفتح القاف وسكون اللام وهو البعض. (الدسوقي)

لأن الاشتقاق الكبير هو الاشتقاق في الحروف الأصول دون الترتيب مثل: القمر والرقم والمرق، وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (التوبة: ٣٨) ولا يخفى أن الأرض مع "أَرْضَيْتُمْ" ليس كذلك.

[رد العجز]

١٠ أي من اللفظي **رد العجز على الصدر** وهو في صدر جعول جعول
 ١١ أي المتفقين في اللفظ والمعنى **سجاس** أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى
 ولا يستعمل بأحدهما عن الآخر
 ١٢ أي بالمتجانسين يعني اللفظيين الذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق
 تحه قسما كما قال الشارح
 ١٣ **في أول الفقرة** وقد عرفت معناها، **اللفظ** **سجاس** أي في آخر الفقرة فتكون

مثل القس **ح** هذه لكلمات اتفقت في الحروف دون الترتيب. **ليس كذلك** أي ليس بينهما اشتقاق كبير؛ لأن همزة "أرضيته" ليست أصلية؛ لأنها للاستفهام خلاف همزة "أرض"، **فمن يحصل** اتفاق في الحروف الأصول، والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب، والحاصل: أن تمثيلهم لما يشبه الاشتقاق بهذه الآية التي لا يصح أن نكون من الاشتقاق الكبير دليل على بطلان قول من قال: أراد مما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير فقط. [الدسوقي: ٤، ٤٣٢]

رد العجر هو في الشهور هنا كعصده وهو في المقطع على خمس لغات كمنش وقفل وعلم وكتف. [التحريد: ٤٣٥]

على الصدر أي يرجع العجر إلى المصدر بأن يطق به كما يطق بالصدر. [الدسوقي: ٤، ٤٣٣]

أي المساهبين الخ هذا نصريح باشتراط اختلاف المعنى في الحاس. في **ول** **الفقر** متعلق بـ 'يجعل' أي هو في الشر
أن يجعل في الفقرة أحد المذكورين من تلك الأنواع الأربعة، ويجعل اللفظ الآخر من ذلك النوع في آخر تلك
الفقرة. (الدسوقي) **وقد عرفت معناها** أي في بحث الإرساد، هذا لم يتعرض سبها، وحاصل ما مر: أن الفقرة في
الأصل اسم لعظم الظهر، استعيرت لبحي المصوع على هيئة، ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام المنوفاة على
حرف واحد لحسها ولطافتها، والتحقيق أنه لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لأخرى، فصح التمثيل بقوله: "وخشى
الناس والله أحق أن نخشاه"، ويقولون: 'سائل النديم'؛ لأن كلامهما ليس معه أخرى. (الدسوقي)

فيكون أي أقسام رد العجر على الصدق في النثر أربعة، وأما في الطم فستأتي أما ستة عشر، وإنما كانت أقسامه في النثر أربعة؛ لأن اللفظين الموجود أحدهما في أول المقرة والآخر في آخرها، إما أن يكونا مكررين أو متحاسنين أو متحقين المتحاسنين من جهة الاشتقاق أو من جهة شبه الاشتقاق، وقد مثل المصنف لها بالترتيب. [الدسوقي. ٤/ ٤٣٤]

الأقسام أربعة نحو: وتخشى الناس والله تحق أن يحسده (الأحراب: ٣٧) في المكررين،
 حاء سائل لنسيم يرجع ودمعه سائل في المتجانسين ونحو: واستغفروا ربكم إنه كان
 طالب المعروف هو البعليل من السيلان لكونه محروما
 عشر (يوح: ١٠) في الملحقين اشتقاقاً، وحواً وقال إني لكم نعمة من نصيب (يوح: ١٠)
 في الملحقين بشبه الاشتقاق، وهو في نظم أن يكون أحدهم أي أحد اللفظين المكررين
 رد المعز على المصدر
 أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقاً أو شبه اشتقاق في حر سب، واللفظ الآخر في مصدر
 بالمصدر
 مصحح لأصل له حسده أو آخره أو في صدر المصراع الثاني فتكون الأقسام ستة عشر
 من البيت وصف
 حاصلة من ضرب أربعة في أربعة، والمصنف أورد ثلاثة عشر مثلاً وأهمل ثلاثة شذو.
 اكتماء على الأمثلة المذكورة

سريع في أن نعم ينظم وجهه وليس في دعوى نسبي سريع
 من ضرب وعشر

نحو ونحسى الناس **الح** أي فقد وقع 'تحشى' في أول هذه الفقرة وكرر في آخرها ولا يضر اتصال الآخر بالهاء؛ لأنه ما كان معقولا له كان من تمتعه. [الدسوقي: ٤/٤٣٤] في **المحاسن** لأن "سائل" الأول من السؤال والثاني من السيلان. (الدسوقي) ونحو **استعفروا** **الح** م يعتبر في الآية لفظ "فقلت" قبل "استعفروا"؛ لأن "استعفروا" هو أول الفقرة في كلام نوح عليه السلام وهي المعترة أولا ولفظ "قلت" خكايتها. (الدسوقي)

في **الملحق استغفار** أي في الملحقين بالمتحاسنين من جهة الاشتقاق؛ لأن "استعفروا" و"اعفوا" مشتقان من المعفرة، ولذلك الاشتقاق أخف بالمتحاسنين. (الدسوقي) **قال** **لبي لعنكم** بين 'قال' و"القالين" شبه اشتقاق كما تقدم.

في **الملحق** أي في الملحقين بالمتحاسنين بسبب شبه الاشتقاق، فصبة الملحقين مخدوعة والباء في قوله: "بشبه" للسمية.

[الدسوقي: ٤/٤٣٥] أو **أحره** أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر في آخر المصراع الأول. (الدسوقي)

أو في **صدر المصراع** حاصل كلامه: أن أحد اللفظين ليس له إلا محل واحد من البيت وهو الآخر، واللفظ الثاني له أربعة مواضع: أول المصراع الأول، أو وسطه، أو آخره، أو أول المصراع الثاني. (الدسوقي)

أربعة **الح** وهي كون اللفظين مكررين أو متحاسنين أو ملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق. في **أربعة** وهي كون اللفظ الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو في صدر المصراع الثاني. [التجريد: ٤٣٦]

ثلاثة عشر **الح** يعني قد مثل للمكررين بأربعة أمثلة، وللمتجانسين بأربعة، وللملحقين بالمتحاسنين من جهة الاشتقاق بأربعة، ولم يمثل للملحقين بالمتحاسنين بشبه الاشتقاق إلا بمثال واحد. (الدسوقي)

سريع **الح** شروع في أمثلة المكررين، أي هذا المدموم سريع إلى الشر في لضمه وجه ابن عمه، وليس يسريع إلى ما يدعى إليه من الندى والكرم. (الدسوقي)

فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الأول وقوله:

هو صفة بن عبد الله

تتبع من شميم عرار نجد فما بعد العشبة من عرار

مصدر كالشم يفتح العين

زائدة

فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الأول، ومعنى البيت استمتع بشم عرار

نجد، وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة فإننا نعدمه إذا أمسينا بخروجنا من أرض نجد

الأرض المرتفعة

ومناقبته وقوله: من كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها

جميع بيضاء

أي تمام

للنهود مفرغا مولعا فما رلت بالبيض القواصب أي السيوف القواطع معرما فيما يكون

دليل لعوَاب محدوف جمع أبيض

المكرر الآخر في آخر المصراع الأول وقوله: وإن لم يكن إلا معرج ساعة هو خير كان

التعريج الإقامة

هو دو الرمة

واسمه ضمير يعود إلى الإمام المدلول عليه في البيت السابق وهو:

هو الروول

ألما على الدار التي لو وجدتها بها أهلها ما كان وحشا مقيلها

قليل صفة مؤكدة؛ لفهم القلة من إضافة التعريج إلى الساعة أو صفة مقيدة.....

ومن كان إلح معنى البيت إن من كانت لذته في محالطة النساء الحسنان فلا ألفت إليه، لأى ما رالت لدي محالطة السيوف القواطع. [الدسوقي: ٤/٤٣٦] معرج ساعة أي وإن لم يكن الإمام إلا تعريج ساعة، فـ'معرج' اسم مفعول بمعنى المصدر. [الدسوقي: ٤/٤٣٧] ألما أي سرلا في الدار، واشتية لتعدد المأمور أو لحصاب الواحد نخصاب الاثنين كما هو عادة العرب. (الدسوقي) بها أهلها هذه احتملة في موضع المفعول الثاني لـ'وجد'.

ما كان وحشا مقيلها: جواب "لو" أي ما كان موحشا محل القبولة منها، وهي اليوم في وقت القائلة أعني: نصف النهار، والمعنى أي أصلب مسكما أيها الحيلال أن تساعدني في الإمام بالدار التي أرغل عنها أهلها، فصارت القبولة فيها والسرول فيها موحشة، وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلها موحشا. [التحريد: ٤٣٧] صفة مؤكدة أي إن لو حط جعل 'قليلًا' صفة لمعرج بعد تقييده بالإضافة لساعة، وقوله: 'مقيدة' أي محصنة أي إن لو حط جعله صفة لمعرج قبل تقييده بالإضافة؛ لأنه حينئذ يصدق بالقليل والكثير. (التحريد)

من إضافة التعريج والإضافة على هذا لامية، أي إلا معرجا مسوبا لساعة، فإضافة مفعول به لـ'تعريج' على التوسع لا أنها ظرف له، فتستفاد القلة من تلك الإضافة، بخلاف الإضافة على الثاني فإنها بمعنى "في"؛ لأنها إضافة الشيء إلى ظرفه، والمعنى إلا تعريجا قليلا في ساعة. (الدسوقي)

أي إلا تعريجا قليلا في ساعة فإنني نافع لي قليلا مرفوع فاعل نافع والضمير للساعة والمعنى قليل التعريج في الساعة ينفعني ويشفي غليل وجدي، وهذا فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني، وقوله: دعاني أي اتركاني من ملامكما سفاهة أي خفة ^{عشني} ^{حرقه نقت} ^{من ودع يدع} ^{القاصي الأرجاني} وقلة عقل، فداعي الشوق قبلكما دعائي من الدعاء، هذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الأول، وقوله: وإذا البلبال جمع بلبل وهو طائر معروف أفصحت ^{هو جمال المحبوب} ^{فأجته} ^{دعا يدعو} ^{بضم البائين} ^{نطقت بالمصاحبة} ^{بضمها} نغائما: فأنف البلبال جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل، جمع بلبل بالضم وهو إبريق فيه الخمر، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعني البلبال الأول في حشو المصراع الأول؛ لأن صدره هو قوله: "وإذا"،

إلا تعريجا قليلا: فيه إشارة إلى أن 'معرج' مصدر، فيسعي فتح رائه على أنه اسم مفعول؛ لأنه هو الذي يكون معنى المصدر دون اسم الفاعل. [الدسوقي: ٤٣٨/٤] **قليلا:** ولا تضر اهاء في كونه في العجز؛ لأن الضمير المنصل حكمه حكم ما اتصل به. [التجريد: ٤٣٧] **فاعل نافع:** أو متدا حرة 'نافع' مقدم عليه، واحملة في محل رفع حرة 'إن'. (الدسوقي) **والضمير للساعة:** أي التي وقع فيها التعريج، والأقرب أن يكون الضمير للتعريج يتأويل الإقامة. (الدسوقي والتجريد)

وهذا إلخ: حاصله: أن المكرر في هذا البيت لفظ "قليلا" فقد ذكر أولا في صدر المصراع الثاني وذكر ثانيا في عجزه، ولا يصح اتصال الضمير في آخره كما مر. (الدسوقي) **المصراع الثاني:** شروع في أمثلة المتجانسين وهي أربعة أيضا. **أي خفة:** هذا على تقدير أن يكون 'سفاهة' بفتح السين المهملة، فيكون نصبا على التمييز أو على أنه مفعول لأجله، وقد يروي بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة والمواجهة في الكلام، فيكون نصبا على المصدرية أي ملامة مشافهة، أو على الحال، والمعنى: اتركاني من لومكما الواقع مكما لأجل سفهكما وقلة عقلكما، أو الواقع مكما مشافهة من غير استحياء، فإنني لا ألتفت إلى ذلك اللوم، فانشاهد في 'دعائي' الواقع في صدر المصراع الأول و'دعائي' الواقع في عجز البيت، فإنهما ليسا مكررين بل متجانسين؛ لأن الأول بمعنى اتركاني، والثاني بمعنى ناداني؛ لأنه من الدعوة بمعنى الطلب، والجنان الذي بينهما متماثل. (الدسوقي)

لأن صدره إلخ: [جواب عما يقال: إنه في صدره لا في حشوه] يعني لفظ "إذا" متقدمة على البلبال، وحيث أن البلبال الأولى واقعة في الحشو لا في الصدر، وعدم من كلام الشارح أن المقصود بالتمثيل لفظ "بلابل" الثالث مع الأول لا مع الثاني؛ لأن الثاني ليس في أول المصراع الثاني ولا الأول ولا في حشو الأول ولا في آخره. بل في حشو الثاني وهو غير معتبر عند المصنف خلافا للسكاكي. [الدسوقي: ٤٣٩/٤]

المحرري: المستعوف بآيات مدي أي القرآن ومفتون برأس مدي أي بنغمات أوتار
تفسير الربوات

المزامير التي ضمّ طاق منها إلى طاق هذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع

الأول، ^{القاضي الأرجاني رجوت منهم الخير} **منهم** ^{بعد التأمل} **فلاح** أي ظهري **منهم** فلاح أي فوز ونجاة،

هذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني، وقوله: **هـ** تب جمع ضريبة،

وهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها أدعتها في سماح فمسا ترى أن فيها

وحدث فيه تفسر أشأتها العطاء

أي مثلاً وأصله المثل في ضرب القداح.....
 للممدوح أصل العريب سهام لقمار

على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتي آيت. [التحرید: ٤٣٧] **ومفتون** من الفت بمعنى الإحراق قال الله تعالى: [الدريات: ١٣] أو معنى الجحون، والربات جمع ربة وهي لأصوات، والمثاني جمع مثنى وهو ما كان من الأعواد له وتران فأكثر، والفاء في قوله: 'فمشتوف' تفصيل أهل البصرة، أي فمهم الصالحون المشتوفون بقراءة القرآن، ومهم من هو مفتون بآلات السهو والظرب، ومهم دون ذلك، والمقصود مدح البصرة بأنها مصر جامع. [الدسوقي: ٤/٤٤٠]

الشيء **م** ح فيه إشارة إلى وجه تسميتها مثالي؛ أي لأنها تنتمي أي يضم طاق أي وترمها إلى طاق أي وتر آخر حال الصرب عليها. (الندسوقي) **فلاح الح** محل الشاهد قوله: 'فلاح' الواقع في صدر المصراع الثاني و"فلاح" الثاني الواقع في عجز البيت فإنهما متجانسان؛ لأن الأول بمعنى 'أظهر'، والثاني بمعنى القور وأحير، والفاء في الأول رائد لعطف وفي الثاني فاء الكسمة. (الندسوقي) **وقوله** هو أسري الرفاء، مسروق من بيت السحري، هذا شروع في أمثلة المدققين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق وهي أربعة أيضاً.

أندلس: إن قنت: كوهها طائع وكوه أندعها، وأحترعها متافيا؛ يد لا معنى لإحداث الطائع، قنت: المراد أنك أنشأت آثارها الدالة على أنك طمعت عليها من الإعطاء الأفحم والبدل لكل نعيم أعظم بدليل قوله: 'في السماح'. (الدسوقي) **ان مثلا** أي بل تلك الصرائب حتمت بها، وعدم من كلامه أنه فرق بين الصرية والصريب، والصربية عبارة عن الصبغة التي طبع الشخص عليها، والصريب: المثل. [الدسوقي: ٤ ٤٤١]

استعمل في الأصل مثل مقيد، ثم استعمل في مصبوق مثل، وقوله 'في صرب القداح'، 'في' بمعنى 'من'، و'صرب' بمعنى حلط، و'القداح': السهام جمع قدح يكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار، وإضافة "صرب" من إضافة الصفة للموصوف أي المثل من القداح المصروية أي المحنونة، فكل واحد منها يقال له صرب؛ لأنه يضرب به في جملتها وهو مثلها في عدم التمييز في المضاربة. (الدسوقي)

هذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا في صدر المصراع الأول، ^{من جهة الاشتقاق} ^{والأول في عجز البيت} ^{مرئ العيس} **وإذا المرء لم يخرن عليه لسانه** **فليس على شيء سواه بخزان**

أي إذ لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره إليه فلا يحفظ على غيره مما لا ضرر له فيه، وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا في حشو المصراع الأول، ^{وإنما ضرره على غيره} **وإذا لو اختصرتم من إحسان رركم** **وأعدت من الماء بهجر زجركم في الخصر** ^{أي العلاء المعري} أي البرودة يعني أن بعدي عنكم لكثرة إنعامكم عليّ، وقد توهم بعضهم أن هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الآخر في حشو المصراع الأول، كما في البيت الذي قبله ^{وهو اختصرتم} ولم يعرف أن اللفظين في البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق، ^{وقد عجزت عن الشكر} ^{لسبق "لو" عليه}

هذا فيما يكون الخ وجه كونهما ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أن "صرائب وصريبا" يرجعان إلى أصل واحد وهو الضرب، لا يقال: الصرائب والضرب من قبيل المتجانسين؛ لأن معنى الصرائب: الطابع، والصريب: المثيل، وكلما اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجانسين؛ لأننا نقول: الاختلاف في المصادق لا يناهز الاتفاق في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعتر في المشتقات كما تقدم، وحسن الصرب متحد فيهما، ولو كان في الصرائب بمعنى الإلزام بعد الإيجاد الذي قد يحدث عادة عن الصرب كضرب الطابع على الدرهم، وفي الثاني بمعنى التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الصرب، فافهم. [التحريد تنصرف: ٤٣٨]

وهذا مما يكون الخ أي هذا المثال من أمثلة القسم الذي يكون فيه اللفظان ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق واحدهما في العجز، والملحق الآخر في حشو المصراع الأول، وإنما كانا ملحقين؛ لأن "يخرن" و"خران" يرجعان لأصل واحد وهو الخزن، فهما مشتقان منه. [الدسوقي: ٤٤١/٤]

لو اختصرتم الخ أي لو تركتم كثرة الإحسان ولم تبالعوا فيه بل أنتم بما يعتدل منه لرركم، لكن أكثرتم من الإحسان فهجرتكم لتلك الكثرة، ولا عراة في هجران ما يستحسن خروجه عن حد الاعتدال؛ لأن الماء العذب يهجر للإفراط في الصفة المستحسنة منه وهي الحصر أي برودته. [الدسوقي: ٤٤٢/٤]

في الخصر بالحاء المعجمة والصاد المهملة المفتوحين: البرد، وأما بفتح الحاء وكسر الصاد فهو البارد. (الدسوقي) **يخسعهما الاشتقاق** لأنه يتبادر في بادي الرأي أن "اختصرتم" والحصر من مادة واحدة، وليس كذلك؛ لأن الأول مأخوذ من الاختصار الذي هو ترك الإكثار والثاني مأخوذ من الحصر أي البرد. [الدسوقي: ٤٤٣/٤]

وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق، والمصنف لم يذكر من هذا القسم إلا هذا المثال وأهل الثلاثة الباقية قد أوردناها في الشرح **وقوله:**

فدع الوعيد فما وعدت صائري
أطسب أجحة الذباب يصير

هذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو ضائري في آخر المصراع الأول، وقوله: وقد
 كانت البيض لمواضع في الوعى أي السيوف القواطع في الحرب **بواتر** أي قواطع
 بحسن استعماله إياها فهي الآن من بعده نرجع أتر؛ إذ لم يبق بعده من يستعملها
 استعماله، وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا في صدر المصراع الثاني.

[السجع]

ومنه أي من اللفظي السجع قيل: وهو توافؤ القاصيين من المتر على حرف واحد...

هذا القسم أي محققين بالتحاسين بسبب شبه الاشتقاق. | الدسوقي: ٤٤٣ |

إلا هذا المثال وكان الأولى تأخير عن المثالين المذكورين بعده؛ لأهمنا بقية الأمثلة الأربعة للاشتقاق
فدع الوعيد معنى البيت: دع وعدك أي تخويفك، فإنه لا يجدبك متى شيئاً؛ لأنه تمسرة طيب أحسنه المديبات،
والشاهد في 'صائري' و'يصير'، فهما مما جمعهما الاشتقاق؛ لأهمنا مشتقان عن الصير معنى الصرر، وقد وقع
الأول في آخر المصراع الأول والثاني في عجز البيت. [الدسوقي يتصرف: ٤/ ٤٤٤]
الدباب: سمي بذلك؛ لأنه كلما طرد رجع فاصله: د ب فاب أي طرد فرجع. [التحريد: ٤٣٨]
وقد كانت إح أي إن السيوف البيض القواطع في دافعا كانت قواطع في الحروب لرفاق الأعداء لحسن استعمال
المددوح إياها لمعرفته بكيفية الضرب بما وتدربه وشجاعته. (الدسوقي)

فهني الآن: أي بعد موت المدوح بتر أي مقطوعة العائدة، إذ م يبق بعده من يستعملها كاستعماله، والشاهد في قوله: 'نوتر' و'تر'، فإن النوتر والنتر مما يجمعهما الاشتقاق؛ لأهما مأخوذان من نتر وهو القصع. (الدسوقي)

السجع: علم أن لها أربعة ألقاب يسعى استحضار مسمياتها ليرول الالتباس في كثرة دورها على الألسن: السجع، والفاصلة، والفريية، والفقرة، والفريية: قطعة من الكلام جعلت مراوغة لأخرى، والفقرة: مثلها إن شرط فيها مقارنتها لأخرى، وإلا كانت أعم، سواء كانت مع تسجيع أو لا كما هو ظاهر كلامهم، والفاصلة: الكلمة الأخيرة من الفريية، والسجع: توافق الفاصتين أو نفس الفاصلة الموافقة لأخرى. (التحريد)

في الآخر وهو معنى قول السكاكي. وهو أي "السجع" في النثر كالقافية في الشعر يعني
 أن هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله وإلا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى
 المصدر أعني توافق الفاصلتين في الحرف الأخير، وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ
 المتواطئ للآخر في أواخر الفقر، ولذا ذكره السكاكي بلفظ الجمع حيث قال: إنها في
 النثر كالتقوا في الشعر، وذلك لأن القافية لفظ في آخر البيت إما الكلمة نفسها أو
 الأخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذهب، وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من
 أواخر الأبيات، فالحاصل: أن السجع قد يطلق على الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار
 توافقه للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى وقد يطلق على نفس توافقهما، ومرجع
 المعنيين واحد وهو أي السجع على ثلاثة أصرب: مطرف إن اختلفا

في النثر وقيل: السجع عبر مختص بالنثر. كالقافية في الشعر: أي من جهة وجوب التواطؤ في كل على حرف في
 الآخر. [الدسوقي: ٤/٤٤٥] مقصود كلام السكاكي: يعني أن مراد المصنف بقوله: وهذا التفسير أي تفسير السجع
 بالتواطؤ المذكور معنى قول السكاكي: السجع في النثر كالقافية في الشعر: أن هذا التفسير محصور كلام السكاكي
 وهادته لا أنه عينه، وذلك أن تسمية السكاكي الفاصلة سجعا إنما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت، فعاد
 الحاصل إلى أن العلة التي أوجبت التسمية هي اسماء بالسجع حقيقة وفي القصد. (الدسوقي)
 وإلا إلخ: أي وإلا نقل أن هذا التفسير بالتواطؤ هو المقصود من كلام السكاكي بل قلنا: إنه عينه فلا يصح؛ لأن
 السجع إلخ. ولذا ذكره: أي لأجل كون السجع عند السكاكي نفس اللفظ المتواطئ لا المعنى المصدري وهو
 التواطؤ، ذكره السكاكي بلفظ الجمع، ولا يجمع مصدر إلا إذا أريد به الأنواع، ولا يتأتى إرادتها ههنا، فتعيت
 إرادة اللفظ، وهذا دليل أول على أن السجع عند السكاكي نفس اللفظ. [الدسوقي: ٤/٤٤٦]
 وذلك: أي وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ. أو غير ذلك: كأن تكون من المتحرك قبل
 الساكنين إلى الانتهاء. وليست إلخ: أي فلما شبه الأسجاع بالقواي التي هي الألفاظ قطعاً علم أن المراد بالأسجاع
 عند السكاكي هو الألفاظ الموافقة لا المعنى المصدري. (الدسوقي) ومرجع المعنيين واحد: وهو التوافق المذكور، فإن
 المعنى الثاني نفس التوافق، والأول الكلمة من حيث التوافق، فهو المسمى في الحقيقة. (الدسوقي)
 مطرف: إما سمي مطرفاً لأنه حارج في التوغل في الحسن إلى الطرف، بخلاف غيره كما يأتي، أو لأن ما وقع به =

لكان مثالا لما يكون أكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله، وإلا فستوار أي وإن لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثر مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع المتوازي نحو: **مرفوعة** **أكواب** **موضوعة** (العاشية: ١٤، ١٣) **اختلاف** سرر وأكواب في الوزن والتقفية، **مرفوعة** **أكواب** **موضوعة** (العاشية: ١٤، ١٣) **اختلاف** سرر وأكواب في الوزن والتقفية، وقد يختلف الوزن فقط نحو: **والمُرسلات عُرُفاً فإلْعاصِفَاتٍ عَصْفًا** (المرسلات: ٢، ١) وقد يختلف التقفية فقط كقولنا: **حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت**، وقيل: **وأحسن السجع**.....

لكان مثالا لما يكون **إلخ** إذ ليست الآذان موافقة للأسجاع في التقفية، إذ آخر الأسجاع العين وآخر الآذان الون، ولا في الورد بحسب لفظها الآن، وإن كانت موافقة بحسب الأصل؛ لأن أصل آذن آذان بوزن أفعال، ولا ينظر للأصل في مثل ذلك على أنه يجوز أن يكتفى في عدم التوافق بعدم الموافقة في التقفية وإن كانت الموافقة في الورد حاصبة بالنظر للأصل. [الدسوقي: ٤٤٨/٤] **المتوازي** أي هذا النوع من السجع يسمى متواريا لتوازي الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما، والتسمية يكفي فيها أدق اعتبار. (الدسوقي)

لاختلاف إلخ وإنما كان السجع في هذه الآية متواريا لاختلاف "سرر" و"أكواب" في الورد والتقفية، وأما الفاصلتان وهما "مرفوعة"، و"موضوعة" فتوافقتان وزنا وتقفية، ولمظ "فيها" لم يقابله شيء من القرينة الأخرى. (الدسوقي) **وقد يختلف إلخ** هذا من جملة ما دخل تحت 'إلا'، فهي صادقة بثبوت صور؛ لأن عدم الاتفاق في الورد والتقفية صادق باختلاف فيهما أو في أحدهما. [التجريد: ٤٤٠]

والمُرسلات إلخ. "مفعرا" و"عصفا" في الآية متوازبان، والقافية فيهما واحدة، وأما "المُرسلات" و"العاصفات" فغير متوازيين؛ لأن "المُرسلات" و"العاصفات" متفقان تقفية ولم يتفقا وزنا، وكذا قيل، وفيه نظر؛ لأن المعنى من الورد هنا الورد الشعري لا الورد الحوي، وعليه فهما متفقتان؛ إذ المتحرك في مقابلة المتحرك والساكس في مقابلة الساكس وعدد الحروف واحد فيهما. (التجريد)

عرفا إن كان المراد بـ"المُرسلات" الملائكة والمعروف المعروف، "مفعرا" إما مفعول لأجله أو نصب بزعم الخافض وهو البناء والتقدير: أقسم بالملائكة المرسلات للمعروف أو بالمعروف، وإن كان المراد بـ"المُرسلات" الأرواح أو الملائكة "وعرفا" بمعنى متتابعة، فانتصاب "عرفا" على الحال، والتقدير: أقسم بالأرواح أو الملائكة المرسلات متتابعة. (الدسوقي) **حصل الناطق** أي أنعم الله عني فحصل عدي وملكت الناطق وهو الرقيق والصامت كالخيل ونحوها والعقار فـ"حصل" على وزن "هلك" وقافيتهما مختلفة، وكذا يقال: في ناطق وحاسد، وأما "صامت وشامت" فلا بد فيهما من التوافق وزنا وقافية؛ لأهما فاصلتان. [الدسوقي: ٤٤٩/٤] **قيل**. ليس المراد التضعيف بل الحكاية عن الغير. (الدسوقي)

إذ لا يتم التواطؤ والتزواج في جميع الصور إلا بالوقوف والسكون كقوهم: ما أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آت؛ إذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع؛ لأن التاء من فات مفتوح ومن آت منون مكسور قيل: ولا يقال: في القراء أسجاع رعاية للأدب تعظيماً؛ إذ السجع في الأصل هدير الحمام ونحوها، وقيل: لعدم الإذن الشرعي، وفيه نظر؛ إذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على إذن الشارع، وإنما الكلام في أسماء الله تعالى بل يقال للأسجاع في القرآن أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة: فواصل. وقيل: السجع غير مختص بالنشر ومثاله من الظم قوله: تجلّى به رشي وأثرت أي صارت ذات ثروة به يدي، وفاض به ثمدي هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال وأوري أي صار ذا وري به رندي، وأما أوري بضم الهمزة على أنه متكلم المضارع من أوريت الزند أخرجت ناره فتصحيف ومع ذلك
تعبير الكلمة

في جميع الصور: وإن تم في بعضها بأن توافق حركة أواخر الفواصل. ما أبعد، ما فات. لأن مافات [من الزمان ومن الأحداث فيه] لا يعود أبداً. [الدسوقي: ٤٥١/٤] رعاية. لا لعدم وجوده في نفس الأمر. ونحوها بالرفع عطفاً على المضاف، أي ونحو الهدير كتصويت الناقة، لا على المضاف إليه؛ لأن الهدير قاصر عن إحمام، والخاص: أن كلاماً من هدير الحمام وتصويت الناقة يقال له: سجع في الأصل. (الدسوقي) بل يقال. فواصل مناسبة ذلك بقوله تعالى: ﴿فُصِّتَ نَأَهُ﴾ (قصص: ٣). ثم هذا يدل على أن السجع اسم الكلمة الأخيرة؛ إذ الفاصلة هي الكلمة الأخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق. [التجريد: ٤٤١] غير مختص بالنشر. أي بل يجري في النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين، لكل فقرة سجعة، أو بأن يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين. (التجريد) تجلّى به أي ظهر هذا الممدوح. وهو نصر المذكور في البيت السابق - رشي أي بلوغي لمقاصد، وهذه قرية في الظم، وقوله: 'وأثرت به يدي' أي وصارت يدي هذا الممدوح ذات ثروة أي كثرة مال، فهذه قرية أخرى. [الدسوقي: ٤٥٢/٤] صار ذا وري: أي صار زندي دا نار بعد أن كان لا نار له، وصيرورة رنده دا نار كناية عن ضمره بالمطوب، فـ'أوري' فعل ماضٍ، وفاعله 'زندي'. [الدسوقي: ٤٥٣/٤] أوريت الزند. فيكون المعنى حينئذ أوري أنا بالممدوح رندي.

يأباه الطبع، ومن السجع على هذا قول أي القول بعدم اختصاصه بالنثر **بسمي الشطر**. وهو جعل كل من شطري البيت سجعاً مخالفة لأختها أي للسجعة التي في الشطر الآخر، فقوله: "سجعة" في موضع المصدر أي مسجوعاً سجعاً؛ لأن الشطر نفسه ليست بسجعة، أو هو مجاز تسمية الكل باسم جزئه **فقوله: تدبير معتصم بالله** ^{مع مصدر}

بأنه الطبع أي لعدم مطابقة لما قبله في الفاعل في كونه من طريق الغيبة، فلم يجر الكلام على عطف واحد، وأيضاً فيه الإيحاء إلى ما ياتي المقام؛ لأن فيه الإيحاء إلى أن عنده أصل الظفر بالمراد، ثم استعان بالمدح حتى بلغ المقصود، وكون رده لا وري له ثم صار بالمدح دأ وري أنسب بالمقام من أن يخرج نار رده بإعادة المدح مع مباشرته الوري بالسبب. [التجريد: ٤٤١]

ومن السجع على هذا حاصله: أنه إذا سبنا على القول بأن السجع يختص بالنثر فما يوجد في النظم مما يشبه السجع يعد من المحسنات الشبيهة به، وإذا سبنا على القول بأن السجع يوجد في الشعر أيضاً، فقول: السجع الموحد فيه قسمان: ما لا يسمى بالتشطير - وهو الذي تقدم - وما يسمى بالتشطير. [الدسوقي: ٤٥٤/٤]

وهو جعل كل أي أن يجعل كل مصراع من البيت مشتملاً على فقرتين، والفقرتين اللتين في المصراع الأول مخالفتين اللتين في المصراع الثاني في التنقية كما في البيت الآتي، وسمي هذا النوع بالتشطير؛ لجعل الشاعر سجعاً الشطر الأول مخالفتين لأختيهما من الشطر الثاني، وشمون تعريف السجع السابق هذا النوع المسمى بالتشطير باعتبار كل شطر وإن كان لا يشتمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاقهما في التنقية. (الدسوقي)

مخالفة لأختي بأن لا يتوافقا في الحرف الأخير. (الدسوقي) **فقوله سجعاً** هذا شروع في جواب اعتراض على نصف، حاصله: أن ظاهر قوله: 'وهو جعل كل من شطري البيت سجعاً' أن كل شطر يجعل سجعاً وليس كذلك؛ إذ السجعة إما الكلمة الأخيرة من الفقرة أو توافق الفقرتين في الحرف الأخير كما مر، وحاصل الجواب: أن قوله: "سجعة" ليس مفعولاً ثانياً لـ 'جعل'، بل نصب على المصدرية والمفعول محذوف أي جعل كل من شطري البيت مسجوعاً سجعاً أو مسجعاً سجعاً، وهذا صادق بكون الشطر فقرتين، فعلم أن قوله: 'سجعة' مصدر مؤكد بمعنى سجعاً، ومن المعلوم أنه يرم من جعل كل شطر مسجعاً سجعاً أن يكون كل شطر فيه فقرتان ليتحقق معنى السجع فيه. (الدسوقي)

لأن الشطر علة محذوف أي وليس مفعولاً ثانياً لـ 'جعل'؛ لأن الشطر رخ. أو هو محار. جواب بالتسليم وكأنه يقول: سلماً أن "سجعة" مفعول ثان لـ "جعل"، لكنه أطلق السجعة على مجموع الشطر الذي وحدث فيه محاراً من إطلاق اسم الجزء على الكل. (الدسوقي) **تدبير معتصم بالله** هذا متداً، وحبره في البيت الثالث وهو قوله:

لم يرم قوماً ولم ينهد إلى بلد إلا تقدمه جيش من الرعب

أي لم يقصد تدبيره قوماً ولم يتوجه إلى بلد إلا تقدمه الرعب، وقوله: "معتصم بالله" هو الممدوح، وقوله: "منتقم لله" =

مستقم، لله مرتعب في الله أي راغب فيما يقربه رضوانه مرغّب أي منتظر ثوابه أو خائف عقابه، فالشطر الأول سجعة مبنية على الميم والثاني سجعة مبنية على الباء.
ميم "مستقم" و"منتقم" في "مرتعب" و"مرتقب"

[الموازنة]

ومنه أي من اللفظي الموارنة، وهي نسوي الفاصلين أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين في سطر دون التقفية حذو به على. **هـ وسمارق مصفوفة**
وزراني ^{من الشعر} **مُتَوَتِّعٌ**، فإن "مصفوفة" و"مبتوثة" متساويان في الوزن لا في التقفية؛ إذ الأولى على الفاء والثاني على التاء ولا عبرة بتاء التأنيث في القافية على ما بيّن في موضعه، ^{في علم القوافي}
وظاهر قوله:

= أي إنه إذا أراد أن ينتقم من أحد فلا ينتقم منه إلا لأجل الله تعالى لا لحظ نفسه، وقوله: 'مرتعب في الله' بالعين المعجمة أي راغب فيما يقربه من رضوان الله تعالى، وقوله: "مرتقب" بالقاف أي من الله تعالى أي منتظر الثواب من الله تعالى وخائف منه، يعني هو خائف راح كما هو صفة المؤمنين الكامل. [الدسوقي: ٤/٤٥٥]

فالشطر الأول جعل الشطر سجعة بباء على ما مرّ له من التجوز، والمراد أن الشطر الأول محتوٍ على سجتين مبتدئ على الميم، والثاني محتوٍ على سجتين مبتدئ على الباء. (الدسوقي) **أي الكلمتين** يعني أن مراد المصنف بالفاصلتين الكلمتان الأخيرتان أعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين، فاندفع به أن الفاصلة محتصة بالشعر، فالموارنة لا تكون إلا في الشعر مع أن الموارنة تكون في الشعر أيضا. (الدسوقي) [التجريد: ٤٤٢]

وعنارق جمع عرق: الوسادة الصغيرة. [الدسوقي: ٤/٤٥٦] **ورراني** البسط الفاحرة جمع رربية. (الدسوقي) **في موضعه:** أي وهو عدم القوافي، فإهمذكروا هناك أن تاء التأنيث ليست من حروف القافية إذ كانت تبدل هاء في الوقف وإلا فتعتبر كـ"تاء بت وأخت". (الدسوقي) **وظاهر قوله** الحاصل: أن قول المصنف: "دون التقفية" يحتمل أن يكون على طاهره، وأن المراد أن تتفق الفاصلتان في الوزن ولا تتفقا في التقفية، فيجب في الموارنة عدم الاتفاق في التقفية، بخلاف السجع فإنه يشترط فيه الاتفاق في التقفية فهما متباينان، ويحتمل أن يكون مراد المصنف دون التقفية فلا يشترط اتوافق فيها، وإذا لم يشترط في الموارنة التوافق في التقفية جار أن تكون مع التقفية ومع عدمها بشرط اتحاد الوزن، وعلى هذا فيكون بين الموازنة والسجع عموم وخصوص من وجه؛ لأنه شرط في السجع اتحاد التقفية ولم يشترط فيه اتحاد الوزن. (الدسوقي)

"دون التقفية" أنه يجب في الموازنة عدم التساوي في التقفية حتى لا يكون قوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُورٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ (العاشية: ١٤، ١٣) من الموازنة، فيكون بين الموازنة والسجع مبانة إلا على رأي ابن الأثير، فإنه يشترط في السجع التساوي في الوزن والحرف الأخير، وفي الموازنة في الوزن دون الحرف الأخير، فنحو: شديد وقريب من الموازنة دون السجع وهو أخص من الموازنة، ^{مطلق} **د تساوي المحاسب** في الوزن دون التقفية، فإن كان ما في إحدى القصدين من الألفاظ أو **كبره** من ما حاله من القرينة ^{متعلق بقوله: "مثل"} لأخرى في وزن سواء كان يماثل في التقفية أو لا، **خص** هذا النوع من الموازنة ^{جواب "إن"} **نسبه**، وهي لا تختص بالنثر كما توهم البعض من ظاهر قولهم: "تساوي الفاصلتين"، ولا بالنظم على ما ذهب إليه البعض، بل يجري في القبيلتين، فلذلك أورد لهما مثالين ^{سم المماثلة} **جم: «وَاتِيَاهُمَا كِتَابٌ تُنْشِئُ وَهَدَاهُمَا اصْطِرَاطٌ الْعُسْطُيَّةُ»** ^{الشر والنعم} **قوله تعالى موسى وهارون عليهما السلام**

حتى لا يكون لأنه واحد فيه التساوي في التقفية. من **الموارد** عطف على المي أي لا يكون. **ماسة** لأنه شرط في السجع التساوي في التقفية، وفي الموارد عدم تساوي فيها. **اس الأثير** حاصله أن اس الأثير شرط في السجع اتوافق في الوزن وفي التقفية أي الحرف الأخير، وشرط في الموارد التوافق في الوزن ولم يشترط فيها التوافق في حرف الأخير، فاموارد عنده الكلام الذي يقع فيه التوافق في الوزن سواء كان مع ذلك متفقا في التقفية أم لا، فاسجع عنده أخص من الموارد؛ لأنه شرط فيه ما في الموارد وريادة [الدسوقي: ٤٥٦/٤] **في الموارد** أي لا يشترط في الموارد التساوي في الحرف الأخير **سواء كان** هذا بالنظر إلى كلام ابن الأثير المذكور لا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموارد عدم التساوي في التقفية؛ إذ لا يتأتى عنه هذا التعميم، وفيه بصر؛ إذ هذا التعميم إنما هو في ما عدا الفاصلتين؛ لأن ما عدا ذلك هو يحدث عنه، وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشرح أولا، فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف، تأمل [الدسوقي: ٤٥٧، ٤٤١، التحريد: ٤٤١] **هذا النوع** المراد بهذا النوع ما تساوت انتقادات جميعا أو أكثرها، فالمائة نوع من مطلق الموارد، فهي بمرلة الترصيع من السجع. [الدسوقي يتصرف: ٤٥٧/٤] **لفاصلي** لأن الفاصلتين مستعمل في الشر. **ما ذهب إليه** أي نظرا إلى أن الشعر لورنه أليق باسم الموارد. (الدسوقي) **وَاتِيَاهُمَا** في كل من الفقرتين أربع كلمات غير فاصلتين، والتوافق بينهما في ثلاثة من الأربعة وهي الفعل وفاعله ومفعولاه. ولا تخالف إلا في الفعل. [التحريد: ٤٤٢]

وفيه: **مها الوحش** جمع مهاة: وهي البقرة الوحشية. **لا أن هاتا** أي هذه النساء **أوانس**.
قنا الخط ^{أي تمام} **لا أن نك القنا ذوابل**، وهذه النساء **نواضر**، والمثالان مما يكون أكثر ما في
 إحدى القرينتين مثل ما يقابل من الأخرى **لعدم تماثل** ^{لا يقول فيها} **"آتيناهما"** و**"هديناهما"** وزنا،
 وكذا **هاتا وتلك**، ومثال الجميع **قول أبي تمام**:

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا ^{في المثال الثاني} وأقدم لما لم يجد عنك مهربا ^{ما ساء في الجميع}

وأكثر مدائح أبي الفرج الرومي من شعراء العجم على المماثلة، وقد اقتفى الأنوري
 أثره في ذلك. ^{من شعراء الفرس}

[القلب]

ومد أي من اللفظي **القلب** وهو أن يكون الكلام بحيث

مها الوحش أي من كثر الوحش في سعة الأعين وسوادها، وأما بضم ايم وفتحها جمع مهاة أي البقرة
 الوحشية. [الدسوقي: ٤/٤٥٨] **هاتا** فيه أن "هاتا" لمجردة المؤنثة و"النساء" ليس مجردا، وأجيب بأنه مجرد
 حكما. (الدسوقي) **أوانس** جمع آسة، يقال: هذه أخارية أنسية أي طيبة النفس المحبوب قرها وحديثها. (الحاشية)
قنا الخط أي من كثر الخط في طول القد واستقامته، والقنا: جمع قناة، وهي الرمح، والخط: بفتح الحاء -
 موضع باليمامة تصنع فيه الرماح المستقيمة. (الدسوقي)

ذوابل جمع ذابل من الذبول، وهو ضد العومة وانصارة. [التجريد: ٤٤٢] **نواضر** حاصله أن الشاعر يقول:
 إن هؤلاء النساء كمها الوحش وردن عليها بالمؤاسة، وكألقا وردن بالضارة والعومة. (الدسوقي)
لعدم تماثل فيه مسامحة؛ لأن التخالف بين الفعلين فقط، وأما الصميران فلا تخالف فيهما. (الدسوقي)

وكذا هاتا. حاصله أن "مها" من المضارع الأول موارن لـ "قنا" من المضارع الثاني، و"أوانس" موارن لـ "ذوابل" و"لا
 أن" فيهما متفق، وأما "هاتا" في الأول و"تلك" في الثاني فهما غير متواريين، فهذا المثال لما تساوى فيه الأكثر. (الدسوقي)
قول أبي تمام. أي في مدح فتح بن حقائق ويذكر موارثته للأسد، فالصمير في "أحجم وأقدم" للأسد، والمعنى أن
 هذا الأسد لما لم يجد طمعا في تناولك لقونك عبه أحجم وتاعد عث، وما عرف أنه لا يحو منك أقدم داهشا،
 فإقدامه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النجاة لا لشجاعة، و"أقدم" في المضارع الثاني موارن لـ "أحجم" في المضارع
 الأول، ولما لم يجد في الثاني موارن لطيرتها في الأول و"عث" موارن لـ "فيت" و"مهربا" موارن لـ "مطمعا"، وليس
 في البيت موافقة في التقفية. (الدسوقي)

لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام، يجري في

النظم والنثر كقوله:

القاصي الأرجاني

مودته تدوم لكل هون وهل كل مودته تدوم

المسحوق

اللام لوقت

في مجموع البيت وقد يكون ذلك في كل من المصراعين كقوله:

القب

أرانا الإله هلالاً أنارا

أصاء والألف للإشباع

أهصرنا الله تعالى

وئ نس: ة أُل في قَنَ ة (الأنبياء: ٣٣)، ة رَنَ فَكَ ة (المدثر: ٣)، والحرف المشدد

في حكم المخفف، وقد يكون ذلك في مفرد نحو: سلس، وتغاير القلب بهذا المعنى

لتجنيس القلب ظاهر، فإن المقلوب هنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلاف

في قلب مفرد

ثم، ويجب أنه ذكر اللفظين جميعاً بخلاف ههنا.

تجنيس لقلب

لو عكسه أي عكست قراءته الأولى بأن بدأت بحرفه الأخير، ثم عما يبيه ثم بما يبي ما يليه، وهكذا إلى أن وصيت

إلى حرف الأول. [الدسوقي: ٤/٤٥٩] كان الحاصل أي كان الحاصل هو الكلام الأول بعينه، ولا يضر في

القلب المذكور تبديل بعض الحركات والسكات، ولا تخفيف امتداد أولاً ولا تشديد ما خفف أولاً ولا قصر ممدود

ولا مد مقصور ولا تغيير الألف همزة ولا اهمره ألفاً. (الدسوقي) وهل كل استفهام إكاري بمعنى السفي.

والمقصود وصف خبيله من بين الإخلاء بالوفاء. (الدسوقي)

في مجموع البيت أي حال كون القلب في مجموع البيت لا في المصراع منه، وحاصله أن القلب الواقع في النظم

تارة يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلباً للآخر كما في:

أرانا الإله هلالاً أنارا

فإذا قلبت المصراع الأخير حصل مصراع الأول، وإذا قلبت المصراع الأول حصل المصراع الأخير، وتارة لا يكون ذلك

بل يكون مجموع البيت قلباً لمجموعه، وأما كل مصراع فلا يحصل من قلب الأخير كما في قوله. "مودته تدوم" إلخ.

(الدسوقي) والحرف امتدد لأن المظنور في القلب الحرف والمكتوب، فلا يضر في القلب اختلاف لامي 'كل

وفك' مثلاً تشديداً وتخفيفاً. [الدسوقي: ٤/٤٦٠] سلس بفتح اللام وكسرها، فالأول مصدر والثاني وصف.

يقال: سلس سلساً من باب تعب أي سهل. [التجريد: ٤٤٣]

هذا المعنى أي أن يكون الكلام بحيث لو عكسته إلخ. (الدسوقي) لتجنيس القلب الذي مر كما في 'اللهم استر

عورتنا وآمن روعاتنا'. (الدسوقي) ويجب أنه أي يجب في تجنيس القلب أن يذكر اللفظ الذي هو المقلوب مع

مقابله، بخلاف القلب هنا أي القلب في مفرد، فيذكر اللفظ المقلوب وحده. [الدسوقي: ٤/٤٦١]

[التشريع]

ومنه أي اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين وهو ساء البيت على فافير
يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما أي من القافيتين، فإن قيل: كان عليه أن
يقول: يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما؛ لأن التشريع هو أن يبي
الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد، فعلى أي
القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما.

قلنا: القافية إنما هي آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور إلا إذا كان البيت بحيث يصح
الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما وإلا لم تكن الأولى قافية كقوله: يا
خاطب الدنيا من خطب المرأة الدنية الخسيسة إنها شرك الردى أي حباله الهلاك وفرار
الأكدار أي مقر الكدورات، فإن وقفت على "الردى" فالبيت من الضرب الثامن من الكامل
البحر الكامل

التشريع قيل: لا ياسب التسمية بهذا؛ فإن التشريع قد اشتهر استعمالها فيما يتعلق بالشرع المعظم، فكان اللائق اجتنابها.
[التجريد: ٤٤٣] يصح المعنى المراد بصحة المعنى تمام المعنى، وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما. (التجريد)
فإن قيل اعترض على المصنف حيث لم يشترط صحة الوزن مع اشتراط صحة المعنى مع أن الشعر لا يتحقق بدون
صحة الوزن. [الدسوقي: ٤/٤٦١] قلنا: حاصله أن لفظ القافية مشعر باشتراط الوزن؛ لأن القافية لا تكون إلا في
البيت، فيستلزم تحققها تحقق استقامة الوزن ضرورة أن القافية لا تسمى قافية إلا مع الوزن. (الدسوقي)
يا خاطب. أي فقد بني هذا البيت، وكذا سائر القصيدة على قافيتين إذ يصح أن يقال فيها:
ياخاطب الدنيا الدنية لها شرك الردى

كما يصح قراءة كل بيت على تمامه. (الدسوقي) على الردى يعني: إن وقفت على لفظ "الردى" وهو القافية الأولى
كان البيت من الضرب الثامن من الكامل، وإن وقفت على لفظ "الأكدار" كان البيت من الضرب الثاني منه، وبيان
ذلك أن أصل البحر الكامل "متفاعل" ست مرات، وأنه يسدس على الأصل تارة ويربع مجزوا تارة أخرى، وضربه
الثاني: هو مسدسه الذي عروضه سالت وضربه مقطوع، فالأبيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل. وأما
ضربه الثامن وهو مرعه الذي أجزاءه الأربعة سالت، والأبيات على القافية الأولى كذلك. [الدسوقي: ٤/٤٦٢]

وإن وقفت على "الأكدار" فهو من الضرب الثاني منه، والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن، فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ "الردى" مع حركة الكاف من "شرك"، والقافية الثانية هي من حركة الدال من "الأكدار" إلى الآخر، وقد يكون البناء على أكثر من القافيتين، وهو قليل متكلف، ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي، وهو أن يكون الألفاظ الباقية بعد القوافي الأولى بحيث إذا اجتمعت كانت شعرا مستقيم المعنى.

[لزوم ما لا يلزم]

ومنه أي من اللفظي لزوم ما لا يلزم، ويقال له: الالتزام والتضمن والتشديد والإعانة، وهو أن نحى من حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه، فيقال: قصيدة لامية أو ميمية مثلا،

على الأكدار يعني عبرته تمام البيت، وتفاعيله حيث ستة، ومصرعه على اهاء من ألفا تقصيع: 'ياحاطد': مستمع مصمر، 'ديدي'، مستمع، 'يتها' متفاعس سائلة، 'شكرردا' متفاعس، 'وقرارتل' متفاعس، 'أكداري' مفعول مصمر. [التحريد: ٤٤٤] من آخر فيه إدجار من 'على الآخر وإدجار' إلى 'على الأول، وهو خلاف المشهور فكان الأولى العكس. [الدسوقي: ٤/٤٦٢] (التحريد)

يليه أي يبي ذلك الآخر أي قبل ذلك الآخر، وقوله: 'مع الحركة التي قبل ذلك الساكن' أي وأما حرف تلك الحركة فحارج عنها. (الدسوقي) هذا البيت لأن وراء الأولى أول ساكن، والحركة التي قبل ذلك الساكن هي حركة الكاف. من حركة الدال لأن الألف أول ساكن، والحركة قبل ذلك الساكن حركة الدال على أكثر يعني هو فال انصاف: 'هو ساء البيت على قافيتين أو أكثر' كان أحسن. (الدسوقي)

إذا اجتمعت أي أن يوحد ما بعد القافية الأولى من كل بيت ويجمع المأخوذ ويظم. [الدسوقي: ٤/٤٦٣] ويقال أي لترم ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أوهما كما سيأتي. (التحريد)

والتضمن أي لتصميمه قافية ما لا يلزمها، قوله: والإعانة أي الإيقاع فيما فيه عت أي مشقة؛ لأن انترام ما لا يلزم فيه مشقة. (الدسوقي) لامية أو ميمية: إذا كان الحرف الأخير "لاما" وهكذا.

من "رويت الحبل" إذا قتلته؛ لأنه ^{ويبرمه السجع لروي} يجمع بين الأبيات كما أن القتل يجمع بين قوى الحبل، أو من "رويت على البعير" إذا شددت عليه الرواء، وهو الحبل الذي يجمع به ^{صفاته} الأحمال، أو ما في معناه أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة ^{على البعير} يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الأبيات، وفاعل ^{من الشعر} "يجيء" هو قوله ما ليس بلازم في السجع يعني يؤتى قبله بشيء لو جعل القوافي أو الفواصل أسجاعا لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه، فمن زعم أنه ^{في تلك الأسجاع المفروضة} كان ينبغي أن يقول: ما ليس بلازم في السجع أو القافية ليوافق قوله: "قبل حرف الروي أو ما في معناه" فهو لم يعرف معنى هذا الكلام، ثم لا يخفى أن المراد بقوله:

يجمع به الأحمال أي فكذا احرف الأخير من القافية الذي تنسب إليه القصيدة يجمع بين الأبيات. [الدسوقي: ٤٦٣/٤] يعني: أشار الشارح إلى أن قوله: 'من الفاصلة' بيان لما في معناه. (الدسوقي) بشيء. الشيء أمور ثلاثة: حرف وحركة معا كما في الآية الآتية والأبيات المذكورة بعدها، وحرف فقط كـ 'القمر' و'مستمر' في قوله تعالى: ﴿فَرَبِّ سَاعَةَ وَنَشْءَ قَمَرٍ﴾ (القمر: ١)، ﴿وَلَنْ يَرَوْا سَعَةَ غَرَضٍ وَيَقُولُوا سَحَرٌ مُسْتَمَرٌّ﴾ (القمر: ٢)، وحركة فقط كقول ابن الرومي:

لما توزن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد
وإلا فما يكيه منها وإلها لأوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال. [الدسوقي: ٤٦٤/٤] لو جعل: أي بأن حوت القوافي عن وزن الشعر وجعلت أسجاعا، وكذلك الفواصل إذا غيرت عن حالها وجعلت أسجاعا آخر. (الدسوقي)

لم يعرف: أي لم يعرف معناه المراد منه، والحاصل أن هذا المعترض فهم أن المراد بالسجع الفواصل، فاعترض عليه وقال: كان الأولى له أن يريد القافية بأن يقول: ما ليس بلازم في السجع أي الذي يكون في الفواصل ولا في القافية التي تكون في الشعر ليوافق قوله: قبل حرف الروي أو ما في معناه وهو حرف السجع، فرد الشارح بما حاصله أن هذا المعترض لم يفهم مراد المصنف، لأنه ليس مراده بالسجع الفواصل، وإنما مراده أن الفواصل والقوافي لروم ما لا يلزم فيها هو أن يجيء شيء قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشيء تلك القوافي ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعا وتحويلها أي خصوص السجع. (الدسوقي)

ثم لا يخفى: حاصله أن المراد بقول المصنف أن يجيء قبل حرف الروي أو قبل ما يجري مجراه ما ليس بلازم في السجع -

وإن هي حَبَّ أي لم تقطع أو لم تخلط بمحنة وإن عظمت وكثرت
 فهو من المر بمعنى المنة

فني غير محجوب عني عن صديقه ولا مضهر أشكوى إذا النعل رتب

زلة القدم والنعل كناية عن نزول الشر والمحنة، رأى حتى أي فقري من حيث يحفى
 أي هو من لا يجمع عنه عن صديقه

مكها؛ لأني كنت أسترها بالتجمل، فكانت أي خلتي فدى عيبه حتى نخلت أي
 أماره فقري

انكشفت وزالت بإصلاحه إياها بأياديها، يعني من أحسن اهتمامه جعله كالداء اللازم
 أماره فقري

لأشرف أعضائه حتى تلافاه بالإصلاح، فحرف الروي وهو التاء، وقد جيء قبله بلام
 بدرج

مشددة مفتوحة، وهو ليس بلازم في السجع؛ لصحة السجع بدونها نحو: جلّت ومدّت
 كل من اللام والفتح

ومنت وانشقت ونحو ذلك، وأصل الحسن في ذلك كنه أي في جميع ما ذكر من
 بدون كل من اللام والفتح

المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ ناعمة لمعاني دون العكس أي لا أن تكون المعاني
 الواقعة

توابع للألفاظ بأن يؤتى بالألفاظ متكلفة مصنوعة.....

وإن: 'إن' وصلية والجملة حالية أي وإن كانت جلية في نفس الأمر فهو لا يقطعها ولا يحس بها. [الدسوقي: ٤٦٥/٤]

لم تقطع. بل دائمة، فهو من المر بمعنى القطع. كناية فالمرعى أن من صفته أنه لا يظهر الشكوى إذا أنزلت به البلايا

واتلي بالشدة بل يصير على ما يوبه من حوادث الرمان ولا يشكو ذلك إلا إلى الله تعالى. [الدسوقي: ٤٦٦/٤]

بالتحمل أي بالصبر الجميل إن كان بالمعجمة، أو يتحمل الشدائد إن كان بالمهملة. (الحاشية)

فكانت. أي فلما رأى حتى كانت كالقدي في عيبه وهو أعظم ما يهتم به؛ لأنه واقع في أشرف الأعضاء فما

رأى يعالجها حتى نخلت. (الدسوقي) وأصل الحسن. أي شرطه، فأطلق على الشرط أصلاً باعتبار أنه لا بد منه كما أن

الأصل كذلك. [التجريد: ٤٤٥] في ذلك أي فيما ذكر من المحسنات اللفظية، و"في" بمعنى الباء أي إن شرط حصول

الحسن بتلك المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ ناعمة للمعاني بأن تكون المعنى هي المقصودة بالذات والألفاظ تابعة لها،

وإنما أتى بقوله: "كنه"؛ لئلا يتوهم أنه مختص بالأحير منها وهو الزام ما لا يلزم. [الدسوقي: ٤٦٧/٤]

لا أن تكون: تفسير لقوله: 'دون العكس' لا لقوله: العكس؛ لأنه لو كانت المعاني توابع للألفاظ لفات الحسن

وانقلب إلى القبح؛ لأنه إذا احتل موجب الملاعة بطل التحسين اللفظي. [الدسوقي: ٤٦٨/٤]

بأن يؤتى: هذا تصوير المفني، وهو كون المعاني توابع للألفاظ وهو متكلفة أي متكلفاً فيها غير متروكة على

سجيتها. (الدسوقي) متكلفة مصنوعة. أي قصد فيها إلى الصنعة اللفظية. (الدسوقي)

فيتبعها المعنى كيف ما كانت، كما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغفٌ بإيراد المحسنات اللفظية، فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني، فيصير كغميدٍ من ذهب على سيف من خشب، بل الوجه أن تترك المعاني على سجيته فتطلب لأنفسها ألفاظا تليق بها، وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر، وحين رتب الحريري مع كمال فضله في ديوان الإنشاء عجز فقال ابن الخشاب: هو رجل مقاماتي؛ وذلك لأن كتابه حكاية تجري على حسب إرادته، ومعانيه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعة، فأين هذا عن كتاب أمر به في قضية! وما أحسن ما قيل في الترجيح بين الصاحب والصابي: إن الصاحب كان يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر، وبين الحالين بون بعيد؛ ولهذا قال قاضي "قم" حين كتب إليه الصاحب "أيها القاضي بـ"قم"!" قد عزلناك، فقم: "والله ما عزلتني إلا هذه السجعة".

ولا يبالون إذا كانت الألفاظ محارات أو كبايات. وركاكة المعاني أي إذا كانت الألفاظ حقائق. وعند هذا أي عند الإتيان بالألفاظ الالاققة للمعاني. [الدسوقي: ٤٦٩/٤] وحين رتب أي أعطى وطبقة الإشاء ورتب فيها وطلب أهما يكتب المراسلات للملوك والورراء والعمماء كما يؤمر. [التحريد: ٤٤٦] حجر أي لأنه كلف إنشاء الألفاظ مطابقة للمعاني الواقعية، وتكون تلك الألفاظ مع ذلك مصاحبة للديعيات، وإحال أنه إنما كانت له قوة على إنشاء الألفاظ لمعان، تناسب أحوالا مقدرة يختلفها كما أراد. [الدسوقي: ٤٧٠/٤] رحل مقاماتي: أي له قوة على إنشاء الألفاظ المستحسنة المطابقة للمعاني التقديرية المتحيلة لا على إنشاء الألفاظ المستحسنة المطابقة للمعاني الواقعية؛ لأن المقامات حكايات تقديرية. (الدسوقي) فأين هذا أي كتاب معانيه فرصة من كتاب معانيه واقعة وحاضرة. (التحريد) بون بعيد أي فرق بعيد وأن الحالة الثانية أشرف من الأولى وبزوم من القدرة على الحالة الثانية المقدرة على الحالة الأولى دون العكس. [الدسوقي: ٤٧١/٤] ما عزلتني: أي لأنه لا غرض له في عزلي ولا حامل له عليه إلا ذكر هذه السجعة، فهي المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متوعا والمعنى تابعا له. [الدسوقي: ٤٧٣/٤]

[الخاتمة]

[في السرقات الشعرية وما يتصل بها]

خاتمة من الفن الثالث في السرقات الشعرية وما يتصل بها مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل: القول في الابتداء والتخلص والانتهاء، وإنما قلنا: إن الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهم غيرنا؛ لأن المصنف قال في آخر بحث المحسنات اللفظية: هذا ما تيسر لي بإذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء يذكرها في العلم البديع بعض المصنفين وهو قسمان: أحدهما: ما يجب ترك التعرض له؛ لعدم كونه راجعا إلى تحسين الكلام، أو لعدم الفائدة في ذكره؛ لكونه داخلا فيما سبق من الأبواب،

في السرقات: أي يبحث فيها عن كيفية السرقات الشعرية وعن المقبول منها وغير المقبول، وحصل السرقة الشعرية بالذكر؛ لأن أكثر السرقة يكون فيه، فلا ينافي أن السرقة تكون في غير الشعر أيضا، ولعله أدخل ذلك في قوله: وما يتصل بها إلخ. [الدسوقي: ٤٧٤/٤] مثل الاقتباس إلخ: وجه اتصال هذه الأمور بالسرقات الشعرية كون كل من القبيتين فيه إدخال معنى كلام سابق في لاحق. (الدسوقي) مثل القول في الابتداء إلخ: قال في 'الأطوار' جمعها مع السرقات الشعرية وما يتصل بها بجامع أن كلا مما يجب فيه مزيد الاحتياط. (الدسوقي) قال. في "الإبصار" الذي هو كالشرح لهذا المتن. (الدسوقي) وبقيت إلخ: هذا ظاهر في كون تلك الأشياء من نفس الفن لا خارجة عنه وإلا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله: في علم البديع إلخ، وكذا قوله: وإثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله إلخ، فإن هذا ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن. (الدسوقي)

أحدهما ما يجب إلخ: أي ما يجب ترك عده من هذا الفن وإن ذكره ذلك البعض، ووجوب ترك عده من هذا الفن، إما لكونه غير راجع لتحسين الكلام أصلا، وإما يعد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسا غير داني، وهذا قسمان: الأول: ما يرجع لتحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن كما في اجناس الخطي كما في 'يسقين' و'يشفين'، وكما في كلام حروفه كله منقوط أو غير منقوط، وإثما لم يكن في هذا حسن؛ لأن هذا يرجع للشكل المرئي لا للمسموع، ومع ذلك لا يتعلق به عرض البقاء غالبا، والثاني: ما لا يسلم كونه حسنا أصلا كذكر موصوف؛ =

والثاني: ما لأبأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في

السراقات الشعرية وما يتصل بها اتفاق القائلين على لفظ التشية ^{من الأبواب} ^{كان في السعير} على ^{انتهى قول "الإيضاح"} ^{متعلق بـ "اتفاق" المعنى المقصود}

العموم كالوصف ^{هو الحسن مطلقا} بالسجاعة والسحاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك ^{لا يعد جواب الشرط}

هذا الاتفاق سرقة ولا استعانة ولا أخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى ^{كالانتهاز والعصب} سقره أي

لتقرر هذا الغرض العام في ^{جميعا} ^{جميعا} العفوف ^{بمعنى} عادات يشترك فيه الفصيح والأعجم والشاعر

والمفحم، وإن كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة ^{من لا يقدر على الشعر}

= ثم يذكر له أوصاف عديدة مثل: جاءني زيد عاقلا تاحرا كبير السن عاما بالذعة، فهذا لا يعد من المحسنات أصلا، وإما لكونه راجعا إلى تحسين الكلام لكن ذكر فيما تقدم في الإطباب والإيجاز كالتدليل والتكميل والإرصاد، فقد تقدم أن بعض هذه الأشياء قد يكون من المحسنات عند كونهما لم يعتبر مطابقتها لمقتضى الحال. [الدسوقي: ٤/٤٧٤]

والثاني هذا محل الشاهد في نقل كلام 'الإيضاح'، ولا شك أن هذا يدل على أن السراقات الشعرية وما يتصل بها من فن البديع، فالحاتمة المشتملة على البحث عما ذكر حاتمة لفسر الثالث، لا حاتمة للكتاب حارجة عن الفنون الثلاثة.

[الدسوقي: ٤/٤٧٥] ^{عنى لفظ التشية} حال من القائلين أي حال كونه ملتصبا بلفظ التشية لا بلفظ الجمع، وليس صلة للاتفاق ولا للقائلين، والمعنى إذا قال قائلان قولاً واتفقا في الغرض العام، وإما أعر به مثي؛ لأن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق، والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضاً. [الدسوقي: ٤/٤٧٦]

^{عنى العموم} أي حال كون ذلك العرض عنى العموم أي يقصده عامة الناس أي كل واحد منهم، وقوله: إن كان في العرض على العموم يتضمن أمرين: أحدهما: كون الاتفاق في نفس العرض لا في الدلالة عليه، وثانيهما: كون العرض عاما، وقابل الأول بقوته: وإن كان في وجه لدلالة وترك مقابل الثاني، وهو ما كان اتفاق القائلين في الغرض الخاص، وحكمه حكم ما سبأني. (الدسوقي) ^{نحو ذلك}. كرشاقة القد والدكاء والبلادة. (الدسوقي)

سرفه أي إذا نظر فيه باعتبار شخصين: أحدهما متقدم، والآخر متأخر، ولا استعانة أي ولا يعد ذلك الاتفاق استعانة بأن يعتقد أن الثاني منهما استعان بالأول في التوصل للغرض، قوله: 'ولا أخذا' أي بأن يدعى أن الثاني أخذه من الأول. (الدسوقي) ^{مما يؤدي إلخ} أي كالانتهاز والإغارة والغضب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتي من الألقاب، وإنما قلنا: إن هذه الألقاب تؤدي هذا المعنى الواحد؛ لأنها كلها تشترك في الاستناد إلى الغير في التوصل، وإنما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيحيي. [التحريد: ٤٤٧] ^{يشترك فيه إلخ} فلا يحتاج أحد أن يأخذه من أحد.

وإن كان إلخ: كما لو قال أحد القائلين: ريد كالبدري في الإصاعة أو كالأسد في الشجاعة أو كثير الرماد أو قال: رأيت أسدا في الحمام، وقال الآخر في عمرو مثل ذلك. [الدسوقي: ٤/٤٧٧]

أي طريق الدلالة على الغرض كالتسبيه وانحجار وكناية وكذكر هينات تدل على
 الصفة لاحتصاصها من هي له أي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له
 كوصف حدود بالتهدل عند ورود العفاة أي السائلين جمع عاف وكوصف اسحق
 بالعبوس عند ذلك مع سعة ذات اليد أي المال، وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد
 فمن أوصاف الاستحياء، فإن اشترك الناس في معرفته أي معرفة وجه الدلالة
 لاستقراره فبهما أي في العقول والعادات كتسبيه اسحق بالأسد واحواد بالبحر فهو
 كالأول أي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض
 العام في أنه لا يعدّ سرقة ولا أخذاً، وإلا أي وإن لم يشترك الناس في معرفته جاز أن
 يدعى منه أي في هذا النوع من وجه الدلالة السمس و براده بأن يحكم بين القائلين

طريق الدلالة المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو محاز أو كناية أو تشبيه، وقوله:
 "على العرض" أي العام متعلق بالدلالة. [الدسوقي: ٤/٤٧٧] وكذكر هينات أي أوصاف، والمراد: الحس،
 وقوله: "تدل على الصفة" أي التي هي العرض كما إذا قيل: ريد يتهدل وجهه عند ورود العفاة عليه أو عمرو يعس
 وجهه عند ورود العفاة عليه: فإن التهدل لارم لدات الجواد: فينتقل من الوصف بالتهدل لدات الجواد، وكذا يقال في
 العبوس. (الدسوقي) بالعبوس: هو تلون الوجه بحيث يدل على الغم.

فمن أوصاف الاستحياء لأن عموه في تلك الحالة دليل على كرمه؛ لأنه يحصل له عم على عدم كثرة المال؛
 ليكرم منه العفاة. [الدسوقي: ٤/٤٧٨] فإن اشترك إلخ هذا دليل جواب الشرط في قوله: "وإن كان في وجه
 الدلالة"، وجواب الشرط محذوف، تقديره: ففيه تفصيل فإن اشترك إلخ. (الدسوقي) لاستقراره. بحيث صار متداولاً
 بين الخاص والعام. (الدسوقي)

أي وإن لم يشترك إلخ في معرفة طريق الدلالة على الغرض بأن كان لا يصل إليه كل أحد لكونه مما لا يقال إلا
 بفكر بأن كان محجراً محصواً أو كناية أو تشبيهاً على وجه لطيف. [الدسوقي: ٤/٤٧٩] جار أن يدعى. أي صح
 أن يدعى فيه إلخ، بخلاف ما تقدم فإنه لا يصح أن يدعى فيه ذلك، فهذه الحالة هي التي يمكن فيها تحقق السرقة،
 لكن لا يتعين فيها السرقة، ونذا فصلها كما يأتي. (الدسوقي) بأن يحكم إلخ فيه إشارة إلى أنه ليس المراد بالسبق
 هنا مجرد التقدم في الزمن، بل سبق إلى علو المرتبة والكمال، فإن المتبادر من هذا السياق أن قوله: بأن يحكم إلى
 قوله: "أكمل" من الآخر تفسير للسبق وإن الثاني تفسير للزيادة. [التحريد: ٤٤٨]

فهو مذموم؛ لأنه سرقة محضة.

[النسخ والانتحال]

ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول ^{هذا الأعد} معن بن ^{أسحق} أوس: إذا أنت لم تنصف أحاك أي لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه وحدته على طرف ^{صاحبه} ^{كصغر} ^{كأمر} ^{تاركها} ^{ذلك الأخ} ^{طرفة القاطع} ^{ناركا} ^{تاركها} أي هاجرا لك مبتذلا بك وبمواخاتك إن كان يعقل. ويركب حدة سيف أي يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيف وتقطعه تقطيعها من أن تضيمه. أي بدلا من أن تظلمه إذا لم يكن عن شفرة السيف أي عن ركوب حدة السيف وتحمل المشاق ^{حد السيف} ^{الأمور الشاقة} ^{مرحله} ^{مرحلة} أي مبعده، فقد حكى أن عبد الله بن الزبير ^{بعد} ^{يؤيد} دخل على معاوية ^{يؤيد} فأنشده هذين البيتين فقال معاوية ^{يؤيد}: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى ^{كناية عبد الله بن الزبير}

لأنه سرقة محضة أي غير مشوبة بشيء آخر ليس للمسروق منه، ومعلوم أن السرقة المحضة أشد من السرقة المشوبة بشيء من غير مال المسروق منه. [الدسوقي: ٤/٤٨١] نسخا. لأن القائل الثاني نسخ طاهر غيره أي بقره وسجحه لنفسه من قوله: "سحت الكتاب" أي نقلت ما فيه إلى كتاب آخر. (الدسوقي) وانتحالا في اللغة ادعاء شيء لنفسك، أي أن تدعي أن ما لعيرك لك يقال: انتحل فلان شعر غيره إذا ادعاه لنفسه. (الدسوقي)

الزبير يفتح الزاء وكسر الباء الموحدة، شاعر مشهور وهو غير عبد الله بن الزبير العوام الصحابي ^{يؤيد} فإنه يضم الراء وفتح الباء. (الدسوقي) معن. يضم الميم وفتح العين، وهو غير معن بن رائدة، فإنه يفتح الميم وسكون العين. (الدسوقي) التصفة بفتح التاء اسم مصدر بمعنى الإصاف. إن كان يعقل: أي وحدته هاجرا لك ورافضا لصحتك إن كان له عقل؛ لأنه لا حيز في صحة من لا يرى لك ما ترى له، فكيف بصحة من ظلمك. (الدسوقي)

أي يتحمل إلخ: أشار بهذا إلى أنه لم يرد بركوبه حدة السيف المعنى الحقيقي، بل المراد تحمل ما ذكر أي الشدائد التي هي بمنزلة القتل بالسيف. [الدسوقي: ٤/٤٨٢] من أن تضيمه يفتح التاء والضيم: الظلم والذل، وأشار الشارح بقوله: 'بدلا' إلى أن 'من' للبدل، ويصح جعلها للتعليل أي من أجل ضيمك أي ظلمك. (الدسوقي)

فأنشده: لأنه كان أميرهم ينشأدون عنده القصائد، وقيل: لأن معاوية ^{يؤيد} كان حاقدا عليه. (الدسوقي) لقد شعرت بعدي: يضم العين أي لقد صرت شاعرا بعد علمي بأنك غير شاعر أو بعد مفارقتي إياك، فأنت قبل أن أفارقك لم تقل شعرا وصرت بعد مفارقتي شاعرا. (الدسوقي)

دخل معن بن أوس المزني، فأنشد قصيدته التي أولها:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل ^{نحو} على أيّنا تغدو المنية أول ^{صع}
 حتى أتمها وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية ^{نحو} على عبد الله بن الزبير وقال له: ألم تخبرني
 أنهما لك؟ فقال: اللفظ له والمعنى لي، وبعد فهو أخي من الرضاعة وأنا أحق بشعره، ^{شعر معن} وفي
 معناه أي في معنى ما لم يغير فيه النظم ^{مقال لإبدال الكل} ~~مقال لإبدال الكل~~ ^{مقال لإبدال الكل} ~~مقال لإبدال الكل~~ ^{مقال لإبدال الكل}
 يعني أنه أيضا مذموم وسرقة محضة، كما يقال في قول الخُطِيبَة:

دَع المكارم لا ترحل لبغيتها ^{مقولة القول جمع لكثرة معنى الكرامة لا تدع لطلبها}
 واقعدُ فإنك أنت الطاعمُ الكاسي ^ص
 ذر المآثر لا تذهب لمطلبها ^{مقولة القول جمع لكثرة معنى الكرامة لا تدع لطلبها}
 واجلس فإنك أنت الآكل اللابس ^ص
 وكما قال امرؤ القيس:

وقوفا بها صحي عني مطيهم ^{مقال لإبدال البعض}
 يقولون لا تهلك أسى وتحمّل ^{نحو}

وإني لأوجل من الوجل، وهو اخوف وموضع 'عني أيها نصب؛ لأنه مفعول 'أدري'، وقوله: 'إني لأوجل' اعتراض
 وتعدو بالعين المعجمة بمعنى تصح، وذكر بعضهم أنه بالعين المهملة من العدو، و"أول" مبي على القسم لقطعه عن الإضافة،
 وحاصل المعنى: ما أدري من الذي تعدو عليه الموت ما قبل الآخر وإني لأحاف ما يقع من ذلك. [الدسوقي: ٤٨٢، ٤]
 وبعد هذا اعتذار من ابن الزبير في سرقة البيت. [الدسوقي ٤٨٣/٤] وفي معناه أي ومن فيله في كونه مدموما
 وسرقة محضة. (الدسوقي) الخطبة بالحاء والياء المهمتين سمى الشاعر سمي به لقصره، وقيل: لدمامته. [التجريد: ٤٤٩]
 دَع المكارم الخ المعنى لست أهلا للمكارم والمعاني فدعها بعرك واقعد بالعيشة، وهي الأكل والستر بالناس فإنك
 تساه. (التجريد) در المآثر الخ در' في مقابلة 'دع'، و"المآثر" مقابل 'المكارم'، و'لا تذهب' مقابل 'لا ترحل'،
 و"لمطلبها" بدل "لبغيتها"، و"اجلس" بدل "واقعد"، و"الآكل" بدل "الطاعم"، و"اللابس" بدل "الكاسي"، وأما
 "فإنك أنت" فمذكور في البيتين باللفظ. (التجريد)

وقوفا جمع واقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحس، لا من الوقوف بمعنى الليث؛ لأنه لارم، والمذكور في
 البيت متعدد مفعوله 'مطيهم'، و'صحي' فاعل وانتصابه على الحالية من فاعل 'سك'، أي: فقامت في حال وقوف
 أصحابي مراكمهم علي أي لأجلي قائلين: لا تهلك أسأ أي من فرط الحر، وتحمل أي اصبر صبرا جميلا. (التجريد)

فأورده طرفه في داليتة إلا أنه أقام تجلّد مقام تجمل.
في قصيدة دالية

[الإغارة والمسح]

وإن كان أخذ اللفظ كلّ مع تغيير لنظمه أي لنظم اللفظ أو أحد بعض النظم لا كله سمي هذا
الأخذ إغارة ومسحاً، ولا يخلو إمّا أن يكون الثاني أبلغ من الأول أو دونه أو مثله، فإن كان
الثنائي أنسخ من الأول لاخصاصه فضيلة لا توجد في الأول كحسن السبك أو الاختصار أو
الإيضاح أو زيادة معنى ممدوح أي فالثاني مقبول كقول سيار: من راقب ^{حرف} أساس أي حاذرهم
م يصير نحاحه، وفاز ^{ويسمى حسن الاتباع} بالصلاب الفاتك النهج، أي الشجاع الحريص على القتل وقول سلم
بعده: من راقب ^{تفسير للفاتك} الناس مات عمّا أي حزنا وهو مفعول له أو تمييز وفاز ^{تفسير للنهج} بالنسب الحسب أي
الشديد الجراً، فبيت سلم أجود سبكاً وأخصر لفظاً، وإن كان الثاني دونه أي دون الأول
في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الأول فهو أي الثاني مدموم كقول أبي تمام

الحسن

تغيير لنظمه: محترق قوله السابق: من غير تغيير لنظمه. [الدسوقي: ٤/٤٨٥] إغارة لأنه أعار على ما هو لغيره
عن وجهه، والمراد بتغيير النظم تغيير التأليف الواقع بين المفردات. (الدسوقي) ومسحاً لأنه يدل صورة ما للغير
بصورة أخرى، والغالب كونها أقبح، والمسح في الأصل تدبيل صورة ما هو أقبح منها. (الدسوقي)
أبلغ من الأول. أي من الكلام الأول المأخوذ منه، والمراد بالبلاغة ههنا ما يحصل به الحسن مطلقاً لا خصوص
البلاغة المعلومة بتدليل الأمثلة. (الدسوقي) مقبول أي إعادة ومسح مقبول؛ لأن تلك الزيادة أخرجته إلى طرف
من الابتداع. (الدسوقي) من راقب إلخ. أي راعاهم ومشى على مراجعهم وحاذرهم فيما يكرهون فيترك وفيما
يتعون فيقدم عليه لم يظفر بحاجة كلها؛ لأنه ربما كرهها الناس فيتركها لأجلهم فتفوت مع شدة شوقه إليها.
[التجريد: ٤٤٩] وفاز إلخ أي من لم يراقب الناس ولم يبال بهم فاز بالطفر بالطينيات. [الدسوقي: ٤/٤٨٦]
سلم. بفتح السين وسكون اللام، المنقب باخاسر خسراه في تجارتها؛ لأنه باع مصحفاً ورثه، فاشتري شمنه عوداً
يصرب به، وقيل: غير ذلك. (الدسوقي) وفاز إلخ. الشاهد فيه مع قوله 'من راقب الناس' حيث أخذ بعض اللفظ من
غير تغيير. (الدسوقي) أي الشديد الجراً: فهو معنى الفاتك اللهج وأخصر منه. (الدسوقي)
فبيت سلم إلخ. الحاصل: أن المعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالمرغوب فيه، ومن راقبهم
فاته مطلوبه، لكن بيت سلم أجود سبكاً لدلالته على المعنى من غير تأمل بوضوحه، وأخصر لفظاً؛ لأن لفظ الحسور
قائم مقام لفظي الفاتك واللهج. (الدسوقي)

في مراثية محمد بن حميد:

هيهات لا يأتي الزمان بمثله **إن الزمان بمثله ليخيل**

علة لعدم الإتيان متعلق ليخيل الآتي

وقول أبي الطيّب: **أعدى الزمان سخاؤه** يعني تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاوته إلى

الزمان **فسحا به** وأخرجه من العدم إلى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاد منه ليخل به

الممدوح

الزمان

تفسير بقوله: فسحا به

بالممدوح

على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني، وقال ابن فورجة: هذا تأويل فاسد؛

لأن سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وإنما المراد سخا به عليّ وكان بخيلا به عليّ

بالسراية إلى العدم

فلما أعداه سخاؤه أسعدني بضمي إليه وهدائي له **ولقد يكون به الزمان خيلا**.....

بالممدوح

هيهات إلح هيهات اسم فعل ماض، معناه: 'بعد' وفاعله محذوف أي بعد إتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده، وهو قوله 'لا يأتي الزمان بمثله' أو يقال بعد سيالي له. [التحريد: ٤٥٠] **إن الزمان** [أي في الماضي ولاستقبال] وهذه حجة مستأنفة جوابا لسؤال مقدر كأنه قيل: لماذا لا يأتي الزمان بمثله؟ هل لأنه يخيل بمثله أو لاستحالة مثله؟ فقال: 'إن الزمان بمثله سخيل، فلما كان هذا معنى الكلام، اعترض على أبي تمام بأن في هذا البيت تقصيرا؛ لأن العرض من هذا الكلام نفي مثل، فإذا جعل سب فقد مثله نحل الزمان به فقد أحل بالعرض وجوز وجود المثل، ولم يمهله من حيث هو بل من حيث يخل الزمان بالوجود بمثله. [الدسوقي بتعريب: ٤٨٧/٤]

وقال ابن فورجة حاصل الخلاف بين الشيخين أن قوله: 'فسحا به' معناه على ما قال ابن جني: فجاد به على الدنيا بإيجاده من العدم، وعلى ما قال ابن فورجة: فجاد به على وأظهره بي وجمعني معه، وكذا قوله: 'ولقد يكون به الزمان خيلا' أي عني بإظهاره بي وجمعني عليه أو خيلا على الدنيا بإيجاده من العدم. [الدسوقي بتعريب: ٤٨٨/٤]

فاسد: الأولى غير مقبول؛ لأن البيت على ما قال ابن جني من الغلو كما تقدم:

وأخفت أهل الشرك حتى أنه لتخافت النطف التي لم تخفق

والغلو غير مقبول؛ لأنه فاسد. (الدسوقي والتحريد)

لأن سخاء إلح بإضافة 'سخاء' ما بعده أي لأن سخاء شخص غير موجود، فـ 'سخاء' اسم 'أن'، وقوله:

'لا يوصف حبرها. (الدسوقي) **وإنما المراد** أي وإنما المراد أن الممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان خيلا بالممدوح علي، أي بإظهاره بي وهدائي له فلما أعدى سخاؤه الزمان سخا الزمان بذلك الممدوح علي، فالموصوف

بالعدوى ليس سخاء شخص غير موجود، بل سخاء شخص موجود. (الدسوقي)

فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام على كل من تفسيري ابن جني وابن فورجة؛ إذ لا يشترط في هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلاً كما توهمه البعض وإلا لم يكن مأخوذاً منه على تأويل ابن جني أيضاً؛ لأن أبا تمام علق البخل بمثل المرثي وأبا الطيب بنفس الممدوح، هذا ولكن مصراع أبي تمام أجود سبكاً؛ لأن قول أبي الطيب: "لقد يكون" بلفظ المضارع لم يقع موقعه إذ المعنى على الماضي، فإن قيل: المراد لقد يكون بخيلاً بهلاكه أي لا يسمح بهلاكه قط؛ لعلمه بأنه سبب إصلاح العالم والزمان، وإن سخا بوجوده بذله للغير لكن إعدامه وإفناؤه باق بعد في تصرفه،

بعد وجوده

إذ لا يشترط هو جواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن الأخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى. (التحريد: ٤٥٠) أصلاً أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه، بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هما؛ لأهما مشتركان في أصل البخل على ما قاله ابن فورجة أيضاً. (التحريد)

توهمه أي توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه. وإلا لم يكن في الاستدلال بهذا إشعار بموافقة ذلك العنصر على الأخذ على تأويل ابن جني. (التحريد) أيضاً أي كما لا يكون مأخوذاً منه على تأويل ابن فورجة. (الدسوقي: ٤٨٩/٤) لأن أبا تمام الخ: يعني فهناك معياره نحسب الظاهر وإن كان في نفس الأمر لا مغايرة؛ لأن المراد من امثل الممدوح كما في قولك: مثلك لا يبخل أي أنت لا تبخل.

ولكن استدراك على قوله: فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني من بيت أبي تمام، وحاصله: أن قول أبي الطيب: 'ولقد يكون به الرمان بخيلاً' مأخوذ من قول أبي تمام: إن 'الرمان بمثله لخيّل'. وظاهر أن الأول أحسن من الثاني؛ لأن الثاني غير بصيغة المضارع وأساسه صيغة الماضي بأن يقال: لقد كان به الرمان بخيلاً كما دلت عليه الحملة الاسمية من البيت الأول؛ لأن أصلها الدلالة على الوقوع مع ريادة إفاضة الدوام والثبوت الشامل للمضي. (الدسوقي)

فإن قيل الخ: أي في الجواب عن كون بيت أبي الطيب دون بيت أبي تمام، وحاصله: أنا لانسلم أن بيت أبي الطيب دون بيت أبي تمام؛ لأن كلام أبي الطيب على حذف مضاف أي 'ولقد يكون هلاكه الزمان بخيلاً' وهلاكه استقبالي وحيثي فالتعبير بالمضارع واقع في موقعه. (الدسوقي) لكن إعدامه الخ: حاصله: أن بعد إيجاده صار الذي في تصرف الرمان إما هو إعدامه، وأما إيجاده فلا يتعلق به؛ لأنه تحصيل للحاصل حينئذ. (التحريد)

باق بعد الخ: أي فله أن يسمح بهلاكه وأن يبخل به، ففي الشاعر ذلك، والحاصل: أن إيجاده وإعدامه كانا بيد الرمان، فسحاً بإيجاده ولم يسح بإعدامه قط لكونه سبباً لإصلاح العالم. (الدسوقي: ٤٩٠/٤)

وهو كَشَطُ الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كَشَط من المعنى جلدا و ألبسه جلدا آخر؛
 فإن اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس وهو ثلاثة أقسام كذلك أي مثل ما يسمى إغارة
 ومستح؛ لأن الثاني إما أبلغ من الأول أو دونه أو مثله أو غيرها أي أول الأقسام وهو أن
 يكون الثاني أبلغ من الأول كفور أي تمام: هو ضمير الشأن، الصنع أي الإحسان،
 والصنع مبتدأ وخبره الجملة الشرطية، أعني قول **يَعْمَلُ فَعْلًا** **وَبِإِنْ تَرَبَّ** أي يبطؤ
فانزبت في بعض المواضع أنفع، والأحسن أن يكون "هو" عائدا إلى حاضر في الذهن
 و"هو" مبتدأ وخبره "الصنع"، والشرطية ابتداء الكلام، وهذا كقول أبي العلاء:
 وهو موعود به

هو المهجر حتى ما يَلْمَ خيال وبعض صدود الزائرين وصال
 ما في الدهر الأعراس

وهو أي المسلح في اللغة كَشَط الجلد إلخ أي: واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأن الشاعر الثاني كَشَط من ذلك
 معنى جلدا وأنس ذلك المعنى جلدا آخر. [الدسوقي: ٤٩٢/٤] كذلك يعني ممدوح ومدموم وأبعد من الدم.
 أي مثل ما إلخ أي مثله في الأقسام إلى ثلاثة أقسام، وأن تلك الأقسام الثلاثة غير الأقسام الثلاثة المتقدمة.
 (الدسوقي) أنفع يعني لعل تأخير عطائك متضمن للنفع، فيكون أنفع من العجل. (الحاشية)
 والأحسن إلخ أي يفسره قوله: "الصنع" الذي جعل حيرا عنه، وإما كان هذا الاحتمال أحسن من الأول؛ لأن كون
 الضمير للشأن خلاف الظاهر مع إفادة هذا الإعراب ما يفيد الأول من الإجماع والتفصيل، ومع كونه أفيد لتعدد
 الحكم فيه؛ إذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل هو الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكر. (الدسوقي)
 وهذا كقول أبي العلاء أي: وهذا الإعراب على الاحتمال الثاني كالإعراب الكائن في قول: أبي العلاء؛ فإن
 الضمير فيه عائدا إلى متعقل في الذهن يفسره ما بعد المخبر عنه، ولا يصح أن يكون ذلك الضمير ضمير الشأن؛ لأن
 الخبر الواقع بعده مفرد، وضمير الشأن إما يخبر عنه جملة، والحاصل: أن الضمير في بيت أي تمام يحتمل أن يكون
 ضمير الشأن ويحتمل أن يكون عائدا على متعقل في الدهن، وأما في بيت أبي العلاء فيتعين أن يكون عائدا على
 متعقل في الدهن. [الدسوقي: ٤٩٣/٤]

حتى ما يَلْمَ خيال: "ما" زائدة و"يلم" بفتح أوله وصم ثابته من لم يلم كـ ردة بمعنى "سرل" و"حصل"،
 وضمير "يلم" للمهجر أي حتى إذا لم يحصل من هذا الذي يهجرا فهو خيال؛ لأنه لعدم الاعتبار به بمنزلة العدم
 الذي هو خيال. (الدسوقي) وبعض صدود إلخ أي إما لم يل من الذي هجرنا حتى الصدود؛ لأن لا نلقاه لا يقطة
 ولا مناما، والصدود قد يعد وصالا بالنسبة لهذا المهجر. (الدسوقي)

وهذا نوع من الإعراب لطيف لا يكاد يتنبه له إلا الأذهان الرائضة من أئمة الإعراب

وقول في القصب: **ومن الخير هذا سبت أي تأخير عطائك عني** ^{المرطاة لصاعدة الإعراب} **سبح** في

سبح ^{سبح} **الجهاد: أي السحاب الذي لا ماء فيه، وأما ما فيه ماء فيكون بطيئا ثقيلا المشي،**
وكذا حال العطاء ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان؛ لاشتماله على ضرب المتل في

السحاب، **ونسبها أي ثاني الأقسام وهو أن يكون الثاني دون الأول** ^{كلام مأخوذة} **كثير** ^{كلام مأخوذة} **سحري**

ورد ^{كلام مأخوذة} **تألق أي لمع في** ^{كلام مأخوذة} **سدى أي المجلس** ^{كلام مأخوذة} **المصنف** ^{كلام مأخوذة} **المنقح** ^{كلام مأخوذة} **حب أي حسبت** ^{كلام مأخوذة}

من عضبه أي سيفه القاطع وقول أبي الطيب:

دأب أنسهم في النص قد جعلت ^{جمع لسان} **عنى رماحهم في صعن حرصا** ^{جمع لسان} **عند الطعن** ^{مفعول "جعلت"}

جمع حرص بالضم والكسر وهو السنان يعني أن ألسنتهم جعلت أسنة رماحهم، فبيت
البحري أبلغ لما في لفظي "تألق" و"مصقول" من الاستعارة التخيلية؛ فإن التألق والصقالة
للكلام بمنزلة الأظفار للمنية، ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية،

وهذا أي عود الصمير إن حاصر في الدهر. **ومن الخير** أي لأن نضاه وعدم سرعته يدل على كثرته كالسحاب،

فيه لا يسرع منها إلا ما كان حاليا عن الماء، وأما اسحاب التي فيها ماء فإنها صيغة أشي. [الدسوقي: ٤٩٣]

أي حسبت: أي ظننت أن لسانه ناشيء من سيفه القاطع، أو أن "من" زائدة فشبه لسانه بسيفه بجامع التأثير.

[الدسوقي: ٤٩٤/٤] **قد جعلت** أي قد جعلت حرصا على رماحهم عند الطعن أي انصرف ناعقا. (الدسوقي)

بالضم والكسر أي في المفرد، وكذا في الجمع، وقيل في المفرد، وأما الجمع فكسر الخاء لا غير.

[التجريد بصرف. ٤٥٢] **فبت الحصري البع** حاصه: أن كلا من البيتين تضمن تشبيه اللسان بألة الحرب في

نقد والمضد، وإن كانت الألة معتبرة في الأور السيف، وألة معتبرة في الثاني الرمح، ولكن بيت اسحري أجود؛

لأنه سب فيه التألق والصقالة بكلام، وهما من لوازم السيف عنى حد المنية والأظفار، فكان في الكلام استعارة

بالكناية، فازداد هذا حسنا بخلاف بيت أبي الطيب. [الدسوقي: ٤٩٥/٤]

الأظفار للمنية فإنها يخصان أنفسه به وهو السيف. (الدسوقي) **ولزم من ذلك** أي من إثبات التألق والصقالة

للكلام؛ لأن التخيلية والمكنية متلازمان على ما سبق. (الدسوقي)

وتنتها أي ثالث الأقسام وهو أن يكون الثاني مثل الأول **كقول الأعرابي** أبي زياد:

وَمِ يَكْ أَكْثَرُ الْبَيْتَانِ مَالًا وَلَكِنْ أَرْحَبُهُمَا دِرَاعًا

أي أسخاهم يقال: فلان رحب الباع والذراع ورحبيهما أي سخي ^{أوسعهم} وقول أشجع: وليس

أي الممدوح يعني جعفر بن يحيى ^{الممدوح} بأوسعهم ^{جمع في} الضمير للملوك في البيت السابق ولكن معروفة أي

إحسانه أوسع. ^{من معروفيهم} فالبيتان متماثلان هذا، ولكن لا يعجبني معروفة أوسع، وأما غير الظاهر

فمنه أن يتشابه المعنيان أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني كقول جرير: فلا يبعثك

من أرب أي حاجة ^{تريدها منهم} لحاهم ^{بكسر اللام} جمع لحية يعني كوفهم صورة الرجال سواء ذو العمامة والحمار:

يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول أبي لصب:

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قِيسَاةٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ حِصَابٌ

رحب الناع والرواع. الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين والذراع من طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى.

[الدسوقي: ٤٩٦/٤] فالبيتان متماثلان: أي لاتفاقهما على إعادة أن الممدوح لم يرد على الأقران في المال، ولكنه فاقهم في الكرم، ولم يختص أحدهما بفضيلة عن الآخر، فلذا كان الثاني بعيدا عن الدم. (الدسوقي)

ولكن لا يعجبني أي فحيث أن البيت ليسا متماثلين، بل الأول أبلغ، فالمتمثيل لا يتم، ووجه عدم الإعجاب أن "أرحبهم دراعا" يدل على كثرة الكرم بطريق المجاز، بخلاف "معروفة أوسع" فإنه يدل على ذلك بطريق الحقيقة، فالبيت الأول قد ارداد بالمجاز حسا. (الدسوقي) وأما غير الظاهر لم يقسم المصنف غير الظاهر إلى الأبلغ والأدنى المدموم والمساوي في البلاغة البعيد عن الذم؛ لأن أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث الأحاد، فإن اعترها رد من جهة أخرى حارجه عن معنى الأحاد كانت غير مقبولة. [الدسوقي: ٤٩٧/٤]

فمنه إلخ. أي فاقسامه كثيرة، ذكر المصنف خمسة كلها مقبولة: القسم الأول منها أن يتشابه المعنيان، أي معنى البيت الأول المأخوذ منه ومعنى الثاني المأخوذ، أي من غير نقل للمعنى إلى محل آخر، فغاير ما بعده. (الدسوقي)

من أرب الإرب بالكسر الحاجة وكذا الأربة والأرب بفتحتين، والمأربة بفتح الراء وضمها. **لحاهم**. يضم اللام وكسرهما، فاعل "يمنع". (الدسوقي)

سواء ذو العمامة إلخ أي لأن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف، والعمامة بالكسر تطلق على المغفر والبيضة وما يلف على الرأس، وحملها على الأولين أبلغ، وعلى الثالث أوفق بقوله: "والحمار". [التحريد: ٤٥٣]

واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين نسبياً مديحاً وهجاءً وافتخاراً
تشبيهاً وتغزلاً
ونحو ذلك، فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس؛ لينظمه احتال في إخفائه،
فغير عن لفظه وصرفه عن نوعه ووزنه وقافيته، وإلى هذا أشار بقوله: **هـ** أي من غير
الظاهر أن ينقل معنى **ي** من **ح** **كقول** **نحسرى**: **سنة** أي ثيابهم واشرفت الدماء
عنه **محمد** فكأنهم لم يسلبوا لأن الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم، **هـ** **فـ**
في **نصف** **من** **الجميع** **عـ** أي على السيف **هـ** **عـ** **من** **عـ** **فكانما هو** **مغمدة**؛
لأن الدم اليابس بمنزلة غمد له، فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف، **هـ** **أي**
من غير الظاهر **ن** **كـ** **معنى** **الذي** **من** **معنى** **الأول** **كقول** **حرس** **أهمه**

عَلَيْهِمْ خَيْرٌ مِنْ قَوْمٍ وَ حَتَّى يَدْرُسَ عَلَيْهِمْ لِقَابُ -
مَعْرُوفٌ أَوْ - وَ حَتَّى مَعْرُوفٌ لَيْ

نحو ذلك أي كالمثريته واختلاف الورث والفاقية. المحتسب الذي احتسبه وأحده من كلام العيز. [الدسوقي: ٤/٤٩٨] **رَأَى** هذا **لَح** أي وإلى هذا القسم، وهو نقل المعنى من نوع إلى نوع آخر، أشار بقوله **لَح**، ووجه الإشارة أنه ذكر أنه يقل المعنى إلى محل آخر، وهذا صادق بأن يقله من التشبيص إلى أحد المذكورات. (الدسوقي)

أَنْ سَفَلَ **لَح** أي بأن يكون المعنى وصفا وينقل من موصوف إلى موصوف آخر كقله ستر الدم من القتلى إلى السيف في المثال الذي ذكره المصنف، أو يكون المعنى مدحا فيقل لهجاء أو لثناء أو العكس. (الدسوقي)

وَأَشْرَفَ الدَّمَاءَ أي فظهرت الدماء عليهم ملابسة لإشراق شعاع الشمس، وأتى بقوله: "محمرة" لفي ما يتوهم من علنة الإشراق عليها حتى صارت بيوت الياص. [الدسوقي: ٤/٤٩٩] **فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْلُوا** أي فيما ستروا بالدماء بعد سلبهم صاروا كأنهم لم يسلبوا؛ لأن الدماء المشرقة عليهم صارت سائرة لهم كاللباس المعلوم. (الدسوقي)

النجيع: هو الدم المائل إلى السواد، وقيل: دم الجوف خاصة. (الدسوقي)

فَكَتَ هو **مَعْدٌ** أي فصار السيف لما ستره السحيج الذي له شبه نون العمد كأنه معد أي مجهول في العمد. (الدسوقي)
فَقُلَّ المعنى أي وهو ستر الدم كاللباس من القتل إلى السيف أي؛ لأنه في البيت الأول وصفهم بأن الدماء سترتهم كاللباس، ونقل هذا المعنى لموصوف آخر وهو السيف، فوصفه بأن ستره الدم كستر العمد. (الدسوقي)

لأنهم يقومون مقام كلهم وقول أبي نواس:

وليس من الله مستنكر
عبر "ليس"
أن يجمع العالم في واحد

فإنه يشمل الناس وغيرهم، فهو أشمل من معنى بيت جرير. **ومنه** أي من غير الظاهر من الملائكة والجن.

القُب وهم أن يكون المعنى الثاني بقبض معنى الأول كقول أبي السيف:

أحد الملامة في هـواك جديدة ^{في شأنه أو بسببه} **حَبَا لَذِكْرَكَ فَيُنسِي السُّوْمَ** ^{جمع لائه}
وَقَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ: ^{في شأنه أو بسببه} **أَحْبَهُ** ^{تعبير} **الاسْتِفْهَامَ لِلْإِنْكَارِ، وَالْإِنْكَارَ** ^{مع الهم لا يهتمع} **باعتبار القيد الذي هو الحال أعني**
قوله: **'وَأَحَبُّ فِيهِ مِلَامَةٌ'** ^{في هـواه} **كَمَا يُقَالُ:** **أَتَصَلِّي وَأَنْتَ مُحَدِّثٌ عَلَى تَجْوِيزٍ** ^{باء} **وَأَوَّ** ^{مع الهم لا يهتمع} **الْحَالِ فِي**
المضارع المثبت،

الأهم. أي بني تميم، وقوله: "يقومون مقام كبهيم" أي مقام كل الناس، فقد أفاد جرير بهذا الكلام أن بني تميم يزلون منزلة الناس جميعا في الغضب. [الدسوقي: ٥٠٠/٤] **أن يحمع العالم.** أي صفات العالم الكمالية، وهذا البيت أشمل من الأول؛ لأن في الأول جعل بني تميم بمنزلة كل الناس الذين هم بعض العالم، وفي البيت الثاني جعل الممدوح بمنزلة كل العالم الذي هو أشمل من الناس؛ لأن الناس بعض العالم. (الدسوقي)

أن يكون المعنى: وذلك مثل أن يقرر في البيت الأول حب اللوم في المحبوب لعلة، ويقرر في الثاني بغض اللوم في المحبوب لعلة أخرى، فيكون التناقض والتنافي بين البيتين بحسب الظاهر، وإن كانت العلة تنفي التناقض؛ لأنها مسمة من الشخصين فيكون الكلامان معا غير كذب، ومعلوم أن من كانت عنده العلة الأولى صح الكلام باعتباره ومن كانت عنده العلة الثانية صح الكلام باعتباره، فالتناقض في ظاهر النفي والالتزام باعتبار العمل. (الدسوقي)

حبا لذكرك أي: وإنما وجدت اللوم فيك لذيذا لأجل حبي لذكرك، واللوم مشتمل على ذكرك. [الدسوقي: ٥٠١/٤]

ومثله شعر الهندي:

نہ مانوں گا نصیحت پر نہ میں سنتا تو کیا کرتا کہ ہر ہر بات میں ناصح تمہارا نام لیتا تھا

والإنكار: أي إنه لا يجب الملامة فيه بل يحبه فقط، فالتفي المستفاد من الاستفهام الإنكاري منصب على القيد على حد قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمٍ إِلَى نُورٍ وَكَرَّمَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ (البقرة: ٤٤). **كما يقال.** فالمسكر هو وقوع الصلاة مع الحدث، لا وقوع الصلاة من حيث هي. [التحريد: ٤٥٤]

قوله: "على آثارنا" أي كائنة على آثارنا لوثوقها **أن ستمار**، أي ستطعم من لحوم
 من نقتلهم، **وقول أبي تمام**: **وقد ضُتَّ أي أُلقي** عليها الظل فصارت ذوات ظل
عقبان أعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل: من نهل إذا روي نقيض عطش
أقامت أي عقبان الطير مع الرايات أي الأعلام وثوقا بأنها ستطعم من لحوم القتلى
حتى كأنها من الجيش إلا أنها لا تقاقل، فإن أبا تمام لم يسم بشيء من معنى قول
أفود: 'رأي عينا' الدال على قرب الطير من الجيش حيث ترى عيانا لا تخيلا،
وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الأعداء ولا بشيء من معنى قوله نفسه أن
ستمار" الدال على وثوق الطير بالميرة لاعتيادها بذلك، وهذا أيضا مما يؤكد
المقصود قيل: إن قول أبي تمام: "ظَلَلَتْ" إلمام.....

بنيات الشجاعة

أن ستمار من مار أهله أتاها بالميرة وهي الطعام و"تمار" مضارع مجهول، وإن محففة من المثقفة، وسميها صمير مقدر
 راجع إلى الطير، والحملة مفعول "ثقة". (الحواشي) **عقبان أعلامه** [جمع عقاب] من إضافة المثنى به إلى المثنى، أي
 أعلامه التي هي كالعقبان في تلويها وفخامتها، فالمراد بالعقبان الأعلام نفسها، وقد كان لسي **أفود** راية تسمى
 العقاب؛ لأنها سوداء ولون العقاب أسود وكان من برد لعائشة **ع** ذكره أهل السير. [التحريد. ٤٥٤]
بعقبان طير متعلق بـ"ظَلَلَتْ" أي ظَلَلَتْ عقبان الأعلام بعقبان صير؛ لأنها لُزِمَتْ فوق الأعلام، فألقت صبيها
 عنيها. [الدسوقي: ٥٠٣/٤] **إذا روي** يقال في ضد العطش: روي يروي كـ'هوي يهوي'، ويقال في رواية
 الحديث ونحوه: روي يروي كـ'هوي يهوي'. (التحريد)

حتى كأنها من الجيش أي حتى صارت من شدة الاحتلاط برؤوس الرماح والأعلام من أفراد الجيش، إلا أنها
 لم تقاقل أي لم تشارك القتال، وهذا استدراك على ما يتوهم من الكلام السابق من أنها حيث صارت من الجيش
 قاتلت معه. [الدسوقي: ٥٠٤/٤] **فإن أنا تمام إلخ** أي: وإنما كان كلام أبي تمام بالنسبة لكلام الأفود السابق
 بما ذكرناه. وهو أحد بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه؛ لأن أنا تمام إلخ. (الدسوقي)

وهذا أي كون الطير قريبا من الجيش حيث يرى معاينة مما يؤكد المعنى المقصود، وهو وصفهم بالشجاعة والاقتدار
 على قتل الأعداء، وذلك لأن قرعها إنما يكون لأجل توقع الفريسة. (الدسوقي) **إلمام**. فلا يصح قوله: إن أنا تمام
 لم يلم بمعنى قول الأفود رأي عين.

بمعنى قوله: رأي عين؛ لأن وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش، وفيه نظره؛ إذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى أصلاً نعم، لو قيل: إن قوله: "حتى كأنها من الجيش" إلمام بمعنى قوله: "رأي عين"؛ فإنها إنما تكون من الجيش إذا كان قريباً منهم ومختلطاً بهم لم يبعد من الصواب، ^{نفس} ^د أبو تمام ^{عنه} أي على الأفوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الأفوه أعني تسابير الطير على آثارهم ^{قول الأفوه ثلاث} بقوله: "إلا أنها لم تقا" ^{بالمعنى المأخوذ من الأفوه} ^{تعلق بقوله: راد} ^{من جيش} ^{وهي أي بإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش} ^{بمعنى حسن لأول} يعني قوله: "إلا أنها لم تقا"؛ لأنه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله: "إلا أنها لم تقا" ذلك الحسن إلا بعد أن تجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة في عداد الجيش، حتى يتوهم أنها أيضاً من المقاتلين هذا هو المفهوم.....

معنى قوله: فلا يصح قوله: إن أنا تمام لم يلم معنى قول الأفوه: رأي عيسى. وفيه نظر. حاصله: أن وقوع ظل الطير على الرايات لا يستلزم قربه منها؛ لأن ظل الطير يمر بالأرض وغيرها، وإحتمال أن الطير في الجو حيث لا يرى، وفيه أن الظل يصمحل بالبعد الكثير الذي يوجب عدم الرؤية [الدسوقي: ٥٠٤/٤، التحريد: ٤٥٥]

نعم الخ. هذا اعتراض ثان على قول المصنف: إن أنا تمام لم يلم معنى قول الأفوه رأي عيسى، وحاصله: أن قوله: 'حتى كأنها من الحيش' فيه إلمام بمعنى قوله: 'رأي عيسى' وحيث أنه فلا يتم ما قاله. (الدسوقي) قريبا حبر "كان" ولم يؤثّر؛ لأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطاً؛ لأنه تابع. [الدسوقي: ٥٠٥/٤]

لم يعد من الصواب ويريد هذا تأكيداً قوله: "أقامت مع الرايات"؛ لأن صحة الرايات تستلزم القرب. (الدسوقي) بقوله إلا أنها الخ. أي زاد عليه بأمور ثلاثة: أحدها قوله: 'إلا أنها م تقابل'، وثانيها قوله: 'في الدماء بواهل'، وثالثها قوله: 'أقامت مع الرايات'. (التحريد) يعني قوله الخ. أشار بذلك إلى أن مراد المصنف بالأول الأول من تلك الزيادات، لا الأول في كلام الشاعر؛ لأنه آخر فيه. (الدسوقي)

هذا هو المفهوم الخ أي إن المفهوم من "الإيصاح" أن صمير قوله: "وها" راجع "لإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الحيش"، والمراد بالأول الأور من الريادات، وهو قوله "إلا أنها لم تقاثل" لا الأور في كلام أبي تمام؛ لأنه آخر فيه، وبيان ذلك أنه لو قيل "ظلت عقبا الرايات بعقب الطير إلا أنها لم تقاثل" لم يحسن هذا الاستدراك؛ =

من "الإيضاح"، وقيل: معنى قوله: "وبما يتم حسن الأول" أي بهذه الزيادات الثلاثة يتم حسن معنى البيت الأول، وأكثر هذه الأنواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة لما فيها من نوع تصرف بل منها أي من هذه الأنواع ما يخرجها حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداع، وكلما كان أشد خفاء بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الأول إلا بعد مزيد تأمل كان أقرب إلى القول لكونه أبعد من الاتباع وأدخل في الابتداع، هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالأسماء المذكورة كنه إنما يكون إذا علم أن الثاني أحد من الأول بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم،.....
الشاعر الثاني

= لأن مجرد وقوع ظنها على الرايات لا يوقع في الوهم أنها تقابل مع الجيش حتى يستدرك عليه بالسمي، بخلاف إقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش فإنه مظنة بأنها أيضا تقابل مثل الجيش، فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق. [الدسوقي: ٥٠٥/٤]

يتم حسن معنى البيت الأول أي المعنى الذي أخذه أبو تمام من بيت الأفوه وهو تسابير الطير على آثارهم وبتناعها هم في الزحف. (الدسوقي) الأنواع المذكورة. أي التي ذكرها المصنف لغير الظاهر وهي خمسة كما مر. (الدسوقي) ونحوها: الظاهر أن "نحوها" معطوف على "هذه" أي وأكثر نحو هذه الأنواع مقبول، وهذا الكلام يقتضي أن من هذه الأنواع ما هو غير مقبول أيضا، وتعليبهم القول بوجود نوع تصرف فيه يقتضي قبول جميع الأنواع غير الظاهر أعني: ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر، ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر، وهذا يعنى أن الأولى إسقاط لفظ الأكثر ويقول: وهذه الأنواع ونحوها مقبولة [التجريد: ٤٥٥]

أي من إلخ أي التي تسب لغير الظاهر مطلقا لا بقيد كونها مذكورة. [الدسوقي: ٥٠٧/٤] وكلما كان أشد. أي: وكلما كان الكلام المأخوذ من غيره أشد خفاء من مأخوذ آخر كان أقرب إلى القبول. (الدسوقي بتعريب) بحيث لا يعرف إلخ: وذلك بأن يكسب من التصرف وإدخال البطائف ما أوجب كونه لا يعرف مما أخذ منه، وأن أصله ذلك المأخوذ منه إلا بعد مزيد تأمل وإمعان نظر. (الدسوقي) مزيد تأمل: أي وأما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر. (الدسوقي)

الذي ذكر: فإفراد هذا بتأويل المشار إليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله: 'كله'. (الدسوقي) بأن يعلم: بيان لسبب علم أن الثاني أحد من الأول. (الدسوقي)

أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه وإلا فلا يحكم بشيء من ذلك ^{الذي} لحوار أن يكون
 الاتفاق في اللفظ والمعنى جميعاً أو في المعنى وحده من قيل ^{بين القول الأول والثاني} ورد لحوار أي محنته على
 سبيل الاتفاق من غير قصد إلى ^{كلام أو يعقب} الأحد كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه:
 مفيد ومثلاف إذا ما أتيت ^{من الثاني} تهلل واهتز اهتز المهند ^{أشدد بيتاً ونسبه إلى نفسه}

فقيل له: أين يذهب بك هذا للحطينة؟ فقال: الآن علمت أنني شاعر إذا وافقته
 على قوله ولم أسمع، فإذا لم أعلم أن الثاني أخذ من الأول فس: قال فلا كذا، وقد
 سقته إليه فلا فقال كذا، ليغتم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب
 ونسبة النقص إلى الغير، ^{على القول المذكور} ومما ينصل هذا أي بالقول في السرقات الشعرية ^{لقول} القبول في
 الأقباس والتصميم ^{الشاعر الثاني} والعقد والحل ^{خير مقدم} وتنسج بتقدم اللام على الميم من: "لمحه" إذا
 أبصره، وذلك؛ لأن في كل منها أخذ شيء من الآخر.

وإلا فلا يحكم أي وإن لم يعلم أحد الثاني من الأول بأن علم العدم أو جهل الحال شيء من ذلك أي من سبق
 أحدهما واتباع الآخر، ولا بما يترتب على ذلك من القبول أو الرد، وأشار الشارح بقوله: 'وإلا فلا يحكم شيء' إلى
 أن قول المصنف: 'لحوار أن يكون إلخ' علة لحدوف. [الدسوقي: ٤ ٥٠٧] **ابن ميادة** بفتح الميم وتشديد الياء اسم
 امرأة أمة سوداء وهي أم الشاعر، فهو ممنوع عن الصرف لتعلمية وتأنيث. [الدسوقي: ٤/٥٠٨]
مفيد ومثلاف أي هذا الممدوح يفيد الأمور ساس أي يعطيها هم ويتفها على نفسه. (الدسوقي)
إذا ما إلخ انتهل صلاقة الوجه، والاهترار التحرك، والمهند السيف المصنوع من حديد أهد، أي إذا أتيت الممدوح
 قبل أي تنور وجهه فرحاً بسؤالك إياه، واهتر بارادة العطاء كاهترار السيف المهد في الطريق والإشراق. (الدسوقي)
أين يذهب كلام يقال للصار، كقوله تعالى: **هـ** **وَأَيْنَ يذهب** **هـ** (التكوير ٢٦). (الدسوقي)
هذا للحطينة أي هذا البيت للحطينة، وهو اسم شاعر. (الدسوقي) **ليغتم إلخ** علة لحدوف، أي فإذا لم يعلم أن
 الثاني أحد من الأول قيل. قال فلا كذا، وقد سقته إليه فلا فقال كذا، ولا يقال: إن الثاني أخذه من الأول سرفة
 ليغتم إلخ؛ لأنه لو ادعى سرفة مثلاً أو عدمها مثلاً لم يؤمن أن يخالف الواقع. [الدسوقي: ٤/٥٠٩]
ودلك أي وجه اتصال هذه الأمور بالسرفات أن في كل من هذا أحد شيء من شيء سابق كما في السرقات.
 (الدسوقي) **في كل منها**: أي كل واحد من الخمسة المذكورة.

[الاقْتِباس]

أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام نظماً كان أو نثراً شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه أي لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث، يعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه، كما يقال في أثناء الكلام: قال الله تعالى كذا، وقال النبي ﷺ كذا ونحو ذلك، فإنه لا يكون اقتباساً، ومثل الاقتباس بأربعة أمثلة؛ لأنه إما من القرآن والحديث وكل منهما إما في النثر أو في النظم، فالأول كقول الحريري: فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب ﴿ (الحج: ٧٧) حتى أشد فأعرب، والثاني مثل قول الآخر: إن كنت أرمت أي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل.....

أن يصم الخ أي أن يؤتى شيء من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث في ضمن الكلام، ومما ينبغي أن يلاحظ بالاعتباس أن يضمن الكلام شيئاً من كلام الدين يترك بهم وبكلامهم حصوص الصحابة والتابعين، رصوان الله عليهم أجمعين. [الدسوقي: ٥٠٩/٤] يعني الخ أتى بالناية إشارة إلى أن المعنى ليس مصباً على المقيد وهو الوجه والطريقة، بل منصبه المقيد وهو كونه من القرآن أو الحديث، فمفسر المتن أولاً على ظاهره، ثم أشار إلى بيان المراد منه. [التحريد: ٤٥٧] كما يقال الخ: مثال للمعنى أي الإتيان بشيء من القرآن أو الحديث على وجه فيه إشعار بأنه منه. [الدسوقي: ٥١٠/٤]

ونحو ذلك. مثل: وفي التزويل أو في الحديث كذا. (الدسوقي) فإنه الخ: أي لأن هذا ليس من التضمين في شيء بسهولة التناول، فلا يفتقر إلى نسخ الكلام نسخاً، يظهر منه أنه شيء آخر، فيعد مما يستحسن فيلحق بالبديع. (الدسوقي) فالأول: أي الاقتباس من القرآن في النثر. (الدسوقي)

فلم يكن الخ أي لم يكن من الزمان إلا كلمح البصر في القبة واليسارة، فأشد فيه أبو ريد السروجي وأعرب أي أتى بشيء غريب بديع، وهذا كناية عن سرعة الإنشاد الغريب. (الدسوقي) إلا كلمح: هذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ (النحل: ٧٧).

والثاني أي الاقتباس من القرآن في النظم. [الدسوقي: ٥١١/٤] ما جرم: "ما" رائدة أي من غير ذنب صدر ما. (الدسوقي) فصبر جميل أي فأمرنا معك صبر جميل، وهو الذي لا شكوى فيه، اقتبس هذا من قوله تعالى: حكاية عن قول يعقوب عليه السلام: ﴿لَنْ سَأَلَ كُفَّ فَسْكَكُمْ فَرَّ فَصَبْرٌ حَمِيلٌ﴾ (يوسف: ١٨). (الدسوقي)

وإن تبدلت ما غيرها فحسباً لله ونعم لو كين، والثالث: فمن حريري: فما شأهت
 الوجهه أي قبحت وهو لفظ الحديث على ما روي أنه لما اشتد الحرب يوم حنين
 أخذ النبي ﷺ كفاً من الحصى، فرمى بها وجوه المشركين، وقال النبي ﷺ: "شأهت
 الوجوه"، ^{بفتح العين} وفتح على المبني للمفعول أي لعن من: "قبحه الله" بالفتح أي أبعدته من
 الخير، ^{بفتح العين} أشنع أي اللئيم ومن ير جوده، والرابع: مثل قول من ^{بفتح العين} حاد: قال أي الحبيب لي
 إن رقيبني ^{بفتح العين} سني الحس مداره من المداراة هو الملاطفة والمخاتلة، وضمير المفعول للقريب
^{الرقيب الحافظ} ^{ففتح الطبع} ^{للا بمعنى عندك} ^{المخادعة} ^{هو إيهاء في دارة} ^{نفسه لـ "هت"} ^{من إضافة المشبه به للمشبه} ^{الرقيب، كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف، وهو أي الاقتباس من} ^{ولا يقع فيه المداراة} ^{أحدهما: ما لم ينقل فيه} ^{المقتبس عن معناه الأصلي} ^{.....}

وإن تبدلت إلخ أي وإن أخذت غيرها بدلاً ما في الصحة، فحسباً لله أي فيكفينا الله في الإعانة على هذه الشدة،
 ونعم الوكيل أي المفوض إليه في الشدائد، اقتبس هذا من قوله تعالى: ^{هـ} وَقَالُوا خَسِبًا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ
 مِنْ اللَّهِ وَفَضْلٍ [آل عمران: ١٧٣-١٧٤]. [الدسوقي: ٥١١/٤]
 والثالث أي لاقتباس من الحديث في الشر. (الدسوقي) شأهت الوجوه أي قبحت وتعبرت بانكسارها وهزمها
 وعودها باخية، فما فعل ذلك انهزم المشركون. (الدسوقي) إن رقيبني إلخ الرقيب: الحافظ والحارس، وأخفق
 سكون الام، أي رقيبني قبيح الصنع غلبته فإطاعه لتدل معه المطلوب. [التحريد: ٤٥٧]
 دعني أي اتركني من الأمر بمداراة الرقيب وملاطفته. [الدسوقي: ٥١٢/٤] وجهك متداً حرة الحية، وما
 بعدها حال منها بإصمار "قد"، والمعنى على التشبيه (الدسوقي) أي أحطط يعني كل من الحية والبار بما ذكر
 يعني بالمكاره والشهوات، فلا يتوصل إلى كل منهما إلا بارتكاب ذلك. (الدسوقي) ما لم ينقل إلخ أي بل أريد به
 في كلام المقتبس بكسر الباء معناه الأصلي المفهوم منه بعينه. (الدسوقي)
 معناه الأصلي المراد به المفهوم منه وإن كان المصدق مختلفاً، فما صدق في القرآن والحديث غيره في هذا الكلام
 مواقع من هذا الشاعر مثلاً والمفهوم واحد، فحيث يكون الاستعانة حقيقة؛ لأنه مستعمل في مفهومه وإن اختلف
 المصدق، بخلاف ما إذا نقل فإنه يكون مجازاً. (الدسوقي)

كما تقدم من الأمثلة، والثاني: **حلافه** أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي **كقوله** أي قول ابن الرومي:

لنن أخطأت في مدحك ما أخطأت في منعي
لقد أنزلت حاجاتي بوادٍ غير ذي زرعٍ

هذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ (إبراهيم: ٣٧) لكن معناه في القرآن وادٍ لا ماء فيه ولا نبات، وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى إلى جناب لا خير فيه ولا نفع، **ولا بأس** **نعتبر** يسير في اللفظ المقتبس **نور** أو غيره **كقوله**: قد كان أي وقع ما حمت أن يكمل إلى الله راجعون، ^{كنفيم} وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ (القرة: ١٥٦).

[التضمن]

وَمَا لِنُتَمِّنَ وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ شِعْرَ شَيْئٍ مِنْ شِعْرِ الْعَبْرِ.....

من الأمثلة يعني فإن قوله: ﴿كَمْ مَجْئْتُكَ يَا هُمُوتٌ﴾ [الحج: ٧٧] أريد به ذلك المقدار من الرماد، كما أريد به في الأصل، وقوله: "قصر جميل" على معناه، وكذا "حسبنا الله ونعم الوكيل"، و"شاهت الوجوه" أريد به قبح الوجوه وتغيرها كما أريد به في الأصل، وكذا "حمت اجرة الملكارة" فإن المفهوم في الأصل والفرع واحد، وإن كان المراد بمصدوق الفرع حلاف الأصل؛ لأن الاختلاف في المصدوق لا عرة به. [الدسوقي: ٥١٢/٤]

لنن أخطأت الخ أي والله إن كنت أخطأت في مدحك لكونك لا تستحق المدح ما أخطأت في معي لكوني أستحق الملع؛ لأنني مدحت من لا يستحق المدح. [الدسوقي: ٥١٣/٤] **قوله تعالى** حكاية عن سيدنا إبراهيم عليه السلام **ولا بأس الخ** أي ويسمى اللفظ المتغير بتغير يسير مقتسًا، وأما إذا غير كثيرًا حتى صهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسًا، كما لو قيل في "شاهت الوجوه": فحمت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك. (الدسوقي)

كقوله أي بعض المعارضة عند وفات صاحب له. (الدسوقي) **أن يضم الخ** أي يدخل في الشعر شيئًا من شعر الغير، وحرر الشرح بقوله: "أن يضم الشعر" فلا يجري فيه التضمن، وإنما احتص التضمن بالشعر؛ لأن ضم كلام الغير في الشعر على وجه يوافق المضموم إليه مما يستدع؛ إذ ليس سهل التناول، ولذا عد من المحسات، =

بيتا كان أو فوقه أو مصراعاً أو ما دونه، مع **سنة** **عند** أي على أنه من شعر الغير،
 من ذلك **مشهوراً** **عند** **سنة** وهذا يتميز عن الأخذ والسرقة **كقول**: أي قول
 الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع:

على أنني سأنشد عند بيعي أضاعوني وأي فتى أضاعوا
 مفعول "أنشد"

المصراع الثاني للعرجي وتماه:

ليوم كريهة وسداد ثغر

اللام في "ليوم" لام التوقيت، و"الكريهة" من أسماء الحرب، و"سداد الثغر" بكسر السين
 سده بالخيل، والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان، أي أضاعوني في وقت
 الحرب وزمان سد الثغر، ولم يراعوا لحقي أحوج ما كانوا إليّ وأي فتى أي كاملاً من
 مفعول "أضاعوا"

- خلاف صم كلام العير في الشر فإنه لا استنداع فيه، وخرج بقوله: 'شبتا من شعر العير' ما إذا صم شعر شبتا
 من نثر الغير فلا يسمى تضميناً بل عقداً كما يأتي. [الدسوقي: ٥١٤/٤]

سأ كان **أخ** وهذه الأربعة إما مع التنبية أو عذمة إن كان مشهوراً، فالأقسام ثمانية، مثل المصنف لقسم منها وهو
 تصميم المصراع مع التنبية بقوله: "سأشدد إلخ"، ومثل الشارح لقسم ثان منها وهو تصميم بدون تنبيه، وترك أمانة
 الباقي. (الدسوقي) **مشهور** فإن كان مشهوراً فلا حاجة إلى التنبية. **وكذلك** **سسر** أي يقيد التنبية وما يقوم مقامه
 من الشهرة. **كقوله** **أخ** هذا مثال لتصميم المصراع مع التنبية على أنه لعير فإن قوله: "سأشدد" به على أن
 المصراع الثاني لعيره وهو قوله: أضاعوني **أخ**. [الدسوقي: ٥١٥/٤] **للعرجي** يسكون وراء وهو عند الله من عند الله من
 عمرو بن عثمان **عنه** نسبة للعرج، موضع بطريق مكة. (الدسوقي)

وتماه: أي تمام المصراع الثاني، فالأصل هكذا:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كريهة وسداد ثغر

هذه الأبيات من قصيدة قامها العرجي حين حسن في شأن قتيل قته، ثم إن العلامة الذي عرضه أبو زيد السروجي
 للبيع وهو ولده، أحرر عند عرضه للبيع بأنه يوم البيع يشتد ما ذكر وضمن شعره الذي أنشده عند بيعه المصراع
 الأول من البيت الأول من كلام العرجي، وبه بقوله: "سأشدد" على أن المصراع الثاني لعيره، والحريري حكى ما
 قاله ذلك العلامة (الدسوقي) **أضاعوني** **أخ** أشار الشارح إلى أن اللام في قوله: "ليوم كريهة" بمعنى "في" وإما
 متعلقة بـ "أضاعوني". [الدسوقي: ٥١٦/٤] **أحوج** حال من الواو في "يراعوا". (الدسوقي)

الفتيان أضاعوا، وفيه **تنديم** وتخطئة لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول
في الكلام مصيغين
الشاعر:

قد قلت لما أطلعتْ وَجَنَاتِه ^{أبدت وأظهرت} حول الشقيق الغضّ روضة آس ^{ورد أحر الطري}
أعداره الساري العجول توقفا ^{ورد أحضر} ما في وقوفك ساعة من بأس ^{مفعول "أطلعت"}

المصراع الأخير لأبي تمام، وأحسسه أي أحسن التضمين ما راد على الأصل أي شعر
الشاعر الأول **سكنة** لا توجد فيه **كالتورية** أي الإيهام **واتسبه في قوله**. إذا
الوهم أدنى أي أظهر لي لهاها أي سمرة شفيتها وجرها، نذكرت ما بين العديب
إذا نحت لها ونعري ^{سمرة} ^{أستأها} ^{جوب أد}
وبادكرني من الأذكار من قدّها ومدامعي **مجرّ عوالينا** وجرى السويق
^{أي جريان مدامعي} ^{بفتح صمرة}

وفي **تنديم** أي في الكلام تندم للمصيغين وتخطئة لهم من حيث بهم أضاعوا، وباعوا من لا عني عنه لكونه كاملاً في
الفتوة. [الدسوقي: ٥١٦/٤] **وجناته** جمع وجنة هو ما ارتفع من الخدين. (الدسوقي) **روضة آس** مفعول "أطلعت"،
و"الروضة" منت الأشجار، و"الآس" الرنجان، أي لما أظهرت وجناته شيئاً أحضر كالآس، والمراد به شعر العذار؛
لأن الشعر في حال نباته يحيل للخضرة. (الدسوقي)

أعداره إلح الهمزة للداء، والعذار هو ما يوجد من الشعر على الخد، و"الساري" في الأصل: الماشي بالليل وهو بانصب
صفة لـ"عذار" إلا أنه أسكنه للضرورة، وإنما نادى عذاره؛ لأنه مشعوف به، ووصفه بأنه الساري؛ لأنه مشتمل على
سواد كسواد الليل، فكأنه سار بالليل ووصفه بأنه العجول؛ لأن فيه تظهر عجلة المسرع. [الدسوقي: ٥١٧/٤]
توقفا في أكثر النسخ: "ترفقا" بالراء، قيل: هو أمر مؤكد بالون الخفيفة قلت الفاء لوقوعها في الوقف بعد فتح،
فهو حينئذ يفتح القاف أو الفاء، وقيل: إن "توقفاً أو ترفقا" مصدر منصوب بفعل مقدر أي 'توقف أو ترفق'، فعلى
هذا يقرأ بضم القاف أو الفاء موبناً. (الدسوقي) **لا توحد فيه** بهذا يعلم أن مثلاً الحسن هو كون المرید لـسكنة،
وإلا فالزيادة على المصمى لابد منها، فلم يحترق بمطلق الزيادة عن شيء، وإنما احتزر بكونها لسكنة رائدة على
ما كان، فاحتزر عنه هو الزيادة لغير ذلك. [التحريد: ٤٥٩]

كالتورية هو أن يكون للكلام معيان: بعيد وقريب، ويراد البعيد لقريته. [الدسوقي بتعير: ٥١٨/٤]

في قوله: أي التورية والتشبيه الموجودين في قوله: "إذا الوهم إلح"، فإن البيت الأول فيه تضمين على التورية، والثاني
فيه تضمين مشتمل على تشبيه. (الدسوقي) **مجرّ عواليها** أي جرّ رماحها العالية، راجع لتبحر قدّها أي تمايله،
وقوله: "مجرى السوابق" أي وجرى الخيل السوابق راجع جريان مدامعه، والمعنى أن الوهم يذكره من تبحر قدّها
جرّ الرماح وتمايلها للمشاكلة بينهما، ويذكره من جريان مدامعه جريان الخيل السوابق للمشاكلة بينهما. (الدسوقي)

انتصب "مجرّ" على أنه مفعول ثانٍ لـ "يذكرني"، وفاعله ضمير يعود إلى "الوهم"،
 وقوله: "تذكرتُ ما بين العذيب وبارق: مجرّ عوالينا ومجرى السوابق" مطلع قصيدة
 لأبي الطيّب، و"العذيب والبارق" موضعان، و"ما بين" ظرفٌ لـ "تذكر"، أو لـ "مجرّ"
 أو "المجرى" اتساعاً في تقديم الظرف على عامل المصدر، أو يكون "ما بين" مفعول
 "تذكرت" و"مجرّ" بدلاً منه، والمعنى أنهم كانوا نزولاً بين هذين الموضعين، وكانوا
 يجرّون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل، فالشاعر الثاني أراد بالعذيب
 تصغير العذب يعني شفة الحبيب، وبارق ثغرها الشبيه بالبرق، وبما بينهما ريقها، وهذا
 تورية وشبه تبختر قدّها بتمایل الرمح، وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق،
 فالتورية في ثلاثة مواضع

أنه مفعول ثانٍ ومفعوله الأول ياء المتكلم في "يذكرني". [الدسوقي: ٥١٨/٤] مطلع قصيده فاشعر الثاني أحد
 اشعر الأول وجعه شطراً ثانياً، وأحد الشطر الثاني وجعه شطراً ثانياً أيضاً. [الدسوقي: ٥١٩/٤ والتجريد: ٤٥٩]
 والعذيب إلخ هذا شروع في بيان مراد أبي الطيب، ثم بين مراد المصمم بعد ذلك، وقوله: 'موضعان' هذا معاهما
 القريب المشهور وسيأتي معاهما البعيد. (الدسوقي)

طرف لتذكر وعلى هذا 'ما' رائدة، و'مجرّ' وما عطف عليه مفعول التذكر، وقوله: 'أو لـ مجرّ أي ومجر وما
 عطف عليه مفعول بتذكر، ويكون انتقيد: تذكرت جرّ العوي وإجراء السوابق حين وقع دث آخر والإجراء بين
 العذيب وبارق، وقوله: 'أو ما بين مفعول' أي على أن 'ما' موصولة و'بين' صلتها.

والخاص: أن 'ما' في قوله: 'ما بين العذيب' يصح أن تكون موصولة مفعولاً لـ 'تذكرت' وصلتها طرف بعده، أي
 تذكرت الذي ستقر بين العذيب وبارق، وعلى هذا 'مجر ومجرى' بدلان من 'ما' الواقعة مفعولاً، وحينئذ يكون المراد
 بالمجر والمجرى المكان أو المصدر الذي هو جر الرماح وإجراء الخيل، ويصح أن يكون مفعول تذكرت مجرّ ومجرى، و'بين'
 ظرف لتذكر أو مجر ومجرى، قدم عيهما لكونه طرفاً و'ما' رائدة على الوجهين. (الدسوقي والتجريد)

على عامل المصدر أي لأن مجر معناه الجر، ومعناه الإجراء (الدسوقي) والمعنى أي معنى البيت الأصلي الذي هو
 بيت أبي الطيب. (الدسوقي) وكانوا إشارة إلى معنى قوله: 'مجر عوالينا' فالشاعر الثاني فقد راد على أبي الطيب
 هذه التورية والتشبيه. (الدسوقي) ثغرها: هذا هو المعنى البعيد، وكذا ما قبلها.

وشبه نبختر إلخ. أي تشبيهاً ضمياً لا صريحاً، والخاص: أن الشاعر الثاني راد على أبي الطيب بالتورية في ثلاثة
 مواضع وبالتشبيه الضمني. (الدسوقي)

ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه؛ ليدخل في معنى الكلام كقول
 المتعلق بـ "التغيير" علة لـ "تغيير" الكلام المؤلف الثاني

الشاعر في يهودي به داء الثعلب:
 دما به

أقول لمعشر غلطوا وعضوا
 من الشيخ الرشيد وأنكروه
 لم يحترموا الجماعة اليهود
 متى يضع العمامة تعرفوه
 هو ابن جلا وطلاع الثنايا

البيت لسحيم بن وثيل، وهو "أنا ابن جلا" على طريقة التكلم، فغيره إلى طريقة الغيبة؛
 هذا مقول القول
 الثاني أصل البيت
 ليدخل في المقصود، وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة. وتصمين
 كتضمين البيت أو الفلاحة
 المصراع فما دونه إبداعاً كأنه أودع شعره شيئاً قليلاً من شعر الغير، ورفوا كأنه رفاً
 لأنه كصفه
 خرق شعره بشيء من شعر غيره.

التغيير اليسير احترى به من التغيير الكثير، فإنه يخرج به المضمّن عن التضمين، ويدخل في حد السرقة إن عرف أنه
 لغير، والفرق بين الكثير واليسير موكول إلى عرف البلغاء. [الدسوقي: ٥١٩/٤ والتجريد: ٤٦٠]
 لما قصد تضمينه إلخ: أي لو وقع في التضمين "تغيير يسير" يقصد انتظامه ودخوله بالمناسبة في معنى الكلام؛ لتوقف
 المراد على ذلك التغيير، فهذا التغيير لا يخرج عن التضمين، فما يقال فيه هو ذلك، ولا فرق بينهما إلا هذا الأمر
 الخفيف الطاهر، فـ "يسير" ولو خالفه في أمور تبعده وتجمعه كأنه ليس هو فكثير. (الدسوقي)
 داء الثعلب: هو مرض يسقط الشعر من الرأس وهو المسمى بالقراع. (الدسوقي) أقول لمعشر إلخ: المعشر الجماعة،
 وقوله: 'غلطوا' أي في حقه، وقوله: 'عضوا' أي أبصارهم عند رؤيته احتقاراً به، وقوله: "من الشيخ" يعني ذلك
 اليهودي، وقوله: 'الرشيد' أراد به العوي أي الضال فهكما، وقوله: 'هو ابن جلا إلخ' مقول القول. (التجريد)
 أنا ابن جلا إلخ: فمراد هذا الشاعر الأول الافتحار وأنه ابن رجل جلا أمره واتضح، وأنه متى يضع العمامة للحرب
 وتوجه له يعرف قدره في الحرب، بناء على أن المراد بالعمامة ملبوس الحرب، ومراد الشاعر الثاني بقوله: 'هو ابن جلا إلخ'
 التهكم باليهودي، وأنه ابن شعر أي صاحب شعر جلا الرأس منه، وانكشف عن الرأس من هذا الداء أي داء الثعلب،
 وأنه طلاع الثنايا أي ركاب صعب الأمور وهي مشاق داء الثعلب ومشاق الدل واهوان، ومراده بكونه متى يضع العمامة
 يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف داؤه وعييه. (التجريد)

استعانة: لأنه لكثرة كأن الشاعر استعان به وتقوى على تمام مراده، بخلاف ما هو دون ذلك. [الدسوقي: ٥٢٠/٤]
 ورفوا: أي إصلاحاً؛ لأن رفو الثوب إصلاح خرقه فكان الشاعر لقنة المصراع وما دونه أصبح به خرق شعره أي
 خلله كما يرفأ الثوب بالخيوط الذي هو من جنسه. (الدسوقي)

[العقد]

وَأَمَّا الْعَقْدُ فَهُوَ أَنْ يَنْظِمَ شَيْءٌ قَرَأْنَا كَانَ أَوْ حَدِيثًا أَوْ مَثَلًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، لَا عَيْنَ صَدْرٍ
الافتقار يعني إن كان النثر قرأنا أو حديثا فنظمه إنما يكون عقدا إذا غير تغييرا كثيرا،
أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث، وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد

كيف ما كان؛ إذ لا دخل فيه للاقتباس كقولهم:

في غير مدح أو حسب كما في قوله: هو له عتبه

ما بال مَنْ أَوَّلَهُ نَظْفَةً وَحَيْفَةً آخِرَهُ يَفْخَرُ

الجملة حال أي ما باله مفتخرا **عقد قول علي** ما لاس دم والفخر وعتبه

نظفة وآخره حيفة.

فمن أين يأتيه الافتخار

[الحل]

وَأَمَّا الْخَلُّ فَهُوَ أَنْ يَنْظِمَ شَيْءٌ وَإِنَّمَا يَكُونُ مَقْبُولًا إِذَا كَانَ سَبْكُهُ مَخْتَارًا لَا يَتَقَاصِرُ عَنِ
سبك النظم وأن يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق

في الجنس

تجعل النظم شرا

غير مضطرب

الوقوف

يعني إن كان إخ حاصه. أن النثر في قوله: "أن ينظم شرا" شامل للقرآن والحديث وغيرهما، وقوله: "لا على طريق
الاقتباس" قيد في القرآن والحديث فقط؛ لأن الاقتباس لا يكون إلا فيهما كما تقدم. [التحريد: ٤٦٠]

إذا غير لأنه لا يعتد في الاقتباس من التعيير إلا اليسير. [الدسوقي: ٤/٥٢١] أو أشير أي أو غير تغييرا يسير
بكن أشير كيف ما كان أي سواء غير تعيير، يسيرا أو كثيرا أو م يعير بأن قال: قال فلا بد، وغير بإشارة
أو لا. (الحاشية) ما بال إخ؛ وقبل هذا البيت:

عجب للإنسان في فخره وهو غدا في قبره يقر

ما بال من أوله نظمة إخ والبيت لأبي العتاهية. (التحريد) **عقد قول علي** فهو عقد لما ليس بقرآن ولا
حديث. [الدسوقي: ٤/٥٢٢] والفخر مفعول معه أي إلى شيء ثبت لاس آدم مع الفخر (الدسوقي)

وإنما يكون مصولا إلخ أشير الشارح إلى أن شرط كون الخل مقبولا أمران: أحدهما راجع إلى اللفظ، والآخر إلى
المعنى، الأول: أن يكون سبك ذلك النثر مختارا لا يقصر عن سبك النظم؛ لكونه مسجعا ذا قرائن مستحسنة، والآخر
أن يكون ذلك النثر حسن الوقوع غير قلق مطابقا لما تحت مراعاته في البلاغة مستقرا في مكانه الذي يجب أن
يستعمل فيه، فإن فات في النثر أحد الأمرين المذكورين لا يكون الخل مقبولا. [الدسوقي تصرف: ٤/٥٢٣]

وإن أخذ مذهبا فهو أن يساء في فحوى الكلام ^{في أنثاه} قصة ^{شائع بين العرب} أو شعر أو مثل سائر من غير ذكره أي ذكر كل واحد من القصة أو المثل، فالتلميح إما في النظم أو في النثر، والمشار إليه في كل منهما إما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا يصير ستة أقسام، والمذكور في الكتاب مثال التلميح في النظم إلى القصة والشعر ^{شائع}.

فَمَا أَدْرَى الْأَحْلَامُ - أَعْبَسَ بِنَا أَمْ كُنَّا فِي سُكْرٍ مَسْفُورٍ

وصف لحوقه بالأحبة المرتحين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل،
 ذكره ^{وجه الحبيب الشبه بالشمس} ^{لحوق الشاعر}
 ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيرا أو تدلها وقال: هذا حلم أراه في النوم أم كان
^{شاعر} ^{مراد ما فيه} ^{نصم حياء وسكون الليل}
 فيما بين الركب يوشع النبي صلى الله على نبينا وعليه السلام، فردّ الشمس بدعائه، ^{شاعر}
^{في قصيدته يوشع} ^{ما فيه} ^{استغربه} ^{شمس} على ما روي أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما
^{طلبه من الله تعالى وقربها}
 أدبرت الشمس ^{خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحلّ له قتالهم فيه،}
^{كادت أن تغرب}

وان **احمد مذهبا** أي وإن جعل ذلك مذهبا للشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتعليق وفسرهما بما قاله المصنف.
[الديلمي ٥٢٥/٤] **يذكر** أشار الشارح إلى أن الصمير بواحد؛ لأن العطف بـ 'أو'، وحيث فلا يعترض على
المصنف بعدم مطابقة الصمير لمرجعه. (الديلمي) **والمذكور في الكتاب** أي وترك أمثلة التلميح في أثر بأقسامه الثلاثة،
وكذا ترك مثل التلميح في لطم للمثل (الديلمي) **مثل اللبس** أي مثالين وترك أربعة ومثل لك المتروك، فالأول
التلميح في اللطم إلى المثل كقول عمر بن كلثوم. **احلام** جمع حلم بالصم ما يراه الناس.
ثم استعظم ذلك أي صنوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في الليل حتى كأنه لا يمكن عادةً كرد لشمس.
[الديلمي: ٥٢٦/٤] **وخاهل إلح** أي فكأنه يقول: حبط عني الأمر لما شاهدت، فسم أدرك أنا نائم وما رأيته
حلم أم حصر يوشع. **ورد الشمس**. (الديلمي) **ورد الشمس** أي ردها عن العروب وأمسكها، وليس المراد أنها
غابت بالفعل ثم ردها كذا قيل. (الديلمي)

يوشع هو ابن نون بنى موسى في أي صاحبه. (الدسوقي) **حاف الخ:** أي فهو م تعرب بالفعل لكنها قارت
بمعروب، فيما دعا الله حسنت له حتى فرع من قناهم، فقد حصل نوع من الصلاه وظهرت الشمس في الظلام مثل
ظهور الشمس في الليل المظلم، وقيل: إن الشمس عرت بالفعل وردت له بعد عروها. (الدسوقي)
ويدخل السبت لأن المعروب تدخل ليلة السبت وهي مثله في الحرمة؛ لأن يوشع كان متعباً بشريعة موسى.
من شريعته حرمة العمل في يوم السبت وليلته. [التجريد: ٤٦١]

[فصل من الخاتمة]

[حسن الابتداء والتخلص والانتهاء]

فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء **بشعي** **للسكلم** شاعرا كان أو كاتباً ^{ماز} أي يتتبع الآلق أي الأحسن يقال: تأنق في الروضة إذا وقع فيها متتبعا لما ^{تفسير} يؤنقه أي يعجبه في ^{هذا متعلق بالمفردات} **كل** ^{تعبير} تلك المواضع الثلاثة **أعديت** ^{من غيرها} **مقضا** بأن يكون في غاية البعد ^{هذا متعلق بالمفردات} **عن التنافر** ^{تعبير} **والثقل** ^{تعبير} **والتعقيد** ^{هذا متعلق بالمفردات} **والتأخير** ^{المعنى على السامع} **الملبس**، وأن يكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة والرقّة ^{هذا متعلق بالمركبات} **والسلاسة**، ويكون المعاني متناسبة لألفاظها من غير أن يكتسي ^{للهونة} **.....**

= فأبصرها كليب، وعرف أنها ليست من ابن حساس، فرماها بأسهم فأبطل ضرعها فرجعت حتى بركت بشاء حساس وضرعها يشحب دما ولبا، فصاحت السوس: واذلاه واعربناه، فقال حساس: اسكتي يا حرة! والله لأعقرن فحلا هو أعز عني أهله منهما، فلم يزل حساس يتوقع عرة كليب حتى خرج وبعد عن الحي، فركب حساس فرسه وأحد رنجه ولحقه فرماه في ظهره، فسقط كليب فوقف حساس عنده فقال له كليب: يا حساس! أعطني بشربة ماء، فقد به حساس: تركت الماء وراءك، ثم ولى عنه فأتاه بعده عمرو بن الحارث حتى وصل إليه، فقال له: يا عمرو! أعطني بشربة ماء، فسرب عمرو إليه من فرسه وأجهز عليه أي قتله فقبل: المستحيز بعمرو... ومن هذا يعلم أن عمروا غير حساس. [الدسوقي: ٥٢٨/٤]

من الخاتمة إنما كان ذلك الفصل من الخاتمة؛ لأن كلاً اشتمل على محسن غير ذاتي. [التجريد: ٤٦٢]

بشعي **للسكلم** اعلم أن المصنف لم يتعرض بذكر حسن المظهر وهو أيضاً مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ، وهو أن يجرح التكلم إلى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة إليه كقوله: **هذه هي الوسيلة** (الفتحة: ٥)، فإنه قدم الوسيلة التي هي العادة على المطبوع الذي هو الاستعانة؛ لأنه أسرع إلى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحضور إلى الملوك والكبراء. (التجريد)

اللاقي بالمد بكسر النون، وقيل: بفتح النون والقصر. [الدسوقي: ٥٢٩/٤] **البعد عن التنافر** قيل عنه: إن البعد عن التنافر من المحسات الذاتية، والخاتمة تقتضي ذكرها سواها، وأجيب بأن البعد عن التنافر من المعاني، وعاية البعد أمر زائد ومحسن غير ذاتي، فاسبب ذكرها في الخاتمة. (ملخص) **والتأخير**: كناية عن ضعف التأليف.

الملبس: صفة التقديم والتأخير؛ لأهما شيء واحد. [الدسوقي: ٥٣٠/٤]

اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس، بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم،
وأصح معنى بأن يسلم من التناقض والامتناع والابتدال ومخالفة العرف ونحو ذلك،
أحدها: **الابتداء**: لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى
المواضع **الابتداء** بمعنى المبتدأ به **يصب** **الافتداء** بمعنى المبتدأ به **لسمع**
أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه وإلا أعرض عنه وإن كان الباقي في غاية الحسن،
فلا ابتداء الحسن في تذكّار الأحبة والمنازل **كقوله**:
قفأ نبك من ذكرى حبيب ومرل **سقط اللوى بين الدحول وحومل**
مضارع متكلم **تذكر** **حان** **عبارة امرئ القيس**

اللفظ الشريف. أي لاشتماله على المحسات البديعية، وقوله: "المعنى السخيف" أي الذي لا فائدة فيه بسماعه؛ لعدم مطابقته للحال. [الدسوقي: ٤، ٥٣٠] أو على العكس بأن يكسب اللفظ السخيف المعنى الشريف. (الدسوقي) **صياغة تناسب**: بأن يكون كل من اللفظ والمعنى شريفا، وشرف اللفظ باشتماله على المحسات وشرف المعنى بمطابقته للحال. (الدسوقي) **وأصح معنى**: أي أزيد في صحة المعنى، فبرعاية الزيادة المذكورة كان من هذا الباب وإلا فصحة المعنى لا بد منها في كل شيء. (الدسوقي) **بأن يسلم**. أي المعنى من التناقض أي من إيهام التناقض وإلا فالسلامة من التناقض واجب لا مستحسن، وكذا يقال في ما بعدها. (الدسوقي) **والامتناع** أي والسلامة من الامتناع أي البطلان بأن يكون المعنى باطلا وهذا لازم لما قبله. (الدسوقي) **والابتدال**: أي وسلامة المعنى من الابتدال أي الظهور بأن يكون ذلك المعنى له غاية الظهور يعرفه كل واحد. (الدسوقي) **ومخالفة العرف** أي سلامة المعنى من مخالفة العرف؛ لأن مخالفة العرف النيفي كاعتراة المخلة بالفصاحة أو هي بفسها. (الدسوقي) **ونحو ذلك**: كالسلامة من عدم المطابقة مقتضى حان المخاطب، قيل: وفيه شيء؛ لأن هذا من علم المعاني. [التحريد: ٤٦٣] **عذبا**: الأولى التعبير بأفعل التفضيل؛ ليلائم ما مرّ أي فإن كان أعذب من غيره. [الدسوقي: ٤، ٥٣١]

في تذكّار الأحبة: حان، وليس بحيرة؛ لأن ابتداء الحسن ليس خاصا بما ذكر. بل يكون في العزل وفي وصف الأيام وفي استجلاب امودة وفي المدح وغير ذلك. (الدسوقي) **قفأ نبك إلخ**: هذا أول شعر قاله امرؤ القيس؛ لأنه راهق ولم يقل شعرا فقال أبوه: هذا ليس ابني؛ إذ لو كان كذلك لقال شعرا، ثم قال لاثين من خاصته: خذها وادها به إلى مكان كذا فاذبحها وأتياي بدمه، فمضيا به حتى وصلا المحل المعبر فشرعا ليدبحها، فبكى وقال البيت إن أحر القصيدة، فرجعا به إلى أبيه. وقالوا: هذا أشعر من على وجه الأرض، قد وقف واستوقف وبكى واستبكى، وبكى الحبيب والمنزل في نصف بيت، فقام إليه واعتنقه وقبله وقال: أنت ابني حقا. (التحريد)

السقط منقطع الرمل حيث يدقّ، واللوى رمل معوج يلتوي، والدخول وحومل

سقط بعضه على بعض

طرفه الدخول

موضعان، والمعنى بين أجزاء الدخول وحومل وفي وصف الدار كقوله:

أشجع السبعي

قصرٌ عليه تحيةٌ وسلام خلعت عليه جمالها الأيام

خلع عليه أي نزع ثوبه وطرحه عليه ويسغي أن يجتب في المدح مما ينطير به أي

في تده

يتشاءم كقوله:

موعد أحبابك بالفرقة غدٌ

مصدر ميمي

مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير أنشدّها للداعي العلوي، فقال له الداعي: هو موعد

أحبابك يا أعمى ولك المثلّ السوء وأحسنه أي أحسن الابتداء ما ناسب المقصود بأن

الحال القبيح

يشتمل على إشارة إلى ما سيق الكلام لأجله.

[براعة الاستهلال]

ويسمى كون الابتداء مناسباً للمقصود بـ **براعة الاستهلال** من برع الرجل إذا فاق

بضم الراء وفتح

أصحابه في العلم.....

السقط إلخ: المعنى: فقا نبك عند طرف الرمل المعوج أي الملتوي الكائن بين الدخول وحومل. [الدسوقي: ٥٣١/٤]

والمعنى إلخ: أي ليصبح العطف بالفاء، وهذا جواب عما يقال: إن 'بين' لا تضاف إلا إلى متعدد، و'بين' هنا إنما

أضيفت لواحد، وحينئذ فلا يحسن العطف بالفاء، فالواجب العطف بالواو، وحاصل الجواب: أن في الكلام حذف

مضاف أي بين أجزاء الدخول، والأجزاء متعددة، فيصير الدخول مثل: اسم الجمع كالقوم، فصح التعبير بـ 'بين

والفاء'. [الدسوقي: ٥٣٢/٤] **وفي** أي وحسن الابتداء في وصف الدار. **خلعت عليه** ضمن "جمع" معنى طرح،

فعده للمفعول الثاني بـ "على"، والمعنى: أن الأيام نرعت جمالها وطرحته على ذلك القصر. (الدسوقي)

بالفرقة: بضم الفاء وسكون الراء، اسم موضع إلا أنها توهم معنى آخر فبسببه كان ينطير منه. [التجريد: ٤٦٣]

العلوي. سببه لـ "عني" لأنه من أولاده. **براعة الاستهلال**. هو في الأصل أول ظهور الهلال، ثم استعمل في

مطلق الافتتاح، وإضافة البراعة إلى الاستهلال على معنى الملازمة أي البراعة الخاصة من الشاعر أو الكاتب الملازمة

للاستهلال أي لابتداء الكلام. (التجريد) **في العلم**: فكان هذا الكلام فاق على غيره.

والشكاية وغير ذلك **إلى** **مقصود** مع **رعاية الملائمة** **سهما** أي بين ما شَبَّ به الكلام ^{كاندح وهو متعلق بـ "التخلص"} ^{هو عطف بملائمة} ^{ابتداء به}
 وبين المقصود، واحترز بهذا **عن الاقتضاب** وأراد بقوله "التخلص" معناه اللغوي ^{مطلق الخروج} ^{بقوله: مع رعاية إلخ} وإلا
 فالتخلص في العرف هو الانتقال من ما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة، ^{يكرر في كلامه}
 وإنما ينبغي أن يتأنق في التخلص؛ لأن السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح إلى ^{في الانتقال إلى المقصود} ^{العارف بحساس الكلام} ^{منتظرا} المقصود، كيف يكون فإن جاء حسنا متلائم الطرفين ^{ذلك الانتقال} ^{زائدة} حرك من نشاطه وأعان على
 إصغاء ما بعده وإلا فبالعكس، فالتخلص الحسن **كقوله** أي أبي تمام: **تقول في قومس** ^{اسم} ^{في مدح عبد الله بن طاهر} اسم
 موضع يقال له دامغان: **قومي وفد** ^{فعل "يقول"} ^{جملة حالية من الفاعل} **حدث من سري** أي أثر فينا السير بالليل ونقص ^{عطف}
 من قوانا **وحصى المهرية** **عطف على السرى لا على المجرور** في "منا" كما سبق إلى
 بعض الأوهام وهي **جمع خطوة**، وأراد بالمهرية الإبل المنسوبة إلى مهرة بن حيدان أبي قبيلة ^{بالصم} ^{حصى}

عن الاقتضاب وهو الخروج والانتقال من شيء إلى شيء آخر من غير مراعاة ملائمة بينهما، فهو ارتحال المطلوب
 من غير توطئة إليه من التكلم وتوقع من المخاطب؛ لأن الاقتضاب في اللغة الاقتطاع. [الدسوقي: ٥٣٥/٤]
وإلا فالتخلص أي فلو كان المراد بالتخلص التخلص الاصطلاحي لزم التكرار في كلامه؛ لأن قوته: مما شب
 الكلام به إلى المقصود مع رعاية الملائمة من جملة مدلوله. (الدسوقي)
الطرفين هما المقصود وما افتتح به الكلام. **أي أثر إلخ** أشار بذلك إلى أن "أخذ" بمعنى "أثر" و"من" بمعنى "في"، والسرى
 بمعنى السير ليلا، وأن المراد بتأثير السير فيهم نقص قوتهم. [الدسوقي: ٥٣٦/٤] **عطف على السرى** فيكون المعنى
 وقد أثرت فينا السرى ونقصت من قوانا، وأحدث ما أيضا حصى المهرية أي مشيها وتحريكها إيانا، ففاعل التأخير
 فيهم والنقص في قواهم شيان: السرى وخطا المهرية. (الدسوقي)
لا على انحرور أي لأن فيه مانعا من جهة اللفظ وهو العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ومن جهة
 المعنى؛ لأن التقدير حينئذ، وقد نقصت ما السرى ونقصت السرى أيضا من خطا المهرية ولا معنى بنقص السرى من
 خطى المهرية من حيث إنما حصى، وحمله على أن السرى طال فنقص قوى المهرية، كما نقص قوانا وكفى عن ضعفها
 ونقص قوتها بنقص خطاها تكلف لا حاجة إليه على أن هذا لا يناسب قوله: "أطلع الشمس" إلخ لأنه يعيد أنها قوية
 لا ضعيفة، فتأمل. (الدسوقي) **جمع خطوة إلخ** بالصم ما بين القدمين، وبالفتح اسم لقل القدم، ومهرة ابن حيدان أبو قبيلة
 من اليمن من قضاة، إبلهم أنجب الإبل. [التحريد: ٤٦٥] **حيدان** بكسر الحاء وسكون الياء. [الدسوقي: ٥٣٧/٤]

القول: الطويلة الظهور والأعناق جمع أقود أي أثر فينا مزاولة السرى ومسيرة المطايا بالخطي، ومفعول "يقول" هو قوله: **أطلع الشمس تبغي أي تطلب أن تؤم أي تقصد بنا.** فقلت **كلّا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود** وقد تنتقل منه أي مما يُشَبَّب به ^{انتدئ به} الكلام إلى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال **الاقتضاب:** وهو في اللغة الاقتطاع ^{لأن فيه قطع المناسبة} والارتجال وهو أي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المحصرين بالخاء ^{الانتقال من غير قهوه} والضاد المعجمتين أي الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل لبيد، قال في "الأساس": ناقة مخضرمة: جُدع نصف أذنها، ومنه المخضرم الذي أدرك الجاهلية والإسلام كأنما قطع ^{نصفه} نصفه حيث كان في الجاهلية **كقوله:**

لو رأى الله أن في الشيب حيرا ^{أي تمام} حاورته الأبرار في الخلد شيبا ^{أي حيرة}

أطلع الشمس: يصح نصبه على أنه مفعول "تؤم" أي أطلب أن تؤم أي تقصد بنا مطلع الشمس، ويصح رفعه على أنه مبتدأ خبره "تبغي" أي تطلب أن تؤمه بنا أي معنا، وعلى كل حال فالجملة في محل نصب مقول القول. [الدسوقي: ٥٣٧/٤] **ردع للقوم:** أي ارتدعوا وانزجروا عما تقولون من طلب التوجه بكم لمطلع الشمس، وتنبيهوا على أنه لا وجه لقصده. (الدسوقي) **ولكن مطلع الجود.** أي ولكن أطلب التوجه بكم إلى مطلع الجود وهو عند الله بن طاهر الجواد الكريم، فقد انتقل من مطلع الشمس إلى المدح الذي سماه مطلع الجود مع رعاية المناسبة بينهما من جهة أن كلا محل لطلوع أمر محمود به النفع، فكان فيه حسن التخلص. (الدسوقي)

إلى ما لا يلائمه: بأن لا يكون بين الأخير وما تقدم ارتباط. **كأنما قطع نصفه:** أي سمي بذلك؛ لأنه لما فات جزء من عمره في الجاهلية صار كأنه قطع نصفه أي ما هو كالنصف من عمره؛ لأن ما صادف به الجاهلية وكان حاصلًا منه فيها يلغى لا عبرة به كالمقطوع. [الدسوقي: ٥٣٨/٤] **كقوله** أي قول الشاعر وهو أبو تمام وهو من الشعراء الإسلامية كان موجودا في زمن الدولة العباسية. (الدسوقي)

لو رأى الله. أي لو علم الله أن في الشيب حيرا، وقوله: "حاورته" الصمير لله تعالى والمراد بالخلد الحية، والمراد بالأبرار خيار الناس أي لأنزل الله تعالى الأبرار في المسزل الذي حصم به من الجنة في حال كونهم شيئا؛ لأن الأليق أن الأبرار يجاورونه على أحسن الحال؛ ولأن الجنة دار الخير والكرامة. (الدسوقي)

جمع أشيب، وهو حال من الأبرار، ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه، فقال:
 كل يوم تبدي أي تظهر صروف ^{معنى الشائب} ^{المفرد لدم الشيب} ^{حواشيها} ^{طبيعة حسنة} ^{صفة لـ "حقا"} ^{أبي سعيد عريسا}، ثم كون الاقتضاب
 مذهب العرب والمخضرمين أي دأهم وطريقهم لا ينال أن يسلكه الإسلاميون
 ويتبعونهم في ذلك؛ فإن البيتين المذكورين لأبي تمام، وهو من الشعراء الإسلامية في
 الدولة العباسية، وهذا المعنى مع وضوحه قد خفي على بعضهم حتى اعترض على
 المصنف بأن أبا تمام لم يكن في الجاهلية، فكيف يكون من المخضرمين؟
 قوله: لم كون الاقتضاب

فصل الخطاب

ومنه أي من الاقتضاب ما يقرب من ^{بحاصه} ^{الاحتص} في أنه يشوبه شيء من المناسبة ^{كقولك}
 بعد حمد الله تعالى: **أما بعد:** فإنه كان كذا وكذا" فهو اقتضاب من جهة الانتقال ...
 هذا مقول لقول

إلى ما أي إلى مقصود لا يلائمه، وهو مدح أبي سعيد بأنه تبدي - أي تظهر - الليالي منه حلقا وطائع عربية
 لا يوجد لها نصير من أمثاله، ومعلوم أنه لا مناسبة بين دم الشيب ومدح أبي سعيد. [الدسوقي: ٥٣٩/٤]
 كل يوم تبدي. فإنه تخلص من غير مناسبة، وقد أورد عليه بأن أبا تمام ليس من المخضرمين بل في زمن المعتصم من
 الدولة العباسية، ولعل المصنف لم يرد أنه مخضرم، بل قصد تمثيل التخلص بلا مناسبة. [العروس: ٥٣٩/٤]
 لا ينال فالانتقال من التشيب إلى المقصود من غير مناسبة اقتضاب، سواء فعله العرب أو المخضرمون أو غيرهم،
 فلا اعتراض بأن أبا تمام ليس من المخضرمين، فإن الاقتضاب ليس مختصا بهم. (الاحتص)
 الشعراء الإسلامية المراد بهم من كان غير محضره وكان موحدا رمن الإسلام ولو كافرا. (الدسوقي)
 من المخضرمين وظاهر كلام المصنف أنه مهم. (الدسوقي) **الاقتضاب** وهو الإتيان بالمقصود بلا ربط. (الدسوقي)
 ما يقرب أي اقتضاب أو انتقال يشبه التخلص الاصطلاحي في كونه يخالطه شيء من المناسبة، ولم يجعل هذا القسم
 تخلصا قريبا من الاقتضاب؛ لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الانتداء والمقصود، والتخلص مساه على ذلك. (الدسوقي)
بعد حمد: أي بعد أن حمدت الله تعالى، وصليت على رسوله ﷺ. (الدسوقي)

فإنه كان أشار به الشارح إلى أن المراد: أما بعد مع جملتها التي هي فيها، وبه يدفع ما يقال: إن السياق في أقسام
 الكلام التي يسمى بتمتكم أن يتأق فيهما، و"أما بعد" ليست كلاما. [الدسوقي: ٥٤٠/٤]
فهو: أي الانتقال المحتوي على "أما بعد". (الدسوقي)

من الحمد والثناء إلى كلام آخر من غير ملائمة، لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام على الله ورسوله الآخر فجاءة من غير قصد إلى ارتباط وتعلق بما قبله، بل قصد نوع من الربط على معنى "مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فإنه كان كذا وكذا"، وقيل: وهو أي قولهم بعد حمد الله: "أما بعد" فصل احصاب، قال ابن الأثير: والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو: "أما بعد"؛ لأن المصنف يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له الكلام فصل بينه وبين ذكر الله بقوله: "أما بعد"، وقيل: "فصل الخطاب" معناه الفاصل من الخطاب، أي الذي يفصل بين الحق والباطل على أن المصدر بمعنى فاعل، وقيل: المفصول من الخطاب الذي يتبينه من يخاطب به أي يعلمه بينا لا يلتبس عليه، فهو بمعنى المفعول، وكقوله تعالى عطف على قوله: "كقولك بعد حمد الله"، يعني من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ "هذا" كما في قوله تعالى: بعد ذكر أهل الجنة ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ شَرًّا مَابٍ﴾ (ص: ٥٥) فهو اقتضاب.....

كلام آخر كالسبب الحامل على تأليف الكتاب مثلاً. [الدسوقي: ٥٤٠/٤] الربط أي والربط يقتضي المناسبة بين المعلق والمعلق عليه، فالتعليق يتضمن نوع مناسبة. (الدسوقي) على معنى. مرتبط محدود أي من حيث الإتيان بمعنى مهما يكن إلخ. (الدسوقي) وقيل: فصل الخطاب، أي هو المسمى بهذا النقط، والمراد بالخطاب الكلام المخاطب به، وكذا يقال فيما يأتي. (الدسوقي) ابن الأثير: القصد من نقل كلامه تأييد ذلك القيل والتعريض على المصنف حيث حكاه بـ "قيل" مع أن المحققين أجمعوا عليه. (الدسوقي) المسوق له. أي الذي سيق الذكر والتحميد لأجله. (الدسوقي) بينه إلخ: استعظاماً له من التحالط بغيره] أي بين ذلك الغرض وبين ذكر الله تعالى بقوله: "أما بعد" على وجه مقبول كما مر. (الدسوقي) المفصول أي المبين المعلوم من الخطاب أي من الكلام، فكل كلام يعلمه المخاطب به عندما ينطق به: "فصل الخطاب" على هذا القول. [الدسوقي: ٥٤١/٤] هذا وإن للطاغين أي هذا المذكور للمؤمنين والحال أن للطاغين إلخ. (الدسوقي) فهو اقتضاب أي لأن ما بعد "هذا" لم يربط بما قبلها بالمناسبة، ولكن فيه نوع ارتباط، ووجه الربط هنا أن الواو في قوله: "وإن للطاغين" واو الحال، و واو الحال تقتضي مصاحبة ما بعده لما قبلها برعاية اسم الإشارة المتضمن لمعنى عامل الحال وهو أشير، فالحاصل للربط واو الحال مع لفظ "هذا". (الدسوقي)

فيه نوع ارتباط؛ لأن الواو للحال، ولفظ "هذا" إما خبر مبتدأ محذوف أي الأمر هذا والحال كذا، أو مبتدأ محذوف الخبر أي هذا كما ذكر، وقوله تعالى بعد ما ذكر جمعاً من الأنبياء **سورة القصص** وأراد أن يذكر بعد ذكرهم الجنة وأهلها: **هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ تَبَتُّوا** (ص: ٤٩) بإثبات الخبر، أعني قوله: "ذكر"، وهذا مشعر بأنه في مثل قوله تعالى: **هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ** (ص: ٥٥) مبتدأ محذوف الخبر، قال ابن الأثير: لفظ "هذا" في مثل هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر. **ومنه** أي ومن الاقتضاب القريب من التخلص **قوله** **كتاب** هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث إلى حديث آخر:

ولفظ هذا جعله بعضهم جملة مركبة من 'ها' بمعنى 'هذا'، فيكون اسم فعل و"ذا" مفعوله فلا حاجة حينئذٍ إلى حذف بأن يجعل خبر محذوف المتبدأ أو مبتدأ محذوف الخبر، لكن رسم الخط لا يساعده، والمشهور ما ذكره الشارح. (المخلص) أي الأمر هذا أي الأمر الذي يبنى عليكم هو هذا، والحال أن كذا وكذا واقع. [الدسوقي: ٥٤١/٤] أو مبتدأ أي أو مفعول فعل محذوف أي: أعني هذا، أو فاعل فعل محذوف أي: مضى هذا والحال أن كذا وكذا. (الدسوقي) جمعاً من الأسماء **سورة القصص** وهم أيوب وإبراهيم وإسحاق ويعقوب وغيرهم. الحجة هي قوته: لحسن مآب. هذا ذكر أي لهم بإنشاء الجميل قوله: **هَذَا ذِكْرٌ** أي الشاملين هم ولغيرهم **سورة القصص** مآب أي مرجع في الآخرة، وقوله: **هَذَا ذِكْرٌ** (التوبة: ٧٢) بدل من **سورة القصص** (الدسوقي) وهذا مشعر أي ذكر الخبر في هذا التركيب مشعر بأنه المحذوف في نظيره كقوله تعالى: **هَذَا ذِكْرٌ** (ص: ٤٩)؛ لأن الذكر يفسر الحذف في النظر، فلفظ 'هذا' في ما تقدم عنى هذا مبتدأ محذوف الخبر، أي فهو يرجح احتمال كونه مبتدأ محذوف الخبر على بقية الاحتمالات. [الدسوقي: ٥٤٢/٤]

هذا المقام أي مقام الانتقال من عرض إلى غرض آخر. من الفصل الذي أي مما يفصل بين كلامين فصلاً أحسن عند اللغاة من التخلص الذي هو الوصل بالمناسبة، وذلك؛ لأن لفظ "هذا" يبه السامع على أن ما سيلقى عليه بعدها كلام آخر غير الأول، ولم يؤت بالكلام الثاني فجاءة حتى يشوش على السامع سمعه لعدم المناسبة، وأما التخلص المحض فليس فيه تنبيه السامع على أن ما يلي هل هو كلام آخر أو لا. (الدسوقي) وكيدة. أي قوية شديدة، أي يتأكد الإتيان بها بين الخروج من كلام والدخول في كلام آخر، وقوله: "وهي علاقة وكيدة" كالعلة لما قبله، وهو أحسنية "هذا" في مقام الانتقال من الوصل بالمناسبة. (الدسوقي)

هذا باب؛ فإن فيه نوع ارتباط حيث لم يتبدئ بالحديث الآخر بغتة.

[الانتهاء]

وتالتها أي ثالث المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها **الانتهاء**؛ لأنه آخر ما يعنيه ^{بمعنى} السَّمْعُ ويرتسم في النفس، فإن كان حسنا مختاراً تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ^{سمع السامع} ما وقع فيما سبقه من التقصير، وإلا كان على العكس، حتى ربما أنساه المحاسن الموردة ^{فيصور مجموع الكلام مقبولا} فيما سبق، فالانتهاء الحسن ^{بمعنى السمع} كقوله: **وإني جديرٌ أي خليقٌ** ^{بيان لما وقع} **د سعتك سامي أي جدير** ^{ما به الانتهاء} بالفوز بالأمان، ^{ما يتناهى الإنسان} **وأنت عما أمنت من حدير** ^{إني تواسي} **فإن تولي أي تعطني من حصيل** ^{الاحسان} فأهله أي فأنت أهل لإعطاء ذلك الجميل، ^{إن لم تواسي الجميل} **وإلا فإني عاذر إياك وشكور**.....

هذا باب ومن هذا القبيل لفظة "أيضا" بعد الفراغ من عرض وأريد الإتيان بغرض آخر؛ لأنه يشعر بأن الثاني يرجع به إلى المتقدم، وهذا المعنى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق وم يؤت بالثاني فحاجة. [المواهب: ٥٤٢/٤]

فإن فيه أي لأنه ترجمة على ما بعده، ويميد أنه انتقل من غرض إلى آخر وإلا لم يجتنب للتوبيخ، فلما كان فيه تنبيه على إرادة الانتقال لم يكن الإتيان بما بعده بعتة، فكان فيه ارتباط ما، ولفظ "أيضا" في كلام المتأخرين من الكتاب يشعر بأن الثاني يرجع به على المتقدم، وهذا المعنى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق ولم يؤت بالثاني فحاجة. [الدسوقي: ٥٤٢/٤]

الانتهاء أي انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة، ولا يخفى حس حتم الكتاب بالانتهاء. [التحريد: ٤٦٧]

وإلا أي وإن لم يكن الانتهاء حسا بحه السمع وأعرض عنه ودمه، وذلك قد يعود على مجموع الكلام بالذم؛ لأنه ربما أنسى محاسنه السابقة قبل الانتهاء، فهو - أي ما حتم به الكلام - كالطعام الذي يتناول في الآخر، فإن كان حلوا لذيذا أنسى مرارة أو ملوحة ما قبله، وإن كان مرا أو مالحا أنسى حلاوة ما قبله. [الدسوقي: ٥٤٣/٤]

وإني جدير أي حقيق لكوفي شاعرا مشهورا عند الناس بمعرفة الشعر والأدب، وقوله: 'إذ بلغت' أي وصلت إليك مدحي، وقوله: "بالملى" أي بما أتمى وهو متعلق بـ "جدير" أي إني جدير بالفوز بالملى منك حين بلغت. (الدسوقي)

وأنت أي أنت جدير وحقيق بما أملت ورجوته منك، وهو الظفر بالملى؛ لألك من الكرام. (الدسوقي)

عاذر عما صدر عني من الإبرام. **وشكور**: قبل: إن في إتيان المصنف مهديين البيتين تورية؛ لأن معاهما القريب ما قصده الشاعر، والبعيد ما قصده المصنف، وهو أن كتابه قد حتمه وبلغ ما فيه، وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يقبله منه ويثيبه عليه. (الدسوقي)

لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح، أو من العطايا السابقة، وأحسنه أي أحسن

الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى للنفس تشوّف إلى ما وراءه كقوله:

أعظم
ثقيت قاء الدهر يا كهف أهله
وهذا دعاء لـرية شامل
قوله: بقت إلخ

قوله: بقيت: ملح

لأن بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم، وهذه المواضع الثلاثة يبالغ المتأخرون في

التائق فيها، وأما المتقدمون فقد قلّ عنايتهم بذلك، وجميع شوايح السُّدُر وحوادثها
للسهولة وعدم التكلف القُرآنية جمع سورة

المسؤولية وعدم التكليف

القرآنية جمع سورة

وَأَرَادَهُ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ وَأَكْمَلَهَا مِنَ الْبَلَاغَةِ لِمَا فِيهَا

في فواتح سور

حالی میں دلوں کو

تجربة

ما آد أي ما أعم بأد الكلام قد انتهى، والذي يعلم بالانتهاء إما لعظ يدل بالوضع على الختم كلفظ "انتهى" أو "تم" أو "كمل"، أو بالعادة كأن يكون مدلوله يفيد عرفاً أنه لا يؤتى بشيء بعده ولا يبقى لنفس تشوف لغيره بعد ذلك، مثل قوهم في آخر الرسائل والمكاتبات: والسلام، ومثل: الدعاء، فإن العادة حارية بالختم به كما في البيت الآتي، وأعم أن الانتهاء المؤذن بانتهاء الكلام يسمى "براعة مقصع". [الدسوقي: ٥٤٤/٤]

كهملة: أي الشاعر وهو أبو العلاء المعري، وقيل لأبي الطيب المتنبي، وما وجد في ديوان واحد منهما. (الدسوقي)

[ومثل ذلك قول المتنبي:

قد شرف الله أرضاً أنت ساكنها وشرف الناس إذ سواك إنساناً

فإن هذا يقتضي تقرير كل ما مدح به ممدوحه، فعلم أنه قد انتهى كلامه ولم يبق لنفسه تشويق لشيء وراءه |

باب كهف أهله أي يا كهفها يأوي إليه غيره من أهله، والكهف في الأصل: العار في الجلس يؤوي إليه ويدجأ إليه، استعير هنا للملجأ. (الدسوقي) وهذا **دعاء** إشارة إلى قوله: 'بقيت' إيح وقد وجه الشارح الشمول بقوله: 'لأن لقاء سبب' إلخ، حاصده: أنه ما كان بقاؤه سببا لنظام البرية ودفع ظلم بعضهم عن بعض وتمكن كل واحد من بلوغ مصاحبه كان الدعاء ببقائه دعاء بجمع العام، وإنما ادن هذا الدعاء بانتهاء الكلام؛ لأنه قد تعورف الإتيان بالدعاء في الآخر، فإذا سمع السامع ذلك لم يتشوف لشيء وراءه. (الدسوقي) **المواضع الثلاثة** يعي الابتداء، والتخلص، والانتها. [الدسوقي: ٥٤٥/٤]

الحوه أي الضروب والأنواع التي هي مقتضيات الأحوال. (الدسوقي) وأكملها حمله وتفصيلا من الفصاحة والسلاعة، وجميع الأنواع تقصر عنه العبارات ولا يقدر أحد من الإنس والجن أن يأتي بما يمثله أو يدليه قال: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ عَلَى شَيْءٍ مِمَّنْ هَـذَا يَقُولُونَ لَا يَأْتِيَانَا مِنْهُ لَقَدْ جَاءَهُمْ بَعْضُهُمْ فِي سَهْوٍ﴾ (الإسراء: ٨٨)

من التفنن وأنواع الإشارة، وكونها بين أدعية ووصايا، مواعظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه وأصاب محزّة، بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة، وكيف لا؟ وكلام الله تعالى وسبحانه في الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة، وقد أعجز مصاقع البلغاء وأخرس شقاشق الفصحاء، ولما كان هذا المعنى مما قد خفي على بعض الأذهان لما في بعض الخواتم والفواتح من ذكر الأهوال والأفزع وأحوال الكفار وأمثال ذلك أشار إلى إزالة هذا الخفاء بقوله: **يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر ما تقدم من** كذكر العصب والدم الأصول والقواعد المذكورة في الفنون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفاريحها وتفصيلها إلا لعَلَام الغيوب، فإنه يظهر بتذكرها أن كلا من ذلك.....
بتذكر ما مر من أصول

= ﴿يَوْمَ نَسْفَعُكُمْ كُلَّ هَاجَةٍ تَتَجَسَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسْوَاقٍ لُتَبْذَلُوا بِهَا لُحُومٌ مَتَرًا يَكْفَى السَّامِعَ سَمْعًا﴾ (هود: ١٤) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الْكُتُبَ حَتَّى تَذَكَّرُوا بِهَا﴾ (البقرة: ٢٣) وقال تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ فَلْيُجَنَّبُوا يَجْنِبُوا﴾ [الطور: ٣٣-٣٤]؛ وقد عجزوا عن آخرهم، فالقرآن كلام الله ومعجزة باقية ومحفوظ ومجموع ومقروء إلى آخر الزمان لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الْكُتُبَ حَتَّى تَذَكَّرُوا بِهَا﴾ (الحجر: ٩) وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الْكُتُبَ حَتَّى تَذَكَّرُوا بِهَا﴾ (القيامة: ١٧). (المخلص)

من النفس أي ارتكاب الفنون، أي العبارات المختلفة، وهذا علة لقوله: واردة إلخ. [الدسوقي: ٥٤٥/٤] وأنواع الإشارة أي اللطائف المناسب كل منها لما نزل لأجله ومن حوطلب به. (الدسوقي) محزّة: بالحاء المهملة والزاي المعجمة، أي موضعه الذي يليق به، و"الحز" في الأصل موضع القطع، أريد به هنا موضع اللفظ، والكلام على طريق المخار المرسل. [الدسوقي: ٥٤٦/٤] وكيف لا يصح رجوعه لكلام المتن، أي وكيف لا تكون فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه، والحال أن كلام الله إلخ، ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله. (الدسوقي) هذا المعنى أي ورود فواتح السور وخواتمها على أحسن الوجوه وأكملها. (الدسوقي) من ذكر الأهوال: أي التي يتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم. (الدسوقي) ذلك: أي كون الفواتح والخواتم واردة على أحسن الوجوه وأكملها. (الدسوقي) بالتأمل أي في المعاني الفواتح والخواتم. (الدسوقي) والقواعد عطف تفسير، وقوله: "التي لا يمكن" إلخ نعت للأصول والقواعد المذكورة كما هو ظاهر. (الدسوقي) من ذلك: أي من الأهوال والأفزع وأحوال الكفار وأمثال ذلك.

وقع موقعه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال وأن كلا من السُّور بالنسبة إلى المعنى الذي تتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة، ومنطوية على حسن الخاتمة، خَتَمَ اللهُ لَنَا بِالْحُسْنِ ^{ما افتتحت به} وَيَسَّرَ لَنَا الْفَوْزَ بِالدرْجَةِ الْقُصْوَى بِحَقِّ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

تم مختصر المعاني بفضل الرحمن وحوله وقوته

بالْحُسْنِ أي بالحالة الحسنى وهو الموت على الإيمان؛ لأنه يترتب عليها كل أمر حسن. [الدسوقي: ٥٤٧/٤]

وقد تم ما أردناه بمنه ونواله. والصلاة والسلام على سيد البشر وآله.

العبد محمد - عفي عنه - الديوسدي. وسعى في تصحيح منه والخواشي فاضل الخواضر والوادي مولانا المولوي عبد اهادي السنهلي ثم الدهلوي.

الفهرس

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
تعريف علم البيان	٣	الفن الثاني علم البيان	
الدلالة		تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع	١١٨
تعريف الدلالة وتقسيمها	٤	تقسيم آخر لها باعتبار الجامع	١٢١
التشبيه		تقسيم الاستعارة باعتبار الثلاثة	١٢٣
تعريف التشبيه	١٦	تقسيم الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار	١٣٠
أركان التشبيه	١٩	تقسيم الاستعارة باعتبار آخر	١٣٩
تقسيم التشبيه	٢٠	المجاز المركب وهو التمثيل	١٤٥
تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين	٦٤	فصل في بيان الاستعارة بالكناية	١٤٩
تقسيم التشبيه باعتبار الوجه	٦٦	الاعتلاف بين المصنف والسكاكي	١٥٦
الخاتمة في تقسيم التشبيه	٧٩	فصل في شرائط حسن الاستعارة	١٨٣
الحقيقة والمجاز		فصل في بيان معنى آخر للمجاز	١٨٧
تعريف الحقيقة	٨٢	الكناية	
تعريف المجاز وتقسيمه	٩٠	تعريف الكناية	١٩٠
تقسيم الحقيقة والمجاز	٩٣	الفرق بين الكناية والمجاز	١٩٢
المجاز المرسل والاستعارة	٩٤	تقسيم الكناية	١٩٤
تقسيم المرسل	٩٧	فصل في المجاز والكناية أبلغ من	٢٠٤
الاستعارة وتقسيمها	١٠٠	الفن الثالث علم البديع	
الاستعارة قد تفيد بالحقيقة	١٠١	تعريف علم البديع	٢٠٦
تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين	١١٥	وجوه تحسين الكلام	٢٠٦
		المحسنات المعنوية	
		المطابقة	٢٠٧

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
مراعاة الظير	٢١٤	الاستتباع	٢٦١
الإرصاد	٢١٦	الإدماج	٢٦٢
المشاكلة	٢١٨	التوجيه	٢٦٣
المزاوجة	٢٢١	الهرل	٢٦٤
العكس	٢٢٢	تجامل العارف	٢٦٤
الرجوع	٢٢٤	القول بالموجب	٢٦٦
التورية	٢٢٤	الاطراد	٢٦٧
الاستخدام	٢٢٦	أحسان النقطية	
النف والمشر	٢٢٧	أحناس	٢٦٩
الجمع	٢٣٠	تقسيم الجناس إلى المائل والمستوي	٣٧٠
التفريق	٢٣١	تقسيم أحر للجناس	٣٧١
التقسيم	٢٣١	رد العجز على الصدر	٢٨٠
الجمع مع التفريق	٢٣٣	السجع	٢٨٦
الجمع مع التقسيم	٢٣٣	الموارة	٢٩٣
الجمع مع التفريق والتقسيم	٢٣٥	المماثلة	٢٩٤
التحريد	٢٣٨	القلب	٢٩٥
امالفة المقولة وتقسيمها	٢٤٢	التشريع	٢٩٧
المذهب الكلامي	٢٤٧	لروم ما لا يلزم	٢٩٨
حسن التعليل	٢٤٩	أحاثم	
التفريع	٢٥٤	السرققات الشعرية وما يتصل بها	٣٠٣
تأكيد المدح بما يشبه الذم	٢٥٦	النسخ والانتحال	٣٠٧
تأكيد الذم بما يشبه المدح	٢٦٠	الإغارة والنسخ	٣٠٩

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الإمام وتقسيمه	٣١٢	الابتداء	٣٣٥
الاقتباس	٣٢٣	براءة الاستهلال	٣٣٦
التضمين	٣٢٥	التخلص	٣٣٧
العقد	٣٣٠	الاقتضاب	٣٣٩
الحل	٣٣٠	فصل الخطاب	٣٤٠
التلميح	٣٣١	الانتهاء	٣٤٣
فصل من الخاتمة			
		حسن الابتداء والتخلص والانتهاء	٣٣٤

من منشورات مكتبة البشري

الكتب العربية

كتب تحت الطباعة

(منطبع قريباً بعون الله تعالى)

(ملونة، مجلدة)

المقامات للحريري	عوامل النحو
التفسير للبيضاوي	الموطأ للإمام مالك
الموطأ للإمام محمد	قطبي
المسند للإمام الأعظم	ديوان الحماسة
تلخيص المفتاح	الجامع للترمذي
المعلقات السبع	الهدية السعيدية
ديوان المتنبي	شرح الجامي
التوضيح والتلويع	



Books In Other Languages

English Books

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
 Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)
 Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)
 Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
 Fazail-e-Aamal (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

الهداية (٨ مجلدات)	منتخب الحسامي
الصحيح لمسلم (٧ مجلدات)	نور الإيضاح
مشكاة المصابيح (٤ مجلدات)	أصول الشاشي
نور الأنوار (مجلدين)	لفحة العرب
تيسير مصطلح الحديث	شرح العقائد
كنز الدقائق (٣ مجلدات)	تعريب علم الصيغة
التيبان في علوم القرآن	مختصر القدوري
مختصر المعاني (مجلدين)	شرح تهذيب
تفسير الجلالين (٣ مجلدات)	

(ملونة كرتون مقوي)

متن العقيدة الطحاوية	زاد الطالبين
هداية النحو (مع الخلاصة)	المرفقات
هداية النحو (المتداول)	الكافية
شرح مائة عامل	شرح تهذيب
دروس البلاغة	السراجي
شرح عقود رسم المفتي	إيساغوجي
البلاغة الواضحة	الفوز الكبير

مکتبۃ البشری کی مطبوعات

اردو کتب

مجلد / کارڈ کور

فضائل اعمال منتخب احادیث
مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم) اکرام مسلم

☆.....☆.....☆

زیر طبع کتب

حصن حصین تعلیم العقائد
آسان اصول فقہ فضائل حج
عربی کا معلم (سوم، چہارم) معلم الحجاج

مطبوعہ کتب

(رنگین مجلد)

لسان القرآن (اول، دوم، سوم) تعلیم الاسلام (مکمل)
خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی بہشتی زیور (۳ حصے)
الحزب الاعظم (ماہانہ ترتیب پر) تفسیر عثمانی (۲ جلد)
خطبات الاحکام لمجمعات العام

رنگین کارڈ کور

الحزب الاعظم (مجمعی) ماہانہ ترتیب پر تیسیر المنطق
الجملة (پچھتاگانا) جدید ایڈیشن علم الخ
علم الصرف (اولین و آخرین) جمال القرآن
عربی مفتوح المصادر سیر الصحابیات
عربی کا آسان قاعدہ تسہیل المبتدی
فارسی کا آسان قاعدہ فوائد یکہ
عربی کا معلم (اول، دوم) بہشتی گوہر
خیر الاصول فی حدیث الرسول تاریخ اسلام
روضۃ الادب زاد السعید
آداب المعاشرت تعلیم الدین
حیاء المسلمین جزاء الاعمال
تعلیم الاسلام (مکمل) جوامع النکم